مركز دراسات الوحدة العربية

إعاقة الديمقراطيّة

الولايات المتحدة والديمقراطية

نعوم شومسكي

مركز دراسات الوحدة العربية

إعاقة الديمقراطيّة

الولايات المتحدة والديمقراطية

نعوم تشومسكي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

شومسكي، نعوم
إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية/نعوم شومسكي.
٤٨٩ ص.
ببليوغرافية: ص ٤٥٧ - ٤٧٩.
يشتمل على فهرس.
١. الديمقراطية - الولايات المتحدة الأمريكية. ٢. الولايات المتحدة الأمريكية - السياسة الخارجية. أ. العنوان.
321.80973

هذا الكتاب ترجمة عربية للأصل المنشور بالانكليزية، بعنوان:

Deterring Democracy

(New York; London: Verso, 1991)

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: caus@t-net.com.lb

الطبعة الأولى: بيروت، أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
الطبعة الثانية: بيروت، حزيران/يونيو ١٩٩٨

المحتويات

إعاقة الديمقراطية

بقلم
نعوم شومسكي

«. . . يجب أن يُعهَد بالحكومة العالمية إلى الأمم الشبعى، فهي لا تبغي لنفسها أكثر مما عندها. ولئن أضحت الحكومة العالمية بين يدي الأمم الجوعى لواجه العالم أخطاراً على الدوام.

أما نحن فليس من سببٍ لدى أحدٍ منا يدعوه إلى طلب المزيد. والسلام إنما تحفظه شعوب عاشت على طريقتها الخاصة دون أن تطمع بشيء.
إن قوتنا تضعنا فوق الآخرين. إننا كالأغنياء الذين يعيشون بسلام في مزارعهم».

ونستون تشرتشل

المقدمــــة

المقدمــــة

إن التـاريخ لا يـبرز على شكـل حقب محددة تُـرتَّب ترتيبـاً أنيقاً، ولكننـا إذا أخضعنـا التاريخ لمثل هذا البنـاء، أمكننا أحيـاناً أن نكتسب وضـوحاً في الـرؤية من دون إخـلال كبير بالحقائق. وقد بدأت إحدى تلك الحقب المحددة بالحرب العالمية الثانية، وهي مرحلة جديدة في الشؤون العالمية كانت فيها «الولايات المتحدة هي الدولة المهيمنة في منـظومة لنـظام عالمي» (صامويل هنتنغتون، أستاذ علم الحكومة في جامعـة هارفـارد ومستشار السيـاسة الخـارجية).
كـانت هذه المـرحلة تقترب بـوضوح من نهايتهـا في السبعينيات، فحـالة العـالم الرأسـمالي قد اتجهت نحـو بنية ثـلاثية الأقـطاب تتمركـز قوتهـا الاقتصاديـة في الولايـات المتحدة واليـابـان والمجموعة الأوروبية ذات القاعدة الألمانية. أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، فإن الاستعـداد العسكري، الذي بدأ بعد أن اتضح جلياً الضعف السوفياتي خلال أزمة الصواريخ الكوبية، قد أخذ بالتراجع؛ كما أن قدرة موسكو على التأثير والإكـراه استمرت بـالاضمحلال والهبـوط من ذروتهـا التي بلغتها في أواخـر الخمسينيات، تلك القـدرة التي كـانت دائـماً أدنى من قـدرة الدولة المهيمنة. يضاف إلى هذا تفاقم الضغوط الداخلية هناك لما أصاب الاقتصـاد من ركود وعـدم اقتدار عـلى ولوج مـرحلة جديـدة من التحديث «مـا بعد الصنـاعي»، وما ظهـر لدى قـطاعات واسعـة من السكان من عـدم استعداد للخضـوع للقيـود الاستبـداديـة. وبصريـح العبارة، أخذت أوروبا واليابان تمثل تهديداً ممكنـاً لسيادة الـولايات المتحـدة على العـالم أعظم من تهديد الاتحاد السوفياتي المضمحل.

كانت هذه التطورات واضحة بمـا فيه الكفـاية في أواخـر السبعينيات، غـير أن الحاجـة كانت تدعو إلى مفهوم مختلف كمبرر عقلاني للسيـاسات التي كـانت تطبَّق آنئـذٍ للحفاظ عـلى السيادة العالمية للولايات المتحدة، وكذلـك لإعطاء دفعـة لصناعـة التقانـة العالميـة التي كانت

بحاجة إليها. تجلّى هذا المفهوم برسم صورة لاتحاد سوفياتي مخيف يمضي قدماً بشكل مرعب من قوة إلى قوة، طارحاً تحدياً رهيباً للحضارة الغربية. كانت هذه الأوهام تنقصها المصداقية حينئذ، وأضحت غير قابلة للاستمرار كلياً في العقد التالي. في هذه الأثناء أصبحت الملاحظات الواردة في الفقرة السابقة من الحقائق البدهية المسلّم بها(١).

كان هذا النمط هو السائد خلال عصر ما بعد الحرب، بل إنه يصور الكثير جداً من الإجراءات المعتادة العامة لإدارة الدولة والهياكل العقائدية التي تصاحبها. إن القائمين على شؤون الدولة يحتجون بـ «الأمن» على نحو تلقائي لتبرير برامجهم. ونادراً ما تصمد هذه الحجة أمام الفحص الدقيق. ونحن نجد باستمرار أن تهديد الأمن يصاغ - وسرعان ما يصدّق أحياناً - لدفع جمهور متردد إلى تقبُّل مغامرات خارجية أو تدخّل باهظ الكلفة في الاقتصاد المحلي. إن العوامل التي قادت السياسة بشكل نمطي في حقبة ما بعد الحرب هي الحاجة إلى فرض نظام عالمي أو الحفاظ عليه، وهو النظام الذي يخدم سلطة الدولة والمصالح المتشابكة جداً لسادة الاقتصاد الخاص، وضمان بقاء هذا النظام بواسطة المعونة المالية العامة وبواسطة سوق مضمونة من الدولة. وقد كان نظام وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) المتشعب جداً هو الأداة الرئيسية لتحقيق هذه الأغراض في الداخل والخارج، وهذا دائماً بزعم الدفاع ضد الخطر السوفياتي. إن التهديد الذي يمثله الاتحاد السوفياتي وغيره من الأعداء يزداد أو يتناقص بمقتضى هذه الحاجات إلى حد كبير(٢).

والنظرية الاستراتيجية والعلوم السياسية هي أدوات مرنة مطاطة لا يصعب عليها تقديم الحجة المطلوبة والتحليل اللازم لدعم النتيجة الخاصة باللحظة الراهنة.

لهذا يمكننا أن نشخّص حقبةً ما، تمتد من الحرب العالمية الثانية وتستمر حتى السبعينيات، كانت الولايات المتحدة تهيمن فيها على أكثر مناطق العالم، في مواجهة قوة عظمى منافسة ذات اقتدار محدود جداً. ولنا أن نشير إلى هذه الحقبة حسب الاستعمال

---

(١) للنقاش في حينه، انظر: Noam Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon Books, °1982), introduction and chap.7.

عموماً، إن هذا مفترض مقدماً في ما يلي، مع تعليق إضافي على هذه الأمور، في:

Noam Chomsky: *Turning the Tide* (Boston, Mass.: South End Press, °1985), and *On Power and Ideology* (Boston, Mass.: South End Press, 1987).

إن العبارة المقتبسة هي من تقرير مقدّم إلى اللجنة الثلاثية الأطراف، في:

Michel J. Crozier, Samuel P. Huntington and Joji Watanuki, *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission* (New York: New York University Press, 1975).

(٢) انظر مراجع الهامش رقم (١)، وانظر أيضاً: William A. Schwartz [et al.], *The Nuclear Seduction* (Berkeley, Calif.: University of California, 1990).

التقليـدي باستخـدام تعبير عصر الحـرب الباردة، طـالما كنـا على حـذر من القبول، من دون رويّة، بالعدة العقائدية المصمّمة لتكوين فهم الأمور خدمةً للمصالح الداخلية.

إن أحـد المحاور في الفصـول التاليـة هو أهميـة هذه التغيـيرات في النظام العـالمي ومـا تنطوي عليه، مع تركيز بعينه ينصبّ على سياسات الولايات المتحدة والسياسات الأكـثر تأثـراً بها.

ثمة عدم توازن فاضح في المنظومة الدوليـة لعصر «ما بعـد الحرب البـاردة»، يتجلى في كون النظام الاقتصادي ثلاثي القطب، ولكن النظام العسكـري ليس كذلـك. إن الولايـات المتحدة تظل هي القوة الوحيدة ذات الإرادة والقدرة على ممارسة القوة على نطاق عالمي، وعلى نحو أكثر حرية من السابق بعد اضمحلال الرادع السوفياتي. ولكن الـولايات المتحـدة لم تعد تتمتع بالتفوق في القوة الاقتصادية، ذلك التفوق الذي مكّنها من الحفاظ على وضـع عسكري صدامي مع الغير ومتدخل في شؤونه منذ الحرب العالمية الثـانية. إن القـوة العسكريـة التي لا تدعمها قاعدة اقتصادية تضاهيها تكون قوة لها حدودها كوسيلة للإكراه والهيمنة. وقد تـوحي هذه القوة بالإقدام على المغامرات مما يحتمل أن تنشأ عنه نتائج مريعة.

اتضحت سمات المنظومـة الدوليـة هذه في ردود الفعـل المتباينـة للدول الصناعيـة بشأن سقوط الامبراطورية السوفياتية، وبشأن العمليات العسكريـة الأمريكيـة في المرحلة المبكـرة لما بعد الحرب الباردة، وغزو بنمـا والاستجابة لغزو العراق للكويت. أما في هذه الحالـة الأخيرة التي تتكشف الآن عند كتابة هذه السـطور، فإن التـوتر بـين الاستقطاب الثـلاثي الاقتصادي والاستقـطاب الأحادي العسكـري هو تـوتر جـليّ بشكل خـاص. فعـلى الـرغم من النتـائج المحتملة الخطيرة جداً لقيام نزاع عسكري كان رد الفعل السليقي للحكومـة الأمريكيـة يتمثل بقيادة المواجهة نحو حلبة القوة، وقطع الطريق على الفرص الدبلوماسية الممكنة بل والإفصاح عن قلق عميق من احتـمال إغراء الآخـرين للقيام بـ «نـزع فتيل الأزمـة» بالـطرق السلميـة، لتحقيق الأغراض التي تبتغيها عموماً المجموعة الدولية ومن دون مظاهرة حاسمة لفعالية القوة العسكرية الأمريكية وتصميمها(٣).

تكمن ميزة الولايات المتحدة النسبيـة، في النظام العـالمي المتطور، في قـوّتها العسكـرية التي تبلغ درجة عظمى. هذا وكانت الدبلوماسية والقانـون الدولي يُعتـبران دائماً بمثـابة عـائق مزعج إلا إذا أمكن استخدامهما استخداماً نافعاً ضد عدوٍّ ما. إن كل طرف فاعل في الشؤون الدولية يقـول إنه يبتغي السـلام فقط ويفضّل المفـاوضات عـلى العنف والإكراه ـ حتى هتلر؛ ولكنْ ما إن يرفع القناع حتى نرى أن الدبلوماسية إنما تُفهم على أنها تمـويه لحكم القـوة. ومع الشكـل الحالي لنقـاط القوة والضعف لـدى الولايـات المتحدة، فـإن من المحتمـل أن يكـون

---

(٣) Thomas Friedman, «Behind Bush's Hard Line,» *New York Times*, 22/8/1990.

ولمـزيد من النقـاش والخلفيـة، انـظر: Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.1, sections 5 and 6.

الإغـراء لنقل المشـاكل سريعـاً إلى ساحـة المواجهـة إغراءً قـوياً. فضـلاً عن ذلك، ومـع أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تستعيد تفوّقها الاقتصادي الذي تمتعت به في حقبة سابقة، فإنها ملتزمة بالحفاظ على مركزها بصفتها القوة العظمى العسكـرية الـوحيدة دون منـازع. سيكون من نتائج ذلك تفاقم الصعـوبات الاقتصـادية المحليـة، والشعور المتجـدد بالإغـراء للانفـراد بالعمل اعتماداً على التهديد باستعمال القوة بدل اللجوء إلى الدبلوماسية.

وجـاء نزاع الخليـج ليبرز هـذه القضايـا كل الإبـراز. ففي ما عـدا بريـطانيـا التي لهـا مصالحها في الكويت، لم تظهـر الدول الصنـاعية الكـبرى الأخرى إلا اهتـماماً قليـلاً بمواجهـة عسكرية. وكان رد الفعل في واشنطن متذبذباً. فالحرب خطرة؛ ونزع فتيل الأزمة دون إظهار فعالية القوة هو بدوره أمر غير مرغـوب فيه. أمـا التكاليف فسيكـون من المفيد لهم اقتسـامها ولكنْ لا على حساب التضحية بدور المنفّذ الأوحد. وقد أدّت هذه الاعتبـارات المتناقضـة إلى انقسام حادّ في أوسـاط النخبة بشـأن الخيار التكتيكي بـين الاستعداد للحـرب والتعويـل على العقوبات، وكانت الحكومة الأمريكية تتمسك بالخيار الأول.

غالباً ما كانت الولايات المتحدة وعميلاتهـا تجد نفسهـا «ضعيفة سيـاسياً» (أي يعـوزها التـأييد الشعبي في بعض المنـاطق المقرر أن يجـري فيها التـدخل) مـع أنهم أقويـاء عسكـريـاً واقتصادياً، وهذه وصفة تستخدم عامةً من جميع الأطراف. من الطبيعي في مثل هذه الأحوال تفضيل القوة العسكرية، والإرهاب، والحرب الاقتصادية، على الوسـائل السلميـة التي يمليها القانون الدولي. وعندما تكون القوة الاقتصادية متخلفة يزداد الإغراء باستخدام القوة.

ومما يناسب الحال أن تكون أولى المناسبتين اللتين استخدمت فيهما القوة في هـذا العصر الجديد، وما هو بجديد، هما أمريكا الوسطى والخليج. فغالباً ما يفرّق المحللون والمستشارون السياسيون بين «حاجاتنا» و«رغباتنا»، وتتمثـل الأولى بالشرق الأوسط بمـا فيه من مصـادر لا تضـاهى للطاقة؛ وتتمثـل الثانيـة بأمـريكا الـوسطى وهي ليست ذات أهميـة استـراتيجيـة أو اقتصادية تُذكر، ولكنها منطقة تحكم فيها الولايات المتحـدة تقليديـاً. ومن الحجج التي تسـاق عادةً أن «حاجاتنا» في الشرق الأوسط تُحِلُّ لنا اللجـوء إلى أقصى الإجراءات للمحـافظة عـلى الهيمنة الأمريكية، ولكي نضمن عدم استطاعة أية قوة محلية مستقلة (أو دولة أجنبيـة إذا كان احتمال سيطرتهـا احتمالاً جـدياً في عصر مـا بعد الحـرب) من كسب نفوذ جـوهري في انتـاج مصـادر النفط في المنطقـة وفي توزيعـه. إن هـذا يجب أن تهيمن عليـه، في الحـدود الممكنـة، الـولايات المتحـدة وحلفاؤهـا وعملاؤهـا الإقليميون وشركـاتها النفـطية ـ وهـذا مذهب يمكن اعتبـاره عملياً بمثـابة «البـديهة رقم واحـد في الشؤون الدوليـة»، كما اقـترحت ذلك كتـابةً في أواسط السبعينيات عند حدوث أزمة النفط الأولى[٤].

---

(٤) «The Interim Agreement,» *New Politics*, no.3 (1976), and Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There*, chaps.8 and 11.

لأمثلة عديدة من أدبيات السياسات الخارجية التي تميّز بين «حاجات» و«رغبات» بهاتين العبارتين أساساً، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chaps. 1 and 8.

ولمثل هذه السمات في المنظومة الدولية تعبير تقليدي كذلك (كالقول إن على الولايات المتحدة أن تتحمل عبء تطبيق السلوك الحسن في العالم بأسره، وما أشبه ذلك). ولكنْ يجب إزالة مثل هذه القيود العقائدية إذا أريد تحقيق أي أملٍ في فهم واقعي للمستقبل.

ثمة «نظام عالمي جديد» يتكون حقاً، ويتميّز بانتشار سلطة الولايات المتحدة في مناطقها وسقوط امبراطورية الاتحاد السوفياتي واستبدادها. إن هذه التطورات تجعل من الولايات المتحدة القوة العسكرية المهيمنة جداً، وتقدم إلى مراكز القوة الاقتصادية الثلاثة فرصة طيبة لدمج المنظومة السوفياتية السابقة في مناطق نفوذها من العالم الثالث. هذه التطورات لا بد أن تجري السيطرة عليها، وبالقوة أحياناً. كان هذا من مسؤولية الولايات المتحدة، ولكن الهبوط النسبي في اقتصادها يجعل من الأصعب عليها القيام بهذه المهمة.

هناك من يقول إن على الولايات المتحدة أن تواصل السير في مهمتها التاريخية مع اللجوء إلى الآخرين لدفع التكاليف. وقد أوضح نائب وزير الخارجية، لورنس إيغلبرغر، في شهادة له أمام الكونغرس أن النظام العالمي الجديد الآخذ بالظهور سيقوم على «نوع من اختراع جديد في الممارسة الدبلوماسية»: فالآخرون هم الذين سيدفعون تكاليف التدخل الأمريكيّ للمحافظة على النظام. وقد وصف أحد المعلقين المحترمين في الشؤون الاقتصادية الدولية أزمة الخليج بأنها «الحدث الفاصل في علاقات الدولة الأمريكية»، حدث سينظر إليه التاريخ على أنه «حوّل القوة العسكرية الأمريكية إلى سلعة عامة تموّل دولياً»، و«إلى قوة شرطة تموّل دولياً». وفي حين «سيشكك بعض الأمريكيين في الناحية الأخلاقية للقوة العسكرية الأمريكية وهي تباشر دور المرتزقة على نحو أصرح مما كانت تقوم به في الماضي... إنما ليس هناك في التسعينيات من بديل واقعي آخر...» والفرضية الضمنية هي أن النفع العام إنما هو مرادف لنفع الدول الصناعية الغربية، لا سيما نفع النخبة الداخلية فيها(٥).

لقد أقدم المحرر المالي في صحيفة يومية محافظة رئيسية على التعبير عن النقطة الجوهرية على نحوٍ أقل رقة، إذ قال: يجب علينا أن نستغل «احتكارنا الفعلي في سوق الأمن... كوسيلة ضغط للحصول على الأموال والامتيازات الاقتصادية» من أوروبا التي تقودها ألمانيا، ومن اليابان. إن الولايات المتحدة «قد حاصرت سوق الأمن في الغرب» والآخرون تعوزهم «الإرادة السياسية... لتحدي الولايات المتحدة» في هذه «السوق». لذا فإننا سنكون بمثابة «دكان العالم لاستئجار الشرطة» وسنكون «قادرين على تقاضي أجور طيبة» على هذه الخدمة؛ إن عبارة «دكان لاستئجار السفاحين» ستكون أقل إطراءً، لكنها أكثر ملاءمةً. ويمضي المحرر فيقول إن البعض سيدعوننا «الجنود المرتزقة»، ولكن «هذا تعبير يحط جداً من قدر قوة عسكرية فخورة ومحترمة وحسنة التدريب والتمويل»؛ ومهما قد يقوله الآخرون «فإن علينا أن

---

(٥) Mary Curtius, «US Asks Allies to Help Pay for its Continued Leadership,» *Boston Globe*, 20/9/1990, and David Hale (Chief Economist of Kemper Financial Services, Chicago), «How to Pay for the Global Policeman,» *Financial Times* (London), 21/11/1990.

نضرب بقبضة أيدينا على بعض المكاتب» في اليابان وأوروبا «ونستخلص سعراً عادلاً لقاء خدماتنا الجلّي»، مطالبين بأن يقوم منافسونا بـ «شراء سنداتنا بأسعار بخسة، أو بالإبقاء على تصاعد قيمة الدولار، والأفضل من هذا وذاك أن يقوموا بالدفع نقداً إلى خزينتنا مباشرة». «إن بوسعنا أن نغيّر هذا الدور»، دور المنفّذ، كما قال الكاتب مختتماً مقاله: «ولكننا سنفقد في هذا التغيير كثيراً من سيطرتنا على النظام الاقتصادي العالمي»[٦].

إن هذا التصور، الذي نادراً ما يوضع بمثل هذه الصراحة الفجة، موجود على نطاق واسع بشكلٍ أو بآخر، ويمثل عنصراً جوهرياً في رد فعل الحكومة الأمريكية تجاه أزمة الخليج. إنه تصور يعني ضمناً أن على الولايات المتحدة أن تستمر في حمل المهمة القائمة الخاصة بفرض النظام والاستقرار (بمعنى الاحترام اللازم للسادة) بقبولٍ وتأييد من الدول الصناعية الأخرى وبصحبة الأموال التي تضخ إلى الولايات المتحدة عبر الأنظمة الملكية التابعة المنتجة للنفط.

ثمة تطورات محلية موازية لما ذُكر تضيف بعداً آخر للصورة. فالدراسات التي أجرتها وزارة العمل الأمريكية وغيرها تتنبأ بوقوع نقص خطير في اليد العاملة الماهرة (ويشمل ذلك كل شيء ابتداءً من العلماء والمدراء حتى الفنيين والضاربين على الآلة الكاتبة)، وذلك بسبب التدهور في نظام التعليم الذي كان جزءاً من انهيار البنية التحتية، وهو الانهيار الذي تفاقم من جراء سياسات ريغان الاجتماعية والاقتصادية. قد يكون من الممكن التخفيف من هذا التيار بتعديل قوانين الهجرة لتشجيع هجرة الأدمغة، ولكن ذلك قد لا يفي بالغرض. والنتيجة المتوقعة هي ارتفاع كلفة اليد العاملة الماهرة، وقيام الشركات الكبرى العاملة في الخارج أيضاً بنقل البحث والتطوير للمنتجات وتصميمها وتسويقها وما أشبه ذلك من العمليات إلى الخارج. سيكون هناك بالنسبة إلى الطبقة الدنيا المتنامية العدد فرص لا تزال مفتوحة لأبنائها على صورة «جنود مرتزقة». ولا يحتاج الأمر إلى كثير من الخيال لتصور النتائج إذا تحققت هذه التنبؤات فعلاً، وهي تنبؤات ليست محتمة الوقوع، ولكنها كذلك ليست شيئاً غير واقعي[٧].

كل هذه المسائل تثار، بطرق متعددة، في الفصول التالية.

إن نجاح الحركات الشعبية في أوروبا الشرقية والوسطى هو إنجاز تاريخي في النضال الدائم من أجل الحرية والديمقراطية في أرجاء العالم كافة. وقد دعت مثل هذه النجاحات عبر التاريخ إلى بذل الجهود من أجل إقامة النظام والانصياع للقانون لردع ظهور الامتيازات للقلة واحتواء مثل هذا الخطر. وتتراوح النماذج ما بين العنف الواسع النطاق ووسائل السيطرة

(٦) William Neikirk, «We are the World's Guardian Angels,» *Chicago Tribune* (business section), 9/9/1990.

(٧) نقلت الأسوشييتد بريس دراسة قامت بها كلية العلاقات الاقتصادية والعمالية في جامعة كورنل، في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠: *Associated Press*, 9/9/1990.

الأكثر دقة ورهافة، لا سيما في المجتمعات التي قطعت شوطاً في الديمقراطية. ويشمل هذا بناء القيم والخيارات العاملة[8]، كما يشمل الإجراءات للسيطرة على الفكر والرأي - وهو ما ندعوه «الرعاية» في حالة الدول المعادية.

يبدو مفهوم السيطرة على الفكر في المجتمعات الديمقراطية - أو ما يخص ذلك من هيكلة الخيارات في مجتمع ديمقراطي بواسطة مؤسسات خاصة هرمية وقسرية - أمراً متناقضاً في ظاهره. إن مجتمعاً ما هو مجتمع ديمقراطي إلى الحد الذي يقوم فيه مواطنوه بأداء دور مجدٍ في إدارة الشؤون العامة. فإذا جرت السيطرة على فكرهم، أو تم تحديد خياراتهم كثيراً، فهم عندئذ لا يقومون بأداء دور مجدٍ: فالذين يقومون بذلك هم أصحاب السيطرة ومن يخدمون. والباقي أمر صوري هو عبارة عن إجراءات شكلية لا معنى لها. ومن هنا التناقض. مع هذا، هناك تيار كبير يحمل رأياً فكرياً مناقضاً، يقول إن السيطرة على الفكر أمر جوهري في المجتمعات ذاتها التي هي أكثر حرية وديمقراطية، حتى حين تقوم المؤسسات بتقييد الخيارات المتاحة عملياً تقييداً بالغاً. ولعل مثل هذه الأفكار وتطبيقها أكثر تقدماً في الولايات المتحدة منها في أي مكان آخر، الأمر الذي يعكس حقيقة بعينها هي أن هذه البلاد هي، في نواحٍ مهمة، أكثر المجتمعات حرية في العالم.

إن التفاعل المتبادل بين الحرية والسيطرة هو محور ثانٍ في الفصول التالية، ويعالج من منظورات متعددة.

يحتوي الفصل الافتتاحي والفصل النهائي على بعض الملاحظات العامة عن النقاط التي لُخِّصت آنفاً. وتستعرض الفصول من الثاني حتى السابع سلسلة من الإمكانات والمشاكل التي تواجه الزعامة الأمريكية، والقطاعات النشطة والفعالة من الجمهور، في ظل الظروف الجديدة نسبياً الآخذة بالتكوين الآن. أما الفصول الباقية فتبحث في المفهوم الفعال للديمقراطية، والموقف من الحركات الشعبية والاستقلال، كما تكشف عنه حالات محددة بتفكير له خلفيته؛ تستمد الأمثلة أساساً من أمريكا الوسطى ومن أوروبا في أوائل مرحلة ما بعد الحرب، ولكن من الممكن بسهولة تطبيقها على مناطق أخرى، فالسياسات عامة تماماً، مع جذور مؤسسية مستقرة.

لقد بحثتُ هذه المواضيع في عدد من الكتب، وأود أن ألفت القارىء إليها كخلفية عامة عندما لا ترد تفاصيل معينة ووثائق بذاتها في الفصول القادمة[9]. أما المادة الواردة في

---

(٨) من أجل نقاش واضح وثاقب لهذه الشكليات داخل الديمقراطية الرأسمالية، انظر:
Joshua Cohen and Joel Rogers, *On Democracy* (New York: Penguin Books, 1982).

(٩) في جملتها، تلك المذكورة في الهامش رقم (١)، و: Noam Chomsky and Edward S. Herman, *The Political Economy of Human Rights*, 2 vols. (Boston, Mass.: South End Press, ©1979); Noam Chomsky: *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston, Mass.: South End Press ,1983); *Pirates and Emperors* (Montréal: Black Rose Books; New York: Claremont, 1986), and *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press, =

هـذا العمل فتستنـد في جزء منهـا إلى مقالات منشـورة في مجلة زيتا (Zeta) اعتبـاراً من سنـة ١٩٨٨؛ أو إلى خـطب ألقيت في الفترة نفسهـا، وبعضهـا يـظهـر في شكـل آخـر في محـاضر جلسات المؤتمرات. وقد جرى تحوير وتعديل هذه الأدبيات للتقليل من التداخل المتكرر، مـع إضافة مادة جديدة غير قليلة.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠

1987); Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon= Books, 1988), and Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, °1989).

الفصل الأول

الحَربُ البَارِدَة : الحَقيقَة وَالخيَال

ينظر الناس إلى الحدث العظيم في الحقبة المعاصرة على أنه يمثّل نهاية الحرب الباردة، لذا فالسؤال الكبير أمامنا هو: ما الذي سيعقب هذا الحدث؟ وللإجابة عن هذا السؤال، ينبغي أن نبدأ بتوضيح معنى الحرب الباردة وماذا كانت تلك الحرب. ثمة طريقتان لتناول هذا السؤال الذي يأتي في المقدمة. الطريقة **الأولى** هي القبول ببساطة بالتفسير التقليدي؛ و الثانية هي النظر في الحقائق التاريخية. وكما هي الحال في الغالب، تعطي كل من هاتين الطريقتين أجوبة مختلفة.

أولاً: الحرب الباردة كبناء عقائدي

كانت الحرب الباردة، وفق المفهوم التقليدي، عبارة عن مواجهة بين قوتين عظميين. ثم نجد لهذا المفهوم متغيرات متعددة. أما الصيغة الأصلية، وهي السائدة بشكل ساحق، فتقول بأن العامل المحرك في الحرب الباردة إنما كان روحية العدوان السوفياتية الخبيثة، الروحية التي ابتغت الولايات المتحدة تطويقها واحتواءها. فنحن نجد «كابوساً» في هذا الطرف من النزاع، و «مدافعاً عن الحرية» في ذاك، وهذه العبارات ترد على ألسنة الكثيرين ومنهم جمعية جون بيرتش اليمينية المتطرفة، وألسنة الواعظين الأصوليين من الجناح اليميني، والمثقفون الأمريكيون الأحرار، الذين هتفوا مهللين بخشوع وورع لفاكلاف هافيل [رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا] حين ردد هذه الكلمات في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي سنة ١٩٩٠[١].

يحتج أحد الآراء النقدية المغايرة بالقول إن التصور الخاص بتهديد سوفياتي كان تصوراً

(١) انظر: Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.10, section 4.

مبالغاً فيه؛ وإن الأخطار كانت أقل خطورةً مما تصورنا. وكانت سياسات الولايات المتحدة، على نبل مقاصدها، قائمة على سوء في الفهم وخطأ في التحليل. ثمة نقد أشد من هذا يقول إن المواجهة بين العمالقة إنما نشأت عن تفاعل ما، مثلت فيه الولايات المتحدة أيضاً دوراً (ودوراً كبيراً برأي بعض المحللين)، وإن التضارب لا يقتصر فقط على كابوس إزاء دفاع عن الحرية، ولكنه أكثر تعقيداً ـ مثلاً في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي.

وتتفق الآراء بأجمعها على أن العقيدة الأساسية التي كانت توجه سياسة الولايات المتحدة هي عقيدة الاحتواء والردع، أو «الصد» بعبارة أكثر طموحاً. أما الآن فقد انتهت الحرب الباردة باستسلام أحد أقطاب العداء ـ وهو الطرف المعتدي على طول الخط، وفق الصيغة الأصلية.

ترد الصيغة الأصلية بعبارات مزوّقة، سافرة، في وثيقة تعتبر الوثيقة الأساس للحرب الباردة الأمريكية، وقد صدرت عن مجلس الأمن القومي برقم ٦٨ وتاريخ نيسان/ ابريل ١٩٥٠ قبيل نشوب الحرب الكورية، والوثيقة تعلن «أن الحرب الباردة هي حرب حقيقية تضع على المحك بقاء العالم الحر»[٢]. وتستحق هذه الوثيقة الاهتمام باعتبارها تعبر مبكراً عن الفهم التقليدي للرأي الأصلي ولأنها تتيح المجال للتأمل في الحقائق التاريخية التي تقع خارج نطاق البنى العقائدية.

تنسج هذه الوثيقة بنيتها الأساسية بالبساطة الطفولية للحكايات الخيالية. فهناك قوتان في العالم، كل منهما في «قطب مواجه للقطب الآخر». ففي هذه الجهة نجد الشر المطلق؛ وفي الأخرى السمو. ولا يمكن التوفيق بينهما. فالقوة الشيطانية الشريرة لا بد لها، بحكم طبيعتها، أن تسعى إلى السيطرة التامة على العالم. لهذا يجب التغلب عليها، واجتثاثها من جذورها، وتصفيتها، بحيث يمكن النصير الطاهر المنافح عن كل ما هو خير أن يبقى لكي يقوم بأعماله المثلى المجيدة.

يوضح مؤلف الوثيقة بول نيتز «أن الخطة الأساسية للكرملين هي التخريب الكامل أو التحطيم بالقوة لجهاز الحكومة وهيكل المجتمع» في كل بقعة من الأرض لم يتم بعد «إخضاعها والسيطرة عليها من الكرملين». إن الغرض الحاسم لدولة العبيد هو إزالة تحدّي الحرية» في كل مكان. إن «النزعة القسرية» للكرملين «تتطلب السطوة الكلية على البشر جميعاً» في دولة العبيد ذاتها، و«السلطة المطلقة على سائر أرجاء العالم». إن قوة الشر هي «قوة قتالية مناهضة على نحو لا مناص منه»، لذا لا يمكن حتى التفكير في إجراء أي توفيق أو تسوية سلمية معها.

وعلى النقيض من هذا فإن «الغرض الأساسي للولايات المتحدة» هو «ضمان السلامة

---

(٢) *Foreign Relations of the United States* (FRUS) (1950), vol.1, pp.234-292.
التي نشرت في سنة ١٩٧٥. إن المذكرات الدبلوماسية لمجلس الأمن القومي هي وثائق التخطيط الحكومية الأرفع مستوى.

والحيوية لمجتمعنا الحر الذي يقوم على كرامة الفرد وقيمته» والحفاظ على هذه القيم في أنحاء العالم كافة. إن مجتمعنا الحر يتميز بـ «التنوع الرائع» و «التسامح العميق» و «إطاعة القانون»، ويتميز بالالتزام بـ «خلق بيئة يكون لكل فرد فيها الفرصة لتحقيق قدراته المبدعة، والحفاظ على هذه البيئة». إنه مجتمع «لا يهاب التنوع، بل يرحب به» و «يستمد قوّته من إفساح مجال رحب حتى للأفكار المتنافرة». إن «منظومة القيم التي تحرك مجتمعنا» تشتمل على «مبادىء الحرية والتسامح وأهمية الفرد وسيادة العقل على الإرادة». «إن التسامح الأساسي في نظرتنا إلى العالم، وعواطفنا الكريمة والبناءة، وانعدام الحسد في علاقاتنا الدولية، صفات إيجابية يركن إليها وذات تأثير بالغ»، لا سيما لدى الذين واتاهم الحظ لتجربة هذه الصفات بصورة مباشرة، كما في أمريكا اللاتينية التي أفادت كثيراً من «مساعينا المستمرة الطويلة لإقامة منظومة الدول الأمريكية وتطويرها حالياً».

إن الصراع بين قوى النور والظلام هو «صراع خطير جداً، صراع ينصبّ على شيئين، فإما تحقيق الاكتمال لجمهوريتنا وإما تدميرها وتدمير الحضارة أيضاً». «إن الهجمة على المؤسسات الحرة يجري في أنحاء العالم بأسره»، وهي «تفرض علينا، ولصالحنا، مسؤولية زعامة العالم». إن علينا أن نسعى «لرعاية بيئة عالمية يمكن فيها للنظام الأمريكي أن يدوم ويزدهر». وبما أن «هزيمةً ما لمؤسسات حرة في أي مكان هي هزيمة في كل مكان» فإننا لن نبخل بمساعدتنا لأية بقعة في الأرض مهما كانت صغيرة وضئيلة القيمة. هذا ومن المؤكد «أن الفكرة القائلة بأن ألمانيا أو اليابان أو بعض المناطق المهمة الأخرى يمكنها أن تبقى كجزر محايدة في عالم منقسم هي فكرة غير واقعية، نظراً لما لدى الكرملين من خطة للسيطرة على العالم». إن اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، وبعد خمس سنوات على إبادته الفعلية من قبل دول المحور، يجب أن يعاد تكوينه ضمن تحالف تهيمن عليه الولايات المتحدة، تحالف يلتزم بالتصفية النهائية للنظام السوفياتي الذي فشلت دول المحور في تحطيمه.

وبما أن «سلامة نظامنا وحيويته هو في خطر أعظم مما تعرض له في تاريخه كله»، حتى في الأيام المظلمة لحرب الاستقلال أو حين احتلت القوات البريطانية واشنطن في عام ١٨١٤، فمن الواضح أن من المناسب اتخاذ إجراءات خطيرة؛ والواقع أن الإنفاق العسكري تزايد بزهاء أربعة أضعاف في ما بعد، بزعم أن غزو كوريا الجنوبية كان الخطوة الأولى في غزو الكرملين العالم ـ وهذا برغم عدم وجود بيّنة مقنعة، حينئذ أو الآن، بوجود مبادرة روسية في هذه المرحلة من الصراع المعقد حول مصير كوريا.

تدعو المذكرة إلى زيادة ضخمة في التسلّح، في حين أنها تقرّ بأن دولة العبيد هي أضعف كثيراً من ظهير الحرية، بموجب أي قياس. أما البيانات ذات العلاقة فقد قدمت فيها على نحو يحجب المقارنات المباشرة، كما يجري اختيارها لغرض المبالغة في تقدير قوة العدو، وهذا هو النمط الذي ساد خلال عصر الحرب الباردة كله[3]. مع هذا، فحتى البيانات

---

(٣) هكذا، استثنيت كندا، والمعطيات عن الاتحاد السوفياتي هي أهداف لسنة ١٩٥٠، التي «يُعتقد أنها =

المقدمة تبيّن أن الميزانية العسكرية الأمريكية كانت ضعف ميزانية الاتحاد السوفياتي، وأن القوة الاقتصادية الأمريكية تفوق القوة السوفياتية بأربعة أضعاف، في حين كان الحلفاء الأوروبيون وحدهم، في تلك المرحلة المبكرة من بناء اقتصادهم الأقوى كثيراً، يضاهون بمفردهم الاتحاد السوفياتي وكتلته معه، وهي من الدول التابعة.

وبالرغم من التفاوت بين القطبين المتعارضين في المستوى الاقتصادي والقوة العسكرية، فإن دولة العبيد تتمتع بمزايا هائلة. فلكونها متأخرة جداً فإن «بوسعها أن تفعل الكثير بالقليل»؛ إن ضعفها هو قوتها، وهذا هو سلاحها النهائي. إنها قزم وعملاق معاً، وهي متخلفة وراءنا كثيراً بكل القياسات ولكن لها «طاقة فظيعة على العمل بحرية اختيار تكتيكية واسعة جداً، وبخفاء وسرعة»، مع «مرونة فائقة»، وآلة عسكرية فعالة للغاية و«قوة إكراه كبيرة». المسألة الأخرى هي أن العدو الشرير يجد «أذناً صاغية من الجمهور. . . في العالم الحر»، في آسيا خاصة. ولغرض الدفاع عن أوروبا وحماية الحرية التي سادت تقليدياً في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وصيانتها من «خطة الكرملين»، يجب علينا أن نزيد كثيراً في الانفاق العسكري ونتبنى استراتيجية تهدف إلى قصم ظهر الاتحاد السوفياتي وسقوطه.

إن قواتنا العسكرية «غير وافية على نحو خطير» لأن مسؤوليتنا هي السيطرة على العالم؛ وعلى النقيض، فإن القوات العسكرية السوفياتية الأضعف كثيراً تفوق حاجاتها الدفاعية المحدودة بدرجة كبيرة. لم يحدث في السنين الماضية أي شيء يفيد أن الاتحاد السوفياتي قد يواجه بعض المشاكل الأمنية، على خلاف الوضع عندنا لما نتعرض له من أعداء أقوياء في كل مكان. إننا بحاجة إلى قوات عسكرية كبيرة جداً «ليس فقط للحماية ضد الكارثة بل لدعم سياستنا الخارجية أيضاً»، هذا وإن كان «التأكيد يجب أن ينصبّ على الطبيعة الدفاعية بالأساس» لاستعداداتنا العسكرية، وذلك من أجل أغراض العلاقات العامة.

وبصرف النظر عن العلاقات العامة، يجب أن يكون موقفنا الفعلي صدامياً في «النزاع الذي فرض علينا فرضاً». «وبالنظر لخطة الكرملين الرامية إلى الهيمنة على العالم»، وهي سمة ضرورية لدولة العبيد، فلا يمكننا القبول بوجود العدو بل يجب أن «نزرع بذور التحطيم في داخل النظام السوفياتي» و«نسرّع اضمحلاله» بكل الوسائل دون الحرب (فهي خطرة لنا جداً). يجب علينا أن نتحاشى المفاوضات، إلا كوسيلة لتهدئة الرأي العام، لأن أي اتفاق «سيعكس الحقائق الحاضرة وسيكون لذلك غير مقبول، إن لم نقل مجلبةً للكوارث، بالنسبة إلى الولايات المتحدة والعالم الحر»، وإن كان لنا، بعد النجاح في استراتيجية «الصد» «أن نتفاوض على تسوية مع الاتحاد السوفياتي» (أو الدولة أو الدول التي تخلفه)».

ولتحقيق هذه الأغراض الأساسية يتحتم علينا أن نتغلب على مواطن الضعف في

= تتجاوز في حالات عدة الانتاج المتحقق فعلياً»، في حين أن الأرقام الخاصة بأوروبا هي معطيات «فعلية من سنة ١٩٤٨»، وقد تم تجاوزها. والمعطيات الأمريكية اختيرت لعكس الانخفاض الحادّ في الانتاج الصناعي منذ سنة ١٩٤٨، وتمثّل الأرقام السوفياتية حدود ما هو ممكن، فللغرب، وهذا أمر مسلم به، قدرة هائلة غير مستخدمة.

مجتمعنـا، مثل «الافـراط في وجود عقـل مفتـوح بشكـل دائم»، و«الإفـراط في التسـامـح»، و«الرأي المخالف الموجود في ما بيننا». وينبغي علينا أن نتعلم «التفريق بين ضرورة التسامح وضرورة القمع العادل»، وهذه سمة جوهرية في «الطريقة الديمقراطية». ومن المهم عـلى وجه الخصوص أن نعزل «نقابات العمال والمشاريـع المدنيـة والمدارس والكنـائس ووسائـل الإعلام كلها التي تعنى بالتـأثير في الآراء» عن «العمل الشريـر للكرملين الـذي يسعى إلى إفسادهـا وتحويلها إلى مصادر للارتباك في اقتصادنا وثقافتنا وسياستنـا». وزيادة الضرائب أمـر ضروري كذلك، مع «تخفيض الانفاق الفدرالي على أغراض غير الدفاع والمساعدات الأجنبية، بتأجيل بعض البرامج المعينة المرغـوب فيها، إذا اقتضت الضرورة». إن هـذه السياسـات العسكريـة الكينزية يحتمل أن تؤدي، في ما يقال، إلى شحذ الاقتصاد المحلي كذلك. بـل إنها قد تعمـل حقاً على الحيلولة دون «انخفاض في النشـاط الاقتصادي ذي أبعـاد خطيرة». «وسيـطلب من الشعب الأمـريكي القيام بقسط كبـير من التضحيـات والانضبـاط». كـما يتـوجب عـلى هـذا الشعب «أن يتخلى عن بعض المنافع» التي يتمتع بها عند تنـاولنا لنـاصية الـزعامـة على العـالم وعند قيامنا بكبح الركود الاقتصادي المتفاقم أصلاً، بواسطة «برامـج حكوميـة عملية» لمعـونة الصناعة المتقدمة معونةً مالية من خلال المنظومة العسكرية.

لاحظ، أيهـا القارىء، أن الغـرض النبيل للمجتمـع الحـر والمخـطط الشريـر لـدولـة العبودية له صفات سليقية تنشأ من طبيعتها ذاتهـا. لذا ليس هناك ما يدعو إلى الاعتماد عـلى السجـلات التاريخيـة والـوثـائقيـة الحقيقيـة لتقييم جـدارة تلك المعتقـدات. لـذا، فليس من الانصاف انتقاد المذكرة على أساس عدم تقديم براهين تدعم النتائـج التي توصلت إليهـا، أو التشكيك بالأساليب اللفظية من قبيل «إن من الواضح من الفقـرات السابقـة»، أو «لقد ثبت أعلاه»، وذلك على الأساس نفسه. أما من الناحية المنطقية، فلا يتطلب الأمر بيانات تجريبيـة [إمبريقية]؛ إن التفكير المحض يكفي لإظهار الحقائق المطلوبة.

كانت المفاهيم ذاتها، ولا تزال، تسود في المساجلات العامـة. يعطينـا وليام هـايلانـد، محرر مجلة «الشؤون الخارجية» في افتتاحية عدد الربيع لسنة ١٩٩٠، ما يفصح بشكل نموذجي عن الفهم التقليدي:

> كانت السياسة الخارجية الأمريكية في الخمسين سنة الماضية قد تكونت استجابة للتهديـد الذي يطرحه خصوم هذه البلاد وأعداؤها. ففي كل عـام منذ بـيرل هاربـر كانت الـولايات المتحـدة مشتبكـة إما في حـرب أو في مواجهـة. والآن، ولأول مرة منـذ نصف قرن، تحـظى الولايـات المتحدة بالفرصة لإعادة تركيب سياستها الخارجية متحررةً من قيود الحرب الباردة وضغوطها.
>
> ... كانت الولايات المتحدة منذ ١٩٤١ في حالـة تورط تـام. والآن ونحن على أعتـاب عصر جديد، ثمـة توق إلى العـودة إلى حالـة من اللاتـورط بمختلف الأشكال. ... فهـل تستطيـع أمـريكا أن تؤوب أخيراً إلى موطنهـا؟ ... إن الولايـات المتحدة تتمتـع في واقع الأمـر ببعض الخيـارات الحقيقية لأول مـرة منذ ١٩٤٥. إن الـولايات المتحـدة وحلفاءهـا قد كسبـوا الحرب الباردة...

وهكذا، لم يكن لدينا «خيارات حقيقية» حين غـزونا فيتنـام الجنوبيـة، وقلبنا الحكـومة

الرأسمالية الديمقراطية في غواتيمالا في سنة ١٩٥٤ وحافظنا فيها على حكم رجال العصابات القتلة منذ ذلك الحين، وأدرنا أوسع عمليات الإرهاب الدولية في التاريخ ضد كوبا من أوائل الستينيات وضد نيكاراغوا خلال الثمانينيات، وسعينا إلى اغتيال لومومبا فنصّبنا مكانه دكتاتورية موبوتو الوحشية والفاسدة وحافظنا عليها، ودعمنا تروخيو وسوموزا وماركوس ودوفالييه وجنرالات المخروط الجنوبي وسوهارتو والحكام العنصريين في جنوب افريقيا وعدداً كبيراً من رهطٍ بأسره من المجرمين الكبار الآخرين؛ وهكذا وباستمرار. فليس بوسعنا أن نفعل شيئاً آخر، بالنظر إلى الخطر الذي يتهدد وجودنا. أما الآن فقد تراجع العدو، لذا لعل بإمكاننا أن نرضي «توقنا إلى حالة اللاتورط» في شؤون الآخرين؛ هذا وإن كان «توقنا إلى الديمقراطية»[٤]، كما يضيف الآخرون، قد يضطرنا إلى الاصرار على مساعينا النبيلة دفاعاً عن الحرية.

إن بوسعنا الآن، وقد أتيحت لنا خيارات متعددة للمرة الأولى، أن نحوّل جهودنا نحو برامج بنّاءة للعالم الثالث (كما يحثنا الإنسانيون الأحرار) أو ندع الفقراء الذين لا يستحقون العطف يموتون بغمّهم (وهو رأي المحافظين). وللتعبير عن رأي حر أكثر عطفاً، دعا توماس شونباوم، المدير التنفيذي لمركز دين راسك للقانون الدولي والمقارن في جامعة جورجيا، إلى «سياسات أكثر صقلاً وتوازناً» في «المناطق المعقدة والمتعددة العناصر والأجناس» في العالم الثالث. لم يكن باستطاعتنا، ونحن مقيّدون بداعي مقاومة العدوان السوفياتي في العالم كافة، أن نطور مثل هذه السياسات. أما الآن فلعلنا بلغنا «نهاية الحرب الباردة ـ وقد انتصر الفتيان الطيبون». لهذا فلنا أن نأمل بأن يقوم الاتحاد السوفياتي في المستقبل بـ «إخماد حملته الدائمة لتأييد الثورات الشيوعية والأنظمة المستبدة في العالم الثالث»، لكي «تتمكن الولايات المتحدة من التخلي عن موقفها التقليدي ـ على أن تعطى الأسبقية للتوسع الشيوعي ـ وتتبنى سياسات أكثر ايجابية»[٥].

تتفق السجلات العامة في نواحٍ أخرى أيضاً مع مبادىء المذكرة رقم ٦٨. فمن المقرر خاصةً، وعلى نطاق واسع، أن وجود الاتحاد السوفياتي ذاته يؤلف عدواناً. يوضح جون لويس غاديس، وهو مؤرخ للدبلوماسية ومن رجال البحث الحر في شؤون الحرب الباردة الذين يحظون باحترام كبير، أن تدخّل الحلفاء حال قيام الثورة البلشفية كان دفاعياً في طبيعته، أما بالنسبة إلى ودرو ولسون، فقد أوحت بالتدخل «وقبل كل اعتبار آخر» رغبته العارمة «في ضمان تقرير المصير في روسيا» ـ بتنصيب الحكام الذين نختارهم نحن، وتنصيبهم

---

(٤) Chomsky, Ibid., chap.8, section 7.

(٥) «Rethinking the Third World,» *Washington Post Book World* (23 October 1988).

ومراجعة مزدرية لكتاب: Gabriel Kolko, *Confronting the Third World* (New York: Pantheon Books, 1988).

الذي يزعم شونباوم أنه يعيبه العجز عن اقتراح سياسات أفضل، وإغفال وقائع لا تدعم طرح المؤلف (يُقدِّم مثل واحد: وهو أن «حيوات أمريكية كانت في خطر» عندما غزت الولايات المتحدة جمهورية الدومينيكان ـ لم يكن ثمة أي مبرر للعدوان، لو كان صحيحاً، وقد كُذِّب طويلاً).

بالقوة. كان الغزو دفاعياً لأنه كان «استجابة لتدخُّل حقيقي واسع الأثر من قبل الحكومة السوفياتية الجديدة في الشؤون الداخلية لا في الغرب فحسب، بل في كل قطر من أقطار العالم»، ومعنى هذا، «التحدي الذي تطرحه الثورة ـ وكان قطعياً جداً ـ لبقاء النظام الرأسمالي ذاته». كان «أمن الولايات المتحدة في خطر» أصلاً في ١٩١٧ لا في ١٩٥٠ فقط، لذا كان التدخل مطلوباً جداً دفاعاً ضد التغيير الجاري في النظام الاجتماعي في روسيا وضد الاعلان عن النوايا الثورية[٦].

إن التقييم المعاصر الذي قدّمه غاديس إنما يكرر رد الفعل الغربي المباشر حال نشوب الثورة البلشفية. وقد أفصح عن رد الفعل هذا إفصاحاً دقيقاً ديويت بول (Poole)، مستشار السفارة الأمريكية في روسيا، في مذكرة له موجهة إلى وزير الخارجية لانزنغ بعنوان «أغراض البلاشفة: خاصة ما يتعلق بثورة عالمية». كتب بول يقول «إن المشكلة الأساسية» بالنسبة للولايات المتحدة هي توجيه دفة العالم «ما بين نارين كلتاهما حارقة، نار الرجعية من جهة ونار البلشفية من جهة أخرى». بيد أن نار البلشفية أشد بأساً «لأن جوهر البلشفية أنها حركة دولية في طبيعتها وليست قطرية»، وتهدف «بشكل مباشر نحو تخريب الحكومات كلها»[٧]. على أن نار الرجعية يجب تفضيلها على الأخرى في التطبيق العملي ـ مما يأسف له الأحرار ـ إذا كان طريق المرور بين النارين ضيقاً جداً.

كذلك اتخذ نورمان ستون، المؤرخ في جامعة أكسفورد، موقفاً مفاده أن النقاش المفصّل حول أصل الحرب الباردة شيء لا يتعلق بجوهر الموضوع لأن «طبيعة الدولة السوفياتية أحد أهم الأسباب للحرب الباردة في الأربعينيات». إن اختبار النيات السوفياتية يدور حول الانسحاب من أوروبا الشرقية وتخفيض التسلح إلى «تسليح دفاعي، يناسب المستوى الاقتصادي للسوفيات»؛ وهذا تسلّح أدنى كثيراً مما هو عليه في الغرب، فضلاً عن أنه لا ينبغي له أن يكون محدوداً بـ «تسلح دفاعي» إلا بالمعنى الموسع لكلمة «دفاع» التي تفسّر كل عمل من أعمال العنف بأنه دفاع عن مصالح مشروعة[٨]. لاحظ أن القضية ليست هي الرغبة في تقطيع أوصال الامبراطوريات السوفياتية الداخلية والخارجية أو التخفيض الجذري

---

(٦) John Lewis Gaddis, *The Long Peace* (New York: Oxford University Press, 1987), p.43.

لمزيد من البحث، انظر: Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, c1989), appendix II.

(٧) ذكر ذلك: Michael Krenn, *U.S. Policy Toward Economic Nationalism in Latin America, 1917-1929* ([n.p.]: Scholarly Resources, 1990), pp.13ff. and 52.

(التشديد في الأصل).

انظر أيضاً: David Schmitz, *The United States and Fascist Italy* ([Chapel-Hill]: University of North Carolina, 1988), p.10.

(٨) Norman Stone, «Is the Cold War Really Over?» *Sunday Telegraph* (London) (27 November 1988).

للأسلحة، بل ان القضية هي مفهوم الحرب الباردة والاستجابة «الدفاعية» الغربية لطبيعة الدولة السوفياتية ذاتها.

نجد هذا التصور ذاته عالقاً في التفكير اليساري المتطرف. فقد كتب هندريك هرتزبرغ، المحرر الأقدم في مجلة نيو ريببلك، وهو من الغلاة، قائلاً: «إذا تركنا جانباً مماحكات التحريفيين نجد أن السبب الأساسي للحرب الباردة يكمن في مذهب الاستبداد - وبعبارة أدق في الطموح الاستبدادي». لقد فرض الاستبداد السوفياتي في الداخل «دولة مسيطرة، لا يغيب عن نظرها شيء، دولة حكيمة جداً تلبي كل حاجة إنسانية، لذا فهي تتحاشى وتزيل كل مؤسسة إنسانية تنافسها». وكان «مظهرها الخارجي يعبّر عن اعتقاد بأن جميع الأنظمة الاجتماعية والسياسية الأخرى هي أدنى مرتبةً ومقضيّ عليها بالموت إذا أخذنا بمقياس الحتمية التاريخية». وباختصار، كان السبب الأساسي للحرب الباردة هو الطبيعة الداخلية للنظام السوفياتي وإيمانه بنجاحه النهائي كما يظهر التاريخ، وهذا تحدٍّ عقائدي لا يمكن التسامح فيه(٩).

إن الفرضية الضمنية هي أن النظام الأمريكي الخاص بالتنظيم الاجتماعي والسلطة، والعقيدة التي تصاحبه، يجب أن يكون عاماً. إن أي شيء أقل من هذا لا يعتبر مقبولاً. ولا يمكن التسامح بأي تحدٍّ، حتى الإيمان بالحتمية التاريخية لشيء مختلف. إن كل عمل، والحالة هذه، تتخذه الولايات المتحدة لنشر نظامها وعقيدتها، هو عمل دفاعي. إن لنا أن نضع جانباً مماحكات التحريفيين بشأن أحداث التاريخ، الآن وقد ظهر عدم اتصالها بصميم الموضوع.

وتتبنى الصحافة الموقف ذاته كأمر طبيعي. لهذا نجد مقالاً في جريدة واشنطن بوست عن «الإنفاق الدفاعي» يشير إلى أن العالم قد دخل «عصراً جديداً» بزوال الخطر السوفياتي: «فبعد أربعين سنة من احتواء الاتحاد السوفياتي العدواني والتوسعي» يترتب علينا الآن أن نعيد التفكير في مذهب الاحتواء الذي «نظّم استراتيجيتنا الأمنية الغربية لحماية العالم من الكتلة السوفياتية التوسعية والمعادية»(١٠).

إن كوننا قد سعينا لحماية العالم بأسره من العدوان السوفياتي هو أمر لا جدال فيه، وهو بدهية لا تتطلب برهاناً ولا حتى تعليقاً.

أما نبل «المدافع عن الحرية» فهو غذاء فكري معتاد. لذا نجد مايكل هوارد، أستاذ التاريخ الحديث في جامعة أكسفورد، يقول:

> لقد حافظت الولايات المتحدة بشكل نقيّ مدة مئتي سنة على المثل الأصلية لعصر التنوير: الايمان بحقوق الفرد الممنوحة من الله، الحقوق الكامنة الخاصة بحرية الاجتماع وحرية

---

(٩) Hendrik, Hertzberg, «The «End» of the Cold War?: The Coming Challenge for Journalism,» *Deadline* (Center for War, Peace and the News Media) (Summer 1989).

(١٠) Patrick Tyler in: *Washington Post* (13 August 1990).

الكلام، بركات الاقتصاد الحر، كمال الإنسان، وفوق كل هذا وذاك العمومية الكونية لهذه المثل.

وفي هذا المجتمع الذي يكاد يكون مثالياً نجد أن نفوذ النخب «محدود جداً». لكن هذا الأستاذ ينعى على العالم عدم تقديره لهذه الروعة: «إن الولايات المتحدة لا تحظى في العالم بالمكان الذي كان ينبغي أن تحظى به خلال إنجازاتها وكرمها وطيبتها منذ الحرب العالمية الثانية»[11]، كما جرى إظهاره في جنائن معاصرة كالهند الصينية وجمهورية الدومينيك والفيليبين والسلفادور وغواتيمالا، وهذه قلة قليلة من المرشحات للنعيم؛ وهذا كما جرى إظهار الاعتقاد «بحقوق الفرد الممنوحة من الله» و«العمومية الكونية» لهذا المذهب على مدى مئتي سنة وذلك بقرنٍ كامل من العبودية الإنسانية بالمعنى الحرفي للكلمة، بقرنٍ آخر من حرمان الملونين حقوقهم الشرعية حرماناً فعالاً، وبهجمات الإبادة الجماعية على السكان الأصليين، وبذبح مئات الألوف من الفيليبينيين عند بداية القرن، وذبح الملايين في الهند الصينية، وما يناهز مئتي ألف في أمريكا الوسطى في العقد الماضي، وفي الجعبة عدد من الأمثلة الأخرى. لكن الحقيقة المجردة غير ذات صلة، مرةً أخرى، في ميدان الفكر المحض.

خذ مثلاً آخر من حقل البحوث وانظر إلى دراسة «صدمة فيتنام» بقلم بول كاتنبيرغ، أحد المعارضين القلائل والأوائل بشأن فيتنام في داخل الحكومة الأمريكية وأستاذ الشؤون العامة الآن في جامعة كارولاينا الجنوبية[12]. اهتم الكاتب بتشخيص «السمات البارزة والمركزية في التقليد والتجربة الأمريكيين، التي جعلت الولايات المتحدة تؤدي دورها كدولة عظمى بطريقة يمكن أن نسميها طريقة ذات خصوصية». وهو يرى أن «المبادىء والمثل العليا لها مقام الصدارة في عبقرية الشعب الأمريكي وأنها ميّزت كل التمييز الأداء الأمريكي لدور الدولة العظمى». هذه المبادىء والمثل العليا «دبّجها المؤسسون الأوائل، أولئك العباقرة الأصلاء من ذوي التأمل الموضوعي الرفيع، وصقلها من بعدهم رجال من قادة الفكر والعمل» ابتداءً من جون أدامز حتى ثيودور روزفلت وَوُدرو ولسون وفرانكلين روزفلت. كانت المبادىء

قد اختُبرت مراراً وتكراراً في عملية تدجين القارة، وردم الشقة بين الشمال والجنوب، وتطوير الاقتصاد مما كان عليه في البداوة وذلك بروحية الاقتصاد الحر، والقتال في الحربين الأولى والثانية لا من أجل المصالح وإنما من أجل بقاء المبادىء ذاتها التي يسترشد بها معظم الأمريكيين في حياتهم.

إن هذا هو الموروث الفريد الذي يفسر الطريقة التي يقوم بها الأمريكيون بـ «أداء دور الدولة العظمى» الذي يقبلون عليه «مجردين من التصنع أو الغش» وبـ «عقلية المحرر»:

---

(١١) «The Bewildered American Raj: Reflections on a Democracy's Foreign Policy,» *Harper's* (March 1985).

(١٢) Paul M. Kattenburg, *The Vietnam Trauma in American Foreign Policy, 1945-1975* ([New Brunswick, N.J.]: Transaction Books, 1982), pp.69ff.

بمثل هذه العقلية لا يحتاج المرء إلى أن يشعر أو يعمل كأنه أعلى من الغير، أو يعتقد بأن أحداً يفرض طباعه أو قيمه على الآخرين، لأن المرء يحس بالطبيعة بأن الآخرين لا يمكنهم أن يشكّوا بقضية المحرر الفاضلة مثلما لا يمكنهم أن يشكّوا بقدراته. إن الدور الأمريكي كدولة عظمى، لا سيما في السنين الأولى لما بعد الحرب شبيه جداً، في هذا الشأن، بالدور الذي يمكن أن يعزى إلى أستاذ، أو ناصح أمين، أو أي محرر آخر من سلطةٍ ما.

وهكذا، فـ «الاستاذ قدير كما هو واضح» وهو

موضوعيّ خالٍ من المصلحة على ما هو واضح. . . . فضلاً عن ذلك فالأستاذ، كالدولة العظمى الأمريكية، لا يسيطر على حياة تلاميذه ومصائرهم؛ إنهم يظلون أحراراً في الذهاب والإياب. . . . ومما سيساعدنا على فهم أداء أمريكا ووضعها النفسي كدولة عظمى، والأسباب والموجبات لتورّطها في الهند الصينية، أن نتذكر هذا التشبيه للأداء الأمريكي في دور الدولة العظمى بذلك الأستاذ المُحْسِن، والمعنيّ مع ذلك بالفرد دون المجتمع، وهو يوزع التحرير من السلطة من خلال المعرفة بالاستقامة الأخلاقية والطريق المستقيم معاً، على تلاميذ العالم المحرومين.

ليس المقصود من هذا الكلام السخرية أو رسم صورة كاريكاتورية، بل هو كلام يقال جدياً ويُفهم على نحو جدّي، وهو لا يختلف عن النماذج المعتادة التي نجدها في الأدبيات ـ لا في الأوساط القصوى المأفونة، بل في الأوساط المحترمة ومجالس المعارضة المعتدلة التي يحفل بها التيار الفكري العام. فمن الطبيعي جداً، والحالة هذه، أن يقول جيمس رستون، المفكر السياسي الأول في جريدة نيويورك تايمز أمداً طويلاً، وهو على أعتاب اعتزاله الصحافة: «لا أظن أن هناك أي شيء في تاريخ العالم يمكن أن يقارن بالالتزامات التي تولتها هذه البلاد دفاعاً عن الحرية». لقد قام رستون، وهو في مركزه ذاك، بأداء خدمة التابع للمتبوع من أجل قضية الحرية، مثلاً حين افتخر بإسهام الولايات المتحدة في المذبحة الكبرى في اندونيسيا سنة ١٩٦٥، وحين أوضح بلهجة هادئة تماماً، عندما أزالت القوات العسكرية الأمريكية ما تبقى من أرياف فيتنام الجنوبية في أواخر عام ١٩٦٧، قائلاً إن هذا يجري «على أساس أن القوة العسكرية لن تجبر فيتنام الجنوبية على عمل ما لا تريد عمله»، وذلك ولاءً منا «لإيماننا العميق بالحضارة الغربية» ـ بمعنى أن «الفرد لا يعود إلى الدولة بل إلى خالقه عزّ وجل». ولذا فإن له حقوقاً ليس لأي «قاضٍ أو قوة عسكرية أن تنتهكها»(١٣).

أما المذهب الرسمي كما يعرض على لسان الحكومة ووسائل الاعلام والتعليق السياسي

---

(١٣) R.W. Apple in: *New York Times*, 5/11/1989, and James Reston in: *New York Times*, 24/11/1967.

في ما يتعلق برستون (Reston) و (رأي النخبة عامة) وإشارة الى المذابح الاندونيسية، انظر:
Noam Chomsky in : *Z Magazine* (September 1990).

لمزيد من النماذج على تعليقات بول كاتنبرغ، انظر: Noam Chomsky: *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon Books, ©1982), and *Turning the Tide* (Boston, Mass.: South End Press, ©1985).

والبحوث الواسعة النطاق فقد جرى تصويره، على سبيل المثال، في تقرير «لجنة (كيسنجر) القومية غير الحزبية» عن أمريكا الوسطى: «إن الأغراض الدولية للولايات المتحدة في أواخر القرن العشرين هي التعاون لا الهيمنة أو السيطرة؛ المشاركة لا المواجهة؛ الحياة الكريمة للجميع، لا الاستغلال». ويكتب وولتر لاكور وتشارلز كروثامر: «إن الولايات المتحدة، خلافاً للاتحاد السوفياتي، لا تريد أن تحوّل أحداً إلى نظام بعينه سواءً كان سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً». ويقول صامويل هنتغتون: «إن التأثير العام للقوة الأمريكية في مجتمعات أخرى كان يتجلى بدعم الحرية والتعددية والديمقراطية. . . . والخلاف بين القوة الأمريكية والمبادىء الأمريكية يختفي كلياً حين يتعلق الأمر بالتأثير الأمريكي في المجتمعات الأخرى». ويؤكد لنا كروثامر أيضاً، وهو من الأحرار الجدد المحترمين جداً، أن كل رئيس أمريكي من فرانكلين روزفلت حتى لندون جونسون كان يهدف إلى «العمل في الخارج على إعلاء شأن الحرية والنظام العالمي معاً»، وهي رسالة تجددت في مذهب ريغان الذي يقضي بـ «سياسة متماسكة» لتأييد أولئك الذين «يخاطرون بحياتهم في كل قارة من أفغانستان حتى نيكاراغوا لتحدي العدوان الذي يدعمه السوفيات» (وهذا مقتبس باعجاب واستحسان من رونالد ريغان) الذي ألزم الولايات المتحدة ليس فقط بمسألة الحرية وحقوق الإنسان بل أيضاً ببناء أنظمة سياسية ـ اجتماعية على الطراز الأمريكي في العالم الثالث ـ وإن كان ذلك دون أن تريد أمريكا «تحويل أي أحد إلى نظام سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي بعينه»، فالتناسق هو بأهمية الحقائق لحرفة القوميسار[14].

هذه الآراء المألوفة هي من سعة الانتشار بحيث يصبح المزيد من الاستشهاد بها أمراً غير ضروري. أما السمة البارزة فيها فهي الافتقار إلى أي شعور بالحاجة لتبرير المذهب الذي يشرح الصدور ومفاده أن الولايات المتحدة لم تبتغِ في العالم الثالث سوى ردع الروس والحيلولة دون أغراضهم الاستبدادية، في حين أنها تمسكت بمبادئها السامية ما وسعها ذلك في هذه الظروف القائمة والعسيرة. والأسباب هي تلك الواردة في المذكرة رقم ٦٨: ما هذه إلا حقائق ضرورية أثبتها التحليل القائم على المفاهيم وحدها. إن الباحثين من ذوي النظرة «الواقعية» المتشددة، الذين يحتقرون الميوعة والعاطفة، هم على استعداد للتسليم بأن حقائق التاريخ تنفي التزام الولايات المتحدة بـ «غرضٍ يتسامى فوق الماديات» على حد تعبير هانز مورغنثاو ـ أي «إقامة المساواة بحرية في أمريكا»، لا بل في العالم بأسره، إذ إن «الساحة التي يتوجب فيها على الولايات المتحدة أن تدافع عن غرضها وتروجه قد أصبحت ساحة تشمل العالم». ولكن الحقائق لا صلة لها بصميم الموضوع، والسبب، كما يبادر مورغنثاو الى التفسير، هو أن الإدلاء بالحقائق «يدحض سوء استخدام الواقع بالواقع ذاته». إن الواقع هو

---

(١٤) Henry Kissinger, *Report of the National Bipartisan Commission on Central America* (10 January 1984); Walter Laqueur and Charles Krauthammer in: *New Republic* (31 March 1982), and Samuel P. Huntington in: *Political Science Quarterly* (Spring 1982).

للمراجعة حول التفكير الشيق الذي يقود إلى هذه النتيجة، انظر: Chomsky, *Turning the Tide*, pp.153ff and 161), and Charles Krauthammer in: *New Republic* (17 February 1986).

«الغرض القومي» غير المنجز، يكشفه «البرهان التاريخي كما تتصوره عقولنا»، في حين أن السجل التاريخي الحقيقي ما هو إلا سوء استخدام الواقع، وشيء تافه من صنع يد الإنسان(١٥). لذلك فالفهم التقليدي يبرر نفسه بنفسه ويمتنع على النقد الخارجي.

ومع الافتقار إلى رهافة اللاهوت التقليدي، فإن التشابه في محاور التفكير وفي الأسلوب هو تشابه صارخ. إن هذا يكشف عن شيء بعيد المدى إذ أمست الدولة ديناً علمانياً كهنته المثقفون. وتذهب القطاعات الأكثر بدائية من الثقافة الغربية إلى أبعد من ذلك، فهي ترعى أشكالاً من عبادة الأصنام تصبح فيها بعض الرموز المقدسة كالعلم شيئاً يبجّل بالقوة، وتطالب الدولة بإنزال العقاب بمن يهين هذه الرموز وتلزم الأطفال بعهد الإخلاص لها يومياً، في حين يُربط الله بالدولة ربطاً لا فكاك منه في الاحتفالات والمطارحات العامة، كما فعل جيمس رستون في تأملاته بشأن تكرسّنا لإرادة الخالق. ولعل من غير المستغرب أن تبلغ مثل هذه الغلواء الفجّة حد التطرف في الولايات المتحدة كترياقٍ للحرية الفذة من إكراه الدولة التي تحققت بالنضال الشعبي(١٦).

ثانياً: الحرب الباردة كعملية تاريخية

تقوم المقاربة الثانية للنظر في عصر الحرب الباردة على الفكرة القائلة بأن المنطق وحده لا يكفي: فالحقائق أيضاً مهمة. فإذا كان الأمر كذلك، ينبغي لنا لكي نفهم عصر الحرب الباردة أن ننظر إلى الأحداث التي تتكون منها تلك الحرب. وعند اتّباعنا هذا النهج، الذي لا يجافي المعقول كثيراً، فإننا نجد صورة أكثر تعقيداً وإثارة لا تشبه إلا قليلاً صورة الفهم التقليدي للأمر. وتفيد طريقة الاستقصاء ذاتها بوجود أسباب متعددة تدعو إلى الظن بأن عصر ما بعد الحرب الباردة قد يكون شبيهاً جداً بما سبقه، بالنسبة إلى ضحاياه المعتادين في الأقل، ناهيك عن الأساليب والدعاية.

ومن نافلة القول إننا إذا عرّفنا الحرب الباردة بأنها لا تنطوي إلا على مواجهة بين دولتين عظميين، ومن خلفهما حلفاؤهما وعملاؤهما، ترتّب على ذلك أن نقول قولاً عادياً، إنها كانت كذلك بالضبط، وإنها انتهت عند انسحاب الاتحاد السوفياتي من النزاع بانتصار الجانب الأمريكي. بيد أن المسألة هي في كيفية تفسير عصر الحرب الباردة، ومن الواضح أن هذا

---

(١٥) Hans Joachim Morgenthau, *The Purpose of American Politics* (New York: Vintage Books, 1964).

لمزيد من البحث حول هذا المثل وأمثال مشابهة من سجل الثقافة، والتعليق الفكري، والصحافة، واشارات المقدمة إلى الكثير من ذلك، انظر: Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There.*

(١٦) لمزيد من التعليق، انظر: Chomsky, *Necessary Illusions,* particularly appendix II, section 2 and appendix V, section 8.

السؤال لا يُجاب عنه بالتسليم بالجواب جدلاً(١٧). والأحرى بنا أن ننظر في النظام العالمي الثنائيّ القطب الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، فنتفحصه من جميع نواحيه، بما في ذلك طبيعته والقوى والدوافع المؤثرة فيه وآثاره الرئيسية. فهذه ظواهر تاريخية مهمة تستحق الدرس. إن الكيفية التي وضع فيها نزاع الشرق والغرب نفسه وسط هذا القالب الكبير هي أمر جدير بالاستكشاف لا بالتكهن ـ هذا إذا كان غرضنا هو الفهم، في الأقل.

إن فهماً لعصر الحرب الباردة يتطلب رداً لا للأحداث الفعلية وحدها، بل للعوامل التي تكمن وراءها أيضاً. وهنا يصبح سجل التخطيط بوثائقه شيئاً ذا صلة مباشرة. لا بد لنا أن نعرف كيف كانت السياسة تتقرر بحكم سمات معينة اتسم بها عصر الحرب الباردة، وكيف كيفت السياسة مطالب المؤسسات الملحة وأخضعتها للظروف الجديدة. وللجواب عن هذه الأسئلة، فإننا سنسأل بالطبع هل تتماشى أحداث الحرب الباردة الحقيقية ودوافعها الخفية مع التطبيق والتفكير السائدين من قبل ومن بعد؟ من الضروري كذلك أن يُحسب حساب البُنى العقائدية السائدة ووظائفها، بما في ذلك الفهم التقليدي للحرب الباردة بقدر تعلّق الأمر بمجافاتها الواقع.

إذا نظرنا إلى عصر الحرب الباردة، وهذه الاعتبارات في أذهاننا، نجد أن نزاع الدولة العظمى بصورته التقليدية كان نزاعاً حقيقياً ولكنه يمثّل جزءاً طفيفاً فقط من الحقيقة. إن الواقع يطل علينا حين ننظر إلى الأحداث الحقيقية والتطبيقات الفعلية للحرب الباردة.

تظهر الحرب الباردة من جهة موسكو على شكل دبابات في برلين الشرقية وبودابست وبراغ، كما تظهر على شكل إجراءات قسرية أخرى في المناطق التي حررها الجيش الأحمر من حكم النازيين ثم استعبدت لحساب الكرملين؛ ومن مظاهر الحرب الباردة غزو أفغانستان، وهي الحالة الوحيدة لتدخّل عسكري سوفياتي بعيداً عن طريق الغزو التاريخي من جهة الغرب. أما داخلياً، فقد خدمت الحرب الباردة غرضاً معيناً هو ترسيخ سلطة النخبة العسكرية ـ البيروقراطية التي تستمد حكمها من الانقلاب البلشفي في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٧.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد كان للحرب الباردة تاريخ، في العالم بأسره، من

---

(١٧) كمثال على هذه المغالطة، انظر: Fred Halliday, «The Ends of Cold War,» *New Left Review*, no.180 (1990).

إن عمل هاليداي حول هذه الموضوعات، وهي غالباً قيّمة، يفسده العجز المتواصل عن إدراك المفاهيم البديلة والأخطاء الغريبة في التفكير، كما هو الحال في هذه القضية، انظر على سبيل المثال:

Fred Halliday, *The Making of the Second Cold War* (London: Verso, 1983), p.27.

حيث يترجم ملاحظتي بأن «المزاحمين الحقيقيين» للولايات المتحدة هما اليابان وأوروبا، وليس الاتحاد السوفياتي (كان ذلك وقتها جلياً، وهو اليوم مجرد حقيقة بدهية) كإلماع إلى أن النزاع مع الاتحاد السوفياتي لم يكن «سوى ذريعة استخدمتها الولايات المتحدة لشن نزاع» مع الأسرة الاقتصادية الأوروبية واليابان ـ ولكنها بالطبع، ليست كذلك.

التخريب والعدوان وإرهاب الدولة، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى. ويتجلى الجانب المحلي منها في ترسيخ ما نسميه «مجمّع أيزنهاور العسكري ـ الصناعي» ـ وهو في جوهره دولة الرخاء للأغنياء مع عقيدةٍ للأمن القومي من أجل السيطرة على السكان (حسب تعابير التمرد المضاد)، اتباعاً للوصفات الواردة في المذكرة رقم ٦٨ الصادرة من مجلس الأمن القومي. إن الآلية المؤسسية الرئيسية هي منظومة الادارة للدولة والشركات والصناعة وذلك للابقاء على صناعة التقنية العالية، اعتماداً على دافع الضرائب لتمويل البحث والتطوير ولتوفير سوق مضمونة لانتاج سلع التبذير، مع دخول القطاع الخاص حيثما وجد الربح. هذه المنحة المقدمة إلى مدراء الشركات هي الوظيفة الداخلية لمنظومة البنتاغون (بما في ذلك «ناسا» ودائرة الطاقة التي تسيطر على انتاج الأسلحة الذرية)؛ وتمتد المنافع إلى صناعة الحاسبات، والإلكترونيات عامةً، والقطاعات الأخرى من الاقتصاد الصناعي المتقدم[١٨]. بمثل هذه الطرق زودت الحرب الباردة عدداً كبيراً من الدعامات لمنظومة الإعانة المالية العامة والربح الخاص التي تدعى بفخر الاقتصاد الحر.

ما ان تسلّمت إدارتا الرئيسين كينيدي وريغان الحكم حتى ترددت أصداء المذكرة رقم ٦٨ التي تدعو إلى عمل قوي، وبالزخم المزدوج ذاته: الروح القتالية في الخارج لتوكيد قوة الولايات المتحدة، والانفاق العسكري لنفخ الروح في اقتصاد واهن في الداخل. كما تمّ إحياء الخطب الرنانة حسب الأصول: «المؤامرة المتراصة الصفوف التي لا ترحم» وهي تتقدم لتدميرنا (كينيدي)؛ «الامبراطورية الشريرة» التي هي «بؤرة الشر في زماننا»، مبتغية حكم العالم (ريغان). وينخفض مستوى وحدة القياس، كما هو متوقع، إذ تغيّر السياسة وجهتها ـ كما حدث في أواسط الثمانينيّات، حين أصبح من الضروري مواجهة التكاليف الناجمة عن سوء الادارة المالية والافراط الكينزي في الانفاق العسكري من الرجعيين في إدارة ريغان من أنصار مذهب تركيز كل شيء في الدولة، هذا بالإضافة إلى الميزانية الهائلة والعجز التجاري.

إن التدقيق في السجل التاريخي يكشف عن اللباب الواقعي المغلف بالكلام الطنان غير المتحضر الوارد في المذكرة رقم ٦٨. فالأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات وضعت حداً لأي اعتقاد كان قد علِق في الأذهان بأن الرأسمالية هي نظام قابل للحياة. وصار من المسلّم به على العموم أن تدخُّل الدولة أمر ضروري للحفاظ على القوة الخاصة ـ كما كان الحال فعلاً خلال عملية التطوير[١٩]. كان من المفهوم كذلك أن اجراءات «النيو ديل» (البرنامج الجديد)

---

(١٨) حول الدور الحاسم الذي تمثّله وزارة الدفاع في صناعة الكمبيوتر، انظر:

Kenneth Flamm, *Targeting the Computer* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1987).

(١٩) يقرّ المؤرخون الاقتصاديون عموماً بأن تدخُّل الدولة هو عامل حاسم في «التنمية المتأخرة»، ولكن الاستنتاج ينطبق عموماً على مجتمعات صناعية ناجحة تضم بريطانيا، والولايات المتحدة، وألمانيا، واليابان. إن وصفاً كلاسيكياً لدور الدولة في «التنمية المؤخرة» في القارة الأوروبية ورد في:

Alexander Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays* = (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1962).

[وهي سياسة روزفلت] قد فشلت، وأن الأزمة الاقتصادية المشار إليها لم يتم التغلب عليها إلا بتدخّل من الدولة خلال الحرب، وهو تدخّل أوسع بكثير من السابق. وجرى تعليم هذا الدرس لمدراء الشركات مباشرة دون اللجوء إلى نظريات كينز، فكانوا يهرعون إلى واشنطن لإدارة اقتصاد الحرب بقيادة شبه مستبدة. وتوقّع الناس حدوث أزمة اقتصادية أخرى بعد إشباع الطلب المكبوت لدى المستهلك إلا إذا تدخلت الدولة. وقد تأكد هذا بحدوث الركود في سنة ١٩٤٨. فوجد الانتاج الزراعي المدعوم من الدولة أسواقاً له في اليابان وفي أمكنة أخرى، ولكنْ كان يخشى أن يتباطأ التصنيع لعدم وجود الأسواق ـ ومن هنا القلق الذي عبرت عنه المذكرة رقم ٦٨ بشأن «انخفاض في النشاط الاقتصادي بأبعاد خطيرة» إلا إذا اتُخذت إجراءات كينزية عسكرية. كان يرتجى أن تسهم هذه البرامج كذلك في تحريك اقتصادات الحلفاء الصناعية، فتساعد على التغلب على «فجوة الدولار» التي حددت السوق بالنسبة إلى السلع المصنعة الأمريكية.

كانت الدعوة الواردة في المذكرة رقم ٦٨ «للتضحية والانضباط» وتقليص البرامج الاجتماعية أمراً طبيعياً يصاحب هذه التصورات. كما أن «القمع العادل» والسيطرة على

= حول اليابان، هناك عمل قياسي حول فترة ما بعد الحرب: Chalmers A. Johnson, *MITI and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925-1975* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1982).

حول كوريا، انظر الدراسة المهمة لِـ: Alice Amsden, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization* (New York: Oxford University Press, 1989).

ومن أجل استعراض عام، انظر: Alice Amsden, «East Asia's Challenge - to Standard Economics,» *American Prospect* (Summer 1990).

وأيضاً عدة مقالات في: «Showa: The Japan of Hirohito,» *Daedalus* (Summer 1990).

وبخاصة تلك المقالات بقلم جون دوير وتشالمرز جونسون، حول أوهام تأثيرات الانفتاح الاقتصادي ودور الدولة، والمقارنة مع أمريكا اللاتينية وآسيا في العقود العديدة الماضية، انظر:

Tariq Banuri, ed., *No Panacea: The Limits of Economic Liberalization* (New York: Oxford University Press, [Under Press]), and Chomsky, *Deterring Democracy,* chap.7, section 7.

حول الدور الحاسم للتنمية الاقتصادية التي تديرها الدولة والاتفاقات الاجتماعية بالنسبة إلى «الاستثناء الكوستاريكي» الشهير، انظر: Anthony Winson, *Coffee and Modern Costa Rican Democracy* (New York: St. Martin's Press, 1989).

لمزيد من النقاش العام، بما في ذلك «التنمية المبكرة»، انظر: Frédéric Clairmonte, *Economic Liberalism and Underdevelopment; Studies in the Disintegration of an Idea* (New York; London: Asia Publishing House, 1960).

من أجل وصف مبكر مدرك للتحوّل العام شطر الأنظمة الحكومية الرأسمالية الفاشية النمط خلال الثلاثينيات، المكيّفة حسب العوامل الخاصة الثقافية والمؤسساتية، انظر: Robert Brady, *Business as a System of Power* (New York: Columbia University Press, 1943).

انظر أيضاً الدراسة الكلاسيكية حول التخلي عن سياسة عدم التدخّل (Laissez-Faire):

Karl Polanyi, *The Great Transformation, Political and Economic Origins of Our Time* (Boston: Beacon Press, 1957).

نقابات العمال والكنائس والمدارس وغيرها من مصادر المعارضة الممكنة، اتخذت نمطاً أوسع. كانت أوساط الأعمال منذ أواخر الثلاثينيات تشعر بالقلق العميق من التسييس والتنظيم المتزايدين للجمهور ـ وهو ما دعي في ما بعد «أزمة الديمقراطية» في ظل الظروف المشابهة بعض الشيء لفترة ما بعد فيتنام. حدث الشيء ذاته بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة. وفي كلتا الحالتين كانت الاستجابة متشابهة: البعبع الأحمر الذي نادى به ولسون؛ القمع الذي جرى بعد الحرب العالمية الثانية ونُعت خطأً بـ «المكارثية» (وهي في واقع الأمر حملة لتقويض النقابات وثقافة الطبقة العاملة والفكر المستقل شنتها أوساط الأعمال والديمقراطيون الليبراليون قبل ظهور مكارثي بمدة غير قصيرة، وقبل أن يرتكب خطيئته بمهاجمة أناس في السلطة، الأمر الذي أدى إلى تحطيمه في النهاية)؛ برامج البوليس السياسي التي دشن العمل بها كينيدي وجرى توسيعها من بعده لتقويض الأحزاب السياسية المستقلة والحركات الشعبية بالتخريب والعنف. إن الحروب وغيرها من الأزمات من شأنها أن تجعل الناس يفكرون، وينظّمون أنفسهم، كما أن القوة الخاصة تطالب الحكومة بانتظام بأن تحتوي مثل هذه الأخطار التي تتهدد احتكارها للساحة السياسية والهيمنة الثقافية[٢٠]. إن الاندفاع المناهض للديمقراطية بشكل عميق الوارد في المذكرة رقم ٦٨ يعكس التزامات أعم بكثير.

هذه المذكرة هي مذكرة واقعية أيضاً، وتقليدية، في لجوئها إلى «مسؤولية الولايات المتحدة في زعامة العالم» وحاجتها المصاحبة لذلك إلى السيطرة على كل بقعة من العالم، مهما كانت نائية، وإلى محو لعنة مذهب الحياد. إنها تكرر في هذا المضمار قرارات التخطيط السابقة التي تعكس الاعتراف بأن الولايات المتحدة قد حققت وضعاً في القوة العسكرية والاقتصادية لا مثيل له في التاريخ، وهي تستطيع أن تستخدم هذا الوضع لصالحها.

كانت القطاعات المستنيرة في مجتمع الأعمال على إدراك بالعوامل الداخلية التي حركت منظومة الحرب الباردة. ويصدق هذا على الجانب الأفضل من دنيا البحوث في تيار الفكر العام. يقول جون لويس غاديس في كتابه القيّم عن الاحتواء:

> كان الاحتواء إلى حدٍ كبير نتيجةً لا لما فعله الروس، أو لما حدث في أمكنة أخرى من العالم، بل نتيجةً لقوى داخلية تعمل في داخل الولايات المتحدة. . . . والأمر الذي يثير الدهشة هو الأولوية التي أسندت الى الاعتبارات الاقتصادية [أي إدارة الدولة للاقتصاد] في رسم استراتيجيات الاحتواء، مع استبعاد الاعتبارات الأخرى. [التوكيد وارد في النص].

ويتفق هذا الكاتب أيضاً مع رأي جورج كينان المتصف بالاتساق ـ ويأخذ به العقلاء من صانعي السياسة والمحللين ـ وهو الرأي القائل بـ «ان ما يهددنا ليس هو القوة العسكرية

---

(٢٠) لمزيد من البحث والمراجع، انظر: Chomsky: *Necessary Illusions*, pp.29ff. and appendix II, section 2, and *Deterring Democracy*, chap.12.

انظر: Michel J. Crozier, Samuel P. Huntington and Joji Watanuki, *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies tb the Trilateral Commission* (New York: New York University Press, 1975).

الـروسية وإنمـا القوة السيـاسية الـروسية» (تشرين الأول/ اكتـوبر ١٩٤٧)[٢١]. وبـالرغم من البصيرة التي يظهرها غاديس، فإنـه لا يخرج عن الإطـار التقليدي لـ «ردع» و «احتـواء الخطر السوفياتي»، وإن كان يقرّ عرضاً أن هذا ليس هو الحكاية كلها مطلقاً، ولا هو في واقـع الأمر المحور المركزي للمسألة.

تدخل الأحداث والآثار الرئيسية للحرب الباردة في الأقسام التي استُعرضت آنفـاً. ثمة أيضاً تأثيرات أكثر تعقيداً. فالـدعم السوفيـاتي لأهداف التخـريب والهجوم الأمـريكية أكسب الاتحاد السوفياتي درجة من النفوذ في أكثر مناطق العالم الثالث، وإن كان نفـوذاً ذا طبيعة غـير محدَّدة المعالم. أمـا بالنسبـة إلى الولايـات المتحدة، فـإن تدخُلهـا في العالم الثـالث، لا سيما في السنين الأولى، كان قد أملاه إلى حد ما الغـرض الخاص بضـمان منطقـة تموينيـة لاقتصادات رأسمالية الدولة التي كانت ترجو أن تعيد بناءها في أوروبا الغربيـة واليابـان. في الوقت نفسـه ساعد نزاع الحرب الباردة على أن تحتفظ الولايات المتحدة بنفوذها على حلفـائها الصنـاعيين، كما ساعدها على احتواء السيـاسات المستقلة والحـركات العـمالية والأنشـطة الشعبية في داخـل تلك الدول ـ وهذا شيء شاركت في الاهتمام بـه النخب المحلية. وقـد قال أحـد المؤرخين إن الولايات المتحدة قد أنشـأت حلف «الناتـو» لـ «تطويق حلفـائها وكبـح مذهب الحيـاد وكذلـك لردع الروس»[٢٢].

إن دوام المعتقد التقليدي، بالرغم من صلته المحدودة بـالوقـائع الفعليـة لعصر الحرب الباردة، يمكن فهمه بسهولة في ضوء ذلك. والذي يجري في الغرب هو اعتراف الجميع وبعـد حدوث الحدث (كأن يكون عمـلاً تخريبيـاً أو عدوانـاً في العالم الثـالث، أو تجديـداً لمنفعة من خلال منظومة البنتاغون في داخل الولايات المتحدة) بأن وجـود تهديـد بعدوان سـوفياتي كـان مبالغاً فيه، وأن المشاكل قد أسيء تفسيرها، وأن المثـل العليا التي اسـترشد بهـا العمل لم تكن في محلها. ولكن المعتقدات الضرورية تظل معروضة على الرفـوف على الـدوام. ومهما كـانت المعتقدات خيالية، فإن من الممكن تقديمها للجمهور عند الحاجة ـ وغـالباً مـا تقدم بـإخلاص تام، وفقاً للطريقة المألوفة التي تقضي بأن المعتقدات المفيدة إنما تنبع من المصالح المتصورة.

كـذلك من المفهـوم أيضاً ألا تكـون السياسـة الأمنية مـترابطة مـع الاهتمامـات الأمنية الـواقعية إلا تـرابطاً ضعيفـاً. فقد اختُرعت الأخطار بـأوهى البراهـين دون أن تكـون قـابلة للتصديق إلا قليلاً في أحسن الأحوال. من جهة أخـرى قوبلت بعض الأخـطار المحتملة التي لا تخلو من خطورة بالتجاهل. ورعت الولايات المتحدة باستمـرار تطويـر منظومـات الأسلحة التي يمكن أن تسبب أخطاراً خطيرة لرفاهها أو حتى لبقائها، ورفضت فرصـاً لوضـع حدٍ لمثـل

---

(٢١) John Lewis Gaddis, *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy* (New York: Oxford University Press, 1982), pp.356-357.

اقتباس كينان من خطاب موجّه إلى الكلية الحربية الوطنية في: المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٢٢) Frank Costigliola in: Thomas G. Paterson, ed., *Kennedy's Quest for Victory* (New York: Oxford University Press, 1989).

هذا التطوير. وطالبت حكومة الولايات المتحدة ووسائل الاعلام الأمريكية بشكل صاخب بـ «التحقق عن الأسلحة» بشروط تتوقع أن يرفضها الاتحاد السوفياتي. من جهة أخرى، كانت واشنطن مترددة (هي وحلفاؤها) بالسماح بتفتيش سوفياتي لوسائل انتاج الأسلحة الكيميائية وغيرها، كما أنها رفضت مقترحات سوفياتية بالتفتيش في المواقع للغواصات لمراقبة منع أو تحديد صواريخ كروز التي تطلق من البحر (وهي أكثر خطورة للولايات المتحدة، لما فيها من سواحل طويلة، منها للاتحاد السوفياتي)، وعارضت تفتيش الرؤوس الحربية النووية بالنسبة إلى صواريخ كروز وهي على البواخر أو السواحل. والأهم من هذا أن القيادة السياسية قوضت إمكانات معينة من أجل تسوية سياسية ورعت الخصام في مناطق يمكن أن يؤدي فيها ذلك إلى حرب ذريّة ماحقة، وكادت تصل إلى هذا الحد أحياناً ـ في الشرق الأوسط خاصةً. هذه الأنماط المتواصلة لا يكون لها معنى على أساس الفرضية القائلة بأن السياسة الأمنية تسترشد بالاهتمامات الأمنية. إنها أنماط تنسجم مع الفرضية الأخرى القائلة بأن السياسة يوجهها غرضان توأمان هما تعزيز المصالح الخاصة التي تسيطر على الدولة كثيراً، والمحافظة على وسط دولي يمكن فيه المصالح أن تزدهر[٢٣]. إن العالم فيه ما يكفي من القلق والخطر، فلا ينبغي أن تضاف إليه أسباب أمنية مزعومة تُفتعَل سريعاً لتبرير سياسات تتّخذ على أسس أخرى، ثم تُتَّخذ كحقيقة لا تقبل الشك وتصبح من السمات المألوفة لإدارة الدولة وما تتداوله أوساط المثقفين.

يمكننا أن نفهم، على الأسس نفسها، لماذا أخفقت الزعامة السياسية في الغالب في تعقّب فرص واضحة ترمي إلى تقليل خطر المواجهة بين الدول العظمى وترفع بذلك من مستوى الأمن القومي. ففي ١٩٥٢ طرح الكرملين اقتراحاً حول توحيد ألمانيا وحيادها دون شروط تفرض على السياسات الاقتصادية وبضمانات تكفل «حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها حرية الكلام والصحافة والمعتقد الديني والقناعة السياسية وحرية الاجتماع» والنشاط الحر للأحزاب والمنظمات الديمقراطية. وجواباً عن هذا اعترضت الولايات المتحدة وحلفاؤها قائلة إن الغرب لا يعترف بحدود «أودر ـ نيسه» بين ألمانيا وبولونيا، وأصرت على أن تكون ألمانيا الموحدة حرةً في الانضمام إلى حلف الأطلسي، وهذا طلب لا يمكن الروس

---

(٢٣) للمناقشة انظر: Chomsky: *Turning the Tide,* chap.4, and Noam Chomsky, *On Power and Ideology* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), lecture 4, and William A. Schwartz, *The Nuclear Seduction* (Berkeley, Calif.: University of California, 1990).

بالنسبة إلى الشرق الأوسط على وجه الخصوص، انظر: Chomsky: *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There; The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston, Mass.: South End Press, 1983), and *Necessary Illussions.*

ملاحظات حول التحقق مأخوذة من: Raymond L. Garthoff, «Estimating Soviet Military Force Levels,» *International Security,* vol.14, no.4 (Spring 1990).

يقترح غارثوف أن «المشاكل الرئيسية بالنسبة إلى التحقق» في «العهد الجديد» قد لا تأتي من الاتحاد السوفياتي «ولكن من تكتمنا الشخصي ومن تكتّم حلفائنا».

قبوله بعد أن كانت ألمانيا بمفردها قد دمرت الاتحاد السوفياتي. أشار الرد الغربي كذلك، وعلى نحو مقبول، إلى الافتقار الى الوضوح بشأن الانتخابات الحرة؛ ولكن ابدلاً من طلب المزيد من التوضيح، رُفض الاقتراح مع طلبات غير معقولة تماماً. في ذلك الحين علق جيمس ووربيرغ، وهو من القلائل الذين قالوا بمتابعة الفرصة، بأن واشنطن لم تكشف عن نص اقتراح الكرملين المؤرخ ١٠ آذار/ مارس، «ولا حتى عن حقيقة وصوله إلا بعد أن أرسل الجواب الغربي في ٢٥ من الشهر ذاته». ويرى الكاتب أن التأخير قد يكون متصلاً برغبة الادارة الأمريكية «في عرض وجهة نظرها لتشريع قانون الأمن المتبادل لسنة ١٩٥٢ أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، دون أن تتأثر مداولات اللجنة بالمعرفة بالاقتراح السوفياتي»؛ كان ذلك القانون يقضي بتخصيص زهاء ٧,٥ مليار دولار للتسلح الغربي، وكان «يستند إلى الافتراض بأن تسويةً لتوحيد ألمانيا لا يمكن أن تتحقق»[٢٤].

فلو كان اقتراح الكرملين قد نُفِّذ لكان أزال أي تهديد عسكري يُحتمل أن يوجهه الاتحاد السوفياتي إلى أوروبا الغربية. لعل ذلك كان سيؤدي إلى عدم وجود دبابات سوفياتية في برلين الشرقية في ١٩٥٣، وإلى عدم إقامة جدار برلين، وعدم غزو المجر أو تشيكوسلوفاكيا ـ والأهم من هذا عدم وجود مبرر جاهز لتدخل الولايات المتحدة وأعمالها التخريبية في أرجاء العالم، أو لسياسات الدولة في إدارة الاقتصاد لخدمة الصناعة المتطورة، أو لنظام عالمي يكون للولايات المتحدة الهيمنة فيه على أساس جبروتها العسكري. ويبدو أن السبب الرئيسي لرفض الاقتراح كان يكمن في مصلحة الولايات المتحدة بإدخال ألمانيا الغربية بعد إعادة تسليحها في حلف «الناتو» العسكري، مهما كانت الأخطار الأمنية أو النتائج بالنسبة إلى الدول التابعة للاتحاد السوفياتي. وقد أدلى ووربيرغ بشهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في ٢٨ آذار/ مارس قائلاً إن من المحتمل أن يكون الاقتراح السوفياتي، الذي يقدّم وسيلة ممكنة لحل سلمي متفاوض عليه لقضايا الأمن الأوروبي، عبارة عن خدعة. ولكنه رأى «أن حكومتنا في ما يبدو تخشى أن تستكشف ذلك خوفاً من ألا تكون هناك خدعة على الاطلاق» وأنها قد تؤدي «إلى ألمانيا حرة، محايدة، ومنزوعة السلاح»، التي يمكن «أن تتحول إلى الفلك السوفياتي»، فيؤدي ذلك إلى منع الخطط لإعادة تسليح ألمانيا ضمن حلف الأطلسي. إن رفض هذه الفرص لإنهاء الحرب الباردة ينطلق من مبادىء المذكرة رقم ٦٨ التي قضت بأن التعايش أمر غير مشروع.

ظلت هذه الأمور خارج نطاق البحث أمداً طويلاً؛ وحتى مجرد التطرق إلى الحقائق كان من شأنه تعريض المرء إلى التأنيب بصفته مدافعاً يبرر أعمال ستالين. أما في ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، فقد أصبح من الممكن الاستشهاد باقتراح ستالين بحرية تامة في الجرائد والمجلات. ففي خضم نشوة الانتصار كان المرجو أن يُلزَم الاتحاد السوفياتي عنوة بالموافقة على إدخال

---

(٢٤) James P. Warburg, *Germany: Key to Peace* (Cambridge: Harvard University Press, 1953), pp.188ff.

ألمانيا الموحدة في حلف عسكري تهيمن عليه الولايات المتحدة. لهذا كان لا بد أن يُرفض اقتراح غورباتشيف حول إقامة ألمانيا موحدة ومحايدة بصفته امتداداً لـ «التفكير القديم»، وعرضاً لأفكارٍ متروكة بصيغة جديدة، مما لا يُؤخذ مأخذ الجد. وأصبح من الجائز في هذا السياق، لا بل من المفيد، الإشارة إلى الحقائق التي طُمست، لا لشيء إلا للتذكير بواقع مزعج.

كذلك أهملت اقتراحات سوفياتية أخرى دون أن يتم استكشافها ومتابعتها. يقول ريموند غارثوف، وهو محلل عالي المقام سابقاً في وكالة المخابرات المركزية واختصاصي بارز في الشؤون الأمنية والسياسة الخارجية، إن إعلان غورباتشيف عن تخفيض القوات من جانب واحد «له سابقة تثير الاهتمام وقعت قبل ثلاثين سنة تقريباً»، حين قام «نيكيتا خروشوف في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠، بالكشف لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية عن أعداد القوة البشرية للقوات المسلحة السوفياتية معلناً بشكل مثير عن تخفيض مقرر يبلغ ثلث ذلك خلال السنتين القادمتين». وبعد بضعة أشهر تحققت الاستخبارات الأمريكية من تخفيضات ضخمة في القوات العسكرية السوفياتية. فقد خفضت القوة الجوية التكتيكية بمقدار النصف، «وذلك أساساً من خلال تخفيض عمومي بمقدار الثلثين في وحدات القاذفات الخفيفة»؛ كما أن زهاء (١٥٠٠) طائرة من الطائرات المقاتلة ـ المعترضة قد سُحبت من البحرية، فأوقف نصفها عن الخدمة وأحيل الباقي إلى الدفاع الجوي ليحلّ محل الطائرات المفككة. وبحلول ١٩٦١ تم تنفيذ النصف تقريباً من التخفيض المعلَن في القوة العسكرية البشرية. وفي ١٩٦٣ نادى خروشوف مرة أخرى بتخفيضات جديدة. يقول المراسل العسكري فريد كابلان، إن خروشوف سحب أيضاً أكثر من خمسة عشر ألفاً من القوات من ألمانيا الشرقية، داعياً الولايات المتحدة أن تقوم بتخفيضات مماثلة في الميزانية العسكرية وفي القوات العسكرية في أوروبا وغيرها، وأن تبادر إلى تخفيضات أخرى مماثلة لتخفيضات الاتحاد السوفياتي. إن الوثائق التي رُفع عنها الحظر تكشف عن أن الرئيس كينيدي كان قد بحث سراً مثل هذه الامكانات مع مسؤولين سوفيات كبار، ولكنه تخلّى عنها عندما اتسع نطاق التدخل الأمريكي في فيتنام. يصف وليام كوفمان، وهو موظف سابق كبير في وزارة الدفاع الأمريكية ومحلل بارز للقضايا الأمنية، إخفاق الولايات المتحدة في الاستجابة لمبادرات خروشوف بأنها «الأسف الوحيد الذي أحمله» من أيام خدمتي[٢٥].

في أواسط السبعينيات، أخذ الانفاق العسكري السوفياتي بالتوقف على مستواه كما تم الإقرار بذلك في ما بعد، في حين توسع التقدم الأمريكي في مضمار القنابل والرؤوس الحربية الاستراتيجية خلال ذلك العقد كله. واقترح الرئيس كارتر زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري مع تخفيض في البرامج الاجتماعية. جرى تنفيذ هذه الاقتراحات في عهد الرئيس ريغان، مع التلفيق المعتاد بتزايد روحية الصدام القتالي في الخارج وعلى أساس الذريعة المعتادة، ألا وهي

---

(٢٥) Garthoff, Ibid., and Fred Kaplan in: *Boston Globe*, 29/11/1989.

التهديد السوفياتي، وكان في هذه الحالة التلويح بوجود «نافذة تطل على التعرض للأخطار» وبالانتصارات السوفياتية في العالم الثالث. هذا الزعم الأخير أكثر كذباً حتى من وجود البناء العسكري السوفياتي الرهيب. أما ما يتعلق ببقايا الامبراطوريتين البرتغالية والفرنسية وسقوطها تحت النفوذ الروسي في أواسط السبعينيات، فلم يكن ذلك أساساً إلا لأن الولايات المتحدة رفضت الدخول في علاقات ودية مع تلك الأقطار على أساس شرط الحياد والاستقلال، وهو شرط لا تقبله الولايات المتحدة دائماً؛ يصدق هذا على أمريكا اللاتينية وغيرها. يضاف إلى هذا أن الانتصارات السوفياتية كانت في مداها شيئاً يثير الاستخفاف، فهي عبء وليست كسباً في إطار القوة العالمية ـ وهذه حقائق كانت واضحة في وقتها وجرى الإقرار بها خلال بضع سنين حين لم تعد الذرائع مناسبة للمخططات الحالية. إن مقترحات غورباتشيف في ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ من أجل تحريم من جانب واحد لتجارب الأسلحة النووية، وإلغاء حلفي وارسو والأطلسي، وسحب الأساطيل الأمريكية والسوفياتية من البحر الأبيض المتوسط، وغير ذلك من الخطوات لتقليل المواجهة والتوتر، هذه المقترحات تمّ تجاهلها وطُرحت جانباً على أنها تهدف للإحراج. أما عزلة الولايات المتحدة دولياً، وهي عزلة تامة أحياناً، في قضايا نزع السلاح فقد تمّ حجبها بانتظام، حتى عند الاحتفال ابتهاجاً بانتصارات أمريكية مزعومة في هذه القضية[٢٦].

إذا نظرنا إلى نزاع الدول العظمى نجد أن من الصحيح القول بأن الاتحاد السوفياتي يؤلف، بطبيعته ذاتها، تحدياً مرفوضاً. إن الاقتصاد الهادف إلى الاكتفاء الذاتي، بالتحديد، يتعارض مع خطط الولايات المتحدة لإنشاء منظومة عالمية تقوم (نسبياً) على التجارة الحرة والاستثمار، الأمر الذي كان من المتوقع، في ظل الظروف السائدة في أواسط القرن، أن يؤدي إلى هيمنة الشركات الأمريكية الكبرى عليها وأن يكون نافعاً جداً لمصالحها، وهو كذلك فعلاً. وقد غدا التحدي شيئاً لا يطاق بدرجة أشد حين حالت الامبراطورية السوفياتية دون التغلغل الغربي في مناطق أخرى بشكل حر. فقد حرم الستار الحديدي الدول الصناعية الرأسمالية من منطقة كان من المتوقع لها أن تزوّد الغرب بالمواد الأولية وفرص الاستثمار والأسواق واليد العاملة الرخيصة. هذه العوامل وحدها كانت كفيلة بوضع الأساس لنزاع الدول العظمى، كما أدرك ذلك جيداً المحللون الجادون. جاء في وثيقة مهمة عن الاقتصاد

---

(٢٦) انظر المراجع في هامش رقم (٢٣)، و

Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There,* introduction and chap.7.

الأسلحة الاستراتيجية خلال السبعينيات تُناقش في: Raymond L. Garthoff, *Déterite and Confrontation: American Soviet Relations from Nixon to Reagan* (Washington, D.C.: Brookings Institution, °1985), p.793.

حول عزلة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في مسألة الحد من التسلح ومسائل أخرى، والمعالجة الاعلامية لتلك القضايا (بمعنى تجنب الخوض فيها)، انظر:

Chomsky: *Necessary Illusions*, pp.82ff, and *Deterring Democracy*, chap.3, section 1.

السياسي للسياسة الخارجية الأمريكية صدرت في ١٩٥٥ عن مجموعة ذات صيت كبير لوضع البحوث أن التهديد الأساسي الذي تمثله الشيوعية هو التحول الاقتصادي للدول الشيوعية «بطريقة تقلل من استعدادها وقدرتها على تكميل الاقتصاد الصناعي للغرب»، وهذا هو أحد العوامل التي دفعت إلى التدخل في العالم الثالث وإلى العداء كذلك للاتحاد السوفياتي ونظامه الاستبدادي(٢٧).

من الصحيح جداً كذلك أن الاتحاد السوفياتي سعى إلى الحصول على فرص أينما أمكنه العثور عليها، فدخل في علاقات صداقة ودعم مع الطغاة والقتلة الأكثر خزياً، أمثال منغستو في الحبشة وجنرالات الأرجنتين من النازيين الجدد، ونكتفي بهذين المثلين. والكرملين أوفى، بهذا الخصوص، بمقتضيات السنن التي يتبعها القيّمون على الحضارة والنظام. ولكن الاتحاد السوفياتي، في شذوذه الإجرامي عن هذه السنن، قدّم الدعم بانتظام إلى أهداف التخريب والهجوم الأمريكية فعرقل بذلك المخططات الخاصة بالدولة العالمية الوحيدة وحقاً. إن الدعم المادي ساعد هؤلاء الأعداء على البقاء، وأدت علاقاتهم مع الاتحاد السوفياتي إلى فرض حدود على أعمال الولايات المتحدة، خشية قيام نزاع بين الدولتين العظميين لا يحتمل أن تخرج منه الولايات المتحدة بشكل سليم معافى. إن مثل هذا التورط السوفياتي يوصم عادة بأنه تدخل لا يطاق وتوسّع لا يُحتمل، لا بل ينعت بالعدوان ـ مثلاً حين قامت قوات الكونترا بمهاجمة نيكاراغوا فأشيد بها لأن أفرادها «يخاطرون بأرواحهم لتحدي . . . العدوان المدعوم من السوفيات» الذي ترتكبه قوات ساندينستا(٢٨)، فتولّي هذه المسؤولية هو بحدّ ذاته عملٌ من أعمال العدوان لمجافاته المطالب الأمريكية.

لا يمكننا، لافتقارنا إلى وثائق داخلية من الاتحاد السوفياتي، إلا أن نتكهن بشأن ما إذا كانت «مخططات الكرملين» المشؤومة قد ردعتها بالفعل القوة العسكرية الغربية؛ فالبراهين المتوفرة لا تفي بالغرض. كما أن الأثر الرادع للقوة السوفياتية على المخططات الأمريكية هو بدوره مسألة تكهن(٢٩). أوضح مثال لدينا على نجاح الردع هو كوبا، حيث اقتصرت الولايات المتحدة على الإرهاب الدولي واسع النطاق بدلاً من الغزو المباشر بعد أزمة الصواريخ التي وضعت العالم على شفا حرب نووية، برأي المشاركين في الأزمة أنفسهم؛ إن هذا، وهو أمر يمكن فهمه، مثل لا يبرز كثيراً في الأدبيات الغربية عن الردع. إن منظومات الأسلحة الأمريكية الجديدة، كما يستفاد من الوثائق الداخلية والعامة، قد جرى تبريرها بالحاجة إلى التغلب على الرادع السوفياتي، الذي قد «يفرض تحفظاً أكبر على سياساتنا عن

---

(٢٧) William Yandell Elliot, ed., *The Political Economy of American Foreign Policy* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1955), p.42.

لمزيد من البحث في هذه الدراسة الهامة والمتجاهلة على العموم، انظر:

Noam Chomsky, *At War with Asia* (New York: Pantheon Books, 1970), introduction.

(٢٨) انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, p.18.

(٢٩) لتقدير متشكك، انظر: Schwartz, *The Nuclear Seduction*.

الحرب الباردة» خوفاً من حرب نووية (بول نيتز، مذكرة مجلس الأمن القومي رقم ١٤١ وتاريخ ١٩٥٣). إن الولايات المتحدة بصفتها قوة عالمية غالباً ما تتدخل في مناطق تفتقر فيها إلى ميزة القوات التقليدية. لذلك فإن اتخاذ موقف عسكري منذر بالتهديد كان ضرورياً لحماية مثل تلك العمليات. قال يوجين روستو قبيل تعيينه مديراً لـ «وكالة السيطرة على الأسلحة ونزع السلاح» في إدارة ريغان إن القوى النووية الاستراتيجية توفّر «درعاً» لمتابعة «مصالح الولايات المتحدة في العالم» وذلك بواسطة «الوسائل التقليدية أو قوات مسرح العمليات»؛ وأضاف هارولد براون وزير الدفاع في حكومة كارتر قائلاً إن هذه القوات «تصبح بذلك أدوات ذات معنى للقوة العسكرية والسياسية»[٣٠].

إذا وضعنا التعقيدات الثانوية جانباً أمكننا أن نقول إن الحرب الباردة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي كانت بالدرجة الأساس حرباً ضد دوله التابعة، وكانت بالنسبة إلى الولايات المتحدة حرباً ضد العالم الثالث. وقد فعلت تلك الحرب فعلها بالنسبة إلى كل منهما في ترسيخ نظام بعينه من أنظمة الامتياز الداخلي والقسر. لقد كانت السياسات المتبعة داخل إطار الحرب الباردة سياسات غير جذابة للناس الذين لم يقبلوا بها إلا مكرهين. فعلى مدى التاريخ كله كانت الوسيلة التقليدية لتعبئة جمهور متردد تتمثل بالخوف من عدو شرير نذر نفسه لتدمير ذلك الجمهور. وقد خدم نزاع الدول العظمى هذا الغرض على أحسن وجه ـ وذلك لغرض الحاجات الداخلية، كما رأينا في الكلام الرنان المحموم الوارد في وثائق التخطيط الصادرة عن جهات عليا، كالمذكرة رقم ٦٨ الصادرة عن مجلس الأمن القومي، ولغرض الدعاية كذلك. كان للحرب الباردة فائدة وظيفية عاملة للدول العظمى، وهذا سبب يفسر دوامها.

والآن انسحب أحد الأطراف من اللعبة. أما إذا كان الذي في ذهننا هو الحرب الباردة التاريخية، لا البنية العقائدية، فليس من الصحيح إذن أن الحرب الباردة قد انتهت كلياً. إنما لعلها انتهت نصفياً؛ فواشنطن تظل طرفاً في اللعبة كسابق عهدها.

وما هذه النقطة بالخافية. فقد ذكرت الصحافة في وصفها ميزانية البنتاغون الجديدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ أن «من رأي ديك تشيني وزير الدفاع، وهو رأي يشاركه فيه الرئيس بوش، أن الولايات المتحدة ستستمر في الحاجة إلى قوة بحرية كبيرة [وإلى قوات تدخل على العموم] لمعالجة المناوشات والتهديدات التي تتعرض لها المصالح الأمريكية في أمكنة مثل أمريكا اللاتينية وآسيا». ووصف تقرير «استراتيجية الأمن القومي» الذي أرسل الى الكونغرس بعد ذلك بشهرين، وصف العالم الثالث بأنه موضع محتمل للنزاع:

> إننا نتنبأ، في العصر الجديد، أن تظل قوتنا العسكرية دعامة أساسية للتوازن العالمي، ولكن ببروز أقل وبوسيلة مختلفة. ونعتقد أن الطلب الأكثر احتمالاً لاستخدام قواتنا العسكرية قد لا

---

(٣٠) انظر: Chomsky, *On Power and Ideology*, p.105.
كان مقترح نيتز المحدَّد يتعلق بنظام دفاع مدني من شأنه أن يخفّض الاهتمام السوفياتي بالثأر. ولما كان ذلك غير عملي بالمرة، فقد كان البديل الوحيد هو الأسلحة المهلكة أكثر. كانت قضية SDI «الاستراتيجية» مماثلة.

يشمل الاتحاد السوفياتي وقد يكون في العالم الثالث، حيث قد يتطلب الأمر قدرات ومداخل جديدة.

كما حينما «قام الرئيس ريغان بتوجيه القوات البحرية والجوية الأمريكية للعودة إلى [ليبيا] في ١٩٨٦» لقصف أهداف جضرية مدنية، مسترشدة بهدف «الإسهام في خلق بيئة دولية للسلام والحرية والتقدم التي يمكن فيها لديمقراطيتنا ـ وللأمم الحرة الأخرى ـ أن تزدهر»[٣١].

يضاف إلى ذلك «أن التقدم التقني المتزايد في نزاعات العالم الثالث سيضع قواتنا أمام مطالب خطيرة»، وقد «يستمر في تهديد مصالح الولايات المتحدة» حتى دون «خلفية التنافس بين الدول العظمى». وبالنظر إلى مثل هذه الأسباب، علينا أن نضمن الوسائل لتحريك قواتنا المرابطة في الولايات المتحدة «لتعزيز وحداتنا المنشورة في المقدمة أو لإرسال قوة إلى المناطق التي ليس لنا فيها حضور دائم»، لا سيما في الشرق الأوسط، بسبب «اعتماد العالم الحر على تجهيزات الطاقة من هذه المنطقة الحيوية»، حيث «التهديد لمصالحنا» الذي كان يتطلب اشتباكاً عسكرياً مباشراً «هو تهديد لا يمكن إلقاء مسؤوليته على عاتق الكرملين.
. . . إننا نتوقع في المستقبل أن تكون التهديدات غير السوفياتية لمصالحنا مدعاة لاهتمام أكبر حتى من اهتمامنا في الماضي». وفي واقع الأمر «إن تهديد مصالحنا» كان دائماً هو القومية المحلية، وهذه حقيقة يُعترف بها أحياناً، مثلاً حين شهد مؤسس «قوات الانتشار السريع» (المعروفة في ما بعد باسم القيادة المركزية) في عهد حكومة كارتر، وهي موجهة بالأساس نحو الشرق الأوسط، فقال أمام الكونغرس في ١٩٨٠ إن استخدام تلك القوات في أغلب احتمال ليس لمقاومة هجوم سوفياتي (غير القابل للتصديق جداً) بل لمعالجة القلاقل المحلية والإقليمية، وعلى وجه الخصوص «القومية الراديكالية» التي كانت دائماً مصدر قلق كبير[٣٢].
ويلاحظ أن مخططات إدارة بوش قد قدمت قبل اجتياح العراق للكويت وما تلاه من أزمة في آب/ أغسطس ١٩٩٠ ـ بل في وقت كان العراق فيه لا يزال يُعتبر صديقاً يحظى بالرعاية.

---

(٣١) Michael Gordon in: *New York Times*, 31/1/1990, and The White House, *National Security Strategy of the United States* (March 1990).

في الهجوم على ليبيا وتغطية وسائل الإعلام له، انظر: Noam Chomsky: *Pirates and Emperors* (Montréal: Black Rose Books; New York: Claremont, 1986), chap. 3, and *Necessary Illusions*, pp.272-273, and William Schaap in: *Covert Action Information Bulletin* (Summer 1988).

لاحظ أن القضية المبحوثة هي كيفية معالجة وسائل الإعلام المعلومات المتوفرة في سياق المطالب من الدولة، وهي هكذا مستقلة نوعاً ما عمّا ستؤول إليه الوقائع، إذا ما جرى اثبات مصداقيتها. لخلفية وثيقة الصلة، انظر: Stephen Shalom in: *Z Magazine* (April-June 1990).

(٣٢) شهادة روبرت كومر (Robert Komer) أمام لجنة خدمات السلع في مجلس الشيوخ، مقتبسة من: Melvyn Leffler, «From the Truman Doctrine to the Carter Doctrine,» *Diplomatic History*, vol.7 (1983), pp.245ff.

لمزيد من البحث، انظر: Chomsky: *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There*, and *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*.

يمضي تقرير «استراتيجية الأمن القومي» إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لـ «نزاع مخفف» يشمل «التهديدات الأقل أهمية كالارهاب والتخريب والتمرد وتهريب المخدرات التي تهدد الولايات المتحدة ومواطنيها ومصالحها بطرق جديدة. . . . إن النزاع المخفف يشمل صراع المبادىء المتنافسة والعقائد المتطاحنة دون مستوى الحرب التقليدية»، وعلى قواتنا العسكرية

أن تكون قادرة على المعالجة الناجعة للتهديدات كافة بما فيها التمرد والارهاب. . . . سيترتب على القوات أن تتأقلم مع البيئة القاسية وأبنية المعسكرات البدائية ومصاعب التزود بالوقود، وهي من المشاكل التي غالباً ما تعترض السبيل في العالم الثالث. . . . إن من الأفضل أن يكون التدريب والبحث والتطوير متفقة مع حاجات النزاع المخفف.

ـ وعلى الأخص مع التمرد المضاد في العالم الثالث.

سيكون من الضروري كذلك تعزيز «القاعدة الصناعية للدفاع»، وإيجاد محفزات «للاستثمار في المعدات الجديدة وفي البحث والتطوير»، وهذا أمر «سيكون مهماً على وجه الخصوص في عصر يحتمل أن تنخفض فيه المشتريات على العموم. . . . إن هدفنا هو أن نتحرك لتجاوز الاحتواء، وأن نسعى إلى ضم الاتحاد السوفياتي في منظومة دولية بصفته شريكاً بنّاء» في مناطق مثل أمريكا الوسطى، التي «تظل عامل إخلال في العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية» وحيث «نعتبر الاتحاد السوفياتي مسؤولاً عن تصرف عملائه» في كوبا ونيكاراغوا، اللتين تستمران في الإخلال بالسلام والنظام ـ أي عدم إطاعة الأوامر الأمريكية.

وتتغير مناهج الكليات العسكرية وفقاً لذلك. فقد أعلنت كلية الحرب البحرية أن منهاجها وتمارينها الحربية ستتشدد على حرب المدن، والإرهاب، وأزمات «الدرجة المخففة»، باستخدام نماذج مثل غزو بنما. إن نوعاً جديداً من النزاعات «المتوسطة» مع أعداء أقوياء في العالم الثالث يتطلب أيضاً اهتماماً خاصاً، بالنظر إلى الحاجة الماسة المستمرة إلى «إظهار القوة في مناطق أخرى والمحافظة على منفذ في الأسواق البعيدة والمصادر النائية» (السناتور وليام كوهين، عضو لجنة القوات المسلحة)[٣٣].

يعالج هذه المسائل الجنرال البحري غراي، فهو يرى أن انتهاء الحرب الباردة سيغيّر فقط من وجهة سياساتنا الأمنية دون أن يغيّرها كثيراً. «في الواقع إن أغلبية الأزمات التي تصدّينا لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم تشمل الاتحاد السوفياتي مباشرة»، وهذه حقيقة يمكن الآن لا الاعتراف بها فقط ـ فالاتحاد السوفياتي قد فقد فعاليته من أجل السيطرة على الناس ـ بل يجب تأكيدها وذلك لكي نضمن أننا قد نعمل كما عملنا في السابق عند وجود «أخطار تهدد مصالحنا». إن نزاع الشمال مع الجنوب هو الحد الفاصل:

إن التذمر المتزايد في العالم النامي بشأن الهوّة بين الأمم الغنية والفقيرة سيخلق تربة خصبة

---

(٣٣) *Associated Press*, 3/4/1990, and Michael Klare, «The U.S. Military Faces South,» *Nation* (18 June 1990).

لحركات التمرد. هذه الحركات لها الامكانية في تهديد الاستقرار الاقليمي وتهديد منفذنا للحصول على الموارد الاقتصادية والعسكرية الأساسية. سيكون هذا الوضع أكثر خطورةً حين تصبح أمتنا وحلفاؤها، وكذلك الخصوم المحتملون، أكثر اعتماداً على هذه الموارد الاستراتيجية. فإذا كان لنا أن نجد الاستقرار في هذه المناطق، ونحافظ على منفذ إلى مصادرها، ونحمي مواطنينا في الخارج، وندافع عن ممتلكاتنا الحيوية، ونردع النزاع، فإن علينا أن نحافظ، ضمن بنية قواتنا الفعلية، على قدرة لا شك فيها على نشر قوتنا العسكرية بالمرونة اللازمة للتصدي لأي نزاع في العالم يتعلق بالعنف.

ويجب علينا، وهذا أمر حيوي، أن نحفظ لأنفسنا «منفذاً لا يعيقه عائق للوصول إلى الأسواق الاقتصادية النامية في العالم بأسره وللوصول إلى المصادر التي نحتاج إليها لدعم متطلباتنا الصناعية». لهذا فنحن بحاجة إلى «قدرة لا شك فيها للدخول بالقوة، وإلى قوات تكون من قبيل الحملات العسكرية حقاً»، وذات اقتدار على القيام بمهمات مختلفة جداً ابتداءً من التمرد المضاد والحرب النفسية وحتى نشر «قوات ذات فرق متعددة». يجب علينا كذلك أن نفطن إلى التقدم التقاني المتصاعد سريعاً في صناعة الأسلحة وإلى توفر الفرص لامتلاكها من قبل الدول الاقليمية الجديدة المنتشرة في العالم الثالث، وذلك لكي نطور قدراتنا العسكرية باستغلال الآفاق البعيدة في الإلكترونيات والهندسة الوراثية وغيرها من التقانيات البيولوجية، وما إلى ذلك، «إذا كان لأمتنا أن تحافظ على مصداقيتها العسكرية في القرن القادم»(٣٤).

أما محاور التفكير فهي محاور مألوفة. لقد قام رتشارد إمرمان، مؤرخ الدبلوماسية، باستعراض التفكير الاستراتيجي عند الرئيس أيزنهاور، فلاحظ أن الرئيس المذكور «كان يعتقد بشكل قاطع لا يرقى إليه الشك بأن قوة أمريكا وأمنها يعتمدان على محافظتها على منفذ في أسواق العالم ومصادره ـ لا بل السيطرة عليها ـ لا سيما في العالم الثالث». وقد افترض أيزنهاور شأنه شأن المخططين الآخرين، أن الغرب كان آمناً من حيث وقوع أي هجوم سوفياتي عليه، وأن مثل هذه المخاوف هي «ثمرة مخيلة مصابة بجنون الشك». ولكن خط المحيط البعيد «كان عرضةً للتخريب»، وكتب أيزنهاور يقول: «إن الروس يتقربون جداً من جماهير العالم الثالث أكثر بكثير منا» وإنهم ماهرون في الدعاية وغيرها من الطرق «التي تخاطب الجماهير مباشرة وتجتذبها»(٣٥). إن هذه من السمات المعهودة في سجل التخطيط، وهي أكثر وضوحاً من السابق، الآن وقد فقدت صورة الاتحاد السوفياتي التوسعي والعدواني قدرتها على التصديق.

وبعبارة أبسط، ستستمر الحرب ضد العالم الثالث، وسيستمر وصم الاتحاد السوفياتي بالمعتدي إذا وقف في طريق الآخرين. وسيُحثّ غورباتشيف على المضي في «تفكيره الجديد» الذي سيحوّل الاتحاد السوفياتي إلى متعاون مع مخططات الولايات المتحدة من أجل نظام

---

(٣٤) A.M. Gray in: *Marine Corps Gazette* (May 1990).

(٣٥) Richard Immerman, «Confessions of an Eisenhower Revisionist,» *Diplomatic History* (Summer 1990).

عالمي، ولكن واشنطن ستصر على الاستمرار في «تفكيرها القديم». فضلاً عن هذا، لن تقدم منافع كبيرة للمكافأة عن السلام. وبما أن العالم الثالث آخذ ببلوغ نواحي التقدم التقاني، فإننا بحاجة إلى قوة عسكرية ذات تقنية عالية لردع هذا العالم واحتوائه. ومما هو جدير بالشكر أن يتوفر مزيد من الأعمال للصناعة الإلكترونية.

إن التغييرات في الميزانية يجب أن تُرتَّب بشكل يخدم الأغراض العسكرية كثيفة رأس المال إذا أريد لها أن تؤدي وظيفتها نحو الصناعة المتقدمة. والبدائل للإنفاق العسكري ممكنة نظرياً، لكنها تنحو ـ كما فهمت أوساط الأعمال من أصول نشأة الحرب الباردة ـ إلى إعطاء آثار غير مرغوب فيها: عرقلة الامتيازات الادارية، وتعبئة الأصوات الشعبية لتوسع بذلك من «أزمة الديمقراطية»، وإعادة توزيع الدخل، وغير ذلك. إن المشكلة ليست مشكلة نظرية اقتصادية صرفاً، بل هي مشكلة سلطة وامتيازات، والبنى المؤسسية الخاصة بها. وما دعاة التحول إلا كالمتطاعنين مع طواحين الهواء ما لم يواجهوا هذه المشاكل الأساسية.

ينطبق هذا على معارضي التدخل إذا التزموا بإطار التفكير التقليدي. لهذا، فإن من الصبيانية إلغاء التبريرات الثابتة: ترويج الديمقراطية والأمن القومي. ولذلك نجد الذين يمارسون اللعبة قد استنتجوا أخيراً أن التدخل في العالم الثالث «لم يكن له معنى قط، حتى في ذروة الحرب الباردة»، وليس له معنى الآن بالتأكيد، ولهذا يمكننا إيقاف الحروب القاتلة التي نرعاها في كمبوديا وأنغولا وأفغانستان والسلفادور، ونخفّض جذرياً من قواتنا الخاصة بالتدخل[٣٦]. وإذا مضينا بهذه الحجة خطوة أخرى نلاحظ أن الطبقة السياسية بأسرها قد أيدت التدخل، إلا إذا ثبت أنه باهظ الكلفة لنا. يترتب على هذا إذن إما أن السخف وعدم الكفاءة كانا من متطلبات الأهلية للزعامة السياسية و«الخبرة» المعترف بها والاحترام الإعلامي وما أشبه؛ وإما أن الأسباب المزعومة ليست هي الأسباب الحقيقية. وبما أن الاستنتاج الأول غير قابل للتصديق، فإننا ننتقل إلى الاستنتاج الثاني، وبذلك نعترف بأن التحليل غير دقيق، مما يخدم ترسيخ الأوهام التي ينبغي لنا طرحها. إن الأسباب الحقيقية للتدخل، سواءً كانت مقنعة أم لا في قضايا بعينها، كانت أبعد شيء عن اللامعقول.

تكشف الحجج الراهنة المؤيدة لقوات التدخل، كما يرد في تقرير «استراتيجية الأمن القومي»، عن أن المنظومة العقائدية أخذت تفرغ جعبتها من الذرائع المؤيدة للجوء إلى التخريب والقوة العلنية في الشؤون الدولية، وإلى الإجراءات الكينزية العسكرية في الداخل. فالدفاع ضد الجماعات الستالينية لم يعد يصدِّق. وقد جرى إدراك المشكلة الخاصة بزوال الذرائع منذ سنين، ولكن الجهود المبذولة في الثمانينيات للتغلب عليها ـ بزج مسألة الإرهابيين العرب المأفونين أو تجار المخدرات من أصل إسباني، مثلاً ـ كانت أقصر أمداً من أن تكون

---

(٣٦) Stephen Van Evera in: *Atlantic Monthly* (July 1990).
انظر أيضاً: *CCS Policy Report* (Cambridge, Mass.: Institute for Peace and International Security) (June 1990).

فعالة حقاً. لذلك، أصبح من الضروري الإقرار بأن العالم الثالث ذاته هو العدو الحقيقي. وإذا كان التهديد الأساسي للشيوعية يكمن في التحول الاقتصادي للدول الشيوعية «بطريقة تقلل من استعدادها وقدرتها على تكميل الاقتصاد الصناعي للغرب»، فإن الشيء ذاته يصدق على «القومية الراديكالية» عامةً ـ وهي حقيقة لم تغب عن المخططين والمحللين الاستراتيجيين. إن شدة المشكلة تتباين من منطقة إلى أخرى، ويظل الشرق الأوسط موضع الاهتمام الأول في العالم الثالث بسبب احتياطاته من الطاقة التي لا تضاهى. ولكنْ، ووفقاً لتفكير المذكرة رقم ٦٨، ليس هناك بقعة في الأرض مهما كانت صغيرة أو تافهة يجوز التغاضي عنها بأمان.

ثالثاً: من قبل ومن بعد

ننتقل، في هذا السياق، إلى سؤال آخر ينشأ منذ الابتداء: كيف تختلف الأحداث والتطبيقات النموذجية للحرب الباردة عمّا سبقها؟ إن النظام الأحاديّ القطب نظام جديد، وقد أعطى التطبيقات التقليدية نكهة جديدة كما أنه وسّع من مداها. ولكن التشابه يقوّض كثيراً من مصداقية الصورة التقليدية.

فمن الجانب السوفياتي نجد حكام دوقية موسكو الكبرى، وقد بسطوا سلطتهم مدة خمسة قرون على «روسيا» كلها، فخلقوا دولة مستبدة كبيرة، وإن كانت أكثر تخلّفاً بكثير من أوروبا الغربية ودون أن تعمل على ردم الفجوة بينهما، وما ان حلت سنة ١٩١٤ «حتى غدت ملكاً شبه استعماري لرأس المال الأوروبي»[٣٧]. إن المتشددين سرعان ما يبادرون إلى تذكير الضحايا الذين أخذوا بغورباتشيف بأن «روسيا بصفتها دولة عظمى كانت قد نشرت جيوشها مراراً في أوروبا وسحقت تكراراً الانتفاضات الشعبية في أوروبا الوسطى»، فقمعت الثورة المجرية سنة ١٩٥٦، وأخمدت الديمقراطية التشيكية في ١٩٦٨ تماماً «كما قمعت القوات الروسية قمعاً دموياً الثورة المجرية في ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ وأخمدت بعنف الانتفاضات التي قامت في بولونيا في ١٨٣١ ثم في ١٨٦٣ ـ ١٨٦٤. . . . احتلت القوات السوفياتية برلين في ١٩٤٥؛ وكانت القوات الروسية قد احتلت برلين في ١٧٦٠ وأحرقتها». بل «إن القوات الروسية، ابتغاءً لمصالح روسيا كدولة عظمى، قد ظهرت في أماكن متعددة في حين لم تظهر فيها القوات السوفياتية»، مثل إيطاليا وسويسرا، كما يقول الكاتب صامويل هنتنغتون[٣٨]. ويمضي هذا الكاتب إلى القول «إن المرء لا يمكنه أن يفترض أن السوفيات لن يلجأوا إلى طرق الماضي الخبيثة»؛ إن اعتبار الاحتلال السوفياتي لبرلين في ١٩٤٥ من بين هذه «الطرق الخبيثة» يعكس

---

(٣٧) انظر: Teodor Shanin, *Russia as a «Developing Society»* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1985), vol.1, pp.103ff., 123ff., 134ff. and 187ff.

والاقتباس من: D. Mirsky, *Russia: A Social History* (London: [n.pb.], 1952), p.269.

(٣٨) *National Interest* (Fall 1989).

على ما يبدو الاتجاه الحاضر الذي يضفي التصديق على الزعم النازي القائل بالدفاع عن الحضارة الغربية ضد الخطر البلشفي.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وبصرف النظر عن الدرجة، فإن التغييرات التي اقتضتها الحرب الباردة كانت كلامية إلى حدٍ كبير. فمنذ ١٩١٧ والتدخل هو دفاع عن النفس ضد الخطر السوفياتي ـ بما في ذلك التدخل في روسيا نفسها بعد الثورة البلشفية مباشرة والتأييد السري للجيوش التي أسسها هتلر في أوكرانيا وأوروبا الشرقية وامتد ذلك حتى الخمسينيات[٣٩]. وكانت قد اتخذت أعمال مشابهة قبل الثورة البلشفية، ولكنها كانت خوفاً من أخطار أخرى. فحين غزا ودرو ولسون المكسيك وهاييتي وجمهورية الدومينيكان ـ حيث قام مقاتلوه بالقتل والتخريب، وأعادوا نظام الرق، وألغوا النظام السياسي، وسلموا البلاد إلى المستثمرين الأمريكيين ـ كانت تلك الأعمال دفاعاً عن النفس ضد المغول الأوروبيين. وكان الاجتياح والتدخل في سنين سابقة يجري دفاعاً ضد بريطانيا واسبانيا و «المتوحشين الهنود القساة» كما ورد في بيان إعلان الاستقلال ـ والواقع أنه كان ضد أي أحد يقف عقبةً في الطريق.

لم يكن من الصعب على كبار المفكرين أن يشخّصوا المجرمين. ففي السنين الأولى من الجمهورية قام الكاهن تيموثي دوايت، مدير كلية ييل، وهو مؤلف محترم ومن دعاة القيم البيوريتانية، بكتابة قصيدة عن المذبحة الوحشية لهنود منطقة بيكيوت. قال إن المستعمرين نظروا إلى هؤلاء الهنود بـ «عيون كريمة»، وسعوا إلى كسب صداقتهم، ولكنهم صدوا عن ذلك من «شياطين كندا الحقيرين» فلم يكن أمامهم من خيار سوى ذبحهم، رجالاً ونساءً وأطفالاً. وعزا توماس جفرسون فشل «الخطة الخيّرة التي كنا نسير عليها هنا من أجل سعادة السكان الأصليين القاطنين قريباً منا» إلى العدو الانكليزي؛ «إن سياسة انكلترا، وهي سياسة مصلحية وغير مبدأية، قد هزمت جهودنا كلها المبذولة من أجل خلاص هؤلاء التعساء، وأغرتهم على إشهار السلاح ضدنا». فالانكليز إذن «هم الذين أجبرونا الآن على ملاحقتهم إلى حد الإبادة، أو إبعادهم إلى مواقع لا نصل إليها». فالانكليز إذن، من دوننا، كانوا المسؤولين عن «التشريد الوحشي الثابت، إن لم نقل الإبادة، لهذا الجنس في بلادنا أمريكا...» وعلى هذا الأساس نفسه حث جفرسون على اجتياح كندا برسالة إلى جون أدامز الذي وافق قائلاً: «إن اجتياحاً آخر لكندا سيسكت الهنود إلى الأبد ويكون خيراً لنا ولهم»[٤٠].

وجرى اتباع النظرية ذاتها حين عاث الجنرال أندرو جاكسون فساداً في أرجاء فلوريدا، مبيداً الكثير من سكانها الأصليين حتى أخضع ذلك الإقليم الإسباني إلى السيطرة الأمريكية.

---

(٣٩) Chomsky, *Turning the Tide,* p.198.
والمصادر المذكورة فيه.

(٤٠) Richard Drinnon, *Facing West: The Metaphysics of Indian-Hating and Empire Building* (Minneapolis: University of Minnesota, ©1980), pp.68 and 96ff.

رسائل جفرسون (Jefferson) في عامي ١٨١٢ و١٨١٣ وجون آدامز (John Adams) في عام ١٨١٢.

وانبرى جون أدامز للدفاع عن هذه الحملة الحربية القاتلة في رسالة إلى وزيره المفوض في اسبانيا جورج ارفنغ، وهي على حد تعبير وليام إيرل ويكز «رسالة تعتبر منذ أمد طويل واحدة من أهم أوراق الدولة في تاريخ العلاقات الخارجية الأمريكية». واعتبر توماس جفرسون هذه الوثيقة أنها «من بين أحذق الوثائق التي اطلعت عليها في حياتي، من ناحيتَي المنطق والأسلوب معاً». وهذا حكم يوافق عليه المؤرخون المحدثون. لقد أخذ جفرسون بالانتقاد العنصري العنيف الوارد في الرسالة تبريراً لعدوان الجنرال جاكسون ووحشيته بحيث إنه حث على توزيعها على نطاق واسع «للحفاظ في أوروبا على رأي صحيح عن أخلاقنا السياسية»[٤١].

كان الدافع الحقيقي للحرب هو التوسع و «اتخاذ فلوريدا ملجأ للهنود والعبيد الأمريكيين»، وهذا كما قال ويكز «شيء يثير الحنق في المنظور الأمريكي». ولكنْ بهذا الدفاع المبكر عن «بيان المصير»، وإزاحة الهنود، والعبودية، وانتهاك المعاهدات، واستخدام القوات العسكرية دون موافقة الكونغرس، برّر أدامز العدوان بالعبارات المعهودة للدفاع عن النفس. فالخطأ إنما يكمن، كما كتب، في المكائد الانكليزية في فلوريدا، أولاً خلال حرب ١٨١٢ حين شجع الوكلاء الانكليز «كل الزنوج الهاربين وكل الهنود المتوحشين وكل القراصنة وكل الخونة لبلادهم. . . على الانضمام تحت رايتهم، وشن حرب إبادة» ضد الولايات المتحدة؛ ثم حين «تكرر إشعال هذه الحرب الزنجية ـ الهندية ضد حدودنا» وذلك من قبل هؤلاء المجرمين البريطانيين (وقد أعدم اثنان منهم)، حتى ان «السكان الآمنين للولايات المتحدة قد أصيبوا بأهوال حرب وحشية من الأنواع كلها وذلك من قبل حشود مختلطة من الهنود والزنوج الخارجين على القانون». أضف إلى هذا أنه «اعتباراً من تاريخ إقامة استقلالنا حتى اليوم كانت الحروب الهندية كلها التي أصابتنا من صنع التحريض الذي قام به التجار والوكلاء الانكليز». وقد لجأ أدامز إلى القانون الدولي لتبرير أعمالٍ جرت ضد «عدو غير إنساني»، كإعدام السجناء، واستشهد بمصادر من القرن الثامن عشر قائلاً: «إن تبرير هذه المبادىء يكمن في فعاليتها المفيدة للقضاء على الإرهاب وإعطاء العبرة»[٤٢].

وقد أدرك أدامز، كما أدرك دين أتشيسون من بعده بسنوات، أنه في مثل هذه العمليات يكون من الحسن الكلام بطريقة «أوضح من الحقيقة؛ وأن من الأحسن ارتكاب الخطأ في جانب القوة من ارتكابه في جانب الضعف». ويعلق ويكز قائلاً إن أدامز «قد أفصح بذلك عن كثير من الأساطير التي كانت ضرورية لخلاص الضمير في أمة مستقيمة التفكير امتدت أولاً عبر قارة بأسرها ثم في أرجاء العالم»[٤٣].

---

(٤١) أبرق آدامز (Adams) إلى السفير ارفنغ (Erving) في عام ١٨١٨.

William Earl Weeks, «John Quincy Adams's «Great Gun» and the Rhetoric of American Empire,» *Diplomatic History* (Spring 1990).

(٤٢) المصدر نفسه، و Drinnon, Ibid., pp.109ff.

(٤٣) Weeks, Ibid.; Drinnon, Ibid., and Dean Acheson, *Present at the Creation* (New York: Norton, 1969).

انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.3.

وحين لا يكون من الممكن إيجاد شياطين أجانب حقيرين بسهولة، يكون من الممكن اللجوء إلى شيء آخر هو حطّة الذين يقفون في طريقنا. قال بيتر برنيت، حاكم ولاية كاليفورنيا، في رسالته السنوية لعام ١٨٥١ «إن حرباً من حروب الإبادة سيستمر اندلاعها بين الجنسين إلى أن ينقرض الجنس الهندي الأحمر». ومع أننا لا يمكننا إلا أن نتوقع هذه النتيجة «بأسف مؤلم، غير أن المصير المحتوم لهذا الجنس هو خارج سلطة الإنسان وحكمته فلا يستطيع دفعه». وكتب وولت ويتمان يقول إن من الضروري مصادرة الأراضي المكسيكية وذلك لخير البشرية؛ «فما هي علاقة المكسيك التعيسة، العاجزة بالرسالة الكبرى لاستيطان العالم الجديد من قبل جنس نبيل»؟ إن اجتياحنا قد «ينزع الأغلال التي تمنع الناس من الفرصة المتساوية للسعادة والخير». وجاء وصف المكسيكيين على لسان بعض الرحالة بأنهم «أناس عاجزون وجبناء وغير قادرين على السيطرة على مصائر تلك البلاد الجميلة» من كاليفورنيا، التي تعود بحكم الحق إلى الأنكلوسكسون في خيال عنصريّي القرن التاسع عشر - وهو خيال يشارك فيه مع آخرين تشارلز داروين، الذي شعر «أن هناك كثيراً من الحقيقة على ما يبدو في الاعتقاد القائل بأن التقدم في الولايات المتحدة، وكذلك طبيعة الناس فيها، هما من نتائج الانتخاب الطبيعي»(٤٤).

أما حقيقة الأمر، على طول المدى، فهي أن العدو الحقيقي إنما كان السكان الأصليون للمناطق التي طُردوا منها وإلا عليهم البقاء فيها كأتباع خاضعين؛ ومن الأعداء الآخرين دول أخرى تدخلت في حقنا بمعاملة هؤلاء التافهين بمقتضى رغباتنا. وقد أقرّ بهذه الحقائق أحياناً، كما فعل روبرت لانسنغ، وزير خارجية ولسون، حين أوضح وبموافقة رئيسه قائلاً:

> إن الولايات المتحدة في دعوتها لمبدأ مونرو إنما تنظر إلى مصالحها ذاتها. إن سلامة أراضي الأمم الأمريكية الأخرى هي عَرَضٌ لا غاية. ولئن بدا هذا قائماً على الأنانية وحدها فإن صاحب المبدأ المذكور لم يكن لديه دافع أعلى أو أكرم من ذلك في إعلانه.

ومضى لانسنغ يقول إن المشكلة المركزية هي استبعاد السيطرة الأوروبية من على «الأراضي الأمريكية ومؤسساتها من خلال الوسائل المالية وغيرها». وجاءت أعمال ولسون متفقة مع هذا المبدأ حين استبعد انكلترا، مثلاً، من امتيازات نفط أمريكا الوسطى؛ فالسيطرة على النفط كانت تُعتبر منذ السنين الأولى لهذا القرن وسيلة ضغط عظيمة الأثر في الشؤون العالمية، ناهيك عن الأرباح الطائلة الناجمة عن الآبار. هذا وان الرائد الأخلاقي العظيم لحق تقرير المصير لم يفتح فتحاً جديداً(٤٥).

أما التغيير الكبير بعد الحرب العالمية الثانية، فهو أن الولايات المتحدة كانت في وضع

---

(٤٤) Reginald Horsman, *Race and Manifest Destiny* (Cambridge: Harvard University Press, 1981), pp.279, 235 and 210-211, and Charles R. Darwin, *Descent of Man* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981), part 1, p.179.

أنا مدين لجان كوستر (Jan Koster) بالنسبة إلى هذا المرجع.

(٤٥) لمزيد من المراجع والبحث، انظر: Chomsky, *Turning the Tide*, pp.59, 61 and 146ff.

يمكّنها من تطبيق هذه المبادىء على سلسلةٍ من المسائل أوسع بكثير؛ كما أن «الامبراطورية الشريرة» التي كان على أمريكا أن تدافع عن نفسها منها لم تعد، بطبيعة الحال، من المغول أو الانكليز.

ويبدو أن من الصعب على شعوب العالم الثالث أن تقدر الخطر الذي يتهدد أمن الولايات المتحدة من قبل العملاء التابعين لأعداء خارجيين يثيرون الفزع. وقد علّق أحد الدبلوماسيين المكسيكيين، حين سعت إدارة كينيدي إلى تنظيم عمل جماعي ضد كوبا في سنة ١٩٦١، قائلاً: «إذا أعلنّا أمام الناس أن كوبا هي خطر على أمننا فسيموت أربعون مليون مكسيكي ضحكاً»[٤٦]. غير أن الغربيين من ذوي الثقافة المتقدمة استجابوا للاقتراح بردٍّ مناسب تحفّ به الجدية والقلق.

ومع أن الحرب الباردة قد انتهت رسمياً، غير أن تطبيقاتها مستمرة كالسابق، ولكنْ دفاعاً عن النفس ضد أعداء آخرين. فحين قامت إدارة بوش بغزو بنما في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، كان من المستحيل استحضار صورة «الامبراطورية الشريرة» في الأذهان شعوذةً. لذلك شُنت «عملية القضية العادلة» دفاعاً عنا ضد تجار المخدرات الذين يرومون تدميرنا، بالإضافة إلى ذرائع أخرى[٤٧].

تكشف هذه الأشياء المستمرة، مرةً أخرى، عن أن الفهم التقليدي هو تمويه كلامي أكثر منه فكراً جاداً.

رابعاً: البلاشفة والمعتدلون

بالرغم من استمرارية الأمور شهدت سنة ١٩١٧ تحولاً خطيراً في السياسة. كان التدخل في الماضي ذا طبيعة مؤقتة وانتهازية ويرمي إلى توسع إقليمي أو نفع تجاري، أو إلى إزاحة منافسين أوروبيين أو زحزحتهم. ولكن الحرب العالمية أحدثت ظروفاً جديدة تماماً يصحبها إطار نظامي ومتماسك للتدخل في أرجاء العالم.

ما إن اتجهت أوروبا نحو تحطيم نفسها حتى كانت الولايات المتحدة قد أصبحت للمرة الأولى قوة عالمية ذات نفوذ حاسم. وجاءت الثورة البلشفية لتزودها بعدوّ عالمي ـ ليس بسبب قوةٍ روسية، وكانت تافهة، وإنما بسبب التحدي العقائدي لـ «بقاء النظام الرأسمالي بالذات» (غاديس). وكانت الاستجابة لتحدٍّ بهذا الحجم والمضمون شيئاً مؤكداً لا يرقى إليه الشك. وقد جرى وضع صيغة الاستجابة بوضوح من قبل (السيناتور) وورين هاردنغ الذي سرعان

---

(٤٦) ذُكر في: Ruth Leacock, *Requiem for Revolution* (Kent, O. H.: Kent State University Press, 1990), p.33.

(٤٧) لمزيد من البحث، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chaps 4-5.

ما انتخب رئيساً للجمهورية، فقد قال: «إن البلشفية خطر يجب تدميره. . . إن الوحش البلشفي يجب ذبحه»(٤٨).

وبما أن بقاء النظام القائم بالذات، وهو نظام الامتياز والهيمنة، قد أصبح على محك الخطر، فإن أيّ تحدٍ له في أي مكان يجب أن يُنظر إليه بجدّية قصوى. إن أي أحدٍ يهدد النظام السائد ينبغي أن يصوَّر ذيلاً للوحش، أو شيوعياً متنكراً، أو ساذجاً مخدوعاً بالبلشفية. أما الذين يواجهون الوحش أو قرونه المنتشرة فيصبحون من «المعتدلين» وهي علاقة تشمل سلسلة واسعة من الطغاة وقتلة الناس، طالما قاموا بأداء عملهم. هؤلاء المعتدلون يتنوعون في خياراتهم التكتيكية. بعضهم يفضّل أن يجرّب الاصلاحات لطرد الوحش، حتى إذا فشلت هذه الاصلاحات انقلبوا إلى اجراءات أشد. وبعضهم الآخر يأنف الانعطاف الاصلاحي ويختار الضرب على القلب حالاً. وقد تراوحت الاستجابة للتحدي في داخل الولايات المتحدة بين القمع العنيف للمعارضة والحركة العمالية (كالبعبع الأحمر الذي شهره ولسون وما تلا ذلك من أشباه بانتظام) وبين أنواع من الوسائل الأكثر حذقاً. أما في الخارج، فإن التكتيكات تكيَّف لتنسجم مع الطبيعة المعينة للتحدي، إنما على أساس المبدأ القائل بأن الوحش يجب أن يذبح. هذا الإطار العقائدي العام، والواقع السياسي - الاجتماعي الذي يعكسه، أعطى التدخل صبغة مختلفة جداً عما كان عليه في سنين سابقة.

جرى تفصيل الإطار الجديد، أولاً، رداً على التطور الذي جرى في إيطاليا بعد الحرب، وإيطاليا تقع على خط المحيط من النظام الصناعي الغربي. ما ان تأسس النمط حتى أعيد تطبيقه في أمكنة أخرى بصورة منتظمة حتى الوقت الحاضر. لهذا يستحق الأمر شيئاً من التمحيص.

كانت إيطاليا تمثّل، مع تصاعد الروح القتالية للحركة العمالية «الخطر الواضح لحدوث ثورة اجتماعية وانحلال في المجتمع»، كما توصلت إلى ذلك تحقيقات أجرتها على مستوى رفيع إدارة ولسون في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧. وقد قال أحد موظفي وزارة الخارجية الأمريكية: «إن لم نأخذ حذرنا فسنجد أمامنا روسيا ثانية. والإيطاليون هم كالأطفال ويجب قيادتهم ومساعدتهم أكثر من أي أمة أخرى». وجاء أصحاب القمصان السود من أتباع موسوليني فحلّوا المشكلة بالعنف. وقد لاحظ السفير الأمريكي باستحسان أنهم قاموا «بثورة فتية رائعة»، مشيراً إلى مسيرة موسوليني نحو روما في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٢ التي أنهت الديمقراطية الإيطالية. وقام الفاشست المأجورون المكلفون القضاء على خصومهم بوضع حد نهائي للقلاقل العمالية بمساعدة الحكومة، وتم إنهاء الانعطاف الديمقراطي الذي شذّ عن الطريق. كانت الولايات المتحدة تراقب ما يجري باستحسان. ذكرت السفارة في تقاريرها «أن الفاشست هم ربما العامل الأقوى في قمع البلشفية في إيطاليا». وأنهم حسّنوا كثيراً من

---

(٤٨) ذُكر في: Schmitz, *The United States and Fascist Italy*, p.40.
انظر: Gaddis, *The Long Peace*, note (6).

الوضع على العموم؛ كما أن السفارة أعربت عن بعض القلق المتبقي بشأن «الشبان المتحمسين والعنيفين» الذين جاءوا بهذه التطورات المفيدة. واستمرت السفارة تكتب عن الجاذبية التي للفاشية «بالنسبة إلى الإيطاليين الوطنيين جميعهم»، وبالنسبة إلى البسطاء الذين «يتحرقون شوقاً لزعامة قوية ويستمتعون. . . بأن يُحكموا على نحو دراماتيكي»(٤٩).

وفي الوقت الذي كان فيه ظلام الفاشية ينسدل على إيطاليا كان العون المالي من حكومة الولايات المتحدة ومن أوساط العمل الأمريكية يقفز إلى الأعلى سريعاً. وقد قُدمت إلى إيطاليا تسوية ممتازة لديونها الحربية أفضل بكثير مما عُرض على أي قطر آخر، وتنامى الاستثمار الأمريكي بسرعة تفوق ما جرى في أي قطر آخر، عندما ثبّت النظام الفاشي أقدامه وأزال القلاقل العمالية وغيرها من الاضطرابات الديمقراطية(٥٠).

نظر زعماء الحركة العمالية في أمريكا إلى هذه التطورات نظرة ترحيب بشكل عام. فقد رحبت صحيفة أميريكات فدريشنيست التي يحررها صمويل غومبارز، رئيس اتحاد العمل الأمريكي، بالفاشية كسدٍّ منيع ضد الشيوعية وكحركة «قادرة على العمل الحاسم على المستوى القومي، حركة تقوم سريعاً بإعادة بناء أمة من وحدات متعاونة ذات فائدة»، أي شركات موسوليني الكبرى الفاشية التي أخضعت العمال لرأس المال والدولة. ووجدت صحيفة الاتحاد أن هذه الشركات تعتبر «بديلاً جديراً بالترحيب يحل محل النقابات الصناعية القديمة المصابة بداء البلشفية»، كما قال رونالد فيليبيللي. كذلك كان مذهب موسوليني في العمل الناشط شيئاً جذاباً. قالت الصحيفة: «مهما كانت فكرة الدكتاتورية والرجل على صهوة الحصان فكرة بغيضة فإن النقابيين الأمريكيين سيجدون أن من الممكن في الأقل التعاطف بعض الشيء مع السياسات التي يتخذها رجل غرضه الأول أن يفعل شيئاً؛ أن يعمل لا أن ينظّر، أن يبني حضارة عاملة، منتجة، بدلاً من حشد المجموعات المتنازعة، وهو حشد غير منظم وتنظيري» في مجتمع يمزقه الصراع الطبقي(٥١). إن موسوليني، على حد تعبير «الكليشيه» المعتادة، قد جعل القطارات تسير في مواعيدها. أما قمع الحركة العمالية والمؤسسات الديمقراطية فلم يكن، من منظور الاتحاد المذكور، ثمناً باهظاً يُدفع لقاء هذا الإنجاز.

صوِّر موسوليني «معتدلاً» يتمتع بجاذبية شعبية هائلة، وهو رجل جاء بحكومة فعالة وجلب معه الرخاء، وقام بذبح الوحش وفتح الأبواب أمام الاستثمار المربح والتجارة المجزية. قال توماس لامونت، الشريك في مكتب «جي. بي. مورغان»، وهو يصف نفسه انه «أشبه

---

(٤٩) Schmitz, Ibid., pp.14, 36, 44 and 52.
مورداً استعلام الكولونيل هاوس، المتعلق بنصح الرئيس ولسون حول مفاوضات فرساي، يوميات زمن الحرب لغوردون أوكنكلوس من وزارة الخارجية الأمريكية؛ تقرير السفير رتشارد ووشبرت تشايلد من السفارة إلى واشنطن، ١٩٢١.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، الفصلين ٣ و٤.

(٥١) Ronald Filippelli, *American Labor and Postwar Italy, 1943-1953* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1989), p.15.

شيء بالرسول» بالنسبة إلى الفاشية الايطالية، كما عبّر عن إعجابه بالدوتشي، «ذلك الرجل المستقيم جداً الذي قام بعمل عظيم في إيطاليا»، وعن إعجابه أيضاً بـ «الأفكار السليمة» التي ترشد هذا الرجل في حكم البلاد. وامتدح أوتو كان، من شركة كون ولوب، رجال الفاشية مستزيداً، فأثنى عليهم لإنهاء «الجدال البرلماني والبيروقراطية العقيمة التي هي مضيعة للوقت وغيره، والإتيان بروح النظام والانضباط والعمل الجاد والاخلاص الوطني والإيمان، تحت الإرشاد البصير والحاذق لذلك الرجل الفذ، بنيتو موسوليني». وتساءل القاضي ألبرت غاري من نقابة الصلب المتحدة «ألا نحتاج، نحن أيضاً، رجلاً كموسوليني»؟ وكانت سفارة الولايات المتحدة في روما مأخوذة جداً، «إذ لم يحدث في إيطاليا كلها إضراب واحد منذ تولي الفاشيين الحكم»[٥٢].

كانت السفارة على إدراك تام بإجراءات موسوليني الاستبدادية. وجاء في تقرير لها في شباط/ فبراير ١٩٢٥، بعد أن قام الفاشيون بإجراءات قمعية قاصمة «أن الفاشية قد خنقت تماماً العناصر المعادية بتقييدها حق الاجتماع الحر وإلغاء حرية الصحافة ووجود منظمة عسكرية كبيرة تحت تصرفها». ولكن موسوليني ظل «معتدلاً»، يواجه برجولة البلاشفة المرعبين ويقف في الوقت عينه بوجه متطرفي اليمين. أما مؤهلاته كمعتدل فقد تضمنها الرأي الذي عبّر عنه السفير هنري فليتشر بقوله: إن الخيار في إيطاليا هو «بين موسوليني والفاشية وبين غيوليتيّ والاشتراكية» ـ وكان هذا رئيس الوزراء الليبرالي الذي تعاون مع موسوليني في قمع الحركة العمالية ووجد نفسه الآن هدفاً للتصفية. وجاء في تقرير للسفير: «إن السكان يفضلون السلام والرخاء في ظل الفاشية على حرية الكلام والادارة المهلهلة... وخطر الشيوعية وما فيها من فوضى». وقد انضم إليه وزير الخارجية فرانك كيلوغ في نعته جماعات المعارضة كلها بـ «الشيوعيين والاشتراكيين والفوضويين». أما وليام كاسل، رئيس قسم الدائرة الأوروبية الغربية، فقد بيّن في ١٩٢٦ أن «طرق الدوتشي ليست طرقاً أمريكية بأية حال من الأحوال، ولكنها طرق قد تستهوي بسهولة شعباً يتكون تكويناً مختلفاً جداً عنا كالشعب الإيطالي، ولو أنها بالتأكيد لا تستهوي بلادنا». لقد حاز الدوتشي وطرقه الفعالة على احترام واسع في أوساط الساسة والمثقفين بما في ذلك حملة الرأي التقدمي[٥٣].

كان كيلوغ، بصفته عضواً في مجلس الشيوخ سنة ١٩١٩، قد دان بمرارة «النهلستيين» و «الفوضويين» المحليين «الذين يحاولون تحريض العناصر المتذمرة في هذه البلاد على الحرب الطبقية». أما بصفته وزيراً للخارجية فقد حرّم على الشيوعيين دخول البلاد «لأن هذه هي

---

(٥٢) Schmitz, Ibid., pp.67ff.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٧٧ وما بعدها، و
Krenn, *U.S. Policy Toward Economic Nationalism in Latin America, 1917-1929,* pp.53-54.
حول الاستجابة العامة المحبذة لفاشية موسوليني في الولايات المتحدة، انظر:
John P. Diggins, *Mussolini and Fascism; the View from America* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1972).

الطريقة الوحيدة لمعاملة هؤلاء الثوريين» وساوى بين تقدمية لافوليت وبين الاشتراكية والشيوعية والـ «IWW». كما طالب كيلوغ أيضاً «بأن يوقف الروس دعاياتهم في الولايات المتحدة، كشرط للاعتراف»[٥٤]. كانت هذه عقيدة طبيعية تماماً بالنظر إلى الطبيعة العقائدية للتهديد الذي «يواجه بقاء النظام الرأسمالي بالذات»، كما كان لتلك المطالبة أن تتكرر بانتظام بشكل أو بآخر في سنين لاحقة.

وإذ كانت آثار الأزمة الاقتصادية الكبرى تضرب أوروبا وتؤدي إلى قلاقل اجتماعية وسياسية، كانت إيطاليا الفاشية تتلقى المديح المتزايد باعتبارها معقل النظام والاستقرار، حرةً من الصراع الطبقي وتحديات العمال واليسار. وكتبت مجلة فورتشن، في عدد خاص مكرس لإيطاليا الفاشية في ١٩٣٤ تقول بخشوع «إن الطليان يخلعون طليانيتهم عن أنفسهم». ووافق الآخرون. فقد أثنى السفير الأمريكي المتجول نورمان ديفس على نجاحات إيطاليا بأقوال أدلى بها أمام مجلس العلاقات الخارجية في ١٩٣٣، وجاء كلامه بعد أن قوبل السفير الايطالي بالتصفيق من جمهوره المرموق لما جاء في خطابه من وصف للكيفية التي بها قامت إيطاليا بـ «ترتيب بيتها. . . وأن حرباً طبقية قد قمعت» ـ بطريقة اعتبرها السامعون مناسبة على ما يبدو. كذلك كان سفير روزفلت إلى إيطاليا، بركينريج لونغ، مليئاً بالحماس لـ «التجربة الجديدة في الحكومة» تحت ظل الفاشية، التي «تعمل بنجاح كبير جداً في إيطاليا». وبعد الحرب العالمية الثانية استذكر هنري ستيمسون (وزير الخارجية في حكومة هوفر ووزير الحرب في حكومة روزفلت) أنه وهوفر كانا قد وجدا في موسوليني «رجلاً رشيداً ومفيداً». وعندما صرّح الجنرال البحري سميدلي بتلر ببعض التعليقات الانتقادية عن موسوليني في ١٩٣١ أحاله ستيمسون إلى محكمة عسكرية دون أن يستوفي التحقيق عن الحقائق. وحين نال الفاشيون ٩٩ بالمئة من الأصوات في انتخابات آذار/ مارس ١٩٣٤ استنتجت وزارة الخارجية الأمريكية أن النتائج «تُظهر بلا جدال شعبية النظام الفاشي». وقد شارك روزفلت في الكثير من هذه الآراء الايجابية في «ذلك الجنتلمان الايطالي الرائع»، كما سمّى موسوليني في سنة ١٩٣٣[٥٥].

ودين غزو موسوليني الحبشة، ولكن هذا الغزو لم يضرّ كثيراً بعلاقات الولايات المتحدة مع إيطاليا الفاشية. أما السبب الجوهري في ذلك فقد قدّمه السفير لونغ: إذا سقط موسوليني وتركت البلاد «دون توجيه، . . . فستظهر العلامات العنيفة للبلشفية في المراكز الصناعية وفي المناطق الزراعية حيث لا تزال الملكية الخاصة قائمة فيها». واستنتج تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية في سنة ١٩٣٧ «أن الفاشية أصبحت روح إيطاليا، فقد جاءت بالنظام من بين الفوضى، والانضباط من بين التسيُّب، والملاءة المالية من بين الإفلاس». واستمر هذا التقرير يقول: «ولتحقيق هذا القدر الكبير من الانجازات في وقت قصير، كان اتخاذ الإجراءات

---

(٥٤) Krenn, Ibid., p.53.

(٥٥) Schmitz, *The United States and Fascist Italy*, chap.6.

القاسية أمراً ضرورياً». يضاف إلى هذا أن ايطاليا، كألمانيا تحت حكم هتلر، كانت تقف في طريق النفوذ الروسي في إسبانيا خلال الحرب الأهلية. وقد تبنت واشنطن شكلاً من «الحياد» يرقى إلى الميل نحو الفاشية الإسبانية ضد الجمهورية الديمقراطية الليبرالية. وانضمت في الوقت عينه إلى العداء المتماثل من الغرب وستالين نحو الجمهورية الشعبية المؤيدة لمبادىء الحرية[٥٦].

وفي الدراسة الأكاديمية المهمة للموضوع، التي وضعها ديفيد شميتز، يشير الكاتب إلى أن النموذج الذي طُوِّر لإيطاليا، وفيه يمسك الفاشيون «المعتدلون» زمام الوسط بين اليسار الرهيب ومتطرّفي جناح اليمين، كان نموذجاً طُبِّق على النازية أيضاً. فهنا جرى اختيار هتلر كممثل للمعتدلين الذين وعدوا بـ «نظام اجتماعي وقوانين مناهضة للبلشفية وحماية لرأس المال الأجنبي»، كما يقول شميتز. وكتب القائم بالأعمال الأمريكي في برلين تقريراً إلى واشنطن في ١٩٣٣ جاء فيه أن أمل ألمانيا يكمن «في الفئة الأكثر اعتدالاً من الحزب النازي، برئاسة هتلر نفسه... التي تستهوي الناس المتمدنين والعقلاء بأجمعهم»، وهي الفئة التي يبدو أن لها «اليد العليا» فوق المجموعة المتطرفة العنيفة. وفي ١٩٣٧ رأت وزارة الخارجية الأمريكية أن الفاشية تتفق مع مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية. وفسّر تقرير للقسم الأوروبي في الوزارة المذكورة ظهور الفاشية بأنه رد الفعل الطبيعي لـ «الطبقات الغنية والمتوسطة، دفاعاً عن النفس، حين كانت الجماهير المتذمرة تميل إلى اليسار وهي ترى أمامها أمثولة الثورة الروسية». لذلك فإن الفاشية «يجب أن تنجح وإلا اتجهت الجماهير مرة أخرى نحو اليسار، تعززها هذه المرة الطبقة الوسطى التي خاب أملها». لم تصبح الفاشية الأوروبية عدواً معلناً إلا بعد أن هاجمت المصالح الأمريكية هجوماً مباشراً. وكان رد الفعل تجاه الفاشية اليابانية مشابهاً إلى حدٍ كبير[٥٧].

ومع أن دول المحور أصبحت من الأعداء في الحرب العالمية الثانية، فإن الإطار العام للتفكير لم يتغير قط تغيراً حقيقياً. فعندما حررت الولايات المتحدة جنوبي إيطاليا في ١٩٤٣، اتّبعت نصيحة تشرتشل بأن الاعتبار الأول يجب أن يكون منع «الفوضى أو البلشفة أو الحرب الأهلية... ليس هناك ما يجمع بين الملك والوطنيين الذين التفوا حوله وبين البلشفية الهائجة المتفشية». أيدت الولايات المتحدة الملك الذي تعاون كلياً مع النظام الفاشي ومع دكتاتورية الجناح اليميني بزعامة المشير بادوليو، وهو فاشي من أبطال الحرب، تماماً كما قام

---

(٥٦) المصدر نفسه، الفصل ٧.

في ما يتعلق باسبانيا، انظر: Noam Chomsky, *American Power and the New Mandarins* (New York: Pantheon Books, 1969), chap.1.

الأجزاء ذات العلاقة هنا تمّ إعادة طبعها في: James Peck, ed., *The Chomsky Reader* (New York: Pantheon Books, 1987).

(٥٧) Schmitz, Ibid., pp.133, 140, 174 and chap.9.

بالنسبة الى اليابان، انظر: Chomsky, *American Power and the New Mandarins*, chap.2.

روزفلت بتنصيب الأميرال الفرنسي الفاشي دارلان في شمالي أفريقيا في ١٩٤٢، في أول المناطق التي حُرِّرت من السيطرة النازية. وسعى هنري ستيمسون ووزارة الخارجية الأمريكية إلى الإتيان بالزعيم الفاشي دينو غراندي إلى السلطة، فقد وصفوا هذا المسؤول الرفيع المستوى في دكتاتورية موسوليني منذ السنين الأولى بأنه «معتدل» بين أصحاب القمصان السود الذي «دُفع دفعاً إلى الفاشية جرّاء الأعمال المغالية في التطرف التي قام بها الشيوعيون»؛ إن إعادة كتابة التاريخ على هذا النمط شيء معتاد في أوساط الجناح اليميني والنازية الجديدة. فالفاشيون والمتعاونون معهم، سواءً في إيطاليا أو في أرجاء العالم الأخرى، قد أعيدوا إلى السلطة والنفوذ من قبل الحلفاء المحررين. كان الغرض العام تحطيم المقاومة المناهضة للفاشية وتقويض القوى الشعبية التي تقوم عليها تلك المقاومة وإعادة بناء النظام المحافظ التقليدي بعد أن أصبح تحت هيمنة الولايات المتحدة(٥٨).

يقول شميتز في دراسته إن التفريق بين «المعتدلين» بقيادة موسوليني و «المتطرفين» الذين أراد أن يسيطر عليهم أصبح «مهيمناً على تفكير وزارة الخارجية الأمريكية عن الفاشية وقدّم الأسس العقائدية للتأييد المستمر لموسوليني طيلة سني ما بين الحربين». وقد اتخذ ذلك نموذجاً لتأييد هتلر كزعيم معتدل للنازيين، كما «كان سيصبح النمط المألوف الذي يكاد يكون آلياً لتصرّف صانعي السياسة الخارجية الأمريكية باسم مناهضة الشيوعية في القرن العشرين»(٥٩).

كان النمط واضحاً على الأخص في أمريكا اللاتينية، المنطقة التقليدية لتدخُّل الولايات المتحدة، وهو تدخُّل اتخذ شكلاً جديداً، بتبني الإطار التحليلي الجديد، بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة. كان التدخل الأمريكي يصوَّر حتى ذلك الوقت على أنه ردّ فعل دفاعي ضد أعداء أوروبيين: وهم أساساً بريطانيا وفرنسا وألمانيا. ولكن، وبتصاعد القوة الأمريكية، لم يعد هؤلاء من المعادين، فتحولت الولايات المتحدة، بصفتها قيّمة على النظام الرأسمالي، إلى التحدي العقائدي الموجه نحو «بقائها ذاته» من قبل الثورة البلشفية في ١٩١٧. وجاءت الثورة المكسيكية وما اتخذته من خطوات نحو القومية الاقتصادية لتلوّح بالشبح بشكل حادّ. كانت المادة ٢٧ من الدستور المكسيكي نذير شؤم على وجه الخصوص، وأصبحت أساس النزاع في ١٩١٧ بالنظر لما تدعو إليه من مشاركة الدولة في الاقتصاد وتوجيهها إياه (لا سيما تطوير المصادر الطبيعية) ومن إخضاع الملكية الخاصة للنفع العام. وسرعان ما جرى تشبيه هذا بالبلشفية بالطريقة المزدوجة المعتادة: إن هذه الإجراءات تمثّل تهديداً مباشراً للمستثمرين الأمريكيين، كما أنها قد تشجع كذلك الآخرين، ومن ضمنهم بعض العناصر الداخلية، على التفكير وفق أسس مشابهة (الدومينو بشكله الواقعي). وقد حذر هنري فليتشر، السفير الأمريكي إلى المكسيك، في ١٩١٨ بأن غرض المكسيك «هو استبدال مبدأ مونرو بحيث

---

(٥٨) Schmitz, Ibid., epilogue, and Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.11.
لمزيد من البحث الشامل ولمراجعة المشروع، انظر: Chomsky, *Turning the Tide*, chap.4, section 4.4.
والمراجع المذكورة ولا سيما العمل التقويضي لغابرييل وجويس كولكو.

(٥٩) Schmitz, Ibid., pp.60-61.

تنتهي هيمنة الولايات المتحدة على هذه القارة»؛ وسرعان ما نُقل فليتشر سفيراً إلى إيطاليا حيث أصبح، كما رأينا، ناطقاً باسم فاشية موسوليني بصفته عائقاً أمام «البلشفية» (ومن ضمنها الاشتراكية والليبرالية). كتب فليتشر إلى الرئيس ولسون في ١٩١٩ يقول إن المادة ٢٧ ستنهي عملياً الاستثمار الأجنبي في المكسيك(٦٠).

وبعد بضع سنين، أعلن وزير الخارجية الأمريكية فرانك كيلوغ أن برامج المكسيك في القومية الاقتصادية ستضعها «في موضع المحاكمة أمام العالم، وتخلق وضعاً خطيراً» بالنسبة إلى المصالح الأمريكية. في ذلك الحين، كانت وزارة الخارجية الأمريكية تعتبر المكسيك مركزاً متقدماً للبلشفية(٦١).

عكس تحذير فليتشر الذي قدّمه إلى ولسون ذلك الاحتقار لـ «المكسيك التعيسة، العاجزة» الذي عبّر عنه وولت ويتمان وآخرون. يعتقد فليتشر أن المكسيكيين «لن يتمكنوا من إدامة أنفسهم» دون الاستثمار الخارجي، لأنهم «لا يملكون العبقرية الخاصة بالتطوير الصناعي، ولا هم تدربوا التدريب المطلوب». وبعد بضع سنين كتب السفير جيمس شيفيلد عن «عبث المحاولة في التعامل مع العقل اللاتيني ـ الهندي، المحشو بالكراهية للولايات المتحدة والمتحرق للانتقام، على الأساس نفسه الذي تتعامل حكومتنا بموجبه مع حكومة متحضرة ونظامية في أوروبا». إن المكسيكيين يشعرون بـ «كراهية هندية، وليست لاتينية، لكل الناس الذين هم ليسوا في المستوطنة. ولا يوجد في مجلس الوزراء إلا القليل جداً من الدم الأبيض ـ بمعنى أن الدم قليل الكثافة جداً». وقد تحدّث مسؤولون آخرون عن «الطاقة العقلية المنخفضة» التي تجعل المكسيكيين ـ كالإيطاليين ـ «غير قادرين إطلاقاً على حكم أنفسهم بأنفسهم، ويمكن السيطرة عليهم بسهولة من قبل المهجّنين» الذين يسيطرون على الحكومة. ويعتبر الفنزويليون أيضاً «كسالى» ويعانون من «عدم النضوج السياسي» و «وعقدة النقص العنصرية»، شأنهم في ذلك شأن أهالي أمريكا اللاتينية الآخرين. وفي ١٩٢٧ وقف إلّيهو روت، الذي أهلّه تاريخه الطويل كرجل دولة وزعيم لحركة السلام إلى نيل جائزة نوبل، ليشكك باعتراف الولايات المتحدة باستقلال أقطار أمريكا اللاتينية لأن أهالي تلك الأقطار هم كـ «الأطفال باعتراف الجميع وغير قادرين على القيام بالالتزامات التي تتماشى مع الاستقلال». وقال روت إن محاولة المكسيكيين في الديمقراطية هي محاولة عابثة، مثلها مثل منح حقوق التصويت للسود بعد الحرب الأهلية، وأضاف: «إن هذه خطوة تعيسة وغلطة فظيعة، مما أدى إلى شرور خطيرة جداً». وبعد أربعين سنة، عبّر خلفه المرموق دين أتشسون عن أفكار مشابهة أدلى بها للعنصريين البيض في جنوب أفريقيا. وقد اقترح روت أن تتبع المكسيك أمثولة إيطاليا الفاشية، التي تتمتع بـ «العودة إلى الرخاء والقناعة والسعادة تحت

---

(٦٠) Krenn, *U.S. Policy Toward Economic Nationalism in Latin America, 1917-1929,* pp.40 and 51ff.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٤٤. انظر أيضاً: Walter LaFeber, *Inevitable Revolutions* (New York: Norton, 1983).

حكم دكتاتور». ورأى أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في فنزويلا أن يعطى «الكادح الهندي شكلاً بسيطاً وأبوياً من أشكال الحكومة»، لا أن يعطى الديمقراطية بشكلها المعروف. وأثنى هذا الدبلوماسي على الدكتاتور الفنزويلي خوان فنسنت غوميز الذي قرر، مقتدياً بالمكسيك من قبله، «قراراً حكيماً مقتضاه أن الاستبداد العادل خير من الديمقراطية الفوضوية»(٦٢).

هذا، وقد رأى البعض أن أولئك الأهالي ليسوا على هذا الوضع الميئوس منه. شعر المصرفي توماس لامونت أن المكسيكيين «على جهلهم وحماقتهم وانعدام الثقة فيهم، فإن من الممكن تسييرهم بالأناة والصبر». وقد جرى التعبير عن مشاعر مشابهة بصورة شخصية في سنوات لاحقة. فقد أشار وزير الخارجية جون فوستر دالس على الرئيس آيزنهاور بأن من الممكن إقناع الأمريكيين اللاتينيين بالقبول بالمخططات الأمريكية الخاصة بمستقبلهم كمصدر للمواد الأولية وللربح بالنسبة إلى الشركات الأمريكية الكبرى: «عليك أن تربّت على أكتافهم قليلاً لكي يظنوا أنك شغوف بهم». واتّباعاً لهذا المنطق ذاته، اقترح روبرت وودوارد، سفير أمريكا لدى كوستا ريكا، على حكومته أن تحث شركة الفواكه المتحدة لاقناعها بـ «منح عمالها بعض المنافع الشكلية البسيطة والسطحية نسبياً ذات الطابع الإنساني مما قد يكون له تأثير نفسي كبير»، وبذلك تُزال مشاكل الكادحين(٦٣).

إن بوسع المرء أن يقدر بسهولة المحن التي واجهها «الأستاذ المحسن، والمعنيّ مع ذلك بالفرد دون المجتمع، وهو يوزع التحرير من السلطة من خلال المعرفة بالاستقامة الأخلاقية والطريق المستقيم معاً، على تلاميذ العالم المحرومين»، وذلك بالنظر إلى المادة البشرية التي على هذا الأستاذ أن يعمل معها.

أخذت الولايات المتحدة، وقد أعجبها النموذج الفاشي الناجح، تتجه نحو الدكتاتوريين والطغاة لصدّ خطر التغيير الاجتماعي والقومية الاقتصادية، وهو خطر يفسَّر الآن في سياق التحدي البلشفي العالمي الذي يواجه بقاء النظام الرأسمالي. كانت فنزويلا مثلاً صارخاً على ذلك. فقد كان للطاغية القاسي الجنرال غوميز علاقات طيبة مع الولايات المتحدة إلى أن جاءت إدارة ولسون التي عارضت استبداده ونشره للإرهاب والفساد، كما عارضت «تفضيله لألمانيا في الحرب الحالية التي تشن من أجل حقوق الإنسانية»، على حد تعبير الوزير المفوض الأمريكي في فنزويلا في ١٩١٧. لكن المواقف تغيرت بعد بضع سنين (وإن لم تتغير أعمال غوميز). وقد قام هذا الطاغية، الذي لم يتلوث بالقومية الاقتصادية وبالراديكالية، وكانتا تهددان مصالح الولايات الأمريكية في مناطق أخرى من أمريكا اللاتينية، بتقديم بلاده

---

(٦٢) انظر: Krenn, Ibid., pp.58ff. and 106-107, and Acheson, *Present at the Creation.* Chomsky, *Deterring Democracy,* pp.52-53.

(٦٣) Krenn, Ibid., p.62; Stephen G. Rabe, *Eisenhower and Latin America* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988), p.33; Bob Woodward, *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987* (London: Simon and Schuster, c1987), and Chomsky, *Necessary Illusions,* appendix V, section 1.

دون وازع إلى الاستغلال الأجنبي. كان يكفيه مزيجه من الاحتقار العنصري والعداء للقومية المستقلة لكي يصوَّر كمعتدل. لقد أنقذ بلاده «من نزاع بين الطبقات ذات الامتيازات والناس العاديين» وأبقى عليها حرةً من «الشيوعية أو الأشكال الأخرى من الراديكالية المتطرفة»، كما قال القائم بالأعمال الأمريكي لوزارة خارجيته في ١٩٢٩. وكتب مايكل كرين يقول: «إلى أن يحين الوقت للوثوق بالشعب الفنزويلي بأنه قادر على اتخاذ القرارات الصحيحة بشأن وجهته السياسية والاقتصادية، وهو وقت لن يحين إلا في المستقبل البعيد جداً، فإن من الأصلح لذوي العلاقة كافة إبقاءهم بمنجى عن الديمقراطية»(٦٤).

تثبت الأمثلة المتوالية أن القومية الاقتصادية تستتبع عداءً أمريكياً. إن الظنين يلحق، كلما كان ذلك ممكناً، بالمؤامرة البلشفية لتدمير الحضارة الغربية. وعلى أية حال، يجب أن يُذبح هذا الظنين. إن هذا أقرب ما يكون إلى قانون تاريخي بقدر ما يسمح عالم معقّد بسريانه.

لقد التقط جون كينيدي النقطة الأساسية في ملاحظته الشهيرة إذ قال: إننا نفضل الأنظمة الديمقراطية المحترمة، ولكنْ إذا كان الاختيار هو بين أمثال تروخيّو وأمثال كاسترو، فإننا نختار فئة تروخيّو. من الضروري أن نضيف ثلاث نقاط لا غير: (١) إن مفهوم «أمثال كاسترو» مفهوم واسع جداً يمتد ليطال أيّ أحد يثير المشاكل «للأغنياء الذين يعيشون بسلام في مستوطناتهم ومساكنهم» الذين سيكون لهم أن يحكموا الأرض وفق القول المأثور الذي فاه به تشرشل وهم ينعمون بموارد العالم البشرية والمادية؛ (٢) إن فئة تروخيّو المختارة ستكون من «المعتدلين» طالما كان تروخيّو المصطفى ينفّذ وظيفته؛ (٣) إن هذا التروخيّو سيتحول سريعاً من صديق مفضّل إلى وحش آخر لا بد من سحقه إذا ارتكب حماقة المسّ بنا. هذه القصة يعاد تمثيلها مراراً حتى اليوم. وما صدّام حسين إلا المثل الأحدث في التاريخ.

إن النمط الذي ساد بعد الحرب العالمية الأولى يؤلف ابتعاداً عن نمط التدخل الأمريكي في حقبة أسبق كانت تتميز بدرجة أقل من الاهتمام بالذات ومن السلطة العالمية. وهناك من الأسباب ما يكفي للاعتقاد بأن هذا النمط الجديد سيستمر، مع التعديلات التي تتطلبها الظروف، بعد أن فقد التحدي البلشفي آخر رمقٍ من مصداقيته.

خامساً: أسس السياسة

يرد تلخيص الأساس الذي تقوم عليه سياسة الولايات المتحدة، وبوضوح تام، في السجل الداخلي للتخطيط(٦٥). تهيأت الولايات المتحدة بما نالته من تفوق اقتصادي وعسكري

---

(٦٤) Krenn, Ibid., chap.6.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل والمراجع التي لم تُذكر بالتحديد انظر المصادر الواردة في المقدمة، وأيضاً:
Kolko, *Confronting the Third World*.

لا مثيل له لكي تتبوّأ المركز الأول كقوة عالمية حقاً. وليس من المستغرب أن نجد مدراء الشركات الكبرى ورجال الدولة وهم يرجون استخدام هذه القوة لتصميم نظام عالمي يخدم المصالح التي يمثلونها.

طوّر المخططون الأمريكيون خلال الحرب مفهوماً معيناً هو مفهوم «المنطقة العظمى»، وهي منطقة من المفهوم أن تكون «ضرورية استراتيجياً للسيطرة العالمية»، وتخضع لحاجات الاقتصاد الأمريكي. في المراحل الأولى جرى تصور المنطقة العظمى على أنها كتلة تقودها الولايات المتحدة ولا تشمل ألمانيا. يدخل في هذه المنطقة نصف الكرة الغربي والشرق الأقصى والامبراطورية البريطانية السابقة التي سيكون لها أن تفكّك هي وغيرها من المنظومات الاقليمية الأخرى وتدمَج تحت سيطرة الولايات المتحدة. في هذه الأثناء وسّعت الولايات المتحدة منظوماتها الاقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة المحيط الهادىء على أساس المبدأ الذي عبّر عنه ايب فورتاس في مباحثات داخلية والقاضي بأن هذه الخطوات لها ما يبررها كـ «جزء من التزامنا نحو أمن العالم. . . فما هو خير لنا هو خير للعالم». لم يقتنع المسؤولون البريطانيون بهذا، فنددوا بـ «الامبريالية الاقتصادية لمصالح الأعمال الأمريكية، وهي مصالح نشطة تحت جبّة مذهب الدولية الهادف إلى الإحسان والخاص بأبناء العمومة، مصالح تحاول أن تطردنا». وما إن اتضح أن ألمانيا ستُهزم حتى وسّع مفهوم المنطقة العظمى ليشمل الأراضي الأوروبية ـ الآسيوية إلى أبعد حدّ ممكن. وقد طبِّقت هذه المخططات العامة على مناطق معينة باتساقٍ كبير.

أما بشأن الاتحاد السوفياتي، فقد قنع الحمائم بشكل من «الاحتواء» يسيطر فيه الاتحاد السوفياتي على أغلب المناطق التي احتلها الجيش الأحمر في الحرب ضد هتلر. وكان للصقور مطامح أوسع، كما ورد في استراتيجية الصدّ المفصلة في المذكرة رقم ٦٨ الصادرة عن مجلس الأمن القومي. وقد تراوحت السياسة الأمريكية نحو الاتحاد السوفياتي بين هذين الموقفين على مدى السنين، فعكست من جهة مشكلة السيطرة على المناطق النائية «التي تدافع عنها» القوة الأمريكية، وعكست من جهة أخرى الحاجة إلى وجود عدوّ يمكن التصديق بوجوده لضمان الإبقاء على الجمهور مستعداً لتأييد التدخل ولتزويد الصناعة المتقدمة بدعم مالي من خلال المنظومة العسكرية.

إن المنطقة العظمى ستكون ذات هيكل محدد. والمجتمعات الصناعية يعاد تكوينها بإحياء النظام التقليدي، إنما ضمن الإطار المهيمن للقوة الأمريكية؛ وتنظّم تحت إمرة «قائديها الطبيعيين»، ألمانيا واليابان. وقد سببت التحركات المبكرة نحو إقامة الديمقراطية في ظل الاحتلال العسكري قلقاً عميقاً في واشنطن وأوساط الأعمال. وتم عكس تلك الاتجاهات بحلول أواخر الأربعينيات وذلك باتخاذ خطوات حازمة لإضعاف الحركة العمالية وضمان هيمنة قطاعات العمل التقليدية، المرتبطة برأس المال الأمريكي. وكان أن مرت بريطانيا في ما بعد بعملية مشابهة، كما جرى ذلك في الولايات المتحدة نفسها(٦٦).

---

(٦٦) انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.11.

كان من المفترض أن اتخاذ الإجراءات لتكوين جماعة اقتصادية أوروبية سيكون من شأنه تحسين الأداء الاقتصادي وترويض القطاعات الاجتماعية كلها على هيمنة الأعمال، وخلق الأسواق وفرص الاستثمار للشركات الأمريكية الكبرى. وكان لليابان أن تصبح قائدة اقليمية ضمن منظومة عالمية تهيمن عليها الولايات المتحدة. كان التفكير بأن تصبح اليابان منافسة خطيرة أغرب من أن يُبحث فيه لإغراقه في الخيال: فقد كانت إدارة كينيدي في الستينيات لا تزال مهتمة بإيجاد وسيلة لضمان قدرة اليابان على الحياة. وقد تم في النهاية إيجادها بواسطة حرب فيتنام، وكانت حرباً باهظة الكلفة للولايات المتحدة ولكنها نافعة جداً للاقتصاد الياباني، كما كانت الحرب الكورية كذلك.

هناك بعض الأوهام المدهشة بشأن هذه الأمور. فقد أشار ألان تونلسون، وكان محرراً لمجلة السياسة الخارجية، إلى جهود الولايات المتحدة لإقامة «مراكز صناعية في أوروبا الغربية واليابان على أمل أن تكون منافسة للولايات المتحدة في القريب العاجل». لم يكن هناك مثل هذا الأمر ولا مثل هذا التوقع. ففي ما يتعلق باليابان، مثلاً، رأى وليام دريبر مساعد وزير الجيش، وكان سابقاً نائب رئيس شركة ديلون وريد، وقد قام بدور رئيسي في الجهود التي بذلت لإنعاش الاقتصاد الألماني والياباني بطريقة تضمن هيمنة طبقات الأعمال، «أن من المشكوك فيه أن تستطيع اليابان يوماً ما بيع ما يكفي في الولايات المتحدة لكسب الدولارات التي تحتاجها لدفع أثمان المواد الأولية الأمريكية». إن الأوهام بشأن الآمال الأمريكية شبيهة بالمعتقد القائل بأن الولايات المتحدة (أو أي دولة أخرى) إنما تدخل الحرب «دفاعاً عن الحرية»، وهو المعتقد الذي ينشره جيمس ستون وغيره من المنظِّرين العقائديين الآخرين[٦٧].

وبحلول ١٩٤٧ صار معروفاً أن الانتعاش الأوروبي أمر آخذ بالتداعي، فكان المطلوب القيام بمبادرات أمريكية واسعة النطاق لكي يتم ذلك الانتعاش وفق الخطط المرسومة،

---

(٦٧) Alan Tonelson in: *New York Times*, 13/4/1986.

انظر: Chomsky, *Turning the Tide*.

حيث يعتبر وصفي السياسة الخارجية الأمريكية بسبب الجهد الأمريكي المزعوم «مسألة نظرية» بالنسبة الى حجة مماثلة منطوية على مغالطة مماثلة، انظر المؤرخ الاقتصادي تشارلز كندلبرغر، الذي يذكر أن اليابان «مثال مضاد صعب» للنظرية القائلة إن السياسة الخارجية الأمريكية تحفزها المصلحة الشخصية على أساس أن اليابان ليست «دمية بيد الولايات المتحدة»؛ وبالمنطق عينه، بوسع المرء أن يبرهن أن الصين ورومانيا تدحضان النظرية القائلة إن الاتحاد السوفياتي كانت تحفزه المصلحة الشخصية. إن الحجة إنما تثبت ـ وحسب ـ إذا ما أضاف المرء الافتراض أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هما كليتا القدرة. في الواقع، لقد كانت تحفزهما المصلحة الشخصية، ولكنها واجها حدوداً لقوتهما. انظر: Charles Kindelberger in: *Public Policy* (Summer 1971).

لمزيد من البحث، انظر: Noam Chomsky, *For Reasons of State* (New York: Pantheon Books, 1973), pp.45-46.

وقد ورد درابر في: Michael Schaller, *The American Occupation of Japan* (New York: Oxford University Press, 1985), p.127; James Reston in: *New York Times*, 24/11/1967, and Chomsky, *Deterring Democracy*, p.18.

والأسس المرجوّة. أما المبادرة السياسية الرئيسية الأولى لتحقيق هذا الغرض، فقد جاءت على شكل مشروع مارشال. يلخص مايكل هوغان، في دراسته الشاملة لهذا البرنامج، الدافع الأساسي للمشروع بقوله إنه يرمي إلى تشجيع فدرالية اقتصادية أوروبية تشابه كثيراً الولايات المتحدة، ودفع ملياري دولار سنوياً كمعونة أمريكية في السنين الأولى لـ «تحاشي الفوضى (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) في أوروبا واحتواء الشيوعية (ولا يعني ذلك التدخل السوفياتي بل نجاح الأحزاب الشيوعية المحلية) ومنع انهيار تجارة التصدير الأمريكية، وتحقيق الهدف المبتغى من مذهب التعددية». كان مثل هذا الحافز الاقتصادي مطلوباً لـ «حماية المبادرة الفردية والمشاريع الخاصة في القارة الأوروبية والولايات المتحدة معاً». أما البديل لذلك فسيكون «محاولة تجريب الاقتصاد الاشتراكي والسيطرة الحكومية»، الأمر الذي «سيعرّض الاقتصاد الخاص للخطر» في الولايات المتحدة أيضاً. كانت من المسائل المهمة المثيرة للقلق مسألة «فجوة الدولار» التي منعت أوروبا من شراء السلع المصنعة الأمريكية، وما ينطوي عليه ذلك من آثار خطيرة على الاقتصاد المحلي[٦٨].

وما القول بأن إعادة بناء الرأسمالية الأوروبية (واليابانية) أمر جوهري لسلامة النظام الاقتصادي الأمريكي إلا تكرار لتفكير حكومة هاردنغ بعد الحرب العالمية الأولى. فقد كان كلٌ من وزير التجارة هربرت هوفر ووزير الخارجية تشارلز إيفانز هيوز وغيرهما من المخططين المؤثرين واثقين من أن الانتعاش الاقتصادي الأوروبي أمر ضروري لتوسيع الصادرات الأمريكية. أعلن هيوز في ١٩٢١ «أن رخاء الولايات المتحدة «يعتمد كثيراً على التسويات الاقتصادية التي قد تجري في أوروبا» ـ الأمر الذي يقتضي بالطبع ذبح الوحش البلشفي، كما نادى بذلك رئيس الجمهورية[٦٩].

قال ملفين لفلر مؤرخ الدبلوماسية «إن أثر مشروع مارشال، من وجهة نظر استراتيجية وسياسية ـ جغرافية ـ امتد إلى خارج أوروبا». وللتغلب على فجوة الدولار، «التي حفزت مشروع مارشال أصلاً»، تطلّب الأمر العودة إلى أنماط تجارية ثلاثية الشكل تكسب أوروبا بموجبها الدولارات من خلال شراء الولايات المتحدة للمواد الأولية من مستعمراتها. ومن هنا كان ترتيب منفذ لأوروبا (واليابان) إلى أسواق العالم الثالث ومواده الأولية مكوّناً جوهرياً في التخطيط الاستراتيجي العام، وشرطاً ضرورياً لتحقيق الأهداف العامة لمشروع مارشال وهي: «النفع للاقتصاد الأمريكي، وتصحيح ميزان القوى الأوروبي» لمصلحة حلفاء الولايات المتحدة (دولاً وطبقات)، «وتعزيز الأمن القومي الأمريكي»، حيث يُفهم هذا الأمن على أنه يعني «السيطرة على المواد الأولية، والبنية الارتكازية الصناعية، والقوى البشرية

---

(٦٨) Michael J. Hogan, *The Marshall Plan: America, Britain and the Reconstruction of Western Europe, 1947-1952* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987), pp.42-43 and 45.

مورداً مذكرة دبلوماسية مؤرخة في أيار/ مايو ١٩٤٧ لوليام كلايتون، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٦٩) Schmitz, *The United States and Fascist Italy*, pp.37ff.

الماهرة، والقواعد العسكرية»، ويمضي لفلر فيقول: «لهذا فإن الأبعاد الاستراتيجية لمشروع مارشال تطلبت أن تزاح القومية الثورية خارج أوروبا، تماماً كما تطلبت الإبقاء على مكافحة الشيوعية المحلية داخل أوروبا». كانت هذه مشكلة عويصة بسبب السمعة الحسنة للمقاومة المناهضة للفاشية، وهي غالباً ذات عنصر شيوعي قوي، وبسبب السمعة المخزية لحلفاء الولايات المتحدة التقليديين بين طبقات الأعمال لعلاقاتهم بالفاشية. ورغم «الالتزام الخطابي بتقرير المصير»، طالبت السياسة الأمريكية بأن تبقى المستعمرات السابقة على دورها التبعي؛ يمكن أن يقال هذا عن الالتزام بالديمقراطية أيضاً، الذي كان سيعني، لو تجاوزنا الكلام الرنان، السماح للقوى الشعبية التي كانت تعارضها الولايات المتحدة - من شيوعيين وديمقراطيين راديكاليين وما إلى ذلك - بأن تقوم بأكثر من دور رمزي في الحياة السياسية والاجتماعية. لقد استخدمت أموال مشروع مارشال للتأثير كرهاً في الخيارات السياسية، لا سيما في إيطاليا في سنة ١٩٤٨، «ولإجبار أوروبا على الإبطاء في برامج الرعاية، وتحديد الأجور والسيطرة على التضخم وخلق مناخ يلائم الاستثمار الرأسمالي - ويموَّل جزء منه من جيوب اليد العاملة» (توماس مكورميك)[٧٠].

كانت الولايات المتحدة منذ المراحل الأولى للحرب الباردة، ولأسباب عميقة الجذور، عازمة على اتّباع سبيل مضاد لتقرير المصير، والديمقراطية، بصرف النظر عن الالتزامات الخطابية. وقد أقرَّ بعض المخططين الأذكياء والمؤمنين بالمصلحة الذاتية، وإنْ على نحو ساخر، بأن تلك الالتزامات كانت خطابية حقاً. فقد قال دين أتشيسون، مثلاً، «إذا كان لسياستنا الحاضرة أي أمل في النجاح في فوموزا [تايوان] فيجب علينا أن نخفي بعناية رغبتنا في فصل الجزيرة عن سيطرة البر الرئيسي»، أما إذا تدخلنا عسكرياً فينبغي أن يكون تدخلنا تحت غطاء الأمم المتحدة «مع النية المعلنة بتلبية المطالب المشروعة لسكان فوموزا المحليين الخاصة بتقرير المصير»[٧١].

يقول وليام بوردين في دراسة مهمة له «إن بضعة دولارات قد انتقلت من يد إلى يد دولياً بموجب برامج العون المالي؛ فالدولارات ذهبت إلى المنتجين الأمريكيين، والسلع بيعت من الجمهور الأوروبي» بالعملات المحلية. ثم يقول إن اخفاق برنامج المساعدات في التغلب على فجوة الدولار وعدم استعداد الكونغرس لتخصيص أموال إضافية «أدى بوزير الخارجية أتشيسون ومساعده بول نيتز إلى تبديل (الحافز الكينزي الدولي) للاقتصاد العالمي وإحلال (الحافز الكينزي العسكري الدولي) للاقتصاد العالمي محله»، وهذا هو التفكير الأساسي وراء المذكرة رقم ٦٨. وقد اعتبرت بعض القطاعات من جماعة الأعمال «أن من الواضح أن يكون

---

(٧٠) Melvyn Leffler, «The United States and the Strategic Dimensions of the Marshall Plan,» *Diplomatic History* (Summer 1988), and Thomas McCormick, «Every System Needs a Center Sometimes,» in: Lloyd Gardner, ed., *Redefining the Past: Essays in Diplomatic History in Honor of William Appleman Williams* (Oregon State: [n.pb.], 1986).

وسوف نرجع الى تلك المسائل في الفصل الحادي عشر.

(٧١) اقتبس من: Bruce Cumings, «Power and Plenty in Northeast Asia,» *World Policy Journal* (Winter 1987-1988).

الاقتصاد الأجنبي واقتصادنا لذلك يعتمد الآن أساساً على مدى الانفاق المستمر على التسلح في هذه البلاد» (مجلة وول ستريت، ١٩٥٢). إن الانفاق العسكري الأمريكي أعطى حافزاً كبيراً للانتاج الصناعي الأوروبي، كما أن شراء المواد الأولية الاستراتيجية من المستعمرات الأوروبية عمل على تخفيض فجوة الدولار إلى حدٍ أوقفت معه مساعدات مشروع مارشال إلى بريطانيا في ١٩٥٠، ولو أن الآثار طويلة الأجل كانت، برأي هوغان، مختلطة[٧٢]. أما بالنسبة إلى اليابان، فإن الانفاق العسكري الأمريكي، لا سيما لأغراض الحرب الكورية، كان العامل الأساسي في انتعاشها الصناعي بعد الحرب. وقد انتفعت كوريا الجنوبية من حرب فيتنام على الشاكلة نفسها، كما انتفع حلفاء الولايات المتحدة الآخرون.

كان دور العالم الثالث في هيكل المنطقة العظمى القيام بخدمة حاجات المجتمعات الصناعية. أوضح جورج كينان أن «حماية مواردنا» في أمريكا اللاتينية وفي غيرها يجب أن تكون موضع اهتمامنا الكبير. وأضاف يقول: بما أن التهديد الأساسي لمصالحنا هو تهديد محلي فعلينا أن ندرك «أن الحل النهائي قد يكون حلاً مزعجاً ـ ألا وهو القمع البوليسي من قبل الحكومات المحلية». «إن إجراءات القمع الحكومية العنيفة لا ينبغي لها أن تحرجنا طالما أن النتائج النهائية هي في صالح أغراضنا». وعلى العموم «فإن من الأفضل أن نرى نظاماً قوياً في السلطة من وجود حكومة ليبرالية إذا كانت متساهلة ومتراخية ويتغلغل فيها الشيوعيون»[٧٣]. إن لفظ «الشيوعي» يُستعمل في الخطاب الأمريكي بمعنى فني، فهو يشير إلى زعماء العمال ومنظمي الفلاحين ورجال الدين الذين ينظّمون جماعات يساعد أفرادها أنفسهم بأنفسهم، وغيرهم من ذوي الأسبقيات الخاطئة.

أما الأسبقيات الصحيحة فهي مذكورة في وثائق التخطيط السرية جداً من أعلى مستوى[٧٤]. فالتهديد الرئيسي لمصالح الولايات المتحدة تطرحه «الأنظمة الوطنية» التي تستجيب للضغوط الشعبية من أجل «التحسين الفوري لمستويات المعيشة المنخفضة للجماهير» ومن أجل التنويع في الاقتصاد. إن هذا الاتجاه لا يتعارض فقط مع الحاجة إلى «حماية مواردنا» بل يتعارض كذلك مع اهتمامنا بتشجيع «مناخ يفضي إلى الاستثمار الخاص» و «يفضي، بالنسبة إلى رأس المال الأجنبي، إلى تحويل عوائد معقولة». وقد شخّصت إدارة

---

(٧٢) William S. Borden, *The Pacific Alliance* (Madison, Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1984), pp.27, 12 and 245, and Hogan, *The Marshall Plan: America, Britain and the Reconstruction of Western Europe, 1947-1952*, pp.337 and 393.

(٧٣) للمراجعة، انظر: LaFeber, *Inevitable Revolutions;* Kolko, *Confronting the Third World,* and Chomsky, *Turning the Tide.*

(٧٤) انظر: Chomsky, *On Power and Ideology*, pp.19-23.

لبعض الأمثلة الخاصة الواضحة، التي اخذت من: National Security Council (NSC) (5432), «U.S.Policy toward Latin America,» (18 August 1954).

مباشرة عقب التدمير الناجح للديمقراطية الغواتيمالية. المبادىء مكررة في مكان آخر، وغالباً حرفياً، على سبيل المثال: National Security Council (NSC) (5613/1) (25 September 1956).

كينيدي جذور المصالح الأمريكية في أمريكا اللاتينية على أنها عسكرية جزئياً (قناة بنما والموارد الأولية الاستراتيجية، وما إلى ذلك)، ولكن الأكثر من ذلك هو «الجذر الاقتصادي، ولحمته وسداه مبلغ تسعة بلايين دولار من الاستثمار الأمريكي الخاص في المنطقة» والعلاقات التجارية الواسعة جداً. إن الحاجة إلى «حماية الاستثمار والتجارة الأمريكيين وترويجهما» تهددها القومية ـ بمعنى الجهود المبذولة لسلوك سبيل مستقل. أما الأنظمة المفضلة فهي التي تعمل على تصدير المحاصيل خدمةً لمصالح الشركات الكبرى العاملة في أمريكا (في الأعمال الزراعية، ومن منتجي المبيدات والأسمدة وما إلى ذلك) وسلسلة أخرى من الخدمات النافعة كاليد العاملة لمعامل التجميع مما راج في السنين الأخيرة.

إن خطر القومية يُعترف به في الكتابات العلنية أيضاً. لهذا، وبعد الانقلاب الناجح المدعوم من وكالة المخابرات المركزية الذي أطاح بالنظام البرلماني لمصدِّق، المحافظ الوطني في إيران، وأعاد الشاه إلى الحكم، وترك لشركات النفط الأمريكية ٤٠ بالمئة من الامتياز الذي كان للانكليز، نجد أن جريدة نيويورك تايمز تعلّق في افتتاحيتها قائلةً إن كل هذا «أخبار طيبة حقاً»؛ ومهما كان الأمر باهظ الكلفة لـ «جميع المعنيين» (وهم الايرانيون بالدرجة الأولى)، «فإنه قد يثبت جدواه إذا جرى تعلّم الدروس منه». ثم تشرح الجريدة الدرس الأساسي بلا مواربة قائلة:

> هناك الآن لدى الأقطار النامية ذات الموارد الغنية درس موضوعي في الكلفة الباهظة التي يجب دفعها من قبل القطر الذي يختل توازنه بفعل القومية المتعصبة. ولعل من الكثير جداً أن نعقد الأمل على أن تؤدي تجربة إيران إلى منع ظهور رجال من أمثال مصدِّق في أقطار أخرى، ولكن التجربة قد تشد من أزر زعماء أكثر تعقلاً وأبعد نظراً،

الذين سيتفهمون بجلاء أسبقياتنا المهمة[٧٥].

وجرى الإقرار كذلك بأن المخططات التي توضع للأقطار المستهدفة ستكون مخططات لا تحظى بالشعبية هناك. أما بالنسبة إلى سكان تلك الأقطار، فليس من الضروري اتخاذ إجراءات ماكرة للسيطرة. فـ «بعثات السلامة العامة» تدرب الشرطة المحلية تحت غطاء برامج المساعدات الحكومية الأمريكية. أما المنطق وراء ذلك، كما حددته وزارة الخارجية الأمريكية، فهو أن الشرطي «يكتشف أول ما يكتشف تذمّر الناس، وينبغي أن تكون قوات الشرطة الوسيلة الرئيسية التي تطمئن بواسطتها الحكومة من قبولها من الأغلبية». إن قوةً فعالة من الشرطة يمكنها في الغالب أن تجهض تطورات غير مرغوب فيها قد تتطلب، إذا استمرت، إجراء «جراحة كبرى لمعالجة هذه الأخطار». ولكن عمليات الشرطة قد لا تكفي. لذلك شدَّد المخططون الأمريكيون على الحاجة لبلوغ السيطرة على العساكر في أمريكا اللاتينية،

---

(٧٥) Editorial in: *New York Times*, 6/8/1954.

حول معالجة وسائل الاعلام «القضية» الإيرانية وذيولها، انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, appendix V, section 3, and sources cited.

ويوصف هؤلاء بأنهم «أقل الفئات السياسية مناهضة لأمريكا». أما مهمتهم، كما أوضحها «مثقفو العمل» من جماعة كينيدي، فهي «إزاحة زعماء الحكومة من مراكزهم كلما وجدوا أن سلوك هؤلاء الزعماء يضر بمصلحة الأمة» ـ وهذا التزام يجب أن يكونوا قد تأهلوا لتنفيذه ما دام التدريب الأمريكي قدم إليهم «فهم أغراض الولايات المتحدة والتوجه نحوها».

وبتحويل رسالة العساكر من «الدفاع عن نصف الكرة الأرضية» إلى «الأمن القومي» استطاعت إدارة كينيدي والإدارات الأخرى التي أعقبتها من التغلب على مشكلة القومية (أو «القومية المتطرفة» كما تسمى أحياناً في سجل التخطيط الداخلي)، وذلك بإقامة دولة للأمن القومي ودعمها وفق نموذج النازية الجديدة، مما أسفر عن نتائج معروفة تماماً. كان الغرض ـ كما بيّنه لارس شولتز، أشهر الاختصاصيين الأكاديميين الأمريكيين في شؤون حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية ـ «هو تدمير الخطر المتصور الذي يتهدد الهيكل القائم لنظام الامتيازات الاجتماعية ـ الاقتصادية تدميراً نهائياً وذلك بإلغاء المشاركة السياسية للأغلبية العددية...»، أي «الطبقات الشعبية»(٧٦). إن الدعم الأمريكي لهذه الأنظمة يتبع أساساً نموذج العشرينيات والفاشية الأوروبية، الذي بحث آنفاً.

يلاحظ أن هذا تنويع أعنف للسياسات المصممة للمجتمعات الصناعية، والدافع لها هو النظرة العالمية والمثل العليا الاجتماعية والسياسية ذاتها. كما أن الإجراءات الأعنف التي ارتؤي أنها تناسب العالم الثالث ساعدت كذلك على التغلب على القلق الذي يعبّر عنه السجل الداخلي بشأن الليبرالية الفائقة عن الحد لحكومات أمريكا اللاتينية، والحماية التي توفرها أنظمتها القضائية للحقوق، والانتشار الحر للأفكار، وهو أمر يقف بوجه الجهود الأمريكية الرامية إلى إشراب الأذهان بالمعتقدات الغربية وإلى السيطرة العقائدية. ثمة مشاكل أخرى متواصلة إلى جانب ما ذُكر، مثل «انخفاض مستوى الفكر المثقف» في غواتيمالا الذي استهجنته وكالة المخابرات المركزية في ١٩٦٥، الأمر الذي تصوره حقيقة مفادها «أن الجماعات الليبرالية... تستجيب استجابة تفوق الحد لأفكار (اليانكي الامبريالية)»، ولعل ذلك يعود إلى «النفوذ السياسي والاقتصادي الطويل الأمد لشركات الفواكه الأمريكية في البلاد وكذلك بسبب دور الولايات المتحدة في تحرير كاستلو أرماس» ـ وهو «التحرير» الذي قام به انقلاب مدعوم من وكالة المخابرات المركزية، فأطاح بالحكومات الديمقراطية الشعبية وأعاد إلى السلطة حكم القتلة التقليدي من العساكر وشراذم الاستغلال. وكلما أصبح من غير الممكن السيطرة المباشرة على الشرطة والجيش، كما جرى في نيكاراغوا بعد سوموزا أو في بنما، أصبح من الضروري الإطاحة بالحكومة وتسليم الحكم إلى نظام أسلس قياداً وتأسيس «جيش كفوء» على نمط «الحرس القومي» الذي أسسه سوموزا، وهو المفضّل من الولايات المتحدة أمداً طويلاً(٧٧).

---

(٧٦) Lars Schoultz, *Human Rights and the United States Policy toward Latin America* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981), p.7.

(٧٧) United States, Central Intelligence Agency (CIA), Office of Current Intelligence, =

هذه السياسات عبارة عن أوامر؛ ولا يخضع أساسها للتحدي أو للمناقشة. ولكن من المضلِّل القول بوجود ما يقرب من الإجماع عن هذه الأمور في الكونغرس ووسائل الاعلام وجماعة المثقفين. والقول الأدق هو أن المعتقدات الأساسية لا تُرى ولا تُدرك كالهواء الذي نتنفسه، فهي خارج نطاق البحث.

جرى تكييف الإطار العام ليتفق مع مناطق بعينها. لهذا كان المطلوب من جنوب شرق آسيا «أن تقوم بوظيفتها الأساسية كمصدر للمواد الأولية وسوق لليابان وأوروبا الغربية»، على حد تعبير جورج كينان، من مسؤولي التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية في ١٩٤٩(٧٨). أدى هذا المنطق مباشرة إلى تدخل الولايات المتحدة في الهند الصينية، وكان في البداية تأييداً للاستعمار الفرنسي، ثم انفرد وحده في ما بعد. وخشي أن وجود فيتنام مستقلة قد يؤدي إلى انتشار «جرثومة» القومية في أرجاء جنوب شرق آسيا، فيؤول باليابان إلى التوافق مع كتلة شيوعية، فتصبح بذلك المركز الصناعي لـ «نظام جديد» قد تستبعد عنه الولايات المتحدة؛ إن الحرب في المحيط الهادىء جرى خوض غمارها لمنع هذه النتيجة. فاليابان هي «حجر الدومينو الأعظم»، كما أحسن التعبير عنها جون دوور، مؤرخ الشؤون الآسيوية. فللتغلب على خطر القومية الفيتنامية كان من الضروري سحق الجرثومة وتلقيح المنطقة ضد المرض. وقد تحققت هذه النتيجة. وتم تدمير الهند الصينية بنجاح، في حين كان القتلة وزبانية التعذيب والطغاة الذين تدعمهم الولايات المتحدة في اندونيسيا وتايلاند والفيليبين وكوريا الجنوبية يقومون بما يلزم، بينما تقف وسائل الاعلام والأناس المحترمون عامة، وهم يهزون رؤوسهم استحساناً أو يختارون أن ينظروا إلى جهة أخرى.

جرى تطبيق مبادىء مشابهة في أمريكا اللاتينية بنجاح غير قليل. كان لهذه المناطق أيضاً أن تقوم بوظيفتها كمَصْدَرٍ للمواد الأولية وكسوق. وقد تم خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها إزاحة بريطانيا وفرنسا من أمريكا اللاتينية، وهما المنافسان التقليديان للولايات المتحدة

«The Role of Public Opinion in Latin American Political Stability,» (13 May 1965), OCI = no.1803/65.

حول الدعم المقدم الى سوموزا والحرس الوطني في عهد الرئيس كارتر، انظر:
Chomsky, *Deterring Democracy,* chap.10.

ولمزيد من المعلومات عن «تدّني مستوى التعقّلية» (التعبُّد للعقل أو الانصراف الى النشاطات الفكرية) في غواتيمالا، انظر: Chomsky, Ibid., chap.12, pp.393-394 and chap.8, pp.262-263ff.

(٧٨) محضر رسمي (PPS 51, April 1949) ورد في: Michael Schaller: «Securing the Great Crescent: Occupied Japan and the Origins of Containment in Southeast Asia,» *Journal of American History* (September 1982), and *The American Occupation of Japan,* p.160.

حول التخطيط لجنوب شرق آسيا، انظر أيضاً: Chomsky, *For Reasons of State,* pp.31ff.

ومقالات عديدة في: Noam Chomsky and Howard Zinn, eds., *Critical Essays: The Pentagon Papers,* Senator Gravel Edition (Boston, Mass.: Beacon Press, 1972), vol.5.

لا سيما مقالات جون دَوَور (John Dower) ورتشارد دُوبوف (Richard DuBoff). انظر أيضاً:
Chomsky, *Deterring Democracy,* chap.11, section 3.

هناك، وذلك جرياً مع مبدأ هنري ستيمسون القائل بأن أمريكا اللاتينية «هي منطقتنا الصغيرة هنا التي لم تزعج أحداً قط»(٧٩). ومع أن «الاستقرار» من النوع المناسب لرواج مصالح النخب الأمريكية لم يتحقق كلياً، غير أن خطر التطور المستقل قد أجهض إلى حدٍ كبير ـ ولعله أجهض إلى الأبد في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، حيث النفوذ الأمريكي هو السائد على نطاق واسع.

كان من المخطط أيضاً أن «تُستغلّ» افريقيا لأغراض إعادة الإعمار في أوروبا، كما بيّن جورج كينان في دراسة رئيسية لوزارة الخارجية الأمريكية عن النظام الدولي. وقد أضاف أن الفرصة لاستغلال افريقيا من شأنها أن ترفع من معنويات الدول الأوروبية وذلك بأن تضع أمامها «ذلك الهدف الحقيقي الملموس الذي كان الجميع يطمحون إليه بدون نجاح يذكر...»(٨٠). لعل التاريخ كان سيقترح مشروعاً مختلفاً: أن على افريقيا أن «تستغل» أوروبا لتمكينها من النهوض من قرون من الدمار على أيدي الغزاة الأوروبيين مما قد يحسّن أيضاً من حالتها المعنوية عن هذا الطريق. لم يجرِ التفكير بهذا بالطبع، فالاقتراحات الفعلية هي التي سادت دون أن تثير الانتباه، لأنها اعتبرت في ما يبدو غير قابلة للجدال.

ولا يمكن، عند النظر في السياسة الافريقية خاصةً، إطّراح عامل العنصرية. فقد أشار دين أتشيسون على رئيس الوزراء السابق لحكومة البيض في روديسيا في ١٩٧١ أن يأخذ حذره من «الجمهور الأمريكي» الذي «يرى رأياً قاطعاً أن القرار الصحيح الأوحد لأية قضية هو ذلك القرار الذي يحابي وجهة نظر الملونين». قال أتشيسون، مرددا أقوال إلْيهو روت، الحائز على جائزة نوبل، كلاماً يحث فيه روديسيا «على ألا تساق سوقاً لسلوك الدرب المبتذل مدفوعةً بما يشيع عندنا من «كليشيهات» دستورية ـ مثل المساواة أمام القانون وما أشبه ـ التي سببت لنا كثيرا من المتاعب...». كان أتشيسون قلقاً جداً من استخدام المحكمة العليا «نصوصاً دستورية غامضة، فسرّعت المساواة العنصرية وغزت الساحة السياسية بالعقيدة القائلة إن لكل فرد واحد صوتاً واحداً، الأمر الذي جعل الزنوج يستعجلون مزيداً من التقدم السريع وأدى إلى أساليب شعبية جديدة من مظاهرات وعنف» (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨). إن شبح العنصرية الأسود... الذي يخيّم على الشؤون الافريقية في عهد نكسون ويخيّم على أغلب القضايا الأساسية العامة من خارجية وداخلية، كان قد جرى بحثها من قبل رودجر موريس، أحد مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية، بما في ذلك طلب نكسون من كيسنجر بأن يضمّن رسالة نكسون الرئاسية الأولى إلى الكونغرس عن السياسة الخارجية «شيئاً

(٧٩) يوضح ستيمسون في أيار/ مايو ١٩٤٥ أنه ينبغي تفكيك كل الأنظمة الاقليمية لصالح الدولية اللبرالية بمعزل عن مصالحنا، التي ينبغي توسيعها (= مدّها). انظر: Chomsky: *Turning the Tide*, pp.63ff.
حول الخطط لإزاحة تأثير أعدائنا الأوروبيين التقليديين في القوات المسلحة، انظر: Chomsky, *On Power and Ideology*, pp.21ff.

(٨٠) *Public Papers of the Presidents* (23 February 1948).
انظر: *Foreign Relations of the United States*, (FRUS) (1948), vol.1, p.511.

عن الصُّنَّارات» (لاصطياد الموافقات المعهودة)؛ وبما في ذلك إنكار كيسنجر أن تكون قبائل الإيبو، «الموهوبة والمنجزة» أكثر من غيرها في نيجيريا، «ذات دماء زنجية أكثر من غيرها» أيضاً؛ وبما في ذلك «تصنّع ألكسندر هيغ بهدوء بقرع الطبول كلما أثيرت المسائل الافريقية في اجتماعات موظفي مجلس الأمن القومي»[٨١].

أما في الشرق الأوسط، فقد كان الاهتمام الأول (ولا يزال) ينصبّ على احتياطيات الطاقة التي لا تضاهى في المنطقة، لا سيما في شبه الجزيرة العربية. كان لهذه الاحتياطيات أن تُدمَج في المنظومة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة. وقد كان من الضروري، كما جرى في أمريكا اللاتينية، إزاحة المصالح التقليدية الفرنسية والبريطانية وإقامة سيطرة أمريكية على ما وصفته وزارة الخارجية الأمريكية بأنه «مصدر مذهل للقوة الاستراتيجية، وغنيمة من أكبر الغنائم المادية في تاريخ العالم، . . . ولعله أغنى غنيمة اقتصادية في العالم في حقل الاستثمار الأجنبي». وقد قال الرئيس آيزنهاور في ما بعد وهو يصف الشرق الأوسط بأنه «أهم مناطق العالم استراتيجياً»[٨٢].

حازت الشركات الأمريكية الكبرى بعد الحرب على الصدارة في انتاج نفط الشرق الأوسط في الوقت الذي كانت تهيمن فيه على نصف الكرة الأرضية، وهي منطقة ظلت منتجاً رئيسياً حتى ١٩٦٨. لم تكن الولايات المتحدة حينئذٍ بحاجة إلى نفط الشرق الأوسط بذاته. إنما كان الهدف الهيمنة على المنظومة العالمية والاطمئنان إلى أن الآخرين لن ينهجوا نهجاً مستقلاً. ورغم الازدراء العام باليابانيين والاستخفاف بإمكاناتهم تنبّأ البعض بحدوث المشاكل حتى مع اليابان. اقترح جورج كينان في ١٩٤٩ قائلاً إن سيطرة الولايات المتحدة على الاستيرادات النفطية اليابانية سيساعد على توفير «قوة نقض» لسياسات اليابان العسكرية والصناعية. وقد اتبعت هذه النصيحة. فقد جرت مساعدة اليابان في التصنيع ولكن الولايات المتحدة احتفظت بالسيطرة على تجهيزاتها من الطاقة ومصانعها لتكرير النفط. يقول شيغيكو فوكاي «إن ١٠ بالمئة فقط من مؤونة اليابان النفطية يجري تطويرها من قبل الشركات

---

(٨١) Douglas Brinkley and G.E. Thomas, «Dean Acheson's Opposition to African Liberation,» *Transafrica Forum* (Summer 1988), and Roger Morris, *Uncertain Greatness* (London: Quartet Books; Harper and Row, 1977).

(٨٢) الإشارة الخاصة هي لنفط العربية السعودية. لمزيد من المراجع والمناقشة، انظر:

Chomsky, *Towards a New Cold War:Essays on the Current Crisis and How We Got There;* Aaron David Miller, *Search for Security: Saudi-Arabian Oil and American Foreign Policy, 1939-1949* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1980); Irvine H. Anderson, *Aramco, the United States and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981); Michael B. Stoff, *Oil, War and American Security: The Search for a National Policy on Foreign Oil, 1941-1947* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1980), and David S. Painter, *Oil and the American Century* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, °1986).

اقتباس آيزنهاور في: Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, °1985), p.51.

اليابانية»، وذلك حتى أواخر ١٩٧٣. أما الآن فإن ما يجري في اليابان من تنويع في مصادر الطاقة وإجراءات للمحافظة عليها قد قلل من قوة «الفيتو» كثيراً، ولكنه لا يزال عاملاً له وزنه(٨٣).

هذا، وإن من المضلّل الزعم ببساطة أن الولايات المتحدة سعت إلى الإبقاء على النفط رخيصاً، وإن كان ذلك صحيحاً على العموم. لقد انخفضت أسعار النفط (بالقياس إلى بضائع أخرى) من الأربعينيات حتى الارتفاع الحاد في أوائل السبعينيات حين عادت الأسعار إلى الانسجام مع غيرها. كان ذلك هبة عظمى للدول الصناعية الغربية، وإن كان ضاراً جداً بمصالح العالم العربي في المدى الطويل؛ كما أن انخفاض الكلفة الحقيقية للنفط كانت له أهمية كبيرة بالنسبة إلى صبغة الرخاء في عهد ريغان. ولكن النفط الرخيص هو أداة سياسية، لا غاية بحد ذاتها. وهناك من الأسباب المقنعة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لم تكن في أوائل السبعينيات كارهة بأية حال من الأحوال للزيادة في أسعار النفط، وكانت ضارة بمنافسيها الصناعيين، ولكنها نافعة لشركاتها الكبرى المنتجة للطاقة ولمصدّريها. إن السيطرة على الطاقة وسيلة من وسائل الهيمنة العالمية؛ كما أن مستويات السعر الحقيقي والانتاج إنما تكتسب أهميتها ضمن هذا السياق، فالآثار الاقتصادية للتذبذب ليست مسألة بسيطة واضحة المعالم(٨٤).

وتنبع مصلحة الولايات المتحدة في الفيليبين من اهتمامات مشابهة. فالقواعد الأمريكية هناك تشكّل جزءاً من منظومة عسكرية تحيط بمنطقة الشرق الأوسط من المحيط الهندي إلى إسرائيل وتركيا والبرتغال وما بعدها، منظومة مصممة لضمان عدم حدوث خطر يهدد السيطرة على موارد هذه المنطقة المفروضة عليها من الولايات المتحدة والفئات المحلية المعتمدة. إن الولايات المتحدة قوة عالمية وهي تخطط وفقاً لذلك.

إن التطورات التي جرت لاحقاً في الشرق الأوسط، عملت على الحفاظ على النمط المبين آنفاً، بما في ذلك ترسيخ العلاقات مع إسرائيل بصفتها «محل نفع استراتيجي» ودولة مرتزقة؛ ورفض الولايات المتحدة للاجماع الدولي بشأن تسوية سياسية للنزاع العربي - الاسرائيلي سنين طويلة(٨٥)؛ وقيام اسرائيل ببيع الأسلحة الأمريكية من إيران في الثمانينيات،

---

(٨٣) Cumings «Power and Plenty in Northeast Asia,», and Shigeko Fukai, «Japan's Energy Policy,» *Current History* (April 1988).

انظر أيضاً: Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There,* pp.97-98.

(٨٤) انظر: Chomsky, Ibid., chap.11.

(٨٥) عن الدبلوماسية في الصراع العربي - الاسرائيلي كما تطورت في حرب ١٩٦٧، انظر: المصدر نفسه، و Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians.*

وعن المرحلة الحالية من جهود الولايات المتحدة لعرقلة تسوية شاملة، انظر:

Chomsky, *Necessary Illusions,* and Noam Chomsky in: *Z Magazine* (January 1990).

الذي جرى تنفيذه كما ذكرت مصادر إسرائيلية رفيعة المستوى في أوائل العقد المذكور (قبل نشوء مسألة الرهائن بأمدٍ طويل)، بالتنسيق مع الحكومة الأمريكية لتشجيع حدوث انقلاب عسكري من شأنه أن يعيد التحالف الاسرائيلي ـ الإيراني ـ السعودي الذي قامت عليه سياسة الولايات المتحدة وفق مبدأ نكسون ـ وهذه إحدى سمات قضية إيران ـ كونترا التي أخفيت عن الأنظار بعملية سيطرة متشابكة قام بها الكونغرس ووسائل الإعلام. وقد جرى اتّباع النموذج ذاته في الإطاحة بنجاح بحكومات مدنية غير مرغوب فيها في اندونيسيا وتشيلي وغيرهما[٨٦].

ومن حقائق السياسة الرئيسية الوقوف بوجه القوى القومية المحلية التي قد تحاول استخدام مواردها بشكلٍ يتعارض مع المصالح الأمريكية. إن العملية الكبيرة في إحداث تمرّد مضاد في اليونان اعتباراً من سنة ١٩٤٧ كانت بدافع من القلق بأن «عفن» القومية المستقلة هناك قد «يعدي» الشرق الأوسط، كما حذّر أتشيسون. لقد اعتُبرت اليونان مركزاً متقدماً للقوة الأمريكية، وقاعدة تحمي نفط الشرق الأوسط من أجل الولايات المتحدة وحلفائها. جاء في دراسة أجرتها وكالة المخابرات المركزية أنه لو انتصر الثوار في اليونان لواجهت الولايات المتحدة «احتمال خسارة المصادر النفطية في الشرق الأوسط». فاختُرع الخطر السوفياتي حسب المنوال المعهود. أما الخطر الحقيقي فهو القومية المحلية، وما ينجم عنها من آثار مخيفة في مناطق أخرى.

أدت عوامل مشابهة لهذه إلى انقلاب الوكالة المذكورة الذي أعاد الشاه إلى الحكم في إيران ١٩٥٣. وأصبح عبد الناصر عدوّاً لأسباب مماثلة. ثم جرى تصوير الخميني على أنه يمثل خطراً آخر مماثلاً، مما أدى بالولايات المتحدة إلى تأييد العراق في حرب الخليج. ثم جاء دور صدّام حسين الذي تحوّل بين ليلة وضحاها من صديق مفضّل إلى «هتلر» جديد حين غزا الكويت في محاولة لإزاحة العملاء الأمريكيين ـ الانكليز. وكان ما يثير الخوف الشديد على الدوام أن تصبح القوى الوطنية غير الخاضعة للنفوذ والسيطرة الأمريكيين ذات تأثير جوهري على المناطق المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية. أما نخب السعودية فتُعتبر، على عكس ذلك، من الشركاء المناسبين الذين يديرون مواردهم بشكل يتفق مع مصالح الولايات المتحدة الأساسية، ويساعدون إرهاب أمريكا وأعمالها التخريبية في أرجاء العالم الثالث بأسره.

أما المحللون الأكثر جدية، فقد كانوا من الوضوح بمكان بشأن هذه المسائل وذلك في الكونغرس وفي أدبيات التحليل الاستراتيجية معاً. ففي أيار/ مايو ١٩٧٣، وقبل انفجار أزمة

---

(٨٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*, pp.457ff., and Noam Chomsky, *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), chap.8.

انظر أيضاً: John Marshall, Peter Dale Scott and Jane Hunter, *The Iran Contra Connection* (Boston, Mass.: South End Press, 1987) chaps.7-8, and Samuel Segev, *The Iranian Triangle* (New York: Free Press, 1988).

النفط شدّد السناتور هنري جاكسون، وهو الخبير النفطي الأول في مجلس الشيوخ، على أهمية «القوة والاتجاه الغربي لإسرائيل على البحر المتوسط، ولايران [تحت حكم الشاه] على الخليج الفارسي، وهما اثنان من الأصدقاء الموثوق بهم في الولايات المتحدة اللذان قاما، مع السعودية، بالعمل على كبح واحتواء العناصر الراديكالية غير المسؤولة في دول عربية معينة. . . التي كانت ستوجه، لو استطاعت، تهديداً خطيراً حقاً إلى مواردنا النفطية الرئيسية في الخليج الفارسي» - وهي موارد لم تستعملها الولايات المتحدة في ذلك الحين إلا نادراً، ولكنها موارد تدعو الحاجة إليها لأغراض المخزون الاحتياطي وكوسيلة ضغط من أجل الهيمنة في العالم. وقد نصّبت عقيدة نكسون كلاً من إيران الشاه وإسرائيل للعمل بمثابة «الشرطة الجوّالة» في المنطقة، على حدّ تعبير وزير الدفاع ملفين ليرد، للاطمئنان إلى «عدم قيام أحد من القوميين الراديكاليين» بما يسبب خطرا للنظام. وكتب روبرت ريبا، محلل شؤون الشرق الأوسط سابقاً لوكالة الاستخبارات العسكرية، وهو يستعرض هذه المنظومة في ١٩٧٤ قائلاً إن القوة اسرائيلية قد حمت نظامَي الأردن والسعودية «من مصر قوية عسكرياً» في الستينيات، وأن «العلاقات الإسرائيلية - الايرانية المتداخلة» استمرت في الإسهام في استقرار المنطقة ضماناً لمصالح الولايات المتحدة. واستنتج مجلس الأمن القومي في خريف ١٩٥٨ أن «النتيجة المنطقية» لمعارضة القومية العربية الراديكالية «ستكون تأييد إسرائيل بصفتها الدولة القوية الوحيدة المؤيدة للغرب الموجودة في الشرق الأوسط». وقبل ذلك بعشر سنين، أدت نجاحات إسرائيل العسكرية بهيئة الأركان المشتركة إلى وصف اسرائيل بأنها القوة العسكرية الإقليمية الكبرى بعد تركيا، وهي تقدّم إلى الولايات المتحدة وسيلة «لنيل ميزة استراتيجية في الشرق الأوسط من شأنها إزالة الآثار الناجمة عن تدهور القوة البريطانية في تلك المنطقة». أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فلم يكن لدى المخططين الأمريكيين ما يدعو إلى الشك في تقييم الخبراء الحكوميين الإسرائيليين في ١٩٤٨ القائل بأن اللاجئين الفلسطينيين هم أمام أمرين: إما أن يندمجوا في أمكنة أخرى «وإما أنهم سيُسحقون»: «بعضهم سيموت، وأغلبهم سيتحول إلى تراب بشري وإلى نفايات في المجتمع، ليلتحقوا بركاب الطبقات المعدمة في الأقطار العربية». لهذا لم تكن هناك من حاجة لكي يُتعب المرء نفسه بشأنهم(٨٧).

ليس هناك في شؤون العالم ما هو أهم من السيطرة على منظومة الطاقة العالمية، أو ما هو أشد خطراً على سلام العالم، بل حتى على بقائه. إن هذا سيظل «البدهية رقم واحد في الشؤون الدولية» ومقتضاها أن أي جهد للمساس بالدور المهيمن للولايات المتحدة وعملائها سيقاوَم بشدة. وسيُشهر، كلما كان ذلك ممكناً، سلاح «الخطر السوفياتي» لتبرير الأعمال

---

(٨٧) Avi Shlaim, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1988), p.388.

اعادة صياغة سجلات JCS لسنة ١٩٤٨؛ ٤٩١ مورداً أرشيف الحكومة الاسرائيلية، لمزيد من التفاصيل والمراجع، انظر: Chomsky: *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There*, chap.7, and *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*, chap.2.

الأمريكية لضمان هيمنة أمريكا على نفط الشرق الأوسط. لم تكن هذه الذريعة قط قابلة للتصديق فأهملت نهائياً بحلول سنة ١٩٩٠، في حين استمرت السياسة على سابق عهدها. لم يجرِ استنباط النتيجة المنطقية من الماضي، ولكنْ لم يعد من الممكن إخفاء الحقيقة كلياً بعد أن تمزقت حجب الدعاية. وحين أرسلت الولايات المتحدة قواتها إلى السعودية في آب/أغسطس ١٩٩٠ بعد غزو العراق الكويت، كتب توماس فريدمان، كبير المراسلين الدبلوماسيين لجريدة نيويورك تايمس، يقول:

> في الماضي، حين كانت الولايات المتحدة تواجه الاتحاد السوفياتي وتتنافس على النفوذ مع موسكو في الشرق الأوسط، كان الرهان الخاص بالاحتياطيات النفطية وبأيدي مَنْ من حلفائها تقع السيطرة عليها، رهاناً ذا بعد عسكري واستراتيجي. أما اليوم، والاتحاد السوفياتي يتعاون في الأزمة، فإن تلك الحجة قد فقدت كثيراً من إلحاحها.

ـ أو، بعبارة أدق، إن الحجة قد فقدت قدرتها على تحاشي الوقائع، لذلك فلا مناص من ذكرها صراحة للمرة الأولى: «إن الولايات المتحدة لا تقوم بإرسال قواتها إلى الخليج لمجرد مساعدة السعودية في مقاومة العدوان. إنها ترسل قواتها لدعم قطر من أقطار أوبك يقوم في أغلب احتمال برعاية مصالح واشنطن». وعلّق إي. جي. دايون في جريدة واشنطن بوست بأن هناك «شيئاً عتيق الطراز جداً» بشأن ما يجري، مقتبساً كلام توم مان، مدير الشؤون الحكومية في معهد بروكينز، الذي قال: «إن هذا الذي نتكلم بشأنه هنا هو المصلحة الذاتية المكشوفة. وإن طريقة بوش في التعامل مع أقطار الشرق الأوسط هذه تكاد تكون، من بعض النواحي، استعمارية في طبيعتها». كل هذا يشير إلى عدم وجود كلمة انتقاد واحدة لمثل هذه الأوصاف(٨٨).

وباختصار، يجب أن تكون احتياطيات الطاقة الرئيسية في الأيادي الصحيحة ـ أيادينا ـ التي يمكن الاعتماد عليها لاستخدام تلك الاحتياطات من أجل منفعة الأناس الصحيحين، أي على حد قول تشرتشل «الأمم المكتفية التي لا ترغب لنفسها بما هو يكثر مما لديها».

إذا تركنا الكلام الرنّان جانباً، نجد أن الخطر المتصوَّر على الدوام، في الشرق الأوسط والأمكنة الأخرى، هو القومية المستقلة، فتوصف بـ «الجرثومة» التي قد «تسري عدواها» إلى أقطار أخرى، أو بـ «التفاحة المتعفنة» التي قد تسمم المنطقة وما وراءها، أو بـ «حجر الدومينو» الذي قد يُسقط الأحجار الأخرى. أما القصة التي تنشرها الصحف في المقدمة فهي أن أحجار الدومينو سيُسقطها الاجتياح؛ «هو شي منه» سيستولي على جاكارتا بزورق صغير ويجتاح جزر الأرخبيل، ومن هناك يتجه إلى هاواي إن لم نقل إلى ما وراءها؛ أو أن الروس سيستخدمون قاعدتهم في غرانادا من أجل مخططهم الشيطاني لفتح العالم؛ وهكذا. ثم اننا

---

(٨٨) Thomas Friedman, «U.S. Gulf Policy: Vague «Vital Interest»,» *New York Times*, 12/8/1990, and John Dionne, «Drawing Lessons from History,» *Washington Post* (13 August 1990).

عن الغزو العراقي للكويت، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.6.

لسنا بحاجة لقبول النتيجة القائلة بأن الجنون شرط للاحترام والقـوة. إن الفرضيـة الأساسيـة لنظرية الدومينو، تقول بلا مواربة، إن الجرثومة قد تنتشر من خـلال المظاهـرات الناجمـة عن تطور ناجح مستقل. والأعداء أحيانـاً هم حقاً الـوحوش كـما يجري تصـويرهم. وأحيـاناً هم أقرب شيء إلى «المعتدلين» المفضلين. هذه الصفات لا علاقة لها بصلب الموضوع؛ أمـا المهم فهو تلبية حاجات «الأغنيـاء الذين يقـطنون بسـلام في مستوطنـاتهم». ساد مثـل هذا المنـطق طوال حقبة ما بعد الحرب، بما في ذلك الجهود الاستثنائية لمحق نيكاراغوا بالارهاب والحـرب الاقتصادية، وحتى بـالرفض السـادي للإغـاثة من الكـوارث الطبيعيـة والضغط على الحلفـاء للقيـام بالشيء ذاتـه. إن إجماع الـرأي لدى النخبـة بشأن هـذه الأمـور يكشف عن الشعـور العميق بالاستياء من هذه الأعمال ويبصّر الآخرين بالقيم الأخلاقية والاجتماعية الغربية.

إن الإطار العام للنظام العالمي مقـرَّر له أن يكـون شكلاً من الـدولية الليـبرالية تضمن حاجات المستثمرين الأمريكيين. وقد تضـافرت عـوامل متعـددة لتقضي بأن يتخصص العـالم الثـالث بتصديـر المنتجات الأوليـة، أي حاجـات الانتعـاش الصنـاعي الأوروبي واليـابـاني؛ ولتقضي بأنماط التجارة ثلاثية الزوايا التي ساعدت على إبقاء الصادرات الأمـريكية في مستـوى مرتفع بالطريقة التي سبق ذكرها؛ وبمنفذ جاهز للحصول على الموارد، بما في ذلك المواد الأولية للانتاج العسكري ومن ضمنه دور هذا الانتاج المركزي في الإدارة الاقتصـادية والسيطرة على السكان. إن التصادم بين السياسة الأمريكيـة وتطور العـالم الثالث المستقـل متجذر عميقـاً في هيكل المنظومة الدولية. وما اللجوء المستمر إلى العنف لمنع التهديدات الوطنية إلا أمر طبيعي ملازم لهذه الالتزامات[٨٩].

ومع أن المعارضة المبدأية لقومية العالم الثالث المستقلة تفصّل بتوكيد في سجل التخطيط الداخلي وتتمثل في التطبيق العملي بكثير من الاتساق، ولكنها لا تلبي المتـطلبات العقـائديـة، لـذلك فـإنها لا تصلح للمطارحـة العامـة. إن المرء ليجـد مشقة في العثـور عـلى بحثٍ لهـذه السـمات المركـزية لنـظام العالم المعـاصر في الصحف الشعبية أو الـدوريات الفكـرية. أمـا في البحوث التي تجاري التيار، فالعادة تقضي بتجاهل الحقائق الجوهرية أو تهميشها أو نفيهـا نفياً باتاً. لهذا فإننـا نقرأ في الـدراسة المهمـة التي وضعها غـاديس عن أصول سيـاسة «الاحتـواء» ونشأتها، «أن الرؤساء كافة في عهد ما بعد الحرب يعتقدون بأن القومية لا تمثـل خطراً يتهـدد المؤسسـات الأمريكيـة طالمـا كانت تعكس مبـدأ تقريـر المصير» ولـذلك فـإنها لا تستدعي رداً أمريكياً معادياً ـ والدليل هو «أن كينيدي لم يكن لديه بالتأكيد أي اعتراض على الثورة الكـوبية ذاتها» وإنما كان اعتراضه ينصبّ على «خطر السيطرة السوفياتية»، وكذلك الأدلة الأخرى مثل جهودنا لـ «ردع العدوان» في فيتنام الجنوبية وجهودنا دفـاعاً عن اليـونان» (وفي كلتـا الحالتـين كان الدفاع ضد «العدوان الداخلي» كما أوضـح أديلاي ستيفنسـون في الأمم المتحدة في سنـة ١٩٦٤). كل هذا يقدَّم بلا بـرهان أو حجـة (اللهم إلا أن الساسـة ورجال الـدعايـة قد

---

(٨٩) لفحص تثقيفي بالنسبة الى هذه الموضوعات، انظر: Borden, *The Pacific Alliance*.

زعموا أن الأمر كـذلك)، وبـإغفالٍ للحقيقـة التاريخيـة أو حتى للتوثيق المختص[٩٠]، كـما هو معتاد في هذا الباب.

وكما سبق التنويه، فإن صلب ما في السياسة لا يقبل التحـدي ويستعصي على الـوعي. إن لهذه المعتقدات نتـائج معينـة، منها العـلاقة المتبـادلة والصـارخة بـين المعونـات الأمريكية وانتهاكات حقـوق الإنسان، وقـد ورد ذلك في دراسـات متعددة. وليس السبب أن صـانعي السياسة الأمريكية يحبون التعذيب بل لأنه خـارج الصدد. فـالمهم هو منـع التطور المستقـل والأسبقيات الخاطئة. ومن أجل هذا غالبـاً ما يكـون من الضروري (مع الأسف) قتـل رجال الـدين وتعذيب زعـماء النقابـات و«اختفاء» الفـلاحين، وإلا فـإخـافـة السكـان. لهـذا فـإن الحكـومـات ذات الأسبقيـات الصحيحـة ستسـاق إلى تبني مثـل تلك الإجـراءات. وبمـا أن الأسبقيات الصحيحة متصلة بالمعونات الأمريكية فإننا نعثر على وجود العلاقة المتبادلة الثانويـة بين المعونات الأمريكية وانتهاكات حقوق الإنسان. وبما أن الاستنتاجات لا تـروق للعقائـدية فإنها تؤول إلى النسيان.

النتيجة الثانية هي المعارضة الأمريكية العامـة للاصـلاح الاجتماعي إلا إذا نُفِّـذ بشكل يتوافق مع المصالح الأمريكية الرئيسية. ومع أن هذا ممكن أحياناً في العـالم الثالث، فـإن مثل هـذه الـظروف نـادرة، وحتى حيث يمكن السـير بـالإصـلاح الاجتـماعي جنبـاً إلى جنب مـع الخضوع للمصالح الأمريكية (وكوستا ريكا مثل جدير بالذكر)، فإن استجابـة واشنطن كـانت مذبذبة كثيراً[٩١]. أما النتيجة الثـالثة فهي عـداء النخبة المتـطرفة للديمقـراطية. والسبب لهـذا واضح: إن ديمقراطية عاملة ستستجيب لمـطالب الجماهـير، ومن المحتمل أن تستسلم للقـومية المفرطة.

سادساً: المرحلة التالية

يستفـاد من التحليل السـابق أن من المعقول الافـتراض أن سياسـة الولايـات المتحـدة ستكون كما كانت عليه بعد أن انتهت الحرب البـاردة. أحد الأسبـاب في هذا هـو أن الحدث الحاسم لم يحدث بعد حقاً. فالحرب الباردة، إذا نظرنـا إليها نـظرة واقعية، قـد انتهت نصف نهاية (وهذا في أحسن الأحوال). إن نهايتها الصـورية هي تـركيب عقائـدي أكثر منهـا حقيقة تاريخية، تركيب يقوم على تأويل يموّه بعضاً من وظائفها الجوهرية. فالكثير من الإطار الأساسي للحرب الباردة يظل، بالنسبـة إلى الولايـات المتحدة، كـما هو دون تغيـير، بصرف النظر عن الشكليات الخاصة بالسيطرة على السكان المحليين. لا تزال هذه المشكلة قائمة، وهي مشكلة

---

(٩٠) Gaddis, *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy*, pp.201, 231, 240 and 286.

(٩١) من أجل مراجعة سجل غير مصنّف ومادة أخرى وثيقة الصلة بالموضوع، انظر:
Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.111ff. and appendix V, section 1.

مركزية تواجه أية دولة أو أي نظام للحكم، ولا بد من معالجتها بطرق جديدة وبارعة، الآن وقد أخذ معتقد الحرب الباردة التقليدي يفقد فعاليته[٩٢].

ثمة سبب أعمق أيضاً يفسر سياسة الولايات المتحدة نحو العالم الثالث ولماذا يحتمل أن تتبع هذه السياسة هناك سبيلها السابق. فالسياسات في المدى الضيق إنما تعبّر عن حاجات مؤسسية. وقد كانت سياسات الولايات المتحدة متسقة على مدى حقبة طويلة لأن المؤسسات المهيمنة هي مؤسسات مستقرة ولا تخضع إلا للقليل جداً من التحدي الداخلي، وكانت في الماضي منيعة نسبياً ضد الضغوط الخارجية بسبب الثروة الفذة والقوة الفريدة للولايات المتحدة. إن السياسة والعقيدة يحكمها إلى حدٍ كبير الرأي السائد في أوساط الأعمال. هناك في القضايا الحساسة شيء من النقاش التكتيكي ضمن التيار العام، أما قضايا المبدأ فنادراً ما تثار. إن التغيرات في المنظومة العالمية هي حقاً تغيرات هائلة ولكنها ذات تأثير محدود فقط في الأركان الأساسية للسياسات الأمريكية نحو العالم الثالث، وإن كانت تعدّل من الظروف التي يجب تنفيذ هذه السياسات في ظلها. يجب على الأخص إيجاد ذرائع جديدة الآن، كما كان الحال في بنما والخليج. ولكن هذا لا يحتمل أن يكون مشكلة أكبر من تلك التي واجهت ودرو ولسون ومن سبقه قبل نشوب الثورة البلشفية.

ومهما كانت المشاكل التي تطرحها الحاجة إلى تعديل إطار الدعاية وغير ذلك من التكييف التكتيكي، فثمة مكسب يعوض عما يفوت. إن إزاحة الرادع السوفياتي المحدود يحرر الولايات المتحدة في ممارستها العنف. وقد جاء الإقرار بهذه الآثار المرغوب فيها صريحاً في الأحاديث العلنية منذ المراحل الأولى للانسحاب السوفياتي من الحلبة الدولية، فأيدها إليوت أبرامز، وهو يعبّر عن سروره بغزو بنما. قال أبرامز: «إن من المحتمل أن يكون بوش أكثر استعداداً لاستخدام القوة». وأوضح أن استخدام القوة وارد أكثر من السابق، الآن «وقد أدت التطورات في موسكو إلى التقليل من إمكانية تحول عملية صغيرة وتصاعدها إلى نزاع بين القوى العظمى»[٩٣]. كذلك فإن اختبار «التفكير الجديد» لغورباتشيف يتم عادة بمعرفة مدى استعداده لسحب التأييد من أولئك الذين تهدف الولايات المتحدة إلى تدميرهم؛ إننا لن نعرف أنه جادّ بشأن إنهاء الحرب الباردة إلا إذا أتاح لنا أن نمضي، دون مداخلة منه، في القيام بما نشاء.

إن التحركات الروسية قد ساعدت على تبديد بعض الأفكار الغامضة التقليدية. كانت الرواية الرسمية تقول دائماً إننا نحتوي الروس فنردعهم ونقف بوجه مخططاتهم الخبيثة. ولكن الحقيقة، كما كان واضحاً منذ أمد طويل، هي أن الخوف من قيام نزاع بين الدول العظمى

---

(٩٢) لمزيد من المناقشة، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.4.

(٩٣) Stephen Kurkjian and Adam Pertman in: *Boston Globe*, 5/1/1990.

الاقتباس التالي هو من تحليل المراسل. لتعبير مبكر للمفهوم نفسه، انظر: Chomsky, Ibid., chap.3.

وأيضاً بالنسبة الى السياق البنمي، انظر: Chomsky, Ibid., chap.5.

قد أدى إلى احتواء الولايات المتحدة وردعها وعما كانت تضمره من مخططات عالمية أبعد طموحاً. كان «التدخل السوفياتي» المرعب في العالم الثالث يتألف في العادة من أعمال يقوم بها الكرملين لحماية بعض الأهداف من هجوم أمريكي. أما الآن، والسوفيات يحدّون من هذه المجهودات، ولعلهم يقومون بإنهائها، فإن الولايات المتحدة قد غدت أكثر حريةً في متابعة مخططاتها بالقوة والعنف، وهكذا أخذت غيوم الكلام الرنان بالانقشاع. ربما سيكون من الممكن يوماً ما استعمال المصطلحات الخاصة بعقيدة الاحتواء وفقاً لمعناها وبشكل يتفق مع الحقائق التاريخية.

ثمة، إذن، عاملان جديدان في العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الثالث، هما الحاجة لتعديلات تكتيكية وعقائدية، والحرية الأوسع في اللجوء إلى القوة بمناعة من العواقب، وذلك جرّاء انحسار الرادع السوفياتي. ثمة عامل ثالث هو أن التدخل بالقوة ووجود الدكتاتوريات العسكرية ليسا من ضرورة الأمور كما كانا عليه في السابق. ومن أسباب هذا نجاح العنف في محق المنظمات الشعبية، والكارثة الاقتصادية المحيقة بالعالم الثالث (انظر الفصل السابع). في مثل هذه الظروف يصبح من الممكن تحمّل الحكومات المدنية، وأحياناً تحمّل حتى الديمقراطيين الاجتماعيين، الآن وقد تلاشت الآمال بحياة أفضل.

هناك عامل آخر أيضاً وهو أن الولايات المتحدة هي أضعف مما كانت عليه بالنسبة إلى ندّيها الحقيقيين، أوروبا واليابان. ومما عمل على تقوية هذا الاتجاه الطويل الأجل سوء الادارة الاقتصادية لمجموعة ريغان الذين زجوا بحزب للأغنياء على حساب الفقراء والأجيال القادمة، فأنزلوا بذلك بالاقتصاد ضرراً جسيماً. لهذا، فإن القدرة على التدخل ستتدهور. والتطور الآخر المتصل بالموضوع هو التغلغل المتزايد في أمريكا اللاتينية من قبل منافسينا، الذين لا يقرون لنا بأن تلك البقعة «هي منطقتنا الصغيرة هنا»، فاليابان، على وجه الخصوص، توسع من استثماراتها ومعوناتها في المنطقة، وفي الأقطار الأغنى بالدرجة الأولى كالمكسيك والبرازيل. جاء في افتتاحية لـ «المجلة الاقتصادية اليابانية»: «إذا كان العمل جارياً على إنزال الولايات المتحدة من سدة الزعامة للتحالف الغربي إلى (دولة اعتيادية) فإن على اليابان أن تدرك هذه الحقيقة وتعمل بموجبها». إن الاستثمارات اليابانية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد ارتفعت إلى أكثر من نصف استثمارات الولايات المتحدة هناك ـ أي ما يناهز ٢٠ بالمئة من مجموع استثمارات اليابان في العالم. كذلك هناك في البنوك اليابانية بين ١٠ ـ ١٥ بالمئة من ديون أمريكا اللاتينية، بالمقارنة مع الثلث في البنوك الأمريكية (وتعتبر الديون الآن وسيلة لتمويل استثمارات جديدة وذلك بمقايضة الديون بأصول منتجة)[٩٤].

تنظر الولايات المتحدة إلى مثل هذه التطورات بشيء من التردد. فهي من جهة لا تريد لمصالحها أن تواجه التحدي؛ وهي من جهة أخرى ترغب في أن يدفع عنها الآخرون كلفة اندثاراتها في المنطقة، وأن يساعدوا على المحافظة على بقاء القطاعات المفيدة لـ «الأمم

---

(٩٤) Doug Henwood in: *Left Business Observer* (15 May 1989).

المكتفية»، ثم انها كذلك تموّل في الأقل قدراً كافياً من التطوير لكي يتخذ بمثابة الجزرة، جنباً إلى جنب مع العصا التي تسد طريق الحركات الشعبية غير المرغوب فيها المتجه نحو الاستقلال والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وثمة عامل آخر يضاف إلى العوامل الأخرى، وهو مشروع جعل أوروبا الشرقية كأمريكا اللاتينية (أي أمركتها لاتينياً). جاء في مقال في الصفحة الأولى من جريدة نيويورك تايمز «أن معظم الشركات الأمريكية تنظر إلى الاتحاد السوفياتي والأمم التي تنفتح الآن في أوروبا الشرقية كأسواق محتملة لمنتجاتها أو كمصادر لليد العاملة في التصنيع بكلفة منخفضة»، وأضاف المقال يقول إن تلك الشركات تتطلع نحو نوع من «هجرة الأدمغة» المعروفة إذ يتحمل العالم الثالث كلفة تعليم المهنيين وتصبّ المنافع في المجتمعات الصناعية. هناك في القضية الحالية «أدمغة كثيرة غير مستعملة» في «الكتلة الشرقية» الأمر الذي يقدم «احتياطيات فكرية» هي ليست فقط رخيصة جداً بل ذات نوعية عالية أيضاً لأن «نظامهم التعليمي رائع»، كما قال أحد كبار العلماء في احدى الشركات الكبرى الرئيسية(٩٥).

إن الأهداف واضحة جداً إذا نظرنا إلى التطبيق وإلى السياسة، وحتى إلى غطائها العقائدي. خذ مثلاً «الوثيقة Z» التي أثارت كثيراً من الاهتمام في أوائل ١٩٩٠ بعد أن أزاحت التأملات التي تجترها الأقلام حول «نهاية التاريخ» والروح الهيغيلية، وكانت هذه «موضة» العام السابق. هذه الوثيقة، التي ظهرت في مجلة الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم بتوقيع مستعار هو حرف Z، مع مقتبسات سبق نشرها في جريدة نيويورك تايمز، تنصح الغرب بما يجب أن تكون عليه الاستجابة الصحيحة «لأزمة الشيوعية النهائية»(٩٦).

سندع جانباً إطار الوثيقة وما ورد فيها من احتضان «جوهر» المذهب السوفياتي الثابت غير القابل للتغيير ومن نظرات ثاقبة كثيرة مثل: «أن ستالين كان «بطل اليسار» بينما كان «التيار العام الليبرالي ـ الراديكالي لعلم المذهب السوفياتي في الأوساط الأنكلو ـ أمريكية» يعتبر الستالينية ذات «صبغة ديمقراطية»؛ وأن البحوث العلمية تمادت في «خيالات صارخة... بشأن الستالينية الديمقراطية»، و«التقديس الأعمى الصبياني الذي أحاطت به لينين» و«التحول الديمقراطي، الذي ينبع من اللينينية، مع اعتبار ستالين في الوقت عينه «انحرافاً عن الخط الرئيس اللينيني للمذهب السوفياتي» (لا يرى Z أي تعارض في هذه الصفات، وإن كان يسخر من «البلبلة في المفاهيم» السائدة لدى اليساريين الذين يسيطرون على علوم البحث الأكاديمية)؛ وأن لينين «أنتج أول أشكال اللارأسمالية في العالم»؛ وأن لينين وتروتسكي اعتبرا ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧ «الثورة النهائية، الثورة التي تنهي أية حاجة أخرى للثورات»؛ وأن «بريجنيف تدخل متى شاء في العالم الثالث بأسره» وأن «روسيا

---

(٩٥) John Holusha, «Business Taps the East Bloc's Intellectual Reserves,» *New York Times*, 20/2/1990.

(٩٦) *Daedalus* (Winter 1990), and *New York Times*, 4/1/1990.

امتطت صهوة العالم»؛ وغير ذلك من أقوال قد تفسّر السبب الذي جعل الكاتب يفضّل الاسم المستعار(٩٧).

إذا استبعدنا كل هذا، نجد أن الوثيقة تتضمن محوراً فكرياً عاماً واحداً مع توصية سياسية تصاحبه. المحور الفكري يقول: «لا يوجد طريق ثالث بين اللينينية ومبادىء السوق، بين البلشفية والحكومة الدستورية». والتوصية هي أن المعونات الغربية يجب أن تقتصر على «التطوير التدريجي لهياكل متوازية في القطاع الخاص العامل على أساس مبادىء السوق. . .»، مع «مناطق اقتصادية حرة تعمل وفق شروط صندوق النقد الدولي» وتمتد في الاتحاد السوفياتي قاصياً ودانياً.

هناك في المحور الفكري عيب طفيف: فالشعبة الأولى في هذا المحور المتشعب تنفي وجود الديمقراطيات الصناعية (ناهيك عن كوريا الجنوبية وتايوان وغيرهما من «المعجزات الاقتصادية»)، وكلها تحيد كثيراً عن مبادىء السوق، والشعبة الثانية تنكر كذلك وجود معظم العالم سواءً البلشفي أو الدستوري. أما التوصية، فعلى جانب كبير من الوضوح: ينبغي تحويل الامبراطورية السوفياتية إلى منطقة أخرى في العالم الثالث. ويمكن اطّراح الباقي بصفته جهداً لإضفاء هالة من الجدية على هذا المفهوم الأساسي (وللتهجم على الأعداء الأكاديميين المكروهين).

ثمة كثير من الاهتمام في الولايات المتحدة بشأن الحقيقة القائلة بأن منافسيها، لا سيما أوروبا بقيادة ألمانيا، يتقدمون كثيراً عليها في مشروع تحويل «الكتلة الشرقية» الشاسعة إلى عالم ثالث جديد يمكنه أن يوفر الموارد والأسواق وفرص الاستثمار واليد العاملة الرخيصة، مع القيام بالأعمال الروتينية النافعة الأخرى. يصف ألان غرينسبان، رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي [أي محافظ البنك المركزي الأمريكي] «متطلبات الاستثمار الضخمة وإمكانية تحقيق معدلات كبيرة من المردود» في أوروبا الشرقية بأنها «أهم قضية مالية في العقد القادم، لا مثيل لها في التاريخ». ولكن الهبوط النسبي في قوة الاقتصاد الأمريكي خلال أعوام حكم ريغان قد قلّل من قدرة الولايات المتحدة على المنافسة من أجل الحصول على هذه الغنيمة الضخمة، كما أن الاعتماد المتزايد على المقرضين الأجانب يجعل الاقتصاد عرضةً للأخطار، في حين تتجه القوى المنافسة نحو فرص الغنى في المناطق الجديدة التي تفتح أبوابها للاستغلال. يقول جيمس أوليري، المستشار الاقتصادي لشركة تراست الأمريكية: «لقد فقدنا كثيراً من سلطتنا بصفتنا من زعماء العالم»، ثم يضيف مردداً مشاعر الكثيرين من اقتصاديي شارع المال: «لم يكن علينا قبل عشر سنين أو خمس عشرة سنة أن نولي اهتماماً يذكر لما يجري في أمكنة

(٩٧) عُرف المؤلف لاحقاً بمارتن ماليا (Martin Malia) الاستاذ في جامعة كاليفورنيا، الذي زعم أن إغفال الاسم كان ضرورياً ليحمي أصدقاءه في موسكو. *New York Times*, 31/8/1990.

أخرى. أما الآن فقد صار شأننا شأن الآخرين»[٩٨].

يدعو الديمقراطيون الليبراليون إلى تحويل المعونات من أمريكا الوسطى إلى أوروبا الشرقية لدعم قضية الولايات المتحدة في سباقها إلى استغلال هذه المناطق التي أصبحت في متناول اليد؛ وكلمة «المعونات» هي كناية عن الطرق التي بواسطتها يموّل دافع الضريبة مجهودات الأعمال الرامية إلى مؤازرة التغلغل في الأسواق والتمكين من فرص الاستثمار. إن المسألة أخطر من أن تموَّه بالغطاء المعتاد من النيات النبيلة. لهذا نجد باتريك ليهاي، السناتور الديمقراطي، وهو ينتقد افتتاحية في جريدة نيويورك تايمز تدعو إلى إرسال المعونات إلى «الديمقراطيات» الجديدة المبشرة بالخير في بنما ونيكاراغوا، فيكتب قائلاً:

> إن الولايات المتحدة قد تُركت عند خط الشروع في أوروبا الشرقية. إنك تبدو مؤاسياً حين تقول «إن أوروبا الغربية واليابان تقومان أصلاً بتلبية حاجات أوروبا الشرقية». وهما تقومان بذلك عين اليقين ـ وتلك هي المشكلة. إن التجارة الواسعة وامكانات الاستثمار لأوروبا الشرقية توجه سريعاً نحو منافسينا الرئيسيين في التجارة. إننا نناقش كيفية التخلّص من آثار كارثتين سياسيتين خارجيتين في أمريكا الوسطى في حين تفتح أسواق (١٢٠) مليون نسمة في أوروبا الشرقية من قبل اليابان والجماعة الأوروبية[٩٩].

أما في مداولات الكونغرس، فقد شدد ليهاي على «أن المعونة الخارجية يجب أن تقوم بأكثر مما تقوم به لتعزيز القدرة الأمريكية على المنافسة الاقتصادية في الخارج». إن المعونات، خلافاً لما يُلقى من خطب في المحافل «هي ليست إحساناً دولياً أو برنامج للرعاية... إن بوسعها لو صمِّمت على نحو صحيح أن تكون استثماراً في شركاء تجاريين جدد، وفي أسواق متنامية للتصدير، وفي مزيد من الأعمال في صناعاتنا التصديرية هنا في الوطن»، وهذه هي الأفكار التي يُسترشد بها منذ مشروع مارشال. «إن برنامجنا للمساعدات الخارجية يجب أن يهدف إلى تعزيز الاشتراك الاقتصادي الأمريكي في ديمقراطيات أوروبا الشرقية التي أخذت تظهر إلى الوجود. إننا نُترك في الخلف مسبوقين من الشركات الأوروبية الغربية واليابانية، وهي شركات تتلقى الدعم المباشر من حكوماتها، هذا وينبغي أن تهدف مبادرتنا في أوروبا الشرقية إلى تعزيز قدرة الأعمال الأمريكية على الاشتراك في فتح هذه السوق الجديدة الضخمة ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين». إن منافسينا مدعومون من حكوماتهم، فعلى بنك التصدير والاستيراد، وكذلك على برامجنا للمعونة «أن تساعد الأعمال الأمريكية على المنافسة ضد هذه الأمم الممولة بالمعونات التي تسلب هذه الأسواق منا في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أيضاً. إن قانون المساعدات الأجنبية يمكن أن يزوّد الأعمال الأمريكية بمزيد من المعدات لمقاومة التمويل اللصوصي والمعونة المشروطة والائتمان المختلط... وللمنافسة مع مصالح اليابان وأوروبا الغربية علينا أن ندعم مصالحنا التجارية بفعالية كما تفعل الأقطار

---

(٩٨) David Francis, «US Edgy as Money Flows to Europe,» *Christian Science Monitor*, 26/2/1990.

(٩٩) Letter in: *New York Times*, 10/4/1990.

التي تتنافس على هـذه الأسواق» ـ والتي يعتـبر التزامهـا بـ «السوق الحـرة» مساويـاً في الحقيقة لالتزامنا: هذا شيء رائع بالنسبة إلى الذين يتوقعون الفوز في المنافسة؛ وشيء لا يؤخذ مأخـذ الجد من قبل الآخرين(١٠٠).

إن عوامل كهـذه هي التي ستحدد شكـل الطرق الجـديدة لـلاستمرار في الحـرب ضد العالم الثالث، وبقناع مختلف هذه المـرة وبسلسلة متنوعـة من الأطراف المتنـافسة. إن القـوى الشعبيـة في الولايـات المتحدة وأوروبـا استطاعت أن تضـع بعض العوائق في طـريق إرهـاب الدولة وقدّمت شيئاً من العـون إلى أولئك المستهـدفين للقمـع، ولكنْ ما لم تـزدد هذه القـوى سعةً والتزاماً، فإن مستقبل الضحايا التقليديين يبدو قاتماً، ولكنه غير ميؤوس منـه. إن تعساء الأرض يستمرون، بشجاعة مدهشة وإصرار عجيب، في الكفاح من أجـل حقوقهم. أمـا في العالم الصناعي، وبعـد أن تفسخت البلشفية وهُجـرت الرأسـمالية طـويلاً، فهنـاك إمكانـات لانتعاش الأفكار الاشتراكية المؤيدة لمبادىء الحرية والمثـل العليا الـديمقراطيـة الراديكـالية التي كانت قد وهنت، بما في ذلك السيطرة الشعبية على أمكنة العمل وقرارات الاستثمار وما يوازي هذا من إقامة ديمقراطية سياسية ذات معنى إذ تضعف القيود المفروضة من القوى الخاصة. إن هذه وغيرهـا من الإمكانـات الآخذة بـالظهـور لا تزال بعيـدة المنال، ولكنهـا ليست أبعد من إمكانية الديمقراطية البرلمانية وحقوق المواطنـة الأولية قبـل مئتين وخمسـين من السنين. مـا من أحد يعرف ما يكفي للتنبؤ بما يمكن الإرادة الإنسانية أن تحققه.

إننـا أمام نـوع من رهان بـاسكال: افـترض الأسوأ وسيتحقق الأمـر بالتـأكيد؛ كـرّس نفسك للكفاح من أجل الحرية والعدالة، فإذا بالقضية تتقدم إلى الأمام.

---

(١٠٠) Patrick Leahy (Senator), «New Directions in U.S. Foreign Aid Policy,» *Congressional Record*, S7672 (11 June 1990).

الفَصْل الثَاني

الجَبْهَة الدّاخِليّة

جاء عصر ريغان فدُقّت له الطبول لتعلن أنه عصر ثوري في محتواه. وكان الـواقع أقـل من هذا بكثير، ولكن ما حدث من أثر في النظام الاجتماعي المحلي وفي العـالم لم يكن ضئيلاً. في مـا يلي بعض الانـطباعـات عن الإرث الذي تسلمتـه الإدارة الجديـدة في أوائـل ١٩٨٩. سينصبّ الاهتمام في هذا الفصل على الـوضع الـداخلي، وفي الفصـل الذي يليـه على قضـايا دولية أوسع وعلى مضاعفاتها السياسية.

أولاً: «الناس غير المهمّين»

هذه المسائل ذات نتائج إنسانيـة واسعة النـطاق، لهذا ينبغي مـواجهتها بـاتزان لا دور للعـاطفة فيـه. وما هـذا بالأمـر اليسـير. من الضروري أولاً تبـديـد الصـورة الحيـة جـداً في الأذهان، وهي التي تثيرها أسماء ريغان وشولـتز وبوش ـ صـور عشرات الألوف من الأجسـاد المشوّهة التي فتك بها التعذيب في السلفادور وغواتيمالا، ومن الأطفال المشرفين عـلى الموت في نيكـاراغوا، وقـد استسلموا مـرةً أخرى للمـرض وسوء التغـذية بفضـل النجـاح في مقـاومـة الانجازات الأولى لرجال الساندينستا؛ وصور الآخرين أمثالهم في موزمبيق وغـزة وغيرهمـا من بقاع الأرض التي نفضّل نحن أن نصـدّ أعيننا عنهـا ـ ونعني بـ «نحن» مجموعـة كبيرة نشـارك جميعنا في المسؤولية معها. يجب علينا بشكلٍ ما أن نتدبر الأمر فنضع هذه الصور جانباً.

بيد أننا لا ينبغي لنا أن نمضي قُدُماً دون أن نقول كلمة في الأقل عن السهـولة التي بهـا نحجم عن رؤيـة أكداسٍ من العـظام وأنهار من الدمـاء عنـدمـا نكـون نحن أدوات الشقـاء واليأس. ولكي نقدّر حقاً هذه الانجازات علينا أن نوجه أنظارنا نحو الحمائم الليبراليين الذين يطالهم الشجب دائماً لحساسيتهم المفرطة تجاه ضحايانا ومحنتهم. نحو هندريك هرتزبيرغ محرر مجلة نيو ريببلك الذي يكتب عن أشياء بشأن عصر ريغان لم تكن «جذابة تمامـاً» كأنها أفـلام «رامبو» الرخيصة، وعن لبنان ـ مشيراً على ما يفترض الى جنود البحرية القتلى، لا المـوتى من

اللبنانيين والفلسطينيين ـ ولكن دونما كلمة واحدة عن أمريكا الوسطى، حيث لم يحدث على ما يبدو شيء يرقى حتى إلى مستوى الشيء «غير الجذاب». أو حتى نحو ماري ماغروري، وهي من فئة مختلفة تماماً، التي تقول لنا مع ذلك ان «الجدل الحقيقي، بالطبع، يدور حول الأمر الأكثر أهمية في نيكاراغوا: هل هو السلام كما ينادي الديمقراطيون، أم الحرية كما يطالب الجمهوريون»؟ أما الجُزَيْء من الحقيقة في هذه الكلمات فهو أن الديمقراطيين في التزامهم بالسلام هم كالجمهوريين في التزامهم بالحرية(١).

أوَيمكننا أن نتجه بأنظارنا إلى مجلة **قضايا الهند الصينية** التي يصدرها «مركز السياسة الدولية» وقد جمع سجلاً جديراً بالثناء في عمله من أجل السلام والعدالة؟ وهنا نجد مشاركاً كبيراً في «مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي» وهو يدعو إلى التصالح مع فيتنام، ويحثنا على أن نضع جانباً «المعاناة الناجمة عن التجربة الفيتنامية» و«جروح الماضي»، وأن نتغلب على «الكراهية والغضب والإحباط» التي سبّبها لنا الفيتناميون، إنما دون أن ننسى «القضايا الإنسانية التي خلّفتها الحرب»: أي أولئك المفقودين في جبهة القتال، وأولئك المؤهلين للهجرة إلى الولايات المتحدة، ثم الذين تبقوا من نزلاء معسكرات التثقيف. هذه هي القضايا الإنسانية الوحيدة التي نراها على ما يبدو حين نوجه أنظارنا نحو أقطار ثلاثة تتناثر فيها الجثث والأجساد المكسّرة، والأجنّة المشوّهة تشويهاً شنيعاً، ومئات الألوف الآخرين من ضحايا الحرب الكيميائية في فيتنام الجنوبية والتدمير الشامل. كل هذا قامت به يدٌ ما مجهولة، لا تذكر هنا. ونحن، إلى هذا، نمعن النظر في ما فعلوه هم بنا والمعاناة والأذى اللذين أوقعوهما بنا قسراً(٢).

ربما يمكننا، على أساس هذه الافتراضات، حتى أن نقرأ دون أن نقشعر بأن جيمس فالوز «هو الآن على إدراك تام بعد زيارة أخيرة إلى فيتنام أن الحرب (ستكون مهمة في التاريخ نظراً لما فعلته داخلياً للولايات المتحدة، لا لما أحدثته من فارق في الهند الصينية)» (عن دنيس رونغ، محرِّر مجلة المنشقّ مقتبساً كلام فالوز بموافقته). إن ذبح الملايين من أهالي الهند الصينية وتدمير أقطارهم أتفه من أن يجتذب آلهة التاريخ وهي تتفكّر بالمشاكل الداخلية التي أحدثت للناس المهمين وهم الذين يُحسب حسابهم حقا. لعل معلقاً ما ألمانياً عميق التفكير سيوضح يوماً ما أن «محرقة الإبادة» ستكون مهمة في التاريخ، نظراً لما فعلته داخلياً لألمانيا لا لما أحدثته من فارق لليهود(٣).

---

(١) Hendrik Hertzberg in: *New Republic*, 6/2/1989, and Mary McGrory in: *Boston Globe*, 6/2/1989.

(٢) Frederick Z. Brown in: *Indochina Issues* (November 1988).

لمزيد من الملاحظات الناشئة عن تفكير طويل حول الألم الذي فرضه علينا الفيتناميون، انظر:

Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988), pp.238ff, and Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, ©1989), pp.33ff.

(٣) اقتباس عن جيمس فالوز في: Dennis Wrong, «More Like Us,» *New York Times Book Review*, 26/3/1989.

ذات مـرة قال فـرانسيس جننغز، وهـو حجة في شؤون سكـان أمريكـا الأصليين: «في التاريخ نجد أن الرجل الذي يرتدي حلة قشيبة مزركشة بالذهب يرتفـع خفيف الوزن فـوق الدماء التي أمـر بأن يسفكهـا أذنابـه التابعـون من ذوي الأيادي القـذرة». إننا لن نتمكن من مـواجهة المشـاكل التي تنتـظرنا في المستقبـل مواجهـةً واقعية مـا لم نُحِطْ عميقاً بهـذه السمات الصارخة والشاذة في ثقافتنا الأخلاقية والفكرية.

كانت أمريكا الوسـطى شيئاً يستحـوذ على السيـاسة الخـارجية طـوال الثمانينيـات، أما النتائج فواضحة للعيان. كانت تلك البلاد قبل هـذا العقد القـاتم والمخزي بقعـة من أتعس بقاع الأرض في العالم. إن الفكرة التي مفادها أن مصير هـذه البقعة قـد يعلّمنا دروساً بشأن الدول الكبرى التي سيطرت طويلاً على المنطقة وتدخلت مراراً في شؤونها هي فكرة غريبة عن عقول الناس المهمين، ومن المفهوم أن من غير الجائز إقلاقهم بمثل هذه الأمـور النشاز. لهـذا نجد جيمس لوموين وهو يعرض تفكيره في المجلة الملحقة بجريـدة نيويـورك تايمـز متأملاً في المشاكل العويصة لأمريكا الوسطى ومستذكراً دور كـوبا والاتحـاد السوفيـاتي وكوريـا الشماليـة ومنظمة التحرير الفلسـطينية وفيتنـام وغيرهـا من القوى الأجنبيـة العاملة عـلى بث الفوضى. هنـاك طرف بعينـه لا يرد لـه ذكر في المقـال سوى عبـارة تقول عن السلفـادور «إن الولايـات المتحدة قوّت جيشها، وأصرّت على إجـراء انتخابـات فيها ودعت الى بعض الاصـلاحات». وفي مقال آخر في المجلة يعالج تاد زولك منـطقة الكـاريبي معالجـة مشابهـة قائـلاً «إن جذور المشاكل فيها ليست كوبية بالكـامل»؛ فـالاتحاد السـوفياتي يـلام أيضاً، بـالإضافـة إلى نتائـج «الجشع الاستعماري وسوء الإدارة» من قبل الدول الأوروبية. أما الولايـات المتحدة فـلا تهتمّ إلا بـ «عدم الاكتراث» بهذه المشاكل الملتهبة[٤].

وفي عدد لاحق من المجلة المذكورة يقرّ ستيفن كنزير بـأنه في غـواتيمالا ـ التي يعـرضها كنموذج لرجال الساندينستا المنحرفين ـ نجد أن تقدّم «الـديمقراطيـة» لا يزال أمـامه شيء من المرغوب فيه أن يتحقق. ثمة علامات مشجعة بالتأكيد؛ فـالقتل الـذي تقوم بـه قوات الأمن التي نشدّ من أزرها قد انخفض، ربما إلى حادثتين في اليوم: تحسّن بالتـأكيد عمّا كانت عليـه الفترة التي أشاد فيها ريغان وعصبته بكل من غارسيا وريوس مونت إشادة حماسيـة، وهما كـما يصفهـما كنـزيـر الآن «اثنـان من أقسى الـرؤسـاء العسكـريـين» (هما في الـواقـع من القتلة الجماعيين). ولكن كنزير الذي يعرف جيداً دور الولايات المتحدة في غواتيمالا لا يعـرف أيضاً قواعد اللياقة: ففي روايته أن الفترة الديمقراطية بين ١٩٤٤ و ١٩٥٤ في غـواتيمالا قـد انتهت لسبب ما لم يُذكر، أما دور الولايات المتحدة اللاحق، المستمر حتى اليوم، فلا يذكر إطلاقـاً. إننا لا نجد إلا إشارة ملتوية إلى عدم اكـتراث عام: «إن الأقـطار الغنية ـ لا سيما الولايـات المتحدة ـ رحبت بالانتقال الى الحكم المدني في أمريكا اللاتينية وساعدت على فرضـه في بعض الحالات»، ولكنْ دون التزام كافٍ بـ «التحديـات طويلة الأجـل» أو الاقرار بهـا. «ولئن كان

---

(٤) James LeMoyne in: *New York Times Magazine* (6 April 1986), and Tad Szulc in: *New York Times Magazine* (25 May 1980).

مزيد من الناس عاطلين عن العمل في غواتيمالا، ومزيد منهم يأكلون الآن من أكداس القمامة بأعداد أكثر مما تعيه الذاكرة»، ولئن كان الجيش يحافظ على نظام القتلة الخبيث، والعساكر وكبار الأغنياء الذين يحكمون من وراء ستار مدني شفاف يصرون على القيام بما يسميه الأساقفة الكاثوليك «الاستغلال غير الإنساني والخالي من الرحمة» للفلاحين المعدمين، فما هذا، إذن، إلا تعبير عن تفاهتهم الدفينة. ولا يمكن بالتأكيد أي شخص محترم أن يتصور أن الولايات المتحدة قد تشترك ببعض المسؤولية في إقامة وإدامة هذا الموضع الذي تحفظ فيه جثث الموتى[٥].

إن التطبيق هو في حقيقته عرف أدبي. يقول هاوارد فريخ وهو يكتب عن الحملة الانتخابية لكل من بوخ وبلاغوير في ١٩٩٠ في جمهورية الدومينيك إن خوان بوخ «وهو ماركسي مدى العمر» «كان قد أطيح به من السلطة بانقلاب عسكري بعد فوزه بفترة وجيزة بأول انتخابات حرة تجري في البلاد في ١٩٦٣»، وأن منافسه خواكوين بالاغوير هزم بوخ في الانتخابات الرئاسية في ١٩٦٦»، وقد أغفلت بضع حقائق ذات صلة: انه لم يكن هناك انتخابات حرة سابقة بسبب التدخل الأمريكي المتكرر، بما في ذلك التأييد المستمر للقاتل والمعذب تروخيو إلى أن بدأ يتدخل في شؤون المصالح الأمريكية؛ وأن «الشيوعي مدى العمر» كان يدعو إلى سياسات شبيهة بسياسات أنصار كينيدي الديمقراطيين؛ وأن الولايات المتحدة كانت فعالة في تقويضه وسارعت في دعم النظام العسكري الجديد؛ وأنه حين ثار الجمهور لإعادة الحكم الدستوري في ١٩٦٥ أرسلت الولايات المتحدة ثلاثة وعشرين ألفاً من الجنود بذرائع كاذبة تماماً للحيلولة دون الديمقراطية، وأسست النظام المعتاد القائم على فصائل الموت وعلى التعذيب والقمع والسخرة وزيادة الفقر وتفاقم سوء التغذية، والهجرة الواسعة، والفرص الرائعة للمستثمرين الأمريكيين، ثم لم تتسامح بـ«الانتخابات الحرة» لسنة ١٩٦٦ إلا بعد تهيئة الساحة بالإرهاب اللازم[٦].

حتى الفظائع الكبيرة، كالمذابح في كمبوديا التي أدارتها الولايات المتحدة وأشرفت عليها في أوائل السبعينيات، قد غابت عن الأنظار بلا ضجة وحين قامت جريدة نيويورك تايمز، على سبيل الروتين، باستعراض الأهوال التي جرت في كمبوديا، فإنها بدأت بنيسان/ ابريل ١٩٧٥، تحت عنوان «محنة كمبوديا: قطر ينزف دماً مدة خمس عشرة سنة». والظاهر أن أحداً لم ينزف دماً منذ بداية القصف الأمريكي المتواصل في آذار/ مارس ١٩٦٩ حتى نيسان/ ابريل ١٩٧٥ حين قتل ستمئة ألف نسمة حسب تقديرات وكالة المخابرات المركزية[٧].

---

(٥) Stephen Kinzer in: *New York Times Magazine* (26 March 1989).

(٦) Howard French in: *New York Times*, 8/5/1990.

انظر: Noam Chomsky, *Turning the Tide* (Boston, Mass.: South End Press, ©1985), pp.150ff. كانت الانتخابات في عام ١٩٦٢ وليس عام ١٩٦٣.

(٧) *New York Times*, 19/7/1990.

لحالات عديدة مشابهة ولمزيد من التفاصيل عن كمبوديا، انظر: Chomsky and Herman, *Manufacturing Consent*.

ولو لم يكن الأمر من سمات الحياة الفكرية لكان يمثل جبناً أخلاقياً مذهلاً.

ولنعد إلى أمريكا الوسطى لنجد قبل عقد من الزمان بصيص أمل بتغيير بنّاء. ففي غواتيمالا كان الفلاحون والعمال ينتظمون جماعات لتحدي حكم الأقلية الذي هو من أشد الأنواع بدائية على وجه الأرض. وفي السلفادور، كانت جماعات المساعدة الذاتية المرتكزة على الكنائس، والنقابات، وجمعيات الفلاحين، وغيرها من المنظمات الشعبية، تقوم بعرض طريقة ما للسكان للتخلص من الفقر الطاحن والقمع وللبدء بتولي شيء من السيطرة على حياتهم ومصيرهم. وفي نيكاراغوا، أطيح بالاستبداد في ١٩٧٩، وكان قد خدم كقاعدة لسلطة الولايات المتحدة في المنطقة أمداً طويلاً، فخلّف وراءه البلاد وقد غدت أنقاضاً يتناثر فيها أربعون ألفاً من الجثث، وسُرقت خزينتها ودمِّر اقتصادها. ولكن الحرس القومي أُخرج من الساحة وتم تعبئة قوات شعبية جديدة. هنا أيضاً، كان ثمة أمل بمستقبل أفضل، وقد تحقق الأمل إلى درجة مدهشة، رغم الشدائد العصيبة في السنوات الأولى.

إن بوسع إدارة ريغان والمتواطئين معها من الديمقراطيين الأحرار ورجال الإعلام أن تدعي الفضل في تحويل هذه الآمال إلى رماد. إن هذا لإنجاز نادر وسيضعهم التاريخ بسببه في مكانهم اللائق بهم، هذا إذا كان هناك على الاطلاق حساب نزيه.

ثانياً: نجاحات سياسية

فلندع جانباً هذه الأفكار المقلقة - كما نفعل كلنا ذلك بسهولة ويسر - ونحاول أن نقيّم أثر هذه السنين في المواقع التي تهم التاريخ، مسترشدين بأفكار النيّرين: الأثر الداخلي في المجتمع في الولايات المتحدة، ولا سيما في أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة.

ولمواجهة هذه المسائل بتعقل، علينا أن نحاول فهم مجتمعاتنا، وهي ليست بالبسيطة في تركيبها. ففي الولايات المتحدة نرى، مثلاً، المركز الصغير جداً التابع لليسوعيين والمسمّى مركز «البحث عن السلام» وقد استطاع دونما موارد أن يجمع ملايين الدولارات للإغاثة من أضرار الإعصار في نيكاراغوا، ويجمعها من أناس تمكّنوا بكيفيةٍ ما من الحفاظ على استقلالهم الفكري وعلى تمسُّكهم بقيم أخلاقية بسيطة. ونرى من جهة أخرى التعصب المتصلب والجهل العنيد والتفسخ الفكري والأخلاقي في ثقافة النخبة. ونرى نظاماً سياسياً وفيه تعمل آلياته الشكلية دون جوهر يذكر، في حين يتصاعد الانشقاق والعمل الناشط والاضطراب والعمل السياسي غير الرسمي، فتفرض قيودها على عنف الدولة وهي قيود ليست غير ذات بال.

وفي ما يتعلق بالنظام السياسي، يمثّل عهد ريغان تقدماً كبيراً في الديمقراطية الرأسمالية. فقد عملت الحكومة الأمريكية مدة ثمانية أعوام دون رئيس تنفيذي من الناحية الفعلية. وهذه حقيقة مهمة. إن من غير الإنصاف أن نحمّل رونالد ريغان، الشخص، كثيراً من المسؤولية عن سياسات شُرِّعت باسمه. وبالرغم من جهود الطبقات المثقفة لإضفاء الوقار المطلوب على

العمليات الجارية، فإنه ليس سراً أن ريغان لم يكن لديه إلا إدراك غامض لسياسات حكومته وكان يصدر دائماً، إن لم يبرمجه موظفوه برمجة صحيحة، تصريحات من شأنها أن تكون محرجة لو أخذها الناس مأخذاً جدياً. ولم تكن المسألة التي سيطرت على استجوابات الكونغرس بشأن قضية إيران ـ كونترا (هل كان ريغان يعرف، أو يتذكر، ماذا كانت عليه سياسة حكومته؟) مسألة جدية. وما الزعم بنقيض ذلك إلا جزء من عملية التغطية؛ كما أن عدم وجود اهتمام لدى الجمهور بشأن ما انكشف من اشتراك ريغان في مساعدات غير شرعية لقوات الكونترا خلال فترة لم يكن يعلم فيها شيئاً عن ذلك، كما أخبر الكونغرس في ما بعد، عدم الاهتمام ذاك يفضح شيئاً من واقع الأمور.

كان واجب ريغان أن يبتسم، وأن يقرأ من شاشة السطور المكتوبة بصوت لطيف، وأن يطلق بضع نكات، وأن يجعل جمهور المستمعين مسروراً على النحو الصحيح. كانت أهليته الوحيدة لرئاسة الجمهورية هي أنه يعرف كيف يقرأ السطور التي يكتبها له الأغنياء، الذين يدفعون جيداً من أجل هذه الخدمة. كان ريغان يقوم بذلك سنوات. ويبدو أن أداءه كان يرضي دافعي الأموال، وهو إلى ذلك يستمتع بالتجربة. كان ريغان بإجماع الآراء قد أمضى أيامه مستمتعاً بأبهة السلطة ولا بد أنه سيمضي وقتاً رائعاً في مسكن تقاعده الذي أعده له المتبرعون الشاكرون للجميل. وليس من شأنه حقاً إذا كان ذوو الأمر والنهي قد تركوا وراءهم أكواماً من الجثث المشوهة في مزابل فصائل الموت في السلفادور أو مئات الآلاف من المشردين في الشوارع. فالمرء لا يلوم الممثل على فحوى ما يفوه به. إننا حين نتكلم، إذن، على سياسات إدارة ريغان فإننا لا نشير إلى الشخص الذي نُصِّب واجهة عليها من قبل حكومة تجلّت قوتها الكبرى في العلاقات العامة.

إن بناء شخصية رمزية من قبل صناعة العلاقات العامة يعتبر إسهاماً في حل معضلة عويصة تجب مواجهتها في أي مجتمع يجمع بين السلطة المركزة والآليات الشكلية التي تبيح للجمهور العام، نظرياً، أن يشارك في إدارة شؤونه وبذلك يوجّه خطراً لذوي الامتيازات. هناك، سواءً في المناطق الخارجية التابعة أو في داخل البلاد، أناس غير مهمين يجب أن يتعلموا الخضوع، وإن اجتراح شخصية أكبر من حجمها الحقيقي هو أداة كلاسيكية لتحقيق هذه الغاية. ونحن نقرأ منذ أيام هيرودوتس كيف أن الناس الذين كافحوا لنيل حريتهم «قد أصبحوا مرة أخرى خاضعين للحكم المطلق» من خلال أعمال الزعماء من ذوي الاقتدار والطموح الذين «أدخلوا لأول مرة طقوس الملكية» فأبعدوا الزعيم عن الجمهور وخلفوا في الوقت ذاته أسطورة تقول «إنه كائن من نوع آخر يختلف عن سوية الناس»، كائن يجب إحاطته بالغموض، تاركين أسرار الحكم، وهي ليست من شأن الدهماء، إلى من هم أهل لها. يقول المؤرخ لورانس فريدمان إنه في السنين الأولى من الجمهورية جرى اختراع نوع سخيف من عبادة الشخصية لجورج واشنطن كجزء من الجهد المبذول لـ «تربية ولاءات المواطنين العقائدية» وبذلك يخلق الإحساس «بوجود أمة قادرة على البقاء». فواشنطن «رجل كامل، وكماله لا يضاهى، وقد رُفع فوق مستوى الإنسانية»، وما أشبه ذلك من كلام. أما مؤسسو الجمهورية فيظلون حتى يومنا هذا «أولئك العباقرة الأقحاح من ذوي التأمل الرفيع»،

وهم بهذا يفوقون أبناء البشر الاعتياديين. ويستمر مثل هذا التقديس لا سيما في أوساط النخبة المثقفة، وما كوميديا كاميلوت إلا مثل على ذلك. وأحياناً يسمو زعيم أجنبي إلى شبه الإلوهية بين عابديه المخلصين، وقد يوصف بأنه «شخصية بروميثيوسية ذات قوى خارقة» كما جرى في عصر ستالين المثير للسخرية، أو ما قيل في حفل التكريم المقام لغولدا مئير من قبل مارتن بيرتز، صاحب ومحرر مجلة نيو ريببلك التي اقتبسنا منها الكلام أعلاه(٨).

وقد بلغ فرانكلين روزفلت سوامق مشابهة بين قطاعات واسعة من الناس من ضمنهم الكثير من الفقراء وأبناء الطبقة العاملة الذين وضعوا ثقتهم فيه. أما هالة القدسية فتبقى في أذهان المثقفين المتعبدين. كتب موري كمبتون، الناقد الاجتماعي اليساري، عرضاً لكتاب إطرائي بقلم جوزيف ألسوب، فوصف في العرض «الجلال» الذي يحف بابتسامة روزفلت حين «يطل مشعاً من تلك المرتفعات الباسقة التي لا يطالها الغضب. . . أما نحن الذين ولدنا في أحوال الشظف فننحو إلى الظن بأن هذا السلوك هو الأسلوب الأرستقراطي، لا بل نميل الى تقديسه. . . إننا نَحِنّ كما يحن ألسوب إلى زمن كانت فيه أمريكا «تحكم من الذوات». إن روزفلت ولوسي مرسر «كانا وهما على مسرح حياتنا أعظم كثيراً مما لو كانا على مسرح الكون اللانهائي»، وقد واجها الأزمة الكبرى التي اكتنفت حياتهما، وهي قضية غرام سري، بـ «أفخم أسلوب طرأ». «أما أن روزفلت كان ذلك الرجل الديمقراطي الذي لا ينقص من عظمته السادة العظام. . . [ومزيجه من الذوق الرفيع والشفقة] فهو ما يضيف إلى جلاله الحق». لقد تركنا «ونحن نحس بحنين لا ينفك يقيم في قلوبنا». «إن جسده الهائل يقف بيننا وبين كل ما مضى من تاريخ. . . مجلياً بعزّة. . . أزلياً بشكل رائع من أجل الغرام»، . . . الخ. لقد تولى روزفلت مقاليد الأمور بإمرة كاملة، ولم يترك شاردة ولا واردة «حتى ترك ساحة الاستقصاء الاجتماعي. . . يباباً» - وإلى درجة بحيث «مرت عشر سنوات قبل أن شعر أحد اقتصاديي وزارة التجارة بالفضول لاستطلاع المسألة الخاصة بتوزيع الدخل فأصيب بالدهشة حين اكتشف أن عدم عدالة التوزيع قد استمرت بلا تغيير تقريباً اعتباراً من هوفر ومروراً بروزفلت وحتى ترومان. . .» لكن هذا ليس الا صفة العقول التافهة في تسقط العيوب. أما الحقيقة المهمة فهي أن روزفلت قد جاءنا «بالراحة. . . لما طبعه في وعي الجمهور من حسٍّ بأن الناس هم متساوون حقاً»، بصرف النظر عما قد يظهره سجل الاصلاح الاقتصادي والحقوق المدنية. هناك تعليق واحد منشور، بقلم نويل أنن الذي أثنى «على المديح الذي كاله موري كمبتون على روزفلت كيلاً عادلاً»(٩). هذا، ومهما حاول هؤلاء، فإن الذين يغزلون خيوط الخيال لا يمكنهم حتى الاقتراب من تلك الأعالي التي ارتفعت في عصر ريغان.

يسجل التاريخ السياسي والاجتماعي للديمقراطيات الغربية جميع الأنواع من الجهود

(٨) Lawrence Friedman, *Inventors of the Promised Land* (London: Knopf, 1975), chap.2, and *New Republic*, 10/8/1987.

(٩) Murray Kempton in: *New York Review of Books* , 15/4/1982., and Noel Annan in: *New York Review of Books* (letters) , 10/6/1982.

المبذولة لضمان جعل الآليات الشكلية لا أكثر من عجلات تدور عبثاً. والهدف هو إزالة تدخل الجمهور في تكوين السياسة. وقد جرى تحقيق ذلك إلى حدٍ كبير في الولايات المتحدة، حيث لا يوجد إلا القليل أمام المنظمات السياسية والنقابات العاملة ووسائل الإعلام المستقلة عن احتكار القلة من شركات الإعلام الكبرى، وغيرها من التنظيمات الشعبية التي قد تقدم إلى الناس الوسيلة للحصول على المعلومات ولتوضيح أفكارهم وتطويرها لوضعها في الحلبة السياسية وللعمل على تحقيقها. فما دام الفرد يجلس أمام الشاشة الصغيرة بمفرده، فإن الحرية الرسمية لا توجه تهديداً للامتيازات.

والخطوة الرئيسية نحو حرمان الجمهور المزعج من الاشتراك في الشؤون الجوهرية هي تقليص الانتخابات لكي تقتصر على مسألة الاختيار بين أشكال رمزية، كالعلم، أو ملكة بريطانيا ـ وهي على كل حال تفتتح البرلمان بقراءة برنامج الحكومة السياسي مع أن أحداً لا يسأل هل تعتقد الملكة بما ورد فيه، أو تفهمه[10]. أما لو أصبحت الانتخابات مسألة تتعلق باختيار الملكة لمدة السنين الأربع التالية فسنكون قد قطعنا، إذن، مسافة طويلة نحو حل التوتر الكامن في مجتمع حرّ تتركز فيه السلطة على الاستثمار وغيره من القرارات الخطيرة في أيدي الجهات الخاصة تركيزاً كبيراً، تلك السلطة التي تمتد طبعاً إلى الأنظمة السياسية والعقائدية كذلك.

ولكي تنجح مثل هذه الإجراءات في إعاقة الديمقراطية يكون على نظام التثقيف العقائدي أن يؤدي مهماته على الوجه الصحيح، فيحيط الزعيم بالجلال والسلطان ويصطنع الأوهام التي تبقي الجمهور مأخوذاً مأسورا ـ وإلا فتبقيه في الأقل مشغولاً. ومن الوسائل المتبعة في العصر الحديث للتصدي لهذه المهمة وسيلة التغني بالشعبية المذهلة للشخصية المعظمة المختارة للرئاسة من بعيد (أو ندب الحظ عنها). لقد ظهر مراراً منذ الأيام الأولى لحقبة ريغان أن الحكايات عن شعبيته التي لم يسبق لها مثيل، وهي حكايات تلفقتها وسائل الاعلام لتبثها على الدوام، كانت تنطوي على الغش والخداع. كانت تلك الشعبية نادراً ما تحيد نسبتها عن المعتاد، فتتراوح بين الثلث والثلثين، دون أن تصل أبدا إلى مستويات كينيدي وآيزنهاور، ويمكن التنبؤ بها الى حد كبير، كما هو مألوف، من تحسس وجهة الاقتصاد، أما جورج بوش فقد كان من أقل المرشحين شعبيةً ممن تولوا الرئاسة على الإطلاق، كما تقضي بذلك استطلاعات الرأي خلال الحملة الانتخابية؛ وبعد ثلاثة أسابيع من توليه الرئاسة كانت نسبة التأييد الشخصي له تبلغ ٧٦ بالمئة، وهي أعلى كثيراً من أعلى نسبة حققها ريغان على الاطلاق[11]. وبعد ثمانية عشر شهراً من تولّي الرئاسة ظلت شعبية بوش الشخصية أعلى

---

(١٠) حول تأثيرات مؤسسة الملكية في الثقافة البريطانية، انظر:

Tom Nairn, *The Enchanted Glass* (London: Hutchinson, 1988).

(١١) نقلاً عن «ABC» واستفتاء واشنطن بوست: *Boston Globe*, 17/2/1989.

حول أن الحقيقة تقابل الخداع في ما يتعلق بشعبية ريغان، انظر المراجع في:

Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.12, note (39).

من أقصى نسبة حققها ريغان. ما لبث هذا أن اختفى بعد أن قام بالعمل المطلوب، وهو أمر لا ينبغي أن يستغربه أحد ممن شارك في الدور الذي كان موكولاً إليه.

مع هذا، فإن من المهم أن نتذكر أنه في الوقت الذي اختُزل جوهر الديمقراطية بنجاح خلال عهد ريغان، فقد ظل الجمهور خارج نطاق السيطرة، فاستمر يثير مشاكل خطيرة تخص ممارسة السلطة.

واجهت إدارة ريغان هذه المشاكل باستراتيجية مزدوجة. الأولى أنها طورت جهازاً لدعم إثارة الشعوب، لم يشهد له التاريخ الأمريكي مثيلاً في سعته وتفاصيله، وهو «مكتب الدبلوماسية العامة» ومن أهدافه الرئيسية «إظهار الساندينستا بمظهر الشيطان» وتنظيم الدعم لحكومات الرعب في أمريكا الوسطى. كانت هذه التعبئة لقوة الدولة في السيطرة على عقول الناس شيئاً غير شرعي كما جاء في تقرير للكونغرس، ولكنه شيء يتفق تماماً مع الدعوة إلى دولة قوية ومتقحمة وهو أمر أساسي في المعتقد المسمى «المذهب المحافظ». أما الثانية، فهي اللجوء إلى العمليات السرية على مستوى لا مثيل له في السابق. إن مدى هذه العمليات هو مقياس جيِّد لحركة الانشقاق الشعبي.

إن العمليات السرية ليست سراً إلا على الجمهور في الوطن، وهي ليست كذلك حتى على وسائل الإعلام والكونغرس، مهما زعم الزاعمون. مثلاً، حين اتجهت إدارة ريغان نحو تخريب اتفاقات السلام لدول أمريكا الوسطى فور توقيعها في آب/ أغسطس ١٩٨٧، اختارت وسائل الإعلام والكونغرس ألا يعرفوا أن الطائرات التي تحمل تجهيزات غير شرعية الى الكونترا قد تضاعفت ثلاث مرات تقريباً عن مستواها المرتفع أصلاً البالغ طائرة واحدة يومياً وواشنطن تسعى ما وسعها السعي للحفاظ على القوات التي تحارب وكالة عنها والإبقاء عليها في ساحات المعارك انتهاكاً لما جاء في الاتفاقات، وذلك لتصعيد العنف والاخلال بالنظام الى حده الأقصى ولكي يفهم أهالي نيكاراغوا ان إزاحة الساندينستا شرط مسبق لأي أمل لهم في العيش الكريم. وبعد عام من ذلك اختارت وسائل الإعلام والكونغرس ألا يعلموا أن الطائرات التي تحمل تجهيزات من وكالة المخابرات الأمريكية وهي تقلع من القاعدة الجوية في إلو بانغو قرب سان سلفادور إلى الكونترا داخل نيكاراغوا كانت تبلّغ عنها المصادر ذاتها التي كانت قد أُهملت وتمّ تجاهلها في الماضي، ثم ثبت أنها كانت صحيحة كما أقر بذلك أخيراً؛ وفي النهاية أعلن عن «طريق هازنفوز الجوي» حين قُتل أحد المرتزقة الأمريكيين في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦ فلم يعد من الممكن كتم الحقائق المعروفة منذ أمد طويل - إنما كتمت أسابيع معدودة[١٢].

---

(١٢) *Associated Press*, 15/12/1988, and *Barricada Internacional* (Managua, San Francisco), 22/12/1988.

لما كانت التقارير لاسلكية (برقية)، فإن القمع كان متعمداً. حول التصعيد الحادّ في التزويد بواسطة الطائرات في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، وتآمر وسائل الاعلام في قمع الوقائع، انظر:

Noam Chomsky in: *Z Magazine* (January-March 1988).

وللمراجعة انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*.

كذلك تظاهرت وسائل الإعلام (كالكونغرس) بأنها لا تفهم خطل الاتفاقية التاريخية بين إدارة بوش وأحرار الكونغرس «التي ألزمت الإدارة والكونغرس بمساعدة ثوار نيكاراغوا ودعم مجهودات السلام في أمريكا الوسطى» (برنارد واينروب، جريدة نيويورك تايمز)؛ وهذا أمر يناقض نفسه بنفسه بشكل واضح وصارخ معاً لأن «مجهودات السلام» تمنع المساعدة صراحةً. وأوضحت افتتاحية في الجريدة المذكورة بصريح العبارة أن أهداف الولايات المتحدة هي الآن «متفقة مع الميثاق الإقليمي» الذي انتهك انتهاكاً فاضحاً من قبل الاتفاقية التي أشاد بها محررو الجريدة. إن الاتفاقية التاريخية «تعيد تأكيد السياسة التي تقضي بأن للأقوياء أن يفعلوا ما يشاؤون رغم إرادة الآخرين»، كما ذكر أن دانيال أورتيغا قد قال وفي اليوم نفسه بالذات الذي ظهرت فيه افتتاحية الجريدة(١٣).

كان التطبيق الجاري سارياً في وسائل الاعلام وهي تتبع أوامر المسير المطلوب غير عابئة بالحقيقة التي تفيد صراحة وبلا غموض «أن مجهودات السلام في أمريكا الوسطى» حُرمت أي شكل من المساعدة للقوات التي تديرها الولايات المتحدة إلا لأغراض إعادة التوطين، كما أن المساعدة المقدمة لا يمكن أن تعتبر «مساعدة إنسانية» بأي مقياس كما قررت ذلك «المحكمة العالمية» بشكل قطعي في قرار استاءت منه النخبة في الولايات المتحدة ولهذا لم يذكر قط في النقاش الطويل والمشحون بالحيوية بشأن «المساعدة الانسانية». إن التناقض الذاتي الصارخ في الكلام (المعهود تماماً) المقتبس من جريدة التايمز تناقض صريح وواضح سواءً نظرنا إلى نصوص اتفاق أسكيبولاس ـ ٢ الموقع في آب/ أغسطس ١٩٨٧ الذي نسفته واشنطن ووسائل الإعلام خلال بضعة أشهر، أو إلى اتفاقية سابوى لوقف إطلاق النار الموقعة في آذار/ مارس ١٩٨٨ التي انتهكها فوراً الكونغرس والحكومة بدعم من وسائل الاعلام، أو إلى اتفاقية رؤساء دول أمريكا الوسطى في شباط/ فبراير ١٩٨٩ التي قوضتها الحكومة والكونغرس في الحال مع الدعم المعتاد من وسائل الاعلام، الأمر الذي يدل على التساهل تجاه التلفيق، بل تجاه التناقض الذاتي، مما كان سيعجب به جورج أورويل كثيراً.

إن الحقائق واضحة لا لبس فيها. فإعلان شباط/ فبراير ١٩٨٩ لرؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى (أكسيبولاس ـ ٤) ما هو إلا تعبير عن انتصار الحكومة الأمريكية ووسائل الاعلام في نسف اتفاقات آب/ أغسطس ١٩٨٧. وهكذا ألغيت نصوص «التماثل» الجوهرية فاستثنيت بذلك دول الرعب المدعومة من الولايات المتحدة، أما جهود نيكاراغوا لإعادة الرقابة الدولية على تطبيق اتفاق أسكيبولاس ـ ٢، وهي الرقابة التي ألغيت بضغط من الولايات المتحدة في اجتماع كانون الثاني ١٩٨٨، تلك الجهود رفضت مرةً أخرى، مما أتاح للولايات المتحدة وعملائها الحرية التامة في انتهاك أي اتفاق حسب هواهم، وهم واثقون وعلى حق أن الصحافة ستجاريهم. ولكن رغم هذا الاستسلام للقوة الأمريكية فإن الاتفاقية

---

(١٣) Bernard Weinraub in: *New York Times*, 25/3/1989, and editorial, 28/3/1989, and Mark Uhlig in: *New York Times*, 28/3/1989.

كررت بحزم الطلب الوارد في الرقم ٥ من اتفاق أسكيبولاس ـ ٢ بأن على الحكومات الاقليمية أو التي من خارج الاقليم، والتي ترسل المساعدات إما علناً أو سراً الى القوات غير النظامية [الكونترا] أو إلى حركات التمرد [الفدائيين من أهالي البلاد] في المنطقة، أن توقف فوراً مثل تلك المساعدات، باستثناء المساعدات الانسانية التي تسهم في أغراض هذه الوثيقة،

التي تنص على أنها «التسريح الطوعي»، وعودة أو إعادة توزيع رجال الكونترا وعائلاتهم في نيكاراغوا أو في أقطار ثالثة. إن المادة المشار إليها من الاتفاق أعلاه تنص على «عنصر لا غنى عنه» للسلام، ألا وهو إنهاء المساعدات العلنية أو السرية من أي شكل من الأشكال («العسكرية واللوجستية والمالية والدعائية») إلى الكونترا أو الفدائيين. وقد أعادت اتفاقية سابوي لوقف إطلاق النار في آذار/ مارس ١٩٨٨ توكيد المبادىء ذاتها، وأوكلت الى السكرتير العام لمنظمة الدول الأمريكية مهمة الرقابة على التنفيذ. أما رسالته الاحتجاجية، إلى جورج شولتز حين صوّت الكونغرس فوراً على انتهاك الاتفاقية (وفي الوقت نفسه وافق صراحةً على الالتزام بها) فقد استبعدت نشرها وسائل الاعلام بصفتها رسالة غير لائقة. وما كان هذا ليساعد مهمة الاعلام في تطبيقه قرار الكونغرس بدعم قضية السلام عن طريق تقويض اتفاقية وقف اطلاق النار ومخالفة نصوص التشريع الذي أصدره الكونغرس نفسه(١٤).

قامت وسائل الإعلام وأوساط المثقفين الغربيين خلال ذلك كله وبنجاح بإخفاء ما كان يجري أمام عيونهم، وهذا أشبه بأساليب الدولة المستبدة، ولو من دون الاحتجاج بالخوف. وكما هو المألوف في الماضي يدفع الناس غير المهمين ثمن ذلك بدمائهم وشقائهم.

إن المبدأ الأساسي الذي نادراً ما ينتهَك يقضي بأن ما يتعارض مع متطلبات السلطة والامتيازات هو شيء غير موجود. لذلك فإن من الممكن القيام معاً وفي الوقت عينه بالانتهاك والتأييد لاتفاقات أسكيبولاس ـ ٢ واتفاقية آذار/ مارس ١٩٨٨ لوقف إطلاق النار، و «مجهودات السلام في أمريكا الوسطى» التي ضيِّق مجالها لتلبي مطالب واشنطن في شباط/ فبراير ١٩٨٩.

لم يكن خافياً الغرض من الحملة الحكومية ـ الاعلامية الهادفة إلى تقويض عملية السلام. كان من المهم ضمان الإبقاء على نيكاراغوا معرضةً لهجوم إرهابي في الداخل وتهديد عسكري من الخارج ولو على مستوى منخفض في الأقل، وذلك لكي لا تستطيع تكريس مواردها الهزيلة لمهمة إعمار ما خلّفه العنف الأمريكي، وهي مهمة رهيبة ولعلها فاشلة، ولكي تتيح السيطرة الداخلية المجال أمام المعلّقين في الولايات المتحدة للتباكي على فقدان الحرية في القطر المستهدف للهجوم. يكمن هذا المنطق ذاته وراء توجيهات البنتاغون إلى القوات المقاتلة بالوكالة (والتي صدرت بتخويل صريح من وزارة الخارجية واعتُبرت معقولة من الحمائم الليبراليين). وتقضي تلك التوجيهات بمهاجمة «أهداف مكشوفة» لا

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*.
وحول اتفاقات شباط/ فبراير ١٩٨٩، انظر صحيفة يسوعيّ مناغوا: *Envio* (Loyola University, New Orleans) (March 1989).

دفاعات فيها. أما الأسباب فقد أوضحها أحد الهاربين من الكونترا، وكان من الأهمية بحيث تجنبت ذكره بإصرار وسائل الاعلام المستقلة كما تجنّب ذلك السكرتير العام لمنظمة الدول الأمريكية هوارسيو آرس، رئيس جهاز الاستخبارات في الكونترا وكان اسمه المستعار «مرتزق» ـ فالكلام عن «المقاتلين من أجل الحرية» وعن «الديمقراطيين» هو للطبقات المثقفة. كان ثوار الكونترا يحظون باهتمام كبير في وسائل الإعلام يفوق اهتمامها بحكومة نيكاراغوا، ولكن معاملة آرس كانت من نوع آخر.

كان لدى آرس الكثير مما يقوله حين أجريت معه مقابلة في المكسيك في أواخر ١٩٨٨ بعد هروبه. وصف آرس على الأخص تدريبه غير الشرعي في قاعدة جوية في جنوبي الولايات المتحدة، وذكر بالاسم عملاء وكالة المخابرات المركزية الذين قدموا الدعم إلى ثوار الكونترا متسترين وراء «وكالة التطوير الدولي» في السفارة الأمريكية في تيغوسيغاليا، وبيّن كيف كان جيش هندوراس يقدم الاستخبارات والعون إلى أعمال الكونترا العسكرية، وكشف عن بيع أسلحة من نوع سوفياتي بواسطة وكالة المخابرات المركزية الى فدائيي فروليمو FMLN في السلفادور (الأمر الذي قُدِّم فيها بعد «برهاناً» على شحنات الأسلحة الكوبية والنيكاراغوية). ثم أوضح آرس قائلاً: «لقد هاجمنا الكثير من المدارس والمراكز الصحية وما أشبه. وقد حاولنا أن نعقد الأمور حتى لا تستطيع حكومة نيكاراغوا أن تقدم الخدمات الاجتماعية إلى الفلاحين، ولا تستطيع أن تطور مشروعها. . . هذه هي الفكرة». والظاهر أن التدريب الأمريكي الدقيق كان ناجحاً في بث الفكرة الأساسية.

لم يكن هناك من شك في تأييد ليبراليي الكونغرس وحمائم الاعلام لإجراءات الخنق الاقتصادي والإرهاب منخفض المستوى على هدي هذه المبادىء حتى تحقق نيكاراغوا «الديمقراطية» ـ أي حتى تنتقل السلطة السياسية إلى نخب أصحاب الأعمال والأراضي المرتبطين بالولايات المتحدة، الذين هم «ديمقراطيون» لهذا السبب وحده، ودون توجيه أسئلة أخرى(١٥). كان من المتوقع كذلك أن يقدم أولئك المذكورون آنفاً تأييدهم الضمني في الأقل لدعم جهود واشنطن الرامية إلى تقويض ونسف أية حكومة تخفق في وضع قوات الأمن تحت السيطرة الأمريكية الفعالة أو في تلبية مستويات مناسبة من التبعية لمصالح الأعمال المحلية والأجنبية.

تلجأ الحكومة إلى الإرهاب والتخريب السريين، وهما من أشكال الإكراه غير الناجعة نسبياً، حين تجبر على العمل السري من قبل عدو داخلي: السكان. وفي ما يتعلق بما قامت به دعايات أنصار ريغان يمكن القول بأنها حققت النجاح المتوقع في أوساط النخب المثقفة. لم يكن من الممكن تصوُّر الانحراف عن المبادىء الأساسية لـ «خط الحزب»، مهما بلغت هذه المبادىء من الخطل: مثلاً، إن السلفادور وغواتيمالا هما ديمقراطيتان (ربما ديمقراطيةٌ معيبة) مع

---

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: Chomsky, Ibid.
من نافل القول، ان هذا التنبؤ في آذار/ مارس ١٩٨٩ أثبت صحته.

رئيسين منتخبين، في حين أن نيكاراغوا تحت حكم الساندينستا هي دكتاتورية مستبدة لم تقم قط بإجراء انتخاب ما، يقارب بمستواه ما يجري في دول الرعب المدعومة في الولايات المتحدة من انتخابات ذات مستويات تثير الاعجاب (أما انتخابات ١٩٨٤ فلم تكن بمرسوم من واشنطن، وهي انتخابات التزمت بها بأمانة قطاعات محترمة). لكن الدعايات كانت أقل تأثيراً على ما يبدو في أوساط الجمهور العام. هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التحسن الكبير في المستويات الثقافية والأخلاقية العامة الذي بدأ في الستينيات ما فتىء يتوسع حتى فرض شروطاً لا مناص لأي نظام من أنظمة السلطة المركزية من تلبيتها.

ثالثاً: إنجازات الادارة الاقتصادية

جرى في عهد ريغان التوسع كثيراً في البرنامج السياسي الذي تراه الفئة النخبوية. كان هناك في السبعينيات ثمة التزام عام بانعاش ربحية الشركات الكبرى وفرض شيء من الانضباط على عالم يزداد فيه الاضطراب. وهذا يعني في التنويع الأمريكي لرأسمالية الدولة اللجوء إلى أساليب كينزية عسكرية في الداخل، بعد أن كيفت لتساير الهبوط في القوة الأمريكية فهي لذلك ذات لون يميني أكثر منه ليبرالي، إذ ان برامج «المجتمع العظيم» لم تعد تتفق مع المطالب المسبقة للناس المهمين. أما في الخارج فثمة، مقابل ذلك، التخريب الواسع النطاق والإرهاب الدولي (مهما كان النعت الذي يختار لتمويه الواقع). كانت السياسات الداخلية الطبيعية ترمي إلى نقل الموارد إلى الأغنياء، وإلى التفكيك الجزئي لنظام الرعاية المحدود، ومهاجمة النقابات والإجهاز على الأجور الحقيقية، والتوسع في الإعانة المالية العامة لصناعة التقانة العالية من خلال منظومة البنتاغون، الأمر الذي كان من أمد طويل المحرك للنمو الاقتصادي والحافظ للمضاء التقني.

كانت الخطط التي تعبّر عن التصورات العامة للنخبة في السبعينيات قد اقترحت من قبل كارتر ونفذت من قبل أنصار ريغان ـ بما في ذلك الانفاق العسكري الذي جرى وفق ما وضعه كارتر إلى حدٍ كبير. والطريقة التي اتبعت هي إغراق البلاد في ركود اقتصادي عميق لتقليل التضخم واضعاف النقابات وتخفيض الأجور؛ ثم إخراج البلاد من هذه الوهدة من خلال الانفاق عن طريق العجز والقيام في الوقت عينه بتنظيم الدعم المالي لصناعة التقانة العالية وكذلك برفع قبضة التهديد بوجه العالم، وهما خياران سياسيان يجريان عادة يداً بيد. وينبغي أن نعلم أن الحديث عن التجارة الحرة شيء رائع لافتتاحيات الصحف وخطب ما بعد العشاء، ولكن الذين لهم شأن في اتخاذ القرارات السياسية لا يأخذون ذلك مأخذ الجد. يبيّن الدليل التاريخي أن الاقتصادات التي تطورت وتصنعت، بما فيها اقتصاد الولايات المتحدة، كانت قد تبنت إجراءات الحماية حين كانت هذه الإجراءات نافعة لها. إن أنجح الاقتصادات هي تلك التي تحظى بتنسيق كبير من الدولة، ومن ضمن ذلك اليابان وألمانيا ـ حيث يقدّر صندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، أن الحوافز الصناعية فيها تقابل ما مقداره تعرفة جمركية تبلغ ٣٠ بالمئة. أما في الولايات المتحدة، فإن المكوّنين الرئيسيين

للاقتصاد اللذين هما قادران على المنافسة دولياً ـ أي الزراعة كثيفة رأس المال وصناعة التقانة العالية، كلاهما مدعوم مالياً من الدولة التي توفر لهما كذلك سوقاً مضمونة. جاء في صحيفة وول ستريت جرنال أن هذين القطاعين هما أيضاً، وبلا عجب، «النذلان» وراء العجز الفدرالي. «النذل» الآخر هو التخويلات entitlements التي لا يمكن أن تمس؛ ويقدر فرانكو موديلياني وروبرت سولو أنه لأغراض التصحيح من أجل المغالطة الاحصائية، وباستبعاد فائض الضمان الاجتماعي في الميزانية، كما ينبغي له لو خصص بشكل صحيح لتكوين رأس المال لتلبية حاجات المستقبل، فإن العجز سيرتفع بمقدار خمسين بليون دولار(١٦).

كان أنصار نظرية كينز من العسكريين اليمينيين يأخذون كذلك بمذهب الحماية إلى حدٍ كبير، بمعزل عن التوسع في السوق التي تحميها الدولة بخصوص تسويق منتجات التقنية العالية، وذلك باسم «الدفاع» تورية. وبدأ أنصار ريغان بإنشاء مجمع من الشركات يسنده البنتاغون لغرض البحث والتطوير في حقل الاختراعات لمواد توصيل الطاقة، كما أنهم أوكلوا بصورة متزايدة للبنتاغون مهمة العمل في هذا الباب على شاكلة المخططين في الشركات والدولة في اليابان وهم ينظّمون أمور البحث والتطوير في تصميم الرقاقات والحاسبات ومواد توصيل الطاقة المثلى والتلفزيون شديد الوضوح، وغير ذلك من حقول التقنية المتقدمة. لم تكن خيالات حرب النجوم إلا طريقة واحدة من الطرق التي اجتُرحت لحث الجمهور على تقديم الدعم المالي لصناعة التقنية العالية، وهي التي ستجني الأرباح إذا كان هناك استخدام تجاري وفق مذاهب «الاقتصاد الحر». أدخل ريغان كذلك من التقييدات التي فرضت على الاستيراد أكثر مما أدخله رؤساء الجمهورية الستة السابقون مجتمعين؛ وقد تضاعفت نسبة مجموع الاستيرادات التي أخضعت لاتفاقيات الحصص والالتزام بالقيود من ١٢ إلى ٢٤ بالمئة في ظل «مذهب المحافظة» لريغان(١٧).

كانت نتائج هذه السياسات واضحة في أواسط الثمانينيات وأصبحت أكثر وضوحاً عند اقتراب موعد الرئاسة الجديدة. قال ديفيد هيل، رئيس الاقتصاديين في مؤسسة «كمبر للخدمات المالية»، معبّراً عن الرأي السائد في أوساط الاقتصاديين ورجال الأعمال: «من النادر أن تتولى إدارة أمريكية جديدة الحكم وأمامها مثل هذه الخلفية من القتام الاقتصادي وهي تضرب بأطنابها، كالتي تواجه الرئيس جورج بوش الآن، والبلاد غارقة في الخسائر حتى الأعناق إذ يشرف عهد ريغان على الانتهاء»(١٨). كانت هناك زيادة سريعة في عجز الميزانية الفدرالية، كما أن المقام الذي ارتقت إليه الولايات المتحدة بصعودٍ دام سبعين سنة بصفتها الدائن الرئيسي للعالم قد أخذ يتقهقر

---

(١٦) James Perry in: *Wall Street Journal*, 5/1/1989; Modigliani and Solow (Both Nobel Laureates in Economics) (letter) in: *New York Times*, 12/3/1989, and Alice Amsden, «East Asia's Challenge- to Standard Economics,» *American Prospect* (Summer 1990).

(١٧) Andrew Pollack, «America's Answer to Japan's MITI,» *New York Times* (business section), 5/3/1989; David Hale, «Just Say No: The GOP Abandons Free Markets,» *International Economy* (January-February 1989), and «Picking up Reagan's Tab,» *Foreign Policy* (Spring 1989).

(١٨) المصادر نفسها.

سريعاً إلى موقع المدين الرئيسي للعالم. يقدر هيل أنه «بحلول ١٩٩١ سيكون في ذمة الولايات المتحدة من الديون الخارجية ما يبلغ زهاء تريليون دولار»، أي تحويل هذا المبلغ في عقد واحد من السنين ـ وما هذا بالأمر التافه يقوم به أولئك الذين ينعون على نيكاراغوا «سوء إدارة الساندينستا». كذلك انحرف ميزان الاستثمار كثيراً لصالح المستثمرين الأجانب. وتدهورت المدخرات الخاصة وغيرها إلى مستوى منخفض جداً بالقياس إلى إجمالي الناتج القومي. وكان تزايد الثروة الخاصة أبطأ مما كان عليه في أواخر السبعينيات، كما ركدت الأجور الحقيقية. أما الدخل فقد أعيد توزيعه نحو الأعلى بشكل حاد؛ فكسب الأغنياء، وعانى الفقراء، كما هو المقصود. وأدت الادارة الاقتصادية للحكومة إلى الاستهلاك من قبل الأغنياء، وإلى المضاربة والتلاعب المالي، ولكن لم يحدث إلا القليل في مجال الاستثمار المنتج. قال لستر ثورو «إن الاستثمار يمثل جزءاً من إجمالي الناتج القومي أصغر اليوم مما كان عليه في أواخر السبعينيات، حين لم نكن نقترض من الخارج. واقتراضنا الدولي الحالي سيؤول إلى استهلاك عام أو خاص فيؤدي لهذا السبب إلى تخفيض في مستوى المعيشة الأمريكي في المستقبل». إن صافي استثمارات الولايات المتحدة بالقياس إلى اجمالي الناتج القومي هو الآن أدنى مما هو عليه في الأقطار الصناعية الكبرى السبعة، بل أدناها طراً. يقول موديلياني وسولو إنه لم يحافَظ حتى على هذا المستوى المنخفض من الاستثمار إلا بزيادة كبيرة في استيراد رأس المال. وقد ارتفعت نسبة البحث والتطوير في المجال العسكري من ٤٦ إلى ٦٧ بالمئة من الإنفاق الحكومي الفدرالي في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، وهذا تطور آخر من شأنه أن يضرّ، في المدى الطويل، بالاقتصاد الأمريكي ضرراً بالغاً. هذه العوامل وغيرها أسهمت كذلك في العجز التجاري، الذي قد لا يمكن إزالته إذا تحوّل المستثمرون الأمريكيون بأعمالهم إلى الخارج(١٩).

ولأول مرة في تاريخها تصدر دائرة المحاسبات العامة دراسة عن الحالة الخطرة للاقتصاد تخلّفها إدارة تترك الحكم(٢٠). أورد التقرير الذي كتبه رئيس الدائرة المذكورة، وهو المحاسب القانوني الأقدم في الحكومة الفدرالية ومن الذين عيّنهم ريغان، خلاصة للكلف الباهظة التي تُدفع نتيجة سوء الادارة الاقتصادية والتدمير البيئي في عهد رئيسه. ذكر التقرير أيضاً ما حصل من زيادة سريعة في عدد المشردين، وتدهور حصيلة الرعاية المحدودة المخصصة للفقراء والطبقة الوسطى، وهبوط مستوى الأمان للعمال، وغير ذلك من النتائج المتعددة للسعي الأعمى وراء الكسب قصير الأجل. كان هناك هالة من الرخاء بفضل استعداد

---

(١٩) Robert Cowen, «R and D Spending Under Reagan,» *Christian Science Monitor*, 20/1/1989; Benjamin Friedman, «The Compaign's Hidden Issue,» *New York Review of Books*, 13/10/1988; John Berry, «The Legacy of Reaganomics,» *Washington Post* (19 December 1988); Arthur MacEwan, *Dollars and Sense* (January-February 1989); Lester Thurow, «Winners and Losers,» *Boston Globe*, 7/3/1989; *Economist* (25 March 1989), and Modigliani and Solow in: *New York Times*, 12/3/1989.

(٢٠) Robert Pear, «Reagan Leaving Many Costly Domestic Problems, G.A.O. Tells Bush,» *New York Times*, 22/11/1988.

المستثمرين الأجانب للترفيه عن الأغنياء ـ ولم يكن هذا بالطبع من باب الإحسان؛ إن بوسعهم أن يستردوا نقودهم. ويصدق هذا على الأغنياء في البلاد. وقد دفعت التخفيضات الضريبية المنتفعين إلى إقراض الحكومة، وهم الذين سيجنون منافع أكثر. وبهذه الطريقة أيضاً، أدت السياسة المالية إلى تحويل طويل الأمد للموارد إلى الأغنياء. أما الكلف الباهظة التي بحث عنها تقرير المحاسبين الفدراليين فستُدفع من قبل الفقراء والطبقة العاملة الذين أبعدوا عن موائد الاستهلاك، هذا الاستهلاك الذي ينعى عليه الاقتصاديون الآن ما يتلبد في الأفق من غيوم، تماماً كما يطلب من دافع الضرائب أن ينقذ المضاربين الذين يرجون ربحاً من المخالفات التي ترتكبها مؤسسات مالية ومصرفية، وربما التي قد ترتكبها في القريب البنوك التي جنت أرباحاً طائلة من إقراض الطبقات الغنية والحكام العسكريين من النازيين الجدد الذين تولوا الحكم في أغلب أقطار أمريكا اللاتينية بدعم من الولايات المتحدة منذ أوائل الستينيات.

كان موجّهو الدولة انتقائيين يختارون ما يريدون من أشكال تدخُّل الدولة في الاقتصاد. وكلما رأوا أن الإجراءات غير المألوفة يمكن أن تعطي أرباحاً قصيرة الأجل، اعتبروا ذلك هدفاً حميداً، إن فضيحة مصرف «المدخرات والقروض»، هي إحدى النتائج الصارخة لهذا السلوك. وكان للتحلل الجامح الذي ساد في تلك السنين آثاره الأكثر انتشاراً في تدهور البنى الارتكازية ومستويات الصحة والتعليم والأحوال البيئية والوضع العام للاقتصاد. واتجهت البرامج التنظيمية لتشجيع الحفاظ على الطاقة الوجهة ذاتها للخطط الرامية إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة، بزعم أن أسعار النفط ستميل إلى الانخفاض بفعل معجزة السوق الحرة (والسعر في التطبيق العملي إنما يديره على العموم النظام السعودي العميل للولايات المتحدة، بالاشتراك مع شركات النفط الكبرى الرئيسية، ويجري ذلك بالمحافظة على الانتاج في مستوى يكون ضامناً لسعرٍ هو من الارتفاع بحيث يكفي لتحقيق أرباح طائلة، ولكنه من الانخفاض بحيث لا يشجع على البحث للعثور على بدائل، هذا مع الضغوط التي مارستها الحكومة الأمريكية في الثمانينيات لتخفيض الأسعار وذلك للمحافظة على الانتعاش الاقتصادي وإزالة الركود الساحق لسنة ١٩٨٢). إن لهذا الطيش سوابق كثيرة ولا بد أن تكون له مضاعفات خطيرة، كما حدث في الماضي(٢١).

ومن المحتمل أن يكون للتلكؤ الذي أظهرته إدارة ريغان في حماية البيئة آثار طويلة الأمد. وقد جرت معالجة هذه القضايا في دراسة علمية قُدِّمت إلى مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠. توصلت هذه الندوة الدولية إلى شبه إجماع في الرأي على أن ارتفاع درجات الحرارة في العالم قد حدث خلال القرن الماضي وأن حدوث المزيد منه أمر

---

(٢١) حول المراحل الأولية، انظر: Noam Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon Books, ©1982), especially chaps. 2 and 11.

مع أزمة الشرق الأوسط في منتصف ١٩٩٠، بدأت القضايا تحظى أخيراً بالاهتمام العام.

خطير بين كونه كبيراً وبين كـونه أقـرب إلى الكارثـة، وهذا بـالدرجـة الأولى نتيجة لاحـتراق الوقود المستخرج من باطن الأرض. قـال أحد العلماء الأمـريكيين المشـاركين في النـدوة لمجلة علوم: «إن الصحافة الأمريكية قد ركزت على الآراء التي تشط عما يراه الإجماع دون أن تبذل جهداً لتبريرها». وقال عالم انكليـزي قام بـوضع القسم الخـاص بالتغيـير الملاحظ في المنـاخ: «لقـد سيطرت في أمـريكا بضعـة آراء متطرفـة على السـاحة. ولا يـوجد مثـل هذا في أمكنـة أخرى». لم يوافق عضو واحد من مجمـوع مئتين شـاركوا في النـدوة على الآراء المتشككـة التي حظيت باهتمام واسع في الولايات المتحدة وأحرزت عنـاوين بارزة في الصحف مثـل «بيانـات أمريكية تنبىء بعدم وجود ميـل نحو ارتفـاع الحرارة» (نيـويورك تـايمز) و «الفـزع من ارتفاع درجات الحرارة في العالم: حالـة نموذجيـة من المبالغـة في ردود الفعل» (مـوضوع غـلاف مجلة فوربيز)، فضلاً عن التغطية التلفزيـونية المـرتبة بشكـل يوحي بـأن الآراء العلمية غـير أكيدة ومنقسمة على نفسها(٢٢).

وقد ذكرت الصحافة البريطانيـة أن إجماع رأي العلماء يتم تجاهله في اللجان السيـاسية التابعة للأمم المتحدة، بضغط من الولايات المتحـدة واليابـان. وقد تخلت حتى السيـدة تاتشر أخيراً عن خيالات السوق الحرة فـتركت واشنطن ووسـائل إعـلامها في الميـدان لبذل الجهـود لتأخير العمل البنّاء لإيقاف كارثة كبرى. هنا نجد مرةً أخرى أن المبـدأ الهادي لتسيـير الأمور هو أن تصمم سياسة الحكومة لغرض الكسب قصير الأجل للفئة ذات الامتيازات، وهـذا هو المعتقد الأساسي في مذهب المحافظة لأنصار ريغان(٢٣).

تُـظهر دراسـة أجراهـا الكونغـرس ونشرت في آذار/ مارس ١٩٨٩ أن متـوسط دخـل العـائلة للخُمس الأفقر من السكـان قد انخفض بـأكثر من ٦ بـالمئة اعتبـاراً من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٧، في حين أنه ارتفع بالنسبـة للخُمس الأغنى بأكـثر من ١١ بالمئـة؛ هذه الإحصـاءات تأخذ بنظر الاعتبار نسبة التضخم كما أنها تشتمل على منافع الرعاية الاجتماعية. وقد انخفض دخل الفرد الواحد من الخمس الأفقر من السكان بنسبة ٩,٨ بالمئة في حين أنـه ارتفع بنسبـة

---

(٢٢) «Research News,» *Science* (3 August 1990).

(٢٣) Geoffrey Lean, «UN Setback for Global Warming Action Plan,» *Observer* (20 May 1990).

انظر أيضاً: Craig Whitney, «Scientists Warn of Danger in a Warming Earth,» *New York Times*, 26/5/1990.

مشيرين إلى عزلة الولايات المتحدة، المعزوة إلى «الشكوك في البحث العلمي حـول تغيّر المنـاخ» التي «أسخطت» صانعي السياسة، وفقاً للرئيس بوش. وقد ذُكر في الوقت نفسـه أن الولايات المتحدة كانت البلد الوحيد في مؤتمر دولي حول التدمير الذي يلحق بالغابات من جرّاء المطر الذي عارض تعيين هـدف للعام ٢٠٠٠ لحماية غـابات العالم الاستوائية. وفي نيسان/ ابريل، كانت الولايات المتحدة البلد الوحيد في مؤتمر جنيف الذي عـارض إنشاء صندوق لمساعدة البلدان الناميـة على وقف استعـمال الكيميائيـات التي تستنزف الأوزون. ويـزعم مشاركـون في مؤتمر عقد في نيسان/ ابريل برعاية البيت الأبيض حول التدفئة الشاملة، أن الحكومة تـلاعبت بجدول الأعـمال للحؤول دون دراسة تقييدات إلزامية بالنسبة إلى غازات الدفيئات (= البيوت الزجاجية لزراعة النباتات الرخصة أو لوقايتها). Jeff Nesmith in: *New York Times* (news service), 23/5/1990.

١٥,٦ بالمئة بالنسبة إلى أفراد الخمس الأغنى. وقد أفاد الاقتصادي الأقدم للجنة المالية لسد النفقات في الكونغرس أن أحد الأسباب لذلك هو «تزايد الأعمال التي تدفع الآن أجوراً بمستوى مخصصات الفقر أو أدنى منها». وقد نشرت «الجمعية الوطنية لمستشفيات الأطفال والمؤسسات المتعلقة بها» دراسة تبيّن أن الرعاية الصحية للأطفال في الولايات المتحدة قد انخفضت إلى أدنى حدٍ لها في عشر سنين، وأوردت الدراسة إحصاءات مفزعة. مثلاً، إن نسبة الأوزان المنخفضة للمواليد (التي تسهم في المعدلات العالية بشكل غير اعتيادي لوفيات الأطفال) هي أعلى بمقدار ١,٧ ضعف مما هي عليه في أوروبا الغربية؛ أما بالنسبة إلى الأطفال السود فالنسبة أسوأ بكثير[٢٤].

أورد الصحفي ديريك جاكسون، وهو من كتّاب الأعمدة في صحيفة بوسطن غلوب، النتائج التي ظهرت في مدينة غنية واحدة، وقال إن اليونيسيف تضع الولايات المتحدة في المقام الثاني بعد سويسرا في حصة الفرد الواحد من إجمالي الناتج القومي كما يأتي ترتيبها الثانية والعشرين في وفيات الأطفال، وهو سجل أسوأ مما هو عليه في إرلندا وإسبانيا ـ كما أنه انحدار من موقعها العاشر الذي كانت عليه في سنة ١٩٦٠. أما بالنسبة إلى الأمريكيين من أصل افريقي، فالمعدل هو ضعف المتوسط الأمريكي تقريباً. وفي منطقة روكسبري من مدينة بوسطن التي تقطنها أقليات عرقية، يكاد يبلغ المعدل ثلاثة أضعاف المتوسط الأمريكي، «وهذا يضع روكسبري، المفروض فيها أنها جزء من ثاني أغنى أمة في العالم، في الموقع الثاني والأربعين في وفيات الأطفال». ومع أن بوسطن هي من أكبر المراكز الطبية في العالم، فإن معدل وفيات الأطفال في روكسبري أسوأ من معدلها في اليونان والبرتغال والاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية بأجمعها، والكثير من أقطار العالم الثالث. قال بول وايز، وهو خبير في وفيات الأطفال في كلية الطب في هارفارد: «إن المكان الأوحد الذي ترى فيه التفاوت الاجتماعي كما تراه في معدل وفيات الأطفال في الولايات المتحدة هو جنوب افريقيا»، وهي الدولة الصناعية الوحيدة التي لا توجد فيها رعاية صحية مضمونة. أما الصحفي جاكسون فيواصل كلامه قائلاً:

> إن النساء، وقبل الحمل بكثير، هن خارج نطاق التغذية الجيدة والتعليم الصحي. . . . وفي الوقت الذي تنتفخ أوداج الزعماء في واشنطن هذا الأسبوع لتحطيم الأسوار في أوروبا، نجد أن عدداً كبيراً ومتزايداً من الأمريكيين من أصل افريقي، أو من أمريكا اللاتينية، فضلاً عن الكمبوديين والهايتيين والفيتناميين وقد أغلقت بوجوههم أبواب المستشفيات والعيادات الطبية بسبب الافتقار إلى المال أو التأمين الصحي أو اللغة[٢٥].

إن حقائق كهذه، التي يمكن أن نجد أمثالها في طول البلاد وعرضها، هي تعبير صارخ

---

(٢٤) Martin Tolchin in: *New York Times*, 23/3/1989, and Alexander Reid in: *Boston Globe*, 2/3/1989.

(٢٥) Derrick Jackson in: *Boston Globe*, 24/12/1989.

عن نوع رأسمالية الدولة الذي يطبّق في أغنى قطر في العالم، وفيه ما فيه من المزايا التي تبددت سدى خلال أعوام ريغان بصورة مخزية تفوق كل الحدود.

وقد عبّر توم وولف عن روحية هذه الأعوام أحسن تعبير حين صوّرها قائلاً «إنها كانت تمثل لحظة من اللحظات الذهبية الكبرى لم تشهد لها الإنسانية مثيلاً من قبل». ولا شك أنها كانت كذلك بالنسبة إلى الناس المهمين الذين يتكلم وولف باسمهم(٢٦). فلقد تحققت الأهداف المقصودة للإدارة الاقتصادية الداخلية إلى حد كبير، تماماً كما حقق اتفاق الرأي غير الحزبي في واشنطن هدفه المقصود الخاص بنزع الفتيل من خطر الديمقراطية والاصلاح الاجتماعي في أمريكا الوسطى.

رابعاً: إعادة الثقة

يفترض أن أعظم الانجازات التي قام بها ريغان هي أنه جعلنا «نشعر بالرضا عن أنفسنا»، معيداً الثقة بالسلطة، التي تزعزعت بشكل يثير الأسى. إنه، على حد تعبير وول ستريت جرنال «قد أعاد الفعالية والمعنويات إلى القوات المسلحة وأبدى إرادة في استخدام القوة في غرينادا وليبيا» ـ وهما مهزلتان عسكريتان، ولكنْ مهلاً. فقد استطعنا أن نقتل عدداً كافياً من الناس وصرنا نقف مرةً أخرى بـ «قامة مديدة» مرفوعي الرأس فوق الذين انطلقوا قبلنا وسعوا إلى غلبنا ولكنهم استسلموا للشجاعة الرصينة و «القوة التي يتمتع بها راعي البقر»، هذه هي كلمات الصحفي البريطاني بول جونسون يدلي بها منتشياً برجولة مثله الأعلى رونالد ريغان، الذي أظهر في واقع الأمر شجاعة رئيس للمافيا الذي يرسل رهطاً من مستأجريه لكسر عظام الأطفال في روضةٍ للأطفال. بهذه الانجازات تغلّب ريغان «على موانعنا السقيمة ضد استخدام القوة العسكرية»، كما ترنم نورمان بودوريتز بهذا الكلام(٢٧).

أما في واقع الأمر، فإن كل هذا هراء زائف. قد يتباهى صغار القوم الفزعين بجلال بطلهم راعي البقر، لكن الجمهور أكثر معارضةً كما يبدو للتدخل العنيف مما كان عليه في الماضي، وإني لآمل ـ ولو اني لا أعرف ـ أن يكون الجمهور أكثر التزاماً بالعمل لإعاقته.

---

(٢٦) *Boston Globe*, 18/2/1990.

(٢٧) Editorial in: *Wall Street Journal*, 19/1/1989, and Paul Johnson in: *Sunday Telegraph*, 1/6/1986.

جونسون وبودوريتز متهللان بالنسبة إلى ليبيا وغرانادا، على التوالي. ولما كان جونسون من المدافعين المشهورين عن الارهاب، فقد صفّق لاسرائيل «لتحلّيها بالشجاعة المعنوية والمادية لخرقها حدوداً ذات سيادة مزعومة» بغزوها لبنان في سنة ١٩٨٢ لاستئصال «السرطان الإرهابي» ـ موقعة ما يُقدَّر بـ ٢٠ ألف قتيل أو أكثر، معظمهم مدنيون لبنانيون وفلسطينيون. وردت هذه المعلومات في:

Wolf Blitzer in: *Jerusalem Post*, 29/6/1984.

في واقع الأمر، لم يكن للغزو أي علاقة مطلقاً بـ «السرطان الارهابي» باستثناء أن ما أمّلته اسرائيل من أن الهجوم قد يعيد منظمة التحرير الفلسطينية إلى السياسات الارهابية التي فضلتها اسرائيل من طريق تقويض =

خامساً: رذائل عمومية

إن رعاية الارهاب الدولي الذي تقوده الدولة والادارة الاقتصادية المصممة للكسب قصير الأجل لمصلحة الأغنياء هما أشهر السمات لعصر ريغان، ولكن هناك سمات أخرى. إني في هذا الاستعراض المختصر لم أتطرق حتى إلى ما قد يعتبر أخطر ما في موروث ريغان وتاتشر ومن لف لفهما. إن الأجيال القادمة ستواجه من المشاكل ما هو مختلف تماماً في نطاقه وتعقيده عما نشأ منها سابقاً. من هذه المشاكل الصارخة التدمير المحتمل لبيئةٍ مادية يمكنها الإبقاء على حياة إنسانية بشكلها الحاضر، ومنها انتشار خطر الأسلحة التي تستخدم للدمار الشامل والنزاعات المتواصلة بين المختصمين الذين لديهم قدرة متزايدة على إيقاع ضرر جسيم. أما أن لهذه المشاكل حلولاً فهو أمر ليس واضحاً تماماً. وأما القول بأن الارتفاع بالجشع إلى قيمة إنسانية عليا ما هو بالجواب، فهو أمر واضح تماماً. إن قصصاً بشأن وجود رذائل خصوصية تعطي منافع عمومية يجوز التسامح بها في عالم يعيش على نحو أقل اقتراباً من حافة الهاوية، ولكنه لم يعد كذلك بالتأكيد. إن أنصار ريغان، باحتفائهم بأبشع العناصر في الطبيعة البشرية والحياة الاجتماعية، قد أرجعوا الى الوراء، بمقدارٍ ما، الامكانات الخاصة بمعالجة المحن الخطيرة والكوارث الممكنة الوقوع.

إن الأجيال القادمة هي التي ستدفع الثمن. هذا هو ميراث تلك السنين، حتى إذا أبحنا لأنفسنا ألا نرى الشقاء والتعذيب لضحايانا في أرجاء العالم.

= ضبط النفس في وجه الهجمات الاسرائيلية المتكررة والمهلكة عبر الحدود، وبإنهاء جهود منظمة التحرير الفلسطينية للتحرك نحو تسوية سياسية سلمية، غير مقبولة من الائتلافين السياسيين الرئيسين الاسرائيليين. وكان هناك دليل كبير على هذه الأمور من مصادر اسرائيلية في الوقت الذي أبرز فيه جونسون هذه التعليقات التافهة النموذجية. انظر: Noam Chomsky: *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston, Mass.. South End Press, 1983); *Pirates and Emperors* (Montréal: Black Rose Books; New York: Claremont, 1986), and *Necessary Illusions*.

الفصل الثالث

المنظومة العالمية

أولاً: قلق الانفصال

ظهـر في إحدى الصحف مؤخـراً كاريكـاتور سيـاسي يصور إنسـاناً مصنـوعاً من الثلج بخوذته وبندقيته وهو يذوب تحت الشمس الساطعة، وبجانبه جورج بوش متلهفـاً وهو يحميـه بمـظلةٍ من فوقـه ليحجب عنه أشعـة الشمس. كتب على الإنسـان الثلجي «الحـرب البـاردة» وتحت الرسم: «ليست دائمية؟ ماذا سنفعل، يا ناس»؟[1]. والمحنة هي محنة حقيقية.

إن الحـرب الباردة، كـما بحثنا في الفصـل الأول، قد خـدمت أغـراضـاً مهمـة لمـدراء الدولة. فحين تدعو الحاجة إلى محفز حكومي لتحريـك اقتصاد مـتزعزع أو لـرعايـة تقانيـات جديدة وباهظة، يستطيع مدراء الدولة أن يختلقوا صورةً لأرتال روسيـة في حالـة زحف وذلك لاستمالة الجمهور إلى التوسع في الدعم المالي للصناعة المتقدمـة عن طريق البنتـاغون. كـما أن التدخل بالقوة وأعمال التخريب لمنع القومية المستقلة في العالم الثـالث يمكن تبريـرهما بـالكيفية ذاتها، وثمة منافع إضافية في إبقاء نفوذ الولايات المتحدة على حلفائها. وبصـورة عامـة جرى زج «الامبراطورية الشريرة» حين دعا داعي الإدارة الاقتصادية المحلية والسيطرة على المنظومـة العالمية. إن العثور على بديل لن يكون أمراً سهلاً.

هذه مسائل خطيرة. فالتدخل ينطوي على تكاليف مادية ومعنوية قد لا يكون السكـان على استعداد لتحمّلهـا. أما الـوضع بـالنسبة إلى شعب مـطيع ذي أنمـاط ثقافيـة مختلفة تمـاماً كاليابان، مثلاً، فإن قوّتها الاقتصادية العظيمـة قادرة عـلى إدارة التخطيط الاقتصـادي للدولة وللشركات الكبرى مفترضة أن الناس سينفذون الأوامر. ولكن من الضروري، في مجتمع أقل انضباطاً، اصطناع القبول. إن المشاكل الاقتصادية الحالية في الولايات المتحدة تنبع، إلى حدٍ مـا، من الطبيعـة الحرة والمفتـوحة نسبيـاً للمجتمع الـذي يستبعد الـطرق الأنجع، والفـاشية

---

(١) Auth Cartoon in: *Philadelphia Inquirer*, 28/4/1989.

الأسلوب، التي يشاد بها الآن كنصرٍ للاقتصاد الحر والديمقراطية. وهكذا، وللاستشهاد بحالات نموذجية، نجد جريدة نيويورك تايمز تنادي بـ «أن الديمقراطية، كآلية اقتصادية، تعمل بشكل بيّن يسنده البرهان، كما هو الحال في الأقطار الآخذة بالتصنيع حديثاً» وهي كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورا وهونغ كونغ. ويكتب عالم الاجتماع دنيس رونغ في المجلة الاشتراكية الديمقراطية الرأي المنشق فيصف «النجاحات الرأسمالية الباهرة لهذه الأقطار الأربعة في ظل اقتصاد رأسمالي متحرر من سيطرة حكومات مستبدة متزعزعة، بالقياس إلى الفشل الاقتصادي في كوبا وكوريا الشمالية وفيتنام، ثم نيكاراغوا في الفترة الأخيرة، ويعزى هذا الفشل فيها جميعاً إلى الدوغما الماركسية - اللينينية؛ والأمر الصحيح في المقارنة هو أن الحكومات المستبدة هي حكومات فعالة، وليست «متزعزعة»، في تنظيم النمو الاقتصادي[٢]. إن الولايات المتحدة لا تستطيع تبيّن هذه الأشكال من الحكم المستبد الذي تديره الدولة والشركات الكبرى، إلا إذا قامت فيها ثورة مضادة حقيقية تقلب مكاسب الماضي الاجتماعية والسياسية رأساً على عقب وتفرض أنماطاً قسرية مبتدعة[٣]. .

أمام مثل هذه المشاكل تكون الطريقة التقليدية لأية دولة هي الإيحاء بالخوف. وقد نبّه دين أتشيسون منذ البداية إلى أنه سيكون من الضروري «تطويع العقل الجماعي للحكومة في أعلى مستوياتها» بالتلويح بالخطر الشيوعي وذلك للحصول على الموافقة على البرامج المخططة لإعادة التسلح والتدخل الخارجي. ثم أوضح أتشيسون قائلاً، حين نشبت الحرب الكورية بعد ذلك بقليل: «إن هذه الحرب تقدم فرصة رائعة. . . لإرباك حملة السلام السوفياتية التي تتخذ أبعاداً خطيرة وتحدث تأثيراً معيناً على الرأي العام». وقد علّق السناتور ولتر جورج، في مداولة سرية حول اقتراح ترومان بالتدخل في اليونان وتركيا (مذهب ترومان)، قائلاً إن ترومان «قد وضع هذه الأمة وجهاً لوجه ضد عقائد معينة»، وهذا موقف لن يكون من السهل إقناع الجمهور به. وأضاف السناتور آرثر فاندنبرغ في تلك المداولة قائلاً: «ما لم نضخم هذا الأمر بكل وسيلة ممكنة» فإن الجمهور لن يفهمه أبداً. وسيكون من الضروري، كما نصح هذا المتكلم، «إفزاع هذا الشعب الأمريكي إلى أقصى حد». وقد جرت تغذية الجمهور بحكايات شبيهة بتلك التي استخدمت لتطويع العقل الجماعي للمسؤولين المترددين، وبأسلوب كان «أوضح من الحقيقة»، كما قال دين أتشيسون في ما بعد باستحسان. وحين شنّت حملة جديدة في ١٩٨١ أوضح صامويل هنتنغتون قائلاً: «قد يكون عليك لإقناع الناس [بأعمال التدخل الخارجي أو غيرها من الأعمال العسكرية] أن تقوم بهذا الاقناع بطريقة تخلق الانطباع الكاذب بأنك إنما تقاتل الاتحاد السوفياتي. إن هذا ما كانت الولايات المتحدة

---

(٢) James Markham in: *New York Times Week in Review* (lead story) (25 September 1988), and Dennis Wrong in: *Dissent* (Spring 1989).

(٣) هناك، الآن، مثابرة فعلية حول «ما هو حافز اليابان»، متباينة من حيث النوعية. وليس ذلك من دون أهمية، على الرغم من ألوان وأوهام عنصرية حول الغرب. انظر: Karel van Wolferen, *The Enigma of Japanese Power* (New York: Knopf, 1989).

وحول كوريا الجنوبية، انظر: Alice Amsden, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization* (New York: Oxford University Press, 1989).

تفعله منذ صدور مذهب ترومان». هذه نظرية ثاقبة مهمة في منظومة الحرب الباردة، وهي تصح على الدولة العظمى الثانية كذلك. يترتب على هذا وفق المنطق ذاته «أن من الممكن أن تكون العلاقات العامة لغورباتشوف موجهة إلى تهديد المصالح الأمريكية في أوروبا، شأنها في ذلك شأن دبابات بريجنيف»، كما أشار هنتنغتون بعد كلامه ذاك بثمانية أعوام[٤].

ومن المشاكل الملحّة أن من الصعب أن يؤخذ العدو مأخذاً جدياً. إن الأمر بحاجة إلى موهبة لتصوير اليونان أو غواتيمالا أو لاووس أو نيكاراغوا أو غرينادا كخطرٍ يهدد بقاءنا. وقد جرى التغلب على هذه المشكلة كما هو المعتاد بنعت الضحية المستهدفة بأنها من عملاء الاتحاد السوفياتي، لذا فنحن نهاجم دفاعاً عن النفس. كان الخطر السوفياتي نفسه قد تطلّب بعض الجهد منذ الدعوة الأولى لإعادة التسليح بعد الحرب، و«الصدّ» والتحطيم للاتحاد السوفياتي، في المذكرة رقم (٦٨) الصادرة عن مجلس الأمن القومي.

إن المشاكل الأساسية هي مشاكل مؤسسية، ولن تزول.

ثانياً: المهمات المتغيرة

كان المخططون الأمريكيون يأملون، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، في تنظيم معظم العالم، إن لم يكن كله، وفق الحاجات المتصوَّرة لاقتصاد الولايات المتحدة. أوضح جورج كينان، رئيس التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية أن «المهمة الحقيقية» للولايات المتحدة، بما لديها من نصف ثروة العالم وما تتمتع به من مركز في القوة والأمن لا مثيل له في التاريخ، «هو الحفاظ على مركز التفاوت هذا»، وبالقوة إذا لزم الأمر. وقد تحققت هذه الرؤية جزئياً، ولكنْ، ومع مرور الزمن، كان لا بد لمركز السيادة للولايات المتحدة أن يتآكل. وحاولت إدارة كينيدي تطبيق «التصميم الأعظم» لمعالجة المشكلة المتنامية، متوقعةً «أن تنوب بريطانيا منابنا (أي شريكتنا في الكلام الرائج)»، على حد تعبير أحد كبار مستشاري كينيدي الذي زلّ لسانه بالمعنى الحقيقي للعبارات الفخمة بشأن الشراكة[٥]. وقد أصبح من الصعب، بحلول ذلك الوقت، ضبط أوروبا والسيطرة عليها، وهي المنافس المحتمل الرئيسي. وتفاقمت المشاكل إذ كان حلفاء الولايات المتحدة يقومون بإثراء أنفسهم من خلال مشاركتهم في تدمير الهند الصينية، ذلك التدمير الذي كان باهظ الكلفة على الاقتصاد الأمريكي.

كانت كلتا الدولتين العظميين تتناقص في القدرة على الإكراه منذ أواخر الخمسينيات.

---

(٤) Dean Acheson, *Present at the Creation* (New York: Norton, 1969), pp.374-375; William S. Borden, *The Pacific Alliance* (Madison, Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1984), p.144; Lloyd Cardner in: *Diplomatic History* (Winter 1989), and Samuel P. Huntington in: *International Security* (Summer 1981), and *National Interest* (Fall 1989).

(٥) Frank Costigliola in: Thomas G. Paterson, ed., *Kennedy's Quest for Victory* (New York: Oxford University Press, 1989).

وما «المهمة الحقيقية» بالنسبة إلى واشنطن الآن إلا أن تحافظ على مركزٍ في السيادة يواجه تحدياً خطيراً. واستمرت هذه التطورات الطويلة الأجل في المنظومة الدولية خلال الثمانينيات، وتفاقمت بسبب سوء الادارة الاجتماعية والاقتصادية لحكومة ريغان بآثارها الضارة التي اعتبرها البعض «ضربة قاصمة لأمريكا المتفسخة» (السناتور ارنست هولنغز)(٦). إن العالم يتجه، منذ سنين، نحو ثلاث كتل اقتصادية رئيسية هي: كتلة الدولار؛ وكتلة الين القائمة على اليابان وما جاورها؛ والكتلة الأوروبية، ومركزها ألمانيا، وهي تتّجه نحو مزيد من الاتحاد في سنة ١٩٩٢. إن إدخال كندا في منظومة التجارة الحرة، التي تهيمن عليها الولايات المتحدة، في ١٩٨٨ هو خطوة نحو ترسيخ كتلة الدولار، التي ترمي أيضاً إلى إدخال شمال المكسيك بما فيه من يد عاملة رخيصة لمصانع التجميع وإنتاج قطع الغيار وغير ذلك مما يمكن تطبيقه اقتصادياً بنجاح في أمريكا اللاتينية. أما «مبادرة الحوض الكاريبي» فهي خطوة تعويقية في الاتجاه ذاته. بيد أن لأوروبا واليابان أفكاراً مختلفة، ناهيك عن المنطقة نفسها. وقد تميل هذه الاتجاهات نحو تشكيل كتل متنازعة إلى التصاعد لما تقوم به واشنطن من جهود لحث أوروبا واليابان على إنقاذ الولايات المتحدة من عجزها التجاري ومن مشاكلها الاقتصادية الأخرى، كما أنها قد تميل إلى التصاعد بسبب التأثير في صادرات العالم الثالث إذا تخلت الولايات المتحدة عن دورها كمستهلك أخير لبضائع الأقطار التي تبنت نموذجاً في التطوير يتجه نحو التصدير وكان تبنّيها لهذا النموذج بضغط أمريكي(٧).

كان «التصميم الأعظم» لكينيدي محاولة تفادي الخطر المتعاظم من كتلة أوروبية مستقلة لها مخططاتها العالمية الخاصة بها. كان هنري كيسنجر قد ألقى خطاباً في عام ١٩٧٣ بمناسبة الاحتفال بـ «سنة أوروبا» وفيه أنحى باللائمة على الأوروبيين لتمسّكهم بمصالح إقليمية ضمن «إطار عام لنظامٍ تديره الولايات المتحدة»، ولإحجامهم عن تطوير كتلة تجارية كبيرة تحرم فيها الولايات المتحدة من الحصول على منفذ متميّز. أما النزاعات التي تنشب مع اليابان فهي الآن أخبار الصفحات الأولى. لقد أدّت مثل هذه التطورات في الماضي إلى منازعات خطيرة، لا بل حتى إلى حروب كبيرة. والمفروض أن التغلغل المتبادل في الاقتصادات العالمية والطبيعية الرهيبة لوسائل الدمار سيحولان دون مواجهة مباشرة، ولكن بذور المواجهة موجودة في تربة العالم.

ما هو الدور الذي سيمثله الاتحاد السوفياتي في هذه المنظومة العالمية؟ كان للحرب الباردة إيقاع نظامي من المواجهة والوفاق، وهو إيقاع يتأثر كثيراً بالعوامل الداخلية داخل كل دولة عظمى وبحاجتها إلى ممارسة القوة في منظومتها الدولية؛ أما بالنسبة إلينا، فممارستها في

---

(٦) *Washington Post* (8 May 1989).

(٧) من أجل بعض النقاش الحديث لهذه الأمور، انظر: Walter Russell Mead, «The United States and the World Economy,» *World Policy Journal* (Winter 1988-1989).

بعد سنة، جرى نقاش فعلي حول إقامة منطقة تجارية حرة مع المكسيك، وقد روّج الرئيس بوش خطة غامضة لمدّها إلى أمريكا اللاتينية بأسرها.

معظم أنحاء العالم. وقد بذل الاتحاد السوفياتي جهوداً متعددة للتخلص من مواجهة يفتقر فيها إلى القوة الاقتصادية اللازمة للاستمرار فيها. وبما أن الاتحاد السوفياتي قد رُدّ على أعقابه فلا يسعنا أن نعلم ماذا كانت عليه درجة جديته (انظر الفصل الأول). بيد أن الحالة الحاضرة تختلف من حيث الكيف.

لم يكن لتحرك غورباتشوف نحو الوفاق علاقة تذكّر بما تقوم به الولايات المتحدة من تهديد أو من جعل الاقتصاد يصطبغ بصبغة عسكرية أو من التوسع في الارهاب الدولي وفق مذهب ريغان. كان القيام بذلك التحرك محاولة لإقصاء الدولة المركزية القاسية وغير الكفوءة التي بناها لينين ومن تبعه على الحكم من أجل التغيير الاقتصادي والاجتماعي، وهي محاولة في الاصلاح من الأعلى أدت إلى ظهور سلسلة واسعة من الاستجابات والمبادرات الشعبية مع آمال مثيرة لكنها غير مؤكدة، وإلى سمات أبشع كثيراً كالتردي في الاقتصاد والغلو بأنواعه الشوفينية والعنصرية والمناهضة للسامية.

وبالمصادفة تزامن هذا التحرك نحو الوفاق والاصلاح الداخلي مع المجرى الطبيعي للسياسة الأمريكية. فبحلول أواسط الثمانينيات، لم تكن مهمة الزعامة السياسية في الولايات المتحدة تخويف الجمهور لكي تتم الموافقة على الدفع لأغراض البرامج العسكرية التي لا يريدها الناس، بل كانت المهمة معالجة مسألة التكاليف الناشئة عن إجراءات أنصار ريغان الخاصة بدولة رعاية الأغنياء. وفي استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب لحساب وول ستريت جرنال في ١٩٨٢ حبّذ ٨٣ بالمئة من مدراء الشركات الكبرى الذين استطلعت آراؤهم إجراء تخفيض في الإنفاق العسكري وذلك لتخفيض العجز الفدرالي المتفاقم[٨]، وقد اتضح خلال بضع سنين أنه في ظل الظروف السائدة في الثمانينيات، وبعد أن فقدت الولايات المتحدة مركز الهيمنة الأول على منافسيها الصناعيين، لم تعد الوسائل القديمة لتدخل الدولة في الاقتصاد أمراً عملياً. عندئذٍ، ولأسباب محلية صرف، صار الوسط الدولي يصوَّر على أنه أقل تهديداً. وإذ لم تعد هناك حاجة إلى «النافذة المطلة على الانكشاف للخطر»، وهي نافذة خيالية، فقد تم لذلك غلقها، ولهذا لم تعد الامبراطورية الشريرة قاب قوسين أو أدنى من ابتلاعنا؛ كما لم يعد الارهابيون الدوليون يتلصصون في كل زاوية من زوايا الأرض. لقد أصبح العالم مكاناً أكثر أمناً ـ لا لأن العالم نفسه قد تغيّر، بل لأن مشاكل جديدة أخذت تظهر في البلاد. أصبح من اللازم التوقف وقفةً متمهلة جديرة برجل الدولة. بل إن ريغان بلغ حداً كشف فيه أنه هو شخصياً لينيني نظري. فكان من الممكن، في هذا السياق، الظهور بمظهر المتقبل لتحرك غورباتشوف الذي اتُخذ لأسباب أخرى مختلفة ومنعزلة عن غيرها.

مع هذا، فإن انحسار الخطر السوفياتي هو سحابة سوداء في الأفق للأسباب التي سبق

---

(٨) انظر: Brad Knickerbocker, «Defense Spending no Longer Off Limits to Budget-Cutters,» *Christian Science Monitor*, 21/4/1982.

ذكرها. قال الصحفي إتش إل. منكين قبل الحرب الباردة بأمد طويل: «إن الهدف كله من وراء السياسة العملية هو الإبقاء على السكان بحالة فزع (وبالتالي حالة صخب لكي يقادوا إلى شاطىء الأمان) وذلك بتخويفهم بسلسلة لا تنتهي من هذا البعبع أو ذاك، وكلها من صنع الخيال». لقد خدم البعبع السوفياتي غرضه على نحوٍ رائع من أجل المخططات الداخلية والدولية للنخب الأمريكية، التي لم تستبشر خيراً وهي ترى هذا البعبع يختفي عن الأنظار. كما أن مسألة الدور السوفياتي في المنظومة الدولية الآخذة بالظهور تلقي كذلك ظلاً على شؤون التخطيط. ففي الظاهر نجد أن المنازعات مع الحلفاء تتعلق بقضايا فنية كمطالبة الولايات المتحدة بأن يرفع عدد صواريخ «لانز» إلى أقل قليلاً من مستوى الصواريخ التي يفككها الروس بموجب معاهدة INF ـ وهذا في نظر السوفيات يعتبر تخلياً ضمنياً عن المعاهدة. ولكن هذه الأمور ذات أهمية قليلة[٩]، وتتخذ غطاءً للقضية الأكثر خطورة الخاصة بتخفيف التوترات بين الشرق والغرب. إن المشكلة الحقيقية هي أن المنافسين الرئيسيين للولايات المتحدة يقومون باستكشاف علاقات أوثق مع الاتحاد السوفياتي، الذي يتوق إلى الحصول على رأس المال والتقانة وإلى إقامة صلات اقتصادية أوثق مع الغرب، معيدةً بذلك إقامة شيء كالعلاقات شبه الاستعمارية التي كانت سائدة في الماضي. إن لدى ألمانيا واليابان رأس المال والتقانة وهما ما يحتاج إليه الاتحاد السوفياتي ودوله التابعة حاجة ماسة؛ هؤلاء يعرضون في المقابل المصادر التي يراد تطويرها واستغلالها، والأسواق التي تستوعب فائض الانتاج، وربما اليد العاملة الرخيصة والفرص التي تتيح تصدير التلوث والنفايات إليها، كما هو متوقع من دول تابعة شبه متطورة وحسنة السلوك. تقوم ألمانيا وغيرها من الأقطار الأوروبية باستكشاف هذه الإمكانات بحماسة. قد يكون هناك قبل مرور وقت طويل منطقة تجارة حرة لليابان في فلاديفستوك وأعمال استكشاف واستغلال يابانية للنفط وغيره من المصادر في سيبيريا ـ وهذه تطورات يمكن، إذا تحققت، أن تغيّر مادياً هيكل النظام العالمي.

إن تحولاً نحو صلات أوثق بين المنافسين الصناعيين للولايات المتحدة وبين الكتلة السوفياتية من شأنه أن يوقظ أسوأ الكوابيس من سباتها في التفكير الجغرافي ـ السياسي في أمريكا، وهو الذي يرى في الولايات المتحدة قلعة تنتصب بالقرب من السهوب الأوروبية ـ الآسيوية، وتلتزم بمنع توحيد تلك المناطق تماماً كما كانت انكلترا تلتزم بمنع توحيد أوروبا القاريّة في عصر هيمنتها المحدودة. لهذه الأسباب كانت واشنطن غير مرتاحة بشكل واضح من الصلات المتنامية مع الاتحاد السوفياتي. وقد سعت طوال الثمانينيات إلى إعاقة العلاقات الاقتصادية الواسعة التي كان من شأنها أن تخفف من توترات الحرب الباردة وتعمل على إدماج الاقتصاد السوفياتي في المنطقة الغربية. في أواخر ١٩٨٩، كانت الولايات المتحدة منعزلة بمفردها في معارضة تصدير التقانة العالية إلى الاتحاد السوفياتي، بزعم أسباب أمنية، وهي أسباب لم يكن أحد يعتقد بصحتها في ذلك الوقت. وفي اجتماع عقده في تشرين الأول/

(٩) خلال سنة، انهارت هذه التحولات الخالية من المعنى مع جدار برلين، وما تبقّى من قطع صغيرة من النظام الامبراطوري السوفياتي في أوروبا الشرقية.

اكتوبر ١٩٨٩ الكوكوم (COCOM) من بلدان حلف الأطلسي واليابان وأستراليا، وهو الذي ينظم التجارة مع الكتلة السوفياتية، وقفت الولايات المتحدة وحدها في سعيها لمنع بيع التقانة العالية. وقد ذكرت وكالة الأسوشييتد برس أن أعضاء الكوكوم اتهموا الولايات المتحدة بمحاولة «خنق المنافسين الأجانب للصناعيين الأمريكيين»، وهم المنافسون الذين قد يجنون ربحاً من هذه العلاقات التجارية(١٠). واستمرت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين في وضع العراقيل أمام المعونة للاتحاد السوفياتي ـ ويُفهم «العون» على أنه أداة ترويج للتصدير الذي لا قبل للولايات المتحدة الآن على استعمالها بشكل حسن كما يستطيع ذلك المنافسون، لا سيما بعد الضربات التي كالتها إدارة ريغان للاقتصاد المحلي.

ثالثاً: احتواء «حمّى غوربي»

يمكن المرء في هذا السياق أن يقدّر القلق الذي أثاره تحرك غورباتشوف في أواخر الثمانينيات، وهو تحرك يتطلب شكلاً جديداً من الاحتواء: شكل علاج لـ «حمّى غوربي» في أوروبا الغربية، أو في الأقل احتواء المرض. في مقالٍ لصحيفة وول ستريت جرنال بعنوان: «الحمّى المناهضة للأسلحة النووية تضع بوش في حيرة إذ يخفف السوفيات من المواجهة»، أوجزت فيه الصحيفة «واحدة من مهام بوش الأعمق والأهم، ألا وهي الدفاع عن مزية الأسلحة النووية في وجه الحملة السوفياتية التي لا هوادة فيها، واللامعة أحياناً، لتخليص أوروبا منها. وقد حرمت هذه الاستراتيجية السوفياتية الجديدة المتشددين الغربيين من أحسن سلاح لديهم، ويبدو أن هذه الاستراتيجية تفعل فعلها» بين الأوروبيين غير المطيعين، وإن كانت الصفوة الأوروبية قلقة كذلك من أن يؤدي تخفيف التوتر إلى تحرير السكان من فروض مواجهة الحرب الباردة. يذكر دان راثر في خبرٍ له من ألمانيا أن هلموت كول يشرف على ارتكاب الخطأ نفسه الذي ارتكبه تشيمبرلين في ١٩٣٩، مصدّقاً غورباتشوف تماماً كما صدق تشيمبرلين هتلر ومستسلماً لنزوة «السلام في زماننا»؛ يشير هذا الصحفي أن بوسع الأمريكيين إبعاد ألمانيا عن ارتكاب هذا الخطأ. وينبه جيري هوف من معهد بروكينز إلى أن الولايات المتحدة قد خضعت سريعاً لـ «التفاؤل الذي يورث الرضا بأن غورباتشوف لا يمكنه أن ينجح. ربما سيكون لهذا التفاؤل ما يبرره، لكننا لا نستطيع الوثوق من ذلك، ويجب علينا أن نكون على علم تام بالمصاعب والتحديات التي تلوح في الأفق»(١١).

تجلت إحدى المشاكل بإخفاق أوروبا في أن ترى التحرك نحو الوفاق بمعناه الصحيح: كنصرٍ للديمقراطية الرأسمالية أنجزته شجاعة رونالد ريغان، ثم ان مهارته كصانع للسلام بعد تصميمه الحازم قد أجبرت العدو على الإقرار بخسارته. رحبت جريدة فايننشال تايمز اللندنية

---

(١٠) Mort Rosenblum in: *Associated Press*, 25/10/1989.

(١١) John Walcott in: *Wall Street Journal*, 6/2/1989; Dan Rather in: *CBS* radio news, 4:40 p.m.; WEEI (Boston) (30 January 1989), and Jerry Hough in: *International Economist* (January-February 1989).

«بالتوهج البراق للوفاق الجديد»، بيد أنها أضافت تقول «إن الجميع يعلمون أن صانع الوفاق لم يكن رونالد ريغان بل ميخائيل غورباتشوف». وقالت عن الأول:

> إن إسهامه في مباهج الأمم يتضمن «الامبراطورية الشريرة» وحرب النجوم وغزو غرينادا وقصف ليبيا وقمة ركيافيك في ١٩٨٦ التي أوشك فيها أن يوافق على التنازل عن ترسانة أمريكا النووية، وإيران غيت. يضاف إلى هذا، بالطبع، التراكم المطرد للعجز في الميزانية والعجز التجاري؛ أما حين يعالج هذا العجز في نهاية المطاف فإن الثمن الذي سيدفعه الشعب الأمريكي سيكون باهظاً.

وأظهرت استطلاعات الرأي أن غورباتشيف يتفوق على ريغان في شعبيته؛ وقالت جريدة نيويورك تايمز إن مبادرات غورباتشيف تعيث فساداً بسياسات أوروبا الغربية، «وإن فتنته قد أسرت الرأي العام الأوروبي إلى درجة يمكنها أن تحدّ من مجال الناتو في المناورة»، كما قال مسؤول أمريكي كبير بأسى[١٢].

أما الرأي الأكثر شرحاً للصدر بشأن الموضوع، فقد صاغه المحرر التنفيذي السابق لجريدة نيويورك تايمز، أي. إم. روزنتال. كتب يقول، وهذه المرة على نحو ليس بعيداً عن التصديق، إنه «ما من أحدٍ يقول الحقيقة». وأردف أن «الحقيقة» هي أن أوروبا الغربية في حالة من الفزع لعدم استعداد ألمانيا الغربية لزيادة عدد صواريخ الناتو كما تطالب الولايات المتحدة. إن تصلّب ألمانيا بشأن هذه المسألة الحاسمة وتحرّكها نحو إرضاء الاتحاد السوفياتي يثيران مخاوف أوروبية بشأن ظهور «ألمانيا جبارة تعمل يداً بيد مع اتحادٍ سوفياتي متجدد» وما يرجعه ذلك من صدى لميثاق هتلر ـ ستالين.

لكن الأوروبيين رفضوا مرة أخرى أن يروا الأمور كما قيل لهم إنهم رأوها ـ وهو ألا ينكروا أن هناك مخاوف من ألمانيا جبارة ومن مطامحها. وكما قال روزنتال وهو يبسط القلق الأوروبي بشأن تصلّب ألمانيا، فإن التأييد لموقف ألمانيا تزايد في معظم أنحاء أوروبا في حين أظهرت استطلاعات الرأي وجود درجة قليلة من الخوف من الاتحاد السوفياتي. إن مثل هذه النتائج ليست جديدة؛ وللاستشهاد بحالة واحدة من عدد من الحالات السابقة نذكر أن استطلاعات الرأي السرية التي أجرتها «وكالة المعلومات الأمريكية» وسرِّبت في أوروبا (إلا أنها على ما يظهر لم تُنشر في وسائل الاعلام في الولايات المتحدة)، قد كشفت عن أن الأوروبيين يلومون ريغان بأغلبية كبيرة على انهيار قمة ركيافيك في ١٩٨٦. أما عن النزاع بشأن الصواريخ، فقد قالت جريدة الغارديان اللندنية إن الولايات المتحدة وبريطانيا ـ «وهما قلعتا القوة» ـ كانتا جزيرتين «معزولتين في الناتو، ولم يكن الألمان هم المعزولون»، والذين هم مدعومون من أغلبية الحلف. وتضيف الغارديان وبحق أن القضية هي ليست الصواريخ بل «طموح ألمانيا من قيادة أوروبا الغربية نحو التقارب مع الاتحاد السوفياتي ـ وهو تقارب يمكن أن ينبثق عنه الكثير من المنافع المتبادلة، الاقتصادية والسياسية»؛ وهذا هو بالضبط القلق

---

(١٢) Ian Davidson in: *Financial Times*, reprinted in: *World Press Review* (December 1988) and Thomas Friedman in: *New York Times*, 14/2/1989.

الذي يساور المخططين الأمريكيين، كما يساور، حالياً الجانب البريطاني الذي ينوب منابهم سادراً في أوهام الشراكة(١٣).

رابعاً: مجموعة الأمم

قال جورج بوش بصراحة عند وصوله إلى أوروبا لحضور مشاورات الناتو إن الولايات المتحدة «مستعدة أن تذهب إلى أبعد من الاحتواء، متجهةً نحو سياسة ترمي إلى جلب الاتحاد السوفياتي الى حظيرة مجموعة الأمم»(١٤). إن هذا بلا ريب هدف حميد، ولكن بعض التساؤلات تظل معلّقة دون جواب.

إن «مجموعة الأمم» موجودة ولها منبر منظّم كان العالم قد أبدى من منصته بعض الآراء اعن مسائل نزع السلاح والوفاق، والآن يأتي بوش ليعرض وصايته على الاتحاد السوفياتي الضال عن الصراط. وهكذا، وفي الوقت الذي كان ريغان يُمطرَ بعبارات الثناء (في الولايات المتحدة) لقيادته العالم نحو السلام في قمة واشنطن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، حيث وقِّعت معاهدة INF كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ناطقةً باسم «مجموعة الأمم»، قد صوتت على سلسلة من قرارات نزع السلاح. فقد صوتت بنسبة ١٥٤ إلى ١، دون امتناع أحد عن التصويت، لصالح معارضة إقامة الأسلحة في الفضاء الخارجي (حرب النجوم التي بدأها ريغان)؛ وبنسبة ١٣٥ إلى ١ ضد تطوير أسلحة جديدة للدمار الشامل؛ وبنسبة ١٤٣ إلى ٢ لصالح التحريم الشامل للتجارب، وبنسبة ١٣٧ إلى ٣ لإيقاف تجارب التفجير النووي كافة. صوتت الولايات المتحدة ضد كل قرار من هذه القرارات، وانضمت إليها فرنسا في قرارين، وانكلترا في قرار واحد. لم يُشرَ إلى أي من هذه القرارات في «الصحافة الحرة»، «فمجموعة الأمم» تكون خارج نطاق الموضوع حين تخفق في إدراك «الحقيقة»(١٥).

---

(١٣) A.M. Rosenthal in: *New York Times*, 2/5/1989.

انظر استفتاء USIA في: Noam Chomsky, *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), p.197, and *Manchester Guardian Weekly* (7 May 1989).

بالنسبة إلى الانتخابات والنقاش المتصل بالمزاج في أوروبا، كانت ديانا جونستون، منذ أمد طويل، المعلّقة الأكثر ثقافة في ما يتعلق بالشؤون الأوروبية، انظر: Diana Johnstone in: *In These Times* (17 May 1989).

(١٤) John Mashek in: *Boston Globe*, 27/5/1989.

(١٥) في الوقت عينه، نقلت بصورة بارزة أصوات تنتقد الاتحاد السوفياتي وكانت أصوات نزع السلاح في حينها على نحو بيّن، نظراً لتدفق المديح على ريغان صانع السلام، لكني لم أجد شيئاً. لمزيد من التفاصيل عن هذه القضايا، انظر: Chomsky: *The Culture of Terrorism*, p.195, and *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, ©1989), pp.82ff and 218ff.

حول عزلة الولايات المتحدة عن المسائل البيئية، انظر: Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.2, section 3, note (23), and chaps. 5-6.

كانت الولايات المتحدة وحدها هي التي قاطعت مؤتمر نزع السلاح الذي عقدته الأمم المتحدة في نيويورك في سنة ١٩٨٧ للنظر في كيفية تخفيض التسلح بحيث يؤدي ذلك إلى إطلاق الأموال لغرض التنمية الاقتصادية، لا سيما في العالم الثالث. وقبل هذا بقليل كانت الولايات المتحدة وحدها هي التي صوتت ضد مشروع قرار بإقامة «منطقة سلام» في جنوب المحيط الأطلسي (وقد أقرّ المشروع بأغلبية ١٢٤ إلى ١). وفي ذلك الوقت كان اقتراح غورباتشوف الداعي إلى انضمام الولايات المتحدة إلى تحريم التجارب النووية الذي أعلنه الاتحاد السوفياتي من جانب واحد (وهو اقتراح أغفل أمره كثيراً في الولايات المتحدة)، ودعوة غورباتشوف إلى اتخاذ خطوات نحو حل الأحلاف، وسحب الأساطيل الأمريكية والسوفياتية من البحر الأبيض المتوسط، وتحريم صواريخ كروز التي تُطلق من البحر، كان كل ذلك قد صار مدعاة حرج كبير - حتى أن جورج شولتز اضطر إلى مناشدة غورباتشوف «إنهاء الدبلوماسية العلنية»، الأمر الذي استحسنه أساطين وسائل الاعلام. وتذمر البيت الأبيض لأن غورباتشوف كان يتصرف مثل «أحد رعاة البقر في حانة» وهو يطلق اقتراحاته التي تكسب الشعبية بشكل محزن كما يُطلق الرصاص عشوائياً. كانت الولايات المتحدة في قضايا أخرى متعددة (منها: تطبيق القانون الدولي، والإرهاب، وجنوب افريقيا، والتسوية السياسية للشرق الأوسط) تقف وحيدة بوجه الاجماع، أو في أقلية صغيرة، كما كان لها قصب السبق في السنين الأخيرة في استخدام حق النقض في مجلس الأمن. إن السلوك الشاذ للجماعة العالمية استدعى شيئاً من التعليق القلق في وسائل الاعلام، فهذه الوسائل مهتمة بطبيعة الحال بإخفاق «مجموعة الأمم» في إدراك الحقائق التي هي بسيطة وغير جدلية، كما تظهرها بشكل قاطع الحقيقة التي مفادها أن تلك الحقائق قد بسطتها قوة الولايات المتحدة. هذا الاهتمام بالنواقص التي تحيق بجماعة العالم يتعايش تعايشاً قلقاً مع جهودنا المخلصة لإنقاذ الامبراطورية الشريرة وتطويرها نحو مرمى المدنية وإدخالها في مجموعة الأمم(١٦).

خامساً: بطانة الثوب الفضية

قدمت جريدة نيويورك تايمز العضو الأقدم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ديمتري سايمز في آخر بحوثها التحليلية عن الحرب الباردة المنشور سنة ١٩٨٨. يبدأ الرجل بالمعتقد التقليدي قائلاً: «كانت استراتيجية أمريكا الدولية خاضعة مدة تنيف على أربعين سنة لمسألة أساسية واحدة - ردع المخططات السوفياتية الموجهة ضد الغرب في ارجاء العالم». ولكنْ، إذا

---

(١٦) Serge Schmemann in: *New York Times*, 27,.30/3/1986; *Boston Globe*, 28/10/1986; *Associated Press* (Berlin), 21/4/1986; Joseph Nye in: *Foreign Affairs* (Fall 1986); George Schultz and Bernard Gwertzman in: *New York Times*, 31/3/1986, and Bernard Weinraub in: *New York Times*, 17/5/1989.

حول التعليق الأمريكي على مجموعة الأمم غير الوافية بالأغراض، انظر:

Chomsky, *Necessary Illusions*, appendix IV, section 4.

أنا أعتذر لشبح الرئيس ماكنلي لاستعارتي بلاغته، وهو يطلق تحريره الفيليبين.

كان غورباتشوف يخفف حقاً من هذه الأخطار «فقد تكون هناك فوائد كثيرة لاستكشاف تحرك الكرملين على علاته وذلك لتخليص السياسة الخارجية الأمريكية من القيد الذي قيدها به العداء الناشب بين الدول العظمى»(١٧).

يشخّص سايمز «ثلاثة تحديات للأمن القومي» يمكن التصدي لها إذا أعقب غورباتشوف كلامه بأفعال مناسبة. التحدي الأول أن الولايات المتحدة يمكنها أن تحوِّل تكاليف حلف الأطلسي إلى عاتق منافسيها الأوروبيين، وهذا عنصر واحد من عناصر المشكلة الأكبر للكتل المتنافسة التي بحثت آنفاً. الثاني أننا نستطيع إنهاء «استخدام العالم الثالث لأمريكا استخداماً ضاراً بها». ستكون الولايات المتحدة قادرة «على مقاومة مطالب العالم الثالث التي لا مبرر لها من أجل الحصول على المساعدات، كما ستكون في مركز مساومة أقوى إزاء المدينين المتعنتين في العالم الثالث». إن مشكلة استخدام الفقراء غير المستحقين أمريكا استخداماً ضاراً هي مشكلة حادة على وجه الخصوص بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية التي حولت زهاء مئة وخمسين مليار دولار إلى الغرب الصناعي من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧، بالإضافة إلى مئة مليار دولار من رؤوس الأموال الهاربة؛ يبلغ رأس المال المحوَّل ما قيمته خمسة وعشرون ضعفاً لمجموع قيمة «التحالف من أجل التقدم» وخمسة عشر ضعفاً لمشروع مارشال، كما يكتب روبرت باستور. ويقدِّر بنك التسويات الدولية في سويسرا أن نحو مئة وسبعين مليار دولار قد هرِّبت من أمريكا اللاتينية بين ١٩٧٨ و ١٩٨٧، ولا يدخل في ذلك النقد المتخفي في صفقات تجارية زائفة. وتقدم جريدة نيويورك تايمز تقديراً آخر مفاده أن حركة رأس المال السرية، بما في ذلك نقود المخدرات وهروب رأس المال، تبلغ ٦٠٠ ـ ٨٠٠ مليار دولار. هذا النزف الضخم جزء من منظومة معقدة تقوم بموجبها المصارف الغربية والنخب الأمريكية اللاتينية باكتناز الثروات على حساب السكان في أمريكا اللاتينية، وقد أرهقتها «أزمة الديون» الناشئة من هذه التلاعبات، وعلى حساب دافعي الضرائب في الأقطار الغربية الذين سيكون عليهم في نهاية المطاف تحمُّل جزء من الأعباء المالية. أما الآن، فإن بوسعنا أن نشدد الخناق على الأغلبية الفقيرة ـ وهذه هي الفائدة الثانية التي نجنيها من استسلام غورباتشوف، حسب تحليل سايمز(١٨).

ويمضي هذا الكاتب إلى القول إن الفرصة الثالثة، والأهم، السانحة لنا هي أن «تراجع الخطر السوفياتي... يجعل القوة العسكرية أكثر فائدةً بصفتها أداة للسياسة الخارجية الأمريكية... ضد أولئك الذين تسوّل لهم أنفسهم تحدي المصالح الأمريكية المهمة»، والكاتب يعتبر هؤلاء «لقمة سائغة». لم تعد الولايات المتحدة في حالةٍ تشعر فيها بالإحجام

---

(١٧) Dimitri K. Simes, «If the Cold War is Over, Then What?» *New York Times*, 27/12/1988.

(١٨) Robert Pastor, «Securing a Democratic Hemisphere,» *Foreign Policy* (Winter 1988-1989).

كان باستور مديراً لشؤون أمريكا اللاتينية والكاريبي في مجلس الأمن القومي في إدارة الرئيس كارتر.
Jeff Gerth in: *New York Times*, 12/2/1990.

من جراء خشيتها «من إعطاء سبب لتدخُّل مضاد» إن هي لجأت إلى العنف للتصدي للتحديات. فلولا ذلك الاحجام من الولايات المتحدة لكان بوسعها استخدام القوة لمنع الحظر النفطي لسنة ١٩٧٣ (وواقع الأمر هو أن الولايات المتحدة وجدت الزيادة في السعر أمراً غير كريه كسلاح ضد أوروبا واليابان)؛ كما أن «ثوار الساندينستا ومن يرعاهم في كوبا سيصابون بشيء من القلق لأن غورباتشوف قد لا يعمل شيئاً إذا ضاقت أمريكا ذرعاً بهم في النهاية». إن يد أمريكا ستكون «غير مقيدة» إذا تناقص القلق بشأن «عمل سوفياتي مضاد». وهذا سيتيح لواشنطن «تعويلاً أكبر على القوة العسكرية في الأزمات».

إن الأمور تتكشف، إذن، عن خير، وبالرغم من مناورات غورباتشوف وما أحدثته من «تخلخل في وضوح الرؤية»، فللسحاب بطانة فضية، وإن لنا أن ننتفع من مناورات غورباتشوف إذا تعاملنا معها على النحو الصحيح.

كان لمبادرات غورباتشوف، كما يتضح من هذا التحليل، مفعول حسن في تنقية الجو وفي شحذ التمييز بين الكلام الخطابي والسياسة. فعلى مستوى الكلام، تقوم الولايات المتحدة بـ «احتواء» الاتحاد السوفياتي بـ «ردع مخططاته العالمية». أما في التطبيق العملي، فإن الخوف من «العمل السوفياتي المضاد» قد ردع الولايات المتحدة من متابعة مخططاتها العالمية. وبما أن هذه المخططات تتطلب، من حين إلى حين، اللجوء إلى القوة والتخريب في مناطق نائية حيث تفتقر الولايات المتحدة فيها إلى مزية القوة التقليدية، فقد اضطرت واشنطن إلى اتخاذ موقف ينطوي على تهديد عسكري ـ ولهذا فإن سياسة التدخل في العالم الثالث قد أدت إلى المطالبة بالتوسع المستمر في طاقات الاسلحة الاستراتيجية. وكما يعرف الجميع، فإن الجريمة السوفياتية الكبرى هي مساعدة موسكو أقطار العالم الثالث أو مساعدتها الحركات التي تنوي الولايات المتحدة تخريبها أو سحقها. إن عنصر الأمل في مبادرات غورباتشوف هو أن الاتحاد السوفياتي قد يزيل الآن العوائق من أمام لجوء واشنطن إلى العنف لتحقيق مخططاتها العالمية ومعاقبة أولئك المزعجين الذين لا يفهمون على النحو اللازم دورهم التابع لها[١٩].

هناك، حقاً، بالنسبة إلى المنظِّر العقائدي، «تخلخل في وضوح الرؤية» إذ يصبح من الصعب التلاعب بالتهديد السوفياتي على نحو «أوضح من الحقيقة». أما بالنسبة إلى الذين يريدون التخلص من تخويف العقل الجماعي فهناك زيادة في الوضوح. إن من المفيد أن نقرأ في صفحات جريدة نيويورك تايمز أن المشكلة كانت على الدوام تتمثل بالردع السوفياتي للمخططات الأمريكية، وإن كان التبصّر في هذا لا يزال محتجباً عن الأذهان. كما أن من المفيد أن نقرأ في مجلة الشؤون الخارجية أن وفاق السبعينيات «قد تصدّع من جراء الدور السوفياتي في الحرب العربية ـ الاسرائيلية لسنة ١٩٧٣، والمساعدة السوفياتية للشيوعيين الفيتناميين في فتوحاتهم في الهند الصينية، والرعاية السوفياتية للتدخل الكوبي في أنغولا

---

(١٩) من أجل تبصُّر مشابه بعد ذلك بسنة لإليوت ابرامز، انظر:
Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.1, p.59.

والحبشة»، (مايكل ماندلبوم). إن المطلعين على الحقائق سيتمكنون من تفسير هذه الاتهامات على وجهها الصحيح. إن الاتحاد السوفياتي قام بدعم العناصر المحلية من أهالي تلك البلاد الذين يقاومون فرض المخططات الأمريكية عليهم بالقوة ـ وهذا الفرض سلوك إجرامي كما يدرك ذلك العقلاء. هذا، بل من المفيد كذلك مراقبة النبرة الهستيرية التي تتعالى على لسان مشاهير الفنانين في مسلسلات الكارتون الصحفية ـ مثلاً، تشارلز كروتهامر، الذي يرحب بانتصارنا في قلب البرنامج السوفياتي رأساً على عقب، ذلك البرنامج الذي كان يرمي «إلى تطويق الغرب من جانب واحد. . . اقتصادياً وسياسياً ـ جغرافياً، بإنشاء مواقع جديدة متقدمة للامبراطورية السوفياتية في السبعينيات: أفغانستان، نيكاراغوا، كامبوديا، وغرينادا، وهذه الأخيرة لمجرد النكاية بنا». إذا وضعنا الحقائق الفعلية جانباً، فإن من المشكوك فيه أننا تنفسنا الصعداء لأننا حررنا أنفسنا من المخاطر الرهيبة التي تهدد بقاء الغرب بالذات[٢٠].

سادساً: الخطر السوفياتي

كان الاتحاد السوفياتي يُعتبر دائماً، بصرف النظر عن الخداع والتلاعب، خطراً كبيراً يتهدد الولايات المتحدة وحلفاءها، ولسببٍ جيد. يرجع هذا جزئياً إلى وجود الاتحاد السوفياتي بالذات كدولة كبيرة تسيطر على منظومة استبدادية لا يمكن إدماجها ضمن «المنطقة العظمى»؛ ويرجع كذلك إلى حدٍ ما إلى جهوده التي يبذلها من حين إلى حين لتوسيع نطاق سلطانه، كما في أفغانستان، والتهديد المزعوم بغزو أوروبا الغربية إن لم نقل فتح العالم. ولكن من الضروري أن نفهم كيف يفسر مفهوم «الدفاع» وما هو مداه إذا أردنا تقييم الجرائم السوفياتية.

وكما رأينا، يعتبر كبار الباحثين أن غزو الغرب الاتحاد السوفياتي كان مبرَّراً على أسس دفاعية بسبب النوايا الثورية التي يحملها البلاشفة (انظر الفصل الأول). وهكذا، فإن الدعوة إلى تغيير اجتماعي تبرر العدوان دفاعاً عن النفس، هذا ولو أن المثقفين لا يستنتجون النتيجة الأخرى، وهي أن الاتحاد السوفياتي وعدداً آخر من الدول كانت ستعتبر أعمالهم مبررة تماماً على الدوام في هجومهم على الولايات المتحدة نظراً لنيتها المعلنة في تغيير نظامها الاجتماعي.

ومنذ ١٩١٧ ـ لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية ـ والتدخل في الخارج والقمع في الداخل مموّهان بقناع الدفاع ضد «مخطط الكرملين للهيمنة على العالم» (المذكرة رقم ٦٨)، وهذا مفهوم هو من السعة بحيث يشمل أي عدوان يرتكبه حليف من حلفاء الولايات المتحدة إذا قررت أمريكا دعمه. يشير جون لويس غاديس بصريح العبارة إلى «استراتيجية إدارة أيزنهاور في ردع العدوان بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية» في الهند الصينية في ١٩٥٤ «حين وجدت القوات الفرنسية نفسها وهي تواجه الهزيمة في ديان بيان فو على يد شيوعيي فييت منه»، وهم المعتدون الذين هاجموا حليفتنا فرنسا وهي تدافع عن الهند

---

(٢٠) Michael Mandelbaum, «Ending the Cold War,» *Foreign Affairs* (Spring 1989), and Charles Krauthammer, «Beyond the Cold War,» *New Republic*, 19/12/1988.

الصينية. يقول مكجورج بوندي في كتابه عن تاريخ الأسلحة النووية «إن التجربة العملية الأولى للسياسة الجديدة لإدارة أيزنهاور عن استخدام الأسلحة النووية جاءت في أوج الأشهر التي سعت فيها فرنسا للدفاع ضد التمرد الشيوعي في فيتنام» - في ديان بيان فو، حيث كانت فرنسا تدافع عن الهند الصينية من خطر سكانها؛ أما في لغة الغرب فقد كانت فرنسا تدافع عن تلك البلاد من خطر الروس وأتباعهم[٢١].

لا حاجة بنا أن نفترض أن إثارة المخاطر الأمنية المزعومة هي محض خداع. إن واضعي المذكرة رقم ٦٨ ربما كانوا يعتقدون بما يدبجونه من كلام هستيري طنان، وإن كان البعض قد فهم الصورة التي رسموها على أنها «أوضح من الحقيقة». يستنتج لارس شولتز في دراسته مواقف صانعي القرار أنهم كانوا مخلصين في معتقداتهم مهما كانت غريبة: مثلاً، اعتقادهم بأن غرينادا - بسكانها البالغ عددهم مئة ألف نسمة فقط وتأثيرها في تجارة العالم بجوز الطيب، كانت تمثّل خطراً يتهدد الولايات المتحدة «بحيث كان غزوها ضرورياً لأمن أمريكا»[٢٢]. قد يكون هذا صحيحاً أيضاً عن الذين تذكروا إخفاقنا في إيقاف هتلر عند حده في الوقت المناسب، فأخذوا يحذّرون من أن نرتكب الخطيئة ذاتها مع دانيال أورتيغا المتهيىء لفتح العالم. وربما كان لندون جونسون مخلصاً في أساه بأن الولايات المتحدة، دون قوة كاسحة تحت إمرتها، ستكون «لقمة سائغة لأي قزم أصغر يحمل في جيبه سكيناً صغيراً»، لا حول لها ولا طول أمام الملايين من رجال العالم «الذين سيجتاحون الولايات المتحدة ويأخذون ما تملك». ولعل أيزنهاور ودالاس كانا قد اعتقدا أن «الدفاع الذاتي والمحافظة على النفس» للولايات المتحدة كانا مهددين بوجه الخطر الفظيع الذي كانت تمثله غواتيمالا في ١٩٥٤ - وإن كان من الطريف أن المثل الوحيد الذي يستشهد به في سجلات التخطيط السرية لتبرير القلق الذريع السائد هو «حالة إضراب» في هوندوراس ربما كانت «من وحي وتأييد الجانب الغواتيمالي من حدود هوندوراس»[٢٣]. وقد يصح هذا حتى على الذين أقاموا حالة طوارىء قومية وحافظوا عليها منذ ١٩٨٥ دفاعاً عنا من «الخطر الاستثنائي غير المعتاد» الذي يتهدد أمننا القومي الموجه نحونا من نيكاراغوا في ظل ثوار الساندينستا.

في مثل هذه القضايا ليس ثمة ما يدعونا إلى أن نستنتج أننا نقدم عيّنات من إنتاج

---

(٢١) John Lewis Gaddis, *The Long Peace* (New York: Oxford University Press, 1987), p.129, and McGeorge Bundy, *Danger and Survival* (New York: Random House, 1988), p.260.

(٢٢) Lars Schoultz, *National Security and United States Policy Toward Latin America* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987), pp.239ff.

(٢٣) Lyndon Johnson in: *Congressional Record* (House, 2883) (15 March 1948); *Public Papers of the Presidents, 1966*, Book II (Washington 1967), p.563, speech of November 1, and Eisenhower - Dulles in: *Foreign Relations of the United States* (FRUS), 1952-1954, vol.4, c.1132.

إن إنفاذ قانون «الدفاع عن النفس وحفظ الذات» اقترحه النائب العام هربرت برونل لتوفير مبرّر شرعي لخرق القانون الدولي باعتراض السفن في المياه الاقليمية.

Memorandum of: *National Security Council* discussion, 27 May 1954.

أناس مصابين بالهوس العقلي؛ هذا الاستنتاج بعيد الاحتمال جداً، ذلك أن هذه المنظومات التضليلية ذات طبيعة منتظمة عجيبة، كما أنها منظومات ذات قدرة عالية على العمل تلبي المتطلبات المنصوص عليها في الوثائق السرية. ولا داعي لنا أيضاً أن نفترض الخداع العمدي. بل ما علينا إلا أن نتذكر اليسر الذي يقدم به الناس على الإيمان بما هو من المريح الإيمان به، مهما كان ذلك سخيفاً، وأن نتذكر عملية التنقية التي تلفظ من يفتقر إلى هذه المواهب من مراكز الدولة ومواقع الادارة الثقافية.

لنا أن نقول، عرضاً، إنه في حين قد يهتم بمثل هذه الأمور أناس تخلب ألبابهم شخصيات الزعماء، فإنها بالنسبة إلى المهتمين بفهم العالم، وربما بتغييره، ليست إلا هامشية في أحسن الأحوال، وشبيهة بما يوليه الاقتصاديون من أهمية تافهة لخيالات الـ CEO الخاصة بينما يعمل أحدهم (أو إحداهن، في النادر) على مضاعفة الأرباح وحصص السوق إلى الحد الأقصى. إن الانشغال بهذه السفاسف ما هو إلا وسيلة من وسائل تحويل الانتباه عن الجذور البنيوية والمؤسسية للسياسة، والإسهام بذلك في إعاقة خطر الديمقراطية الذي قد يثيره فهم الناس للكيفية التي يعمل بها العالم.

ولئن اختار المرء أن يشغل باله بهذه الأسئلة التافهة فسيجد أن الأجوبة عنها ليست قطعية. لهذا فقد يكون الكاتب شولتز على صواب في افتراضه أن واضعي السياسة كانوا يرتعدون خوفاً من خطر غرينادا. ولكنه يعطي استنتاجاً مختلفاً عند بحثه الخلفية: إن العداء الفوري قد أثارته «البرامج الاجتماعية التقدمية» لحكومة بيشوب في ١٩٧٩ (التي كانت في هذه الأثناء مستمرة في «سياسات قمعية» أثارت غضباً شديداً في الولايات المتحدة كما لم يثره من قبل القمع الشنيع من الدول العميلة)، والاجراءات القاسية التي اتخذتها إدارة كارتر، وصعّدها من بعد ذلك رجال ريغان، لمعاقبة المجرمين. لا تلبث مثل هذه الشكوك أن تتقوى عند سماع الإشاعات التي يطيرها البيت الأبيض ثم يتلقفها كادر جديد من «الخبراء في أمريكا اللاتينية» أقامته وسائل الإعلام وذلك حين يرفض العلماء من ممتهني البحث أن يلعبوا اللعبة: مثلاً «أن الكوبيين سيقدرون بالتأكيد أن غرينادا تقع في موقع استراتيجي على الطريق الذي يمر منه زهاء نصف النفط الذي تستورده أمريكا» (روبرت لايكين)، وهذا بلا شك تهديد لا مناص للولايات المتحدة أمامه من أن ترتعد فرائصها عجزاً. إن شولتز نفسه يستنتج أن ادعاءات الجنرال فرنون وولترز وغيره من مسؤولي الحكومة الأمريكية بشأن الحاجة إلى حماية الطرق البحرية الجنوبية (التي لا وجود لها) ما هي إلا وسيلة لتبرير العلاقات الوثيقة مع بينوشيه وجنرالات الأرجنتين، وهذه «أمثلة جلية على الكيفية التي يمكن بواسطتها استخدام الاعتبارات الأمنية لغرض التلاعب بمناقشات السياسة الخارجية». إن التوصل إلى استنتاج مشابه أمر يقبله العقل في سلسلة واسعة من الحالات الأخرى، إذا اختار المرء أن يستكشف المسألة (غير المثيرة للاهتمام أساساً) وهي: هل أن المعتقدات التي تخدم المصلحة يؤمن بها حملتها بإخلاص ما دامت قد وضعت لتلك الغاية أم لا يؤمنون؟[٢٤].

---

(٢٤) Schoultz, Ibid., pp.239ff and 185-186, and Robert Leiken in: *Foreign Policy* (Spring 1981).

إننا نجد، طوال الوقت، أن العناصر المستنيرة هي على إدراك للغش المستخدم لخداع الآخرين وللحيلولة دون النفس والواقع المر. إن الولايات المتحدة، في استعدادها للتغلب على خطر الديمقراطية الرأسمالية المستقلة في غواتيمالا، قد قطعت عنها المساعدات العسكرية وهددتها بالهجوم، حتى أن غواتيمالا اتجهت نحو الكتلة السوفياتية طلباً للسلاح، بعد أن أغلقت الأبواب الأخرى بالقوة الأمريكية. أوصى جون هيل، من موظفي السفارة الأمريكية هناك بأن بوسع الولايات المتحدة الآن أن تتخذ خطوات لمنع «وصول الأسلحة والعملاء إلى غواتيمالا»، وإيقاف البواخر في المياه الدولية «إلى حدٍ يربك اقتصاد البلاد». إن هذا سيؤدي بدوره إلى «تشجيع الجيش أو بعض العناصر الشيوعية الأخرى على الاستيلاء على السلطة، وإلا فإن الشيوعيين سيستغلون الوضع لبسط سيطرتهم، الأمر الذي سيبرر قيام الجالية الأمريكية باتخاذ إجراءات شديدة، وإذا رفضت الجالية ذلك تقوم الحكومة الأمريكية باتخاذ هذه الإجراءات»[٢٥]. وهكذا فإننا نجبر غواتيمالا على الدفاع عن نفسها من هجومنا الذي نهددها به، وبذلك نخلق تهديداً لأمننا، الأمر الذي نستغله بتدمير اقتصاد البلاد بحيث يستفز ذلك وقوع انقلابٍ عسكري أو استيلاءٍ شيوعي فعلي على الحكم مما سيبرر ردنا العنيف. دفاعاً عن النفس. هنا نرى المعنى الحقيقي لعبارة «تهديد الأمن» وقد تم كشفه بشيء من البصيرة.

كان الاتحاد السوفياتي يُعتبر خطراً يتهدد النظام العالمي كلما أيّد طرفاً يعارض المخططات الأمريكية: فالفيتناميون الجنوبيون يقومون «بعدوان داخلي» ضد المدافعين عنهم من الأمريكيين غير الأنانيين؛ أو الغواتيماليون الديمقراطيون يقومون بالتمسك بالقومية المستقلة؛ أو النيكاراغويون يقومون على نحوٍ غير شرعي بالدفاع عن أنفسهم ضد القوات الإرهابية التي تديرها الولايات المتحدة. ويقول المعلقون باتزان يخلو من الشطط ان مثل هذا التأييد يثبت أن الزعماء السوفيات غير جادين بشأن الوفاق ولا يمكن الوثوق بهم. قالت جريدة واشنطن بوست في ١٩٨٧ «ستكون نيكاراغوا مكاناً بارزاً لاختبار التنبؤ المتفائل القائل

= حول ارتداد الثقافة الأمريكية اللاتينية عن القضية، انظر: Schoultz, Ibid., pp.22ff.
يستنتج شولتز أن موقف الثقافة المستقلة سمح للنّقاد بـ «أن يسيطروا على النقاش الفكري حول ما هو جارٍ حالياً في أمريكا اللاتينية»، ولكنه يقصر عن إدراك حقيقة أن وسائل الإعلام، بما في ذلك صحف الرأي الفكرية، قد عوّضت عن الارتداد بخلقها «خبراء» جدداً للحلول محلها، بحيث تستطيع جريدة نيويورك تايمز ان تعرض طيف الرأي كما حدّده مارك فالكوف من American Enterprise Institute، إلى اليمين، وعضو لوبي الكونترا روبرت لايكين، الهاوي المجهول حتى الآن، إلى «اليسار». انظر: Chomsky, *The Culture of Terrorism*, p.205, note (8).

حول نجاح هذه الاستراتيجيا في ضبط طيف الرأي المفصل ونقل الأنباء في الاتجاه السائد، انظر:
Edward S. Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988), and Chomsky, *Necessary Illusions.*

(٢٥) Bryce Wood, *The Dismantling of the Good Neighbour Policy* (Austin: University of Texas Press, 1985), p.177.

بأن غورباتشوف يقوم الآن بتخفيف الهياج في العالم الثالث»، وبهذا تضع الجريدة مسؤولية الهجوم الأمريكي ضد نيكاراغوا على عاتق الروس وتحذّر في الوقت نفسه من خطر هذه القلعة السوفياتية المتقدمة التي «ستقهر وترهب» جيرانها في حين تقف الولايات المتحدة عاجزةً[٢٦]. إن الولايات المتحدة تكون «قد كسبت الحرب الباردة»، من وجهة النظر هذه، حين تكون حرةً في فرض إرادتها على العالم دون تدخل سوفياتي.

كان اختبار هذه الجريدة لجدية غورباتشوف هو موضوع الحديث المعتاد. ففي مقال في الصفحة الأولى من جريدة نيويورك تايمز كتب توماس فريدمان، كبير مراسلي الجريدة الدبلوماسيين، يقول إن إدارة بوش تحث غورباتشوف «على قطع المساعدة السوفياتية لنيكاراغوا أو جعل المساعدة مشروطة في المستقبل بقيام الحكومة هناك بإجراء إصلاحات ديمقراطية» ـ وهذا أمر لم يشترط في الأقطار المجاورة حيث يحتفظ عملاء أمريكا بالسلطة بواسطة العنف. ونجد في نهاية المقال المذكور جملة عابرة تشير إلى رفض واشنطن العرض السوفياتي بقطع المساعدة «إذا قطعت الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية لحلفائها في المنطقة» ـ وهذا خطل مطبق وهو في غرابته كغرابة طلب سوفياتي (نتخيله فرضياً) يقضي بجعل المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا مشروطة بقيام هذه الأخيرة بـ «إصلاحات ديمقراطية» أو مشروطة بتخفيض القوات العسكرية الهجومية التابعة للولايات المتحدة هناك، وفيها من الصواريخ ما هو في حالة تأهب وموجّه نحو عمق الأراضي الروسية. وكما أوضح مشكوراً ستيفن روزنفيلد، من كتّاب الأعمدة في جريدة واشنطن بوست، فإن غورباتشوف «يُخفق في التمييز بين التدخل الخارجي [على النموذج الأمريكي] المقصود منه إعطاء الفرصة للاختيار» وبين التدخل الخارجي وفق الأسلوب السوفياتي الذي يجري لتنصيب نظام من أنظمة الأقلية في السلطة أو الإبقاء عليه فيها الذي لا يمكن وجوده إلا بالقوة العسكرية». ويمضي الكاتب في توافق متوقع مع أوامر البيت الأبيض ليستشهد نيكاراغوا تحت حكم الساندينستا كمثل على التدخل الأخير لأن هذا الحكم لم يسمح قط بـ «تصويت حر» (مثلاً في انتخابات ١٩٨٤ التي لم تحدث في تاريخ الدولة الرسمي)، في حين أن السلفادور وغواتيمالا وغيرهما من المنتفعين من التدخل الأمريكي يصورون أحسن تصوير التزامنا الشديد بإعطاء الفرصة للاختيار دونما لجوء إلى «القوة العسكرية». ثم نجد فريدمان بعد ذلك وهو يكتب عن «اختبار» بيكر، وزير الخارجية الأمريكي، «التفكير الجديد» لغورباتشوف. قائلاً: إذا ألغى الاتحاد السوفياتي مساعداته العسكرية لنيكاراغوا وضغط على حكومة الساندينستا من أجل السلام في أمريكا الوسطى، فستعد الولايات المتحدة بألا تخطط لأي هجوم عسكري على نيكاراغوا وتعرض إمكانية المعونة الاقتصادية»؛ وسارعت الجرائد الأخرى إلى الثناء على هذا العرض المنصف والوشيك بالتأكيد[٢٧].

---

(٢٦) *Washington Post* (28 December 1987).

(٢٧) Thomas Friedman in: *New York Times*, 30/3/1989 and 9/5/1989; Stephen Rosenfeld in: *Washington Post* (7 April 1989), and *Washington Post* (Editorial) (2 May 1989).

أين أنت يا جوناثان سويفت؟[٢٨] أين أنت حين نحتاج إليك؟

ولتلبية المطالب التي ينادي بها الفكر المحترم، فإن على غورباتشوف و «تفكيره الجديد» أن يطلق العنان للولايات المتحدة في لجوئها إلى العنف. وهذه نقطة واضحة جداً. كتب هيو أوشوغنيزي في الصحافة البريطانية يقول إن غورباتشوف «قد اقترب كثيراً من وجهة نظر واشنطن» بشأن أمريكا الوسطى، «فقد أعطى الانطباع بأن الطرف المذنب هو نيكاراغوا، وليس حكومة السلفادور وحكومة غواتيمالا، وسجلها في السياسة وفي حقوق الانسان يندى له الجبين، أو حكومة هوندوراس وهي قاعدة الهجوم ضد نيكاراغوا»، وقد أخفق غورباتشوف في انتقاد هذا كله حين زار كوبا لعرض تفكيره الجديد. كذلك، «فإذ تحاول موسكو التخفيف من أسباب الاحتكاك مع واشنطن نجد أن المساعدة السوفياتية لحركات التحرير في جنوب افريقيا ولدول خط المواجهة تبدو متضعضعة»، هذا، وعلى العموم «فإن الوقت الذي كانت فيه حكومة ما من حكومات العالم الثالث تضرب الشرق بالغرب وتنتفع من ذلك كثيراً هو وقت قد ولّى»[٢٩].

مثل هذه التحركات السوفياتية قد تكون مفيدة إذا صحبتها خطوات مشابهة في واشنطن، أو الأفضل من هذا بعد، إذا صحبها التأييد للديمقراطية والاصلاح الاجتماعي وبرامج المعونة البناءة الموجهة نحو الحاجات الحقيقية لشعوب العالم الثالث. بيد أن هذه أضغاث أحلام. فالحقيقة التي لا يخفيها الكلام الرنان هي أن الصفوة الأمريكية تريد أن ترى العالم الثالث وقد صار طعمةً لأهواء واشنطن، لا أن تراه وقد تحرر ليسعى وراء أهداف مستقلة.

---

(٢٨) جوناثان سويفت (١٦٦٧ ـ ١٧٤٥) كاتب انكليزي هجّاء، أشهر آثاره رحلات غاليفر (١٧٢٦). في هذا الكتاب يتناول بالهجاء النفاق والرياء في البلاطات، والأحزاب، ولدى السياسيين. وهو العمل الادبي الوحيد، من دون سائر كتبه، الذي أصاب منه مكافأة قدرها ٢٠٠ جنيه إنكليزي. (المحرر).

(٢٩) *Observer* (London) (23 April 1989).

الفصل الرابع

مشاكل السيطرة على السكان

تناول الفصلان الأخيران الآثار السياسية والاقتصادية والثقافية لما يسمى ثورة ريغان، كما تناولا المنظومة العالمية التي ما برحت تتخذ شكلها منذ أن أخذ الضعف يـدبّ في القوتين العظميين والتآكل يسري في مواجهة الحرب الباردة، تلك الحرب التي أثبتت فائدتها العظيمة في تعبئة السكان المحليين لتأييد التدخل في الخارج ولدعم امتيازات النخبة في الداخل. وبما أن هذه المسائل تظل في الصلب من أغراض السياسة، فإن الأمر يدعو إلى شيءٍ من التفكير الجديد.

كان الانفراج في توترات الحرب الباردة، بالنسبة إلى الصفوة الأمريكية، نعمةً تشوبها نقمة. صحيح، ان وهن الرادع السوفياتي سهّل للولايات المتحدة لجوءها إلى العنف والقسر في العالم الثالث، وان انهيار المنظومة السوفياتية عبّد الطريق أمام إدخال أوروبا الشرقية والوسطى في مناطق يراد لها أن «تكمل اقتصادات الغرب الصناعية». ولكن ثمة مشاكل تنشأ بشأن السيطرة في الداخل على جمهور يتزايد خطره باستمرار، وبشأن الحفاظ على النفوذ في أوساط الحلفاء، وهم الآن منافسون حقيقيون في حقل القوة الاقتصادية كما أنهم سبّاقون في عملية تكييف العالم الثالث الجديد لخدمة حاجاتهم. هنا تكمن مشاكل متعددة ذات طبيعة خطيرة في المستقبل. لهذا لم يكن من المستغرب ألّا تلاقي مبادرات غورباتشوف إلا ردود فعل مترددة، يشوبها انزعاج واضح وتصطبغ بالتفكير في كيفية استغلال المبادرات لصالح واشنطن؛ أو لأن تنازلاته وعروضه التي جاءت من جانب واحد قد فُسِّرت على العموم على أنها تحركات في لعبة لا قبل لأمريكا بها لسوء الحظ.

أولاً: «الشبح المضطرب للسلام»

تقول وول ستريت جرنال إن «الشبح المضطرب للسلام يثير مسائل (سلام)

عويصة»[1]. إنه يهدد أساساً اللجوء المنتظم للبرامج الكينزية العسكرية التي كانت بمثابة الوسيلة الرئيسية للادارة الاقتصادية في الدولة طوال سنوات ما بعد الحرب. وتنقل الجريدة المذكورة عن رئيس أركان الجيش السابق الجنرال ادوارد ماير قوله إنه يعتقد أن مزيداً من المعدات العسكرية كثيفة رأس المال وذات تقنية عالية سوف يضمن «عملاً كبيراً للصناعة في البلاد»: دبابات يقودها إنسان آلي، طائرات بلا طيارين، إلكترونيات متقدمة ـ وكلها مشكوك في استخدامها لأي غرض عسكري دفاعي، ولكن هذا خارج الصدد. بيد أن الأمل واهٍ؛ فكيف سيتم تخويف الجمهور لكي يُضطر إلى دفع التكاليف دون خطرٍ أحمر يلوح في الأفق ويمكن أن يصدقه الناس؟

ما إن أخذ ظل الشبح يمتد طويلاً حتى تزايد الاهتمام والقلق. فقد نشرت الصحف في أخبارٍ لها من واشنطن وتحت عنوان «الكونغرس يفكّر ملياً في الطرق اللازمة لتخفيف الضربة بعد نشوب السلام»، وقالت «ساد الاكتئاب أولى جلسات الكونغرس للنظر في مشروع قانون الاستقرار الاقتصادي وتحويل الصناعة الدفاعية لسنة ١٩٩٠». وقال ماثيو كوفاي، رئيس النقابة الوطنية لصناعة العِدد والمكائن، حين أدلى قبل ذلك ببضعة أيام بشهادته أمام اللجنة الفرعية للقوات المسلحة التابعة لمجلس النواب: «إن أمامنا تجربة خطيرة وموجعة سنمر بها عاجلاً» إذا انخفضت الميزانية العسكرية. وهناك اتفاق عام على أن على الدولة تقديم اعتمادات ائتمانية للتصدير وغير ذلك من المزايا إلى الصناعة. وقد علّق نائب نيويورك الديمقراطي الليبرالي، تيد ويز قائلاً: «سيكون من المستحيل قطع منظومات السلاح ما لم يكن هناك بديل آخر يُركن إليه». ووافقه على ذلك نائب أوهايو الجمهوري جون كاسيغ، متذمراً من «رعاية الشركات الكبرى»، التي وصفها بأنها امتياز غير معتاد للعالم الحقيقي الذي نعيش فيه[2].

إن المشكلة ليست جديدة، ولو انها تتخذ الآن شكلاً أشد مما كانت عليه سابقاً. وقد أثار «فزع السلام» عدم ارتياح وقلقاً منذ الأيام الأولى للحرب الباردة. كانت دوائر الأعمال من أمدٍ طويل تعتبر قيام الدولة بدور رئيسي في المحافظة على نظام الربح الخاص أمراً مسلّماً به ومفروغاً منه. قد ترحب هذه الدوائر بالحديث عن الاقتصاد الحر وسياسة عدم التدخل، إنما فقط كسلاح لمنع تحويل الموارد العامة إلى عامة الناس، أو لتسهيل استغلال الملحقات. فقد كان الافتراض هو أن يكون الاستثمار في مسائل الحاجات الاجتماعية بديلاً ممكناً لمنظومة البنتاغون. وهذا الخيار، وإن كان ممكن الحدوث فنياً وفق القياسات المجردة للاقتصاديين، فإنه خيار يتعارض مع امتيازات المالكين والمدراء، ولهذا فهو مرفوض كخيار سياسي. ولكن الجمهور لن يختار الدرب الذي يخدم مصالح الشركات الكبرى ولن يؤيد المغامرات الخارجية لإخضاع العالم الثالث للمطالب ذاتها إلا إذا سيق إلى ذلك عن طريق الخوف.

---

(١) John Fialka in: *Wall Sreet Journal*, 31/8/1989.

(٢) Nancy Walser in: *Boston Globe*, 22/7/1990.

تتفاقم مشاكل السيطرة الاجتماعية كلما كانت الدولة محدودة القدرة في طاقتها على القسر. وليس من قوانين الطبيعة، على أية حال، أن تتأمّر القلة لتطيعها الكثرة الكاثرة، أو أن يوجّه الاقتصاد لضمان الترف للبعض بدلاً من ضروريات العيش للجميع، أو أن مصير الأجيال القادمة، لا بل بقاءها، يُعتبر شيئاً لا علاقة له بالتخطيط. ولو كان أوساط الناس أحراراً في التفكير في أسباب الشقاء الإنساني (على حد تعبير بارنغتون مور) فقد يكون لهم أن يتوصلوا إلى النتائج الخاطئة كلها. لهذا يجب تثقيفهم وإشرابهم بمعتقد معيّن أو تحويل اهتمامهم إلى حاجة أخرى، وهذه مهمة تتطلب جهوداً متواصلة. والوسائل متعددة؛ واستيلاد الخوف من عدوٍ جاثم بخطره كان دائماً عدة قوية في صندوق المعدات.

لقد أيقظت سنوات فيتنام عقولاً كثيرة. ولمواجهة هذا الخطر كان من الضروري إحياء الصورة الحسنة لأمريكا بصفتها محبة للخير، وإعادة بناء هيكل الخوف. وقد جرى التصدي لكلا هذين التحديين بالمثابرة المخلصة التي يتطلبانها.

كانت حملة حقوق الإنسان التي شنّها الكونغرس، وهي بذاتها تعبّر عن التحسن في المناخ الأخلاقي والفكري، قد استُغلت بمهارة للغاية المذكورة. ففي مقالٍ رئيسيّ لمجلة **الشؤون الخارجية** في عددها السنوي المخصص لاستعراض أحوال العالم، قال روبرت تكر متهكماً، ولكنه أصاب الدقة «إن حقوق الإنسان قد خدمت منذ أواسط السبعينيات غرضاً يرمي إلى إضفاء الشرعية على سياسة البلاد الخارجية بعد فيتنام وإلى إعطاء السياسة هدفاً كانت بحاجةٍ إليه للحصول على تأييد الجمهور. وما مسألة حقوق الإنسان إلا صورة محسَّنة لهدف أمريكا التاريخي في إعلاء شأن قضية الحرية في العالم، كما جرى في فيتنام، وكان جهداً نبيلاً تم القيام به دفاعاً عن شعب حر يقاوم عدواناً شيوعياً»[٣]. مثل هذه النشرات المجانية التي توزعها وزارة الخارجية الأمريكية هي كل ما يمكن أن يتوقعه المرء عن فيتنام في الدوائر المحترمة؛ أما الحقيقة المجردة فهي أخطر من أن تكون قابلة للتفكير. لكن الكلام عن «هدف أمريكا التاريخي» ـ وهو كلام تقليدي أيضاً ـ يتطلب شيئاً من الاهتمام. إن مثل هذا الكلام الرنان لن يلاقي إلا الاستخفاف في الأوساط كافة باستثناء البقية الباقية من متعصبي عصر ما قبل التنوير، وربما يلاقي الاستخفاف في أوساط الفقهاء في قُمّ أو في الدوائر الفكرية الغربية الملتزمة[٤].

في سنوات ريغان أضيف «الحنين إلى الديمقراطية» إلى مجموعة الإجراءات الخاصة بالسيطرة على السكان. وعلى حد تعبير تكر «لم تعد شرعية الحكومات، في ظل مذهب ريغان، تقوم على فعاليتها فقط بل على التوافق مع العملية الديمقراطية، كما أن هناك حقاً بالتدخل ضد الحكومات غير الشرعية، وهو هدف طموح جداً ولكنه ليس إشكالياً». وقد

(٣) Robert Tucker, «Reagan's Foreign Policy,» in: «America and the World,» *Foreign Affairs* (1988-1989).

(٤) انظر: Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.1, section 1.

يسأل سائل من السذّج البسطاء لماذا لم نستعمل هذا الحق بالتدخل في كوريا الجنوبية وأندونيسيا وجنوب أفريقيا والسلفادور وغيرها من الأقطار المرشحة للتدخل؟ بيد أن الأمر لا تناقض فيه. فهذه الأقطار ملتزمة بـ «الديمقراطية» بمعناها الفعال: حكم لا اعتراض عليه تتولاه عناصر الصفوة (من رجال الأعمال، والقلة، والعساكر)، وهو حكم يحترم على العموم مصالح المستثمرين الأمريكيين، بالاستناد إلى أشكال مناسبة لتصديق بعض الفئات من الجمهور بين حين وحين. وعندما لا تلبى هذه الشروط يكون التدخل شرعياً لـ «إعادة الديمقراطية».

فلنأخذ الحالة التي راجت في الثمانينيات، أي نيكاراغوا، فهذا القطر كان في ظل الساندينستا عبارة عن «مجتمع يسوده الاستبداد» (في نظر جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية) و «دكتاتورية شيوعية» (في نظر وسائل الإعلام عامةً)، حيث يتوجب علينا أن نتدخل تدخلاً شاملاً لكي نضمن الغلبة للنخبة المستجيبة للمصالح الأمريكية، كما هو الحال في أمكنة أخرى من المنطقة[٥]. أما كولومبيا فهي، على الضد، ديمقراطية، ذات «ساحة لعب مستوية» في الكلام الدارج اليوم، لأن هذه العناصر تحكم فيها دون أن تواجه تحدياً سياسياً.

فلننظر إلى كولومبيا نظرة ثاقبة، فذلك له علاقة مباشرة بموضوعنا، ويفسر ما الذي يُعتبر من «الديمقراطية» بالمعنى المقصود. تفيدنا جريدة نيويورك تايمز أن شعباً مقداماً في كولومبيا يتهدده «العنف من قبل عصابات الكوكايين» ما برح يكافح «للمحافظة على وضع ديمقراطي سويّ وللإبقاء على المؤسسات الديمقراطية حيةً». إن الإشارة هنا ليست إلى الفلاحين أو زعماء النقابات أو دعاة العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان الذين يواجهون العنف من العساكر وحكم القلة. فالمهم أن الوضع الديمقراطي السويّ لم يهدد قط بالخطر جراء اشتراك حزبين في السلطة السياسية وهما «حصانان يعودان إلى مالك واحد (الرئيس السابق ألفونسو لوبيز ميكلسين) ـ وهذا أمر ليس بالغريب علينا تماماً. كما لم تنشأ أية مشكلة من الظروف الحقيقية لهذا «الوضع الديمقراطي السويّ». ومنها أن فصائل الموت قد قتلت ألف عضو من الحزب الوحيد الذي لا تملكه القلة الحاكمة، وهو حزب الاتحاد الوطني، منذ تأسيسه في ١٩٨٥[٦]، مما جرّد النقابات والمنظمات الشعبية من أي تمثيل سياسي. أما الاختفاء

---

(٥) James Baker in: *Washington Post* (22 September 1989).

مراسل شبكة CBS ـ منذ فترة طويلة ـ رتشارد هوتلت، مثال اختير فعلياً كيفما اتفق، وهو يضيف أن «الدكتاتورية الشيوعية. . . أنشأت تفوُّقاً عسكرياً في المنطقة»، وذلك هراء، بمعزل عن حقيقة أنه كان هناك بعض الأسباب (غير المذكورة) لهذا الإنشاء العسكري. ان مثل هذا الترداد الببغائي الغبي من جانب الدعاوة الحكومية لهو معياري بحيث ان ايراد حالة فردية مضلّل وغير منصف.

(٦) ابتداءً من منتصف ١٩٩٠، كانت أحدث قضية اغتيال المرشح الرئاسي برناردو خاراميلو في مطار بوغوتا في آذار/ مارس. وقبل ذلك بعشرة أشهر، اغتيل رئيس الحزب في المطار نفسه. وكان الرئيس السابق قد اغتيل في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧. وكان الحزب قد فقد بعض مركزه أو اعتباره على حدّ ما نقل دوغلاس فيراه «جزئياً بسبب مقتل الكثيرين من قادته المحليين والاقليميين» ـ حوالى الألف منذ تأسيسه في سنة ١٩٨٥. من ضمنهم ثمانون على الأقل في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٩٠. وكان هناك تقارير ورّطت كارتل =

والاعدام لزعماء العمال والهنود والمجتمع فهما جزء اعتيادي من الحياة اليومية في حين «يصرّ عدد من الكولومبيين على أن قوات الجيش تتصرف وكأنها قوات احتلال في أراضي العدو» (عن منظمة «الرصد للأمريكتين»). إن فصائل الموت التي نذرت نفسها لإبادة «المخرّبين» تعمل بالتنسيق مع قوات الأمن (عن منظمة العفو الدولية). وقد وجد التحقيق الرسمي الذي أجرته الحكومة ونشرت نتائجه في ١٩٨٣ أن أكثر من ثلث أعضاء المجموعات البرلمانية المشتركين في القتل السياسي وغيره من أعمال الإرهاب كانوا ضباطاً في الخدمة الفعلية، وهذا نمط مستمر حتى الوقت الحاضر، فضلاً عن التحالفات مع تجار المخدرات، كما ورد في تحقيقات أجريت عن حقوق الإنسان (ألفريدو فاسكيز كاريزوسا، رئيس اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في كولومبيا، ووزير الخارجية السابق). إن فصائل الموت قد بث «جواً من الفزع والشك واليأس، وإن العائلات التي يكون فرد واحد فقط منها مشتركاً في أعمال العدالة الاجتماعية» هي عائلات تعيش تحت ظل تهديد دائم بالخطف والاختفاء والتعذيب، وهذه أعمال يديرها العسكر «بحصانة» ويشترك فيها حلفاؤهم معهم (عن باكس كريستي نذرلاندز، بمن فيهم «عصابات الكوكايين» وصاحب الحصانين. بلغ متوسط القتل السياسي في ١٩٨٨ و ١٩٨٩ أحد عشر قتيلاً في اليوم الواحد (عن لجنة الحقوقيين الآنديين، مكتب بوغوتا)(٧).

كل هذا يجعل ساحة اللعب مستوية ولا يوجّه تهديداً لـ «المؤسسات الديمقراطية» أو تحدياً لـ «هدف أمريكا التاريخي».

كذلك فإن نمو كارتيلات المخدرات في غواتيمالا «قد أثار قلقاً حاداً بشأن مصير الديمقراطية الناشئة في البلاد» كما أشار لندزي غروسون في جريدة نيويورك تايمز. وأضاف

= المخدرات، ولكن ذلك يبدو أمراً مشكوكاً فيه. طالما أن خاراميلو كان من أنصار الحوار الصريحين ومقاوماً لمبدأ تسليم المتهم (الفار) بموجب معاهدة خاصة، إلى حكومته. وقد أنحى الحزب باللائمة على فصائل الموت المدعومة عسكرياً طوال الوقت، وكانت جماعات حقوق الإنسان عموماً متفقة في الرأي. انظر:

Reuters and *New York Times*, 23/3/1990, and Douglas Farah in: *Boston Globe* 23/3/1990

(٧) James Brooke in: *New York Times*, 24/9/1989; Tina Rosenberg in: *New Republic*, 18/9/1989; Americas Watch, «Human Rights in Colombia as President Barco Begins,» Report (September 1986); Amnesty International Analyst Robin Kirk in: *Extra!* (FAIR) (Summer 1989); Vásquez Carrizosa in: *Colombia Update* (Colombian Human Rights Committee) (December 1989).

وقد ذُكرت الكثير من المصادر ومنها: Attorney General's Study 1983, Americas Watch report of April 1989, and Pax Christi Netherlands and the Dutch Commission Justitia et Pax in: *Impunity*.

وهو تقرير عن مهمة تحقيقية في تشرين الأول/ اكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨. من أجل تفاصيل واسعة، انظر تقرير المحكمة الدائمة للشعوب التابعة للعصبة الدولية لحقوق الشعوب، في بوغوتا، ٤ - ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩.

International League, *El Camino de la Niebla* (Bogotá: [n.pb.], 1990), and Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.7, pp.226ff.

هذا الكاتب يقول: «إن بروز غواتيمالا كطرف رئيسي في سوق المخدرات الدولي» ـ بالإضافة إلى هوندوراس وكوستاريكا وهما يُستخدمان الآن «روتينياً» كطريق لشحن المخدرات ـ «قد أثار قلقاً في أوساط الدبلوماسيين الأمريكيين إذ إنه سيؤدي إلى نقاش مرير في الكونغرس بشأن المساعدات لهذه البلاد التي خرجت للتو من عزلة دولية بعد سنين من الحكم العسكري»[٨].

ولكن أحداثاً وقعت قبل ذلك ببضعة أيام، وكانت من الأعمال الروتينية مدة سنين وهي أتفه من أن تصل إلى جريدة نيويورك تايمز، لم تثر الوساوس بشأن «الديمقراطية الناشئة» ولم تهدد تدفّق المساعدات العسكرية وغيرها. فقد ذكرت وكالات الأنباء «أن عائلة ينتمي إليها أحد أفرادها المخطوفين، وكان من الناشطين في قضايا حقوق الإنسان، قد أفزعتها موجة جديدة من العنف السياسي ففرت من البلاد [في ٢٣ أيلول/ سبتمبر] بعد أن أمضت زهاء ستة أسابيع محجوزةً في غرفة واحدة في الصليب الأحمر». وقد قال مساعد النائب العام الفدرالي لشؤون حقوق الإنسان: «إن الكيفية التي اضطهدت بها هذه العائلة أمر لا يصدَّق» وكان اضطهادها بسبب فعاليات الآنسة ماريا روما لدا كامي في مسائل حقوق الإنسان، وهي عضو في «جماعة الدعم المتبادل لأقارب المختفين». وكانت قد اختطفت من قبل رجال مسلحين في آب/ أغسطس وهي الشخص الرابع في عائلتها يختفي خلال عشرة أشهر؛ «أما الثلاثة الآخرون فقد ظهروا أخيراً ـ كلهم قتلى وقد رميت جثثهم في الطريق». هربت العائلة إلى مكتب «مجموعة الدعم المتبادل» في العاصمة غواتيمالا، ثم أخلاها الصليب الأحمر بعد أن قذفت قنبلة يدوية من خلال النافذة بعد وصول العائلة بنصف ساعة. ويمضي التقرير قائلاً: «كانت هناك في الشهرين الماضيين موجة من القتل وإلقاء القنابل»، والجثث المشوهة متروكة في الطريق إنذاراً للآخرين؛ إن هذه «الموجة» تفوق المستوى المعتاد لفظائع قوات الأمن وأجنحتها غير الرسمية والمشاركين معها في أعمالها. لذا ففي ١٥ أيلول/ سبتمبر ذكرت الصحافة في غواتيمالا أن خمس عشرة جثة عليها علامات التعذيب قد وجدت خلال أربع وعشرين ساعة فقط في إقليم واحد في الجنوب الغربي؛ وذكر أحد الذين ظلواعلى قيد الحياة أن أولئك الرجال قد تبعتهم قبل اختطافهم سيارة عسكرية من إحدى القواعد القريبة. هذا وبعد أيام قلائل وجدت جثة أحد التلاميذ، وهو السابع من اثني عشر تلميذاً «اختفوا» بالطريقة الكلاسيكية لقوات الأمن في الدول العميلة للولايات المتحدة. ثمة جثث أخرى عثر عليها وهي مقطعة الأوصال وعليها علامات التعذيب. وقد جاء في تقارير الصحافة المحلية أن آلافاً من الفلاحين الذين عادوا من المكسيك على أثر الوعود بملكية الأرض وطمأنينة الأمن أخذوا يخططون للنزوح إلى معسكرات اللاجئين في المكسيك نتيجة العنف المستشري وإخفاق الحكومة في الوفاء بوعودها[٩].

إن المستهدفين هم الفلاحون والناشطون والمشتغلون بأعمال التنظيمات. لذا، فإن

---

(٨) Lindsey Gruson in: *New York Times*, 1/10/1989.

(٩) *Associated Press*, 23/9/1989, and *Human Rights Update* (Guatemala Human Rights Commission) (25 September 1989).

«الديمقراطية الناشئة» لا تعاني إلا من معايب بسيطة، وهذا في أسوأ تقدير، كما أنها لا تخشى العزلة الدولية أو قطع التمويلات ـ طالما استمرت في عدم الإساءة إلى مصالح السيد المطاع[10].

عملت المؤسسات العقائدية، بالتلاعب الماهر بهموم حقوق الإنسان وبالنغمة الرقيقة لـ «الحنين إلى الديمقراطية»، على إعادة بناء الصورة الخاصة بمحبة الغير؛ وقد كان نجاحها باهراً، في أوساط الصفوة المستنيرة في الأقل. أما المهمة المكملة لهذا فهي إعادة بناء مناخ الخوف. فكان من الضروري لهذه الغاية التفجع على انتصارات العدو السوفياتي وهو يمضي في القوة قدماً مكتسحاً العالم ومشيّداً منظومة عسكرية ضخمة للتغلب علينا. حقق هذا الجهد نجاحاً قصير الأمد، فبحلول أواسط الثمانينيات كان لا بد من التخلي عن تلك الخطة لأن تكاليف «الدفاع» ضد هذه التحديات الرهيبة أصبحت لا تطاق. ولنا أن نقر إذن بـ «أن من الواضح الآن أن الخطورة في التطورات التي جرت في ١٩٨٠ كانت مبالغاً فيها» (روبرت تكر): إن الخطر الذي يتهدد وجودنا والذي يوجهه إلينا النفوذ السوفياتي في اليمن الديمقراطي ولاووس وغرينادا وغيرها من أمثال هذه المواقع العظيمة القوة، لم يكن بالخطورة التي ظنها هذا الكاتب وغيره من المحللين المتزنين. وما إن حلّت سنة ١٩٨٣ حتى أقرت وكالة المخابرات المركزية بأن معدل النمو لمصروفات الدفاع السوفياتية قد انخفض منذ ١٩٧٦ من ٤ أو ٥ بالمئة إلى ٢ بالمئة، كما أن معدل النمو لمشتريات الأسلحة قد ظل على حاله ـ وهذا يناقض تماماً المزاعم التي سبقت لتبرير برنامج كارتر لإعادة التسلح، وهو البرنامج الذي نفّذ في جوهره في عهد ريغان. وقد قام الاقتصادي فرانكلين هولزمان بإعادة تحليل دقيقة للبيانات فتوصل إلى نتيجة مفادها أن معدل المصروفات العسكرية السوفياتية الى إجمالي الناتج القومي لم يتغير إلا قليلاً بعد سنة ١٩٧٠ وأن المجموع الكلي لهذه المصروفات يبدو «أقل كثيراً» من مصروفات الولايات المتحدة (ناهيك عن أن مصروفات حلفاء الناتو فاقت مصروفات حلفاء ميثاق وارسو بنسبة خمسة إلى واحد، وأن ١٥ ـ ٢٠ بالمئة من المصروفات السوفياتية مخصصة لجبهة الصين، وأن حلفاء الاتحاد السوفياتي لم يكونوا جديرين بالثقة). واختتم هذا الاقتصادي تحليله بالقول «إن الفجوة أمام الانفاق العسكري السوفياتي هي كالفجوة في قاذفات القنابل في الخمسينيات والفجوة في الصواريخ في الستينيات وقد اتضح أنها من الأساطير»[11].

لقد كان التهديد الحقيقي منذ السنين الأولى للحرب الباردة هو «العدوان السياسي السوفياتي» (آيزنهاور) وما سمّاه أدلاي ستيفنسون وآخرون «العدوان الداخلي». كان من رأي آيزنهاور أن حلفاً عسكرياً قوياً للناتو من شأنه «أن يوحي بالثقة، الأمر الذي سيجعل أعضاء الحلف أشد ثباتاً من الناحية السياسية في معارضة الانتهاكات الشيوعية» ـ ويعني، في معارضة

---

(١٠) بعد ذلك ببضعة أشهر، انقلبت الحكومة الأمريكية على الحكومة المسيحية الديمقراطية، على أمل أن تنصّب عملاء رجعيين أكثر في الانتخابات الوشيكة وبصورة تنبؤية، نشرت الصحافة عدة مقالات حول الفظائع الغواتيمالية كجزء من الجهد. انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.12, pp.383ff.

(١١) Franklyn Holzman, «Politics and Guesswork: CIA and DIA Estimates of Soviet Military Spending,» *International Security* (Fall 1989).

«العدوان السياسي» من الداخل من قبل «الشيوعيين»، وهذا المصطلح يُفهم على نحوٍ موسع فيشمل زعماء العمال والديمقراطيين الراديكاليين وما أشبه من تهديدات لـ «الديمقراطية». استشهد مكجورج بوندي بهذه الملاحظات في تاريخ الأسلحة النووية لكي يقول إن آيزنهاور «لم يكن يعتقد أن الروس يريدون القيام بعدوان عسكري واسع النطاق، ولا كانوا يخططون له»(١٢).

كان هذا الفهم سائداً لدى المخططين العقلانيين، ولكن هذا لا ينفي أن بوسعهم أن يُقنعوا أنفسهم حالاً أن الحشود السوفياتية هي على طريق الزحف حين تكون مثل هذه المعتقدات مفيدة لغايات أخرى. إن جزءاً من القلق الناشيء عن انحسار الخطر السوفياتي يعود إلى أن الصور اللازمة لم يعد من الممكن اختلاقها حين يتوجب علينا مرةً أخرى أن نهرع للدفاع عن ذوي الامتيازات ضد العدوان الداخلي.

كان التلاعب بمسألة الخطر السوفياتي، في السنين الأولى من عهد ريغان، يجري لخدمة غرضين متلازمين هما التدخل في العالم الثالث وترسيخ دولة الرعاية والخدمات لطبقة الامتيازات. وساعدت وسائل الاعلام في نقلها كلام واشنطن الرنان على خلق تأييد جماهيري لفترة وجيزة من أجل التسلح، وكانت في الوقت نفسه تخلق أسطورة مفيدة عن الشعبية الهائلة لـ «الموصل العظيم للأفكار» والرئيس الجذاب، وذلك لتبرير حزب الدولة الخاص بالأغنياء. وقد استخدمت كذلك وسائل أخرى. وأمكن بفضل حملات الحكومة ووسائل الاعلام بحلول ١٩٨٦ إقناع ٦٠ بالمئة من الناس على تصور نيكاراغوا بصفتها «مصلحة حيوية» للولايات المتحدة، وأكثر أهمية لها من فرنسا أو البرازيل أو الهند. وبحلول أواسط الثمانينيات كان الإرهاب الدولي، لا سيما في الشرق الأوسط، قد احتل مركز الأحداث. ولتقدير البراعة لهذا العمل الدعائي الفذ علينا أن نتذكر أن الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل كانتا، حتى في ذروة سنوات القلق، ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، هما المسؤولتان عن أشد الأعمال خطورة في الارهاب الدولي في هذه المنطقة، ناهيك عن الدور الرئيسي للولايات المتحدة في الإرهاب الدولي في أنحاء العالم الأخرى، وفي سنوات أسبق. كانت أسوأ عملية ارهابية في المنطقة في سنة ١٩٨٥ هي انفجار سيارة ملغومة في بيروت قتلت ثمانين شخصاً وجرحت مئتين وخمسين آخرين. وقد جرى وصفها بعبارات قارسة تقشعر لها الأبدان، ولكنها لم تدخل في السجل، فقد قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية. ولنذكر مثلاً آخر، ففي ١٩٨٧ كشف النقاب عن أن إحدى العمليات الإرهابية المتعددة التي وجهت ضد كوبا قد وقعت عند اشتداد أزمة الصواريخ؛ لقد قام فريق من الارهابيين أرسلتهم الوكالة المذكورة إلى كوبا فنسفوا مصنعاً كوبياً وأدى ذلك إلى مقتل أربعمئة عامل، وكانت هذه حادثة يمكن لها أن تشعل حرباً نووية. لم أعثر على إشارة واحدة عن هذا الحادث في وسائل الإعلام وكانت في خضمّ غضب دائم من «وباء الإرهاب الدولي» الذي ينشره عرب من المتهورين تدعمهم وكالة المخابرات

---

(١٢) McGeorge Bundy, *Danger and Survival* (New York: Random House, 1988), pp.237-238.

الروسية في محاولة لتقويض الغرب. هذا وتلتزم الكتابات العلمية المحترمة كذلك التزاماً حرفياً بالشرعة الرسمية(١٣).

إن أخطاراً مثل نيكاراغوا والارهابيين الدوليين لها ميزة معينة هي أنها ضعيفة وما من أحدٍ يدافع عنها. وإن من الممكن مهاجمة غرينادا وليبيا بمعزل عن العقاب مما يستتبع الظهور بمظهر الرجولة ويجر إلى الالتفاف حول علم الأمة بضع لحظات في الأقل، وهذا غير حال العدو السوفياتي. إن بوسعنا أن نشجب هذا العدو بأقسى العبارات، ولكن هذا كان في الماضي ولم يعد الوضع كذلك الآن. وللسبب نفسه، فإن من الصعب إدامة وجود التهديد في الأفق. كانت الأهداف المختارة، ولتعميق التصديق بها، تربط بانتظام بالامبراطورية الشريرة، أما البرهان فلا علاقة له بالأمر كالمعتاد. ولكن هذه الاتهامات قد فقدت قوّتها أيضاً، لهذا تدعو الحاجة الماسة إلى وحوش جدد لإبقاء السكان على الصراط.

ومن هنا دخول كارتيل المخدرات في مدلين الميدان.

ثانياً: حرب المخدرات

يجب أن يكون التهديد خطيراً لكي يليق بالدور الذي يقوم به، أو أن يكون في الأقلّ قابلاً لتصويره كذلك. والدفاع ضد التهديد يجب أن يولّد روحاً عسكرية مناسبة بين السكان الذين يجب عليهم أن يطلقوا العنان لحكامهم لابتغاء سياسات مدفوعة بعوامل أخرى، كما يجب عليهم تحمّل ما يجري من تآكل في الحقوق المدنية، وهذه منفعة جانبية ذات أهمية خاصة للرجعيين المنادين بتركيز السلطات الاقتصادية بيد الدولة والذين يتنكرون بزي المحافظين. هذا، وبما أن الغرض هو تحويل الانتباه بعيداً عن السلطة وعملياتها ـ عن الدوائر الفدرالية ومجالس إدارة الشركات الكبرى، وما أشبه ـ ينبغي أن يكون التهديد نائياً بالنسبة إلى اليوم الحاضر: موقعه هناك عند «الآخر»، المختلف جداً عنا «نحن»، أو في الأقل عما دُرِّبنا على الطموح إلى ما نكون عليه. ينبغي كذلك أن تكون الأهداف المعينة ضعيفة بما يكفي للهجوم عليها دون تكاليف؛ واللون الخطأ يساعد أيضاً. وباختصار ينبغي أن يكون موقع التهديد في العالم الثالث، سواءً في الخارج أو في داخل المدن في بلادنا. وينبغي أيضاً أن تكون الحرب ضد التهديد مصمّمة لكي تُكسب، حتى تصبح بمثابة سابقة لعمليات تجري في المستقبل. ومن المتطلبات الجوهرية للمجهود بأسره أن تشن وسائل الإعلام حملة دعائية مرتبة حسب الأصول، وما هذا بعسير على الاطلاق.

كانت الحرب على المخدرات خياراً طبيعياً للحملة القادمة. ليس هناك من شك، أولاً وقبل كل شيء، حول جدية المشكلة؛ ونحن إنما نتوجه نحو أبعاد القضية مباشرةً. ولكنْ،

---

(١٣) John E. Rielly, *American Public Opinion and U.S. Foreign Policy, 1987* ([Chicago]: Chicago Council on Foreign Relations, 1987).

حول الإرهاب وعلم الارهاب، انظر المراجع في: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.12, note (45).

ولخدمة الغرض المطلوب، يجب أن تكون الحرب على نطاق ضيّق فتتركز على الأهداف الصحيحة وتتجنب كثيراً العملاء الأساسيين؛ هذا أيضاً تم إنجازه في الحال. كما أن الحرب قد رُتِّبت بشكل إذا نظرنا إليه في مستقبل الأيام سنجد أنها قد حققت بعض أهدافها. كان أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية «بوش ـ بنيت» تحقيق تخفيض منتظم بطيء في استخدام المخدرات المبلّغ عنها. وتقرر أن يكون القول الفصل في هذا لـ «الدائرة الفدرالية للإشراف على سوء استخدام المخدرات»، التي كانت وقبل نشر الخطة ببضعة أسابيع قد أعلنت عن انخفاض قدره ٣٧ بالمئة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨(١٤). لذا يبدو أن الهدف المقرر هو بمثابة الرهان المضمون.

أعلنت الحرب بالجعجعة اللازمة من قبل الرئيس بوش في أوائل أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ ـ أو بالأحرى أعيد إعلانها، جرياً على التقليد الذي أقامه الرئيس نكسون قبل ذلك بعشرين سنة حين أصدر أول إعلان مثير كهذا. ولغرض وضع الأساس على الوجه الصحيح بالنسبة إلى المرحلة الحاضرة أعلن قوميسار المخدرات وليام بنيت أن هناك مضاعفة كبيرة في «الاستخدام المستمر للكوكايين منذ ١٩٨٥ ـ «وهذا برهان فظيع على أن وباءنا الحاضر في المخدرات لا يزال بعيداً عن بلوغ نهايته» ـ وأننا نواجه «فوضى مستفحلة ناشئة عن المخدرات، وأزمة عميقة ومريعة معاً»؛ وما إن مضت على هذا بضعة أشهر حتى دعا البيت الأبيض إلى مؤتمر صحفي للإشادة بدراسة جديدة «تثبت أن الاستراتيجية الخاصة بالمخدرات المطبَّقة في البلاد آخذة بالنجاح وأن استخدام المخدرات أصبح أمراً منافياً لـ «الموضة» بين الشبان الأمريكيين»، كما ذكر ريتشارد بيرك في جريدة نيويورك تايمز. وهكذا، فإن المحاربين على جبهة المخدرات كانوا، وهم على أصدق ما تكون التقاليد الأمريكية، يواجهون العدوّ بإيمان ثابت ويتغلبون عليه.

بيد أن هناك بعض المشاكل. إن الانخفاض في ١٩٨٩ هو عبارة عن امتداد لاتجاه بدأ في ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ بالنسبة إلى الكوكايين، وفي ١٩٧٩ بالنسبة إلى المخدرات الممنوعة الأخرى، وقد رافق ذلك انخفاض في استهلاك الكحول بالنسبة إلى كبار السن وإن لم تكن هناك «حرب ضد الكحول». لقد انخفض استعمال الكوكايين انخفاضاً حاداً في ١٩٨٩، بلغ ٢٤ بالمئة في الربع الثالث، وذلك قبل إعلان الحرب، كما تذكر الأرقام الحكومية. إن «المضاعفة» التي قال بها بنيت يصعب التوفيق بينها وبين الأرقام عن انخفاض استعمال الكوكايين، ولكنْ لم تمضِ إلا بضعة أشهر على إعلان الأخبار التي تثير الصدمة وما رافق ذلك من تطبيل وتزمير حتى كشف النقاب عن أن ذلك التناقض الظاهري ما هو إلا تزوير إحصائي. ثم إننا نقرأ في صفحات الفصل الختامية أن دراسةً ما أجراها مكتب شؤون المخدرات الدولية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية قد جاءت تناقض مزاعم بنيت بأن «البلاء آخذ بالانتهاء»، بفضل جهوده(١٥).

---

(١٤) Richard Berke in: *New York Times*, 24/9/1988.

(١٥) Richard Berke in: *New York Times*, 14/2/1990; Philip Shenon in: *New York Times*, =

إن الحرب، كما هو المطلوب، موجهة «نحوهم» لا «نحونا». إن ٧٠ بالمئة من ميزانية بوش ـ بنيت للمخدرات مخصصة لتنفيذ القانون؛ فإذا لم يكن من الممكن حجر الطبقة الدنيا في مستوطنات حضرية فتُحصر هناك ليكون أذاها مقتصراً على نفسها. فيمكن عندئذٍ سجنها حالاً. وعندما وجّه الليبراليون الرحماء انتقاداتهم إلى بنيت أجاب هذا مؤيداً «سياسة متشددة بشأن البرامج التثقيفية بشأن المخدرات»، وقال: «إذا كان أمامي خيار واحد فإنني سأختار العقاب في كل مرة لأنني أعرف الأولاد الصغار. قد تقولون إن هذا ليس رأياً رومنسياً بشأن الأولاد الصغار، ليس رأياً وردياً جداً بشأن الأولاد الصغار. وسأقول لكم: أنتم على حق». إن بنيت يخفف من موقفه بعض الشيء حين يقول إن العقوبة هي المفضلة إذا لم يكن هناك إلّا خيار واحد. ففي منصبه السابق كوزير للتعليم سعى إلى قطع الأموال المخصصة للتثقيف بشأن المخدرات وعبر عن شكوكه بجدوى ذلك(١٦).

أما الاقتراح الذي يبهر الأبصار، فهو الخاص بالمساعدات العسكرية لكولومبيا بعد مقتل المرشح الرئاسي فيها لويس كارلوس غالان. بيد أن شقيقه ألبرتو اشار «إلى أن صلب القوة العسكرية لتجار المخدرات يكمن في أوساط المجموعات البرلمانية التي نظّمها هؤلاء التجار بمساعدة كبار مالكي الأراضي وضباط الجيش». وأضاف يقول: «إن استراتيجية واشنطن مبنية على تعزيز القوى القمعية والمناهضة للديمقراطية وعلى تحاشي صلب المشكلة وهو الصلات الاقتصادية بين العالم الشرعي والعالم غير الشرعي بما فيه من شركات مالية كبرى تتعاطى بأموال المخدرات. سيكون من الأعقل مهاجمة ومحاكمة القلة التي على رأس تجارة المخدرات، دون ملء السجون بأناس ثانويين لا قبل لهم مالياً على إدامة الحياة في سوق المخدرات»(١٧).

سيكون ذلك من الأعقل حقاً لو كان الهدف حرباً ضد المخدرات. لكن ذلك لا معنى له لغرض السيطرة على السكان، كما أنه لا يخطر في البال على أية حال، لأن المطلوب هو أن ترمي سياسة الدولة إلى حماية السلطة والامتيازات، الأمر الذي يصاحب «ساحة اللعب المستوية» في داخل البلاد.

كان جورج بوش، بصفته قوميسار المخدرات في إدارة ريغان، فعالاً في الحدّ من الحرب الحقيقية ضد المخدرات. فقد سجل قسم التنفيذ في دائرة الخزانة زيادة حادة في تدفّق النقد على مصارف فلوريدا (وعلى مصارف لوس أنجيلس في ما بعد) حين ازدهرت تجارة الكوكايين في السبعينيات، «وربط القسم المذكور ذلك بما يجري على نطاق واسع من إضفاء النظافة على أموال المخدرات» (عن مذكرة لدائرة الخزانة). وقدّم القسم المذكور معلومات مفصلة عن هذه الأمور إلى «وكالة التنفيذ لشؤون المخدرات» وإلى وزارة العدل. وقد قامت

= 2/9/1990; Franklin E. Zimring and Gordon Hawkins, «Bennett's Sham Epidemic,» *New York Times*, 25/1/1990, and Richard Berke, «Drug Study Faults Role of State Dept.,» *New York Times*, 6/2/1990, section D, p.24.

(١٦) Richard Berke, «Bennett Asserts Drug Education isn't Key,» *New York Times*, 3/2/1990.

(١٧) Luis Carlos Galán in: *Boston Globe*, 26/9/1989.

الحكومة بعد أن انكشف الأمر بما يسمّى «عملية غرينباك» في ١٩٧٩ لغرض تقديم القائمين على تنظيف النقود إلى القضاء. وسرعان ما انهارت هذه العملية؛ إن الصناعة المصرفية ليست هدفاً صحيحاً لحرب المخدرات. وقامت إدارة ريغان بتقليل الرقابة المحدودة أصلاً، كما أن بوش «لم يكن مهتماً حقاً في محاكمة مالية»، كما قال كبير المحققين في عملية غرينباك. وانقرض البرنامج سريعاً، وأخذت حرب بوش الجديدة على المخدرات تتجه نحو أهداف أكثر قبولاً. وحين قام جفرسون مورلي بعرض هذا الموضوع قال إن الأولويات إنما تصورها أعمال الرجل الذي خلف بوش في الحرب ضد المخدرات، وهو وليام بنيت. فحين أعلنت مصارف ميامي ولوس انجيلس عن فائض قدره ثمانية مليارات من الدولارات لم يُثر بنيت هذا أية أسئلة حول أخلاقيات العمل في تلك البنوك ولم يبدأ بأي تحقيق حول الأمر، ولكن ما فعله هو التسريع في إصدار إنذارات الإخلاء لذوي الدخل المنخفض، وأغلبهم من المقيمين السود في المساكن الحكومية في واشنطن حيث أبلغ بحدوث استعمال للمخدرات(١٨).

ربما كان هناك شيء من تلطيف الأحوال. فقد جرت مقاضاة أحد المصارف البناموية الصغيرة وأسفرت عن إقرار المصرف بالذنب في تهمة تنظيف نقود المخدرات بعد عملية أليمة. ولكن الحكومة الأمريكية أسقطت التهم الجنائية ضد المصرف الذي يملك هذا المصرف الصغير، وهو مؤسسة مالية كبرى في أمريكا اللاتينية، ويقع في أحد مراكز كارتيل المخدرات في كولومبيا(١٩). ويبدو أيضاً أنه لم تُبذل جهود جادة لمتابعة المزاعم العلنية للقائمين على تنظيف نقود الكارتيل بشأن علاقاتهم بالمصارف الأمريكية الكبرى.

إن في الحرب المعلنة على المخدرات بعض الثغرات الأخرى التي يصعب التوفيق بينها وبين النيات المعلنة، وإن كانت من الأمور المعقولة على أساس المبادىء التي تسترشد بها السياسة الاجتماعية. فعمليات تحضير المخدرات تحتاج إلى الايثر والأسيتون وهما يُستوردان إلى أمريكا اللاتينية. ويقدّر رفائيل بيرل، مستشار سياسة المخدرات في دائرة البحث التابعة للكونغرس، أن أكثر من ٩٠ بالمئة من المواد الكيميائية المستخدمة في إنتاج الكوكايين تأتي من الولايات المتحدة. وتقول الشرطة في كولومبيا إنها صادرت، في الشهور التسعة التي سبقت إعلان الحرب على المخدرات، مليوناً ونصف مليون غالون من هذه المواد الكيميائية، ومنها ما وُجد في براميل عليها شعارات شركات أمريكية كبرى. واستنتجت دراسة قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية أن صادرات الولايات المتحدة من هذه المواد الكيميائية إلى أمريكا اللاتينية تفوق كثيراً المقادير المستعملة لأي غرض تجاري شرعي، مما يدل في نظر الدراسة على أن كميات هائلة تُسرَّب لغرض إنتاج الهيروين والكوكايين. مع هذا، فإن الشركات الكيميائية هي خارج نطاق القانون. ويذكر أحد المسؤولين الأمريكيين «أن أغلب مكاتب وكالة التنفيذ لشؤون المخدرات ليس فيها إلا موظف واحد يشرف على عمليات تحويل المواد

---

(١٨) Jefferson Morley in: *Nation*, 2/10/1989.

(١٩) *Washington Report on the Hemisphere* (Council on Hemispheric Affairs (COHA)) (27 September 1989).

الكيميائية إلى غير أغراضها، مما يجعل المراقبة أمراً مستحيلاً». هذا ولم يبلّغ عن أي اقتحام قامت به قوات الدلتا لمقرات الشركات الكبرى في مانهاتن[٢٠].

إن الإشارة إلى وكالة الاستخبارات المركزية تثير في الذهن ثغرة أخرى في البرنامج تثير الاهتمام. فقد كانت هذه الوكالة وغيرها من الوكالات الحكومية الأمريكية فعالة في إقامة عصابات المخدرات وإدامتها منذ الحرب العالمية الثانية حين استخدمت صلات المافيا لشق صفوف نقابات العمال والحزب الشيوعي في فرنسا وتقويضها، فوضع بذلك الأساس لـ «الصلة الفرنسية» ومركزها مرسيليا. وأصبح المثلث الذهبي (لاووس، بورما، تايلاند) مركزاً رئيسياً للمخدرات حين فرّت قوات الصين الوطنية إلى المنطقة بعد هزيمتها في الصين، وحين أخذت وكالة الاستخبارات المركزية، بعد ذلك بقليل، تساعد في تدفق المخدرات كجزء من جهودها في تجنيد «جيش سري» من المرتزقة من أبناء القبائل الجبليين لأغراض القيام بعمليات التمرد المضاد في لاووس. وما لبث تهريب المخدرات على مدى السنين أن شمل عملاء آخرين للولايات المتحدة. وقد شهد الجنرال رامون مونتانو، رئيس شرطة الفليبين، في استجواب علني سنة ١٩٨٩، أن المتاجرين بالمخدرات في المثلث الذهبي يستخدمون الفيليبين كطريق للنقل إلى أجزاء أخرى من آسيا والغرب، وأقر باشتراك ضباط الجيش في هذه العمليات، كما ذُكر في تحقيق لمجلس الشيوخ. وقد علّق أحد الشيوخ على ذلك قائلاً: «إن الفيليبين في طريقها إلى أن تصبح كولومبيا أخرى»[٢١].

وحصل الأثر ذاته حين حولت وكالة الاستخبارات المركزية اهتمامها نحو الحرب الإرهابية ضد نيكاراغوا، ونحو المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفياتي. إن تواطؤ إدارتي ريغان وبوش مع عصابات المخدرات في أمريكا الوسطى كجزء من عمليات التأييد للكونترا هو الآن أمر معروف. وقد ذكر أن باكستان قد أصبحت أحد المراكز الدولية الكبرى لتجارة الهيروين حين اكتشف المصنعون والتجار الأفغان «أن عملياتهم أضحت مقيدة بعد الغزو السوفياتي في ١٩٧٩» فنقلوا أعمالهم عبر الحدود (جنوباً). ذكرت جريدة **واشنطن بوست** «أن الحكومة الأمريكية قد تلقت، مدة سنوات متعددة، تقارير عن تهريب الهيروين من قبل بعض الفدائيين الأفغان والضباط الباكستانيين الذين تتعاون معهم، ولكنها لم تقم بالتحقيق»، وجاء هذا في الجريدة المذكورة بعد أمد من اشتعال حرب المخدرات. وقد تسلّم المسؤولون الأمريكيون تقارير من مصادر ذات علاقة «عن التهريب الواسع للهيروين» من قبل كبار المتلقين الأفغان للمساعدات الأمريكية ومن قبل المؤسسة العسكرية الباكستانية التي

---

(٢٠) متحدثاً عن انعدام أي جهود جدّية وملقياً اللوم على المكسيك، انظر: Brook Larmer, «US, Mexico Try to Halt Chemical Flow to Cartels,» *Christian Science Monitor*, 23/10/1989.

(٢١) انظر: Alfred W. McCoy, Cathleen B. Reach and Leonard D. Adams, *The Politics of Heroin in Southeast Asia* (New York: Harper and Row, 1972); Peter Dale Scott, *The War Conspiracy: The Secret Road to the Second Indochina War* (Indianapolis: Bobbs - Merrill, 1972); Henrik Krueger, *The Great Heroin Coup* (Boston, Mass.: South End Press, 1980); Leslie Cockburn, *Out of Control* ([n.p.]: Atlantic Monthly, 1987), and Carlo Cortes in: *Associated Press* (Manila), 25/10/1989.

زودت الصحافة في باكستان وواشنطن بمعلومات تفصيلية. «مع هذا، وحسب قول المسؤولين الأمريكيين، لم تقم الولايات المتحدة بالتحقيق أو باتخاذ إجراء ضد بعض المشتبه بهم»، [بل قل: ضد أيّ منهم]. ويقال إن قلب الدين حكمتيار، المفضل لدى أمريكا، وهو الزعيم الإرهابي «حزبي إسلامي» الأصولي متورط عميقاً في تهريب المخدرات. وتشير تقارير أخرى إلى أن الثوار الأفغان «أخذت توهن قواهم في المعارك المحلية الضارية والمستمرة من أجل تجارة الهيروين المجزية»(٢٢).

لقد تورط حلفاء الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى في تهريب المخدرات كما تورط حلفاؤها في آسيا. هناك في كوستاريكا وحدها حكومة مدنية (رغم المزاعم)، وقد قامت لجنة المخدرات في المجلس التشريعي هناك بتقديم المعلومات عن هذه الأمور. وقد اتهم رئيس الجمهورية السابق دانيال أودوبير بقبول مساعدة مالية لحملته الانتخابية من جيمس لينويل كيسي، وهو مواطن أمريكي مسجون في كوستاريكا بتهم تتعلق بتهريب المخدرات. وقد أوصت اللجنة المذكورة بعدم السماح على الاطلاق لكل من أوليفر نورث والاميرال جون بويندكستر والجنرال ريتشارد سيكورد والسفير الأمريكي السابق لويس تامبز والمدير السابق لمركز وكالة الاستخبارات المركزية جو فرنانديس من دخول كوستاريكا في المستقبل، كما ورد في صحف كوستاريكا في تموز/ يوليو ١٩٨٩ بعد أن أنحت عليهم باللائمة لـ «فتح الأبواب» أمام مهربي السلاح والمخدرات حين نظّم المذكورون بصورة غير شرعية «جبهة جنوبية» لرجال الكونترا في كوستا ريكا. وقد أخبر رئيس اللجنة الصحفيين أن ضابطاً برتبة كولونيل من ضباط الحرس الريفي قد وجهت إليه تهمة إيواء مهربي المخدرات والسماح لهم باستعمال مهابط الطائرات ـ ومن ضمنها في ما يحتمل المهابط المستعملة لتجهيز رجال الكونترا في نيكاراغوا. واتهم أوليفر نورث بانشاء خط للتجهيزات مع الجنرال نورييغا يستخدم لإرسال الأسلحة إلى كوستاريكا والمخدرات إلى الولايات المتحدة. وأوردت اللجنة كذلك اسم صاحب المزارع الأمريكي، جون هل، كمشارك في العمليات. والأخطر من كل ذلك، كما جاء في تقرير اللجنة، هو «التغلغل الفاضح للعصابات الدولية في كوستا ريكا التي استخدمت منظمة [الكونترا] بطلب مقدم من أوليفر نورث إلى الجنرال نورييغا، مما فتح كوستا ريكا أمام عمليات التهريب للأسلحة والمخدرات من قبل هذه المافيا وذلك كذريعة لمساعدة ثوار الكونترا»(٢٣).

---

(٢٢) «The Business Magazine of the Developing World,» *South* (October 1989); James Rupert and Steve Colt, «Guerrillas for God, Heroin Dealers for Man,» *Washington Post* (21 May 1990), and Ahmed Rashid in: *Far Eastern Economic Review* (14 September 1990).

حول أمريكا الوسطى، انظر: Cockburn, Ibid.

(٢٣) Peter Brennan in: *Tico Times* (28 July 1989).

وهي مراجعة لتقارير مبكرة. من ثم، حاولت كوستا ريكا تسلُّم هَلْ (Hull) من الولايات المتحدة بتهمة الاشتراك في سنة ١٩٨٤ بوضع قنبلة لابنسا لنسف مؤتمر صحُفي ذهب ضحيتها أربعة أشخاص.

Lindsey Gruson in: *New York Times*, 27/2/1990.

انظر: Nina Wax and Michael Hardesty, «Drug Trade,» *Z Magazine* (April 1990).

هناك أسباب وجيهة تفسر الصلة الوثيقة بين وكالة الاستخبارات المركزية والمخدرات. فالإرهاب السري يتطلب أموالاً خفية، والعناصر الإجرامية التي تتجه إليها وكالات الاستخبارات بطبيعة الحال تتوقع تعويضاً بالمقابل. والمخدرات هي هذا التعويض. إن اشتراك واشنطن الطويل الأمد في عصابات المخدرات هو جزء لا يتجزأ من عملياتها الدولية، لا سيما خلال إدارتي ريغان وبوش. لذلك فإن أحد الأهداف الرئيسية لحرب حقيقية ضد المخدرات سيكون موجوداً بين ظهرانينا.

هذه الحقائق أوضح من أن يجري تجاهلها كلياً، ولكن على المرء أن ينظر إلى ما وراء ما تقوله وسائل الإعلام لكي يدرك مدى وأهمية «الصلة الأمريكية» خلال سنين متعددة. إن الصورة الظاهرية التي ينقلها الإعلام تختلف كثيراً عن الصورة الحقيقية. من الأمثلة النموذجية على ذلك ما جاء في مقال في جريدة نيويورك تايمز بقلم مراسلها في آسيا ستيفن أرلنغر بعنوان «جنوب شرق آسيا هو الآن المصدر رقم (١) للهيروين في الولايات المتحدة». ويفتتح الكاتب مقاله بالقول «إن المثلث الذهبي في جنوب شرق آسيا، الذي كانت تحاول الولايات المتحدة أن تسيطر على تدفّق المخدرات منه مدة خمس وعشرين سنة، هو الآن، مرةً أخرى، المصدر الأكبر الوحيد للهيروين الآتي إلى أمريكا. . .» فلماذا كان المثلث الذهبي يمثّل مشكلة كهذه لمسؤولي الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٦٥ ـ وهي سنة تطلق بعض التداعيات في الذاكرة، على أية حال؟ هذا السؤال لم يُثَرْ في المقال، كما أن المقال لم يأتِ على ذكرٍ لدور الحكومة الأمريكية ووكالاتها المتخصصة بالارهاب السري في خلق المشكلة «التي تحاول الولايات المتحدة السيطرة عليها» والإبقاء عليها. إن الولايات المتحدة تظهر في المقال كضحية وكقيّمة على الفضيلة، لا أكثر ولا أقل. يقول بعض الدبلوماسيين الغربيين إن المباحثات حول المخدرات بين مسؤولين أمريكيين وتايلانديين قد أصبحت «أكثر صراحةً، بل أشد غضباً في بعض الأحيان»، ذلك أن تايلاند قد أصبحت المركز الرئيسي للتهريب والشحن في المثلث الذهبي. ولم يكن من قبيل المصادفة أن جُعلت تايلاند مركزاً للعمليات الأمريكية، العسكرية والارهابية والتخريبية، في التخطيط السري الرامي إلى تقويض اتفاقات جنيف لسنة ١٩٥٤ وذلك بعد بضعة أسابيع من إقرارها رغم الاعتراضات الأمريكية، ثم اتُّخذت من بعد ذلك قاعدةً رئيسية لعمليات القصف والحرب السرية التي شنتها الولايات المتحدة، ومصدراً كذلك لقوات المرتزقة المرسلة إلى الهند الصينية. قال أحد الدبلوماسيين «إننا نحاول أن نقنع التايلانديين أن المخدرات هي مشكلة دولية وأن تايلاند مستهدفة أيضاً. بيد أن هذه هي الحدود التي يصل إليها دور الولايات المتحدة في تايلاند عامةً، أو في عمليات المخدرات في المثلث الذهبي خاصةً، بقدر ما يتعلق الأمر بجريدة نيويورك تايمز»[٢٤].

ولبِّت وسائل الإعلام داعي الحرب ضد المخدرات في مفهومها الضيّق، بما عُهد فيها من فعاليّة وسرعة. وجاء قرار الرئيس لإرسال المساعدات العسكرية إلى كولومبيا والإعلان الصادر في الخامس من أيلول/ سبتمبر لشن الحرب ضد «أشد التحديات الداخلية التي

(٢٤) Steven Erlanger in: *New York Times*, 11/2/1990.

تواجهنا منذ عقود من السنين»، إشارة لبدء حملة إعلامية كبرى رُتِبت لتتفق كل الاتفاق مع حاجات البيت الأبيض، وإن كانت سخافات البرنامج من الوضوح بحيث أدت إلى ظهور بعض المعايب على الهامش. ثمة عيّنات (غير علمية) من تقارير وكالات الأنباء في شهر أيلول/ سبتمبر تظهر أن المقالات المنشورة عن قضايا المخدرات تتجاوز ما نُشر عن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط مجتمعاً. وقد بلغت طاعة وسائل الإعلام حداً يثير المزاح والاستهزاء مما جعل جريدة وول ستريت جرنال تنشر تعليقات ساخرة بقلم هودنغ كارتر الذي قال إن الرئيس بدأ العمل على أساس «شدّ الوثاق» بحيث تسير وسائل الإعلام حسب المنهج المرسوم. ومضى هذا الكاتب يقول: «إن وسائل الاعلام الجماهيرية تميل كثيراً إلى القفز هنا وهناك والنباح مجتمعة كلما طقّ البيت الأبيض ـ أيّ بيتٍ أبيض ـ أصابعه»(٢٥).

كان الأثر القصير الأمد باهراً. فبعد الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ اختار ٣٤ بالمئة من الجمهور عجز الميزانية بصفته «الأولوية رقم (١) لجورج بوش حال تولّيه المنصب». واختار ٣٠ بالمئة فقط مسألة المخدرات كأولوية عليا، وهي نسبة أقلّ مما سُجِّل في الأشهر الماضية. وبعد الحملة الإعلامية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ «قال ٤٣ بالمئة، وهي نسبة باهرة، إن المخدرات هي أهم قضية منفردة تواجه الأمة»، كما ذكرت جريدة وول ستريت جرنال، ويأتي عجز الميزانية في مرتبة ثانية بمسافة بعيدة إذ بلغت النسبة ٦ بالمئة. وفي استطلاع الرأي للناخبين المسجلين في نيويورك أُجري في حزيران/ يونيو ١٩٨٧ جرى اختيار الضرائب باعتبارها القضية رقم (١) التي تواجه الولاية (١٥ بالمئة) وتأتي المخدرات في أسفل القائمة (٥ بالمئة). عند تكرار الاستطلاع في أيلول/ سبتمبر جاءت النتائج مختلفة تماماً: فقد تم اختيار الضرائب بنسبة ٨ بالمئة، في حين تصدرت القائمة مشكلة المخدرات بنسبة تلفت الأنظار قدرها ٤٦ بالمئة. إن العالم الحقيقي لم يتغير في شيء؛ صورته هي التي تغيرت، كما جرى نقلها من خلال المؤسسات العقائدية، الأمر الذي يعكس الحاجات الحالية للسلطة(٢٦).

إن نبرةً عسكرية ما من شأنها أن تعطي منافع أوسع إلى الذين يدعون لقيام الدولة بالعنف والقمع لغرض ضمان الامتيازات. وقد ساعدت الحملة التي شاركت فيها الحكومة ووسائل الاعلام على خلق الجو المطلوب بين الجمهور وفي الكونغرس معاً. وقد قال السناتور مارك هاتفيلد، وهو في الغالب من منتقدي الاعتماد على القوة، متباهياً على نحوٍ نموذجي: «إن القوات موجودة في كل منطقة من مناطق الكونغرس الانتخابية. وكل ما تنتظره هو الأوامر، وخطة للهجوم، وإنها على أهبة الاستعداد للزحف». أما القانون الذي صدّق عليه الكونغرس فقد وسّع من تطبيق عقوبة الإعدام، وحد من استئناف السجناء للأحكام، وأتاح للشرطة مرونة أوسع في الحصول على الأدلة، وغير ذلك من الإجراءات. إن الجهاز القمعي

---

(٢٥) *New York Times*, 6/9/1989, and Hodding Carter in: *Wall Street Journal*, 14/9/1989.

(٢٦) *Associated Press* and *Wall Street Journal*, 28/11/1988; *Wall Street Journal*, 22/9/1989, and *Associated Press*, 27/9/1989.

معلناً رسمياً اقتراع معهد الرأي العام في كلية الماريست.

بأسره، التابع للدولة، يتطلع إلى المنافع التي ستأتي بها هذه «الحرب» الجديدة، بما في ذلك منظومة الاستخبارات والبنتاغون (وإن كان متردداً في أن يستدرج إلى أعمال عسكرية مباشرة من شأنها أن تفقد سريعاً التأييد الشعبي). وقد جاء في مقال كتبه فرانك غريف من واشنطن أن الصناعة العسكرية، وقد أقلقها عدم اتضاح شبح السلام، أخذت تستشعر أسواقاً جديدة في هذا المجال «وهي تطعن بالسيف سلاحاً في حرب المخدرات». ويقول المحللون إن المبيعات الخاصة بحرب المخدرات يمكن أن تبشر بالفرج بالنسبة إلى بعض القطاعات، مثل العمليات الفدائية واستخبارات الدفاع والإرهاب المضاد، كما أن المختبرات العسكرية الفدرالية قد تجد لنفسها كذلك دوراً جديداً. ويبين العقيد في الجيش جون واغلشتاين، وهو من كبار الخبراء في أعمال التمرد المضاد، أن الصلة بعصابات المخدرات يمكن استغلالها لتعبئة تأييد الجمهور لبرامج التمرد المضاد لإفحام المنتقدين وإخزائهم:

> إن الكشف عن هذه الصلة أمام الجمهور الأمريكي وفي الكونغرس سيؤدي إلى الحصول على التأييد اللازم لمجابهة إرهابيي عصابات المخدرات في هذا الجزء من العالم. وسيكون من السهل توليد هذا التأييد حال إثبات الصلة وإعلان الحرب الشاملة من قبل «دائرة القيادة القومية». وسيكون من الصعب على الكونغرس أن يقف في وجه الدعم المطلوب لحلفائنا بالتدريب والمشورة والمساعدة الأمنية الضرورية للقيام بالعمل. أما الجماعات الكنسية والأكاديمية التي أيدت التمرد في أمريكا اللاتينية بخنوع، فستجد نفسها في الطرف الخاطىء من القضية الأخلاقية. والأهم من كل هذا أننا سنكون في مركز أخلاقي لا غبار عليه ويمكننا أن نشن منه مجهوداً هجومياً منظماً باستخدام موجودات وزارة الدفاع وغيرها(٢٧).

وباختصار، فإن كل شيء يسير على ما يرام.

ثالثاً: الخطوط الخارجية المحيطة بالأزمة

عند إمعان النظر في أزمة المخدرات نتوصل إلى أمور تلقي ضوءاً كاشفاً. لا ريب أن المشكلة خطيرة. وإن «سوء استعمال المادة» في المصطلح الفني يودي بحياة الكثيرين. وقد استعرض إيثان نيديلمان الحقائق المفجعة في مجلة علوم(٢٨). إن الوفيات التي يُعزى سببها إلى استهلاك التبغ تقدَّر بأكثر من ثلاثمئة ألف وفاة سنوياً، في حين يضيف الكحول وفيات أخرى تتراوح بين خمسين ألفاً ومئتي ألف. والكحول هي سبب الوفاة الرئيسي لمن تبلغ أعمارهم من خمس عشرة سنة إلى أربع وعشرين سنة، كما أن الكحول تعتبر «بوابة» للمخدرات تقود إلى استعمال مواد أخرى، حسبما يرى «المجلس الوطني المختص بالإدمان

---

(٢٧) *Associated Press*, 27/9/1989; Frank Greve in: *Philadelphia Inquirer*, 21/1/1990, and John Waghelstein in: *Military Review* (February 1987).

(٢٨) Ethan Nadelmann, «Drug Prohibition in the United States: Costs, Consequences, and Alternatives,» *Science* (1 September 1989).

انظر أيضاً: Letters in: *Science* (1 December 1989).

على الكحول»[٢٩]. هذا، وقد سجلت بضعة ألوف أخرى من الوفيات الناجمة عن المخدرات غير الشرعية: ٣٥٦٢ وفاة مثلاً في ١٩٨٥ نجمت عن هذه المخدرات بأجمعها. وحسب هذه التقديرات يُعزى أكثر من ٩٩ بالمئة من الوفيات الناجمة عن سوء استعمال المادة، إلى التبغ والكحول.

هناك أيضاً تبعات صحية كبيرة، تنشأ كذلك أساساً من استعمال الكحول والتبغ. يقول نيديلمان: «إن التبعات الصحية للمرهوانة والكوكايين والهيرويين مجتمعة لا تبلغ سوى نسبة ضئيلة من التبعات الناجمة عن المادتين المشروعتين». كما أن توزيع الضحايا أمر جدير بالنظر. فالمخدرات غير المشروعة إنما تؤثر في مستعملها، أما الأخرى المشروعة التي تمتّ إليها بصلة القربى فتؤثر في الآخرين تأثيراً خطيراً، كالمدخنين السلبيين الذين يشمون دخان الغير، وضحايا حوادث السير المخمورين والعنف الذي تسببه الكحول؛ يقول نيديلمان: «ليس هناك من المخدرات غير المشروعة ما هو أشد اتصالاً بالسلوك العنيف من الكحول»، كما أن سوء استعمال الكحول يعتبر عاملاً في زهاء ٤٠ بالمئة من وفيات حوادث السير السنوية البالغة ما يقرب من خمسين ألفاً.

تقدّر «وكالة الحماية البيئية» أن ٣٨٠٠ شخص من غير المدخنين يموتون سنوياً بسرطان الرئة الناجم عن استنشاق دخان المدخنين الآخرين، وأن المتوفين من المدخنين السلبيين قد يصل عددهم إلى ٤٦ ألفاً سنوياً إذا كانوا مصابين بأمراض القلب والجهاز التنفسي. يقول المسؤولون إن هذه النتائج، إذا تأكدت صحتها، تقتضي إدراج دخان التبوغ كمادة خطرة جداً من المواد التي تسبب الإصابة بالسرطان (فئة أ)، شأنها شأن المواد الكيميائية الأخرى مثل البنزين (الغازولين) والمواد المشعة (Radon). ويصف ستانتون غلانتز، خبير الإحصاء في جامعة كاليفورنيا، التدخين السلبي بأنه «السبب الرئيسي الثالث في الوفيات التي يمكن الوقاية منها بعد التدخين والكحول»[٣٠].

إن المخدرات غير الشرعية لا تتساوى في التأثيرات الناجمة عنها. يذكر نيديلمان «أن فرداً واحداً لم يمت من الإفراط في تدخين المرهوانة من بين ما يقرب من ستين مليون أمريكي كانوا قد دخنوها». هذا، وكما لاحظ هذا الكاتب وغيره، فإن الحظر المفروض على المرهوانة قد ساعد على التحول في استعمال المخدرات من هذه المادة غير الضارة نسبياً إلى مخدرات أخطر بكثير.

قد يسأل المرء لماذا يعتبر التبغ شرعياً ولا تعتبر المرهوانة كذلك؟ وقد يكمن الجواب في طبيعة هذا الحاصل. المرهوانة حاصل يمكن زرعه في أي مكان دون صعوبة تذكر. وربما لا يمكن تسويقه بسهولة من قبل الشركات الكبرى. أما التبغ فأمره مختلف تماماً.

---

(٢٩) Catherine Foster in: *Christian Science Monitor*, 18/9/1989.

(٣٠) Philip Hilts in: *New York Times*, 10/5/1990; *Reuters* and *Boston Globe*, 26/6/1990; *Associated Press* and *New York Times*, 21/5/1990.

إن من الممكن إثارة الأسئلة بشأن صحة الأرقام. فعلى المرء أن ينظر في الإجراءات المتبعة لتقرير سبب الوفاة ومدى التحقيقات الجارية وغير ذلك من الأمور، مثل التأثير الواقع في المتعاطين. ولكن، حتى إذا كانت الأرقام الرسمية بعيدة جداً عن الوضع الحقيقي، فلا ريب أن وليام بنيت مصيب في كلامه عن «فوضى تتعلق بالمخدرات» وعن «أزمة مريعة، متفاقمة» ـ تعزى إلى حدٍ كبير إلى الكحول والتبغ، كما هو ظاهر الحال.

تشتمل التبعات الإنسانية والاجتماعية الأخرى على ضحايا الجرائم المتعلقة بالمخدرات وعلى التزايد الضخم في الجريمة المنظمة التي يعتقد أنها تستمد أكثر من نصف إيراداتها من تجارة المخدرات. تتصل التبعات في هذه الحالة بالمخدرات غير المشروعة، ولكن لأنها غير مشروعة وليس لأنها مخدرات. ينطبق هذا على الكحول خلال حقبة «التحريم». إننا نتناول هنا مسائل خاصة بالسياسة الاجتماعية وهي خاضعة لاتخاذ قرارٍ ما أو انتقاء خيارٍ ما. يدعو نيديلمان إلى الإباحة الشرعية والتوجيه. وقد عرضت مقترحات مشابهة يتبناها محافظون من شتى الاتجاهات مثل مجلة ايكونومست اللندنية وملتون فريدمان وآخرين.

تصدّى وليام بنيت إلى فريدمان قائلاً إن تعاطي الكحول قد تزايد كثيراً بعد إلغاء التحريم. لذلك لا يمكن النظر في الإباحة الشرعية. وبصرف النظر عن صلاح هذه الحجة، فإن من الواضح أن بنيت لا يأخذها مأخذ الجد، لأنه لا يقترح إعادة التحريم أو حظر التبوغ ـ لا بل ولا حتى منع البنادق الهجومية. وما حجته إلا القول إن «تعاطي المخدرات خطأ» ولذلك يجب منعه. أما الافتراض الضمني، فهو أن استعمال التبوغ أو الكحول أو البنادق الهجومية ليس «خطأ»، على أسس تظل غير مصرّح بها، وأن على الدولة أن تحرّم وتعاقب ما هو «خطأ.» لعلها خديعة؟[٣١].

إن الذين على شاكلة بنيت من المؤمنين بتدخل الدولة يحبون أن يظهروا بمظهر الإنسانيين من ذوي الموقف الأخلاقي، فيصرون على «الفرق بين الحق والباطل». وهذا زيف محض، على ما هو واضح.

رابعاً: مهرّبو المخدرات، والمتاجرة بالمواد المخدرة

إن السياسات الاجتماعية المطبّقة في واشنطن تسهم في عدد الضحايا بطرق أخرى، وهذه حقيقة تجلت بوضوح حين بلغت الحملة الإعلامية الواسعة التي قادها البيت الأبيض ذروتها في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩. ففي التاسع عشر من الشهر المذكور عقدت ندوة «الممثل التجاري للولايات المتحدة» جلسة لإبداء الآراء في واشنطن للنظر في طلب صناعة التبوغ بأن تقوم الولايات المتحدة بفرض العقوبات على تايلاند إذا لم توافق على إلغاء القيود على استيراد

---

(٣١) Milton Friedman in: *Wall Street Journal*, 7/9/1989, and William Bennett in: *Wall Street Journal*, 19/9/1989.

مسجلاً سخف حجة بنيت، انظر أيضاً: Anthony Lewis in: *New York Times*, 24/9/1989.

التبغ الأمريكي. كانت مثل هذه الأعمال التي قامت بها الحكومة الأمريكية قد أضرت أصلاً بمستهلكي التبوغ في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وأدت إلى تبعات إنسانية من النوع الذي أوجزناه آنفاً.

ولهذه العملية الضخمة في المتاجرة بالمواد المخدرة منتقدوها. فقد شجب بيان صدر عن «الجمعية الأمريكية للقلب» و«الجمعية الأمريكية للسرطان» و«الجمعية الأمريكية للرئة»، الإعلان عن السكاير في «أقطار استسلمت أصلاً لعتلة الضغط التي تشهرها عليها منظمة «الممثل التجاري للولايات المتحدة» بتهديداتها التجارية، وهي حملة صُمّمت خصيصا لزيادة التدخين من قبل الشباب الآسيويين ذكوراً وإناثاً الذين ينظرون إلى شباب أمريكا من الجنسين كنموذج يحتذى». وأدلى أفريت كوب، مدير الشؤون الطبية في الولايات المتحدة، بشهادة أمام ندوة «الممثل التجاري للولايات المتحدة» قال فيها: «حين نناشد الحكومات الأجنبية إيقاف تدفّق الكوكايين يكون تصدير الولايات المتحدة للتبوغ هو النفاق بعينه». وقال مندداً بالسياسة التجارية «إن دفع مواد الإدمان في الأسواق الخارجية» دون اعتبار الأخطار التي تسببها للصحة هو أمر مؤسف، وأضاف: «سوف تنظر أمتنا إلى الوراء، بعد سنين من الآن، نحو هذا التطبيق لسياسة التجارة الحرة فتجده يزكم الأنوف». وقد صرّح كوب للصحفيين بأنه لم يستحصل على موافقة البيت الأبيض على شهادته قبل الإدلاء بها لأنه لم يكن يتوقع الحصول عليها، وقال إنه عارض كذلك أعمال إدارة ريغان لإجبار الأقطار الآسيوية على استيراد التبوغ من الولايات المتحدة. كان كوب، خلال خدمته التي دامت ثمانية أعوام وانتهت بعد بضعة أيام من أدائه شهادته، قد أيّد التقارير التي تصم التبغ بأنه مخدر إدماني فتاك يؤدي إلى وفاة نحو ثلاثمئة ألف نسمة سنوياً.

كما أن شهوداً تايلانديين تنبأوا بأن تكون النتيجة وقوفاً في وجه الانخفاض الحاصل في التدخين الذي حققته حملة ضد تعاطي التبوغ دامت خمس عشرة سنة. وقالوا أيضاً إن التهريب الأمريكي سيكون حجر عثرة أمام جهود واشنطن لحث الحكومات الآسيوية على إيقاف تدفُّق المخدرات غير الشرعية. وقال أولئك الشهود في ردّهم على زعم شركات التبغ الأمريكية بأن منتوجهم هو أحسن المنتوجات في العالم: «لدينا في المثلث الذهبي بالتأكيد ما هو من أحسن المنتوجات ولكننا لا نطالب بتطبيق مبدأ حرية التجارة عليها. إننا في الحقيقة نحاصرها».

يشبِّه المنتقدون ما يجري الآن بحرب الأفيون التي جرت قبل مئة وخمسين سنة حين أجبرت الحكومة البريطانية الصين على فتح أبوابها أمام الأفيون من الهند، وهي تبشّر نفاقاً بفضائل التجارة الحرة في حين تفرض على الصين الإدمان الواسع النطاق على المخدرات. لم يكن لدى بريطانيا ما تبيعه إلى الصين آنئذٍ سوى المخدرات، شأنها شأن الولايات المتحدة اليوم. وقد ابتغت الولايات المتحدة لنفسها ما كان ينتزعه الانكليز من امتيازات من الصين بالعنف، مثنيةً كذلك على التجارة الحرة، وحتى على «المخطط العظيم للعناية الإلهية الرامي إلى قيام خبث الإنسان بخدمة أغراضه نحو الصين بالنفاذ من خلال جدار عزلتها وجعل

الامبراطورية على صلة مباشرة مع الأمم الغربية والمسيحية» (المجلس الأمريكي لرؤساء الإرساليات الخارجية). وشجب جون كوينسي أدامز رفض الصين قبول الأفيون البريطاني باعتبار هذا الرفض انتهاكاً للمبدأ المسيحي في «محبة الجار» وباعتباره «افتئاتاً على حقوق الطبيعة الإنسانية وعلى المبادىء الأولى لحقوق الأمم». إن صناعة التبوغ وحماتها في الحكومة يستشهدون بحجج مشابهة اليوم في سعيهم إلى تكرار هذا النصر للحضارة الغربية «وهدفها التاريخي»(٣٢).

إن بين أيدينا الآن أكبر قصة للمخدرات في العصر الحديث، وهي تتجلى للناظرين في ذروة الحملة التي تشنها الحكومة ووسائل الإعلام: إن الحكومة الأمريكية قد تكون أكبر بائع متجول للمخدرات في العالم اليوم، حتى إذا وضعنا جانباً دور الولايات المتحدة في إقامة عصابات المخدرات الثقيلة بعد الحرب العالمية الثانية والاستمرار في إدامتها منذ ذلك الحين. كيف كان موقع هذه القصة الكبرى في الانفجار الإعلامي؟ لقد مرّت دون إشارة تُذكر، كما أنها مرت دونما تلميح إلى الاستنتاج الواضح، كما لا يخفى(٣٣).

إن المتاجرة بالمواد المخدرة ليست من الأمور الهينة بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي. فقد تضاعفت صادرات التبوغ بقيمتها السنوية في الثمانينيات وأسهمت بزهاء ٢٥ مليار دولار في الدفتر التجاري خلال العقد المذكور، كما جاء في تقرير أصدرته «جمعية تجار التبوغ»، إذ قفز الرقم من مليارين ونصف مليار دولار في سنة ١٩٨٠ إلى خمسة مليارات في سنة ١٩٨٩. وأسهم التبغ بمبلغ ٤,٢ مليارات دولار في الميزان التجاري لسنة ١٩٨٩ حين كان العجز لهذه السنة قد بلغ ١٠٩ مليارات من الدولارات. وقد أولى السناتور متش مكّونيل عن ولاية كنتكي هذه الأرقام الاهتمام اللازم حين أدلى بشهادته تأييداً لشركات التبوغ في جلسة تحقيقات عقدها مجلس الشيوخ. وقد استشهد رئيس «اتحاد المزارع الأمريكية» في تعليقه على الفوائد التي يجنيها الاقتصاد الأمريكي من صادرات التبوغ بـ «رفع الحواجز التجارية في الخارج، لا سيما في اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية»، باعتبار ذلك عاملاً مساعداً(٣٤).

إننا لنرى أن من غير الإنصاف أن يُعزى العجز التجاري الضخم إلى سياسات إدارة ريغان وإدارة بوش دون أن يسجَّل لهذه السياسات ما تستحقه من فضل عن جهودها للتغلب على العجز بتدخل الدولة لزيادة مبيعات المخدرات الفتاكة القابلة للإدمان عليها.

ما إن سارت حرب المخدرات في طريقها حتى بدأت المعارضة لصادرات التبوغ تلاقي

---

(٣٢) Richard van Alstyne, *The Rising American Empire* (New York: Oxford University Press, 1960) pp.170ff.

(٣٣) *Associated Press*, 19, 20/9/1989.
إن صحيفتي الوول ستريت جرنال وكريستشن ساينس مونيتر دونتا ملاحظات حول الشهادات، ضاربتين صفحاً عن النقاط الرئيسية، مع ذلك انظر الافتتاحية الجارحة في: *Boston Globe*, 24/9/1989, and Alexander Cockburn in: *Nation*, 30/10/1989.

(٣٤) *Associated Press*: 17/4/1990 and 4/5/1990.

بعض الاهتمام. ففي نيسان/ ابريل ١٩٩٠، أعلن الدكتور جيمس ميسون، مساعد وزير الصحة «أن من غير المعقول أن تقوم شركات التبغ العظمى العاملة عبر القارات - وثلاث منها في الولايات المتحدة - ببيع سمومها في الخارج، وعلى الأخص لأن أهدافها الرئيسية هي الأقطار الأقل تطوراً». هذا، وبعد أسابيع قليلة ألغى الدكتور المذكور ما كان مقرراً من ظهوره أمام تحقيق في الكونغرس عن الموضوع، في حين «تراجعت «دائرة الخدمات الصحية والإنسانية» عن انتقادها السابق للمجهودات المبذولة لفتح أسواق جديدة أمام السكاير الأمريكية في أرجاء العالم». وقد قالت هذه الدائرة «إن المسألة هي مسألة تجارة لا مسألة صحة»، كما ذكر فيليب هلتز في جريدة نيويورك تايمز. وقد أوضح الناطق بلسان الدائرة أن إلغاء شهادة الدكتور ميسون إنما جرى لهذا السبب. كما وصف أحد الموظفين في استشهاده بأرقام التجارة انتقادات الدكتور ميسون لصادرات الدخان بأنها «تطفل مرفوض على جهود الحكومة لفتح أسواق جديدة أمام السجاير» - لا سيما في تايلاند، كما أورد ذلك هلتز. في هذه الأثناء رفضت كلارا هيلز، ممثلة التجارة الأمريكية، الاحتجاجات التايلاندية بشأن الامبرياليين الأمريكيين الذين يمطرونهم بأصابع السرطان، قائلةً: «أنا لا أرى كيف يمكن أن تدخل الاهتمامات الصحية في الصورة إذا كان الناس يدخنون سكايرهم»(٣٥).

أو إذا كانوا يدخنون حشيشتهم، وفق هذا المنطق ذاته. لذا فإن علينا، ونحن في غمرة حماستنا للتجارة الحرة، أن نسمح لكارتيل مدلين بتصدير الكوكايين بحرية إلى الولايات المتحدة، وبالإعلان عنه للشباب بلا قيود، وبتسويقه بعزم وحزم.

واستمر آخرون بالتعبير عن اعتراضاتهم. ففي رسالة مفتوحة إلى الرئيس الكولومبي فيرجيليو باركو، كتب بيتر بورن، الذي كان مديراً لمكتب السياسة الخاصة بإساءة استعمال المخدرات في إدارة كارتر، قائلاً:

> لعل أشد ما يكشف نفاق واشنطن بشأن قضية المخدرات هو الحقيقة التي مفادها أنه في الوقت الذي تهاجم واشنطن الآثار السيئة الناجمة عن الكوكايين في الولايات المتحدة نجد أن عدد الكولومبيين الذين يموتون سنوياً من جراء منتجات التبغ الأمريكية المدعومة يزيد كثيراً من عدد الذين يلقون حتفهم في أمريكا الشمالية من جراء الكوكايين الكولومبي.

وقد وجدت جريدة ستريتس تايمز في سنغافورا «أن من الصعب التوفيق بين تهديد الأمريكيين بالعقوبات التجارية ضد الأقطار التي تحاول منع منتجات التبغ الأمريكية» وبين جهود الولايات المتحدة للتقليل من التدخين في داخل بلادها (ناهيك عن جهودها لمنع استيراد المخدرات غير المشروعة) - وهذا إخفاق مدهش في إدراك الفرق الواضح بين الأمم المهمة والأمم غير المهمة، على حد الأقوال الطنانة للمحافظين الجدد(٣٦).

---

(٣٥) Philip Hilts in: *New York Times,* 18/5/1990, and Mary Kay Magistad in: *Boston Globe,* 31/5/1990.

(٣٦) Peter Bourne, in: *News and Analysis* (Council on Hemispheric Affairs (COHA)), 5/6/1990, and «Straits Times», in: *International Herald Tribune,* 9/4/1990.

وحول مغزى علاقة الأمم، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy,* chap.12, p.365.

دانت «الجمعية الطبية الأمريكية» أيضاً السياسات التجارية التي تتجاهل المشاكل الصحية، وهي تقدِّر أن نحو مليونين ونصف المليون من الوفيات غير المعتادة أو السابقة لأوانها تعزى إلى التبغ - أي زهاء ٥ بالمئة من مجموع الوفيات. هذا، وفي مؤتمر عالمي عن صحة الصدر عُقد في أيار/ مايو ١٩٩٠ تكلم كوب، مدير الشؤون الطبية السابق، فقال إن صادرات التبغ الأمريكية قد ارتفعت بنسبة ٢٠ بالمئة عن العام السابق في حين انخفض معدل التدخين في الولايات المتحدة بنسبة ٥ بالمئة، ووصف مرةً أخرى تصدير التبغ بأنه «انتهاك أخلاقي» وشجبه باعتبار أن من «ذروة النفاق» دعوة الحكومات الأخرى إلى إيقاف تصدير الكوكايين «في حين أننا نصدّر في الوقت عينه النيكوتين، وهو مخدر قابل للإدمان عليه كالكوكايين، ونرسله إلى سائر أرجاء العالم». وقال كوب إن حكومة تايوان قد تمكنت من تخفيض نسبة التدخين تخفيضاً كبيراً بشن حملة مناهضة، إلى أن هددت واشنطن بالعقوبات التجارية في سنة ١٩٨٧، مما أدى إلى زيادة في التدخين قدرها ١٠ بالمئة. وقال النائب تشستر أتكنز في مؤتمر صحفي «إن من الأفضل لأمريكا أن تتوقف عن كونها داعمة للمواد المخدرة إذا كنا نطمح إلى أن يصدّقنا الناس في حربنا على المخدرات». وقد حذّر خبراء الصحة العامة من حدوث «وباء عالمي» ناشىء عن وفيات لها صلة بالتدخين وذلك نتيجة ارتفاع المبيعات في الخارج، وهي تمثّل الآن سدس الانتاج الأمريكي، وتوقّع هؤلاء الخبراء أن يرتفع عدد الوفيات إلى اثني عشر مليوناً سنوياً بحلول أواسط القرن الحادي والعشرين. أما الناطق بلسان منظمة «الممثل التجاري للولايات المتحدة» فقد كرر، متحدثاً بالنيابة عن الحكومة، أن المسألة هي ببساطة مسألة تجارة حرة: «إن قضيتنا هي بالأساس قضية إنصاف». ومرة أخرى لم تُولِ الصحف هذا الموضوع إلا ذكراً طفيفاً(٣٧).

ولم تتخلّف انكلترا في عهد تاتشر عن ذلك كثيراً. فقد نشرت جريدة صنداي تايمز اللندنية تحقيقاً عن حملة تسويقية بقيمة مئات الملايين من الدولارات تشنها «شركة التبغ البريطانية الأمريكية» لبيع سكاير رخيصة، وذات نسبة عالية في الادمان، في أفريقيا - وهي سوق سهلة، تخلو من الرقابة والتوجيه - وهذه السكاير ذات مستويات عالية من القطران والنيكوتين أعلى بكثير من المستويات المسموح بها في الغرب. وقد ذكرت رسالة من الشركة إلى رئيس الخدمات الصحية في انكلترا أن «فرع شركة التبغ البريطانية - الأمريكية في أوغندا لا يعتقد أن تدخين السكاير مضرّ بالصحة. . . وإننا لا نريد أن نعرّض للخطر إمكاناتنا في التصدير إلى هذه الأقطار التي لا تضع تحذيراً صحياً على علبنا». وقد وصف أحد خبراء السرطان الانكليز حالة العالم الثالث بأنها شبيهة بحالة انكلترا في السنين الأولى من هذا القرن حين كان يموت شخص واحد من كل عشرة أشخاص بسرطان الرئة. وقدّر هذا الخبير

---

(٣٧) *Associated Press* and *New York Times*, 27/6/1990.

كذلك والإشارة بإيجاز إلى المؤتمر العالمي حول «صحة الرئة» قبل ذلك بشهر.

Associated Press, 21/5/1990; Ron Scherer in: *Christian Science Monitor*, 23/5/1990, and Betsy Lehman in: *Boston Globe*, 22/5/1990.

أن من سيموت في الصين وحدها يبلغ خمسين مليوناً من أطفال اليوم من جراء أمراض تتصل بالتدخين[٣٨].

إذا كانت هذه التقديرات قريبة من الصحة، فلن يكون من غير المصيب الإشارة إلى حروب الأفيون، وقد يكون من الإنصاف التحذير من اختلاط الحدود بين المتاجرة بالمخدرات والإبادة الجماعية للشعوب.

خامساً: السياسة الاجتماعية وأزمة المخدرات

إن الاهتمام الجدّي بأزمة المخدرات يقود سريعاً إلى استقصاء سلسلة واسعة من السياسات الحكومية. إن بوسع المزارعين الأمريكيين أن يُشجَعوا بسهولة على انتاج حاصلات أخرى غير التبوغ. وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى الفلاحين في أمريكا اللاتينية الذين لا يجدون أمامهم إلّا خيارات قليلة، فهم يتحولون إلى انتاج الكوكايين من أجل البقاء، إذ تهبط زراعة الكفاف وتنخفض الأرباح من الصادرات التقليدية. في حالة كولومبيا، مثلاً، نجد أن إيقاف العمل باتفاقية البن الدولية في تموز/ يوليو ١٩٨٨، ذلك الإيقاف الذي سببته أعمال الولايات المتحدة القائمة على انتهاكات مزعومة للتجارة العادلة، قد أدى إلى هبوط في الأسعار يبلغ أكثر من ٤٠ بالمئة خلال شهرين، وذلك بالنسبة إلى صادرات كولومبيا الرئيسية الشرعية[٣٩].

يضاف إلى هذا أن الضغوط الأمريكية على مدى السنين ـ بما في ذلك برنامج «الطعام من أجل السلام» ـ قد قوّض من انتاج الحاصلات للاستعمال المحلي، الذي لا يمكنه منافسة الصادرات الزراعية الأمريكية المدعومة. إن السياسة الأمريكية ترمي إلى تشجيع أمريكا اللاتينية على استهلاك الفائض الأمريكي في حين تنتج الولايات المتحدة حاصلات متخصصة لأغراض التصدير كالزهور والخُضر المرسلة إلى أسواق الرفاهية ـ أو أوراق الكوكا، وهو الخيار الأمثل على أساس العقلانية الرأسمالية. يقول «مجلس الشؤون الخاصة بنصف الكرة الأرضية»: «إن النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية وتشجيع تمويل زراعة الحاصلات الشرعية وتخفيض الطلب الأمريكي هي وحدها العوامل التي توفر بديلاً قابلاً للبقاء» يقوم مقام انتاج الكوكايين[٤٠].

---

(٣٨) Ben Lowe, «Third World is butt of Deadly Trade Ploy,» *Guardian* (New York) (30 May 1990).

(٣٩) Joseph Treaster, «Coffee Impasse Imperils Colombia's Drug Fight,» (24 September 1988).

(٤٠) *Washington Report on the Hemisphere* (13 September 1989).

حول الغذاء من أجل برنامج السلام، وغير ذلك الكثير مثله، انظر:

Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, °1989), p.363.

ومصادر أخرى قد ذُكرت.

أما ما يتعلق بالطلب الأمريكي على المخدرات غير الشرعية، فإن تعاطي الطبقة الوسطى لها آخذ بالهبوط. ولكن الوضع في أحياء الفقراء أمر مختلف تماماً. وهنا سننتقل، إذا كنا جادّين، إلى السياسة الاجتماعية الثابتة. إن ازدهار الكوكايين يتصل بالعمليات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك الركود الذي لم يسبق له مثيل تاريخياً في الأجور الحقيقية منذ ١٩٧٣(٤١)، والهجوم الفعال على اليد العاملة لإعادة مستوى أرباح الشركات الكبرى في حقبة تتدهور فيها الهيمنة الأمريكية على العالم، والتحول في الاستخدام إما إلى العمل الماهر جداً أو إلى أعمال الخدمات، وكثير منها منخفض الأجر ولا ترقية فيه، والتحرك نحو إقامة مجتمع ثنائي الطبقة مع طبقة دنيا كبيرة ومتزايدة غارقة إلى الأعناق في اليأس والقنوط. إن المخدرات غير الشرعية تعطي ربحاً لمنظمي الأعمال في الأحياء الفقيرة الذين لا يجدون إلا بدائل قليلة من الخيارات، وتعطي الآخرين ارتياحاً من وجود لا يطاق. هذه العوامل الجوهرية لا تجد إلا اهتماماً قليلاً بين حين وآخر في المجرى العام. لهذا جاء في جريدة وول ستريت جرنال على لسان أحد الخبراء قوله: «إن الجديد في المسألة هو العدد الكبير من سكان الأحياء الفقيرة ـ السود وغيرهم من أصل إسباني ـ وهم في خيبة أمل كبيرة ويأس مطبق. لا يوجد في أقطار أوروبا الشمالية شيء مشابه على الاطلاق»(٤٢).

في فيلم عرضه التلفزيون البريطاني عن المخدرات، توصّل أحد الساسة إلى الاستنتاج الواضح قائلاً: «إننا لا نستطيع أن نتحكم بالعالم. إننا لا نستطيع أن نوقف تجهيزات الهيروين. لا نستطيع إلا تحديد الطلب عليه بإقامة مجتمع كريم يريد الناس أن يعيشوا فيه لا أن يهربوا منه»(٤٣).

إن إدارتَي ريغان وبوش، بإسهامهما في نمو الطبقة الدنيا المسحوقة وفي معاقبتها، قد ساعدتا على خلق أزمة المخدرات الحالية، وهذه حقيقة أخرى تستحق العناوين الرئيسية في الصحف. كما أن «الحرب» الحالية قد تُفاقم من الأزمة. أوجز بوش، في اجتماع له مع زعماء الكونغرس، مقترحاته الخاصة بدفع تكاليف خطة المخدرات، وشمل ذلك إلغاء زهاء مئة مليون دولار من الإعانات المخصصة للإسكان العام ولبرنامج العدالة لليافعين. يقدر «المركز القومي لأولويات الميزانية» أن برنامج بوش سيلغي أربعمئة مليون دولار من البرامج الاجتماعية(٤٤). إن شقاء الفقراء سيتزايد، جنباً إلى جنب مع الطلب على المخدرات ومع بناء السجون للسكان الفائضين عن الحاجة.

---

(٤١) انظر: David Gordon, «Real Wages are on a Steady Decline,» *Los Angeles Times*, 16/7/1989.

(٤٢) Alan Otten in: *Wall Street Journal*, 6/9/1989.

(٤٣) John O' Connor in: *New York Times* (news service), 17/4/1990.

مراجعة الفيلم التلفزيوني «Traffik» الذي عُرض بواسطة الهيئة العامة للإرسال (PBS).

(٤٤) Michael Kranish in: *Boston Globe*, 5/9/1989, and James Ridgway in: *Village Voice*, 19/9/1989.

سادساً: الضحايا المعتادون

إن عملية كولومبيا تصور جوانب أخرى من حرب المخدرات. فبرنامج المساعدات العسكرية إلى كولومبيا يموّل عناصر القتل والقمع من العساكر الذين يرتبطون بصلات مع تجار المخدرات وأصحاب الأراضي. وكما هو المألوف في الماضي، فإن من المحتمل أن تسهم برامج المخدرات الأمريكية الحالية في عمليات التمرد المضاد وفي تدمير المنظمات الشعبية التي قد تتحدى مفاهيم الصفوة عن «الديمقراطية». هذه الامكانات كانت قد برزت في اللحظة ذاتها التي أصدر فيها الرئيس إعلانه الأعظم عن الحرب الشاملة ضد تجار المخدرات، وحدد المساعدات للعساكر في كولومبيا، وذلك في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩. وعندما بلغ التفجر الإعلامي ذروته نشرت «لجنة الأنديز للحقوقيين» في ليما، تقريراً عن عساكر كولومبيا بعنوان «تجاوزات في جهود مكافحة المخدرات» جاء فيه: «إن العساكر، متذرعين بالإجراءات المتخذة ضد تهريب المخدرات، قد نهبوا مقرات المنظمات الشعبية وبيوت الزعماء السياسيين وأمروا بعددٍ من الاعتقالات». وقد تتالت سلسلة من هذه الأعمال ابتداءً من الأسبوعين الأولين من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩. ففي الثالث من ذلك الشهر، وقبل يومين من دعوة الرئيس بوش الدرامية إلى النزال، قام الجيش و«قسم الإدارة الأمنية» بتفتيش بيوت الفلاحين في إحدى المناطق واعتقلا أربعين شخصاً من الشغيلة. يقول أهالي البلدة إن التفتيش جرى بإرشاد أفراد مقنّعين كانوا يشخّصون الأمكنة المقصودة للاعتقال. وفي منطقة أخرى مجاورة، كان التفتيش متجهاً بالدرجة الأولى ضد أعضاء الاتحاد الوطني (ويجري اغتيال زعمائه وأعضائه الناشطين بانتظام) وضد أعضاء الحزب الشيوعي بزعم حيازة بعضهم على «دعاية تخريبية». وجرى في مدلين توقيف سبعين من الناشطين والزعماء العاملين في الشؤون المدنية وذلك في أحياء الفقراء. وجرى في مكان آخر في الوقت ذاته اغتيال اثنين من زعماء الاتحاد وأحدهما محامي الحزب، كما اختفى ثالث. وتلقّى زعماء آخرون تهديدات بالقتل. وقام مغتالون مستأجَرون بقتل ثلاثة من أعضاء «المنظمة الوطنية للأهالي الأصليين» وجرح آخرين، في حين حطم مجهولون مكتباً إقليمياً[٤٥].

ثمة أمثلة عن السلوك المعتاد للقوات التي وعدها الرئيس بوش بالعون والمساعدات الأمريكية، وقد نُشر عنها في اللحظة التي تعالت فيها الهتافات الداخلية لإعلانه ـ ولكنها ليست متاحة للقطاع المصفّق الذي يدفع الفواتير.

بيد أن الدعايات كانت كثيرة بشأن إلقاء القبض، في أواسط أيلول/ سبتمبر، على ثمانية وعشرين شخصاً اتُّهموا بأنهم من رجال العصابات اليساريين العاملين مع كارتيل المخدرات، وكذلك بشأن مزاعم العساكر في كولومبيا بأن المنظمات الفدائية قد أقامت تحالفاً مع مهربي المخدرات في مدلين وقامت بإلقاء القنابل نيابةً عنهم. واتهم العساكر في مدلين عددا من موظفي «معهد التعليم الشعبي»، الذين أوقفوا في غارة على المعهد قامت بها قوات

(٤٥) لجنة الحقوقيين الأنديين في: *Andean Newsletter* (Lima) (September 1989).

الأمن، بأنهم أعضاء في عصابة وأنهم مستأجَرون من قبل الكارتيل كإرهابيين. أما الاستنتاج الذي توصلت إليه «جمعية الأنديز للحقوقيين» فلم ينشر عنه شيء، وقد جاء في تقريرها «ان الاتهامات، كما هو واضح، مدبرة من قبل القوات العسكرية التي تطمح إلى الإساءة إلى سمعة العمل الذي يقوم به معهد التعليم الشعبي»، وهو منظمة شعبية تعمل في حقل التعليم الشعبي والتدريب وحقوق الإنسان. وقد احتُجز الموظفون الموقوفون ـ وهم جميع الذين كانوا حاضرين وقت الغارة بمن فيهم المدير ـ دون أن يستطيع أحد الاتصال بهم، وعُذِّبوا، كما جاء في تقرير فرع كولومبيا لجمعية الأنديز. وذكرت «لجنة حقوق الإنسان الكولومبية» في واشنطن أن المضايقات تتزايد ضد المنظمات الشعبية في الوقت الذي تتدفق المعونات الجديدة على العساكر باسم «الحرب على المخدرات». وقد حذّر مراقبون آخرون لحقوق الإنسان أيضاً من حتمية هذه النتائج إذ ترسخ الولايات المتحدة علاقاتها مع العساكر في كولومبيا وبيرو، وهؤلاء يتمتعون في كلا القطرين بسجل مريع في انتهاكات حقوق الإنسان(٤٦).

جاء في جريدة نيويورك تايمز أن كبار الضباط في بيرو يقولون إنهم سيستخدمون الأموال الأمريكية الجديدة لـ «تشديد الحملة ضد الفدائيين ولمحاولة منع تهريب المواد الكيميائية» (وهذه تأتي بالدرجة الأولى من الشركات الكبرى الأمريكية، الأمر الذي ينبىء بوجود استراتيجية أخرى لا يُذكر عنها شيء). يقر المسؤولون الأمريكيون بوجود هذه الاستراتيجية، ولكنهم يعترفون بعدم الارتياح لأن هذه الاستراتيجية قد لا تكون مطبقة «بمعزل عن زراع المخدرات ومهربيها». أما في بوليفيا، وهي أيضاً تتلقى المساعدات العسكرية الأمريكية ويشاد بها باعتبارها تمثل قصة نجاح كبرى، فإن العساكر لا يضاهون زملاءهم الآخرين في بيرو وكولومبيا في مدى إرهاب الدولة، ولكنْ لم يظهر أي رد فعل أمريكي تجاه إعلان حالة الطوارىء التي أعلنها رئيس جمهورية بوليفيا، فأعقب ذلك سجن «المئات من زعماء النقابات والمعلمين الذين قال عنهم هذا الرئيس إنهم يهددون سياسة حكومته لمكافحة التضخم بمطالبهم الخاصة بالأجور»(٤٧). بيد أن هذا القطر، بعد كل الذي قيل، هو غير نيكاراغوا تحت حكم الساندنيستا، لذا فإن الاهتمام المحموم بحقوق الإنسان لا يخدم غرضاً.

ينبغي لنا أن نتذكر أن حقوق الإنسان ليس لها إلا وظيفة فعالة واحدة في الثقافة السياسية، وهي أن تعمل كسلاح ضد المعارضين وكوسيلة لتعبئة الجمهور المحلي خلف راية النبل التي نرفعها إذ نشجب بشجاعة الإساءات الحقيقية أو المزعومة لأعدائنا الرسميين.

إن لنا أن نقول، بهذا الشأن، إن الاهتمام بحقوق الإنسان يشابه كثيراً حقائق الماضي والحاضر: فهذا الاهتمام ما هو إلا لخدمة حاجات السلطة، لا لتنوير المواطنين. لذا، فإن

---

(٤٦) *New York Times*, 16, 17and 18/9/1989; Ursula Marquez in: *Guardian* (New York), 11/10/1989, and Colombian Human Rights Committee, P.O.Box 3130, Washington D.C. 20010.

(٤٧) Joseph Treaster in: *New York Times*, 6/12/1990.

المرء لا يكاد يعثر على بحث في وسائل الإعلام لخلفية إرهاب الدولة في كولومبيا الذي تنوي إدارة بوش دعمه. وقد تصدى للموضوع ألفريدو فاسكيز كاريزوسا، رئيس «اللجنة الكولومبية الدائمة لحقوق الإنسان» في بحث لمسألة حقوق الإنسان جاء فيه: «إننا، تحت غطاء نظام دستوري، قد صبغنا المجتمع بصبغة عسكرية في ظل حالة الحصار المعلنة بموجب دستور سنة ١٨٨٦». إن الدستور يضمن سلسلة واسعة من الحقوق لكنها لا تتصل بالواقع من قريب أو بعيد. «إننا نجد، في هذا السياق، أن الفقر وإصلاح الأراضي الناقص قد جعلا من كولومبيا قطراً من أشد أقطار أمريكا اللاتينية بؤساً. كان إصلاح الأراضي، يُعتبر خرافة أصلاً من الناحية العملية، قد شُرِّع في سنة ١٩٦١ ولكنه لا يزال ينتظر التطبيق، إذ يعارضه أصحاب الأراضي الذين كانت لديهم القوة الكافية لإيقافه» - وما هذا بعيب في «الديمقراطية» وفق القياسات الغربية. كانت نتيجة الشقاء السائد استشراء العنف، لا سيما ما جرى في الأربعينيات والخمسينيات، حين أزهق العنف مئات الألوف من الأرواح. «لم يكن هذا العنف بسبب من التثقيف الجماهيري، بل بسبب من الهيكل الاجتماعي المزدوج لأقلية متنعمة وأغلبية معدمة ومعزولة، مع فوارق كبيرة في الثروة والدخل والمشاركة السياسية».

وللقصة خيط آخر مألوف. يقول فاسكيز كاريزوسا: «إن العنف يتفاقم بفعل عوامل داخلية وعوامل خارجية معاً. ففي الستينيات فعلت الولايات المتحدة، خلال إدارة كينيدي، ما وسعها لتحويل جيوشنا النظامية إلى فصائل للتمرد المضاد، مع قبولها بالاستراتيجية الجديدة لكتائب الموت». إن مبادرات كينيدي هذه:

> دشّنت ما يعرف في أمريكا اللاتينية بـ «عقيدة الأمن القومي»، . . . لا الدفاع ضد عدو خارجي بل وسيلة لجعل المؤسسة العسكرية سيدة الموقف. . . مع الحق بقتال العدوّ الداخلي، كما جاء في العقيدة البرازيلية والعقيدة الأرجنتينية والعقيدة الأرغوائية والعقيدة الكولومبية: ألا وهو الحق بمقاتلة وإبادة العاملين في الحقل الاجتماعي، ورجال النقابات، والرجال والنساء الذين لا يؤيدون المؤسسة، والذين يفترض فيهم أنهم شيوعيون متطرفون. ويمكن أن يعني هذا أي شخص، بمن في ذلك الناشطون في شؤون حقوق الإنسان، كشخصي أنا(٤٨).

إن رئيس اللجنة الكولومبية لحقوق الإنسان إنما يستعرض حقائق مألوفة في أرجاء أمريكا اللاتينية كلها. فالدول التي تأخذ بالأمن القومي الذي يسيطر عليه العساكر والمكرسة لـ «الأمن الداخلي» بالاغتيال والتعذيب والاختفاء، وأحياناً بالقتل الجماعي، تمثل أحد ميراثين رئيسيين أورثته إدارة كينيدي أمريكا اللاتينية؛ الميراث الآخر هو «التحالف من أجل التقدم»، وكان هذا نجاحاً إحصائياً وفاجعة اجتماعية. كان الزخم الأساسي للسياسة قد ثبتت أركانه قبل ذلك بأمدٍ بعيد ولا يزال يتبع، مع تزايد الدعم إرهاب الدولة الفتاك في ظل إدارة ريغان. وما «حرب المخدرات» إلا نموذج آخر لغرض متابعة هذه الالتزامات الطويلة الأجل. إن المرء ليبحث كثيراً دون جدوى ولا يجد أية إشارة إلى هذه الحقائق الجوهرية في حملة قرع

---

(٤٨) *Colombia Update*, vol.1, no.4 (December 1989).

الطبول لحرب تُشنّ دفاعاً عن النفس ضد الجرائم الفظيعة التي ترتكب ضدنا من قبل وحوش أمريكا اللاتينية.

عندما اقتربت الذكرى الأولى لحرب المخدرات، نشرت لجنة العمليات الحكومية في مجلس النواب الأمريكي دراسة تقول في خاتمتها إن جهود الولايات المتحدة لمكافحة المخدرات لم تُظهر تقدماً في إرباك تجارة الكوكايين في بيرو وبوليفيا، وذلك بسبب «الفساد» في القوات المسلحة في كلا القطرين. وقد اتضح هذا «الفساد» حين قام الفلاحون المحليون بقيادة أفراد من القوات المسلحة برمي الحجارة على شرطة بيرو، وكذلك حين قام ضباط الجيش في بيرو بإطلاق النار على طوّافات وزارة الخارجية الأمريكية عندما اقتربت من منشآت تهريب المخدرات - لقد اتضح الفساد، باختصار، من الحقيقة التي مفادها «أن القوة العسكرية لتجار المخدرات يكمن في الجماعات البرلمانية التي نظّموها بدعم من كبار أصحاب الأراضي وضباط الجيش»، وهؤلاء هم المتنفعون من المساعدات الأمريكية، كما قال ألبرتو غالان في اللحظة التي قتل فيها شقيقه، فكان ذلك ذريعة لتصعيد «حرب المخدرات» الأخيرة[٤٩].

إن من المحتمل إخضاع العدو الداخلي للمعاملة ذاتها التي يخضع لها الفقراء في الخارج. وانسجاماً مع الالتزامات العامة لمذهب المحافظين الجدد، فإن حرب المخدرات تسعى إلى تقويض الحريات المدنية بسلسلة واسعة من الإجراءات مثل التفتيش العشوائي المستند إلى شكوك الشرطة، والموجّه بالدرجة الأولى نحو الشباب من السود ومن المتحدرين من أصل إسباني. وقد أثار الهجوم على الحريات المدنية بعض القلق، لا بسبب الإساءة المتزايدة للطبقة الدنيا المسحوقة، بل لأن هذا الهجوم يعتبر «تهديداً للحقوق الفردية من حرب المخدرات» إذ تنتقل إلى «البيض من أفراد الطبقة الوسطى الذين يتعاطون المخدرات بشكل عرضي» (جون ديلن، في المقال الرئيسي الذي نشرته جريدة كريستشن ساينس مونيتر عن تهديد الحقوق المدنية). ويقول ديلن: «حين تصبح الطبقة الوسطى في أمريكا خاضعة للتقصي يتوقع المتقدون ظهور احتجاج صارخ بشأن انتهاك الحريات المدنية»[٥٠].

إن القوة تستطيع الدفاع عن نفسها. وفي التطبيق العملي تُعتبر الحرية في نظر الأخلاق الرأسمالية سلعة تباع وتُشرى: هناك الكثير من ناحية المبدأ، وأنت إنما تحصل على ما تستطيع شراءه.

تكاد الصلة بين حرب المخدرات والتدخل الأمريكي تبلغ حد السخرية اللئيمة. فقد

---

(٤٩) انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, p.116, and House Study in: *Washington Post* and *Boston Globe*, 21/8/1990, p.76.

ولقد فات ذلك، على ما يظهر، جريدة نيويورك تايمز.

(٥٠) John Dillin, «Nation's Liberties at Risk?» *Christian Science Monitor*, 2/2/1990.

انظر أيضاً: Seth Mydans, «Powerful Arms of Drug War Arousing Concern for Rights,» *New York Times*, 16/10/1989.

طلبت كولومبيا أن تنصب الولايات المتحدة منظومة رادار بالقرب من حدودها الجنوبية لمراقبة الرحلات الجوية من الأقطار المجاورة لها في الجنوب، وهي التي يأتي منها جل الكوكايين لغرض التصنيع من قبل تجار المخدرات الكولومبيين. واستجابت الولايات المتحدة للطلب بنصبها منظومة رادار، ولكنْ على أبعد مسافة ممكنة من الرحلات الجوية التي تنقل المخدرات إلى كولومبيا، نصبتها في جزيرة سان أندريه في البحر الكاريبي على بعد خمسمئة ميل من البر الكولومبي، وبعيداً عن خطوط نقل المخدرات، إنما على مسافة تبعد مئتي ميل فقط عن ساحل نيكاراغوا. اتهمت حكومة كولومبيا البنتاغون باستخدام المعركة ضد المخدرات ذريعة لمراقبة نيكاراغوا، وهي تهمة أكدها مساعد الشؤون الخارجية للسناتور جون كيري. وأضاف هذا المساعد يقول إن كوستاريكا قد «طلبت مساعدة الرادار ضد الطائرات الصغيرة التي تنقل الكوكايين عبر البلاد فقدّم اليها اقتراح من البنتاغون». وبما أن المسؤولين في كوستاريكا يفتقرون إلى الخبراء الفنيين، فقد طلبوا تقييماً من السفارة البريطانية، فقامت هذه بإخبارهم أن الاقتراح الأمريكي لا علاقة له بتهريب المخدرات بل هو مصمَّم لمراقبة رجال الساندينستا. وجاء في دراسة عن كارتيل المخدرات أجرتها اللجنة الفرعية في مجلس الشيوخ برئاسة السناتور كيري عن الإرهاب والمخدرات والعمليات الدولية، أن اهتمامات السياسة الخارجية، بما في ذلك الحرب ضد نيكاراغوا، «تعرقل قدرة الولايات المتحدة على شن الحرب على المخدرات»، فتؤخر، وتوقف، وتعيق الجهود المبذولة لتنفيذ القانون للحيلولة دون وصول المخدرات إلى الولايات المتحدة ـ وهذه طريقة مؤدبة للقول إن إدارة ريغان كانت تسهّل أعمال العصابات في تهريب المخدرات سعياً منها وراء مشروعها الإرهابي الدولي في نيكاراغوا وما أشبه ذلك، وما هذا إلا سمة تقليدية من سمات السياسة على مدى عقود من السنين. إن حرب المخدرات الحالية تضيف فصلاً آخر إلى القصة القذرة(٥١).

هذا أيضاً لم يظهر على صفحات الجرائد الأولى ولم يُذع في نشرات التليفزيون الرئيسية. وعلى العموم، لا تلاقي السمات الأساسية لأزمة المخدرات إلا تنويهاً عابراً في حملة الإعلام. ومن المشكوك فيه وصول القضايا الجوهرية إلى أكثر من جزء من ١ بالمئة من التغطية الإعلامية التي ترتّب لتلبية حاجات أخرى.

ولعل الصلة بالتمرد المضاد تكمن هي أيضاً خلف تدريب مهربي المخدرات الكولومبيين من قِبَل ضباط عسكريين غربيين، الأمر الذي نُشر عنه القليل في آب/ أغسطس ١٩٨٩ حين اكتشف، بعد بضعة أيام من اغتيال غالان، أن ضباطاً بريطانيين وإسرائيليين متقاعدين كانوا يدربون مهربي الكوكايين الكولومبيين، بما في ذلك فرق اغتيال لحساب كارتيل المخدرات وحلفائه اليمينيين. وقبل ذلك بعام نشر «قسم إدارة الأمن» تقريراً في تموز/ يوليو

---

(٥١) Michael Frisby, «Colombians Rap US Plan on Radar Base,» *Boston Globe*, 5/4/1989.

ذاكراً رتشارد ماكال (Richard McCall). ولمراجعة تقرير لجنة كيري، انظر: *Washington Spectator*, 15/8/1989, and Jay Hatheway in: *Z Magazine* (October 1989).

١٩٨٨ للمخابرات الكولومبية بعنوان «تنظيم رجال الاغتيال المستأجَرين ومهربو المخدرات في مجدلينا مديو» جاء فيه: «لقد تم اكتشاف وجود مدرِّبين إسرائيليين وألمان وأمريكيين شماليين في معسكرات التدريب». وأضاف التقرير أن المتدربين في المعسكر، الذين يدعمهم أصحاب المراعي الكبيرة والمزارعون المشتغلون بانتاج الكوكا، كما يدعمهم كارتيل مدلين «يشتركون على ما يظهر في مذابح الفلاحين» في منطقة من مناطق مزارع الموز. وقد جاء في جريدة واشنطن بوست، بعد اكتشاف المدربين البريطانيين والإسرائيليين، وهي تستشهد بوثيقة أخرى صادرة عن قسم إدارة الأمن، «أن الرجال الذين يتلقون التعليم في مراكز التدريب [حيث شخّص البريطانيون والاسرائيليون] هم في ما يعتقد مسؤولون عن المذابح في الأرياف وكذلك عن اغتيال سياسيين من ذوي الميول اليسارية». وتذكر الوثيقة نفسها أن أحد الدروس التي يقوم بتعليمها الاسرائيليون قد اختصر حين ذهب المدربون «إلى هندوراس وكوستاريكا لتدريب رجال الكونترا في نيكاراغوا». أما الزعم بوجود مدربين أمريكيين أيضاً فلم يتابَع أمره، وعلى ما أعلم لم تأتِ الصحافة على ذكره(٥٢).

ادعت إسرائيل أن الكولونيل يائير كلاين وزملاءه في العملية الأمنية المسمّاة «رأس الرمح»، الذين شخّصوا كمدربين في فيلم بثته محطة NBC، كانوا يعملون بصفتهم الخاصة. ولكن أندرو كوكبيرن يشير إلى أن جماعة كلاين أصرت علناً على أنها عملت دائماً بـ «موافقة وتخويل تامين من وزارة الدفاع الاسرائيلية». قام هؤلاء كذلك بتدريب رجال الكونترا في هندوراس وبتدريب ضباط من غواتيمالا؛ وزعم أحد مشاركي كلاين، وهو كولونيل إسرائيلي، أنهم دربوا كل ضابط غواتيمالي من رتبة أعلى من نقيب، وذلك بموجب عقد رتّبته «الصناعات العسكرية الإسرائيلية» التي تملكها الدولة. وأوضح مدير التسويق لعملية رأس الرمح قائلاً: «إن لدى الأمريكيين مشكلة هي مشكلة الرأي العام، والصورة الدولية. أما نحن، فليس لدينا مثل هذه المشكلة». لذلك، فإن من الممكن أن ينسب العمل القذر الخاص بتدريب القتلة الجماعيين والمغتالين إلى مرتزقتنا الاسرائيليين. وقد كتب هيو أوشوغنيسي في جريدة أوبزرفر اللندنية يقول إن في حوزة الجريدة رسالة مؤرخة في ٣١ آذار/ مارس ١٩٨٦ وموقعة من وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين من حزب العمل، تنص على إعطاء رابين تخويلاً رسمياً لرأس الرمح بـ «القيام بتصدير المعرفة العسكرية والمعدات الدفاعية، وعلى أن من الضروري إصدار تخويل رسمي على كل مفاوضة تجري»(٥٣).

---

(٥٢) *NBC Nightly News*, 25/8/1989, Das Report, Bogotá (20 July 1988).

وقد أعيد كتابته في: Pax Christi Netherlands and the Dutch Commission Justitia et Pax in: *Impunity*.

Eugene Robinson in: *Washington Post* (9 August 1989).

إن تعليق تينا روزنبرغ قد يكون إشارة إلى تقرير DAS في تموز/ يوليو ١٩٨٨ حول الوجود المزعوم للمدرّسين الأمريكيين، انظر: Tina Rosenberg in: *New Republic*, 18/9/1986.

(٥٣) Andrew Cockburn in: *New York Times*, 8/9/1989, and Hugh O'Shaughnessy in: *Observer* (1 October 1989). =

وقد أوردت الصحف الاسرائيلية أن الكولونيل كلاين ومشاركيه قاموا باستخدام شبكة من اليهود الأمريكيين الأصوليين لإضفاء الشرعية على الأموال التي تلقوها لقاء خدماتهم في كولومبيا. وجاء في هذه الصحف أيضاً أن كلاين يشغل مركزاً رفيع المسؤولية والحساسية بصفته «آمر الغرفة الحربية» التابعة لرئاسة الأركان العامة الإسرائيلية. وقد عزا أحد الضباط الاحتياط الاسرائيليين برتبة جنرال، من المشاركين في مسألة إسرائيل وكولومبيا، الضجة الإعلامية القائمة إلى انتقام الحكومة الأمريكية من مغامرة بولارد التجسسية وإلى «خدعة أمريكية ابتدعت لإزاحة إسرائيل من كولومبيا»، حتى تستطيع الولايات المتحدة أن تدير تجهيزات السلاح دون تدخل[٥٤].

وأثار مناحيم شاليف، محرّر عمود خاص في جريدة جيروزالم بوست، السؤال الآتي: «لماذا هذا الغضب والثورة الأخلاقية بشأن هذه المسألة؟ هل أن تدريب القوات المخلصة لبارونات المخدرات أسوأ من إعداد القتلة العنصريين للهنود والسود والشيوعيين والديمقراطيين... الخ»؟ سؤال جيّد. والجواب عنه يكمن في منظومة الدعاية الأمريكية. إن الأوامر الحالية تقضي بالتعبير عن الاستياء الأخلاقي بشأن الكارتيل الكولومبي، فهو التهديد الأخير لبقائنا. لكن دور إسرائيل كدولة مرتزقة تابعة للولايات المتحدة هو دور شرعي وجزء من الخدمة «كنفع استراتيجي» أكسبها في افتتاحيات جريدة نيويورك تايمز مقام «رمز الأخلاق الإنسانية الكريمة»[٥٥].

سابعاً: المخططات المثلى...

حين أُعلنت خطة بوش وسمها «إتحاد الحريات المدنية الأمريكي» بأنها «خديعة»، وبأنها استراتيجية «ليست فقط غير قابلة للتطبيق بل تعطي نتائج مضادة كما أنها خبيثة لئيمة»[٥٦]. إذا كانت الغايات المقصودة من وراء الكلام الرنان هي الغايات الحقيقية فَبِها ونعمت. أما في ما يتعلق بهدف السيطرة على السكان ومتابعة أهداف السياسة التقليدية، فإن هذه الاستراتيجية منطقية جداً، ولو ان نجاحاتها القصيرة الأمل لا يحتمل أن تدوم وتتواصل.

إن جانباً من الصعوبة يتجلى في أن المنظومة الدعائية الفعالة جداً لا تستطيع حتى في أكفأ أدائها أن تديم المواقف الصحيحة بين السكان أمداً طويلاً. فالوسائل المتاحة حالياً لا تمتلك شيئاً من التأثير الدائم الذي كان لخطر التهديد السوفياتي. والسبب الآخر هو أن

= انظر أيضاً: Jane Hunter, *The Israeli Connection: Israeli Involvement in Paramilitary Training in Colombia* ([n.p.]: Arab American Institute, 1989).

(٥٤) Ron Ben-Yishai in: *Yediot Ahronot*, 30/8/1989, and Uriel Ben-Ami in: *Al Hamishmar*, 31/8/1989.

والمراسل العسكري: Danny Sadeh in: *Yediot Ahronot*, 29/8/1989.

(٥٥) *Jerusalem Post*, 29/8/1989, and Editorial in: *New York Times*, 19/2/1988.

(٥٦) *Associated Press* and *Boston Globe*, 7/9/1989.

المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن إخفاؤها إلى الأبد. والبرنامج المريح مؤقتاً الذي يعاقب الطبقة الدنيا يحمل في طياته أكلافاً محتملة خطيرة بالنسبة إلى المصالح ذات الاعتبار الأول. هناك في بعض أوساط الشركات الكبرى إدراك للحقيقة التي مفادها «أن وجود عالم ثالث بين ظهرانينا» سيضرّ بمصالح الأعمال (براد بطلر، الرئيس السابق لمجلس إدارة شركة بروكتر وغامبل). وتقدّر «دائرة العمل» أن أكثر من نصف الأعمال الجديدة التي ستخلق بين ١٩٨٦ و ٢٠٠٠ لا بد أن تشغل من أولاد الأقليات، الذين يتوقع لهم أن يؤلفوا ثلث القوة العاملة قبل مرور وقت طويل. إن هذه الأعمال تتطلب مهارات (بما في ذلك علوم الكومبيوتر والمعرفة الفنية) وذلك لا يُكتسب في الشوارع والسجون والمدارس المتردية[٥٧].

وكما جرى في جنوب أفريقيا، فإن فئة الأعمال ستدرك عاجلاً أو آجلاً أن مصالحها لا يمكن أن تُخدم على وجه حسن في ظل التفرقة العنصرية، سواء كانت تفرقة قانونية أم واقعية. ولكن عكس اتجاه السياسات القائمة طويلاً، التي بلغت مستوى المرض الاجتماعي الخطير خلال سنوات ريغان وبوش، لن يكون أمراً سهلاً.

---

(٥٧) Edward Fiske, «Impending U.S. Jobs «Disaster» : Work Force Unqualified to Work,» *New York Times*, 25/9/1989.

انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, introduction.

الفَصْـل الخَامِس

عَصْرُ مَا بعْدَ الحَـرْبِ البَـارِدَة

إن الميول الرجعية المؤمنة بسيطرة الدولة على الاقتصاد التي ظهرت في حقبة ما بعد حرب فيتنام إنما نشأت استجابةً لتحدٍّ مزدوج: تراجع الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وحركة النشاط الشعبي في الستينيات التي تحدت هيمنة القطاعات ذاتها صاحبة الامتيازات على الداخل. لم يستطع «المخطط الأعظم» لكينيدي ولا جهود إدارة نكسون أن تنجح في تطويق أوروبا ضمن «مصالحها الاقليمية» داخل إطار شاملٍ لنظام تديره الولايات المتحدة كما طالب كيسنجر. لم يكن هناك بديل لمذهب الثلاثية الذي تبنّاه الأحرار الجدد من أنصار كارتر الذين كانوا، كمن سبقهم، قلقين من الزخم الديمقراطي الشعبي داخل البلاد ـ ومن «أزمة الديمقراطية»، على حد تعبيرهم، التي كانت تهدد بدخول عموم السكان إلى الحلبة السياسية بطريقة ذات معنى.

هذه التحديات، كما بحثنا سابقاً، قد أوحت بحملة تعيد السكان إلى الفتور والطاعة وبذلك يتم التغلب على «أزمة الديمقراطية» ويُرفع من قوة أوساط الأعمال على العموم. وما إن حلّت سنة ١٩٧٨ حتى أدرك دوغ فريزر، رئيس «اتحاد العمال الأمريكي» أن النهاية المحتومة قد حلّت؛ فاستقال من «المجموعة المشتركة للعمال والإداريين» وشجب «زعماء جالية الأعمال» وذلك لأنهم «اختاروا أن يشنوا حرباً طبقية أحادية الجانب في هذه البلاد ـ حرباً ضد العمال، والعاطلين عن العمل، والفقراء، والأقليات، والشباب والشيوخ، وحتى ضد الكثيرين من أفراد الطبقة الوسطى في مجتمعنا»، ولأنهم «مزقوا ونبذوا العهد الهش غير المكتوب الذي كان قائماً خلال حقبة النمو والتقدم». وبعد سنة من ذلك وقف دنيس كوسينيك، رئيس بلدية كليفلاند، وهو من أنصار الحركة الشعبية، في اجتماع لاتحاد العمال الأمريكي ليقول، في إقرار آخر بالواقع، إنه لا يوجد في الولايات المتحدة إلا حزب سياسي واحد هو المناصر لطبقة الأعمال المؤلف من خليط من الديمقراطيين والجمهوريين[1].

---

(١) Kim Moody, *An Inquiry to All* (London: Verso, 1988), pp.147-150.

لقد انتهت حقبة التقدم الاقتصادي المطّرد. وصار التحدي من دول منافسة تحدياً حقيقياً للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، ولم يعد ممكناً إدامة العهد الاجتماعي الهش. ونفذت البرامج المصممة خلال السبعينيات بلمسة إضافية فجة خلال سنوات ريغان، مع تأييد عام من الفئة الأخرى لحزب الأعمال والجهاز العقائدي.

إن السجل التاريخي وسجل التخطيط والعوامل المؤسسية الجوهرية تدعو إلى الاعتقاد بأن عصر ما بعد الحرب الباردة سيكون أشبه شيء بالماضي بقدر تعلّق الأمر بالعلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الثالث، بصرف النظر عن التكتيكات والدعاية. وستؤدي «القومية الراديكالية» والتجارب الجارية بشأن التنمية المستقلة المتوافقة مع الحاجات المحلية إلى رفع رايات الحظر، وتقتضي رداً يتفاوت حسب الظروف ووظائف المنطقة. ومن المتوقع أن يستمر وجود الأمور المصاحبة لهذه الأغراض السياسية، بما في ذلك الدعم المتواصل لانتهاكات حقوق الإنسان والعداء العام للاصلاح الاجتماعي والعداوة المبدأية للديمقراطية.

من الممكن التسامح بظهور الشكل الديمقراطي، بل حتى الإعجاب به، ولو لأغراض الدعاية فقط. ولكنْ لا يمكن تبنّي هذا الموقف إلا حين التأكد من أن توسيع السلطة الفعال قد منع المشاركة ذات المعنى «للطبقات الشعبية». وحين تنتظم هذه الطبقات وتهدد سيطرة النخبة من رجال الأعمال وأصحاب الأراضي والعساكر على النظام، يجب اتخاذ إجراءات قوية، بأنواع شتى من التكتيكات استناداً إلى صنف السكان المستهدف حسب أهميته. وعند استهداف أدنى الأصناف في العالم الثالث، فإن كل شيء مباح.

إذا كانت قوات الأمن تحت السيطرة، فإن من الممكن إطلاق يد فصائل الموت في حين نأسى على عجزنا الأليم في إدخال حبنا لحقوق الإنسان في قلوب حلفائنا التافهين. أما إذا كانت السيطرة على قوات الأمن قد أفلت زمامها، فالأمر يتطلب إجراءات أخرى. كانت نيكاراغوا، وهي هاجس الثمانينيات المستحوذ، إحدى هذه الحالات، وكانت حالة خطرة على وجه الخصوص لأن الذي كان يُخشى منه هو أن الحكومة القائمة على السلطة هي حكومة «تهتم بشعبها»، على حد تعبير خوسه فيغوريز في إشارة له إلى رجال الساندينستا الذين قال عنهم إنهم أعطوا نيكاراغوا أول حكومة من هذا النوع في تاريخ البلاد، حكومة منتخبة شعبياً بانتخابات حرة وعادلة راقبها المتكلم بنفسه في سنة ١٩٨٤. كان التعبير عن مشاعر غير لائقة كهذه هو الذي حدا بوسائل الاعلام الأمريكية أن تستبعد طوال الثمانينيات ذكر الشخصية الرئيسية لديمقراطية أمريكا الوسطى[٢].

لهذا، فليس من الغريب على الإطلاق أن نجد العداء لرجال الساندينستا سائداً على نحو متشابه في وسائل الإعلام وفي أوساط النخبة[٣]. إن الأسباب الرسمية (حقوق الإنسان،

---

(٢) انظر المراجع في: Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.12, note (58).

(٣) لدليل شامل، انظر: Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, ©1989).

الديمقراطية، التهديد السوفياتي، وما إلى ذلك) فيها ما فيها من المبالغة بحيث انها لا تؤخذ مأخذ الجد، كما أنها على أية حال قد فُندت مراراً وتكراراً دون جدوى مما كشف العبث في هذه المحاولات. إن القضية الحقيقية هي تلك التي شخصها فيغوريز. فالمسألة الوحيدة القابلة للمناقشة على مدى السنين كانت مسألة تكتيكية: كيف تعاد نيكاراغوا إلى «نمط أمريكا الوسطى» وكيف تُفرض عليها «المقاسات الإقليمية» ـ تلك المطبَّقة على الدول العميلة للولايات المتحدة. إن أموراً كحرية الصحافة وحقوق الإنسان أثارت مشاعر أخلاقية وتحررية عميقة في نيكاراغوا، بالضد من ديمقراطيات فصائل الموت في الأقطار المجاورة أو في غيرها من الدول ذات السجل الأنكى بكثير لكنها تتمتع بميزة تغفر لها ذلك، وهي احترامها أولويات الولايات المتحدة[٤]. كذلك، فإن الانتخابات في دول الإرهاب تكشف عن تقدم يثلج الصدر نحو الديمقراطية، ولكن ليس في نيكاراغوا حيث تطبَّق مقاييس مختلفة جذرياً. كانت انتخابات سنة ١٩٨٤ شيئاً لا يطاق بالنسبة إلى الولايات المتحدة لأنه لم يكن من الممكن السيطرة عليها. لهذا بذلت واشنطن ما في وسعها لإرباك تلك الانتخابات، كما أنها أُلغيت من التاريخ بواسطة وسائل الاعلام، كما هو المطلوب. أما في حالة انتخابات سنة ١٩٩٠ التي طال انتظارها، فقد تدخلت فيها الولايات المتحدة تدخلاً واسعاً منذ البداية وذلك لإنجاح مرشحيها، ليس فقط بإغداق الأموال التي نالت شيئاً من الدعاية عنها، بل ـ وهذا أمر أهم ويُعتبر مقبولاً دون جدال ـ بإعلانات البيت الأبيض أن انتصار مرشح الولايات المتحدة هو وحده الذي سيُنهي المقاطعة الاقتصادية الأمريكية غير الشرعية ويعيد المساعدات إلى سابق عهدها.

وباختصار، قيل للناخبين في نيكاراغوا إن لديهم خياراً حراً: انتخبوا مرشحنا، أو راقبوا أطفالكم يموتون جوعاً[٥].

---

(٤) Editorial in: *Washington Post* (1 March 1986).

(٥) عن رد الفعل بالنسبة إلى نجاح الاستراتيجيا، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy,* chap.10.

ولدراسة مقارنة حول معالجة وسائل الاعلام انتخابات سنة ١٩٨٤ في نيكاراغوا والسلفادور، انظر:

Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988), chap.3.

النموذج نفسه استخدمه لكس ريتمان في دراسة دقيقة للصحافة الأوروبية. وكان المدى أكثر اتساعاً مما كان في وسائل الإعلام الأمريكية. وهكذا، طبّقت جريدة غارديان اللندنية، ملتزمة القياسيات المهنية، المعايير نفسها في كلا الحالين، على نقيض وسائل الإعلام الأمريكية، التي شكّلت معاييرها وفق متطلبات الدولة. في الطرف الآخر،فإن جريدة ليبيراسيون الباريسية المزعومة يسارية اتساقت، تحمساً منها بالواجب، مع الأوامر البريطانية، والدراسة كاشفة بالنظر إلى الاستعمار الثقافي لأوروبا في العقود الأخيرة، وبخاصة فرنسا:

Lex Rietman, *Over objectiviteit, betonrot en de pijlers van de democratie: De Westeuropese pers en het nieuws over Midden-Amerika* ([n.p.]: Universiteit Nijmegen, Instituut voor massacommunicatie, 1988).

عن المعالجة المقارنة للانتخابات السلفادورية والنيكاراغوائية ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ في جريدة نيويورك تايمز، انظر:

Patricia Goudvis, «Making Propaganda and Mobilizing Support,» (University of Texas, Institute of Latin American Studies). =

تتضح هذه الجهود المبذولة لتخريب انتخابات ١٩٩٠ في نيكاراغوا عند مقارنتها بالاستقبال الذي حظيت به انتخابات هندوراس المجاورة في الوقت عينه بالضبط. فقد لقيت انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ التي جرت في هذا القطر تغطية ضئيلة في وسائل الإعلام الأمريكية لكنها كانت تغطية ترحيبية على العموم، إذ وصفت الانتخابات المذكورة بأنها «مأثرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي اتخذت من هندوراس دليلاً على أن الحكومات المنتخبة ديمقراطياً المؤيدة من قبلها في أمريكا الوسطى قد أخذت تثبّت أركانها». وقد نعت الرئيس بوش حكومة هندوراس، عند لقائه رئيس جمهوريتها رافائيل كوليخاس بعد انتخابه بأنها «مثالٌ موحٍ بالوعد الديمقراطي الذي ينتشر اليوم في أرجاء الأمريكتين»(٦).

إن نظرة عن كثب تساعدنا على فهم المقصود بمعنى «الديمقراطية» في الثقافة السياسية. فقد انحصرت انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر بين الحزبين التقليديين. كان أحد المرشحين من أسرة صناعية ثرية، والآخر من أسرة من كبار أصحاب الأراضي. وتعلمنا الصحافة التي أشادت بهذه المأثرة في تقدم الديمقراطية أن مستشاري المرشحين «يقرّون بعدم وجود فارق جوهري يذكر بين الاثنين أو بين السياسات التي سيتبعانها عند تولي الرئاسة». إن كلا الحزبين يمثل كبار أصحاب الأراضي والصناعيين وله صلات وثيقة بالعساكر، وهم الحكام الفعليون الذين هم مستقلون عن السلطة المدنية التي ينص عليها الدستور، ولكنهم يعتمدون كثيراً على الولايات المتحدة كما يعتمد عليها الاقتصاد. تقول صحيفة سنترال أمريكا ريبورت الصادرة في غواتيمالا: «في غياب المناقشة حول أمور جوهرية يعوّل كلا المرشحين على الإهانات والاتهامات لتسلية الجمهور في الاجتماعات الانتخابية والدعوات السياسية» - فإذا كان هذا مألوفاً من الجمهور الأمريكي، فإنه لم يحدث بمحض الصدفة. إن المشاركة الشعبية محدودة بالتصويت الرمزي الطقوسي. هذا، وقد وجّه حزبا المعارضة المجازان شرعياً (الديمقراطي المسيحي والديمقراطي الاجتماعي) اتهامات بحدوث تزوير واسع النطاق في هذه الانتخابات.

ما إن اقترب موعد الانتخابات حتى تصاعدت الاعتداءات على حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن. وفي الأسابيع التي سبقت الانتخابات وقعت أعمال هجومية بالقنابل ونيران البنادق ضد الشخصيات السياسية المستقلة والصحفيين وزعماء نقابات العمال، وقد شجب

= مع إقامة الدليل على نمط الخضوع نفسه لبرامج الحكومة الأمريكية المتغيّرة عوضاً عن أي اهتمام بالقيم الديمقراطية والمقاييس المهنية. وهكذا، في حالة السلفادور، لم يكن ثمة أي ذكر لحرية الكلام، أو الاجتماع، أو الصحافة، وبالكاد أي تعليق على انتهاكات الجيش والتهديدات بالموت ضد مرشحي المعارضة، أو مناخ الإرهاب والرعب العام. في حالة نيكاراغوا، حيث كانت الظروف أكثر اعتدالاً، عكس البرنامج. ولم تتم الإشارة إلى قيام الكونترا بتمزيق الانتخابات، وقد كان قاسياً، في حين أن ثوار EMLN في السلفادور كانوا دوماً موضوع نقاش بانتظام بهذه العبارات. وهكذا، في النموذج الموثّق جداً.

(٦) Wilson Ring in: *Boston Globe*, 24/11/1989.

انظر أيضاً: *New York Times*, 27/11/1989, and George Bush in: *Associated Press*, 17/4/1990.

هذه الخطة لقمع المنظمات الشعبية رئيس «لجنة التنسيق للمنظمات الشعبية» والأمين السابق للجامعة الوطنية خوان ألمينداريس. وفي الأشهر السابقة قامت قوات الأمن بشنّ حملة من العنف السياسي شملت اغتيال زعماء لنقابات العمال، كما قامت بإعدامات كيفية وتركت الأجساد المشوهة بالتعذيب على قارعة الطرقات لأول مرة. وقد أفادت منظمة حقوق الإنسان (CODEH) أن ثمانية وسبعين شخصاً في الأقل قد قتلتهم قوات الأمن ما بين كانون الثاني/ يناير وتموز/ يوليو، في حين تضاعفت حالات التعذيب والضرب المبلّغ عنها إلى أكثر من ثلاثة أضعاف خلال السنة السابقة. ولكن إرهاب الدولة ظل على مستوى أدنى من أن يقلق رأي النخبة في الولايات المتحدة.

انتشرت المجاعة وعمّ الشقاء، وتزايد تركيز الثروة بأيدي القلة خلال حقبة «الديمقراطية»، وعانى ٧٠ بالمئة من السكان سوء التغذية. وبالرغم من المساعدات الأمريكية المتواصلة وعدم وجود نزاع مع رجال العصابات، فإن الاقتصاد يسير إلى الانهيار، مع هروب رأس المال والانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي، وتخصيص نصف موارد التصدير تقريباً لخدمة الديون. ولكن ليس هناك تهديد كبير للنظام والأرباح تتدفق(٧).

وباختصار، فإن هندوراس، شأنها شأن كولومبيا، هي ديمقراطية جديرة بالإطراء، وليس هناك ما يدعو إلى القلق بشأن «ساحة اللعب المستوية» بالنسبة إلى انتخاباتها، على خلاف الأمر في نيكاراغوا.

هذا وحتى السلفادور وغواتيمالا، وهما من دول عصابات القتل التي يديرها عساكر تدعمهم الولايات المتحدة، تعتبران من الديمقراطيات. ويفصح رأي النخبة عن الفخر بإقامة هذه المقابر وإدامتها، مع «انتخابات حرة» سمح بها بعد موجة من التذبيح والتعذيب والاختفاء والتشويه وغير ذلك من وسائل السيطرة الفعالة. أما التدمير المادي لوسائل الإعلام المستقلة وقتل المحررين والصحفيين من قبل قوات الأمن، فهما من الأمور التي تطمس دون تعليق من قبل زملاء الصحافة الأمريكيين، وكذلك شأن الفظائع الأخرى.

يسمع المرء أحياناً تعليقاً نزيهاً يصدر عن أحدهم. مثلاً، يواكيم ميتر من جامعة بوسطن، وهو مؤيد بارز من الأكاديميين لسياسات إدارة ريغان في أمريكا الوسطى، فقد علق قائلاً إن الولايات المتحدة «قد نصّبت ديمقراطيات على أسلوب ألمانيا الهتلرية» في السلفادور وغواتيمالا(٨). ولكن مثل هذه الصراحة تشذ عن المعتاد.

---

(٧) *Central America Bulletin* (CARIN) (August 1989).
مجلس شؤون نصف الكرة: *News and Analysis* (Council on Hemispheric Affairs (COHA)), 24/11/1989; *Washington Report on the Hemisphere* (Council on Hemispheric Affairs (COHA)) (22 November 1989); *Central America Report* (CAR) (Guatemala), 17 and 24/11/1989, and *Latinamerica Press* (Peru), 24/8/1989.

(٨) بحث تبعاً لجريدة كرونيكل، تلفزيون (ABC)، بوسطن، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩. مقتبس بإذن منه.

بيد أن نيكاراغوا شيء مختلف بسبب التهديد الناجم عن القومية المستقلة والاصلاح الاجتماعي، ذلك التهديد الذي تفاقم بسبب فقدان الولايات المتحدة سيطرتها على قوى الأمن، وهذه مشكلة نشأت في أماكن أخرى أيضاً، وهي مشكلة خطيرة، ذلك أن الوسيلة التقليدية للقمع ولتصفية الميول غير المرغوب فيها تكون عندئذ غير متوفرة. كان من الضروري، في حالَتي غواتيمالا وتشيلي، اللجوء إلى الخنق الاقتصادي والتخريب والقوة العسكرية لقلب الأنظمة الديمقراطية وإقامة المقاسات الاقليمية المفضلة. أما في حالة جمهورية الدومينيك، فقد اقتضى الأمر غزواً مباشراً لمنع العودة إلى نظام دستوري. وكانت الاستجابة للمشكلة الكوبية تتمثل بالعدوان المباشر في خليج الخنازير، وحين جعل الرادع السوفياتي مثل هذه المحاولات غير متصوَّرة في المستقبل، شنّت حملة لم يسبق لها مثيل من الإرهاب الدولي مع حرب اقتصادية وعقائدية متواصلة ـ وهذه لم تكن بدورها بدافع من الأسباب التي يعرضها الخط الرسمي لدعايات الحكومة ووسائل الاعلام، وهي أسباب غير قابلة للتصديق. ثمة حالات أخرى تتطلب إجراءات مختلفة، بما في ذلك بنما، وهي هدف آخر قديم من أهداف التدخل الأمريكي، الأمر الذي سنعالجه الآن.

أولاً: الاستعمار الزاحف

من الجائز لنا أن نفكر في العالم الثالث على النحو الذي كنا نفكر فيه في السنين الأولى لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تخطيط: نفكر فيه كمنطقة «تقوم بوظيفتها الرئيسية كمصدر للمواد الأولية وكسوق» للمجتمعات الصناعية الغربية[٩]. لقد كان أحد دواعي النزاع الدولي الدائم يتمثل بإخفاق الامبراطورية السوفياتية في القيام بوظيفتها بالطريقة المطلوبة. من المؤمل أن تحل هذه المشكلة الآن إذ تسير أوروبا الشرقية قدماً نحو الظروف الشبيهة بما هو سائد في المكسيك والبرازيل والفيليبين. إن من الممكن، إذن، قبر الخوف من «الشيوعية الزاحفة» إذ تمتد أشكال الاستعمار الحديثة نحو حدودها الطبيعية.

إن مجموعات الدول الكبرى الثلاث تنقضُّ الآن بلهفة على الامبراطورية السوفياتية المتهاوية (كما انقضّت على الصين قبل بضع سنوات) بحثاً عن الأسواق والموارد وفرص الاستثمار، وتصدير التلوث، واليد العاملة الرخيصة والأمكنة الخالية من الضرائب وغير ذلك من نِعم العالم الثالث المألوفة. وتكون هذه الجهود المبذولة لغرض النموذج المفضل المكوّن من مجتمع ثنائي الطبقة، مفتوح للاستغلال وتحت حكم أرباب العمل مصحوبة بالكلام المزوّق اللازم عن انتصار التعددية السياسية والديمقراطية. يمكننا في الحال أن نقدّر جدية النيات بنظرة واحدة إلى ردّ الفعل نحو الحركات الشعبية التي قد تقوم فعلياً بتطبيق الديمقراطية والتعددية في الأقطار التقليدية من العالم الثالث، وإلى «أزمة الديمقراطية» داخل المجتمعات الصناعية ذاتها. ولا حاجة بنا أن يشغلنا الكلام الرنان عن ذلك.

---

(٩) انظر: Chomsky, *Deterring Democracy,* chap.1, p.5.

لعلنا نأخذ علماً كذلك بالفهم الواسع ـ وإن كان ضمنياً ـ ومفاده أن النموذج الرأسمالي ذو تطبيق محدود؛ فكبار رجال الأعمال قد أدركوا منذ زمن أن هذا النموذج ليس لهم. والمجتمعات الصناعية الناجحة تبتعد عنه كثيراً، كما ابتعدت عنه في الماضي ـ وهذا أحد الأسباب التي تفسّر كونها مجتمعات صناعية ناجحة. وفي الولايات المتحدة نجد أن قطاعات الاقتصاد التي ظلت قادرة على المنافسة هي تلك التي تتغذى من الوعاء العام: صناعة التقانية العالية والزراعة كثيفة رأس المال، وصناعة المواد الصيدلانية وغيرها. مثل هذا الابتعاد عن النموذج الرأسمالي هو أكثر عمقاً في أغلبية الأنظمة الأخرى التي تأخذ برأسمالية الدولة، حيث يجري تنسيق التخطيط من قبل مؤسسات الدولة والشركات الكبرى الصناعية والمالية، أحياناً بصحبة عمليات ديمقراطية وعقد اجتماعي من أنماط متنوعة وأحياناً من دونها. إن أمجاد الاقتصاد الحر تعطي سلاحاً مفيداً ضد السياسات الحكومية التي قد تفيد عموم السكان، أما الرأسمالية فستكون بالطبع وافية بالغرض بالنسبة إلى المستعمرات السابقة والامبراطورية السوفياتية. إن النموذج، بالنسبة إلى الذين «سيقومون بوظائفهم» خدمة لسادة النظام العالمي، هو نموذج يوصى به كثيراً؛ فهو سيسهل استغلالهم. ولكن الأغنياء والأقوياء في داخل البلاد قد قدّروا، من زمنٍ بعيد، الحاجة إلى حماية أنفسهم من قوى التدمير الكامنة في رأسمالية السوق الحرة، وهي التي قد توفر مواضيع مناسبة للخطب المثيرة، وهذا فقط طالما كانت الصدقات العامة والأجهزة التنظيمية المختصة بالحماية مضمونة البقاء وسلطة الدولة ساهرة لتلبي النداء عند الاقتضاء.

ثانياً: «التفكير الجديد» لدى بوش

ما هو، إذن، التطور المحتمل لسياسة الولايات المتحدة نحو العالم الثالث في عصر ما بعد الحرب الباردة؟ لقد أعلن الجواب عن هذا السؤال، وهو الجواب الذي ورد في طيات الفصول السابقة، إعلاناً صارخاً وواضحاً من قبل إدارة بوش في العشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، ألا وهو: كثير من الشيء ذاته.

ولكن ليس الشيء ذاته بالضبط. فإحدى المشاكل هي الحاجة إلى بعض التعديلات في إطار الدعاية. إن الغزو الأمريكي هو حدث تاريخي في جانب من جوانبه. وخروجاً عن المعتاد، لم يبرر هذا الغزو كجواب عن تهديد سوفياتي وشيك. حين قامت الولايات المتحدة بغزو غرينادا قبل ذلك بست سنوات كان لا يزال من الممكن تصوير العمل كرد فعل دفاعي لمكائد الدب الروسي الذي يسعى إلى خنقنا ابتغاء مخططاته العالمية. وكان بوسع رئيس هيئة الأركان المشتركة أن يلعلع بشكل جدي قائلاً إنه في حالة هجوم سوفياتي على أوروبا الغربية فقد تقوم غرينادا بقطع الخطوط البحرية في الكاريبي وتمنع الولايات المتحدة من تجهيز النفط إلى حلفائها المحاصرين، وهذا بتأييدٍ من فئة جديدة من علماء البحث الذين خلقوا لهذا الغرض[10]. وفي خلال الثمانينيات جرى تبرير الهجوم ضد نيكاراغوا بالخطر الذي مفاده أننا

---

(١٠) انظر: المصدرنفسه، ص ١٠٢، والهامش رقم (٢٤).

إذا لم نوقف الشيوعيين هناك فسيتدفقون عبر الحدود من هارلنغن في تكساس، وهي على مسافة يومين بالسيارة. هناك تنويعات أكثر سفسطةً وذات وزن للطبقات المتعلمة. أما في حالة بنما، فحتى خيال وزارة الخارجية الأمريكية وكتّاب الافتتاحيات في الصحف لم يستطع أن يمتد إلى ذلك الحدّ.

ولحسن الحظ، فقد تم رؤية المشكلة مسبقاً. فحين قرر البيت الأبيض أن صديقه نورييغا قد أضحى أكبر من حجمه الحقيقي ولا بد من أن يذهب، تناولت وسائل الإعلام العصا وشنت حملة لتحويله إلى أخبث شيطان عرفه التاريخ منذ أتيلّا، ملك البرابرة الذي دمّر أوروبا في القرن الخامس، وكانت هذه الحملة تكراراً للمهمة الخاصة بالقذافي قبل ذلك ببضع سنين. وتم تصعيد الجهد بواسطة «حرب المخدرات» وهي الخديعة التي أطلقتها الحكومة ووسائل الإعلام لغرض تعبئة السكان خوفاً من أنه قد أصبح من المستحيل الآن زج مخطط الكرملين في الأمر - هذا ولغرض إكمال الصورة ينبغي لنا كذلك أن نأخذ علماً بالرواية الرسمية، وقد نشرت حسب الأصول كحقيقة واقعة في جريدة نيويورك تايمز: «إن الحملة ضد المخدرات قد أصبحت، وبشكل متزايد، من أولويات الإدارة والكونغرس معاً بعد أن أعطى التهديد السوفياتي المتضائل فرصة لواشنطن لكي تلتفت نحو القضايا المحلية»(١١).

كانت عملية الدعاية نجاحاً ساحقاً. وقد وقف تيد كوبيل خطيباً ليقول: «إن مانويل نورييغا ينتمي إلى جمعية الأوغاد الدوليين، من أمثال عيدي أمين، وسواه، الذين لا يحب الأمريكيون شيئاً أكثر من كرههم. لذا فقد تم ضمان تأييد الجمهور القوي من أجل القيام بعملية انتقامية [كذا]»(١٢). لماذا كره الأمريكيون نورييغا في ١٩٨٩ وليس في ١٩٨٥؟ لماذا صار من الضروري الإطاحة به الآن وليس آنئذٍ؟ إن الأسئلة التي ترد على الخاطر فوراً يجري تحاشيها على نحو منتظم. وباستثناء بعض الحالات - وغالباً بعد إنجاز المهمات - فإن وسائل الإعلام التفّت حول الراية بورع وحماسة وسربت أسخف القصص من البيت الأبيض إلى الجمهور(١٣)، في حين أحجمت، التزاماً منها بالحق، عن توجيه الأسئلة الواضحة وعن رؤية الحقائق الظاهرة للعيان.

ويجد البعض كل هذا أكثر مما ينبغي. قال ديفيد نيّهان الذي يكتب في جريدة بوسطن غلوب، معلقاً على التغطية الإعلامية لبنما، فوصف وسائل الإعلام بأنها «رهط أليف، إن لم نقل ذليلاً يلعق الأقدام، يعيش على العظام التي تلقى في وجار الكلاب الصحفي، رهط يسعده أن يستجيب للأكاذيب بأساليب النثر التي تحفل بالعبادة». وذكرت جريدة وول ستريت جرنال أن شبكات التليفزيون الأربع قدمت «الجانب الحكومي من القصة». كان هناك تشكك متفرق في كتابة التقارير الصحفية والتعليق على الأحداث، ولكن الأغلبية

---

(١١) Andrew Rosenthal in: *New York Times*, 26/1/1990.

(١٢) اقتباس من تلفزيون (ABC) في: *Progressive* (February 1990).

(١٣) مثال على ذلك قصة مخازن الكوكايين لدى نورييغا، التي ظهرت أنها مخازن طامال (= طعام مكسيكي مُعدّ من دقيق الذرة ومن لحم مفروم مع الفلفل الأحمر)، كما ذُكر بعد بضعة أسابيع عقب الحصول على النتيجة المناسبة: Susanne Schafer in: *Boston Globe*, 24/1/1990.

سايرت الحكومة في حماستها لما سماه جورج وِل «ممارسة سياسة حسن الجوار، وعملاً من أعمال العافية في نصف الكرة الأرضية، تعبيراً عن حقوقنا ومسؤولياتنا هناك» ـ بصرف النظر عما قد يفكر فيه شذاذ الآفاق وراء حدودنا، كما اتضح من الاستهجان العام(١٤).

كانت إدارة بوش ترفل بطبيعة الحال بالجذل. وقد قال أحد مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية: «إن المحافظين الجمهوريين سعداء لأننا كنا على استعداد لإظهار شيء من العضلات، ولا يستطيع الأحرار الديمقراطيون أن يوجهوا انتقاداً لأن الأمر يُعتبر نجاحاً في أوساط واسعة جداً»(١٥)، إن وزارة الخارجية إنما تسير على نهج تقاليد ثابتة فتقارن، بشكل يظهر التناقض، بين «المحافظين» الذين يدعون إلى دولة قوية وعنيفة، و«الأحرار» الذين لا يتفقون أحياناً مع «المحافظين» على أسس تكتيكية، خشية أن تكون الكلفة علينا أعلى مما ينبغي. كان ذلك المسؤول نفسه قد قال أيضاً في معرض حديثه إن هذه التطورات الحميدة «من شأنها أن تعطينا قوةً أشد بأساً».

أما الجمهور، فلا شك أن عدداً منه كان متحمساً كذلك بشأن الفرصة المتاحة لـ «رفس عجيزةٍ ما صغيرة في بنما» ـ إذا استعرنا شيئاً من الكلام الفارغ الذي وضعه المشرفون على إعداد جورج بوش في جهودهم المضحكة لتحويل الأرستقراطي الهزيل الساكن في نيو إنغلاد إلى عملاق تكساسي. ولكن من المثير للاهتمام قراءة الرسائل الموجهة إلى المحرر في الجرائد الرئيسية، وكانت تميل إلى التعبير عن العداء للعدوان، مع الإفصاح عن كثير من الخزي والعذاب، وغالباً ما قدمت معلومات وتحليلات وآراء بعيدة النظر كان كتّاب المهنة يتجنبونها بحذر.

أما رد الفعل الأكثر مهنيةً، فقد صدر عن مراسل جريدة **واشنطن بوست**، ديفيد برودر، المعتبر، إذ لاحظ أن هناك شيئاً من تسقّط الأخطاء في «حصافة عمل بوش» من «اليسار» (ويعني ذلك على ما يُفترض المجلس الوطني للكنائس، وبعض الليبراليين المعتدلين، إذ إن غير هؤلاء هم خارج أفق تفكيره، كما أن من المستبعد عن ذهنه الفكرة التي تفيد احتمال وجود انتقاد على أساس آخر غير الحصافة). لكنه يرفض «هذه الاستكانة من جانب اليسار» بازدراء قائلاً: «يا له من هراء». فغزو بنما ساعد على توضيح «الظروف التي أصبح فيها التدخل العسكري شيئاً معقولاً». ثم مضى هذا المراسل موضحاً «أن أفضل تعريف للاجماع الوطني الجديد» قد قدمه كاسبر واينبرغر، وزير الدفاع في حكومة ريغان، الذي قدّم «ستة معايير أحسن التمعّن فيها والتعبير عنها». تبيّن أربعة من هذه المعايير أن التدخل يجب أن يكون مصمَّماً لكي ينجح. ويضيف المعياران الآخران أن العمل يجب أن يكون «جوهرياً لمصالحنا القومية»، وأن يكون هو «الملجأ الأخير» لتحقيق ذلك(١٦).

---

(١٤) *Boston Globe*, 4/1/1990; José de Cordoba in: *Wall Street Journal*, 22/12/1989, and George Will in: *Washington Post* (25 December 1989).

(١٥) Stephen Kurkjian and Adam Pertman in: *Boston Globe*, 5/1/1990.

(١٦) David Broder, «When US Intervention Makes Sense,» *Washington Post* (22 January 1990).

في إدانة المجلس الوطني للكنائس، انظر: James Franklin in: *Boston Globe*, 21/12/1989.

والغريب أن برودر تجاهل أن يضيف الملاحظة الواضحة بشأن هذه المعايير المثيرة للإعجاب: ألا وهي أن من الممكن أن يستعملها هتلر بسهولة ويسر.

يعتقد برودر «أن المرشح الديمقراطي مايكل دوكاكيس، طرح بعد تخبطه حول مسألة التدخلات العسكرية مجموعة من القياسات تشبه كثيراً معايير واينبرغر» خلال الحملة الانتخابية للرئاسة في سنة ١٩٨٨. وهذه القياسات، كما عرضها المستشار الأقدم للسياسة الخارجية للمرشح المذكور هي أن من الجائز لقوات الولايات المتحدة أن تُستخدم لـ «ردع العدوان ضد أراضيها، ولحماية المواطنين الأمريكيين، ولاحترام التزاماتنا بموجب المعاهدات، ولاتخاذ عمل ضد الإرهابيين» بعد أن تكون الوسائل السلمية قد أخفقت. وينتهي برودر إلى القول معبّراً عن الرضا «إن غزو بنما تنطبق عليه كل هذه القياسات».

ويمكن المرء أن يقدّر ما ساد من انشراح في صدور دعائيي وزارة الخارجية الأمريكية من هذا الكلام. فحتى هؤلاء لم يتجرأوا على الإدعاء بأنهم يردعون عدواناً بنمياً أو يتخذون عملاً ضد إرهابيين. وبينما كانوا يقومون بالروتين المعتاد بشأن حماية أرواح الأمريكيين، فإن من غير المحتمل أنهم توقعوا أكثر من ابتسامات التأدب ترتسم على وجوه الناس.

أبديت كذلك تلك الالتفاتة الطقوسية نحو القانون الدولي، لكنها هي أيضاً لم تكن مقصودة بشكل جدي إلا بالكاد. فقد أشار إلى طبيعة المسعى توماس بيكرينغ، سفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة، الذي أعلم المنظمة الدولية أن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة (التي تقيد استخدام القوة بالدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح إلى حين قيام مجلس الأمن بالعمل) «تنصّ على استخدام القوات المسلحة للدفاع عن قطرٍ ما، للدفاع عن مصالحنا وعن شعبنا». كما أن هذا قد أوضحته نظرية وزارة العدل بأن ذلك النص نفسه من الميثاق يخوّل الولايات المتحدة غزو بنما للحيلولة دون «استخدام أراضيها قاعدة لتهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة» ـ وهكذا فمن باب أولى أن تكون نيكاراغوا مخولة بغزو واشنطن واحتلالها(١٧).

والواقع أن من المستحيل بشكل جليّ التوفيق بين ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية ومعاهدة قناة بنما. بل حتى الجهود التي بُذلت قبل الغزو للإطاحة بنورييغا تخالف على نحو واضح التزاماتنا الرصينة كأمة مطيعة للقانون ـ بما في ذلك الحرب الاقتصادية التي دمرت الاقتصاد، وهذا أمر يُعتبر «حالة واضحة من حالات التدخل المباشر أو غير المباشر، وإجراء من إجراءات الإكراه ذات الطبيعة الاقتصادية» مما يمكن المخيلة أن تتصوره على حد تعبير تشارلز مكلنغ، الذي استشهد بالمادتين ١٨ و ١٩ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية التي تحرّم مثل هذه الإجراءات «لأي سبب كان»، كما استشهد بنصوص واضحة أخرى. وتستثني الالتزامات نفسها، بالطبع الحرب الاقتصادية ضد نيكاراغوا، وهي التي شجبتها «المحكمة العالمية» ومجلس غات بتأييد من شتى الاتجاهات السياسية في الولايات

---

(١٧) *Associated Press*, 20/12/1989, and Richard Cole in: *Associated Press* and *Boston Globe*, 3/2/1990.

المتحدة. إن الإجراءات الأمريكية ضد بنما دينت كذلك من أقطار أمريكا اللاتينية على نحو روتيني وبشكل سطحي لا علاقة له بصلب الموضوع. ففي الأول من تموز/ يوليو ١٩٨٧ دانت منظمة الدول الأمريكية تدخل الولايات المتحدة في بنما بنسبة ١٧ صوتاً ضد صوت واحد (هو صوت الولايات المتحدة مع عدد من الدول العميلة امتنعت عن التصويت أو تغيبت عن الحضور). وقد علّق على هذا الحدث (الذي تم تجاهله كالمعتاد) أدولفو أغيلار زنسر، المعلق السياسي المكسيكي والمشارك الأقدم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي قائلاً:

«نحن اللاتينيين نعتقد أن القضايا التي تراعي الآخرين (كالديمقراطية) و(الحرية) وحتى المساعدات الاقتصادية هي في الغالب ذرائع محض لإخفاء الأغراض غير الشرعية»، ولهذا لم تنل سياسات الولايات المتحدة تأييداً في أمريكا اللاتينية، حتى بين «اللاتينيين الذين لا يحبون ثوار الكونترا ويودّون طردهم من السلطة»[١٨].

ومما سرّ برودر «أننا قد حققنا كثيراً من الوضوح لدى الأمة بشأن هذه المسألة [الخاصة بحق التدخل]، وهي مسألة انقسمنا من جرائها انقساماً كبيراً خلال حرب فيتنام وما بعدها. وينبغي لهذا الانجاز المهم ألا تحجبه بضعة أصوات منشقة من اليسار»، التي لديها تحفظاتها بشأن حصافة العمل. إن تقييم برودر يذكّرنا بتعليق لشخصية بارزة من شخصيات أمريكا في القرن العشرين، وهو رجل السلام الراديكالي أي. جي. موست الذي قال: «إن المعضلة بعد انتهاء حرب ما هي معضلة المنتصر. فهو يعتقد أنه أثبت تواً أن الحرب والعنف هما نافعان. من ذا الذي سيعلّمه درساً الآن؟

منذ الأيام الأخيرة لحروب الهند الصينية وجماعات النخبة قلقة من تآكل التأييد الشعبي للقوة والتخريب («ظاهرة أعراض فيتنام»). وقد بذلت جهود مكثفة لعلاج العلة ولكن دون جدوى. فافترض أنصار ريغان أنه تم التغلب على الأمر بواسطة الانتصارات الدعائية عن مآسي المجتمعات التي فتك بها الرعب الأمريكي في الهند الصينية، وأزمة الرهائن الايرانية، والغزو السوفياتي لأفغانستان. ولكن خاب فألهم حين حاولوا العودة إلى النمط التقليدي من التدخل في أمريكا الوسطى حيث أجبروا على العمل في الخفاء بتأثير رد الفعل الجماهيري واضطروا إلى اللجوء إلى إجراءات سرية وغير مباشرة لمزاولة الإرهاب والتخويف. وقد جرى التعبير، طوال الثمانينيات، عن آمال تبشر بأننا قد تغلّبنا أخيراً «على العوائق المريضة أمام استخدام القوة العسكرية» (نورمان بودوريتز، مشيراً إلى الانتصار الأعظم في غرينادا). ويعبّر برودر أيضاً، بنبرة أدق تليق بمعلقٍ من الأحرار، عن الأمل بأن الناس قد استردوا أخيراً عافيتهم وسيضعون حداً للفكرة المستحوذة على عقولهم بشأن حكم القانون وحقوق الإنسان.

---

(١٨) ميكلنغ، موظف سابق رفيع المستوى في وزارة الخارجية وأستاذ القانون الدولي:

Charles Maechling, «Washington's Illegal Invasion,» *Foreign Policy* (Summer 1990), and Aguilar Zinser, «In Latin America, «Good» U.S. Intervention is Still No Intervention,» *Washington Post* (5 August 1987).

انظر أيضاً أستاذ القانون الدولي في كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية في جامعة تفتس، إذ يدرس الأعمال غير القانونية الوقحة المتخذة بحق نوريغا شخصياً: Alfred P. Rubin, «Is Noriega Worth Subverting US Law?» *Christian Science Monitor*, 19/3/1990.

بيد أن «الإجماع الجديد في الرأي» الذي تحـدَّث عنه بـرودر يعتبر وهمياً إلى حدٍ كبير، وهو مقتصر على الذين أقروا دائماً بأن المخططات العالمية للولايات المتحدة تتطلب اللجوء إلى أعمال العنف والإرهاب والتخريب التي تقوم بها الدولة. إن من الأصح وصف الإجماع الجديد بأنه ثقة عالية بالنفس من قبل أولئك الذين كانوا جزءاً من الإجماع القديم على شرعية العنف وعلى «الفعالية الحميدة» للإرهاب.

ولم يغب رد الفعل الذي أبدته النخبة تجاه الغـزو عن الأنظار في الخارج. فقد شجبت افتتاحية لصحيفة كندية كبرى «ضحالة وسائل الإعلام الأمريكية وميلها إلى التهويل وما تتصف به من لامبالاة تقشعر لها الأبدان تجاه مصير البنميين الأبرياء الذين راحوا ضحية هذا الانتشار العسكري الصغير الناجح». وعلّق أحد كتّاب الأعمدة على «روحية الوطنية العدوانية» التي تغذيها وسائل الإعلام فقال «إن هذه الوطنية العدوانية الفريدة في بابها هي على أشد ما يكون من الوضوح للأجانب ولكنها تكاد تخفى على أغلبية الأمريكيين. . . . إن على المراسلين الذين يريدون الحصول على آراء أخرى بديلة عن الغزو أن يذهبوا إلى أقاصي المجتمع الأمريكي لجمع الآراء عن الغزو، وهي آراء تكون في كل مكان في أقطار أخرى»، كما أن إجماع الرأي الأجنبي على معارضة هذا الاستخدام للقوة «لم يُعْطَ إلا وقتاً وجيزاً في وسائل الإعلام الأمريكية هو في قصره كالمهلة التي تعطى للمحكوم عليه بالإعدام قبل التنفيذ». والمثل النموذجي على ذلك هو رد الفعل الفارغ على الفيتو الأمريكي ضد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي دان استباحة مقر إقامة سفير نيكاراغوا في بنما من قبل قوات الولايات المتحدة، وكانت نتيجة التصويت على ذلك القرار ١٣ إلى ١ وامتنعت بريطانيا وحدها عن التصويت[١٩].

وكما هو الحال دائماً، لئن كان العالم يشذّ عنا، فهذه مشكلته لا مشكلتنا.

ثالثاً: عملية القضية العادلة: الذرائع

إن لنا، في هذا السياق، أن نتحول إلى غزو بنما، الذي دشن «عصر ما بعد الحرب الباردة». فبعد أن أطلق البيت الأبيض «بالونات» تجريبية مختلفة استقر على الحاجة إلى «حماية أرواح الأمريكيين» كسبب للغزو. وقد أعلن البيت الأبيض عن حدوث «مئات بمعنى الكلمة من حالات المضايقة والإساءة إلى الأمريكيين» في الأشهر الأخيرة وذلك من قبل قوات نورييغا ـ ولو انه لم يصدر أي تحذير للمسافرين الأمريكيين للابتعاد عن بنما، وهو أمر يثير حب الاستطلاع. كان أحد الجنود الأمريكيين قد قتل بعد أن «اخترقت سيارته نقطة تفتيش عسكرية قرب منطقة عسكرية حساسة» (جريدة نيويورك تايمز). وزعم مسؤولون بنميون أن ضباطاً أمريكيين أطلقوا النار على مقر عسكري، فجرحوا جندياً ومدنيين اثنين أحدهما طفلة

---

(١٩) Editorial in: *Toronto Globe and Mail,* 3/1/1990; Martin Mittelstaedt in: *Toronto Globe and Mail,* 22/12/1989, and *New York Times,* 18/1/1990.

تبلغ من العمر سنة واحدة؛ وقد أيد أحد الجنود البنميين الجرحى في مستشفى عسكري هـذا الكلام للمراسلين الأمريكيين[٢٠].

أما ما رجّح كفة الميزان، فهو التهديد الـذي وجِّه إلى زوجـة أحد الضبـاط وكانت قـد أوقفت وضُربت. جاء في جريدة نيويورك تايمز «إن بوش غالباً مـا يعاني صعـوبة في المـواقف المشحـونة بـالعاطفـة، ولكن مشاعـره العميقة ظهـرت عليه بـوضـوح» حـين تكلم عن هـذا الحادث، معلناً على أحسن ما أوتي من أداء، من النـوع الذي يتقنـه أوليفر نـورث، أن «هذا الرئيس» لن يقف مكتوف اليدين أمام التهديد الموجه إلى الأنوثة الأمريكية[٢١].

والصحافة لم تفسّر لماذا رفض «هذا الرئيس» حتى إصدارِ احتجاجٍ حين اختطفت، قبل ذلك ببضعة أسـابيع، راهبـة أمريكيـة هي ديانـا أورتيز، وعـذّبت واغتصبت من قبل شرطـة غواتيمالا ـ أو لماذا لم تجد وسائل الإعـلام هذه القصـة جديـرة بالنشر بعـد أن تناقلتهـا أسلاك الـبرق يوم السـادس من تشرين الثاني/ نـوفمبر، كـما أنه تجـاهل الـدعوات المتكـررة لإجراء التحقيق التي وجهها رجال الدين وأعضاء الكونغرس. كما لم تلتفت الصحافة حين تعـارضت «مشـاعر بـوش العميقة» مـع استجابـة «هذا الـرئيس» لمعاملة النسـاء الأمريكيـات والعاملين الآخرين في الحقلين الديني والإنسـاني في السلفادور قبـل ذلك ببضعـة أسابيـع، تلك المعاملة التي كانت على هامش الأعمال الحكومية الوحشية وهي أعمال أثنى عليها جيمس بيكر في مؤتمر صحفي في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمـبر قائـلاً «إنها مناسبـة بالتـأكيد» ـ وهـو تعليق لم يلقَ اهتماماً يذكر، ولعله لم يُعتبر مفيداً بعد اغتيال القساوسة اليسوعيين مباشرةً[٢٢].

كـذلك مـرّ مقتل الأخت مـورين كورتني (من ميلووكي) والأخت تـيريزا روزاليس من قبل إرهابيين نظمتهم الولايات المتحدة وذلك في نيكاراغوا في اليـوم الأول من كانـون الثاني/ ينـاير، مـرور الكرام بعـد بضعة أيـام من إثارة بـوش إعجاب وسـائل الاعـلام بـ «مشاعـره العميقة»، كما لم تصدر دعوة للعمل من أجل حماية الأنوثة الأمريكية. يصـح هذا أيضـاً حين أصيبت الأخت ماري مكاي بجروح بليغة بنيران رجال مسلحين أطلقت من شاحنة مكشوفـة في سان سلفادور بعد أربعة أيام من صدور إدانات تلهب المشاعر أطلقتها السفـارة الأمريكيـة ضد المعارضة السياسية. كذلك لم يثر مقتل بن لندر من قبل ثوار الكونترا في ١٩٨٧ أية دعوة لحماية أرواح الأمـريكيين، حتى بعـد أن أدلى فرمـين كاردينـاس، رئيس العمليات للكـونترا، بشهادة تحت اليمين جاء فيها أن أحد قادة الكونترا، أنـريكي بيرمـوديز، هـو الذي أمـر بقتل

---

(٢٠) ورد مارلين فيتزووتر في: John Mashek in: *Boston Globe,* 20/12/1989; Elaine Sciolino in: *New York Times,* 4/1/1990; Ian Ball in: *Daily Telegraph* (London), 21/12/1989; Eloy Aguilar in: *Associated Press,* 18/12/1989, and Lindsey Gruson in: *New York Times,* 20/12/1989.

(٢١) Andrew Rosenthal in: *New York Times,* 22/12/1989.

(٢٢) *Associated Press:* 6/11/1989; 2/12/1989 and 6/1/1980; *Associated Press* and *Miami Herald,* 7/11/1989; Patti McSherry in: *In These Times* (20 December 1989), and Rita Beamish in: *Associated Press,* 29/11/1989.

لندر لنسف مشروع صغير لبناء أحد السدود كان القتيل يعمل فيه في قرية نائية ـ وهذه حقيقة أخرى لم تحظَ بالاهتمام على طريقةٍ لم تعرف بعد[٢٣].

الذريعة الأخرى المقدمة هي التزامنا بالديمقراطية، وقد اعتدي عليها شر اعتداء حين سرق نورييغا انتخابات سنة ١٩٨٩ التي فاز بها المرشح المدعوم من أمريكا، غيليرمو إندارا، وقد وليَ السلطة الآن على يد الغزو. ثمة اختبار واضح يرد إلى الذهن: ما الذي جرى في الانتخابات السابقة في سنة ١٩٨٤ حين كان نورييغا لا يزال الوغد السّفاح الخاص بنا؟ والجواب أن نورييغا سرق هذه الانتخابات بعنفٍ أشد كثيراً مما جرى في سنة ١٩٨٩ إذ قُتل شخصان وجُرح أربعون حين أطلقت القوات النار على مظاهرة احتجاجية. وقد حرمت هذه الأعمال المرشح أرنولفو آرياس من انتصاره لصالح المرشح الآخر نيقولا أرديتو بارليتّا، المعروف منذئذٍ في بنما بـ «النصّاب». عارضت واشنطن انتخاب آرياس الذي خشيت «أن يصبغ السلطة وسياساتها بصبغة قومية متطرفة غير مرغوب فيها» (عن أحد مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية)؛ وقد فضلت واشنطن بارليتّا، وهو تلميذ سابق لوزير الخارجية جورج شولتز، وكانت حملته الانتخابية قد تلقت أموالاً من الحكومة الأمريكية كما يفيد السفير الأمريكي إفريت بريغز. أرسل شولتز إلى بنما لإضفاء الشرعية على النصب الجاري فامتدح الانتخابات بصفتها «تبدأ بتدشين العملية الديمقراطية»؛ وجاءت برقية التهنئة، التي أرسلها الرئيس ريغان إلى بارليتّا قبل سبع ساعات من التصديق على انتصاره، لكي ترمز إلى موافقة الولايات المتحدة على النتيجة[٢٤].

صمّت وسائل الإعلام آذانها عما يجري، غير مكترثة بالتقرير الذي وضعه النائب السابق الأب روبرت درينان عن النصب والاحتيال في الانتخابات، وكان يتكلم أمام المراقبين الأجانب الذين راقبوا عمليات الانتخاب. لم يظهر أي انتقاد للانتخابات في الجرائد الرئيسية نيويورك تايمز، واشنطن بوست، لوس أنجيليس تايمز، ميامي هيرالد، وغيرها)، وإن كانت قد غيرت مواقفها سراعاً وبدأت تنشر المقالات الافتتاحية التي تهاجم نورييغا لإخفاقه في تلبية مستوياتنا الديمقراطية العليا بعد أن أعطت إدارة ريغان إشارتها بالتحول ضده[٢٥].

---

(٢٣) *Associated Press* and *New York Times*, 3/1/1990; Mark Uhlig in: *New York Times*, 4/1/1990; Oswaldo Bonilla in: *Boston Globe*, 4/1/1990; *Associated Press*: 3 and 4/1/1990, and *Miami Herald*, 6/1/1990.

ذاكراً شهادة فلاّحين اثنين اختطفتهما الكونترا، وقد شاهدا الكمين: *Reuters* and *Boston Globe*, 24/1/1990; Don Podesta in: *Washington Post* (22 January 1990), and Mark Uhlig in: *New York Times*, 28/1/1990.

الثلاثة الأخيرون يذكرون أخيراً الدليل الذي توفّر على الفور حول الشهود اضافة إلى معلوماتنا التي تورّط الكونترا ـ حول دعوى أسرة لندر في ميامي انظر: *Links* (Fall 1989), and *Associated Press*, 1/2/1990.

(٢٤) *CAA*, vol.11, no.33 (1984); Seymour Hersh in: *New York Times*, 22/6/1986; Alfonso Chardy in: *Miami Herald*, 29/2/1988 and 3/3/1988; Edward Cody in: *Washington Post* (8 January 1990); John Weeks, «Panama: The Roots of Current Political Instability,» *Third World Quarterly* (July 1987), and *News and Analysis*, 5/4/1988.

(٢٥) Ken Silverstein in: *Colombia Journalism Review* (May-June 1988).

كـان المرشـح المدعـوم من أمريكـا في انتخابـات ١٩٨٩، غيليرمو إنـدارا، مقـرَّبـاً من آرياس، وقد ظل الناطق باسمه في بنما حتى وفاتـه في سنة ١٩٨٨ في منفـاه الاختياري. كـان إندارا قد عمل وزيراً للتخطيط في حكومة آرياس في سنة ١٩٦٨ «وكان من عـادته الكـلام، على نحو يكاد يكون حالماً، عن اليوم الذي يعود فيه آرياس (علامةً من العناية الإلهية) لقيادة البلاد» (أسوشييتد بريس). وتعلّق جـريدة واشنـطن بوست الآن أن إنـدارا إنما اختـير لخوض الانتخابات في ١٩٨٩ في «الدرجة الأولى نظراً إلى علاقاته الوثيقة بـالراحـل أرنولفـو آرياس، السياسي البنمي الأسطوري، الذي أخرجه العساكر من رئاسـة الجمهوريـة ثلاث مـرات منذ الأربعينيات» - كلام صحيح، لكنه مجتزأ بعض الشيء. فوسائل الإعلام قد صمّت آذانها مرةً أخرى تأدباً حين شجب إندارا خلال الغـزو «النصب والاحتيال في سنـة ١٩٨٤». كما أنها لم تسـأل لماذا لم يستيقظ «تـوقنا إلى الـديمقراطيـة» إلا بعد أن أصبـح نورييغـا شخصـاً مـزعجـاً لواشنطن بدلاً من شخصٍ يعوِّل عليه[٢٦].

لعل السبب في فقدان نورييغا الحظوة هو فساده وإيمانه بأعمال العصابات. لكن بوسعنا أن نرفض هذه الفكرة. فقد كان معروفاً عن نورييغا أنه وغد سفّاح حين كان حليفاً للولايات المتحدة، وظل كذلك دون تغيير يذكر عندما انقلبت عليه الحكومة الأمـريكية، فـانقلبت عليه بالتالي وسائل الإعلام. يضاف إلى هذا أن نورييغـا لا يصل إلى حـد الإجرام الـذي يمارسـه أناس تؤيدهـم الولايات المتحدة برحابة صدر. وقد ذكر تقرير منظمـة «الراصـد للأمـريكتين» الصادر في سنة ١٩٨٨ عن حقوق الإنسان في بنما وجود إساءات فصّلها التقـرير، ولكن ليس فيه ما يقارَن من قريب أو من بعيد بسجل عملاء الولايات المتحدة في المنطقة، أو في غـيرها، حتى في الأقطار الأقل إجراماً مثـل هندوراس. ولكن الحقـائق لا تشوه حملة وسـائل الإعـلام الصليبيـة. فالـذي قالـه تيد كـوبيل، الـوارد آنفاً، هـو النموذج المعتـاد. أما زميله في محطة ABC، بيـتر جننغز، فقـد شجب نورييغـا بصفته «أحـد المخلوقات البغيضـة جـداً ممن كان للولايـات المتحدة عـلاقة بهم»، في حـين وضعه دان راذر، من محـطة CBS «في أعلى قـائمـة لصوص المخدرات وحقيريها في العالم». وقد نحا نحوهما آخرون[٢٧].

والواقع أن إدارة بوش بذلت ما في وسعها من جهد لكي توضـح أن جرائم نـورييغا لم تكن عاملاً من عـوامل الغـزو، دون أن يثير ذلـك اهتماماً يُذكـر. ففي اللحظة التي هـاجمت القوات بنما، أعلن البيت الأبيض عن مبيعات جديدة من التقانة العالمية إلى الصين، مبيّناً أن ثلاثمئة مليون دولار من الأعمال للشركـات الأمريكيـة هي على المحـك، وأن الاتصالات قـد استؤنفت سراً بعد بضعة أسابيع من مذبحة ميدان تيانامـين. كما قـامت واشنطن بمنـع دخول عالِمين صينيين كانت قد دعتهما جامعات أمريكية، وذلك احتراماً لرغبات السلطات الصينية. وأعلن عن مبيعات جديدة إلى الصين من المنتجات الزراعية المدعـومة؛ وبعـد بضعة أسـابيع

---

(٢٦) Julia Preston in: *Washington Post* (25 December 1989); *Associated Press,* 20/12/1989, and *Boston Globe,* 21/12/1989.

(٢٧) ورد في: «Talk of the Town,» *New Yorker,* 8/1/1990.

أعلن بنك التصدير والاستيراد عن منحة إلى الصين لشراء معدات لبناء قطار جوفي في شنغهاي من شركات أمريكية. وانتهزت واشنطن فرصة غزوها بنما، فأعلنت كذلك عن رفع الحظر عن قروض مقدمة إلى العراق(٢٨).

نفّذت الخطط الرامية إلى تسريع تقديم القروض إلى العراق بعد فترة وجيزة ـ لتحقيق «الهدف الخاص بزيادة الصادرات الأمريكية ولكي تكون في وضع أفضل للتعامل مع العراق بشأن سجله في حقوق الإنسان. . .»، كما أوضحت وزارة الخارجية الأمريكية دون أن تطرف لها عين. إن الهدف الأول هدف مألوف، كما قال النائب هنري غونزاليز، رئيس اللجنة المصرفية في مجلس النواب الأمريكي ـ وهو في الغالب الوحيد في آرائه هنا ـ فإن مقدار هذه التسهيلات الائتمانية الأمريكية ليس كبيراً، كما أن تأثيرها غير جسيم: وهذا أمر سنعود إليه في ما بعد(٢٩). جاء ذكر الخطط الأمريكية لاستئناف التسهيلات المصرفية إلى العراق في تقرير تليفزيوني لمراسل محطة ABC في الشرق الأوسط، تشارلز غلاس، أذيع قبل بضعة أيام من غزو بنما. ذكر المراسل في تقريره أيضاً «أن الولايات المتحدة أصبحت أكبر شريك تجاري للعراق»(٣٠). كان غلاس يشن حملة منفردة في التيار العام لوسائل الاعلام، لفضح الفظائع العراقية والدعم الأمريكي المهم جداً للنظام، دون أن يحصل من واشنطن إلا على المراوغة أو النفي. لم تكن وسائل الإعلام عامة مهتمة إلى أن تم، بعد أشهر، «اكتشاف» التهديد العراقي في سياق البحث عن أعداء جدد لتبرير ميزانية البنتاغون، ثم باجتياح العراق الكويت في آب/ أغسطس.

أعلن رئيس الأقلية في مجلس الشيوخ، روبرت دول، أن القبض على نورييغا «يثبت أن أمريكا لن تتنازل أو تستسلم لأي أحد، مهما كان قوياً أو فاسداً»(٣١). إن نورييغا، بالقياس إلى أصدقاء بوش في بكين وبغداد، يمكن أن يعتبر بريئاً براءة صبيٍّ من صبيان جوقات المنشدين في الكنائس.

أحسّ البعض بـ «الافتقار إلى التوازن السياسي والأخلاقي» في الأعمال التي اتُخذت ضد نورييغا في الوقت الذي كانت واشنطن «تقبّل أيادي الدكتاتوريين الصينيين» (أي. إم. روزنتال)(٣٢). إن التوازن الصوري يتوارى حالما تطرح القيود العقائدية. وفي كل الحالات،

---

(٢٨) Andrew Rosenthal, «Bush Eliminates Some Restrictions on Beijing Trade,» *New York Times*, 20/12/1989; Maureen Dowd, «2 U.S. Officials Went to Beijing Secretly in July,» *New York Times*, 19/12/1989; Anthony Flint, «US Blocks 2 Chinese Scholars,» *Boston Globe*, 21/12/1989; *Associated Press*, 20/12/1989 and 9/2/1990, and Iraq in: *Associated Press*, 22/12/1989.

(٢٩) ردّ وزارة الخارجية الرسمي على سؤال مقدّم من السناتور دانيال آينوي في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠. Henry Gonzalez in: *Associated Press* and *Boston Globe*, 5/8/1990.

(٣٠) Charles Glass in: *ABC World News Tonight*, 15/12/1989.

(٣١) David Shribman and James Perry in: *Wall Street Journal*, 5/1/1990.

(٣٢) *New York Times*, 22/12/1989.

تخدم الأفعال حاجات ذوي السلطة والامتيازات في الولايات المتحدة. وكما أوضح الناطق بلسان البيت الأبيض، مارلين فتزووتر، وأوضحت الخارجية الأمريكية، فإن الأفعال الجيدة تخدم الحاجات، في حالتي العراق والصين. ونجحت وسائل الإعلام في إغفال هذه النقاط غير المرهفة جداً ـ بل حتى إغفال أغلبية الحقائق.

كانت لازمة القول الأخرى تتلخص بأن المجلس البنمي قد أعلن الحرب على الولايات المتحدة في الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر. والواقع، كما يبيّن استاذ القانون الدولي ألفريد روبين، أن المجلس أعلن ما يُعتبر حالة طوارىء خلال الفترة التي يستغرقها العدوان الذي شنته حكومة الولايات المتحدة، حسبما جاء في الصيغة الرسمية(٣٣).

هذا، وكانت الذريعة الأخرى التي طالما يُلجأ إليها أن نورييغا كان متورطاً في أعمال عصابات المخدرات ـ كما هو معروف منذ أمد طويل، حين كان يتلقى الأموال من وكالة الاستخبارات المركزية. يقول جون دنغز، وهو مؤلف كتاب عن نورييغا، «إن الجنرال نورييغا، بصفته الحاكم الفعلي لبنما، ورغبةً منه في أن يصبح طرفاً سياسياً رئيسياً في أمريكا الوسطى، بدأ في ١٩٨٤ في تنقية ممارسته للسلطة». إن قرار الاتهام الجرمي الصادر ضده بعد أن انقلبت الولايات المتحدة عليه لا يذكر إلا تهمة واحدة بتهريب مزعوم بعد سنة ١٩٨٤. ويصف وكلاء DEA وشؤون المخدرات تعاونه مع السلطات الأمريكية في عمليات منع تهريب المخدرات بأنه تعاون صادق. وفي رسالة مؤرخة في أيار/ مايو موجهة إلى نورييغا عبر جون لون مدير DEA عن «تقديره العميق للسياسة القوية التي تتبعونها في مكافحة تهريب المخدرات»، كما أضاف إدوين ميز المدعي العام ثناءه على نورييغا في أيار/ مايو ١٩٨٧(٣٤).

وإذ تواصلت تغطية المعايب في الأشهر اللاحقة اتخذت الحكايات الخيالية الرسمية مقام الحقيقة الثابتة. تقضي التقاليد في إذاعة الأخبار والتعليقات باختيار ذريعة واحدة من الذرائع التي تطلقها الحكومة وتقديمها بثقة لا تتزعزع ـ ولكن دون أية إشارة حتى على سبيل الرمز إلى الدليل المحتمل. فاختارت المراسلة باميلا كونستابل مسألة حقوق الإنسان باعتبارها الدافع وراء الاستياء الأمريكي من نورييغا، إذ كتبت تقول: «إن المعارضين في الداخل قد قُمعوا بشدة متزايدة بعد سنة ١٩٨٧، مما حدا بإدارة ريغان إلى قطع التحالف الأمريكي الطويل العهد مع نورييغا». واختار مايكل ماسنغ تهريب المخدرات إذ كتب في نيويورك ريفيو يقول: «كانت واشنطن مستعدة للقبول باغتصاب السلطة من قِبل نورييغا، بما في ذلك سرقته انتخابات ١٩٨٤، ولكن ما إن أصبح تهريبه المخدرات معروفاً على نطاق واسع حتى بلغ التسامح الأمريكي نهايته»(٣٥).

---

(٣٣) مراجعة الأساس القانوني المزعوم للعدوان، الاقتباس تصريح رسمي من:
New York Times (letter), 2/1/1990.

(٣٤) John Dinges in: *New York Times*, 12/1/1990.
وزارة العدل في الولايات المتحدة: John Lawn, letter, 8/5/1986.
John Weeks and Andrew Zimbalist, «The Failure of Intervention in Panama,» *Third World Quarterly* (January 1989).

(٣٥) Pamela Constable in: *Boston Globe*, 9/7/1990, and Michael Massing in: *New York Review of Books*, 17/5/1990.

أما إذا وضعنا شؤون بنما الداخلية جانباً، فإن من غير الممكن القول جدياً بأن القمع الذي يمارسه نورييغا قد أدى إلى استياء المؤيدين المتحمسين في دعمهم العساكر في السلفادور وغواتيمالا المجاورتين؛ فسرقة انتخابات ١٩٨٤ لم تكن قد «قبلت» بتردد بل استقبلت بحماسة علنية من قبل الولايات المتحدة؛ وتهريب نورييغا المخدرات كان معلوماً كل العلم من أمد طويل، ولكنه لم يُنشر على الملأ في وسائل الإعلام إلا حين تحولت سياسة الحكومة، فأعطت بذلك الإشارة اللازمة. إن هذه، كفرضيات، ستُرفض سريعاً. وكمدعيات واثقة من مزاعمها إنما تعلمنا فقط بحال تقاليد الحياة الفكرية. أما كخدمة للسلطة، فإن مزاياها واضحة للعيان.

وأما بالنسبة إلى علاقة نورييغا بالمخدرات، ومهما كان دوره في ذلك، فإنه لم يكن يعمل بمفرده بالتأكيد. فبعد فترة قصيرة من سرقته انتخابات عام ١٩٨٤ بالاحتيال والعنف، الأمر الذي صفّقت له الولايات المتحدة، حدّد النائب العام الفدرالي لمنطقة ميامي أسماء بنوك بنمية بصفتها قنوات لأموال المخدرات. وقبل ذلك بسنة واحدة وصف تقرير صدر عن مجلس الشيوخ في بنما بأنها مركز لرأسمال مجرم وموقع رئيسي لنقل المخدرات ومكان لإضفاء الشرعية على نقود المخدرات. وذكرت الصحف بعد الغزو أن هذه الممارسات قد انتهت إلى حدٍ كبير حين أدت العقوبات الأمريكية في عام ١٩٨٧ إلى إغلاق البنوك عملياً(٣٦).

وبوقوع الغزو، أعيد المصرفيون إلى السلطة في بنما، وتنازلت وسائل الإعلام أخيراً فأشارت إلى ذلك. فقد كان المدعي العام ووزير الخزانة اللذان نُصِّبا في مركزيهما عن طريق الغزو الأمريكي (وكذلك الرئيس الجديد للمحكمة العليا، في ما يقال) هم أعضاء سابقون في مجلس في المصرف المسمى «فيرست إنتر أميريكاز بانك» الذي يملكه أحد كبار المترئسين في عالم المخدرات في كولومبيا، وهو مصرف يستخدم من كارتيل الكوكايين الكولومبي لإضفاء الشرعية على الأرباح؛ وقد أغلق نورييغا هذا المصرف في عام ١٩٨٥ في خطوة اعتبرتها DEA ضربة مهمة نزلت بالكارتيل المذكور. كان رئيس الجمهورية ذاته، إندارا، وهو محامٍ متخصص في أعمال الشركات، عضواً من سنين في مجلس إدارة أحد البنوك البنمية الذي اكتشف مكتب التحقيقات الفدرالية FBI أنه متورط في إضفاء الشرعية على النقود. وذكرت صحيفة ميامي هيرالد أن لغيليرمو فورد، نائب رئيس الجمهورية، الرئيس إندارا، ورئيس اللجنة المصرفية ولشقيقه هنري، صلات عمل وثيقة مع رامون مليان رودريغيز، المسؤول عن إضفاء الشرعية على أموال الكارتيل الذي يقضي في السجن عقوبة مدتها خمس وثلاثون سنة. وقد شهد رودريغيز أن الشقيقين كانا عضوين في مجالس إدارة شركات درجت على إضفاء

---

(٣٦) *Central America Report* (CAR) (Guatemala), vol.11, no.31 (1984).

الذي يذكر دراسة قامت بها هيئة محرري ميامي هيرالد في:

«Crime and Secrecy: The Use of Offshore Banks and Companies.» *Miami Herald*.

اللجنة الفرعية الدائمة حول تحقيقات لجنة الشؤون الحكومية، في مجلس الشيوخ الأمريكي ١٩٨٣.

Michael Kranish in: *Boston Globe*, 1/1/1990.

الشرعية على الأموال الحرام. وقـد افتضحت صلة أخرى بحكـومة إنـدارا في نيسان/ ابـريل ١٩٨٩، حين أوقف كارلـوس إليتا، وهـو من كبار رجـال الأعمال ومعـارض لنورييغـا، بتهم تتعلق باستيراد الكوكايين وإضفاء الشرعية على الأموال الحرام. وقد ذكر مصدر أمريكي رفيع أن إليتا كان قد جُند من قِبَل وكالة الاستخبارات المركزية للمساعدة في توزيـع عشرة ملايـين دولار من المعونات الأمريكية السرية لغرض انتخابات إندارا لرئاسة الجمهورية بعد شهر(٣٧).

عند الاستفسار من الرئيس إندارا عـما قيل من إجـراء تعديـل في الممارسـات المصرفية، وذلـك لردع الأعـمال التي تضفي الشرعيـة عـلى نقـود المخـدرات، قـال الـرئيس إن أيـاً من التغييرات «لن يكون بهذا العمق، وإن المصرفيين يريدون أن تكون التغييرات معقولة دون أن تؤدي إلى تغيـير في المناخ المصرفي». وبعـد ذلـك بشهـر «تخلّى المفـاوضـون الأمـريكيـون عن جهـودهم في تغيير قـوانين السريـة المصرفية في بنـما، وهي التي جعلت من ذلك القـطر أشهر مـركز منحطّ لإضفـاء الشرعية عـلى أموال المخـدرات في نصف الكـرة الأرضيـة»، كـما كتب فـرانك غـريف؛ وقد أضـاف يقول إن عشرة مصـارف رئيسية بنميـة في الأقل «تشـارك بكل استعداد» في إضفاء الشرعية على أموال المخدرات، كما تقول السلطات الأمريكية،

> وإن الخبراء يعتقدون أن ملايين الـدولارات من نقود المخـدرات قد تـدفقت من خلال البنـوك البنمية عامةً في العقد الأخـير. . . . وحين سئـل أحد مسؤولي وزارة الخـارجية الأمـريكية عن السبب الذي حدا بالولايات المتحدة أن تتنازل بشأن سرية المصارف أجـاب «نحن لا نريـد أن نعـزل البنميين حـين نقعد للتفـاوض معهم. . . . بل نتسـاءل عـما إذا كـانت قـوانينهم وافيـة بالغرض، ثم ندعهم يقررون».

وقد قرروا بالطريقة المتوقَّعة، مع بعض التغييرات التجميلية. فقد قال رئيس جمعيـة المصارف في بنـما، إدغاردو لاسـو: «لا أستطيـع أن أقول الآن بـوجود انخفـاض في عمليات إضفـاء الشرعية عـلى الأموال، إنما قد يحدث هذا الاضفاء دون علمنا»(٣٨). إن الاقتصـاد البنمي المصطنَع يعتمـد كثيراً عـلى هذا «المناخ المصرفي»، كما أن من غير المحتمل أن تتدخل واشنطن على نحو جدي جداً.

كـل هذا من الأمـور المنطقيـة. إن ميليان رودريغيـز نفسه قـد دعي إلى حفـل تنصيب ريغان، كما يذكر لزلي كوكبيرن، «تقديـراً لمبلغ مئة وثـمانين ألفـاً من الدولارات التي دُفعت من عمـلائه إسهاماً في الحملة الانتخابية» (وعملاؤه، كما يقـول كوكبـيرن، هم كارتيـل الكوكـايين الـذي يعتبر ريغان «نوع المرشح الذي نريده»)(٣٩). وألغى جورج بوش في أوائل الثـمانينيات، بصفتـه الرئيس الأعلى لشؤون المخدرات، البرنامج الفدرالي الصغير الذي يستهـدف البنوك المشتغلة بـإضفاء الشرعية على أموال المخدرات، كما أن هذه العلاقة الحـرجة في التجـارة قد وُضعت جـانباً في

---

(٣٧) Philip Bennett in: *Boston Globe*, 5/2/1990, and Stephen Labaton in: *New York Times*, 6/2/1990.

(٣٨) *Associated Press*, 20/1/1990; Frank Greve in: *Philadelphia Inquirer*, 22/2/1990, and Edgardo Lasso in: *Christian Science Monitor*, 15/8/1990.

تقرير متفائل حول العودة إلى الوضع السويّ في بنما ـ للأغنياء.

(٣٩) Leslie Cockburn, *Out of Control* ([n.p.]: Atlantic Monthly, 1987), p.154.

المرحلة الجديدة من «حرب المخدرات». إن أطفال الأحياء الفقيرة المغلقة الذين يبيعون الحشيش يثيرون سخطنا، أما الأناس المتحضرون في مكاتبهم الفخمة الأنيقة فلا.

بعد أن قررت الحكومة الأمريكية التخلص من نورييغا، استمرت في دعم «قوة الدفاع البنمية» التي يرأسها، وإن كان من المعلوم جيداً أن هذه القوة كانت تشارك في أعمال الابتزاز على جميع الأصعدة. وحين أثنى جورج شولتز ثناءً عطراً على قوة الدفاع البنمية في آذار/ مارس ١٩٨٨، فوصفها بأنها «قوة شديدة البأس وجديرة بالاحترام وهي تقوم بدور صحيح ومهم»، علّقت جريدة نيويورك تايمز قائلة: «إن من الغريب أن نسمع مسؤولي الإدارة وهم يمتدحون العساكر في حين تحفل صفوف هؤلاء بمحاسيب الجنرال نورييغا الذين اقتسموا الأرباح من تهريب المخدرات وغير ذلك من الأعمال الإجرامية». ما إن تم بنجاح إنجاز عملية القضية العادلة حتى أعيد تكوين قوة الدفاع البنمية تحت الرئاسة ذاتها من الناحية الجوهرية - ومن المتوقع أن تكون هذه الرئاسة أكثر ولاءً لقادتها الأمريكيين من نورييغا المتقلب. جاء في جريدة نيويورك تايمز أن الكولونيل إدواردو هيريرا حسن الذي خلف نورييغا في القيادة «والذي قامت قواته على قدم وساق بأعمال القتل والخنق بالغازات السامة والضرب والتعذيب ضد المحتجين المدنيين خلال موجة المظاهرات المناهضة للجنرال نورييغا التي انفجرت هنا في صيف ١٩٨٧ - هذا الكولونيل هو صاحب القدح المعلّى في الأوساط الأمريكية والدبلوماسية هنا، وهو الذي سيوضع في مقام الرئاسة للعساكر بتوجههم الجديد نحو حقوق الإنسان. أما منظمة «الراصد للأمريكتين» فقد عبّرت في تقريرها الصادر في أيار/ مايو ١٩٩٠ الخاص بغزو بنما عن الصدمة الشديدة لتعيين الكولونيل حسن «الذي أشرف على أقسى قمع لمظاهرات سلمية يجري في تاريخ بنما، وذلك يوم العاشر من تموز/ يوليو ١٩٨٧ الذي أطلق عليه خصوم نورييغا اسم «الجمعة السوداء». . . . إن هذا الكولونيل نفسه هو الذي ينبغي أن يحاكم، إذا طُبِّق أي مقياس معقول من المقاييس» - وكذلك جورج بوش، كما يمكن المرء أن يضيف[٤٠].

يقول المعتقد الذي سارت عليه الحكومة ووسائل الاعلام إن بوش «لم يكن لديه سوى بدائل قليلة» عوضاً عن الغزو بعد أن أخفق في الإطاحة بنورييغا بوسائل أخرى (ر. و. آبيل). ويضيف توم ويكر «لعل بوش لم يرَ بديلاً آخر عن الغزو»، وإن كان ويكر بصفته من الحمائم يعتبر حجج بوش «غير قاطعة»[٤١]. والفرضية المهمة في هذا أن للولايات المتحدة الحق بتحقيق أهدافها بحيث يكون العنف مشروعاً إذا فشلت الوسائل السلمية. ولهذا المبدأ

---

(٤٠) أورده ويكس وزيمباليست في: *New York Times:* 22/3/1988 and 27/3/1988.
Larry Rohter in: *New York Times,* 2/1/1990; Americas Watch, «The Laws of War and the Conduct of the Panama Invasion,» Report (May 1990); Pamela Constable in: *Boston Globe,* 10/7/1990, and Michael Massing in: *New York Review of Books,* 17/5/1990.

في آب/ أغسطس، استبدل هيريرا كقائد للشرطة الوطنية بالكولونيل فرناندو كويزادا.
Associated Press and *Boston Globe,* 23/8/1990.

(٤١) *New York Times,* 21-22/12/1989.

تطبيقات واسعة. فمن الممكن استخدامه فوراً من قبل الإرهابيين الذين فجّروا طائرة بان أمريكان رقم ١٠٣، وهو عمل شُجب بمرارة بمناسبة مرور عام عليه واتفق ذلك مع الغزو الأمريكي لبنما. إن بوسع هؤلاء الإرهابيين أيضاً أن يتذرعوا بأنهم قد استنفدوا الوسائل السلمية. ولكن لهذا المعتقد سمة أخرى جوهرية: إن الحق باللجوء إلى العنف محفوظ للولايات المتحدة وعملائها فقط.

هذا وقد تم توضيح ذلك المعتقد الأساسي بجلاء عن طريق معاملة القانون الدولي. نعم، يشار أحياناً إلى أن الغزو قد انتهك قواعد هذا القانون، ولكن هذا الكلام لا يُعتدّ به على أساس «أن الأمور القانونية غامضة» (جريدة **وول ستريت جرنال**)[٤٢]، أو أنها لا تتصل بصلب الموضوع. وقد حدث قبل عشر سنوات بالتمام أن قامت فيتنام بغزو كمبوديا بعد هجمات قتالة ضد القرى الفيتنامية، مما أدى إلى وقوع آلاف الضحايا، وإلى الإطاحة بنظام بول بوت. وتبرير هذا الغزو بأي مقياس من المقاييس هو أعقل من أي شيء يمكن أن تقدمه واشنطن. لكن الأمور القانونية لم تكن، في تلك الحالة لا غامضة ولا بعيدة عن صلب الموضوع. كلا، فانتهاك فيتنام القانون الدولي أساء إلى مشاعرنا إساءة عميقة، وجعل من الفيتناميين «بروسيي جنوب شرق آسيا» (جريدة **نيويورك تايمز**) الذي يجب علينا معاقبتهم ومعهم شعب كمبوديا بحرب اقتصادية مع الدعم الضمني للخمير الحمر. إن ردود الفعل المختلفة جداً يتم تفسيرها في الحال بأن المعتقد يقضي بأن الولايات المتحدة فقط وعملاءها وحدهم يتمتعون بحق العنف غير القانوني. ولكن الأسئلة الواضحة تظل دونما توجيه، وفهم العالم الحقيقي لا يواجه إلا الكبت الفعال.

لم تقم الصحافة، تمشياً منها مع برنامج الحكومة، بالتحقيق في أمور كمسألة الضحايا المدنيين، إلا في ما ندر. ويعزو البعض ذلك إلى تدخل البنتاغون، لكن هذا عذر يصعب تصديقه. لم يحل شيء دون رجال الصحافة ودون زيارتهم المستشفيات ومقابلة مدرائها الذين تحدثوا عن امتلاء مخازن الجثث منذ الأيام الأولى، وناشدوا أمريكا اللاتينية وأوروبا إرسال المعدات الطبية لأن «الولايات المتحدة لا تعطينا إلا رصاص البنادق» أو أنها تنشر قصص وكالات الأنباء التي تتضمن هذه الحقائق. ذكرت المراسلة لندا هوسي في جريدة **تورنتو غلوب أند مايل** وجود «شك صريح» بالأرقام الرسمية، ونقلت عن سكان الأحياء الفقيرة والعاملين في شؤون الكنائس وغيرهم قولهم إن عدداً من المدنيين «قد دفنوا لعدم وجود وسائط للنقل تأخذهم إلى مراكز الطب الشرعي». وكتبت تقول أيضاً «إن جميع البنميين الذين أجرت مقابلات صحفية معهم أجمعوا على أن الغالبية الساحقة من الموتى هم من المدنيين». وقد تمكنت صحف الأرجنتين أن تعثر على ناطقين باسم الحكومة الذين قالوا «إنهم اتخذوا الخطوات القانونية الضرورية لغرض حرق كمية كبيرة من أجساد الموتى المتراكمة في الخزانات الموجودة في المستشفيات المركزية التي تعجّ الآن بالجثث». وقد ذكر ج. د. غانون، أحد القلائل الذين قاموا بهذا الجهد، أن المستشفيات ومخازن الجثث ودور الجنائز قد سجلت

---

(٤٢) Headline in: *Wall Street Journal*, 26/12.

نحو ستمئة وفاة من المدنيين في مدينة بنما، كما أن الدبلوماسيين وعمال الإغاثة قدروا أربعمئة وفاة أخرى في المناطق الريفية(٤٣).

أعجبت وسائل الإعلام كثيراً باستطلاع أجرته محطة تلفزيون CBS وأظهر أن أكثر من ٩٠ بالمئة قد وافقوا على الغزو، ولكن المحطة لم تتأمل الحقيقة القائلة إن ١٠ بالمئة من السكان البالغ عددهم مليونين وأربعمئة ألف نسمة قُتل لهم صديق أو قريب (و٢٣ بالمئة قتل لهم أو جرح من أولئك). إن حساباً بسيطاً بموجب افتراضات معقولة يبيّن إما أن الاستطلاع عديم المعنى تماماً، أو أن عدد القتلى يبلغ الآلاف بموجب تقديرات متحفظة. هذه المسألة لم يتطرق اليها أحد(٤٤).

لقد افتقر الكونغرس أيضاً إلى الاهتمام بالضحايا المدنيين. ففي الأول من شباط/ فبراير أصدر مجلس النواب بأغلبية ٣٨٩ صوتاً ضد ٢٦، قراراً «يثني على بوش لمعالجته الغزو ويعبر عن الحزن للخسارة التي أودت بحياة ثلاثة وعشرين أمريكياً»، كما أوردت ذلك وكالة اسوشييتد بريس. ويخطر في البال أن هذا بسبب غفلةٍ ما محتملة، ولكنها في ما يبدو مرت دون أن يلاحظها أحد(٤٥).

هذا مثال واحد فقط ولكنه يكفي لتصوير «نوع الكتابة الصحفية القاسية التي لا تجد أمامها شيئاً محرّماً يجعل الصحافة مكوّناً جوهرياً من مكونات النظام الديمقراطي في البلاد»، كما كتب سانفورد أنغار وقد طغى عليه الذعر من روعة مهنته(٤٦).

ما إن نبتعد خطوة واحدة حتى يرتفع الستار وتبين الحقائق الأولية فتدرَك بسهولة. يعلّق المحلل العسكري الأول في إسرائيل، زائيف شيف، قائلاً إنه ليس هناك ما هو بارز بشأن الغزو الأمريكي، «لا من وجهة النظر العسكرية ـ في أن القوات الأمريكية تقتل المدنيين البنميين الأبرياء... ولا من وجهة النظر السياسية، حين تقوم دولة عظمى

---

(٤٣) مستشهداً بالدكتور إلمر ميراندا، نائب مدير مستشفى سان طوماس في مدينة بنما، انظر:
Walter Robinson, «Journalists Constrained by Pentagon,» (25 December 1989), and Eloy Aguilar in: *Associated Press*, 22/12/1989.

Linda Hossie in: *Toronto Globe and Mail*, 8/1/1989.

أورد التاريخي توماس بويلستون آدمز لاناسيون التي تصدر في بوينس أيرس: Thomas Boylston Adams in: *Boston Globe*, 3/2/1990, and J.D. Gannon in: *Christian Science Monitor*, 29/12/1989.

(٤٤) Michael Kagay, «Panamanians Strongly Back U.S. Move,» *New York Times*, 6/1/1990, and Gary Langer in: *Associated Press*, 6/1/1990.

يذكر الكسندر كوكبرن تحليلاً لأحد الاحصائيين يُظهر أنه إذا بلغ معدل البنميين ١٠٠ قريب أو صديق مقرّب، فقد يتجاوز عدد الضحايا الـ ٢٥٠٠، وهو أضخم كثيراً، بحسب الافتراضات الواقعية.

Nation, 26/2/1990.

(٤٥) Joan Mower in: *Associated Press* and *Boston Globe*, 2/2/1990.

(٤٦) *Foreign Policy* (Winter 1989-1990).

باستخدام قواتها العسكرية ضد قطر مجاور صغير، بذرائع ترفضها واشنطن فوراً لو قدِّمت من دول أخرى». إن هذا الغزو العسكري، شأنه شأن قصف ليبيا وغير ذلك من العمليات العسكرية، يكشف «أن واشنطن تبيح لنفسها ما لا تبيحه دول أخرى لنفسها، بما فيها الاتحاد السوفياتي، ولو ان لديها تبريرات مماثلة».

في دولة عميلة أخرى اتخذت صحافة هندوراس السائرة مع التيار العام لهجة أشد. ففي مقال افتتاحي في جريدة إل تيمبو تشجب الصحيفة «الاستبداد الدولي الذي يمارسه جورج بوش باسم الديمقراطية؛ لقد أعلن بوش بوضوح لأمريكا اللاتينية أنه ليس هناك قانون بالنسبة إلى الحكومة في شمال أمريكا ـ إنما هناك إرادتها فقط ـ حين تفرض مخططاتها على نصف الكرة الأرضية». كما أن أحد كتّاب الأعمدة سمّى «القضية العادلة»

> «نورية شنيعة تطلق فيها الصفة ويراد عكسها، فالقضية العادلة ما هي إلا غزو امبريالي لبنما لا أكثر ولا أقل. . . . إننا نعيش في مناخ من العدوان وعدم الاحترام. . . يؤذينا فقرنا وضعفنا وتواكلنا، ويؤذينا خضوع أممنا العليلة المطلق لخدمة دولة عظمى لا هوادة فيها. إن أمريكا اللاتينية تعاني الآلام»

ـ في حين يقف الكونغرس على قدميه مصفقاً لجورج بوش على انتصاره(٤٧).

رابعاً: عملية القضية العادلة: الأسباب

لم يكن من الصعب تمييز الأسباب التي دعت إلى الغزو. فقد كان مانويل نورييغا يعمل بسرور لحساب الاستخبارات الأمريكية منذ الخمسينيات، وطوال عمل جورج بوش كرئيس لوكالة الاستخبارات المركزية، ومن ثم مسؤولاً أكبر عن شؤون المخدرات في إدارة ريغان. بدأت علاقات نورييغا مع الاستخبارات الأمريكية حين كان يفضح الميول اليسارية لدى زملائه التلاميذ والضباط والمعلمين في الأكاديمية العسكرية. وأصبحت هذه الخدمات تعاقدية في سنة ١٩٦٦ أو ١٩٦٧ كما يفيد مسؤولو الاستخبارات الأمريكية. يقول فردريك كيمب إن شبكة التجسس التي نظّمها «من شأنها أن تخدم زبونين: الحكومة البنمية وذلك برصد حركات الخصوم السياسيين في المنطقة، والولايات المتحدة وذلك بتعقب النفوذ الشيوعي المتزايد في النقابات التي نظمت في مزارع الموز التابعة لشركة الفواكه المتحدة. . .» (وهذا اهتمام مناسب تأخذه حكومة الولايات المتحدة على عاتقها دون تعليق). وبعد تذبذب متنوع تم الاعتراف به ابناً روحياً، فأعيد اسمه إلى سجل الرواتب الأمريكي، فكان متوسط ما تدفعه له وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع يبلغ زهاء مئتي ألف دولار سنوياً(٤٨). هذا، وقد أشرنا سابقاً إلى مساعدته في سرقة انتخابات ١٩٨٤. قام نورييغا كذلك بدورٍ داعم في حرب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا، كما اعتُبر سنداً قيّماً في الحرب ضد المخدرات من قبل DEA.

---

(٤٧) *Ha'aretz*, 21/12/1989, and *El Tiempo*, 5/1/1990.

(٤٨) Frederick Kempe in: *Wall Street Journal*, 18/10/1989.

بيد أن الولايات المتحدة بدأت في ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ تعيد النظر في دوره وقررت أخيراً إزالته. وقد تطورت «المعارضة المدنية» التي شنتها في الدرجة الأولى الطبقة الوسطى بفئاتها المختلفة فأدت الى احتجاجات في الشوارع قمعها العساكر البنميون بقيادة الرجل المفضل لدى أمريكا الكولونيل هريرا حسن. ثم بوشر بتطبيق برنامج للحرب الاقتصادية ولكنه مصمّم على نحو يقلل من التأثير في جالية الأعمال الأمريكية إلى الحد الأدنى، كما ورد في شهادة أحد مسؤولي GAO أمام الكونغرس(٤٩).

من المسائل التي أخذت على نورييغا تأييده عملية سلام الكونتادورا الخاصة بأمريكا الوسطى، وهي العملية التي عارضتها الولايات المتحدة معارضة شديدة. وكان التزامه بالحرب ضد نيكاراغوا موضع شك، فلما كُشف النقاب عن مسألة ايران ـ كونترا وصلت الفائدة المرجوة منه إلى نهايتها. كانت إدارة قناة بنما ستنتقل في اليوم الأول من سنة ١٩٩٠ إلى أيادٍ بنمية، ثم تنتقل البقية الباقية إليها بعد سنوات قلائل، بموجب معاهدة القناة. وهناك أنبوب نفط كبير تملك بنما ٦٠ بالمئة منه. كان من الواضح أن عملاء الولايات المتحدة التقليديين لا بد من إعادتهم إلى السلطة، ولم يكن هناك الكثير من الوقت للانتظار. وباقتراب الأول من كانون الثاني/ يناير، كما أشارت مجلة إيكونومست اللندنية، «كان التوقيت أمراً حيوياً» وكان لا بد من تنصيب حكومة جديدة(٥٠).

من المكاسب المتوخاة من الغزو تشديد الخناق على نورييغا وكوبا معاً، اللذين شكت الحكومة ووسائل الإعلام من أنهما يستخدمان الاقتصاد البنمي الحر والمنفتح لتفادي العقوبات التجارية الأمريكية غير الشرعية والحصار (وقد صدرت إدانة أخرى للحصار من قبل الأمم المتحدة في الوقت الذي غزت الولايات المتحدة بنما ولم يصوِّت ضد القرار إلا الولايات المتحدة وإسرائيل، وكان ذلك أتفه من أن يستحق الذكر). وقد تجلت هذه النوايا رمزياً بالانتهاكات المهينة للجالية الدبلوماسية، بما في ذلك اقتحام سفارة نيكاراغوا والاحتجاز المتكرر لأعضاء السفارة الكوبية ـ هذه كلها أعمال غير شرعية مطلقاً، ولكنها لم تثر أي اهتمام في دولة لا قانون فيها، اللهم إلا القلق من خطر نشوء سابقة قد تعاني منها الولايات المتحدة، فمن يعرف متى يطلب أحد أشباه سوموزا أو ماركوس اللجوء في سفارة أمريكية. حتى العرض المشين للعسكريين الأمريكيين خارج سفارة الفاتيكان، والموسيقى الصاخبة وغيرها من الألاعيب الصبيانية، اعتبرت بوجه عام من قبيل العبث البريء ـ كما اعتبرت من قبل الجهات العسكرية بمثابة «استخدام ذكي جداً لعمليات نفسية» (الكولونيل تيد سالين من مركز كينيدي للحرب الخاصة). كان فتزووتر الناطق باسم البيت الأبيض «مسروراً بالتأكيد لرؤية الحس الأمريكي بالمرح يتفتق في هذا الوضع» ـ الأمر الذي كان، بإقرار الجميع، جزءاً

---

(٤٩) Paul Blustein and Steven Mufson in: *Washington Post* (25 December 1989).
انظر أيضاً: Steve Ropp in: *Current History* (January 1990).

(٥٠) Martha Hamilton in: *Washington Post* (25 December 1989), and *Economist* (23 December 1989).

من نمط لانتهاك فاضح للقانون الفدرالي والدولي عن الامتيازات الدبلوماسية. والتزمت الصحافة بسننها الشهيرة في الموضوعية - مثلاً حين عرض رجال التلفزيون في فندق يطل على سفارة الفاتيكان ثمرة أناناس وقد شقت نصفين خارج غرفتهم، أو حين قامت محطة ناشنال بليك راديو بإمتاع مستمعيها المثقفين من النخبة بمقابلة مع بائع للفواكه والخضر الذي سألوه هل أن وجه نوريغا المليء بآثار الجدري يشبه الأناناس حقاً(٥١).

بعد سبعة أشهر من ذلك طوقت القوات العراقية السفارة الأمريكية وغيرها من السفارات في بغداد في محاولة لإجبار حكوماتها المشاركة في الحصار ضد العراق على سحب بعثاتها من البلاد. فأعلن الناطق باسم البيت الأبيض قائلاً: «إن القوات لم تقم بأي شيء ضد السفارة أو تتدخل على أي نحو، لكنها مع ذلك موجودة هناك». وثارت ثائرة وسائل الإعلام. فكتب محرّرو جريدة نيويورك تايمز: «إن صدّام حسين يكيل الضربات الآن ضد الدبلوماسية ذاتها. وأعلن هؤلاء المحررون أيضاً للمرة الأولى أن الزعماء العراقيين «أصبحوا الآن مجرمي حرب بالمعنى الكلاسيكي لمحاكمات نورنبرغ»، وينبغي أن يحاكموا وفق مبادىء نورنبرغ التي تنص «على أن الجريمة التي تُرتكب ضد قانون العالم تخضع للعقاب»، ويشمل ذلك رؤساء الدول والذين يطيعون أوامرهم. سيكون من الكثير جداً أن نتوقع من المحررين في الجرائد أن يستذكروا الحالة التي أشادوا بها باعتبارها «رمزاً للكرامة الإنسانية»، عند اجتياح بيروت الغربية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ انتهاكاً لوقف إطلاق النار ولقرار مجلس الأمن الدولي الذي صدر بالإجماع، ذلك الاجتياح الذي تطور في الحال إلى مداهمة أرض السفارة السوفياتية، والسيطرة على مبنى القنصلية فيها لمدة يومين، وهو استفزاز لا مبرر له (وقد قصفت السفارة كذلك مراراً وتكراراً خلال القصف الإسرائيلي للأهداف المدنية في بيروت)(٥٢). ولكن لعل محرري الصحف كانوا قد تمكنوا من التنقيب في الذاكرة واستخراج بعض الأحداث التي جرت في مدينة بنما قبل ذلك بأشهر قلائل.

لقد أعاد غزو بنما النخبة الأوروبية التقليدية البيضاء إلى السلطة وهي التي كان الجنرال توريخوس قد حلّ محلها في انقلابه سنة ١٩٦٨. يقول مراسل جريدة التايمز، روبرت بير، في رسالة بعنوان «كويل يُستقبل بترحاب حار في بنما»: «إن المشاعر المؤيدة لأمريكا يجري التعبير عنها بقوة من قبل أفراد الفئة المرفهة والطبقة الوسطى أكثر مما يلاحظ على ذوي الدخل

---

(٥١) Mark Uhlig, «Managua Economy Hinges on Panama,» *New York Times*, 28/12/1989; Gerald Seib and John Fialka in: *Wall Street Journal*, 4/1/1990; *New York Times*, 30/12/1989, and Diego Ribadeneira in: *Boston Globe*, 30/12/1989.

قدم بليز بونبين في محطة «ناشنال بيليك راديو»، وهو يشير إلى ليندا ورذايمر في «كل الأشياء ممكنة للطرح»، اقتراع الأمم المتحدة الذي يدين حظر التجارة بـ ٨٢ صوتاً ضد صوتين (الولايات المتحدة وإسرائيل)، في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، لم يُذكر في جريدة نيويورك تايمز، وذُكر في:

Mesoamerica (Costa Rica) (January 1990).

(٥٢) انظر: Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston, Mass.: South End Press, 1983), pp.362 and 450.

المنخفض»، وهم السود والمهجنون الذين يؤلفون الأغلبية. ويقول المراسل أيضاً إن نائب الرئيس لم يقم بزيارة أحياء الفقراء. غير أن ريتا بيميش أرسلت إلى وكالة أسوشييتد برس تقول «إن كويل قام قبل مغادرته مدينة بنما بجولة في السيارة في حي الكوريّو الفقير. . . وعندما مرّ موكبه في المنطقة ببطء تجمّع المتفرجون زرافات ونظروا من النوافذ وهم يراقبون الموكب بصمتٍ مطبق. كان هذا يتناقض تناقضاً صارخاً مع الهتاف الحماسي من المصلين المهندمين الذين تجمعوا في كنيسة للروم الكاثوليك في حي آخر يوم الأحد وحضرها كويل»، وهو حدث أبرز على شاشات التلفزيون[٥٣].

ظل «التناقض الصارخ» دون ذكر. أما مراسل نيويورك تايمز، لاري روهتر، وغيره من المراسلين فقد وجدوا هناك تأييداً واستحساناً عامّين للمغامرات الأمريكية يسودان في أوساط الناس الذين عانوا الحرب الاقتصادية والذين دمرهم الغزو.

أما المراسلون القلائل الذين شذوا عن الدرب فقد اكتشفوا النمط المتوقّع. أورد المراسل دييغو ريبادينيرا نبأ مظاهرة تحتج على توقيف زعيمين من زعماء نقابة وسائل الاتصالات من قبل جنود أمريكيين، وقال «إن أغلب الناشطين السياسيين وزعماء العمال هم على قائمة المطلوبين وعددهم يبلغ المئات وتريد حكومة إندارا احتجازهم». وقد أقرّ أحد المسؤولين الكبار في السفارة الأمريكية بأن لا علم له بالأسباب وقال: «لم تقدم الينا أية تفاصيل، بل قيل لنا فقط إن حكومة إندارا تريد منا أن نقبض عليهم. أظن أنهم أوباش من نوع ما»[٥٤].

وإنهم كذلك، كالناشطين السياسيين والزعماء العماليين في أرجاء المنطقة وغيرها إذا لم يتماشوا مع الاتجاه المطلوب.

لم تترك القوات الأمريكية شيئاً للصدفة، فقامت بإرسال المئات من خبراء الحرب النفسية إلى بنما لـ «نشر الدعاية الأمريكية في أنحاء البلاد» في حملة تهدف إلى «تعزيز صورة الولايات المتحدة وتغلغل النفوذ الأمريكي في كل جانب من جوانب الحكومة الجديدة»، على حد ما جاء في الصحف. وقد قال أحد الضباط: «هؤلاء. . . متقدمون جداً في الجوانب النفسية من الحرب. إنهم منهمكون في الدعاية»[٥٥].

إن حياة نورييغا المهنية تنطبق على النمط المعهود. فالسفلة ورجال العصابات الذين تدعمهم الولايات المتحدة يبلغون حداً في حياتهم المهنية يصبحون فيه مستقلين أكثر مما ينبغي ومنتهشين أكثر مما ينبغي فيستنفدون الفائدة المرجوة منهم. فهم بدلاً من الاكتفاء بنهب الفقراء ورعاية مناخ الأعمال يأخذون بالتدخل في أمور حلفاء واشنطن الطبيعيين، والنخبة من رجال الأعمال المحليين، والقلة الحاكمة، بل حتى في المصالح الأمريكية مباشرةً. عندئذ تبدأ واشنطن بالتعثر والترنح والنكوص؛ فنسمع عن انتهاكات حقوق الإنسان التي كانوا

---

(٥٣) Robert Pear in: *New York Times,* 29/1/1990, and Rita Beamish in: *Associated Press,* 29/1/1990.

(٥٤) «Resentment of US Spreads in Panama City,» *Boston Globe,* 1/1/1990.

(٥٥) *Washington Post* and *Boston Globe,* 30/12/1989.

يتجاهلونها في الماضي برحابة صدر، وأحياناً تعمل الولايات المتحدة على إزاحة أولئك الأشخاص، بل حتى على اغتيالهم كما فعلت مع توريخوس. وبحلول ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ كان السؤال الوحيد هو كيف ومتى يزاح نورييغا، وإن كان هناك من ظل متمسكاً به. وهو رجل مأخوذ دائماً بجاذبية العنف في نيكاراغوا[٥٦].

الدلالة الأخرى على ما يُحتمل وجوده من جمع بين النقائض في مراكز رفيعة المستوى تتجلى في العلاقة الغريبة بين اسرائيل وبنما. إن إسرائيل كما يظهر لم تجبر، كما هو الحال مع سوموزا، على إلغاء شحنات الأسلحة وغيرها من المساعدات إلى نورييغا حتى النهاية. واستناداً إلى ما قالته الصحافة الإسرائيلية، عندما لم يعد نورييغا «صديق واشنطن الروح للروح» في ١٩٨٦، «أمرت اسرائيل بأن تحذر في سلوكها ـ لقد سمح لها أن تستمر في بيع السلاح، ولكن طُلب إليها أن تخفف من ظهور علاقاتها مع نورييغا». ذكر إفرايم دافيدي في صحف حزب العمل أن زهاء ٢٠ بالمئة من مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى بنما البالغة نصف بليون دولار في العقد الماضي كانت من مبيعات السنين الثلاث الأخيرة، بالإضافة إلى معدات عسكرية أخرى. ويعتقد هذا الكاتب أن الأمريكيين كانوا يسيرون على الخطة المعتادة التي تقضي بتوريد السلاح إلى عناصر عسكرية يأملون منها أن تصفّي هدفهم المعيّن ـ تماماً كمسلسل بيع إسرائيل الأسلحة الأمريكية إلى إيران اعتباراً من أوائل الثمانينيات[٥٧].

هذه، على العموم، عملية ناجحة. فبوسع الولايات المتحدة الآن أن تباشر برعاية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية الناجحة، كما فعلت بنجاح باهر في المنطقة أمداً طويلاً. وقد عرضت هذه الإمكانية على نحو جدّي باستهانة صارخة بالتاريخ الذي له صلة بالموضوع وللأسباب التي جعلته يأخذ مجراه المعتاد. أما التقارير البهيجة الخاصة بهذه الامكانات فلم تسأل حتى الأسئلة الواضحة للعيان: ماذا كانت النتائج لأحدث عمليات الغزو التي جرت بصحبة الوعود ذاتها؟

لن يستعصي فهم المسألة إلا على المغرضين. ففي اليوم الذي جرى فيه غزو بنما نعت الصفحات الخلفية من الجرائد هربرت بليز الذي قاد المسيرة الظافرة نحو الديمقراطية والبناء في غرينادا بعد تحريرها الذي أثار كثيراً من الثناء ـ وهذه مناسبة مثلى لإجراء تحليل لتحقيق الوعد. ففي البداية ضخّت الولايات المتحدة مئة وعشرة ملايين من الدولارات في الجزيرة الصغيرة لإنعاش الاستثمار الأمريكي وحركة السياحة، دون تأثير يذكر. فالبلاد مثقلة بديون خارجية تبلغ نحو خمسين مليون دولار ويبلغ عجزها التجاري ستين مليون دولار. وفي أوائل ١٩٨٩ طالب إضراب عام للمستخدمين بدفع الزيادات في الأجور الموعود بها منذ ١٩٨٧؛ والأموال غير متوفرة رغم الاقتراض الضخم لإيقاف عجز الميزانية المتزايد. بلغت نسبة البطالة

---

(٥٦) Elaine Sciolino in: *New York Times*, 14/8/1987.

(٥٧) إن الأرقام المتعلّقة بمبيعات الأسلحة تُعزى إلى «منشورات أجنبية»، ولكن شاهاق يذكر أن ذلك ربما كان طريقة لاجتياز الرقابة بمعلومات من مصادر اسرائيلية موثوق بها. حول مبيعات الأسلحة لايران، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.1, note (26).

٢٠ بالمئة، ويقدّرها العمال الشباب بـ ٤٠ بالمئة. وذكر أن الإدمان على الكحول والمخدرات قد بلغ حداً قياسياً، وكذلك جرائم القتل وغيرها من علامات الانحلال الاجتماعي. وجرى تفكيك نظام الرعاية الصحية الذي أنشأه موريس بيشوب وذلك بعد أن طرد بليز الموظفين الكوبيين الذين يديرونه. ويقدر أن ٢ بالمئة من السكان كانوا قد هاجروا في عام ١٩٨٦. وفي حزيران/ يونيو ١٩٨٧، أصدر الرئيس بليز قانون الطوارىء الذي خوّل قوات الأمن سلطات واسعة تتضمن الاحتجاز دون محاكمة والإقامة الإجبارية في المنازل والطرد من البلاد، وحق إعلان منع التجول. كذلك أنشأ القانون هيئة رقابة تشرف على «الأغاني الحساسة سياسياً». لم يعد هناك مزيد من توجيه الاسترحامات إلى «ريغان المنعم بالخيرات» الذي سيشيد لنا البيوت ويزودنا بالطعام ويعطينا الوظائف، ويقودنا إلى قدر الذهب التي تنتظرنا في نهاية قوس قزح، كما وعد. هناك عوضاً عن ذلك لافتات على الجدران تقول «أيها الشماليون (اليانكي) أخرجوا» أو «عودوا إلى بلادكم». يقول غاري كريست دون أن يدرك مغزى الكلام: «إن من المحتمل جداً أن تظهر كتابات على الجدران حديثاً لتقول أشياء من قبيل «ريغان هو الإرهابي رقم (١) في العالم»، ويقول هذا المراسل أيضاً إن أكثر الأوصاف إطراءً لجورج بوش التي سمعها في الجزيرة تقول عنه «إنه رونالد ريغان آخر، لا أكثر ولا أقل، إنما فقط ليس بعدوانيته»؛ كان هذا قبل إعادة تشغيل الفيلم في بنما[٥٨].

أو أن بوسعنا أن ننظر إلى جمهورية الدومينيك، وقد حررها غزو أمريكي في سنة ١٩٦٥، فوضعت على درب الديمقراطية، وإن كان ذلك بعد سنين من كتائب الموت والتعذيب، واستيلاء الشركات الأمريكية الكبرى على أغلبية ما لم تستطع الحصول عليه خلال فترات احتلال سابقة. هذا أيضاً يعتبر نصراً للديمقراطية، فثمة مدنيون ينتخبون والقوات العسكرية لا تتولى السلطة ـ والواقع أنها يسعدها أن تترك أعمال الرقابة والإشراف للمدنيين وصندوق النقد الدولي. يقول جان نيبرز بلاك، البحاثة من أمريكا اللاتينية، «إنه في جزيرة حبتها الطبيعة بمصادر معدنية متنوعة وتربة خصيبة وغابات وارفة وكثير من الأسماك والطيور، يستمر شعب نبيه وكدود في الكفاح ضد عقابيل الجوع والمرض دونما تقدم يُذكر أو انفراج مأمول؛ هذا، وتظل البلاد ذيلاً للولايات المتحدة» وهي تفتقر حتى إلى الاستقلال الاسمي، دون مفر من الشقاء الذي يعاني منه السكان بوجه عام[٥٩].

---

(٥٨) Glenn Fowler in : *New York Times* , 20/12/1989 ; *Reuters* and *Boston Globe,* 20/12/1989.

ورد بنك التنمية الكاريبي في: *Associated Press,* 9/12/1989.

Robert Glass in: *Associated Press*, 22/12/1989.

اتصال شخصي مع المفكر الغرينادي غس جون.

Alexander Cockburn in: *In These Times* (21 December 1989); William Steif in: *Progressive* (January 1990); Gary Krist in: *New Republic*, 24/4/1989.

لمزيد من التفاصيل حول انحطاط غرينادا، بما في ذلك بحث النتائج الضارة بالنسبة إلى برنامج المساعدة الأمريكي، انظر: *NACLA's Report on the Americas* (February 1990).

(٥٩) Jan Knippers Black, «The Dominican Military's Conditional Retreat,» in: Constan- =

حين كانت القوات الأمريكية «تعيد النظام» في بنما في شهر كانون الثاني/ يناير، غرق زورق مزدحم باللاجئين الدومينيكيين الفارين إلى الولايات المتحدة ولاقى العشرات منهم حتفهم غرقاً؛ واحترق زورق آخر قبل ذلك ببضعة أيام فلم ينجُ أحد من ركابه. وكما هي العادة لم تأتِ الصحف على ذكر هذه الحوادث. إن عدداً غير معلوم من هؤلاء المهاجرين بحراً بصورة غير شرعية يبحرون سنوياً على زوارق مهلهلة إلى بورتو ريكو فيغرق بعضهم ويُحتجز آلاف آخرون ثم يطردون. تتوقع دائرة الهجرة والجنسية الأمريكية أن تقبض على أكثر من عشرة آلاف شخص منهم في سنة ١٩٩٠ أي نحو ١٠ إلى ٢٠ بالمئة من الذين يحاولون الدخول بصورة غير شرعية، وهذا ضعف الرقم في سنة ١٩٨٩. إن هذا، بالقياس إلى حجم السكان، يعني بالمقارنة النظرية هروب ما يتراوح بين نصف مليون ومليون نسمة من السكان من فيتنام، وهو رقم سيثير احتجاجاً دولياً واسعاً بشأن فظائع الشيوعية. إن جمهورية الدومينيك لم يدمرها غزاة أجانب ولا حرب اقتصادية. ولكن الفارين من شواطئها لا يؤلفون، كسكان الزوارق الفيتناميين، رأسمالاً سياسياً يستثمر العذاب الناجم عن سوء مصيرهم، لذا يظلون محجوبين عن الأنظار، كالآلاف من سكان الزوارق الفارين من هاييتي، وقد أعيد نحو عشرين ألفاً منهم من حيث أتوا بالقوة خلال ولاية ريغان، في حين هرب آخرون إلى جمهورية الدومينيك المجاورة - أو قُبض عليهم وجلبوا إلى هناك قسراً - ليعملوا وهم بحكم العبيد في مزارع السكّر(٦٠).

لم تقطع مثل هذه الأفكار سبيل الثناء على عملية القضية العادلة ووعدها الباذخ - الذي لم يكن وعداً فارغاً تماماً. فإعلان بوش عن مساعدات قدرها بليون من الدولارات لإعادة إعمار المجتمع الذي دمرته الحرب الاقتصادية الأمريكية والهجوم العسكري هو إعلان يتضمن أربعمئة مليون دولار لتمويل مبيعات المنتجات الأمريكية إلى بنما، ومئة وخمسين مليوناً أخرى لسداد قروض المصارف، وخمسة وستين مليوناً على شكل قروض للقطاع الخاص وضمانات للمستثمرين الأمريكيين - كل هذه عطايا للأغنياء في الوطن من كيس دافع الضرائب الأمريكي(٦١).

خامساً: فساد النيّات الحسنة

في الأشهر التي أعقبت غزو بنما، توارى عن الأنظار ذلك النجاح الباهر(٦٢). فقد

---

tine Danopoulos, ed., *Military Intervention and Withdrawal* (London: Routledge and Kegan= Paul, 1990).

انظر أيضاً: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.8.

(٦٠) *Associated Press*, 7/1/1990; *Economist:* (23 December 1989) and (25 August 1990).

ذاكرة منظمة «الراصد للأمريكتين»: Haiti in: *Associated Press*, 4/11/1989.

عن الاهتمام الانتقائي للاجئين، انظر: Noam Chomsky and Edward S. Herman, *The Political Economy of Human Rights*, 2 vols. (Boston, Mass.: South End Press, °1979), vol.2, chap.3.

(٦١) Robert Pear in: *New York Times*, 26/1/1990, and *Associated Press*, 25/1/1990.

(٦٢) في الاتجاه السائد، مع ذلك، انظر: Alexander Cockburn in: *Nation*, 29/1/1990. ومقالات له تالية.

تحققت أهداف الولايات المتحدة، وجرى الاحتفال بالنصر على نحوٍ يليق به، ولم يعـد هناك ما يقال سوى تسجيل التقدم الحاصل نحو الحرية والديمقراطية والمصير الحسن ـ أمـا إذا ضاق تصديق الناس ذرعاً بهذا فيصار إلى التفكير أحياناً في سبب فساد النيات الحسنة وإرجاع ذلك إلى رداءة العنصر البشري الذي نعمل معه.

واستمرت مصادر أمريكا الوسطى في إبداء اهتمام كبير بتأثير الغزو على المدنيين، ولكن الصحف عندنا تجاهلت ذلك في ما تنشره بين حينٍ وحين عن استعـراض الأوضاع. خصص لاري روهتر، مراسل جريدة نيويـورك تايمـز حقلاً لتقـدير الإصـابات في الأول من نيسـان/ أبريل فذكر رقماً يصل إلى ٦٧٣ من القتلى مضيفاً أن الأرقام الأعلى من ذلك، التي يعزوها إلى رامزي كلارك فقط، هي أرقام «مرفوضة على نطاق واسع» في بنما. وقد عثر هذا المراسل على شهود عيان أفادوا أن أعمال القوات العسكرية الأمريكية كانت تتصف بضبط النفس، ولم يجد أحداً يروي له شيئاً أسوأ من ذلك(٦٣).

أما المصادر الأخرى المتعددة التي يسهل الاتصال بهـا، فقد اعتُـبرت مصادر لا تستحق الذكر، ومنها على سبيل المثال: أن الصحافة المكسيكية أوردت نقلاً عن اثنـين من القساوسـة الكاثوليك أنهما يقدّران عدد الوفيات بزهاء ثلاثة آلاف وفاة. وقدّرت المستشفيات والجماعات غير الحكومية لحقوق الإنسان هذا العدد بما يزيد على ألفين(٦٤).

ونشر الوفد المشتَرك المؤلف من لجنة حقوق الإنسان لأمريكا الوسطى ومقرها في كـوستا ريكـا ومن لجنة حقـوق الإنسان البنميـة تقريـره عن تحقيقاتـه التي أجـراهـا من العشرين إلى الثلاثين من كانون الثاني/ يناير، وقد استند التقرير إلى مقابلات كثيرة أجـريت مع أشخـاص متعددين. وجاءت نتيجة التقرير تفيد أن «الأضرار البشرية للغزو هي أعلى بكثير من الأرقـام الأمريكية الرسمية» المحددة بمئتين واثنين من القتلى المدنيين، والتقـرير يقـول إنها تبلغ ما بـين ألفين إلى ثلاثة آلاف حسب «تقديرات متحفظة». وقال شهود عيان من الذين قـابلهم الوفـد في الأحياء الفقيرة ان الطوّافات الأمريكية وجهت نيرانها نحو مبـانٍ لا يقـطنها غـير المدنيـين، وان دبابة أمريكية دمرت حافلة ركاب عامة وقتلت ستة وعشرين راكبـاً، وإن منازل السكـان المـدنيين قـد أحرقت تمـاماً ممـا أسفر عن تـدمير عـدد من الشقق وقتل عـدد من الناس، وإن القوات الأمريكيـة أطلقت النار عـلى سيارات الإسعـاف فقتلت الجرحى، وبعضهم مصـاب بـالحراب، كـما أنها منعت الـوصـول إلى الصليب الأحمـر. وقـدرت الكنـائس الكـاثـوليكيـة والانكليكانية عدد القتلى بثلاثة آلاف، ووصفت الرقم بأنـه «متحفظ». وقد اعتقـل المدنيـون دون وجـهٍ شرعي لا سيما زعـماء النقابـات وغيرهم من الـذين اعتبروا «معـارضـين للغـزو أو وطنيين. . . وجرى تفتيش المقرات والمكاتب التابعة للجهات السياسية التي عارضت الغـزو، ودُمِّر الكثير منها وسُرِقت محتوياتها الثمينة». وفرضت الولايات المتحدة رقابـة شديـدة. ويقول

(٦٣) Larry Rohter, «Panama and U.S. Strive to Settle on Death Toll,» *New York Times*, 1/4/1990.

(٦٤) = *Excelsior* and *Agence France Presse*, 27/1/1990.

التقرير إن انتهاكات حقوق الإنسان في حكم نورييغا كانت «كثيرة على نحو غير مقبول، ولو انها تعتبر معتدلة طبعاً بالقياس إلى سجل الأنظمة المدعومة من الولايات المتحدة في غواتيمالا والسلفادور». هذا وقد تسبّب الغزو الأمريكي بـ «مستوى لا مثيل له من الوفيات والشقاء والإساءات لحقوق الإنسان في بنما». أما عنوان هذا التقرير فهو: «بنما: أكثر من غزو، . . . مذبحة»[٦٥].

توصّل الأطباء العاملون في شؤون حقوق الإنسان إلى أرقام تقريبية للإصابات أعلى مما أعلنه البنتاغون وأقلّ مما أوردته لجنة حقوق الإنسان لأمريكا الوسطى في كوستا ريكا، ووافقت عليها منظمة الراصد للأمريكتين. يبلغ هذا التقدير زهاء ثلاثمئة قتيل من المدنيين. وقدمت منظمة الراصد أيضاً «تقديراً متحفظاً» يبلغ ثلاثة آلاف جريح في الأقل، كما أنها استنتجت أن عدد وفيات المدنيين يبلغ أربعة أضعاف وفيات العسكريين في بنما، وعشرة أضعاف الإصابات الأمريكية (البالغة رسمياً ثلاثاً وعشرين إصابة). وتتساءل المنظمة المذكورة: «كيف تؤدي العملية التي وُصفت لدقتها بأنها (عملية جراحية) إلى قتل عشرة مدنيين تقريباً (حسب الإحصاء الأمريكي الرسمي) لكل إصابة عسكرية أمريكية واحدة»؟ وبحلول شهر أيلول/ سبتمبر تجاوز عدد الجثث المستخرجة من القبور الجماعية المتعددة ستمئة جثة[٦٦].

يشدد تقرير لجنة حقوق الإنسان المذكور آنفاً على عدم التأكد من أمور كثيرة نظراً لظروف العنف وحرق الجثث والافتقار إلى سجلات بأسماء الذين دُفنوا في قبور جماعية قبل وصولهم إلى مراكز الطب الشرعي أو المستشفيات كما يقول شهود عيان[٦٧]. إن هذا التقرير، وغيره من التقارير الكثيرة التي جرى التنويه بعددٍ منها هنا ـ قد تكون دقيقة وقد لا تكون. بيد أن قرار وسائل الإعلام بتجاهلها لا يعكس مُثُل المهنة العليا بل التزامها بالسلطة الحاكمة.

وفي حين أن زيارات لاري روهتر لأحياء الفقراء التي دمرها القصف الأمريكي لم تجد إلا المبتهجين بما جرى، أو المنتقدين لـ «الغلطة» الأمريكية، وهذا على فرض أسوأ الأحوال، فإن آخرين وجدوا وضعاً آخر يختلف شيئاً ما. ففي نيسان/ ابريل ذكرت أكبر جريدة في المكسيك نقلاً عن رفائيل أوليفارديا، الناطق باسم خمسة عشر ألفاً من لاجئي حي إلكوريّو

= وقد وردا في: *Latin America News Update* (LANU) (March 1990) . *Mesoamerica* (Costa Rica) (May 1990), and *Central America Report*, 2/3/1990.

(٦٥) «Report of Joint CODEHUCA-CONADEHUPA Delegation,» *Brecha* (CODEHUCA) (San José) (January-February 1990).

(٦٦) انظر: Physicians for Human Rights, ««Operation Just Cause»: The Medical Cost of Military Action in Panama,» Boston) (15 March 1990); Americas Watch, «The Laws of War and the Conduct of the Panama Invasion,» and *Central America Report*, 7/9/1990.

(٦٧) انظر رسالة CODEHUCA إلى منظمة «الراصد للأمريكتين» في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٠، حيث تعلّق على تقرير «الراصد للأمريكتين».

المدمر، «أن هؤلاء هم ضحايا (حمّام الدم) الذي وقع خلال الغزو وبعده. وأن هؤلاء الضحايا (رأوا الدبابات الأمريكية تدوس على الموتى) إبان الغزو الذي خلّف أكثر من ألفي قتيل وآلاف الجرحى، حسب الأرقام غير الرسمية». قال أوليفارديا أيضاً: «أنت لا تموت إلا مرة واحدة، وإن كان عليك أن تموت وأنت تقاتل من أجل وطنٍ مستوفي الكرامة، فعلى جنود الولايات المتحدة إذن إكمال المهمة التي بدأوها» في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر.

أما الصحف الناطقة بالاسبانية في الولايات المتحدة، فقد كانت أقل ابتهاجاً من زميلاتها. كتب فيكي بيليز من بنما يقول: «إن العالم بأسره يستمر في التخبط بالجهل بشأن الآلاف من ضحايا الغزو الأمريكي الشمالي لبنما وكيف ماتوا وما هو نوع الأسلحة التي استخدمت، لأن المدعي العام في البلاد يرفض السماح بالتحقيق حول الجثث التي دُفنت في قبور جماعية». وقد أرفق الكاتب بمقاله صورة تبينّ العمال وهم ينبشون الجثث من قبر يحتوي «على نحو مئتي ضحية من ضحايا الغزو». يقول بيليز، مقتبساً كلام امرأة وجدت جثة والدها المقتول «إن «رأي الشعب» في بنما، كرأي المرأة في المقبرة، هو أن الأمريكيين الشماليين قد استخدموا أسلحة غير معروفة تماماً خلال الغزو الجاري في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر». وقد أفاد رئيس مجموعة بنمية لحقوق الإنسان للصحيفة ذاتها قائلاً:

> لقد حوّلوا بنما إلى مختبر للرعب، فقد جرّبوا أولاً طرقاً في الخنق الاقتصادي؛ ثم لجأوا بنجاح إلى شن حملة أكاذيب على المستوى الدولي. لكنهم إنما أظهروا سيادتهم الجهنمية في تطبيق تقنية الحرب بأحدث صورها.

يزعم تقرير لجنة حقوق الإنسان لأمريكا الوسطى أيضاً أن «الجيش الأمريكي استخدم أسلحة متقدمة جداً ـ وبعضها يستخدم للمرة الأولى في القتال ـ ضد السكان المدنيين غير المسلحين، كما لم يجرِ التفريق في حالات عديدة بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية»(٦٨).

هذا، وقد لقيت حالة واحدة استُخدمت فيها «أسلحة متقدمة جداً» بعض الاهتمام. فقد استخدمت في القتال للمرة الأولى طائرات الشبح المقاتلة من طراز F-117 A، وألقت قنابل زنة ألفي رطل (ليبرة) تحمل معدات لتأخير وقت الانفجار، وذلك في حقل فسيح قرب مدرج جوي وثكنات فوج PDF المؤلف من صفوة الجنود. كانت القوة الجوية قد أحاطت هذه الطائرة بسرية تامة ورفضت نشر بيانات عنها تتعلق بالكلفة أو الأداء. قالت مجلة Aviation Week & Space Technology: «هناك تقارير متناقضة عن المبرر المنطقي لاستخدام طائرة الشبح المتقدمة جداً، التي تكلف الواحدة منها نحو خمسين مليون دولار، وذلك للقيام بعملية بسيطة في الظاهر». إن القوة الجوية البنمية لا تملك طائرات مقاتلة، ولم يكن في القاعدة التي هوجمت أية طائرة عسكرية لها مستقر دائم هناك. والدفاع الجوي الوحيد في القاعدة يتألف «من مدفعين قديمين مضادّين للطائرات من الحجم الصغير». وقال أحد المستشارين الأمريكيين في هندسة الطيران في بنما إنه «دُهش» حين علم باستخدام الطائرة

---

(٦٨) *Excelsior* (Mexico City), 14/4/1990, *Central America NewsPak* (Austin, Texas), and Vicky Pelaez in: *El Diario -La Prensa*, 7/5/1990.

المذكورة، مشيراً إلى أن الهدف المهاجَم لم يكن فيه حتى جهاز رادار، وأضاف: «كان بوسعهم قصف الهدف بأية طائرة أخرى دون أن يشاهدها أحد». وقد أوردت المجلة الجوية المشار إليها آنفاً إدعاء تشيني، وزير الدفاع، بأن الطائرة إنما استخدمت «نظراً لدقتها العظيمة» ثم أضافت تقدم جوابها عن اللغز: «إنه بواسطة إظهار القدرة التي تتمتع بها طائرة الشبح في العمل في مناطق النزاع البسيطة، بالإضافة إلى ما خصصت له من هجوم على أهداف سوفياتية ذات دفاعات محصنة، بكون من الممكن للقوة الجوية أن تستخدم العملية لتبرير الاستثمار الضخم الذي وظّف في تقنيات الشبح، تجاه الكونغرس الذي تتزايد فيه الشكوك حول ذلك»[٦٩].

ثمة نتيجة مشابهة توصّل إليها، وعلى نحوٍ من التوسع، الكولونيل المتقاعد ديفيد هاكويرث، وهو من القادة السابقين ومن أكثر الذين أنعم عليهم بالأوسمة العسكرية في البلاد. فقد وصف عملية بنما بأنها كفوءة من الناحية الفنية، ولو أن «مئة من رجال القوات الخاصة» كان عدداً يكفي للقبض على نورييغا، «وإن هذه العملية الكبيرة ما هي إلا محاولة من البنتاغون للتأثير في الكونغرس في وقتٍ كان أعضاؤه قد بدأوا تخفيض مخصصات القوات العسكرية». إن تقرير «استراتيجية الأمن القومي» الصادر في آذار/ مارس ١٩٩٠ يضفي مصداقية على هذه الآراء[٧٠].

وإذا كانت هذه حقاً من دوافع العملية الجارية، فإنها أصيبت بنكسة لأن إحدى طائرات الشبح المقاتلة قد خابت في إصابة هدفها غير المحصّن وطاش سهمها بمسافة تزيد على ثلاثمئة ياردة، رغم «دقتها العظيمة». هذا، وقد أمر تشيني، وزير الدفاع، بإجراء تحقيق في الأمر[٧١].

وقد أصبحت طبيعة النصر الأمريكي أكثر وضوحاً في الأشهر التالية. فقد وصف أندريس أوبنهايمر هذه الطبيعة في جريدة ميامي هيرالد في حزيران/ يونيو، بعنوان «بنما تغازل الانتعاش الاقتصادي» - أي الانتعاش من الدرك الذي أوصلتها إليه الحرب الاقتصادية الأمريكية غير الشرعية، ثم الغزو فالاحتلال. ولكن ثمة تحفّظ: «فبعد ستة أشهر من الغزو الأمريكي تُظهر بنما علامات تدل على رخاء متزايد - في الأقل بالنسبة إلى طبقة رجال الأعمال، وأغلبيتهم من البيض، إذ استعادت هذه الطبقة نفوذها بعد أكثر من عقدين من الحكم العسكري. إن المخازن الراقية تمتلىء مرة أخرى بالسلع، كما أن الحياة الليلية في بنما تنشط كذلك، إذ يمكن مشاهدة السياح الأجانب، وأكثرهم من رجال الأعمال الأمريكيين، وهم يرشفون في الأمسيات كؤوس المارتيني في أروقة الفنادق الفخمة، وهي أحياناً محجوزة بكاملها - على العكس من الجو الهاجع الذي كان يسودها قبل الغزو». إن الجرائد مليئة بالإعلانات عن المخازن الكبرى والبنوك وشركات التأمين. وقد علّق أحد الدبلوماسيين من

---

(٦٩) *Aviation Week and Space Technology*, 1/1/1990.

(٧٠) مقابلة هاكورث مع بيل باسكرفيل في: David Hackworth in: *Associated Press*, 25/2/1990.
انظر تقرير آذار/ مارس ١٩٩٠، في: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.1, section 2.

(٧١) Michael Gordon in: *New York Times*, 11/4/1990.

أوروبا الغربية قائلاً «إن أفراد الطبقتين العليا والوسطى يرفلون في خير عميم، فلديهم المال في حسابات البنوك الأمريكية، وهم يعيدونها إلى القطر. ولكن الفقراء في حال سيّىء يرثى له، لأن الحكومة مفلسة فهي لا تستطيع مساعدتهم». كتب أوبنهايمر أيضاً يقول: «إن الكنيسة الكاثوليكية أخذت تشجب ما ترى أنه عدم اهتمام من الحكومة بالفقراء». كما أن مقالاً في مجلة أسبوعية كنسية «هاجم السلطات لتكريسها طاقاتها كلها لمساعدة القطاع الخاص، في الوقت الذي تنكث بوعودها السابقة بألا تطرد عمال الأشغال العمومية من ذوي الدخل المنخفض»[٧٢]. وباختصار، فإن الناس المهمين هم في أحسن حال.

في الثاني من آب/ أغسطس، أصدر القساوسة الكاثوليك في بنما رسالة كهنوتية تدين «التدخل الأمريكي في شؤون البلاد الداخلية» وتشجب الغزو الذي وقع في كانون الأول/ ديسمبر باعتباره «مأساة محققة في تاريخ البلاد». تدين الرسالة أيضاً حكومة واشنطن لإخفاقها في تقديم المساعدة إلى الشعب الذي يعاني باستمرار آثار الغزو، وتنتقدها على تجاهلها محنة الناس. ظهر هذا الاحتجاج في صحيفة سنترال أمريكا ريبورت التي تصدر في مدينة غواتيمالا، وكان بعنوان «الكنيسة ترفع صوتها» ـ ولو انه لم يرتفع بما يكفي لكي يُسمع في واشنطن ونيويورك[٧٣].

وفي آب/ أغسطس، اقترحت لجنة رئاسية خطة لإعادة إعمار الاقتصاد المدمَّر، ودعت إلى إنهاء «احتلال الدولة وأراضيها من قِبل القوات الأمريكية» وإلى إعادة تثبيت السيادة البنمية. ومرة أخرى لم يصل هذا الصوت إلى أسماع المعتدين[٧٤].

إن الفئة البيضاء التي تملك معظم الأراضي والموارد لا تؤلف سوى نحو ٨ بالمئة من السكان. أما «العقدان من الحكم العسكري» اللذان تشير إليهما جريدة ميامي هيرالد فلهما خصائص أخرى. كانت دكتاتورية توريخوس ذات طابع شعبي، وهي طبيعة زالت إلى حدٍ كبير بعد وفاته في سنة ١٩٨١ بحادث طائرة (أثار تهماً مختلفة عن السبب) واستيلاء نورييغا على الحكم. ففي خلال العقدين المذكورين نال السود والمهجّنون والسكان الأصليون في بنما مشاركتهم الأولى في السلطة، كما جرى تطبيق الاصلاح الاقتصادي والزراعي. وفي خلالهما انخفضت نسبة وفيات الأطفال من ٤٠ بالمئة إلى أقل من ٢٠ بالمئة، كما ارتفع متوسط العمر بمقدار تسع سنين. وجرى بناء المستشفيات الجديدة والمراكز الصحية والبيوت والمدارس والجامعات، وجرى إعداد المزيد من الأطباء والممرضات والمدرّسين. ومنحت جماعات السكان الأصليين حكماً ذاتياً، مع حماية أراضيهم التقليدية، بشكل لم يسبق له مثيل في نصف الكرة الأرضية. وللمرة الأولى، اتجهت بنما نحو سياسة خارجية مستقلة ـ وظلت مستمرة في الثمانينيات إلى حدٍ ما بحيث شاركت بنما في المحاولات التي بُذلت من أجل سلام كونتادورا. ووقّعت معاهدة القناة في ١٩٧٧، وهي تعطي بنما، من الناحية النظرية، سيطرة

---

(٧٢) Andres Oppenheimer in: *Miami Herald*, 20/6/1990.

(٧٣) *Central America Report*, 17/8/1990.

(٧٤) *Latinamerica Press* (Lima), 30/8/1990.

على القناة بحلول عام ٢٠٠٠، ولو ان احتمالات المستقبل مشكوك فيها. واتخذت إدارة ريغان موقفاً مفاده كما يلي: «حين تجري إعادة التفاوض على معاهدات كارتر ـ توريخوس»، (الأمر الذي يعتبر مفروغاً منه)، «ينبغي البحث في إطالة أمد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة قناة بنما إلى ما بعد عام ٢٠٠٠ بسنين» (وزارة الخارجية الأمريكية)[٧٥].

إن الخطوات المتخذة بعد الغزو لوضع القوات العسكرية البنمية تحت سيطرة الولايات المتحدة قد يكون الدافع إليها شيء آخر غير المذهب المعتاد. فقد يقال إن بنما ليست في وضع يمكّنها من الدفاع عن القناة كما تتطلب المعاهدة، لذا يجب الإبقاء على القواعد الأمريكية.

تقول باميلا كونستابل «إن رجال المصارف وأرباب الأعمال يجدون أن الأمور في تحسّن، ولو أن روحية الغضب واليأس تتفشى في نفوس الطبقة الدنيا، وهي التي تقطن الأكواخ الموبوءة». أما نائب رئيس الجمهورية، غليرمو فورد، فيقول: «لقد أعيد فتح المخازن مئة بالمئة، والقطاع الخاص متحمس جداً. أظن أننا في طريقنا نحو مستقبل مضمون جداً». ووفقاً لبرنامجه المقترح للإنعاش ستُباع المشاريع العامة «وتُعدَّل قواعد العمل لتسهيل إجراءات الاستغناء عن العمال، كما ستؤسس معامل لأغراض التصدير غير خاضعة للضرائب وذلك لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية».

تواصل باميلا كونستابل كلامها قائلة «إن كبار رجال الأعمال متحمسون بشأن أفكار فورد. أما أعضاء نقابات العمال فهم، على العكس، حذرون من هذه المقترحات، وهذا شيء مفهوم، ولكن قوّتهم تضاءلت كثيراً جرّاء الطرد الواسع النطاق لعمال الأشغال العامة الذين أيدوا نورييغا وجرّاء البطالة التي بلغت معدلاً لم يسبق له مثيل. إن المساعدات العاجلة التي أقرها الكونغرس يُقصد منها، بالدرجة الأولى، تسديد ديون بنما الخارجية وإعادة الثقة بها في مؤسسات الإقراض الخارجية»؛ وترجمة هذا الكلام تعني أن المساعدات هي إعانة يقدمها دافع الضريبة إلى المصارف الدولية والمستثمرين الأجانب والأناس المهمين في بنما. تقول كونستابل أيضاً: «إن آلاف اللاجئين من إلكوريّو الذين يعيشون الآن في ما يسميه بعضهم «معسكر اعتقال» لن يعودوا إلى تلك الأحياء الفقيرة المدمرة. فأصحابها الأصليون الذين طالما أرادوا تحويل هذا الجزء النادر من الأرض إلى منطقة راقية، قد يتمكنون الآن من القيام بذلك». كان نورييغا قد وقف بوجه هذه الخطط، وسمح للفقراء بإشغال البيوت دون دفع إيجارات. ولكن قصف ذلك الحي وتحويله إلى أنقاض، ثم تسوية الخرائب المحروقة بالبلدوزرات، جعل القوات الأمريكية تتغلب «على هذه العقبة الشائكة، القانونية والإنسانية» التي تحول دون تحقيق تلك النيات، على حد تعبير الكاتبة المذكورة[٧٦].

---

(٧٥) Joy James, «US Policy in Panama,» *Race and Class* (July-September 1990).
رسالة وزارة الخارجية إلى جس هلمز، ذاكرةً أن الوزارة «تشاطرك رأيك» حول القضية موضوع الدرس، ٢٦ آذار/ مارس ١٩٨٧، وأورد ذلك جوي جيمس. حول هذه القضايا وسواها المدروسة هنا، انظر أيضاً:
Daphne Wysham in: *Labor Action* (April- May 1990), and Martha Gellhorn, «The Invasion of Panama,» *Granta* (Spring 1990).

(٧٦) Pamela Constable in: *Boston Globe,* 11/7/1990.

بعد أن بلغت البطالة حداً مرتفعاً جداً، فإن نصف السكان تقريباً لا يستطيعون تلبية حاجاتهم الأساسية من الطعام. وتضاعفت الجرائم أربعة أضعاف. أما المساعدات فمخصصة لرجال الأعمال والمصارف الأجنبية (إعادة دفع الديون). وقد أصاب المراسل بروك لارمر حين قال إن هذا يمكن أن يعدّ بمثابة جعل بنما جزءاً من أمريكا الوسطى قلباً وقالباً(٧٧).

لم تترك قوات الاحتلال الأمريكية شيئاً للصدفة. تقول الصحيفة المكسيكية اكسلسيور إن قوات الولايات المتحدة أقامت سيطرة مباشرة على الوزارات والمؤسسات العامة. وقد ورد في جدول سُرِّب إلى الصحيفة بواسطة مصادر سياسية ودبلوماسية أن السيطرة الأمريكية امتدت إلى الأقاليم كافة وإلى الجالية الهندية الحمراء وإلى البلديات في المدن العشر الكبيرة ودوائر الشرطة الاقليمية: «إن الهدف الذي تبتغيه واشنطن هو الحصول على شبكة استراتيجية في هذا القطر لغرض السيطرة بشكل دائم على أعمال الحكومة وقراراتها كلها». وبإقامة هذه «الحكومة الموازية» التي تسيطر بشدة على صنع القرار «عادت الأمور إلى سابق عهدها قبل ١٩٦٨ في بنما». وقد رتّبت الصحيفة إجراء مقابلة مع الرئيس إندارا لبحث الموضوع، ولكن المقابلة ألغيت دون توضيح الأسباب(٧٨).

يتضمن التقرير الذي نشرته الصحيفة تفاصيل واسعة من ضمنها أسماء الموظفين الأمريكيين والمهمات الموكلة إليهم في الجدول. كل هذا يمكن الوقوف على حقيقته بسهولة من قبل المراسلين الأمريكيين لو كانت مراجعهم مهتمة بالمسألة. لكنها لم تكن كذلك. تقول اكسلسيور «إن المعلومات التي نكشف عنها هنا لا تعرفها سوى مجموعات محدودة جداً» ـ ليس بينها الجمهور الأمريكي.

اتجهت قوات الاحتلال كذلك نحو تقييد الأمور المزعجة كحرية التعبير. ذكرت اكسلسيور أن «دوائر الاستخبارات الأمريكية تمارس سيطرتها على وسائل الإعلام المحلية وعلى وكالات الأنباء العالمية معاً»، وذلك حسب ما يقوله نقيب الصحفيين في بنما. وزعم أحد رجال المعارضة الناشطين أن الدبابات الأمريكية وقوات الأمن احتلت شركة النشر البنمية الأولى، ERSA، التي تصدر عنها ثلاث جرائد يومية «لكي تسلّمها إلى أحد رجال الأعمال الذي كان قد خسر الشركة في دعوى قضائية»، وهو من أبناء أسرة تنتمي إلى حكم القلة «وتؤيد نهج التدخل الذي تنتهجه الولايات المتحدة». ووفقاً لما ذكرته لجنة التحقيق المستقلة التي ألّفها رامزي كلارك، فإن مكاتب الجريدة اليومية لا ريبوبليكا «قد داهمتها القوات الأمريكية ونهبتها بعد يوم واحد من نشر الجريدة أخباراً عن الأعداد الكبيرة من الوفيات التي سبّبها الغزو الأمريكي». وقد أوقف محرر الجريدة واحتجز من قبل القوات الأمريكية مدة ستة أسابيع ثم أرسل إلى سجن في بنما دون توجيه تهم إليه. كما أوقف ناشر إحدى الصحف المعارضة القلائل في آذار/ مارس بتهم تتعلق بسوء تصرّف مزعوم حين كان يشغل منصباً

---

(٧٧) *Christian Science Monitor*, 9/4/1990.

(٧٨) *Excelsior* , 28/2/1990, and *Latin America News Update* (LANU).

وزارياً، وأغلقت الحكومة محطة للإذاعة لبثها أحاديث تنتقد الغزو الأمريكي والحكومة التي قامت به[٧٩].

كتب ميغيل أنطونيو برنال، وهو من كبار المثقفين البنميين ومناهض ناشط لنورييغا، يقول «إن حرية الصحافة تتعرض مرة أخرى للحصار في بنما». واقترح ريكاردو أرياس كالديرون، نائب رئيس الجمهورية، قانوناً جديداً للحد من انتقاد الصحافة للحكومة قائلاً: «إننا لن نتسامح بالانتقاد». كذلك حث حملة الأسهم في كبرى الجرائد البنمية، لا برنزا، على طرد محررها ومؤسسها روبرتو آيزنمان بسبب انتقاد الصحيفة الحكومة، ودعا أعضاء حزبه، وهو الحزب الديمقراطي المسيحي، إلى العمل على إخراج آيزنمان من مركزه. وقد تساءل برنال، وهو يصف هذه الأعمال والإرهاب المتزايد وإعادة تكوين العساكر من مساعدي نورييغا المشاركين في إدارة أعمال المخدرات والفساد، لماذا «تصمّ الولايات المتحدة آذانها مرة أخرى» عن هذه التطورات كما فعلت في الماضي؟[٨٠].

إن سؤال برنال هو من قبيل الكلام الطنان بالتأكيد. والأمريكيون اللاتينيون يعرفون الجواب جيداً.

ويمكن الذين لا يقتصرون على قراءة الصحف الأمريكية الراقية أن يعلموا أن حكومة إندارا قد أصيبت بـ «نكسة من أسوأ نكساتها الدبلوماسية» في الثلاثين من آذار/ مارس حين أخرجت رسمياً من مجموعة الثمانية ـ وهي تتألف مما يُعتبر مثالاً للديمقراطيات الرئيسية في أمريكا اللاتينية. كانت بنما قد عُلِّقت عضويتها في المجموعة في سنة ١٩٨٨ جواباً على القمع الذي كان يمارسه نورييغا، وعندما تدهورت الأوضاع السياسية في ظل الاحتلال الأجنبي أبعدت بنما من المجموعة بصورة دائمة في اجتماع وزراء الخارجية المنعقد في آذار/ مارس. أصدرت المجموعة قراراً جاء فيه «أن عملية الشرعية الديمقراطية في بنما تتطلب التمعن الشعبي دون تدخل خارجي، الأمر الذي يكفل للشعب حقه الكامل باختيار حكوماته بحرية». وأشار هذا القرار كذلك إلى أن العمليات التي تقوم بها القوات العسكرية الأمريكية تؤثر على سيادة بنما واستقلالها كما تؤثر على شرعية حكومة إندارا. إن هذا القرار يوسّع من نمط المعارضة القوية السائدة في أمريكا اللاتينية للإجراءات الأمريكية السابقة المتخذة ضد بنما وللغزو أيضاً. هذا وقد قاطع سفراء دول أمريكا اللاتينية بأجمعهم تقريباً الاستماع إلى خطاب الرئيس إندارا الذي ألقاه لتدشين حكمه بعد أربعة أسابيع من الغزو، الأمر الذي لم تشر إليه وسائل الاعلام هنا لا من قريب ولا من بعيد[٨١].

---

(٧٩) Felicitas Pliego in: *Excelsior*, 29/4/1990.
نشرة لجنة التحقيق، ١٧ شباط/ فبراير.
News and Analysis, 1/5/1990.

(٨٠) Miguel Antonio Bernal, «Panama's Fight for Free Expression,» *Chicago Tribune*, 29/5/1990.

(٨١) *Central America Report*, 6/4/1990, and Andres Oppenheimer in: *Miami Herald*, 19/1/1990.

يتلخص موقف وسائل الاعلام الأمريكية بأن حكومة إندارا هي حكومة شرعية لأنها فازت في انتخابات عام ١٩٨٩ التي سرقها نوريغا. أما الرأي السائد في أمريكا اللاتينية فينحو نحواً مختلفاً. كان إندارا في عام ١٩٨٩ ينافس نوريغا في الانتخابات بدعم كبير من الولايات المتحدة بشكليه العلني والسري، فضلاً عن أن الانتخابات كانت تجري في ظروف سبّبتها الحرب الاقتصادية الأمريكية غير الشرعية التي قوّضت اقتصاد البلاد. لهذا، كانت الولايات المتحدة ترفع السوط فوق رؤوس الناخبين. فكانت الانتخابات لهذا السبب وحده بعيدة جداً عن الحرية وعن الغلو في الإكراه وفقاً لأي مقياس من المقاييس ـ إن المشهد السياسي اليوم مختلف جداً عما كان عليه. وعلى هذا الأساس هناك ما يدعو إلى تنظيم انتخابات جديدة خلافاً لرغبات إندارا ورعاته الأمريكيين.

وقد عرض مايكل ماسينغ في صحيفة نيويورك رفيو موقف بنما الرسمي. كتب من هناك يقول إن استعداد إندارا لتنفيذ طلب الولايات المتحدة بتولي الرئاسة «حدا بزعماء بعض الأقطار في أمريكا اللاتينية، مثل بيرو، أن يشككوا بشرعيته. . . . بيد أن البنميين أنفسهم لا تساورهم مثل هذه الوساوس المحرجة لأن النصر الواضح في انتخابات ١٩٨٩ أعطى إندارا كل ما يحتاج إليه». أما الاستشهاد بمعارضة بيرو، فأمر مصطنع لأن الرئيس غارسيا هو عدو رسمي للولايات المتحدة، وكان متردداً بشأن نيكاراغوا، وقيّد دفع أقساط الديون، وأخفق على العموم في مراعاة المقاييس الصحيحة؛ ومن الأفضل التغاضي عن بقية أعضاء مجموعة الثمانية. أما بشأن هذه الآراء المنسوبة إلى «البنميين أنفسهم»، فلم يبيّن الكاتب كيفية حصوله عليها[٨٢].

وكتب ماسينغ عن مداهمات الشرطة لأحياء الفقراء، وعن احتجاجات المشردين والجياع الذين يطالبون بالأعمال والسكن، وعن إعادة تشكيل قوات الدفاع الخاصة PDF التي كانت تابعة لنوريغا، وإعادة تنصيب القلة الحاكمة في حكومة يرأسها «محامٍ ناجح من محامي الشركات، وهي حكومة تتألف إلى حد كبير من رجال الأعمال» الذين يستقبلون ممثلي الشركات الأمريكية الكبرى، التي ترعاها OPIC (وهي التي تضمن الاستثمارات الأمريكية في الخارج) «وكأنهم رؤساء دول». ومناخ الأعمال «جذاب» أيضاً في هذه «البلاد التي يحكمها التجار ورجال الأسواق والمرابون. . . . والحكومة تعدّ الخطط لإحياء الصناعة الصيرفية في بنما، والتخفيف من وطأة قوانين العمل، وتوسيع مجال التجارة الحرة، واجتذاب المستثمرين الأجانب»، وإعادة مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص و«التقليل كثيراً من الإنفاق العام».

وكتب ماسينغ أيضاً يقول: «إن الحكومة وهي تتألف من أبناء النخبة الصغيرة البيضاء قد اتهمت بأنها تريد إعادة عقرب الساعة إلى سنة ١٩٦٨ حين كانت مجموعة صغيرة من الأغنياء تحكم البلاد»، ـ أي المجموعة ذاتها التي أعيدت الآن إلى السلطة. ولكن ماسينغ يقول «إن هذا الاتهام غير منصف». أما دليله على ذلك فهو أن مستخدمي الخطوط الجوية البنمية Air Panama، خوفاً من فقدان وظائفهم، قاموا بالوقوف خارج مكتب الرئيس إندارا

---

(٨٢) Michael Massing in: *New York Review of Books*, 17/5/1990.

«فأرسل إليهم أكواب القهوة وتعمّد الحديث معهم». وأكثر من هذا، فحين أعلن المضربون من عمال الوقاية الصحية الصيام في الكاتدرائية في مجهود لتسريع وصول المساعدات الأمريكية (أو لتقليل الوزن، كما غمز بعض الخبثاء) دعاهم الرئيس إلى مكتبه للحديث وتفاوض معهم بالنتيجة فتوصل الطرفان إلى تسوية . أضف إلى هذا أن أرياس كالديرون، نائب رئيس الجمهورية، قال إنه يحبّذ «اقتصاد سوق اجتماعي» تسعى فيه الحكومة إلى تصحيح التفاوت الذي يخلقه السوق. صحيح، ما من مشاريع تتجلى فيها هذه الخطط «يمكن أن نجدها قيد التطبيق» كما أن حكومة إندارا «تعارض فكرة استخدام المساعدات الأمريكية لمثل هذه الأغراض، فهي عازمة على ترك كل شيء للقطاع الخاص». لكن هذا الكلام لا يثبت شيئاً بوجه الحجة القوية التي تظهر أن «الاتهام غير منصف» وهي الحجة التي سردناها تواً سرداً كاملاً.

إن ماسينغ غير مسرور من النتيجة، لا سيما من إعادة قوات الدفاع الخاصة إلى العمل وهي التي كانت بإمرة نورييغا سابقاً، «رغم النيات الحسنة» لدى الولايات المتحدة (النيات التي يُنظر إليها بالطريقة ذاتها التي أبديت فيها، وفقاً لسنن التمدن الفكري) ورغم جهودها «للتكفير عن سلوكها الماضي». إن المشكلة لا تكمن في برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية، وهي البرامج التي جرى بواسطتها تدريب قوات الأمن «التي ارتكبت أشنع الأعمال» في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس وفي بنما في عهد نورييغا (وفي غيرها من الحالات التي لم تُذكر). فالمشكلة تكمن، بالأحرى، في «نوع الأشخاص الذين يتحتم على الولايات المتحدة أن تعمل معهم». وهؤلاء هم أولئك الناس الذين هم من الطالحين، لا نحن، أرجوك.

إن الآثار المنسجمة مع منطق الأشياء التي تنشأ عن تدريبنا العسكري، والسياسات التي يكوّن هذا التدريب جزءاً منها، والسجل الوثائقي الذي يشرح الأسباب - بل التاريخ كله، أمور لا علاقة لها بالموضوع. إننا دائماً على استعداد للإقرار بوجود انحرافات في الماضي. ولكننا، في كل لحظة من لحظات الزمان، غيّرنا طريقنا ووضعنا أخطاء الماضي وراءنا.

إننا قوم صالحون، ونياتنا حسنة. وكفى.

سادساً: الحرب تستمر

إن غزو بنما في جوهره هو أمر مألوف في ممارسة الولايات المتحدة قوّتها بحيث لا يؤلف أكثر من هامش في أسفل صحيفة التاريخ. وإذا وضعنا الكلام الرنان جانباً، فإن هذا الغزو يظل أسبقية عليا لعرقلة القومية المستقلة. ويمكن القول إن الغزو أهم الآن مما كانت عليه الأوضاع في السابق، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى دعم مكانتها في النزاع المتطور مع مركزَي القوة الكبيرين في العالم.

بيد أن القدرة على التدخل قد طرأ عليها التغيير. فهي، في ناحية مهمة منها، قدرة متزايدة. فاضمحلال الرادع السوفياتي، وتضاؤل الاستعداد السوفياتي لرعاية الأهداف التي هي عرضة لهجوم الولايات المتحدة، من شأنهما منح الحكومة في واشنطن حرية أكبر لسحق أي شيء يقف في طريقها، كما أدرك إليوت أبرامز وآخرون. أما في النواحي الأخرى، فإن القدرة على التدخل في تناقص. والعامل الرئيسي في ذلك هو عناد المقاومة المحلية وشجاعتها. العائق الآخر هو التنوع في أحوال العالم. ومع أن أوروبا واليابان هما الآن منتشيتان بفرص الاستغلال في العالم الثالث الجديد في الشرق، فقد لا تكونان على استعداد للسماح للولايات المتحدة بأن ترسّخ قدميها في مناطق نفوذها التقليدية. فالعالم قد أفلت أمره، كما أنه قد انحرف عن الخط.

إن هذه الإمكانية تعطي أقطار المنطقة بعض المنافع. يلاحظ دوغ هنوود أن اليابانيين (وكذلك الحال في أوروبا) «يدركون تماماً أن الدولة هي صديقة النمو الاقتصادي، لا عدوّته»، الأمر الذي يُعتبر من «الأنباء الطيبة بالنسبة إلى النخب اللاتينية المهتمة بمزيد من السيادة الوطنية»، كما أن مشاركة هذه النخب «تقدّم بديلاً عن الاعتماد على الولايات المتحدة»[٨٣]. وليس الأمر هو أن نيات أوروبا واليابان نيات حميدة، لكن من الممكن القول إن من الأفضل أن يمد ثلاثة نشالين أيديهم إلى جيبك على أن يمد نشال واحد وحسب يده، إذ قد يختصمون على تقسيم الغنيمة ويذلك يفسحون مجالاً للمناورة. هذا، وإن المبادرات البناءة ليست مستحيلة، لا سيما تحت تأثير حركات التضامن المحلية.

العامل الثالث هو الانشقاق داخل الولايات المتحدة. إن الحركات الشعبية قد أحرزت نجاحاً كبيراً في التعليم ورفع الوعي، وفي فرض القيود على عنف الدولة، فوسعت بذلك من نطاق الحرية والعدالة. إن هذا العمل، مهما كان ثقله ووزنه، هو الذي سيكون موضع الاهتمام الأساسي للناس الذين يعتبرون أنفسهم بمثابة أدوات أخلاقية.

---

(٨٣) انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.1, note (94).

الفصل السادس

عدوان شائن

وقع العدوان الثاني في فترة ما بعد الحرب الباردة في الثامن من آب/ أغسطس ١٩٩٠ حين غزا العراق الكويت، ثم ضمّها إليه فوراً بعد فرض العقوبات الدولية. إن أية أزمة تقع في الشرق الأوسط تتخذ في الحال أبعاداً مشوّومة بالنظر إلى احتياطيات الطاقة التي لا تضاهى الموجودة في المنطقة. ولا تُعتبر أحداث آب/ أغسطس في هذا الصدد من الاستثناءات.

اتخذ رد فعل دخول صدّام حسين الكويت، مسارين منفصلين لا يتصل أحدهما بالآخر إلا بصعوبة. فقد دان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذا الغزو فوراً ودعا إلى فرض عقوبات اقتصادية؛ وينطوي هذا المدخل على مسار دبلوماسي لترتيب انسحاب متفاوَض عليه. فتح هذا الخيار مجالات كبيرة للنجاح؛ وأحد أسباب ذلك هو أن المنتهكين المعتادين للعقوبات (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، وحلفاءها) قد أيدوا العقوبات بشدة في هذه الحالة بعينها. واتّبعت الولايات المتحدة وبريطانيا نهجاً مختلفاً فأخذتا تتهيآن لضربة عسكرية ضد العراق وقوّاته التي تحتل الكويت. وهذا التباين مفهوم، في ضوء التاريخ وتوزيع القوة في العالم المعاصر[1].

كان نفط الشرق الأوسط، في البداية، بأيدي انكلترا وفرنسا، ثم انضمت إليهما في ما بعد الولايات المتحدة، بموجب ترتيب اتخذ شكله الرسمي في اتفاقية الخط الأحمر سنة ١٩٢٨. واستُبعدت فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية بحيلة شرعية، فاتخذت الولايات المتحدة موقع الصدارة[2]. كانت السياسة التي يُسترشد بها على الدوام، كما بحثنا آنفاً، تقضي بأن يكون نفط الشرق الأوسط تحت سيطرة الولايات المتحدة وحلفائها وعملائها وشركاتها النفطية الكبرى، وبأن النفوذ «الوطني الراديكالي» المستقل لا تسامح فيه، وهذا المذهب هو

---

(١) حول الاخير انظر: Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), introduction.

(٢) انظر: المصدر نفسه، الفصل الأول، ص ٥٣ وما بعدها والمصادر المذكورة.

نتيجة طبيعية للعداء العام للقومية المستقلة في العالم الثالث، ولكنه مذهب ذو مغزى استثنائي.

كان رد الفعل الأمريكي والحليفة البريطانية قوياً ضد تحدي العراق امتيازهما التقليدي. فأفصحت الزعامة السياسية ومعها الموجّهون العقائديون عن استنكار شديد لقيام قطر قوي بغزو جارٍ له لا حول له ولا طول. وقد رُفعت المسألة إلى مصفّ الأهمية العظمى، مع كلام خطابي بليغ بشأن نظام عالمي جديد يقوم على السلام والعدالة وقدسية القانون الدولي، الذي صار بحوزتنا أخيراً، الآن وقد انتهت الحرب الباردة بانتصار أولئك الذين تمسكوا دوماً بهذه القيم بإخلاص تام. أوضح جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية قائلاً:

> إننا نعيش في لحظة نادرة من لحظات التحول في التاريخ. فالحرب الباردة قد انتهت، وبدأ عصر يبشر بالخير. . . . وها هي الأمم المتحدة قد أصبحت، بعد فترة طويلة من الركود، منظمة أكثر فعالية. والمُثل العليا لميثاق الأمم المتحدة أصبحت حقائق ملموسة. . . . إن عدوان صدّام حسين يحطم الحلم بعالم أفضل في أعقاب الحرب الباردة. . . . في الثلاثينيات جرت مهادنة المعتدين. أما في التسعينيات فقد أوضح رئيس الجمهورية موقفنا بجلاء: إن هذا العدوان لن يهادن(٣).

وأصبح التشبيه بهتلر وميونيخ روسماً (كليشه) فعلياً. إن العراق، مع كونه لم يتمكن من دحر إيران حتى بدعمٍ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وأوروبا والعالم العربي بأسره تقريباً، يتأهب الآن للاستيلاء على الشرق الأوسط والسيطرة على العالم. كان الرهان كبيراً؛ وإن مجرى التاريخ سيقرره استعدادنا للثأر من غزو صدّام حسين قطراً ضعيفاً لا حول له ولا طول ـ وهذا من الفظائع التي لا سابقة لها ـ واستعدادنا لتحطيم هتلر الجديد قبل فوات الأوان.

وفي الحال أرسلت الولايات المتحدة قوة مقاتلة ضخمة، وقد تضاعفت هذه القوة تقريباً بعد انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي حين أن من الممكن الإبقاء على قوة ردع بعيداً في الصحراء، ولكن من غير الممكن الإبقاء على مئات الآلاف من القوات ثابتةً في مكانها أمداً طويلاً. كان التأثير المتوقع لهذا القرار هو قطع الطريق على التعويل على العقوبات، التي لا تعطي أثرها إلا بعد فترة مديدة. وكذلك أوضحت الولايات المتحدة بجلاء أن الدبلوماسية لا يُسمح بها، فالاتصالات مع العراق ستقتصر على تسليم الإنذار. هذا الرفض التام للدبلوماسية هو الذي سمّاه الرئيس «قطع مسافة الميل الإضافي» لاستكشاف الوسائل الدبلوماسية السلمية كافة؛ وقد سارت الآراء الحصيفة وراء القائد، إلا في ما ندر. ولتبرير هذا الرفض الذي لا مثيل له للدبلوماسية زعمت الولايات المتحدة أنها إنما تتمسك بمبادىء ثابتة عليا، وهذا موقف خطابي قوّض بنجاح أي شكل من أشكال الدبلوماسية (التي سُمّيت أحياناً «الربط») وحرّمت كذلك على قوات الحملة الانسحاب دون استسلام العراق. إن هذا الموقف الخطابي لا يصمد لحظة واحدة أمام التمحيص، ولكن هذا لا يثير أية مشكلة

---

(٣) خطاب جيمس بيكر في مجلس لوس انجيليس للشؤون الدولية:
James Baker, US Department of State, «Why America is in the Gulf,» 29/10/1990.

لأن الموقف المذكور لم يمحّص على الاطلاق من قِبل السائرين مع التيار العام. واستمر النقاش، في إطار قضايا تكتيكية ضيقة، وهذا إطار من المؤكد أن تسود فيه هيمنة الادارة الأمريكية. فالخيارات كانت إذن، منذ اللحظة الأولى، قد ضُيِّقت بنجاح لتقتصر على التهديد بالقوة أو استخدامها فعلياً.

أولاً: قيمنا التقليدية

قام أحد أساتذة جامعة كمبردج، وهو أستاذ النظرية السياسية فيها، بتحديد القضية الأساسية بجلاء فكتب يقول:

إن تقاليدنا قد أثبتت، لحسن الحظ، أنها تقوم أساساً على قيم عامة منتشرة في كل مكان، في حين أن تقاليدهم يصعب أحياناً تمييزها بالعين المجردة وتفريقها عن العدمية المتفشية (والمسلحة تسليحاً ثقيلاً). ففي الخليج اليوم لا يستطيع الرئيس بوش أن يعبّر عن هذا الأمر بشكل أحدّ صراحةً...»[4]

إن من لا يعي هذا المبدأ قد يجد صعوبة في التفريق بين غزو صدّام حسين الكويت وبين جرائم متعددة أخرى، وبعضها أسوأ بكثير من جريمته، التي تسامح بها الغرب حال وقوعها، أو أيّدها، أو ارتكبها مباشرةً، بما في ذلك الحالة التي حصلت قبل بضعة أشهر وحسب، وما صاحبها من دروس حول النظام العالمي الجديد.

إن تقاليدنا والقيم التي تقوم عليها، كانت واضحة في الخليج منذ أمدٍ بعيد. وإذا اقتصرنا على الحديث عن العراق وحسب، نجد أن هذه التقاليد قد اتضحت خلال ثورة ١٩٢٠ ضد الحكم البريطاني، وهي حلقة في «عدوى الاضطرابات التي ابتليت بها الامبراطورية البريطانية من مصر الى الهند»[5]. وقد خدشت حساسيات الانكليز خدشاً عميقاً بهذه العدمية المتفشية، وكانت طعنة في الظهر في وقتٍ كانت الامبراطورية قد أوهنتها الحرب العالمية الأولى. وانبرى سير أرنولد ولسون يقول غاضباً: «إن رفس الرجل بعد سقوطه على الأرض هو من عادات تمضية الفراغ الشائعة جداً في المشرق، وهي عادة كرستها قرون من التبصّر والتطبيق». وقد عزا «مكتب الهند» الثورة العراقية الى «المتطرفين الغلاة» المحليين الذين كانوا يرغبون في «إزالة السيطرة الأوروبية بكل أنواعها من أرجاء المشرق بأسره». واتفق ونستون تشرتشل مع هذا، فدعا الثورة بأنها «ليست إلا جزءاً من شغب عام ضد الامبراطورية البريطانية وكل ما تمثله».

كان الوضع يدعو صراحةً إلى اتخاذ اجراءات قوية. ففي الهند، قبل ذلك بعام، أطلقت القوات البريطانية النار على اجتماع سياسي سلمي في أمرتسار وقتلت زهاء أربعمئة

---

(٤) John Dunn, «Our Insecure Tradition,» *Times Literary Supplement*, 5/10/1990.

(٥) مما يستخلص منه التالي، انظر: William Stivers, *Supremacy and Oil: Iraq, Turkey and the Anglo-American World Order, 1918-1960* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1982), pp.34ff and 74ff.

شخص. وبالنظر الى افتقار بريطانيا إلى قوات برية في العراق، فقد اتجهت إلى استخدام القوة الجوية لقصف القرى، ولكن ذلك كان جزءاً من استراتيجية أوسع. فقد قال تشرشل، وكان آنئذٍ وزيراً للمستعمرات، إن «القوة وحدها» لن تكفي «للاحتفاظ ببلاد ما بين النهرين». وما تدعو إليه الحاجة هو إقامة حكومة، وتنصيب حاكم يكون «مقبولاً بحرية» من قبل الشعب في العراق، ويكون كذلك ـ لضمان عدم شذوذ أحد من الناس عن الموافقة الحرة ـ «مدعوماً بقوة جوية [بريطانية]، وبجنود يجندهم الانكليز من المحليين، وبأربعة أفواج عسكرية». لم يكن هذا الترتيب ليخلو من مشاكل. فعند تعليق وزير الدولة لشؤون الحرب على «الوسائل المستخدمة الآن فعلاً» ـ أي «قصف النساء والأطفال في القرى» ـ حذّر هذا الوزير قائلاً: «إذا أدرك السكان العرب أن السيطرة السلمية على بلاد ما بين النهرين تعتمد في نهاية المطاف على نيتنا بقصف النساء والأطفال، فأنا أشك كثيراً في أننا سنحصل على تلك الموافقة» التي كان تشرشل يرجو الحصول عليها. مضت بريطانيا في إقامة نظام العوبة في حين قامت القوة الجوية الملكية بقصفٍ يرمي إلى الترويع وذلك للتغلب «على تمرد عشائري» (كما أوضح وزير المستعمرات في حكومة رامزي مكدونالد العمالية في سنة ١٩٢٤) ولجباية الضرائب من أبناء العشائر الذين كانوا عاجزين عن الدفع بسبب فقرهم.

وقد أتيحت لتشرشل الفرصة، وهو وزير الدولة لشؤون الحرب في سنة ١٩١٩، أن يحدد بدقة معنى قيمنا التقليدية. فقد طالبته قيادة القوة الجوية الملكية للشرق الأوسط الموافقة على استخدام الأسلحة الكيميائية «ضد العرب المتمردين على سبيل التجربة» وأصدر تشرشل تخويله لإجراء التجربة، ورفض اعتراضات مكتب الهند ووصفها بأنها اعتراضات «غير معقولة»، وقال:

> أنا لا أفهم هذه الحساسية المفرطة تجاه استخدام الغازات. . . . إني أحبّذ بشدة استخدام الغازات السامة ضد العشائر غير المتحضرة. . . . وليس من الضروري استعمال الغازات المميتة فقط؛ إذ من الممكن استخدام غازات تسبب ازعاجاً عظيماً ومن شأنها أن تنشر الرعب المستمر، ومع هذا لا تترك آثاراً خطيرة دائمة في أغلبية المصابين بها».

وأضاف تشرشل: «لا يسعنا بأي حال من الأحوال القبول بعدم استخدام الأسلحة المتاحة لنا من أي نوع كان وذلك للحصول على نهاية عاجلة للاضطراب السائد على الحدود». كانت الأسلحة الكيميائية مجرد «تطبيق العلم الغربي في الحرب الحديثة». والواقع أنها كانت قد استخدمت أصلاً من قِبل القوة الجوية البريطانية في شمالي روسيا ضد البلاشفة، وبنجاح كبير، كما ذكرت القيادة البريطانية. إن المعتقد الشائع بـ «أن تحريم استخدام الأسلحة الكيميائية الذي ظل سائداً منذ الحرب العالمية الأولى قد فقد قوته الآن» بسبب الأعمال والتهديدات العراقية إنما هو معتقد غير صحيح، حتى إذا وضعنا جانباً اللجوء على نحوٍ واسع جداً إلى الحرب الكيميائية من قِبل الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية وما نشأ عنها من خسائر مريعة في الأرواح، الأمر الذي لا يثير اهتمام القيّمين على قيمنا التقليدية[6].

---

(٦) = Andy Thomas, *Effects of Chemical Warfare* (London; Philadelphia: Taylor and Fran-

كـانت الأسلحة الكيميـائية تُعتـبر في أعقاب الحـرب العالميـة الأولى، مماثلة لـلأسلحـة الذريّة بعد هيروشيما وناغـازاكي. لذا، فليس من المستغـرب على الاطـلاق أن يقوم تشرشـل سراً، حتى قبل حصار برلـين في سنة ١٩٤٨، بحث الحكـومة الأمـريكية عـلى تهديـد الاتحاد السوفياتي بشن هجوم نووي ما لم ينسحب الروس من ألمانيا الشرقية[٧].

في تمـوز/ يوليـو ١٩٥٨، قام الضبـاط الوطنيـون بانقـلاب عسكـري في العـراق هـدّد السيطرة الأمريكية ـ البريطانية على مناطق إنتاج النفط للمرة الأولى (كان التهديـد الذي جـاء من الحكومة الوطنية المحافظة في إيران قد أجهضه التدخل الأمريكي ـ البـريطاني الـذي أعاد الشاه الى العرش قبـل انقلاب العـراق بخمس سنوات). وأدى الانقـلاب إلى سلسلة واسعة من ردود الفعل، بما في ذلك إنزال جنود البحرية الأمريكية في لبنان. ويستنتـج وليم كوانت، في تحليل للأزمة يستند الى الوثائق، أن الولايات المتحـدة «وافقت على مـا يظهـر على رعـاية المصالح النفطية البريطانيـة، لا سيما في الكـويت»، وكانت في الـوقت عينه عـازمة عـلى عدم السماح بأي تحرك عراقي ضد الكويت يمس المصالح البريطانية، وإن كان ذلـك المساس أمراً غـير محتمل في مـا يبدو. وفهم كـوانت أقوال الـرئيس أيزنهاور عـلى أنها اشـارة إلى الأسلحـة الذرية حين أمر رئيس الأركان المشتركة الجنرال توايننغ «أن يكـون على أهبـة الاستعداد لكي يستخـدم، بشرط موافقتـه [أي موافقـة أيزنهاور]، كـل الوسـائـل التي قـد تصبـح ضروريـة للحيلولة دون دخول أيـة قوات معـادية الكـويت». ويضيـف كوانت قـائلاً: «إن المسـألة قـد بُحثت مراراً أثناء الأزمة». كان الاهتمام الأول في ذلك الوقت ينصبّ على زعيم مصر، جمـال عبد الناصر ـ هتلر ذلك الزمان ـ والقومية العربية[٨].

وتكشف الوثائق السرية المعلنة حديثاً مزيداً من المعلومات، ولو ان الـوثائق الأمـريكية منقوصة بسبب الرقابـة الشديـدة، التي تعكس على مـا يفترض الـتزام حكومـة ريغان بحـماية سلطة الـدولة من الجمهـور. فبعد أن قـام وزير الخـارجية الـبريطاني سلوين لـويـد بـإجـراء مباحثات في واشنطن بعد الانقلاب العراقي مباشرةً، أرسل هذا الـوزير بـرقية سريـة إلى رئيس وزرائه يلحظ فيها وجود خيارين اثنين بشأن الكويت: «احتلال بريطاني فوري» لهذه الإمـارة شبه المحمية، أو التـوجه نحـو منح استقـلال اسمي. وقد نصـح بعدم الأخـذ بالخيـار الأول الشديد. ومع أن «ميزة هـذا العمل هي أن نـطبق قبضتنا عـلى نفط الكويت»، فـإنه قـد يثير

---

cis; Soina, Sweden: Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], 1985), chap.2,= and Victor Mallet in: *Financial Times* (London), 18/12/1990.

حول تأثيرات الحرب الكيميائية الأمريكية، بعد انتهاء الحرب بسنوات، انظر:

Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, ©1989), pp.38ff.

والمصادر المذكورة.

(٧) Marc Trachtenberg in: *International Security* (Winter 1988-1989).

(٨) تـأكيد أيـزنهاور في: William Quandt, «Lebanon, 1958, and Jordan, 1970,» in: Barry M. Blechman and Stephen Kaplan, eds., *Force Without War* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1978), pp.247 and 238.

المشاعر الوطنية الكويتية «ولن يكون أثر هـذا العمل في الـرأي العالمي وفي بقيـة أنحاء العـالم العربي أثراً حسناً». أما السياسة الأفضـل من ذلك فهي إنشـاء «نوع من سـويسرا كويتيـة لا يمارس فيها البريطانيون سيطرة مادية». ولكنْ «في حالة قبول هذا البديل، فإن علينا أن نقبـل كذلك بـالحاجـة إلى التدخـل بشكل لا رحمـة فيه، إذا سـاءت الأوضاع، بصرف النـظر عن مسبب الاضطراب». وشدد سلوين لويد في برقيته على «تضامن الولايات المتحـدة التام معنـا بشأن الخليج»، بما في ذلك الحاجة إلى «اتخاذ عمل حاسم للحفاظ على مركزنا في الكـويت»، وكذلك على «عزيمة الولايات المتحدة» أيضاً «في ما يتعلق بحقوق نفط أرامكو» في السعـودية؛ والأمـريكيون «متفقـون على وجـوب المحافـظة بأي ثمن عـلى حقول النفط هـذه [في الكويت والسعودية والبحرين وقطر] والإبقاء عليها في أيادٍ غربية». كان سلوين لـويد قـد أشار، قبل ستة أشهر من الانقلاب العراقي، إلى أن «إجراء تغييرات طفيفة نحو استقلال أوسع هـو أمر لا مناص منه» بالنسبة إلى الكويت، مثل تسلّمها الخدمات البريدية. ولخّص أيضـاً «المصالـح البريطانية الأساسية، والمصالح الغربية عامة كذلك، في الخليج» كما يلي:

(أ) ضمان منفذ حر لحصول بريطانيـا وغيرهـا من الأقطار الغـربية عـلى النفط المنتج في البلدان الواقعة على الخليج؛ (ب) ضمان توفر النفط باستمرار بشروط ملائمة ولقاء الدفع بالاسترليني، والإبقـاء على ترتيبات منـاسبـة لاستثـمار الفـائض من عـائـدات الكـويت؛ (ج) منـع انتشـار الشيوعية، بنوعيها الحقيقي والمزيف، في المنطقة وبالتالي في ما وراء المنطقة؛ وكشرط مسبق لهذا، القيام بالدفاع عن المنطقة ضد ذلك النوع من القومية العربية الذي تفضّل الحكومة السـوفيـاتية في الوقت الحاضر التغلغل تحت غطائه[٩].

وتورد الوثائق الأمريكية عن الحقبة ذاتها تلك الأهداف البريطانية على الشـاكلة نفسها: «ترى المملكة المتحدة أن استقرارها المالي سيتعرض لتهديد خطير إذا لم يتـح لها الحصـول على النفط من الكـويت ومـنطقـة الخليـج بشروط معقـولـة، وإذا حـرمت المملكـة المتحـدة من الاستثمارات الكبيرة التي توظفها فيها بلدان المنطقـة، وإذا حرم الجنيـه الاسترليني من الـدعم الذي يوفره نفط الخليج». إن هذه الحاجـات البريـطانية، والـواقع الـذي مفاده أن «مصـدراً مضموناً من النفط هو أمر جوهري لقدرة اقتصاد أوروبا الغربية على البقـاء بشكل مستمـر»، تعـطي الولايـات المتحدة ذريعـة «بتأييـدها، وبمسـاعدتهـا إذا اقتضت الضرورة، البريـطانيـين في استخدامهم القوة للإبقاء على سيطرتهم على الكويت وعـلى الخليج». أمـا الحجة المعـاكسة لهذه فهي أن القوة ستؤدي الى مواجهة «مع القومية العربيـة الراديكـالية، وإلى تـأثـر عـلاقات الولايات المتحـدة بالأقـطار المحايـدة في أمكنة أخـرى تأثـراً سيئاً»، وقـد أوصى مجلس الأمن القـومي، في تشرين الثاني/ نـوفمبر ١٩٥٨ أن تكـون الولايـات المتحدة «متأهبة لاستخـدام القـوة، كملجأ أخـير فقط، إما وحـدها وإمـا دعماً للمملكـة المتحدة»، وذلـك لضمان منفـذ للحصول على النفط العـربي. وأوصى مجلس الأمن القومي الأمـريكي كذلـك بأن من الممكن

---

(٩) الـبرقيـة رقم ١٩٧٩، في ١٩ تمـوز/ يـوليـو ١٩٥٨، إلى رئيس الـوزراء من وزيـر الخـارجيـة، من واشنطن.

File FO 371/132 779; «Future Policy in the Persian Gulf,» 15 January 1958, FO 371/ 132 778.

أن تكون إسرائيل عائقاً في وجه القومية العربية، وتضع بذلك أساساً لأحد عناصر منظومة السيطرة على الشرق الأوسط (وهو العنصر المسمى «الأمن» أو «الاستقرار»)[١٠].

إن الاهتمام بأن يتوفر نفط الخليج وأمواله لدعم الاقتصاد البريطاني العليل قد سرى في أوائل السبعينيات الى الاقتصاد الأمريكي، الذي كان ينحدر بشكل واضح قياساً على اليابان وأوروبا بقيادة ألمانيا. يضاف الى هذا أن السيطرة على النفط هي بمثابة وسيلة للتأثير في هؤلاء الحلفاء/ الأنداد. إن تدفق رؤوس الأموال من السعودية والكويت وغيرها من إمارات الخليج الى الولايات المتحدة وبريطانيا قد هيّأ دعماً مهماً لاقتصادهما وشركاتهما الكبرى ومؤسساتهما المالية. وهذه هي بعض الأسباب التي دعت الولايات المتحدة وبريطانيا ألا تكونا كارهتين الزيادات التي حصلت في أسعار النفط. إن هذه القضايا هي أعقد من أن تُستكشف هنا، ولكن هذه العوامل تظل فاعلة بالتأكيد[١١]. وليس من الغريب كثيراً أن نجد الدولتين اللتين وضعتا التسوية العظمى، ذات الامتيازات، وكانتا المتفعتين منها والوصيتين عليها، تستعدان لشن الحرب في الخليج، في حين تنأى دول أخرى عن ذلك.

ثانياً: تزييف القضايا

إن أول عمليتين عدوانيتين تقعان في عصر ما بعد الحرب الباردة كانتا متشابهتين بمعيار المبادىء والقانون، ولكن لا مفر من وجود فوارق كذلك. والتفاوتات الأهم بينهما هو أن غزو الولايات المتحدة لبنما جرى من قِبلنا، لذلك كان من أعمال الخير، في حين أن الغزو العراقي للكويت جاء مناقضاً لمصالح الولايات المتحدة الجوهرية، لذلك كان شائناً، وجاء انتهاكاً للمبادىء المثلى للقانون الدولي وقواعد الأخلاق.

طرحت هذه السلسلة من الأحداث تحديات عقائدية متعددة. فقد كانت المهمة الأولى

---

(١٠) مقاطع غير مؤرخة من مجلس الأمن القومي ١/٥٨٠١:
«Current Policy Issues,» and «Issues Arising out of the Situation in the Near East».
حتى منتصف ١٩٥٨، ومجلس الأمن القومي ١/٥٨٢٠، ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٨. انظر:
Chomsky: *Deterring Democracy,* chap.1, pp.53 ff., and *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston, Mass.: South End Press, 1983), chap.2.
أنا مدين لكيرتسن كايل وآيرين غندزير بالنسبة الى الوثائق البريطانية والأمريكية، على التوالي. من أجل المقتطفات والبحث، انظر: Kirsten Cale, «Ruthlessly to Intervene,» *Living Marxism* (London) (November 1990), and Irene Gendzier, The Way They Saw it Then ms [manuscript] (November 1990).

(١١) لبعض البحث في السبعينيات، انظر: Noam Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon Books, ©1982), chap.2 and 11, and Christopher T. Rand, *Making Democracy Safe for Oil: Oilmen and the Islamic East* (Boston: Little, Brown, 1975).

تصوير الرئيس العراقي صدّام حسين بأنه طاغية خبيث ورجل عصابات دولي. وهذا كلام لا التواء فيه، لأنه صحيح تماماً.

وكانت المهمة الثانية هي التحديق برهبة إلى غازي بنما ومدبّر «الاستخدام غير الشرعي للقوة» ضد نيكاراغوا وهو يستنكر الاستخدام غير الشرعي للقوة ضد الكويت ويعلن اخلاصه لميثاق الأمم المتحدة قائلاً «إن أمريكا تقف حيث وقفت على الدوام، تقف ضد العدوان وضد الذين يستخدمون القوة للإطاحة بحكم القانون»، «وإذا كان التاريخ قد علّمنا شيئاً، فهو أننا يجب أن نقاوم العدوان وإلا فإنه سيدمّر حرياتنا». (٧، ٢٠، آب/ أغسطس ـ ١٩٩٠).

قد تكون هذه المهمة أصعب بعض الشيء من المهمة الأولى في ظاهر الحال. غير أن الأمر ليس كذلك. إن نظرة الرئيس الحادة قد زينت صدر الصفحات الأولى هي وكلماته الموحية عن الحاجة إلى مقاومة العدوان، وقد أبرزت بحيث أن الجميع سينحنون احتراماً لبسالته ولإخلاصه للمثل العليا التي نقدّسها. وحتى استذكاره «الذكريات الحية في الذهن» عن فيتنام بصفتها درساً في الحاجة إلى مقاومة العدوان والتمسك بحكم القانون، قد مرّ دونما صيحة استنكار أو حتى همسة تنديد، وهذه دلالة على التأدب الحقّ. وقالت الصحافة كلاماً رصيناً: «لقد أظهر بوش أن الولايات المتحدة هي الدولة العظمى الوحيدة. . . القادرة على تنفيذ القانون الدولي ضد إرادة معتدٍ قويّ»، وكررت أقوالها عن التزامنا الذي لا يتزعزع بحكم القانون وقدسية الحدود[١٢].

كانت هناك إشادة في طول البلاد وعرضها بالإظهار المتجدد لدعوانا التاريخية التي تحث على اتباع طرق السلام ـ ولو أن عدداً من اليمينيين التقليديين قد سأل لماذا يترتب علينا أن نقوم بالعمل القذر؟[١٣]. أما في صفوف الانشقاق المتطرف فإننا نجد ماري ماغروري، مثلاً، تكتب قائلة إن صدّام «قد يكون له أتباعه من المحرومين العرب، غير أن الأمريكيين منهمكون عاطفياً في التخلص منه» بطريقة أو بأخرى. وفي رأيها أن قصف بغداد، يمكن أن يكون عملاً غير حكيم نظراً للانتقام المحتمل من الأمريكيين. وقد سرّبت جريدة واشنطن بوست خطة وضعها البيت الأبيض لتصفية صدّام حسين، وقد أقرّها رئيس الجمهورية حين أخبره وليام وبستر، مدير وكالة الاستخبارات المركزية «أن صدّام حسين يمثّل تهديداً للمصالح الاقتصادية الأمريكية الطويلة الأجل»[١٤].

---

(١٢) وسائل الاعلام على العموم، و: *Boston Globe*, 8/8/1990.
Pamela Constable [et al.] in: *Boston Globe*, 20/8/1990.

(١٣) من أجل بعض الاستثناءات، خارج الاتجاه السائد كثيراً، انظر مقالات:
Alexander Cockburn in: *Los Angeles Times* and *Nation*, 10/9/1990, and Erwin Knoll in: *Chicago Tribune*, 17/8/1990.

(١٤) Mary McGrory in: *Boston Globe*, 8/8/1990, and Mary Curtius and Stephen Kurkjian in: *Boston Globe*, 6/8/1990.
ورد ذلك في الوشنطن بوست.

وقد تم الإقرار بأن هذه المصالح الاقتصادية هي التي تحرك القرارات السياسية في البيت الأبيض ولدى المعلقين السياسيين عامةً. وأرسلت الولايات المتحدة قوات عسكرية كبيرة إلى السعودية وعملت على تنظيم مقاطعة دولية وحصار فعلي، مع تأييد فاتر، بشكل ملحوظ، من معظم حلفائها الذين يفضلون دون ريب الولايات المتحدة وعملائها على صدّام حسين بصفته مهيمناً على إدارة إنتاج النفط وتسعيره، ولكن أولئك الحلفاء كانوا على ما يظهر مترددين في الإقدام على المجازفة أو مترددين في إنفاق المال الكثير لتحقيق هذه الغاية. ولا حاجة إلى القول إنهم يشاركون واشنطن المبدأ الرفيع القائل بأن القوة لا تَصنع الحق، إلا حين نريدها أن تصنعه.

ولم يُغفل أمر العدوان الأمريكي إغفالاً تاماً. فقد صرح وليام كرو رئيس هيئة الأركان المشتركة السابق وهو يتكلم برصانة «أن هذه ليست بنما أو غرينادا»، وحذّر من مخاطر بعثتنا الحالية. واتفق محرّرو جريدة نيويورك تايمز معه وأضافوا «ان التكاليف باهظة والمخاطرة عظيمة جداً، وهي تتجاوز في ضخامتها العمليات العسكرية الأمريكية في لبنان وغرينادا وبنما». وكتب برنارد ترينور، المراسل العسكري السابق للجريدة المذكورة، وهو الآن مدير برنامج الأمن القومي في كلية كينيدي للدراسات الحكومية في جامعة هارفارد، يصف صدّام حسين بـ «أنه نورييغا الشرق الأوسط. وينبغي أن يذهب، شأنه شأن نظيره في بنما». والواقع أن المقارنة بين نورييغا وصدّام تصل الى هذا الحد فعلاً(١٥).

فالتوازي بين الاثنين قد لوحظ حقيقةً: وفي كل الحالات كانت الولايات المتحدة تعمل دفاعاً عن النفس وخدمةً للنظام العالمي والمبدأ الرفيع ـ وهذه حقيقة أخرى من حقائق المنطق التي تعوم بجذل فوق عالم الواقع.

وأثنى محررو جريدة بوسطن غلوب الليبرالية على بوش لتدعيمه قيمنا الأساسية ورسمه خطاً فاصلاً في الرمال بوجه الوحش الثائر، وقالوا «إن هذا الخط أوضح من ذلك الذي يُرسم في كوريا وفيتنام ولبنان». وأشار آخرون أيضاً إلى براهين ماضية تظهر استعدادنا لتحمُّل أي عبء لتأديب أولئك الذين يلجأون إلى القوة أو يخرجون على تقاليدنا التي لا تؤمن بالعنف والتزامنا بحكم القانون(١٦).

وعلى نقيض ذلك، وردت رسائل الى الصحف تشير الى النفاق الذي ينطوي عليه الموقف وتتساءل «ما هو الفرق بين غزونا بنما وغزو العراق للكويت»؟ وغزونا هو من بين حالات متعددة أخرى من العدوان الذي يُنعت بعدوان الخير والإحسان. إن الفرق المذهل بين هذه الرسائل وبين تعليقات المتهنين الصحفيين يصور مرةً أخرى إخفاق الهجمة العقائدية التي شنت في الأعوام الماضية وفشلها في الوصول إلى الجمهور العام، بعيداً عن

(١٥) William Crowe, Peter Gosselin and Stephen Kurkjian in: *Boston Globe*, 8/8/1990, and Bernard Trainor, «Saddam Hussein Mideast's Noriega, Has to Go,» *New York Times*, 12/8/1990.

(١٦) Editorials in: *Boston Globe* and *New York Times*, 9/8/1990.

الصفوة المثقفة. أما في الخارج، فإن من الممكن إدراك الحقائق البسيطة خارج نطاق مراكز القوى الكبرى حيث يكون الخروج عن النهج الثابت أمراً خطيراً جداً. ففي مقال رئيسي في جريدة صنداي تريبيون الصادرة في دبلن، وقد ظهر تحت عنوان «الاستنكار الأخلاقي نفاق محض»، قالت الجريدة إن ردود الفعل الغربية تجاه غزو العراق ايران وغزو الولايات المتحدة غرينادا وبنما وغزو إسرائيل لبنان، و«الظلم الواقع على الفلسطينيين، كل هذا سبب مستمر للغضب الذي له ما يبرره في الشرق الأوسط، وسبب سيؤدي إلى اضطراب متواصل». وأشار سين كرونين، مراسل جريدة ايريش تايمز في واشنطن إلى الكلمات الملتهبة التي فاه بها توماس بيكارينغ، السفير الأمريكي في الأمم المتحدة، تأييداً لقرار مجلس الأمن في إدانة العراق، ثم أعاد المراسل الى الذاكرة بعض ما وقع من أحداث قبل ذلك بثمانية أشهر فقط: الفيتو الأمريكي لنقض قرار مجلس الأمن في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر الذي يدين غزو بنما (مع ڤيتو بريطاني وفرنسي في هذه الحالة)؛ وتصويت أمريكا ضد قرار الجمعية العامة في ٢٩ من الشهر نفسه الذي يطالب بانسحاب «القوات المسلحة الأمريكية الغازية من بنما» وينعت هذا الغزو بأنه «انتهاك صارخ للقانون الدولي ولاستقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها»(١٧).

ولكن المعلقين المحترمين في الداخل لم يطرف لهم جفن. فتم تجاهل التشابه مع غزو بنما بما يشبه الإجماع، أما المعلقون الوقحون، فقد قالوا إن الهجوم هو أحسن وسيلة للدفاع وذهبوا إلى أبعد من ذلك بمقارنتهم أعمال جورج بوش في بنما بإرساله القوات الى السعودية، لا إلى صدّام حسين الذي غزا الكويت. وضرب المثل كذلك باستمرار بغرينادا وفيتنام ولبنان باعتبارها سوابق في دفاعنا عن مبدأ عدم التدخل(١٨).

وبما يشبه الاجماع أيضاً، أخفق المعلقون المسؤولون في استذكار غزو اسرائيل لبنان في عام ١٩٨٢، الذي كان يرمي إلى إقامة حكومة صنيعة في «نظام جديد» يخضع للمصالح الإسرائيلية وإلى إعاقة المبادرات المزعجة كثيراً التي تطرحها منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تسوية دبلوماسية سلمية ـ كل هذا بُحث بصراحة داخل إسرائيل منذ اللحظات الأولى ولكنه ظل محجوباً عن الجمهور الأمريكي. ذلك العمل الإسرائيلي العدواني الذي ارتكبته دولة عميلة، مؤهل ليوصف بعمل الخير والإحسان. لذلك استفاد من الدعم الناشط لإدارة ريغان، التي دانها الديمقراطيون الأحرار وغيرهم من أقصى اليسار لأنها لم تظهر الحماسة اللازمة لهذه الهجمة البربرية التي خلّفت أكثر من عشرين ألف قتيل جلّهم من المدنيين. يلاحظ كذلك بشكل يلفت النظر عدم ظهور مقارنة مع احتلال اسرائيل المستمر الأراضي التي استولت عليها في ١٩٦٧ وضمها القدس الشرقية ومرتفعات الجولان، ورد الفعل

---

(١٧) Michael Carlin (letter) in: *Boston Globe*, 9/8/1990.

ومصادر أخرى:

Editorial in: *Dublin Sunday Tribune*, 12/8/1990, and Sean Cronin in: *Irish Times*, 11/8/1990.

(١٨) في تشرين الثاني/ نوفمبر، راح قسم من النخبة ينمو بكثير من الوضوح، واتسع البحث بالطريقة العادية ليشمل هذا الطيف من الحكم التكتيكي.

الأمريكي على ذلك. وتمّ التغاضي أيضاً عن تدخّل سوريا في لبنان (بدعم أمريكي في المراحل الأولى حين كان التدخل موجهاً ضد الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين). كذلك طوى النسيان اجتياح تركيا شمالي قبرص وما تسبّب ذلك بآلاف القتلى ومئات الآلاف من اللاجئين بعد موجة من القتل والتعذيب والاغتصاب والنهب لاستئصال آخر البقايا من الحضارة اليونانية؛ وقد أثنى جورج بوش على تركيا لما تقوم به من دور «كحامية للسلام» حين انضمت الى أولئك «الذين يسندون القيم المتمدنة في أرجاء العالم». ولا يتذكر إلا القلائل غزو المغرب الصحراء الغربية في ١٩٧٦ المدعوم من الولايات المتحدة، وهو الغزو الذي بررته السلطات المغربية على أساس «أن كويتاً واحدة في العالم العربي تكفي وزيادة»؛ فمن الظلم أن تكون مثل هذه الموارد الضخمة في أيدي عدد ضئيل من السكان(١٩). أما خارج هذه المنطقة، فإن الدعم الحاسم الذي أبدته الولايات المتحدة (وكذلك فرنسا وبريطانيا وهولندا، ومن لفّ لفهم) لغزو أندونيسيا تيمور الشرقية، وهو غزو يكاد يبلغ حد الإبادة الجماعية وما زال جارياً، فقد تم كذلك التغاضي عنه بسهولة، هو وغيره من الأحداث المماثلة.

كان العرب وغيرهم من المراقبين في العالم الثالث يجرون هذه المقارنات المفقودة فتنقل نتفاً منها الصحافة. لكن المسألة تُترك عند هذا الحد دون تحليل، أو يجري تقريع هؤلاء لعاطفيتهم، أو كراهيتهم العميقة لأمريكا، أو سذاجتهم. ففي تقرير نشرته جريدة نيويورك تايمز عن ردود الفعل العربية ـ الأمريكية، كتبت فيليسيتي بارينجر مذكرةً الناطقين باسم العرب الذين قابلتهم بأن المقارنة التي يجرونها مع غزو اسرائيل لبنان في سنة ١٩٨٢ «لا تأخذ بالحسبان فارقاً أساسياً هو ان الكويت لم تهاجم العراق، في حين أن جنوبي لبنان يُتخذ موطناً لقواعد الفلسطينيين التي قصفت الأراضي الإسرائيلية مراراً».

وليس في هذا التوبيخ الرقيق، الذي خرجت به بارينجر، إلا عيب واحد: الحقائق. فباختصار كانت اسرائيل قد أخضعت جنوبي لبنان إلى هجمات عنيفة وقتّالة منذ أوائل السبعينيات، حتى دون ذريعة الاستفزاز في غالب الأحيان، فقتلت آلاف الناس وشردت مئات الألوف من مساكنهم. أما الغرض من ذلك فقد حدده الدبلوماسي الاسرائيلي أبا إيبان قائلاً إنه يهدف الى احتجاز السكان كلهم رهينةً تحت تهديد الرعب وذلك «لتحقيق الإمكانية المنطقية في نهاية المطاف إذ يخضع السكان المصابون لمطالب إسرائيل». إن اسرائيل، بعد غزوها لبنان في عام ١٩٧٨ وترك القسم الجنوبي تحت السيطرة الإسرائيلية، قامت بقصف واسع النطاق لأهداف مدنية. وفي سلسلة من الهجمات الاسرائيلية غير المستفزة سنة ١٩٨١ حدث تبادل إطلاق النار فسقط ستة قتلى من الاسرائيليين ومئات من الفلسطينيين واللبنانيين حين قصفت إسرائيل مناطق مأهولة مكتظة بالسكان. ورتبت الولايات المتحدة وقفاً لإطلاق

---

(١٩) Christopher Hitchens, *Cyprus* (London; New York: Quartet Books, 1984), and George Bush in: *Reuters*, 26/9/1990.

من أجل استثناء نادر بالنسبة الى التغاضي العام عن الغزو التركي، انظر:
Walter Robinson in: *Boston Globe*, 7/10/1990, and Thomas M. Franck, «The Stealing of the Sahara,» *American Journal of International Law*, vol.70 (1976), pp.694ff.

النار التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية ولكن اسرائيل انتهكته مراراً وأصابت عدداً من المدنيين، وكانت تسعى في هذا جاهدة إلى استفزاز المنظمة للقيام بعمل ما قد تتخذه ذريعة للغزو الذي خططت له من أمد بعيد. وبعد غزو ١٩٨٢ عادت إسرائيل إلى ممارستها التقليدية في قصف لبنان كما تشتهي، مسببةً رعباً كبيراً في «منطقتها الأمنية» في الجنوب.

بيد أن من غير الإنصاف تخطئة بارينجر لقلبها الحقائق رأساً على عقب. فالحكايات الخيالية التي ترويها هي الشيء المعتاد الذي تقدمه جريدة نيويورك تايمز وغيرها، والقلائل هم الذين يفكرون في الشك بالدوغما الثابتة. وقلب الحقائق في هذه الحالة هو، على أية حال، انتصار بسيط إذا قورن بالانجازات الكبيرة حقاً التي حققتها منظومة الدعاية، مثل قلب الهجوم الأمريكي على فيتنام الجنوبية إلى مجهود نبيل للدفاع عنها من العدوان[٢٠].

يمكننا أن نقول الشيء ذاته عن المعلقين الذين تأخذهم سورة الغضب وهم ينددون بمرارة بالعرب لأنهم يشبّهون ما جرى بحرب ١٩٦٧. ويدينون كذلك «السذاجة والجهل» لدى مذيعي التلفزيون والصحفيين الذين يسمحون للعرب بالادلاء بمثل هذا الهراء (هنري سيغمون، المدير التنفيذي للمؤتمر اليهودي الأمريكي)؛ وقد أوضح سيغمون لهؤلاء الحمقى الساذجين أنه في كلتا الحالتين «غزت الدول العربية قطراً مجاوراً آمناً دون استفزاز، ولو ان الدول المعتدية الأساسية في ١٩٦٧ كانت مصر وسوريا والأردن» لا العراق. ووافقت جريدة التايمز على هذا ونددت بحكام موسكو والأوغاد الآخرين الذين يحاولون «إضفاء الشرعية على حجة بغداد بأن استيلاءها على الكويت شبيه باحتلال اسرائيل للضفة الغربية». وهذه مناورة «خاطئة إلى حد السخف وتهدف إلى تحويل الأنظار» لأن احتلال الضفة الغربية «لم يبدأ إلا بعد أن هاجمت الجيوش العربية إسرائيل. وهذا الأمر ليس حتى محل جدل وهو أنه في عام ١٩٦٧ هاجمت إسرائيل مصر. ودخلت الأردن وسوريا في النزاع تماماً كما دخلت انكلترا وفرنسا الحرب حين هاجمت ألمانيا حليفتيها بولندا في سنة ١٩٣٩. قد يجادل المرء بأن الهجوم الاسرائيلي كان مشروعاً، أما تحويله إلى غزو عربي فهو من الوقاحة بمكان ـ أو سيكون كذلك لو أن التطبيق الجاري ليس هو الروتين المعتاد[٢١].

---

(٢٠) Felicity Barringer in: *New York Times,* 16/8/1990.

حول الوقائع، والنسخة المعدّلة عنها من وضع جهاز الدعاوة، انظر: Chomsky: *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians,* chap.5, sections 3-4; *Pirates and Emperors* (Montréal: Black Rose Books; New York: Claremont, 1986), chap.2, and *Necessary Illusions,* pp.275-277 and appendix III.

لعرض حديث عن الإرهاب في لبنان، انظر: Noam Chomsky, «Letter form Lexington,» *Lies of Our Times* (August 1990).

من أجل نظرة اسرائيلية ذكية مع كونها اعتذارية، انظر: Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War* (New York: Simon and Schuster, 1984).

(٢١) Henry Siegman (letter) in: *New York Times,* 26/8/1990, and Editorial in: *New York Times,* 7/9/1990.

حول حرب ١٩٦٧، من بين آخرين، انظر: Donald Neff, *Warriors for Jerusalem: The Six Days that Changed the Middle East* (New York: Linden Press; Simon and Schuster, 1984).

إن مقال جريدة نيويورك تايمز مكتوب بدقة وعناية. فهو يشير إلى الضفة الغربية لا إلى غـزة ومرتفعـات الجولان. فمن الأفضـل التغاضي عن غـزة لأن اسرائيل هـاجمت مصر، بلا جدال، فاستـولت على غـزة. وقضية مـرتفعات الجـولان قضية صعبـة أيضاً، ليس فقط لأن اسرائيـل ضمت إليها هـذه الأرض السوريـة (فـأدينت عـلى ذلـك بـالاجماع في مجلس الأمن الدولي، ولو أن الفيتو الأمريكي قـد أبطل العقـوبات) بـل لأن اسرائيل هـاجمت تلك البقعة واكتسحتها انتهاكاً لوقف اطلاق النار. أما في حالة الضفة الغربية، فإن بوسع محرري الجريدة أن يدعوا في دفاعهم أن القوات الاسرائيلية إنما استولت عليها بعد أن دخل الأردن الحـرب ـ تنفيذاً لتحالفه مع مصر، التي هوجمت أصلاً من قبل إسرائيل.

ها نحن نرى، من خـلال هذا كله، أن من المهم أن نقبض عـلى التاريـخ فنكيفه وفق الأغـراض التي يتطلبهـا الأقويـاء، وأن إسهام الخـدم الأوفياء الـذين يدلـون بدلـوهم هو من الأمور القيّمة جداً.

ثالثاً: دروب تبتعد عن الكارثة

لاح في الأفق خطر لم يطل أمده يهدد بوضع الصلة الإسرائيلية موضـع التنفيذ، وذلـك حـين اقترح صـدّام حسين، في ١٢ آب/ أغسـطس، تسويـة تربط الانسحـاب العـراقي من الكويت بالانسحاب من أراضٍ عربيـة محتلة أخرى: انسحـاب سوريـا من لبنان وانسحـاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. قالت جريدة فاينانشل تايمز اللندنيـة: مع أن هذا العرض لا يقلل من الأخطار الوشيكة، إلا أنه «قد يخدم غرضاً مفيـداً بفتحه دربـاً يبتعد عن الكـارثة... من خـلال المفـاوضـات». فضـلاً عن أن الـرجـل «قـد يكـون لـه رأي في استشهاده برفض اسرائيل التخلي عن سيطرتها على الأراضي المحتلة، باعتبار هذا مصدر نزاع في المنـطقـة». ويـربط الانسحـاب العـراقي من الكـويت بـانسحـاب اسرائيـل من الأراضي الفلسطينية والسورية يكون السيد صدام قد قال شيئاً لا يستطيع أن يخالفه فيه أي زعيم عربي أو مواطن عادي مهما كان مؤيداً للأمـريكيين، كـما أن رفض النظر في المسـألة «قـد يقرّب من خطر وقوع حرب شاملة في الشرق الأوسط تدخل فيها الدولة العبرية. والأمر الفـوري هو أن يخـرج العراق من الكـويت»؛ ولكنْ، وفي ضوء المقـترح العراقي، وإن كـان ليس مرضيـاً في صيغته الحالية،

> فـإن الأمـر انتقـل الآن الى عـاتق المعنيـين جميعـاً، ومن ضمنهم دول الشرق الأوسط والـدول الغربية، لكي ينتهزوا فرصة هذه المبادرة فيقودوا الدبلوماسية إلى الموقع الذي تعـرض فيه الآن في الخليج القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية، وتربط هذه بتلك(٢٢).

كان رد الفعل الأمريكي مختلفاً. لم يظهر في الإجابات الرسمية والتعليقـات العامـة أي تفكير يدل على استكشاف المقترح وايجاد حـل سلمي لأزمة خـطيرة جداً. لم تكن هنـاك، ولو

(٢٢) Editorial in: *Financial Times*, 13/8/1990.

من قبيل المجاملة، حتى إشارة إلى إمكانية وجود نقطة مشروعة مخفية في طيات الاقتراح. بل جرى نبذ المقترح بازدراء تام. وظهرت أنباء التلفزيون في ذلك اليوم وهي تصور جورج بوش «الدينامو»، وهو يسرع بقيادة زورقه الآلي قيادة السباق، ويهرول بهمة قعساء، ويلعب التنس والغولف، ويصرّف طاقاته الهائلة في تشبثات مهمة أخرى، وهو في أقصى حالات الانشغال بـ «الترويح عن النفس» (على حد تعبيره) بحيث لا يجد من الوقت ما يبدده على ضرب ذبابة تطير بين حين وحين من المزبلة العربية. وشددت أنباء التلفزيون بعناية فائقة على احتقار الرئيس هذا الإزعاج وامتعاضه العظيم منه حتى انه لم يجد فرصة ليرفع يده عن عصا الغولف المهيأة لضرب الكرة لكي يعبّر عن ازدرائه لما سماه مذيع التلفزيون «العرض المزعوم» المقدم من صدّام حسين، الذي لا يُعتبر «عرضاً جدياً». ولم يستحق المقترح سوى جملة عابرة واحدة في مقال اخباري عن الحصار ظهر في عدد اليوم التالي من جريدة نيويورك تايمز[٢٣].

وما لبث الخطر الذي يهدد باحتمال بحث القضايا أن زال. وكانت وسائل الإعلام قد مرت كذلك مرور الكرام، قبل يومين فقط، بالبيانات التي نشرتها وزارة الزراعة الإسرائيلية على صفحات كاملة من الجرائد وهي تقول: «إن من الصعب تصور أي حل سياسي يتفق مع بقاء اسرائيل إذا لم يأخذ بالسيطرة الإسرائيلية المستمرة والكاملة على منظومات المياه ومجاري التصريف [في الأراضي المحتلة] وعلى البنى الارتكازية المتعلقة بها من محطات للطاقة بأنواعها وشبكات الطرق وغير ذلك مما هو ضروري لعمل تلك المنظومات وإدامتها والانتفاع منها». إن منح الفلسطينيين تقرير المصير الحقيقي من شأنه «أن يهدد تهديداً خطيراً مصالح إسرائيل الجوهرية» كما ورد في البيانات بتأكيد شديد. إن «الوجود المستمر» لاسرائيل لا يكون مضموناً إلا بالسيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية[٢٤].

وباختصار، لا يتصور حدوث انسحاب حقيقي من الأراضي المحتلة، أو اعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين، وهذا هو الموقف الثابت لمذهب الرفض الأمريكي ـ الاسرائيلي الذي كان، على مدى عشرين سنة، يمثل العقبة الرئيسية بوجه أي حل دبلوماسي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. لقد جرى استبعاد الحقائق بإصرار من التعليقات الأمريكية، ودون ذكر

---

(٢٣) Tom Brokaw in: *NBC News*, 12/8/1990, 6:30p.m., and Michael Gordon in: *New York Times*, 13/8/1990.

مقتطفات من البيان العراقي تظهر على صفحة داخلية دون تعليق.

(٢٤) *Jerusalem Post* and *Yediot Ahronot*, 10/8/1990; *Reuters* and *Boston Globe*, 11/8/1990, p.40.

٩٠ كلمة في جريدة بوسطن غلوب نقلاً عن وكالة رويتر في عددها ١١ آب/ أغسطس ١٩٩٠، ولم تنشر التايمز أي كلمة. حول نسف أي قرار دبلوماسي إذا كشفت العملية، وانعكاس الوقائع عبر الموشور الايديولوجي، انظر المقالات المجموعة في: Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There; The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*, and *Necessary Illusions*.

حول النجاح المذهل في طمس المحضر وتشويهه في الفترة الحالية، انظر:

Noam Chomsky in: *Z Magazine* (January, 1990).

الموقف الأمريكي الحالي وهو: تأييد مخطط شامير ـ بيريز الذي يقول بأن الأردن هو الدولة الفلسطينية؛ ومنع أي تغيير في وضع الأراضي المحتلة إلا وفقاً لرغبات الحكومة الاسرائيلية، وهي بتستثني تقرير المصير الحقيقي؛ ورفض المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، فتنكر بذلك على الفلسطينيين حقهم في اختيار ممثليهم السياسيين؛ والدعوة إلى «انتخابات حرة» تحت سيطرة عسكرية إسرائيلية شديدة، وبقاء الكثير من الزعماء الفلسطينيين في سجون اسرائيل. ولا عجب أن شروط الموقف الأمريكي، الذي ينعت بأنه «عملية السلام» و «الشيء الوحيد المطروح في البلد»، لا تُنشر أبداً في وسائل الاعلام التي تعبّر عن التيار العام[٢٥].

وثارت مشكلة أخرى حين اقترح صدّام حسين في التاسع عشر من آب/ أغسطس الإبقاء على مسألة الكويت «قضيةً عربية» تعالجها الدول العربية وحدها دون تدخل خارجي، على شاكلة الاحتلال الاسرائيلي لبنان ومحاولة المغرب الاستيلاء على الصحراء الغربية[٢٦]. رُفض هذا الاقتراح فوراً على أسس معقولة مفادها أن صدّام حسين يمكنه، في هذا المجال، أن يأمل في تحقيق غاياته عن طريق التهديد واستخدام القوة. لكن حقيقة واحدة قد أغفلت وهي ذات علاقة بالموضوع: إن الرئيس العراقي يستخدم مرة أخرى ورقة من كتاب واشنطن. فالموقف الأمريكي التقليدي بشأن نصف الكرة الغربي يقضي بأن «الخارجيين» لا حق لهم بالتطفل. فلئن تدخلت الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية أو منطقة الكاريبي، فهذه قضية تخص ذلك النصف من العالم، وهي إنما تحلّ هناك دون تدخل خارجي. والرسالة تقول: أيها الغرباء، ارفعوا أيديكم عنا؛ نحن نستطيع أن نعالج شؤوننا بأنفسنا ـ في ساحة يُتوقّع للهيمنة الإقليمية أن تسود فيها.

وللتدليل يكفي أن نذكر مثلاً واحداً له علاقة واضحة بموضوعنا: ففي الثاني من نيسان/ ابريل ١٩٨٢ قامت الولايات المتحدة بشيء لم يسبق له مثيل وذلك بنقض قرارين لمجلس الأمن الدولي عن موضوعين مختلفين في يوم واحد. كان القرار الأول يدعو إسرائيل إلى إعادة ثلاثة من رؤساء البلديات المنتخبين إلى مراكزهم، وكانوا كلهم هدفاً لهجمات إرهابية يهودية، والثاني يدعو الأمين العام إلى إبلاغ مجلس الأمن بتطورات الأزمة في أمريكا الوسطى، دون أن يسمي القرار أحداً أو يوجه تهمة، لكنه موجه ضمناً ضد التدخل الأمريكي في نيكاراغوا، وقد اعترض الوفد الأمريكي على هذا القرار لأنه «ينضح بالتهكم المرير»، و «يهزأ بمحاولات البحث عن السلام»، و «يهدد منظومة الدول الأمريكية» التي عليها وجدها أن تعالج هذه الأمور دون تدخّل الأمم المتحدة؛ وهذا نوع أشد تطرفاً من موقف صدّام حسين اليوم[٢٧].

(٢٥) بالنسبة الى الحقائق التي لم تنشر انظر: Noam Chomsky in: *Z Magazine* (January 1990).
وانظر مراجع الهامش (٢٤) أعلاه للحصول على خلفية سابقة.

(٢٦) «Proposal by Iraq's President Demanding U.S. Withdrawal,» *New York Times,* 20/8/1990.

(٢٧) انظر: Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians,* p.114.

في الثالث والعشرين من آب/ أغسطس قام مسؤول أمريكي كبير سابق بتسليم عرض عراقي آخر إلى مستشار الأمن القومي برينت سكوكروفت. هذا الاقتراح، الذي أكده المبعوث الذي نقله، وأيدته المذكرات، قام بنشره كنات رويس في صحيفة نيوزداي في التاسع والعشرين من الشهر المذكور. وحسبما تقول المصادر ذات العلاقة والوثائق، عرض العراق انسحابه من الكويت والسماح للأجانب بمغادرة البلاد لقاء رفع العقوبات وضمان منفذ له على الخليج ، والسيطرة الكاملة على حقل نفط الرميلة «الذي يمتد قليلاً إلى داخل الأراضي الكويتية بعيداً عن العراق» (رويس) بنحو ميلين على حدود متنازع عليها. أما البنود الأخرى للاقتراح، كما ورد في المذكرات التي يقتبس منها رويس، فهي أن يتفاوض العراق والولايات المتحدة على اتفاقية نفط «مرضية لمصالح الأمن القومي لكلا البلدين»، «وأن يعملا معاً على استقرار الخليج»، ويطورا خطة مشتركة لـ «التخفيف من مشاكل العراق الاقتصادية والمالية». ولم يرد ذكر انسحاب الولايات المتحدة من السعودية أو غير ذلك من الشروط المُسبقة. وقد وصف أحد مسؤولي الحكومة، وهو متخصص في شؤون الشرق الأوسط، هذا الاقتراح بأنه «جدّي» و «قابل للتفاوض»(٢٨).

كان رد الفعل ملفتاً للنظر جداً، مرةً أخرى. المتحدثون باسم الحكومة سفّهوا الأمر كله. وأشارت جريدة نيويورك تايمز إلى تقرير نيوز داي إشارة موجزة على الصفحة ١٤، وهي الصفحة التي فيها تتمة لمقال عن موضوع آخر، وجاء في الإشارة أن المتحدثين باسم الحكومة قد رفضوا المقترح باعتباره «بالون اختبار». وبعد أن كيّفت الجريدة الموضوع على النحو اللائق أقرت بأن ما نشر كان صحيحاً، ونقلت عن مصادر البيت الأبيض قولها ان الاقتراح «لم يؤخذ مأخذاً جدياً لأن بوش يطالب بانسحاب غير مشروط من الكويت»، وأشارت الجريدة المذكورة كذلك بهدوء إلى أن «دبلوماسياً من الشرق الأوسط وثيق الصلات أطلعها قبل أسبوع (أي في ٢٣ آب/ أغسطس) على عرض مشابه ولكنه رفض أيضاً من قبل الإدارة». لم تنشر ذلك الأنباء، ولو أنه لم يعد من المستطاع تجاهلها كلياً بعد أن تسربت في أسبوع لاحق الى صحيفة نيوزداي، التي تصدر في الضواحي والتي تُعرض بشكل بارز في أكشاك الصحف في مدينة نيويورك ـ الأمر الذي يفيد بفرضية معينة بشأن ما حدث(٢٩). وطرح آخرون المسألة بطريقة مشابهة.

يتضح من هذا ما في منظومة وسائل الاعلام من سمات متعددة. فإن من الممكن الخروج عن خط الدعاية ـ وعلى نحو فوري، كما في هذه الحالة، بعيداً عن مركز الضياء. وهذا يثير المشكلة الخاصة بما في السيطرة من ضرر. والوسيلة الصحفية التقليدية لكبت حقائق غير مرغوب فيها، وتكون قد نشرت لسوء الحظ، هي أن يشار اليها في سياق رفض الحكومة لها وحسب. بشكل أعم، ولتلبية شروط الموضوعية، فإنه يجب تكييف المقال الإخباري وفق أولويات السلطة. في هذه الحالة يأخذ المقال الاخباري في جريدة نيويورك

---

(٢٨) Knut Royce in: *Newsday*, 29/8/1990.

(٢٩) R.W. Apple in: *New York Times*, 30/8/1990.

تايمز ـ المقال الذي يدخل التاريخ ـ نهجه من السلطات الحكومية. فالحقائق غير المرغوب فيها ترفض أولاً بصفتها «بالونات اختبار»، ثم يقر بأنها صحيحة ـ ولكن لا علاقة لها بالموضوع لأن واشنطن غير مهتمة بها. ونحن نعرف أيضاً أن الجريدة المذكورة قد كتبت عروضاً أخرى قدمت سابقاً «كبالونات اختبار» للسبب عينه. وهذا ينهي المسألة. فتتنفس الصعداء، لأن التهديد باحتمال وجود «درب يبتعد عن الكارثة من خلال المفاوضات» قد تم تفاديه.

رابعاً: دائماً على الطريق المرسوم

نشأت بعض المشاكل من جراء حقيقة معينة هي أن حلفاء الولايات المتحدة ليسوا قوماً يثيرون الإعجاب؛ فليس هناك، بعد كل ما يقال، ما يميّز صدّام حسين عن حافظ الأسد سوى خدمات هذا الأخير الحالية للحاجات الأمريكية. وجاء في تقرير محرج أصدرته منظمة العفو الدولية في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر، أن قوات الأمن السعودية قد عذّبت وأهانت المئات من «العمال الضيوف» اليمنيين، وطردت كذلك سبعمئة وخمسين ألفاً منهم «لا لسبب ظاهر إلا جنسيتهم أو لشك في معارضتهم موقف الحكومة السعودية من أزمة الخليج». وأغمضت الصحافة عيونها عن ذلك، مع أن هناك الكثير من المعلقين الذين دأبوا على شجب طبيعة هؤلاء الشريرة(٣٠).

أما التحالف مع تركيا «حامية السلام» في قبرص (انظر ما سبق بحثه حول هذا الموضوع) ـ فقد تطلّب شيئاً من المعاملة الدقيقة، لا سيما بسبب مسألة الأكراد في شمالي العراق. لم يكن من الصعب أن يدرك المرء أن القوات العراقية التي تواجه جيوش الولايات المتحدة ستضعف كثيراً لو أن أمريكا جاءت لتدعم تمرداً كردياً. وقد رفضت واشنطن هذا الخيار بسبب القلق، في ما يفترض، من أن تمرداً كردياً في العراق قد ينتشر في شرقي تركيا، حيث يقاسي العدد الضخم من السكان الأكراد (الذين لا يعترف بصفتهم هذه من قبل الأتراك) من قمع وحشي. وفي إشارة نادرة في الصحافة ذكرت جريدة وول ستريت جرنال: «يخشى الغرب أن دفع القضية الكردية مع تركيا وسوريا وإيران. . . يمكن أن يضعف التحالف ضد العراق». ويضيف التقرير الذي نشرته الجريدة المذكورة «أن الإدارة الأمريكية رفضت بصراحة اللقاء مع زعيم كردي عراقي زار واشنطن في آب/ أغسطس» لطلب المساعدة، كما أن «الأكراد يقولون إن أنقرة تستخدم أزمة الخليج والسمعة التي حصلت عليها تركيا في الغرب بسببها بمثابة غطاء للانقضاض عليهم»(٣١).

وقد جرى الحفاظ على الانضباط حتى بشأن هذه القضية المثيرة. ولا يكاد المرء يجد (ولعله لن يجد على الإطلاق) كلمة واحدة عن استعداد حكومة بوش التضحية بالآلاف من

---

(٣٠) *Amnesty International* and *Associated Press*, 2/11/1990.

(٣١) Tony Horwitz, «Gulf Crisis Finds Kurds in Middle Again,» *Wall Street Journal*, 3/12/1990.

أرواح الأمريكيين ـ حتى إذا وضعت جانباً محنة الأكراد الذين استُغلّوا بخسّة لئيمة من قبل الحكومة ووسائل الاعلام معاً(٣٢).

كان من الضروري كذلك القيام على نحوٍ ما بمعالجة الحقيقة التي مفادها أن إدارة بوش والادارات التي سبقتها كانت قبل مهاجمة صدّام حسين الكويت تعامله معاملة صديق محبوب، فتشجع التجارة مع نظامه وتمنح هذا النظام تسهيلات ائتمانية لتمكينه من شراء السلع الأمريكية. وقبل ذلك دعمت واشنطن غزوه ايران، ثم مالت كثيراً نحو العراق في تلك الحرب بحيث أرسلت قوات عسكرية لـ «حماية الطرق البحرية» من الهجمات الايرانية (كان التهديد الرئيسي للطرق البحرية عراقياً)، وأصرت على اتباع هذا السبيل حتى بعد أن هوجمت الباخرة الأمريكية «ستارك» من طائرات عراقية في سنة ١٩٨٧. وحين تنادت الأمة لتدمير صدّام حسين وجّه هنري غونزاليز، عضو الكونغرس الأمريكي ورئيس اللجنة المصرفية في مجلس النواب، تهمة تقول إن مصرفاً واحداً، ومقره في أتلانتا، قدّم اعتمادات الى العراق بمبلغ ثلاثة بلايين دولار، منها ثمانمئة مليون مضمونة من قبل «شركة اعتمادات البضائع» التابعة لوزارة التجارة، التي تضمن القروض المصرفية لتمويل صادرات المنتجات الزراعية الأمريكية. وذهب غونزاليز في اتهامه إلى القول بأن هناك دليلاً واضحاً على أن الأسلحة، وربما الكيميائية منها، قد حصل عليها العراق بموجب هذه الصفقة. وقال: «لا شك أن هذه الأموال البالغة ثلاثة بلايين دولار تموّل فعلياً غزو الكويت. ولا شك أن القسم الأعظم من هذه الأموال قد صرف على السلاح»(٣٣). إن المبادرات الجديدة من إدارة بوش لمساندة صدّام حسين التي أُعلن عنها باسم «عملية القضية العادلة»، إنما شُنّت لحماية العالم من جور مانويل نورييغا، وقد بحثنا سابقاً في أمر انعدام النشر أو ردود الفعل.

كان من الصعب تحاشي هذه المسألة المزعجة تحاشياً تاماً. ففي الثالث عشر من آب/ أغسطس، أقرت أخيراً جريدة نيويورك تايمز بأن العراق قد بلغ ذروته في القوة بـ «موافقة أمريكا وأحياناً بمساعدتها، ويشمل هذا تجارة مزدهرة في الحبوب مع المزارعين الأمريكيين، والتعاون مع وكالات الاستخبارات في الولايات المتحدة، وبيع النفط من المصافي الأمريكية الأمر الذي ساعد على تمويل قوة العراق العسكرية وإخفات صوت البيت الأبيض في انتقاد انتهاكاته حقوق الإنسان وارتكابه الفظائع في الحرب». ومنذ ١٩٨٢ أصبح العراق واحداً من أكبر المشترين للرز الأمريكي والقمح الأمريكي، «حتى أنه اشترى ما قيمته زهاء خمسة بلايين ونصف البليون دولار من الحاصلات الزراعية واللحوم بقروض مضمونة من الحكومة وإعانات زراعية وبمبالغ نقدية منه». وتسلّم العراق كذلك نحو ٢٧٠ مليون دولار على شكل ائتمانات مضمونة من الحكومة لشراء سلع أمريكية أخرى رغم تخلفه عن دفع الديون. وتبين أرقام البيانات لسنة ١٩٨٧، وهي آخر البيانات المتاحة، أن أكثر من ٤٠ بالمئة من غذاء العراق كان قد استورد من الولايات المتحدة، كما تسلّم العراق في سنة ١٩٨٩ ضمانات

---

(٣٢) انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.286ff.

(٣٣) *Associated Press* and *Boston Globe*, 5/8/1990.

قروض بمبلغ مليار دولار، ولم تتسلم دولة أكثر من ذلك إلا المكسيك. يقول تشارلز غلاس إن الولايات المتحدة أصبحت السوق الرئيسية للنفط العراقي، «في وقتٍ أخذت منظمة Business Forum الأمريكية ـ العراقية، التي يتصدرها رجال أعمال أمريكيون بارزون ودبلوماسيون سابقون، تمتدح اعتدال صدّام حسين وسيره نحو الديمقراطية». ولم تحرك حكومتا ريغان وبوش ساكناً حين ابتاع العراق طائرات مروحية أمريكية وحوّلها إلى الاستخدام العسكري، فنكث بذلك وعوده، وحين استعمل الغازات السامة ضد القوات الإيرانية وضد مواطنيه الأكراد، وهجّر نصف مليون كردي وآشوري بالقوة، وغير ذلك من الفظائع(٣٤).

ليس هذا إلا خطأً في الحكم، أو من مفارقات التاريخ، كما تقول الرواية الرسمية. ولم يُذكر شيء قط لماذا تنشر جريدة نيويورك تايمز هذا الآن، بعد أن انقلبت واشنطن على العراق، وليس قبل ذلك ـ مثلاً عند غزو بنما ـ حين كانت الأدلة متوفرة في الحال، ولعلها كانت تساعد على تفادي ما حصل الآن.

كانت المهمة الأخرى تتعلق بطمس حقيقة معينة وهي أن معاذير العراق حول انتهاكاته الصارخة القانون الدولي تشابه المعاذير التي قبلت ـ بل حتى أُشيد بها ـ من قِبل وسائل الإعلام في حالة عدوان البر والإحسان الذي ترتكبه الولايات المتحدة وعملاؤها. ادعى العراق أن حالته الاقتصادية مهددة أشد التهديد بانتهاك الكويت اتفاقية أوبك عن حصص الانتاج النفطي، مما يضرّ بمحاولة العراق التخلص من آثار الحرب مع ايران. ولا ينكر أحد أن هذه الانتهاكات ضارة جداً بالعراق. ولكن شكاوى العراق بهذا الشأن كان مصيرها التجاهل، وكذلك التهمة التي كان يوجهها، قبل هجومه، القائلة بأن استخراج الكويت النفط من حقول على الحدود، وما يسببه ذلك في زعمه من نضوب في حقوله النفطية، إنما يشكّل «سرقة ترتقي إلى حد العدوان العسكري» لم ينشر هذا في ذلك الوقت، إلا أنه جاء، بعد شهر من ذلك، الاقرار المتأخر بأن «صدّام حسين، سواءً كان شبيهاً بهتلر أو لم يكن، يمتلك سبباً إلى جانبه، وأن الحكومة الكويتية كانت، من وجهة نظر العراق، تعمل على نحو عدواني؛ كان الأمر حرباً اقتصادية»(٣٥).

يذكّر هذا التحجج العراقي بأمور أخرى، فحق «الدفاع عن مصالحنا» بالقوة ممنوح

---

(٣٤) Michael Wines, «U.S. Aid Helped Hussein's Climb,» *New York Times*, 13/8/1987 data; Larry Tye, «Food Embargo may be an Effective Weapon,» *Boston Globe*, 22/8/1990, and Charles Glass in: *Spectator*, 25/8/1990.

(٣٥) Liesi Graz in: *Middle East International* (3 August 1990).
مقتبساً عن خبير الطاقة هنري شولر، انظر: Thomas Hayes in: *New York Times*, 3/9/1990.
انظر أيضاً: Laurent Belsie in: *Christian Science Monitor*, 9/8/1990.
ذاكراً أن «الكويت كانت واحدة من منتهكات نظام الكون الأكثر إثماً»، حسب قول محلل النفط». العراق دان أيضاً الكويت لإلحاحها على أن يسدّد العراق النفقات الهائلة للدفاع عن الوطن العربي، بما في ذلك النخبة الكويتية، من إيران.

للولايـات من قبل ميثـاق الأمم المتحدة، حسب الـرأي الرسمي الـذي قُدِّم لتـبرير غـزو بنما (انـظر ما سبق بحثـه). وهجوم إسرائيـل على مصر في ١٩٦٧ كـان مـدفـوعـاً إلى حـدٍ كبـير بالمشاكل الاقتصادية التي سببتها تعبئة قوات الاحتياط خلال فترة التأزم والتوتر. وكان التهديد المحتمل للمصالح الاقتصادية الأمريكية هو الذي تمسكت به الولايات المتحدة لتبرير خطواتها للوقوف بوجه العدوان العراقي، كما كان شأنها في حـالات متعددة من التـدخل والتخـريب. أما التهديد الذي لوَّحت به أعمال الكويت للمصالح العراقية فلم يكن تهديداً محتملاً.

وعلى نحوٍ أعمّ، بـرّر الرئيس العـراقي عدوانـه بأنـه عمـل نبيـل «دفـاعـاً عن الأمـة العربية»، متهماً الكويت بأنها كيان مصطنع، وجزء من ميراث الاستعماريين الأوروبيـين الذين اقتسموا العالم العربي لأغراضهم الذاتية. وقـد ضمنت لهم هذه المكـائد ألاّ يعـود نفع الـثروة النفطية الضخمة في العالم العـربي، على الجـماهير العـربية، وإنمـا يعود عـلى الدول الصنـاعية الغربية وعلى نخبة محلية ضئيلة ترتبط بها. ورغم ما في كلام صدَّام حسـين من مفارقـة، فإن التهم ذاتها لا تخلو من مزايا تستحقها، كما أن لها شعبية كبيرة بين السكان غير الكويتيين وهم ٦٠ بالمئة من المجموع الذين قاموا بـالأعمال التي أغنت الأقليـة من أهل البـلاد، لا «الأشقاء العرب» الآخرين.

لقد أشير إلى البغض الذي يكنّه العـالم العربي للولايـات المتحدة، ولكنْ لم يُحلل سبب وجـود هذا البغض جـدياً. والانـطباع الفـوري المألـوف هو أن يعـزى العـداء إلى المشـاكـل العاطفية التي يعانيها شعب تجاوزه التاريـخ لما فيـه من نقائص. سيكـون من شبه المستحيـل تقديم سرد منطقي لمسائل مركزية مثل التفاعل المتبـادل الأمريكي ـ الاسرائيـلي ـ الفلسطيني، لأن الجهود الأمريكية الكثيرة والناجحة جداً لمنع تسوية سياسية سلميـة قد وجـدت منذ الأزل بفعالية تثير الاعجاب[٣٦]. إن النبرة العميقة الغور في الروح العنصرية الموجهة ضـد العرب في الثقـافة السـائدة تسهّـل المناورة المعتـادة التي تعـزو العـداء للولايـات المتحـدة إلى أخـطاء الآخرين.

والشيء الخفي هـو أن العـرب لا حق لهم أسـاسـاً في النفط الـذي وضعتـه صـدفـة جيولوجيـة تحت أقدامهم. وقـد عبّر عن ذلـك وولتر لاكـوير في ١٩٧٣ قـائلاً إن نفط الشرق الأوسط «يمكن تدويله لا نيابةً عن بضع شركات نفطية بل لمنفعـة بقية الجنس البشري». ولا يمكن القيـام بهذا إلا بـالقوة، الأمـر الذي لا يثـير مشكلة أخلاقيـة لأن «كل مـا هو معـرّض للخطر هو مصير بعض المشيخات الصحراوية». وعليك فقط أن تُبدّل ترتيب الكلمات قليلاً. ضـع بدل «التـدويل»: «سيـطرة الولايـات المتحدة وعمـلائها» (طـالما ظلوا مؤيـدين ثـابتـين لإسرائيل). وبدل «بضع شركات نفطية» ضـع «العرب الـذين لا يستحقون شيئـاً». والمنطق هو ذاك الذي قال به المغاربة عند اجتياح الصحراء الغربيـة: «كويت واحـدة تكفي»؛ فليس من الإنصـاف أن تكون المـوارد الغنية بـأيدي أنـاس غير مهمـين حين يكـون الأغنياء الـذين

(٣٦) انظر مراجع الهامش رقم (٢١) السابق.

يديرون العالم بحاجة إليها. ورؤية الغرب هي، بالطبع، أوسع كثيراً من رؤية المغرب، فهي تشمل المنطقة بأسرها، هي ومواردها ـ بل موارد العالم كله.

كذلك فإن الاهتمام الذي يشرح الصدر بـ «منفعة الإنسانية» التي عبّر عنها لاكوير وآخرون لا يقودهم إلى اقتراح يقضي بأن نفط أمريكا الشمالية والشرق الأوسط كان ينبغي أن يدوّل خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية حين كان للغرب (وعلى رأسه الولايات المتحدة) سيطرة فعالة على مصادر الطاقة، ولا يقودهم إلى استنتاج النتيجة ذاتها بالنسبة إلى الموارد الغربية، الصناعية منها والزراعية والمعدنية، التي تستغل على نحوٍ يثير السرور من قبل الأغنياء ولمنفعتهم ومنفعة الأمم المكتفية. والتمييز يقوم، كما هو الحال دائماً، على مدى «الأهمية»[٣٧].

الجدير ذكره أن هذا الذي قيل، ليس فيه من جديد. فلنستذكر الإيضاحات التي قُدِّمت في الماضي لتفسير عدم وجود حق للمكسيكيين التعساء، العاجزين، بالسيطرة على مصير بلادهم الغنية. هذا وقد قال، في بداية هذا القرن، الأميرال ألفريد ت. ماهان، المؤرخ وصاحب النظريات الاستراتيجية المتنفذ، الذي كان معروفاً بتمسكه بالقيم المسيحية ومذهب الحقوق الطبيعية، إن هذه الحقوق ينبغي أن تُعدل في حالة الأقطار «العاجزة» مثل الصين التي يجب أن تدار «بطريقة من شأنها ضمان الحق الطبيعي للعالم عموماً في أن لا تترك الموارد عاطلة»، أو سيئة الاستعمال. إن حقوق الإنسانية تتجاوز حقوق الصينيين، الذين هم «قطيع من الأغنام دون راعٍ»، وأنهم يجب أن يقادوا وأن تقسم بلادهم وأن يُعلَّموا الحقائق المسيحية، وأن تسيطرِ عليهمْ، بعد كل هذا، السياسات الغربية التي تأخذ بـ «توكيد الذات العادل» ـ لا بدافع أناني بل «من أجل مصلحة الإنسانية». إن أمام الأفكار العظمى طريقاً لإعادة الظهور في كل عصر[٣٨].

خامساً: الأمم المتحدة تحسّن من سلوكها

أخذت الأمم المتحدة تحوز على حين غرة على ثناءٍ لم تعهده من قبل. فتحت عنوان «الأمم المتحدة تبلغ الرشد» أشاد محررو صحيفة بوسطن غلوب بظهور «تغيير رائع في تاريخ المنظمة»، وروحية جديدة من المسؤولية والجدية إذ أخذت هذه المنظمة تدعم المبادرات الأمريكية لمعاقبة المعتدي[٣٩]. وامتدح آخرون كذلك هذا التحوّل الحميد عن النمط المخزي الذي كان سائداً في الماضي.

---

(٣٧) Walter Laqueur in: *New York Times Magazine* (16 December 1973).

لتعليق إضافي، انظر: Noam Chomsky, *Peace in the Middle East? Reflections on Justice and Nationhood* (New York: Vintage Books; Pantheon Books, 1974), introduction.

(٣٨) انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.1, pp.35ff., and Marilyn Blatt Young, *Rhetoric of Empire: American China Policy, 1895-1901* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968).

(٣٩) Editorial in: *Boston Globe*, 8/8/1990.

وقد عُزي التغيير المحمود في عمل الأمم المتحدة إلى تحسن في سلوك العدو السوفياتي وانتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة. جاء في تقرير إخباري للصحيفة المذكورة آنفاً «أن الإدانة السريعة التي صدرت عن موسكو للغزو العراقي قد أطلق يد مجلس الأمن الدولي، وكان مشلولاً من أمدٍ طويل بفعل المنافسة بين الدول العظمى، وجعل المجلس يقوم بدور جوهري» جواباً على العدوان. وكتب مراسل جريدة نيويورك تايمز، ر.و. آبيل، يقول إن واشنطن «تعتمد أكثر فأكثر في صنع قراراتها على الأمم المتحدة، فهي الآن أكثر فعالية مما كانت عليه في عقود مضت بسبب انتهاء الحرب الباردة». وأشاد مقال افتتاحي في الجريدة المذكورة بـ «التغيير الهائل المدهش» عندما أخذت الأمم المتحدة تنحو أخيراً نحو الجدية، فتلقم حجراً في أفواه «أغلبية المستصغرين لشأنها» وتتيح للرئيس بوش أن يتابع مجهوده النبيل لخلق «نظام عالمي جديد لحل المنازعات بالدبلوماسية المتعددة الأطراف والأمن الجماعي». وفي جريدة واشنطن بوست استعرض جون غوشكو خلفية «هذه اللحظة النادرة في تاريخ الأمم المتحدة، التي أخذت تعمل فجأة بالطريقة التي صمّمت المنظمة لكي تعمل بموجبها»، فتحولت إلى وسيلة للسلام العالمي «بعد سنين من رميها بالفشل واعتبارها منبراً لشعوذة العالم الثالث خلال المنافسة الطويلة أيام الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحلفائه». إن التصور الأصلي للأمم المتحدة باعتبارها قيّمة على عالم يسوده السلام «قد حيل بينه وبين التحقيق، منذ البداية، بفعل الحرب الباردة المريرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. في تلك السنين الأولى كانت صورة الأمم المتحدة التي انطبعت في وعي العالم هي صورة سفراء سوفيات عابسين وهم يُدلون بأصوات النقض أو يخرجون غاضبين من اجتماعات مجلس الأمن»، في حين حوّل الأعضاء الجدد من العالم الثالث «الجمعية العامة إلى منبر لإلقاء الخطب الطنانة في مناهضة الغرب. . . . من ثم، وقبل زهاء سنتين، أخذ يسود التغيير نتيجة ما حدث في السياسة السوفياتية الخارجية من تغييرات تتجه نحو الوفاق». وأضاف ديفيد برودر، كبير المعلقين السياسيين في الجريدة المذكورة موافقته على هذا قائلاً:

> في خلال السنين الطويلة من الحرب الباردة جعل الفيتو السوفياتي، والعداء الذي يبديه عدد من دول العالم الثالث، من الأمم المتحدة موضوعاً للاحتقار لدى كثير من السياسيين والمواطنين الأمريكيين. أما في مناخ اليوم المتبدل فقد أثبتت المنظمة أنها أداة فعالة للزعامة العالمية وأنها يمكن أن تكون مؤسسة بوسعها أن تحقق السلام وحكم القانون معاً في المناطق المضطربة.

أجرى جورج بول تحليلاً نقدياً لسياسة الحكومة نشرته صحيفة نيويورك رفيو فتتحه بالقول: «مع انتهاء الحرب الباردة وابتداء أزمة الخليج يمكن الولايات المتحدة الآن أن تختبر صلاح المبدأ الذي وضعه ولسون في الأمن الجماعي، وهو اختبار استبعده الفيتو السوفياتي الآلي في مجلس الأمن خلال أربعين سنة مضت». وفي تقرير أذاعته هيئة الإذاعة البريطانية، وكان تقريراً عن الأمم المتحدة، قال منظم التقرير مارك اربان: «كان الاتحاد السوفياتي، إبان الحرب الباردة، يستخدم مراراً وتكراراً حقه في نقض القرارات لحماية مصالحه من خطر تدخل الأمم المتحدة. وطالما كان جواب الكرملين في المجلس يتلخص بكلمة كلا، فإن

المناقشات ظلت عدائية فيه». أما الآن «فموقف الاتحاد السوفياتي مختلف تماماً»، فالاقتصاد فيه يواجه الانهيار «وفي البلاد زعيم يؤمن بالتعاون»[٤٠].

نفهم من هذا، إذن، أن المنافسة بين الدول العظمى، والعرقلة الروسية، واستخدام الفيتو السوفياتي باستمرار، والخلل المَرَضي في العالم الثالث؛ كل ذلك حال دون قيام الأمم المتحدة بمسؤولياتها في الماضي.

هذه المقولات ترددت في عشرات المقالات الحماسية، وكلها تتسم بسمة بارزة واحدة: لم يُقدَّم أي دليل لإثبات الحقائق التي تُعتبر في ما يبدو حقائق ثابتة جلية وينبغي أن تُفهم كذلك. ثمة طرق لتقرير السبب الذي جعل الأمم المتحدة غير قادرة على القيام بدورها في حفظ السلام. وما علينا إلا أن نستعرض سجل الفيتو في مجلس الأمن والأصوات السلبية المنعزلة في الجمعية العامة. إن نظرة واحدة إلى الحقائق تفسّر سريعاً لماذا وُضِع الموضوع على الرف لصالح سياسة لا يعنيها إلا خدمة مصالحها.

إن الولايات المتحدة تتقدم الصفوف جميعاً منذ ١٩٧٠ في نقض قرارات مجلس الأمن ورفض قرارات الجمعية العامة بشأن مختلف القضايا. تأتي بعدها في ذلك بريطانيا، وبمسافة فراسخ، ورفضها القرارات يتعلق أساساً في تأييدها النظام العنصري في جنوب أفريقيا. كان السفراء العابسون الذين يدلون بأصوات النقض يتكلمون لغة انكليزية خالصة، في حين كان الاتحاد السوفياتي يصوت بانتظام مع الأغلبية الساحقة[٤١]. والواقع أن عزلة الولايات المتحدة كانت ستبدو أشد لو لم تستطع بنفوذها الكبير أن تستبعد قضايا رئيسية من جدول أعمال الأمم المتحدة. كان الغزو السوفياتي لأفغانستان يُنتقد بمرارة باستمرار، ولكن الأمم المتحدة لم تكن مستعدة قط للنظر في حرب الولايات المتحدة ضد الهند الصينية.

إن دورة الأمم المتحدة التي سبقت «التغيير الهائل المذهل» (شتاء ١٩٨٩ - ١٩٩٠) يمكن أن تصوِّر الأمر. فقد جرى نقض ثلاثة قرارات لمجلس الأمن: إدانة الهجوم الأمريكي

---

(٤٠) Pamela Constable [et al.] in: *Boston Globe*, 20/8/1990; R.W. Apple in: *New York Times*, 21/8/1990; Editorial in: *New York Times*, 24/9/1990; John Goshko and David Broder in: *Washington Post* (3 September 1990); George Ball in: *New York Review of Books*, 6/12/1990, BBC («News Night», 29/11/1990, circulated by MTS (Defence Information), Newton-Le-Willows, Merseyside.

(٤١) منذ سنة ١٩٧٠ وحتى سنة ١٩٨٩، استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو بالنسبة الى ٤٥ قراراً لمجلس الأمن الدولي وحدها، و١١ قراراً بالاشتراك مع المملكة المتحدة، و٤ قرارات مع كل من المملكة المتحدة وفرنسا.

وكان لبريطانيا ٢٦ اقتراعاً سلبياً (١١ مع الولايات المتحدة، و٤ مع الولايات المتحدة وفرنسا). وكان لفرنسا ١١ اقتراعاً (٧ وحدها) والاتحاد السوفياتي ٨ اقتراعات (واحد مع الصين). المدوّنات حصل عليها نورمان فنكلستاين. وفي سنة ١٩٩٠، أضافت الولايات المتحدة نقضين آخرين: الأول بالنسبة الى بنما والثاني بالنسبة إلى المساوىء الاسرائيلية في الأراضي المحتلة (٣١ أيار/ مايو ١٩٩٠). وهكذا يكون هناك ٥٨ «لا» منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٩٠. بالنسبة الى قضية بنما انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.5, note (19).

على سفارة نيكاراغوا في بنما (فيتو أمريكي، واستنكاف بريطانيا)؛ وإدانة غزو الولايات المتحدة لبنما (نقضته الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة)؛ وإدانة الإساءات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة (فيتو أمريكي). وصدر قراران عن الجمعية العامة يدعوان الدول كافة إلى احترام القانون الدولي. . أولهما يدين مساعدة الولايات المتحدة جيش الكونترا، والآخر يدين الحصار غير الشرعي المفروض على نيكاراغوا. كلاهما صدر بمعارضة صوتين فقط هما صوتا الولايات المتحدة وإسرائيل. وصدر قرار يعارض امتلاك الأراضي بالقوة بأغلبية ١٥١ إلى ٣ (الولايات المتحدة وإسرائيل والدومينيك). ويدعو هذا القرار مرة أخرى إلى تسوية دبلوماسية للنزاع العربي - الإسرائيلي وإقامة حدود معترف بها وضمانات للأمن، ويستعمل هذا القرار كلمات القرار رقم ٢٤٢، مع تقرير المصير للفلسطينيين، ويدعو ضمناً إلى تسوية على أساس دولتين. كانت الولايات المتحدة تمنع مثل هذه التسوية - وحدها تقريباً، كما يشير التصويت الأخير - منذ أن استخدمت حق النقض في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ ضد اقتراح لهذه التسوية قدمته سوريا والأردن ومصر بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية. لقد نقضت الولايات المتحدة مراراً قرارات مجلس الأمن وأعاقت قرارات أخرى للجمعية العامة، ومبادرات أخرى للأمم المتحدة في سلسلة طويلة من القضايا من ضمنها العدوان والضم وانتهاكات حقوق الإنسان والتمسك بالقانون الدولي، والارهاب، وغير ذلك(٤٢).

أخذت جريدة نيويورك تايمز، بحماستها الجديدة للقانون الدولي والأمم المتحدة، تحوّل وجهها المرة تلو المرة شطر شخص بطولي واحد: دانييل باتريك موينيهان. فقد أبرزته كشاهد خبير على «روحية الإجماع الجديدة في الأمم المتحدة»، لكي يوضح أنه كان هناك «بعض الانتهاكات الفاضحة للقانون الدولي في الماضي»، أما الآن «فإن للدول الكبرى مصالح يتفق بعضها مع بعض وجهاز الأمم المتحدة حاضر للاستخدام». هذا وقد أشادت الجريدة بـ «مناصرة هذا الرجل الثابتة للقانون الدولي» في مقالٍ عرض دراسته التي صدرت بعنوان «قانون الأمم». وأشار كاتب العرض إلى «غضبة الرجل الساخرة، التقية، التي تذكّر به استاذاً مفعم بالعاطفة لا يجد من يسمع، وهو يزبد ويرعد لأن فكرة طاهرة الذيل طهارة القانون الدولي يجري نبذها نبذ النواة باعتبارها فكرة ساذجة ويمكن التخلي عنها». وفي مقال ظهر في مجلة نيويورك تايمز نجد أن موينيهان «مسرور جداً» لما ثبت من صحة موقفه في نضاله الطويل من أجل إعلاء شأن القانون الدولي ونظام الأمم المتحدة، وهي «أفكار تجريدية عزيزة على قلبه». إن الجميع أخذوا في النهاية «يسيرون في ركاب موينيهان» بدلاً من تجاهلهم

---

(٤٢) انظر: المصدر نفسه، الفصل ٣، المبحث الرابع والفصلان ٢ و٥، و

Noam Chomsky in: *Z Magazine* (January 1990).

لمزيد من البحث، انظر: Chomsky, *Necessary Illusions,* pp.82ff., appendix IV, section 4; Norman Finkelstein in: *Z Magazine* (November 1990); Cheryl Rubenberg in: *Arab Studies Quarterly* (Fall 1989), and Nabeel Abraham in: *American-Arab Affairs* (Winter 1989-1990).

المبادىء التي تمسّك بها بإيمان تام أمداً طويلاً. لم يعد موينيهان بحاجة إلى «الاستمتاع باستشهاده». فالآن «قد لحق به التاريخ»[٤٣].

لقد أغفلت هذه الحفاوة ذكر استعراضٍ لسجل موينيهان كسفيرٍ إلى الأمم المتحدة حين أتيحت له الفرصة لوضع مبادئه موضع التطبيق. ففي برقيةٍ له إلى هنري كيسنجر بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ أورد أمر «التقدم الكبير» الذي جرى بأساليب الضغط في الأمم المتحدة «نحو بلوغ هدف أساسي للسياسة الخارجية، ألا وهي تمزيق الكتل المتراصة للأمم، وأغلبها حديثة العهد، التي دأبت منذ أمد طويل على الوقوف بوجهها في المنابر الدولية والمواجهات الدبلوماسية عامةً». وذكر موينيهان حالتين لهما علاقة بالموضوع: نجاحه في تقويض رد الفعل في الأمم المتحدة على غزو أندونيسيا تيمور الشرقية وعلى عدوان المغرب في الصحراء الغربية، وكلا العملين أيدته الولايات المتحدة، بل كان تأييدها العمل الأول قوياً بوجه خاص. ثم أورد مزيداً من الكلام عن هذه الأمور في مذكراته عن سنوات عمله في الأمم المتحدة، فقد وصف دوره بصراحة حين غزت أندونيسيا تيمور الشرقية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ قائلاً:

> كانت الولايات المتحدة ترغب في أن تتجه الأمور الوجهة التي اتخذتها، وعملت على تحقيق ذلك. وكانت وزارة الخارجية ترغب في أن تثبت الأمم المتحدة أنها عاجزة تماماً في أي إجراء تتخذه. وقد أوكلت هذه المهمة إليّ، فقمت بها بنجاح غير قليل.

ويضيف قائلاً إن عدد القتلى بلغ خلال بضعة أسابيع نحو ستين ألفاً، أي «١٠ بالمئة من السكان، وهي تكاد تكون نسبة الضحايا التي تكبّدها الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية»[٤٤].

هذه الحكاية عن الأمم المتحدة، التي أُوجزت هنا على سبيل المثال، تقدم الينا رؤية مهمة للثقافة الفكرية. فالأمم المتحدة «فعالة» اليوم لأنها تقوم بشكلٍ عام بما تريده واشنطن، وهذه حقيقة لا علاقة لها عملياً بانتهاء الحرب الباردة، أو الروس، أو علل العالم الثالث. إن «الخطب الرنانة المناهضة للغرب» من جانب ممثلي العالم الثالث إنما كانت في الغالب الأعمّ دعوة لتنفيذ القانون الدولي. وحدث، مرة واحدة وحسب، ان كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها في صف يعارض أعمال العدوان والضم وانتهاكات حقوق الإنسان. لذا تحررت الأمم المتحدة من الفيتو الأمريكي ـ البريطاني المتكرر. وبما أن هذه الحقائق غير مقبولة، فإنها غير موجودة. إنها تعود إلى مجال «انتهاك الواقع» (التاريخ الفعلي) لا إلى الواقع ذاته (ما نفضل أن نعتقده)[٤٥].

---

(٤٣) Elaine Sciolino, «Peacekeeping in a New Era: The Superpowers Act in Harmony,» *New York Times*, 28/8/1990; Roger Rosenblatt, «Give Law a Chance,» *New York Times Book Review*, 26/8/1990, and James Traub in: *New York Times Magazine* (16 September 1990).

(٤٤) *New York Times*, 28/1/1976, and Daniel Patrick Moynihan, *A Dangerous Place* (Boston: Little, Brown, 1978).

(٤٥) انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, p.19.

إن هذه عناصر أساسية في قيمنا الثقافية التقليدية. هذا وقد تبيّنت قيمنا الأخلاقية التقليدية كذلك طوال الوقت، لا سيما حين بدأت تتبلور معارضة النخبة لمخططات الحرب الأمريكية. ومن العلامات التي ظهرت مبكراً مقابلة أجريت مع الجنرال نورمان شوارتزكوف، قائد قوات الولايات المتحدة، وظهرت على الصفحة الأولى من جريدة نيويورك تايمز، وافتتحت كما يلي:

> قال اليوم قائد القوات الأمريكية التي تواجه العراق إن جيوشه يمكن أن تمحو العراق، ولكنه حذّر من أن تدمير ذلك القطر قد يكون «في غير صالح ميزان القوى طويل الأمد في المنطقة».

وفصّل آخرون تحذيره هذا. فعلى سبيل المثال، كتبت مراسلة الجريدة المذكورة الخبيرة بشؤون الشرق الأوسط، جوديث ميلر، بعنوان «التساؤل عن الثمن السياسي للنصر»، تقول:

> قليلون هم الذين يشكّون أن في وسع الولايات المتحدة وحلفائها، إذا نشبت الحرب في الخليج، «أن يحوّلوا بغداد إلى ساحة فارغة»، على حد تعبير دبلوماسي أمريكي في الشرق الأوسط. ولكن عدداً من المحللين قلقون كثيراً من النتائج المحتملة لنصر كهذا التي تؤثر في المصالح الأمريكية في المنطقة على المدى الطويل. وقد حذّر وليام كرو، الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة، قائلاً في الأسبوع الماضي «إن كثيرين من العرب سيستنكرون بشدة حملةً من شأنها أن تقتل بالضرورة أعداداً كبيرة من أخوتهم المسلمين...».

وباختصار، إن بوسعنا أن نذبح شعباً يبلغ تعداده سبعة عشر مليون نسمة ونمسح قطراً من وجه الأرض، ولكن الإبادة الجماعية قد تكون غير حكيمة تكتيكياً، ومضرة بمصالحنا. وقد بحثت القضايا بحثاً عميقاً في عدد من المقالات، وتميزت بالافتقار إلى أي علامة من علامات «الحساسية المفرطة» التي أبداها مكتب الهند في سنة ١٩١٩ بشأن استعمال الغازات السامة ضد «العشائر غير المتحضرة». فليطمئن أولئك الذين عبّروا عن القلق بشأن انحطاط قيمنا التقليدية[٤٦].

سادساً: المعتدلون والوطنيون

كان العنصر المفقود في المسألة الهاجس المعتاد، وهو الخطر السوفياتي، وقد زال الآن على نحوٍ لا رجعة فيه. وقد وُجّه انتقاد كثير إلى الرئيس بوش على عدم قدرته على الافصاح عن أهداف مثلى، ولكن أسباب هذا التخبط بقيت دون بيان. ولم يكن الانتقاد منصفاً بالتأكيد. فالمرء لا يتوقع ذكر الحقائق، كما لم يكن يتوقعها في الماضي، أما الذرائع المعتادة فليست متوفرة. وجرت محاولة تلو أخرى، وهي تتعقب استطلاعات الرأي العام بما توفره من

---

(٤٦) Youssef Ibrahim in: *New York Times*, 2/11/1990, and Judith Miller in: *New York Times*, 6/12/1990.

لقد أبلغ الجنرال شوارتزكوف «الشعب العراقي» أن «نزاعنا ليس» معهم، وأننا نفضّل تجنُّب «الآلاف والآلاف من الضحايا الأبرياء».

معلومات عما يمكن أن يعرض فيتقبّله الناس. وفي بعض الأحيان ترتفع بعض الأصوات مقرةً حتى بالواقع الذي لا يمكن التعبير عنه عادة: «ان التدخل في العالم الثالث إنما هو مدفوع باهتمامات الولايات المتحدة «الاستراتيجية» والاقتصادية، وهو في هذه الحالة التي نحن بصددها يرمي إلى «دعم قطر من أقطار منظمة أوبك الذي هو أكثر احتمالاً في قيامه بخدمة مصالح الحكومة في واشنطن»(٤٧).

إن النفوذ العراقي على أرخص وأغزر مورد للطاقة في العالم ينظر إليه ـ وتلك نظرة صحيحة ـ على أنه يهدد بأشد الأخطار. أما النفوذ الأمريكي على موارد العالم العربي فيُنظر إليه، على خلاف ذلك، باعتباره شيئاً كريماً يتصف بالخير ـ وهو كذلك بالتأكيد لا بالنسبة إلى أغلبية الناس التي تعيش في الكويت أو في المنطقة عامةً، أو بالنسبة إلى أشباههم في أي مكان آخر(٤٨)، وإنما بالنسبة إلى الناس المهمين. إننا لنرى على الدوام المبدأ الأساسي ذاته: إن حكم العالم وموارده يجب أن تكون في أيدي «الأغنياء الذين يقطنون آمنين في إقطاعياتهم». أما الجياع والمضطهدون فيجب الإبقاء عليهم في أماكنهم.

واستناداً إلى الفرضيات التشرتشلية نفسها، فإن الأغنياء الذين يتولون أمورنا في العالم العربي هم «معتدلون»، ويدخلون في صفوف موسوليني وسوهارتو وجنرالات غواتيمالا ومن لفّ لفّهم. وفي شرح نتائج الغزو العراقي ذكرت جريدة نيويورك تايمز «ان الشرق الأوسط ينقسم الآن إلى معسكرين، معسكر مؤيد للغرب هو معتدل اعتدالاً واضحاً، ومعسكر مناهض للغرب وهو قومي النزعة على نحو شديد الضراوة»، وتنقل الجريدة عن صحيفة تونسية كبرى قولها إن هذا المعسكر الثاني يضم في صفوفه «رجل الشارع العربي»؛ وكانت هذه الصحيفة التونسية تعلّق في هذا الصدد على التأييد المتعاظم للعراق بين العرب من سكان الأقطار الفقيرة. ويضيف برنارد ترينور في مكان آخر قوله: «إذا حقق صدّام حسين «تهديده بحرق» إسرائيل، فإن هذا سيزيد من تأييد الملايين له بين العرب المحرومين الذين يحتفون به أيما احتفاء والذين يمكنهم أن يشعلوا شرارة الاضطراب المدني في الدول العربية المحافظة والمعتدلة» ـ وهي الدول التي يحكمها ويديرها الأمراء وخريجو مدارس إدارة الأعمال، وهؤلاء هم في نظر هذه الملايين من العرب رجال أعمال غربيون يصلّون لله ولكنهم يعبدون شيطان المال(٤٩).

---

(٤٧) Thomas Friedman in: *New York Times*, 12/8/1990.

(٤٨) لتسجيل قضية واحدة وحسب، في الوسع إيجاد حجة مقنعة حول أنه ينبغي بالنسبة الى «مصالح شعوب المنطقة» على المدى الطويل، حبس النفط عن السوق، وإبقاء الأسعار أعلى الآن، والحفاظ على الموارد للمستقبل، بدلاً من ترك مئات الملايين من الشعوب بلا أي مستقبل غير الموت والجوع لأجيال عديدة، عندما ينفد موردها الوحيد، ويتبدّد لمصلحة الغرب والنخبات المحلية.

(٤٩) Youssef Ibrahim, «The Split Among Arabs Unleashes a People's Anger,» *New York Times*, 12/8/1990, and Trainor, «Saddam Hussein Mideast's Noriega, Has to Go».
الوقائع أكثر تعقيداً، إن ما ندرسه ههنا هو التفسير ومغزاه العَقَدِي.

لاحظ، أيها القارىء، أن ترينور يتبع التقليد السائد في شجب صدّام حسين نظراً لتهديده بحرق إسرائيل ـ انتقاماً لعدوان إسرائيلي، وهذه حقيقة يجري إغفالها إغفالاً تاماً في هذه الحالة بالذات، أو تُطرح جانباً كأن لا علاقة لها بالأمر. أما لو حدث ردّ فعل إسرائيلي فتاك تجاه عدوان عراقي، فيما لو خوّلت به، فسيعتبر عملاً مشروعاً، مُحِقاً، دفاعاً عن النفس. ولاحظ كذلك أن عبارتي «مؤيد معتدل للغرب»، و «قومي شديد الضراوة، مناهض للغرب» فيهما كلمات زائدة ومن قبيل الحشو. «فالمؤيد للغرب» هو ضمناً «المعتدل»؛ و «المناهض للغرب» هو ضمنا «القومي شديد الضراوة» ـ أي الشرير والمتعصب.

سابعاً: المسار الدبلوماسي

ما إن حل منتصف آب/ أغسطس، حتى اتضح أن الولايات المتحدة لم تكن في حقيقة الأمر تقود فريقاً متحمساً في الأمم المتحدة وهي تحاول تعبئة الدعم لاستخدام القوة في الخليج. فعلى الرغم مما بذله الدبلوماسيون الأمريكيون المتجولون من جهد، بما في ذلك التهديدات والمناشدات والمداهنات، فإنهم لم يتمكنوا من حشد أكثر من مشاركة رمزية في عمل يتجاوز نطاق العقوبات من النوع الذي كانت الأمم المتحدة قد حاولت فرضه في حالات العدوان الأخرى، وكانت هذه المحاولات غالباً ما تُعرقَل من قِبل الولايات المتحدة. لم يكن من السهل إغفال عزلة الولايات المتحدة في صحارى السعودية (باستثناء بريطانيا)، ولكنْ لم يكن هناك من شك في الخط الرسمي، فحين يكون العالم في خطر يُستدعى مطبِّق القانون (الشريف)، وما نحن وحدنا إلا أولئك الشرفاء والأقوياء الذين يحملون العبء وينهضون بالمهمة.

أعلنت ألمانيا أنها لن تساعد في تمويل العمليات العسكرية الأمريكية لأن الترتيب الجاري بين الولايات المتحدة والسعودية كان ترتيباً ثنائياً لم توافق عليه الأمم المتحدة. واتخذت الجماعة الأوروبية الموقف ذاته. فقد كانت هذه الجماعة قد قررت عدم تقديم المساعدات للعمليات الأمريكية في الخليج، ولكنها في الوقت عينه أسهمت بزهاء ملياري دولار للسنة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ (١٥ بالمئة من الكلفة المقدرة) للأقطار التي تعاني من الحصار. وعلّق وزير خارجية إيطاليا على ذلك قائلاً: «إن العمل العسكري للولايات المتحدة قد اتخذ ذاتياً. ويجب ألا ننسى المبدأ القاضي بألّا ضريبة دون تمثيل». ووافقت اليابان، تأدباً منها، على أن تقوم بالقليل جداً، في حين تمسكت كوريا الجنوبية بحجة الفقر. وكان صوت العالم الثالث خافتاً، بقليل من الحماسة للمجهود الأمريكي وكثير من العداء الشعبي. ونأت الدول العربية بنفسها على العموم. وأظهر استطلاع للرأي في تونس، وهي مناصرة للغرب، أن ٩٠ بالمئة يؤيدون العراق، مع عددٍ يدين «الازدواجية» التي كشف عنها موقف الولايات المتحدة إزاء ما ارتكبته إسرائيل من عدوان، وضم للأراضي، وانتهاك لحقوق الانسان. ولاحظ المعلقون أحياناً أن التأييد للمبادرة العسكرية الأمريكية هو على أقلّه في الحكومات «ذات الحركات الديمقراطية الفتية»: الأردن والجزائر واليمن وتونس (جوديث ميلر). وعبّر المحللون

في الحكومة عن القلق، إذا ظلت القوات الأمريكية في مواقعها طويلاً وحل شهر رمضان وموسم الحج، مما قد يثير المشاعر الشعبية «ويمكن أن يسبب احتجاجات، وربما انقلابات تطيح بحكومات ذات توجهات غربية في المنطقة وتنسف الأساس الدبلوماسي الذي تستند إليه الجيوش التي تواجه العراق بقيادة الولايات المتحدة» (بيتر غوزلين، الذي ذكر كذلك وأصاب كبد الحقيقة أنه ليس بين المنتقدين في الكونغرس من يشك بصحة «مبادىء بوش الأولى: أن الخليج أمر حيوي للولايات المتحدة، لذا فإن عليها أن تدافع عن مصالحها بالقوة العسكرية» - «مبدأ أول» يمكن صدّام حسين أن يقدّره بسهولة). وقالت جوديث كيبر، الخبيرة بشؤون الشرق الأوسط في معهد بروكينغز: «القضية الفاصلة، بالنسبة إلي، هي الأنظمة إزاء الشعوب، إذ ما من نظام عربي يمثّل شعبه، ولهذا نجد الهتافات تتعالى في الشوارع» لصدّام حسين، الذي يُنظر إليه على أنه المدافع عن مصالح الجماهير العربية ضد الطغمة الحاكمة التي تستخدم الثروة النفطية للأمة العربية لإغناء نفسها والعالم الغربي. لم يرد تعليق يُذكر عن مغزى حقيقة معينة هي أنه كلما وجدت عناصر التعددية في العالم العربي أصبحت الحكومات غير قادرة على الوقوف في صف الولايات المتحدة وقضيتها(٥٠).

حاولت الصحافة أن تواجه كل هذا بصفاقة مشددةً على الإجماع المدهش الذي أبداه الرأي العلمي في تأييد موقف الولايات المتحدة مع تلطيف التفاصيل ما وسعها ذلك. وقد أفلحت وكالة أسوشييتد بريس في تحديد نوع المشاكل القائمة، إذ جاء في خلاصة أوردتها عن أهم مواضيع الساعة: «يصف وزير الخزانة، نيكولاس برايدي، جهوده العالمية لجمع الأموال بأنها ناجحة، مع أنه لم يتلقَّ وعوداً محددة بمساعدات جديدة تعاون على دفع المصروفات». بيد أن كتّاب الأعمدة والمحررين يندّدون باليابان (وأحياناً بألمانيا) بصفتها «من حلفاء أيام الرخاء، الذين يرفضون الاسهام بقسطهم الكامل والعادل في المجهود المشترك لاحتواء العراق». هذا، ولم يُبذل جهد يذكر لاستشفاف الرفض الغريب لـ «مسايرة الركب» من جانب أولئك الذين هم، نظرياً، أصحاب المنفعة الأولى من أعمال الولايات المتحدة(٥١).

مثل هذه المشاكل أدت إلى ظهور سردٍ قيّم (وموافقة أيضاً) للموقف المتشدد في أمريكا

---

(٥٠) «Bonn Says it won't Fund US Buildup,» *Washington Post* and *Boston Globe*, 6/9/1990; Serge Schmemann, «Bonn's Iraq-Embargo Aid,» *New York Times*, 7/9/1990; Alan Riding and Thomas Friedman in: *New York Times*, 8/9/1990; James Sterngold, «Brady Finishes Tour,» *New York Times*, 8/9/1990; James Clad and Ted Morello in: *Far Fastern Economic Review*, 6/9/1990; Friedman in: *Reuters* and *New York Times*, 7/9/1990; Edward Schumacher, «Tunis, Long Friendly to West, Bristles with Hostility to U.S. Gulf Moves,» *New York Times*, 6/9/1990; *Associated Press*, 7/9/1990; Michael Gordon, «Combined Force in Saudi Arabia is Light on Arabs,» *New York Times*, 5/9/1990; Judith Miller in: *New York Times*, 6/12/1990; Peter Gosselin in: *Boston Globe*: 26/11/1990 and 27/11/1990, and Judith Kipper and John Kifner in: *New York Times*, 12/8/1990.

الصورة الحقيقية هي أيضاً أكثر تعقيداً، وما يناسب ههنا هو التفسير.

(٥١) *Associated Press*, 7/9/1990, and Tom Wicker in: *New York Times* (Editorial), 6/9/1990.

ورد في مقال كتبه توماس فريدمان وظهر على صدر الصفحة الأولى من جريدة نيويورك تايمز. فقد عزا هـذا الكاتب رفض الادارة حتى مجـرد النظر في «مسـار دبلوماسي» إلى قلقهـا من أن المفاوضات قد «تنزع فتيل الأزمة» وتعيـد الوضـع القائم السـابق إلى ما كـان عليه لقـاء ثمن زهيد هو عبارة عن «بضعة مكـاسب رمزيـة في الكويت» للرئيس العـراقي (من قبيل «جـزيرة كـويتية أو تعـديلات طفيفـة في الحدود»، وكلهـا مسائل متنازع عليهـا طويـلاً). لهذا، فـإن أي شيء دون النصر الكامل للقـوة الأمريكيـة هو أمـر غير مقبـول، حتى إذا كان ذلـك يعني كارثـة حربية، مع نتائج لا يمكن التنبؤ بها. أمـا الإمكانيـة الخاصـة بقيام الـدبلوماسيـة بنزع فتيـل الأزمة، ومن بعد ذلك التصدي بهدوء بالوسائـل السلمية للمسـائل المصـيرية والمهملة طـويلاً مثل انتشار الأسلحة الفتاكة في المنطقة بأسرها (لا في العراق فقط) ـ فهـذه كارثـة يجب تجنّبها وليست خياراً يجب استكشافه[٥٢].

أما المراسل الدبلوماسي الأقدم للجريدة المـذكورة، فقـد عزا الضغط الجـاري من أجل المفاوضات إلى الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية الهزيلة أبداً، إذ إن جهودهما للتـوسط «هي وسيلتهما الوحيدة لتبرير تأييدهما الغزو الذي قام به الرئيس صدّام حسين». إن الأردن لم يؤيد الغزو، وإن كان لم يؤيد كذلك جواب الولايات المتحـدة عليه؛ فكـما ذكر المـراسل الـبريطاني مارتن وولاكوت بأدق عبارة من عمّان «كانت جهود الملك منذ بدأت الأزمة تهـدف إلى إرجاع المارد إلى القمقم، وتحقيق انسحاب من الكويت، وعلى العموم إعادة الـوضـع الـراهن إلى ما كان عليه». وحتى إذا كانت جريـدة نيويـورك تايمـز قد رأت أن الحقيقـة المعنية غـير جديـرة بالنشر، فإن من الصعب الاعتقاد بأن كبـير خبرائهـا في الشرق الأوسط لم يكن على علم بـأن منظمة التحرير الفلسطينية قد أصدرت، قبـل بضعة أيـام من كتابـة سطوره، بيـانها الرسمي الأول الذي دعا إلى حلٍّ «يضمن وحدة وأمن العراق، والكويت والسعودية والخليج والمنطقة العربية بأسرها» (التشـديد عـلى الكويت وضـع من قِبلي؛ نقلتـه وكالات الأنبـاء). إن وضع اللوم على عاتق «التفسير الفلسطيني للأحداث» وسوء تصرّف الأردن هو إسهـام بارز آخـر في تثبيت خط الدعاية الأمريكي ـ الاسرائيلي[٥٣].

لم يتـوفر من المعلومـات الدقيقـة إلا القليل، بشـأن مواقف الأردن ومنـظمـة التحـريـر الفلسطينية. وقد نشرت الصحافة الاسرائيلية خطةً للمنظمة قرأها المناضل الفلسطيني فيصـل الحسيني في القدس، وهي تدعـو إلى انسحاب فـوري للقوات العـراقية من الكـويت وإجراء محادثات سلام بين العراق والكويت حـول مسائـل الحدود والسيـاسة النفـطية، وتـدعو إلى حق الشعب الكـويتي في «اختيار الحكـومة المـركزيـة في أراضيه، دون تـأثير أجنبي، عـربياً كـان أم غيره». وقالت مصادر المنظمة إنها والأردن قدّما خطة تؤلف بمـوجبها الأمم المتحـدة قوة لحفظ السلام، كما تقوم بتنسيق المحادثات في مستقبل الحكومة في الكـويت، وربما دعت إلى إجـراء

---

(٥٢) Thomas Friedman, «Behind Bush's Hard Line,» *New York Times*, 22/8/1990.

(٥٣) Martin Woollacott in: *Manchester Guardian* (26 August 1990), and المصـدر نفسـه، و «PLO Says it Favors Integrity of Kuwait,» *Reuters* and *Boston Globe*, 20/8/1990.

استفتاء فيها. وقد جرى تجاهل هذه الخطة وغيرها من المقترحات التي تأخذ بالمسار الدبلوماسي، أو أنها رُفضت سريعاً من قبل البيت الأبيض والكونغرس ووسائل الاعلام[٥٤].

وفي حين كانت جريدة نيويورك تايمز تحذّر من مغريات المسار الدبلوماسي، كانت في الوقت عينه تدعو إلى الدبلوماسية تفضيلاً لها على اللجوء الفوري إلى القوة. ولكنْ، وكما أشرنا سابقاً، كانت هذه الدبلوماسية تعني تسليم الانذار: فإما الاستسلام أو الموت. كانت الامكانات الدبلوماسية، في واقع الأمر، قد قوّضت أركانها من الأساس، هي وخيار العقوبات.

علينا أن نتذكر أن الحكومة الأمريكية، كأي طرف آخر من الأطراف الفاعلة في الشؤون العالمية، تدعو دائماً إلى الدبلوماسية في العلن، لا إلى القوة. كان هذا هو موقف الولايات المتحدة، في حين أنها كانت تسعى إلى منع إجراء المفاوضات والتوصل إلى تسوية سياسية في فيتنام وأمريكا الوسطى، وكان هذا دائماً هو الموقف العلني بشأن النزاع الاسرائيلي ـ العربي، حتى كأن الولايات المتحدة كانت تتزعم معسكر الرفض. ومهما يكن موقف الولايات المتحدة هذا، فإن وسائل الاعلام تصوره على أنه تلهّف إلى الدبلوماسية والوسائل السلمية. وهكذا، فإننا نقرأ «عن المجهود الأمريكي لتركيز الاهتمام على الدبلوماسية والعقوبات، لا على قرع طبول الحرب»[٥٥]. في حين أن المجهود في حقيقة الأمر هو لإعاقة المسار الدبلوماسي ورفض المفاوضات والتمسك بالقوة والإكراه ـ تحت غطاء دولي إن أمكن، وإلا فوحدها. وكما هو الحال في قضايا أخرى فإن من المنطق، المحصّن ضد الحقيقة، القول بأن واشنطن تسعى إلى حل المشكلة سلمياً دون استخدام القوة.

سبق أن أشرنا إلى عدد من المحاولات الرامية إلى «المسار الدبلوماسي»، ومنها الاقتراح العراقي في ١٢ آب/ أغسطس بشأن الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة؛ واقتراح ١٩ آب/ أغسطس بأن يتقرر وضع الكويت من قِبل الدول العربية وحدها؛ والعرض المقدم في ٢٣ من الشهر المذكور الذي نشر في صحيفة نيوزداي و «العرض المشابه» (أو لعله العرض نفسه) الذي أخفته جريدة نيويورك تايمز في الوقت عينه؛ وكذلك المقترحات المنشورة للأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد جاء على صفحات شؤون الأعمال في جريدتي نيويورك تايمز وول ستريت جيرنال حدوث «ما يشبه الهلع في شراء الأسهم في آخر النهار»، وذلك في الرابع من شهر كانون الأول/ ديسمبر بعدما جاء في تقرير ظهر في التلفزيون البريطاني عن عرض عراقي بانسحاب من الكويت باستثناء حقول نفط الرميلة، بلا شروط أخرى عدا موافقة الكويت على بحث تأجير جزيرتين في الخليج وذلك بعد الانسحاب. وقد

---

(٥٤) Yehuda Litani in: *Hadashot*, 17/8/1990; *The Other Front* (Jerusalem), 23/8/1990, and *United Press International* and *Boston Globe*, 26/8/1990.

قارن المقترحات في افتتاحية جريدة التايمز في اليوم نفسه. انظر أيضاً:

Paul Lalor in: *Middle East International*, 31/8/1990.

(٥٥) Andrew Rosenthal in: *New York Times*, 3/9/1990.

تناقلت وكالات الأنباء هذا العرض ولم تذكره الصحف. بيد أن التقارير الإخبارية عبّرت عن عدم ارتياحها من المباحثات المقترحة مع العراق (وهي في واقع الحال ليست إلا تسليم إنذار، كما قال البيت الأبيض) لأنها «قد تشجع بعض الشركاء الأوروبيين على البدء بتحركات سلمية لا تغني عن الأمر شيئاً...»(٥٦).

وقدّم العراق في أواخر كانون الأول/ ديسمبر اقتراحاً أعلن عنه مسؤولون أمريكيون في الثاني من كانون الثاني/ يناير: وهو عرض بـ «الانسحاب من الكويت إذا تعهدت الولايات المتحدة بألا تهاجم الجنود عند انسحابهم، وإذا تركت الجيوش الأجنبية المنطقة، وإذا تم الاتفاق على المشكلة الفلسطينية وعلى تحريم أسلحة الدمار الشامل كافةً في المنطقة»(٥٧). وصف المسؤولون هذا العرض بأنه «مثير للاهتمام» لأنه يُسقط قضايا الحدود و «يدل على وجود اهتمام عراقي بتسوية متفاوض عليها». ووصف أحد خبراء وزارة الخارجية الأمريكية المختصين بشؤون الشرق الأوسط هذا الاقتراح بـ «أنه موقف جادّ من المواقف التي تسبق المفاوضات». هذا، وقال التقرير إن الولايات المتحدة أقدمت «على رفض الاقتراح فوراً». ولم تأتِ صحافة البلاد على ذكره، كما لم يُشر إليه إشارة تذكر في أي مكان آخر.

غير أن جريدة نيويورك تايمز نشرت في اليوم نفسه نبأ يفيد أن ياسر عرفات أشار، بعد مباحثات أجراها مع صدّام حسين، أن كليهما «لا يصرّ على أن تحل المشكلة الفلسطينية قبل خروج القوات العراقية من الكويت»(٥٨). ويمضي التقرير فينقل عن ياسر عرفات قوله «إن بيان صدّام حسين في الثاني عشر من آب/ أغسطس الذي يربط الانسحاب العراقي بانسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة لم يعد معروضاً كمطلب للتفاوض». فكل ما هو ضروري «ربط قوي يضمنه الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن بأن علينا أن نحل جميع المشاكل في الخليج وفي الشرق الأوسط لا سيما القضية الفلسطينية».

يبدو إذن، وقبل أسبوعين من الموعد المضروب لانسحاب العراق، أن الحرب قد يتم تجنّبها وفق الشروط التالية: أن ينسحب العراق انسحاباً كاملاً من الكويت مع ضمان من الولايات المتحدة بألا تهاجم القوات المنسحبة؛ أن تغادر الجيوش الأجنبية المنطقة؛ أن يصدر مجلس الأمن ما يفيد بالتزام جدي بتسوية المشاكل الاقليمية الرئيسية الأخرى. أما قضايا الحدود المتنازَع عليها فتترك إلى مباحثات لاحقة. وقد رفضت هذه الامكانية رفضاً قاطعاً من واشنطن ولم يظهر لها ذكر في وسائل الاعلام أو تنفذ إلى وعي الجمهور. إن الولايات المتحدة وبريطانيا تمسكتا بالتزامها بالقوة وحدها.

وقد تبينت قوة ذلك الالتزام مرةً أخرى حين قامت فرنسا بمحاولة في اللحظة الأخيرة

---

(٥٦) *Associated Press*, 4/12/1990; *Wall Street Journal*, 5/12/1990, section C, p.2; *New York Times* (business section), 5/12/1990, and Gerald Seib in: *Wall Street Journal*, 3/9/1990.

(٥٧) Knut Royce in: *Newsday*, 3/1/1991.

(٥٨) Patrick Tyler in: *New York Times*, 3/1/1990.

لتجنّب الحرب فاقترحت في الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير أن يدعو مجلس الأمن إلى انسحاب «سريع وكبير الحجم» من الكويت مع إصدار بيان يقول بأن أعضاء المجلس سيقدمون «اسهامهم الفعال» من أجل تسوية لمشاكل المنطقة الأخرى، «وعلى الأخص النزاع العربي الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية وذلك بعقد مؤتمر دولي في وقت مناسب، لضمان الأمن والاستقرار والتطور لهذه المنطقة من العالم». أيدت بلجيكا (وهي عضو في المجلس) الاقتراح الفرنسي، كما أيدته ألمانيا واسبانيا وإيطاليا والجزائر والمغرب وتونس وعدد من الدول غير المنحازة. ورفضته الولايات المتحدة وبريطانيا (وكذلك الاتحاد السوفياتي، على نحو لا علاقة له بالموضوع). وقال توماس بيكرينغ، السفير الأمريكي في الأمم المتحدة، إن الاقتراح غير مقبول لأنه يذهب الى أبعد من قرارات الأمم المتحدة السابقة عن الغزو العراقي(٥٩).

كان تصريح السفير صحيحاً من الناحية الفنية. فصياغة الاقتراح مستمدة من مصدر مختلف، ذلك هو بيان مجلس الأمن في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر، المرفق بالقرار رقم ٦٨١، ويدعو هذا البيان إسرائيل الى تنفيذ اتفاقات جنيف في الأراضي المحتلة؛ ويدعو أعضاء مجلس الأمن في هذا البيان أيضاً الى «مؤتمر دولي في وقت مناسب، ويكون مؤتمراً مشكّلاً على نحوٍ صحيح، للمساعدة في تحقيق تسوية متفاوض عليها وسلام دائم في النزاع العربي - الاسرائيلي». وقد فُصل البيان عن القرار ذاته لتجنّب الفيتو الأمريكي، وأصدر كملحقٍ له. يلاحظ عدم وجود ذكر لـ «الربط» مع الغزو العراقي الذي لم يذكر أيضاً.

ولا يمكننا أن نعرف هل كان يُحتمل أن تنجح المبادرة الفرنسية في تجنّب الحرب. كانت الولايات المتحدة تخشى احتمال نجاحها، لذلك أوقفتها، انسجاماً مع معارضتها الحماسية لأي شكل من أشكال الدبلوماسية، ومع معارضتها القوية في هذه الحالة لعقد مؤتمر دولي. في هذا الرفض انضم صدّام حسين إلى جورج بوش، إذ لم يصدر عن الأول أي إشعار علني بوجود أي اهتمام بالمقترح الفرنسي، ولو فعل ذلك لكان من المحتمل تجنّب الحرب.

وجاء التعبير عن موقف الولايات المتحدة الذي لا يتزعزع واضحاً أشد الوضوح في رسالة الرئيس بوش الذي كتبها إلى صدّام حسين في الخامس من كانون الثاني/ يناير، وهي التي رفض تسلّمها وزير الخارجية العراقي طارق عزيز حين قدمت إليه من وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، وكان الرفض على أساس أن لغة الرسالة غير لائقة بالنسبة إلى ما هو مألوف للمراسلات بين رؤساء الدول. قال بوش في رسالته: «لا يمكن أن تكون هناك مكافأة للعدوان. لا ولن تكون هناك أية مفاوضات. إن المبدأ لا يمكن التفريط به. إن بوش إنما يقوم فقط بـ «إخبار» صدّام حسين بأن الخيار الذي أمامه هو الاستسلام دون مفاوضات، وإلا فإنه سيُسحق بالقوة. إن الدبلوماسية ليست خياراً(٦٠).

---

(٥٩) Trevor Rowe in: *Boston Globe*, 15/1/1991; Paul Lewis in: *New York Times*, 15/1/1991, and *Associated Press*, 15/1/1991.

(٦٠) *Associated Press*, 14/1/1990.

ويمكن المرء أن يتساءل بصدق، ترى هل كانت هذه الخيارات جدية وتبشر بالخير؟ وإلى أي مدى؟ إن تجاهلها أو نبذها باعتبارها «بالونات اختبار» إنما يعني المطالبة بحلّ من خلال التهديد بالقوة العسكرية أو استخدامها فعلاً، مهما تكن النتائج، ويمكن أن تكون نتائج وخيمة جداً. إن مغزى هذه الحقائق وأهميتها في المدى البعيد ينبغي ألا يُحجبا عن الأنظار.

بالنظر إلى اهتمام الولايات المتحدة الحالي لضمان تدمير أسلحة العراق غير التقليدية، فإن من المناسب أن نذكر عرضاً عراقياً مرفوضاً آخر. ففي ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٩٠، قدّم صدّام حسين وكان آنئذ لا يزال صديقاً وحليفاً، عرضاً بتدمير ترسانته من الأسلحة الكيميائية وغيرها من الأسلحة غير التقليدية إذا وافقت إسرائيل على إزالة أسلحتها الكيميائية والنووية. ثم صرّح سفير العراق في فرنسا، في كانون الأول/ ديسمبر بقوله: «إن العراق سيتخلص من أسلحته الكيميائية وأسلحة الدمار الشامل إذا كانت إسرائيل مستعدة كذلك للقيام بالعمل ذاته»، كما نقلت تصريحه هذا وكالة رويتر واستجابةً لعرض ١٢ نيسان/ ابريل، الذي نقلته مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، رحبت وزارة الخارجية الأمريكية باستعداد العراق تدمير ترساناته لكنها عارضت الربط بـ «قضايا أو منظومات أسلحة أخرى» (ريتشارد باوتشر، الناطق بلسان الخارجية الأمريكية)[٦١]. لاحظ أن منظومات الأسلحة الأخرى قد تُركت دون أن يُذكر ما هي؛ إن عبارة «الأسلحة النووية الإسرائيلية» لايمكن أن يتفوه بها أي مسؤول أمريكي، لأن الاعتراف بوجودها يثير السؤال الآتي: لماذا لا تعتبر المساعدات الأمريكية كلها غير شرعية بموجب تعديلات قانون المساعدات الخارجية منذ السبعينيات وهي تحرّمها على الأقطار التي تقوم بتطوير أسلحة نووية سرية؟

إن الذي يقلقنا ليس التهديد بالدمار الشامل أو القدرة على الإكراه؛ بل إن المهم أن يكون ذلك تحت تصرّف الأيدي اللائقة: أيدينا أو أيدي عملائنا.

كانت الخطوط العامة لتسوية دبلوماسية محتَملة قد اتضحت في آب/ أغسطس، وهي تشتمل على ترتيبات بخصوص منفذ عراقي إلى الخليج، وربما استئجار جزيرتين غير مأهولتين؛ وتسوية النزاع بشأن حقول نفط الرميلة؛ والبدء بخطوات نحو تسوية أمنية إقليمية؛ وربما نوع من أنواع الوسائل لتقرير اتجاه الرأي العام داخل الكويت. عارضت الولايات المتحدة بإصرار هذه الخطوات كلها منذ الابتداء، بحجة أن «العدوان لا يمكن مكافأته»، وأن «الربط» يناقض موقفنا الأخلاقي الرفيع، وأننا لا يسعنا الدخول في مفاوضات مطولة. إنما يجب على العراق أن يستسلم فوراً لاستعراض القوة الأمريكية، أما بعد ذلك فربما ـ وربما فقط ـ تسمح واشنطن بإجراء مباحثات في قضايا أخرى. إن رفض «الربط» ناشيء عن الحقيقة التي لا يمكن النطق بها، وهي أن الولايات المتحدة تعارض إجراء تسوية

---

(٦١) *Associated Press*, 13/4/1990; *Reuters* and *Boston Globe*, 14/1/1990, and *Financial Times*, 18/12/1990.

دبلوماسية لجميع القضايا «المترابطة». إنها كانت على الأخص تعارض من أمد طويل عقد مؤتمر دولي حول النزاع العربي ـ الاسرائيلي، لأن مثل هذه المحاولات قد تؤدي إلى ضغوط لتحقيق ذلك النوع من التسوية الدبلوماسية السلمية الذي حظرته الولايات المتحدة بنجاح بوسيلة تدعى «العملية السلمية» في كلام المعتقد الشائع.

كانت الولايات المتحدة، في حالات مشابهة كثيرة، في غاية السرور لمكافأة العدوان، وإجراء مفاوضات مطولة، واتّباع سبيل «الربط» (هذا حتى إذا استثنينا الحالات التي ثبتت فيها الأعمال الإجرامية). ففي حالة ناميبيا، مثلاً، كانت الأمم المتحدة قد دانت جنوبي أفريقيا لاحتلالها تلك الأرضي في الستينيات، ثم صدر حكم المحكمة العالمية الذي يدعو إلى خروج جنوب أفريقيا منها. وكانت الولايات المتحدة تتبع سبيل «الدبلوماسية الهادئة» و «العمل البنّاء»، في حين كانت جنوب أفريقيا تعيث فساداً، نهباً وإرهاباً، في ناميبيا وتتخذ منها قاعدة لهجمات قتالة ضد الأقطار المجاورة (انظر، بشأن الخسائر البشرية والمادية، ما سيرد في الفصل التالي). وجاءت «خطة السلام» التي وضعها وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز في ١٩٨٣ للبنان لـ «تكافىء المعتدين» بسرور. لقد أقامت تلك الخطة عملياً «إسرائيل كبرى» كما أقرت جريدة نيويورك تايمز المناصرة لإسرائيل بعاطفة مشبوبة، في حين أمرت سوريا صراحةً أن تطيع الأوامر الأمريكية ـ الاسرائيلية (وهو ما رفضته سوريا، كما كان متوقعاً)؛ كان ذلك شكلاً مغالى فيه من أشكال الربط[٦٢]. هذا وكانت اسرائيل قد «كوفئت» أيضاً عن غزوها مصر في سنة ١٩٥٦. أما عملاء الولايات المتحدة والسيد المطاع ذاته فإن من غير المتوقع أن يتخلوا عن العدوان والإرهاب دون تلبية «حاجاتهم» و «مطالبهم». إن هذا نمط عام كما يلاحظ عادةً معلقو العالم الثالث، دون تأثير يُذكر في الثقافة السياسية الغربية الحسنة التأديب.

إن من الأمور المعقولة تماماً اتخاذ الموقف القائل بأن على العراق الانسحاب فوراً، ودون شروط، وبلا «ربط» بأي أمر آخر، وأن عليه دفع التعويضات، بل حتى إخضاعه لمحاكمات جرائم الحرب؛ إن هذا موقف مقبول بالنسبة الى الذين يتمسكون بالمبادىء التي تعطي هذه النتائج. أما المنطق فيقول إن المبادىء لا يمكن أن يكون التمسك بها على نحوٍ انتقائي. وأما الحقيقة، في أوساط المناصرين علناً للموقف التقليدي المعتاد، فإن قليلاً منهم يمكنهم الادعاء باتخاذ موقفهم على أساس المبدأ، كما سيبين الاستقصاء الابتدائي جداً في الحال.

إن رفض «الربط» الذي قبله رأي النخبة بإجماع مذهل، جدير بالملاحظة في هذه القضية على الأخص لأنه جزء من الطلب القاضي بوجوب حل مشاكل المنطقة الأمنية كمتمم للانسحاب العراقي. أما وقد أظهر العراق نفسه الآن عدواً، لا عميلاً يعوَّل عليه كما كان يُفترض، فمن غير الممكن أن يُترك هو وقدراته العسكرية المنذرة بالشر دون أن يمسها شيء.

---

(٦٢) انظر: Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*, pp.425ff.

لكنّ «ميزان القوى الطويل الأجل في المنطقة» يتطلب أن يظل العراق حاجزاً لإيران، كما أشار الجنرال شوارتزكوف. كما أن من غير الواقعي أن نتوقع وقوف العالم العربي ساكتاً في حين أن عميلة الولايات المتحدة الكبرى في المنطقة لا تكتفي وحسب باحتلال الأراضي العربية وتُخضع سكانها للبطش، بل توسع كذلك من نطاق ترساناتها النووية وتزيد من مزاياها العسكرية الأخرى. من الواضح أن مسائل «الأمن» و«الاستقرار» تتطلب النظر في قضايا اقليمية، أي تتطلب «الربط» المخيف. وبالنظر إلى معارضة الولايات المتحدة للتسويات الدبلوماسية عامةً، لأسبابٍ تتعلق بضعفها السياسي، فإنه يترتب عليها (هي والرأي المثقف فيها) معارضة «الربط» على أساس المبدأ العظيم الذي يقضي بأن «العدوان لا يمكن أن يُكافأ» ـ في هذه الحالة.

بعد ثلاثة أيام من كتابة جريدة نيويورك تايمز عن تبرير مخاوف الولايات المتحدة من أن آخرين قد يغريهم «المسار الدبلوماسي» أخذت هذه الجريدة، وقد أغضبها تطويق صدّام حسين السفارات الأجنبية بقوات عسكرية، تندد به لأنه «يكيل الضربات للدبلوماسية نفسها»[٦٣]. وكما ذكرنا سابقاً، فإن هذا التحدي المسرف للقانون الدولي قد حدا بمحرري الجريدة المذكورة أن يطالبوا بمحاكمة صدّام حسين كمجرم حرب وفق مبادىء نورنبرغ.

إن محرري الجريدة يتهمون صدّام حسين بـ «البدء بحرب عدوانية انتهاكاً للمعاهدات الدولية»، ويستشهدون على ذلك بغزو إيران في سنة ١٩٨٠؛ و«إساءة المعاملة للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة»؛ وتجريد الناس من جنسياتهم وإهانة المدنيين الأبرياء؛ وهذا الاعتداء الجديد ضد «الدبلوماسيين الذين تحترم مواثيق فيينا وضعهم الخاص». إن هذه الاتهامات صحيحة كلها، ومبادىء نورنبرغ تنطبق حقاً. ولكن أسوأ الجرائم طراً هي التي ارتُكبت منذ الفترة التي زعم فيها محررو الجريدة أنهم لا يرون تأييد الحكومة الأمريكية أصدقاءها العراقيين. هذا، وبوسع المرء أن يفكر في أقطار أخرى كانت منهمكة مؤخراً بجرائم مماثلة، وضمنها قطر تشيد به جريدة نيويورك تايمز بانتظام باعتباره الوصيّ النبيل على نظام العالم وحقوق الإنسان، وقطر آخر تثني عليه باعتباره «رمز الكرامة الانسانية» بالذات، «مجتمع يعتبر فيه الحسّ الأخلاقي من مبادىء الحياة السياسية»[٦٤]. ولكن محرري الجريدة لم يجدوا من اللائق أن يقودوا قراءهم في أزقة اللاعلاقة التاريخية.

ثامناً: حماية الحاجات

إن صدّام حسين هو، وفق أي قياس من القياسات، شخص قاسٍ، يقارَن بالتأكيد

---

(٦٣) Editorial in: *New York Times*, 25/8/1990.

انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, p.160.

(٦٤) *New York Times*, 25/8/1990.

لهذه ولأمثلة كثيرة أخرى بالنسبة الى التدفق العاطفي من جريدة التايمز على إسرائيل، انظر:

Chomsky: *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There; The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians,* and *Necessary Illusions.*

بمجرم صغير مثل مانويل نورييغا. لكن ذلك ليس هو السبب لاتخاذه دور الشيطان الأعظم في آب/ أغسطس ١٩٩٠. كانت سماته هذه واضحة من أمد طويل، فلم يعق ذلك مجهودات واشنطن لمد يد العون والدعم إليه. ولن نحتاج إلا الى تبديد كلمات قلائل عن التزامنا التقليدي بمقاومة العدوان والتمسك بحكم القانون. لقد أصبح صدّام حسين شيطاناً بالطريقة المعتادة: حين صار مفهوماً في النهاية، دون أي شك، بأن قوميته المستقلة تهدد المصالح الأمريكية. عندئذٍ أصبح سجله في الفظائع الشنيعة متاحاً لغايات الدعاية، أما ما عدا ذلك، فلا علاقة له أصلاً بتحوّله المفاجىء في آب/ أغسطس ١٩٩٠ من صديق يُعتزُّ به الى تجسيد لجنكيز خان وهتلر.

إن الاحتلال العسكري للكويت ـ ولو احتُفظ به بنجاح لجعل من الرئيس العراقي لاعباً رئيسياً على مسرح العالم ـ لا يثير خطر المواجهة بين الدول العظمى وخطر الحرب النووية، كما أثارتها منازعات سابقة في المنطقة. وهذه الحقيقة التي لا تخلو من أهمية إنما تعكس سقوط النظام السوفياتي، الأمر الذي يترك الولايات المتحدة وحدها دون منازع من حيث القوة العسكرية ويجعلها تخضع للإغراء في إظهار فعالية الأداة التي تسيطر عليها وحدها. إن التصور الاستراتيجي هو موضع أخذ وردّ بالتأكيد، حتى في أوساط النخبة، حيث أخذ الخلاف يدبّ فيها منذ بضعة أشهر وفق الحجج المعهودة(٦٥). إن الاستراتيجية العامة للسيطرة العالمية من خلال التهديد بالقوة أو استخدامها، تتناقض مع أهداف المحافظة على العافية الاقتصادية ومصالح الأعمال الدولية ـ وهذه هي الآن مشاكل خطيرة جداً، ومن الصعب التصدي لها دون تغييرات جوهرية في السياسة الاجتماعية في البلاد. إن شكل النظام العالمي الجديد سيعتمد، إلى حد غير قليل، على أيٍّ من هذه التصورات هو الذي سيسود.

---

(٦٥) لبعض الأمثلة الأخرى، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.12, section 5, and introduction.

الفصل السابع

المنتصرون

إن الولايات المتحدة، وفقاً للصورة الشائعة، قد كسبت الحرب الباردة. فانتصرت الاستقامة على الشر بانتصار الديمقراطية ورأسمالية السوق الحرة والعدالة وحقوق الإنسان. والولايات المتحدة، بصفتها حاملة الراية، تقوم الآن بالخطوة الأولى إلى نظام عالمي جديد من السلام والتنمية الاقتصادية والتعاون بين أولئك الذين رأوا الضياء فأبصرت عيونهم ـ أي الجميع عملياً باستثناء بعض الصامدين الرافضين مثل كوبا التي لم تزل تشتكي من أن العالم الثالث لا يحصل على استحقاقه، وصدّام حسين رغم جهودنا المخلصة لتحسين سلوكه بالجزرة لا بالعصا؛ وهذا خطأ في الحكم يجب أن يصحَّح بسيف المنتقم العادل.

لقد دقّقنا في صحة هذه الصورة من وجهات نظر متعددة. والمدخل الطبيعي الآخر هو أن ننظر في المناطق التقليدية إلى القوة الغربية ونسأل ما هو حال الناس فيها في هذه اللحظة التاريخية وهم يتأملون النصر من جانبهم في نزاع الحرب الباردة. ولنا أن نسأل أيضاً كيف يحتفل هؤلاء بنصر الرأسمالية الليبرالية، وبنصر الديمقراطية كما ينبغي لهم، إذا أخذنا الصورة المعهودة مأخذاً جدياً.

أولاً: ثمرات النصر: أمريكا الوسطى

ليس في العالم منطقة هيمنت عليها دولة عظمى مثل أمريكا الوسطى التي أفاقت من سباتها المعتاد في الثمانينيات، منتقلةً إلى وسط المسرح إذ أخذ النظام التقليدي يواجه تحدياً غير متوقَّع مع نمو الحركات الشعبية، وهي حركات ألهمها إلى حدٍ ما اتجاه الكنيسة الجديد نحو «خيار تفضيلي للفقراء». فبعد عقود من القمع الوحشي ومن الأثر المدمِّر لبرامج المساعدة الأمريكية في الستينيات، تهيّأ الجو لتغيير اجتماعي ذي معنى حقيقي، وازداد التشاؤم في واشنطن عند الإطاحة بدكتاتورية سوموزا.

كان رد الفعل قوياً وسريعاً: قمع عنيف، فتك بالمنظمات الشعبية فتكاً ذريعاً. أما أفراد المنظمات الفدائية الصغيرة فقد تضخم عددهم مع تزايد إرهاب الدولة. «وما لبثت جماعات الفدائيين والجماعات الثورية دون استثناء أن اتخذت شكل جمعيات للمعلمين، أو جمعيات لنقابات العمال، أو نقابات فلاحية، أو منظمات كنسية. . .» ذات أهداف عملية وإصلاحية، كما أفاد السفير السابق روبرت وايت في شهادته أمام الكونغرس سنة ١٩٨٢. وقد ورد ذلك أيضاً على لسان الأب اغناصيو مارتين ـ بارو، اليسوعي المثقف في السلفادور الذي قُتل غيلةً، وعلى لسان آخرين(١).

وصار بوسع الولايات المتحدة مع حلفائها المحليين أن تدعي، بعد عقدٍ من الزمان، تحقيق نجاح كبير. فالتحدي الذي واجه النظام التقليدي قد تم احتواؤه بشكل فعال، وازداد بؤس الأغلبية الساحقة عمقاً، في حين تزايدت قوة العساكر وذوي الامتيازات وراء ستار من الأشكال الديمقراطية. وقتل زهاء مئتي ألف شخص، وشوّه عدد آخر لا يعدّ ولا يحصى، أو عذِّب، أو «اختفى» أو شُرِّد، وتحوّل كل شيء إلى خراب: الناس، الجماعات، البيئة، وربما إلى درجة تستعصي على الاصلاح. كان هذا، حقاً، نصراً عظيماً.

أما شعور النخبة تجاه ذلك، فكان شعوراً بالفخر والارتياح. كتب لي هوكستيدر، مراسل جريدة واشنطن بوست في أمريكا الوسطى، يقول من مدينة غواتيمالا: «للمرة الأولى نجد الأقطار الخمسة كلها وهي بزعامة رؤساء للجمهورية انتخبوا في جولات انتخابية تعتبر على نطاق واسع انتخابات حرة وعادلة»، وكان هذا المراسل يعبر عن الارتياح العام من نجاح «السياسيين المحافظين» في انتخابات يراد منا أن نفهم أنها جرت في ساحة لعب مستوية دون استخدام القوة أو نفوذ أجنبي. ويمضي المراسل إلى القول: «صحيح أن السياسيين المحافظين في أمريكا الوسطى يمثلون تقليدياً النظام القائم، المدافع عن الأغنياء، رغم ما في أقطارهم من خلل جسيم في أنماط الدخل. . . . ولكن موجة الديمقراطية التي اكتسحت المنطقة في السنين الأخيرة أخذت تغيّر على ما يبدو من تسلسل أولويات السياسيين»، بحيث ذهبت الأيام السود إلى غير رجعة(٢).

إن من يدرس التاريخ الأمريكي والثقافة الأمريكية يرى بوضوح الخطوات المعتادة. إننا نشهد، مرةً أخرى، التغيير الخارق في الاتجاه، وهو تغيير يحصل كلما افتضحت أعمال دولةٍ ما مغالية في قسوتها. لذلك يمكن طرح التاريخ كله جانباً مع الأسباب التي تديم طبيعته بصفته أمراً لا علاقة له بالموضوع، في الوقت الذي نمضي فيه إلى الأمام، ونحن نقود رعيتنا إلى عالمٍ أفضل وجديد.

إن المقال الاخباري في الجريدة المذكورة لا يكتفي بالزعم أن المحافظين الجدد هم من

---

(١) ورد وايت في: Lars Schoultz, *National Security and United States Policy Toward Latin America* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987), p.91.

حول مارتن ـ بارو انظر: Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap. 12, pp.386ff.

(٢) Lee Hockstader in: *Washington Post* (20 June 1990).

الشعبيين المخلصين، ولا يشبهون في شيء أولئك الذين دأبت الولايات المتحدة على تأييدهم أيام كانت سادرة في السذاجة والخطأ غير المقصود؛ بل يذهب المقال إلى حد تقديم الدليل على هذا الزعم الأساسي. فالتغيير في تسلسل الأولويات نحو تعددية حميدة قد ظهر في النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الرؤساء الخمسة المنعقد في مدينة أنتيغوى في غواتيمالا، الذي انتهى للتو. يوضح المراسل هوكستيدر أن الرؤساء، وكلهم «ملتزمون باقتصادات السوق الحرة»، قد تخلوا عن الأهداف عديمة القيمة في الاصلاح الاجتماعي. «ليس هناك لا في الخطة ولا في (بيان أنتيغوى) الأطول والأعم أي ذكر لإصلاح زراعي أو أي اقتراح لبرامج حكومية جديدة للرعاية الاجتماعية لمساعدة الفقراء». إنهم تبنّوا بالأحرى «طريقة تدريجية لإعانة الفقير شيئاً فشيئاً». وقد لاحظ أحد الاقتصاديين في المنطقة قائلاً: «إن الفكرة هي مساعدة الفقراء دون تهديد بنية السلطة الأساسية»؛ وكان يتأمل في هذه الأفكار الجديدة الواسعة الخيال، الخاصة بكيفية السير في حرفتنا في خدمة الجماهير البائسة.

كان ذلك المقال بعنوان «المسؤولون في أمريكا الوسطى يلجأون إلى استراتيجية التدرج في الحرب ضد الفقر»، وهو عنوان يعبّر عن فحوى المقال والفرضيات التي تقوم عليه: إن مساعدة الفقراء هي الأولوية الأولى عند هذا الجيل من المحافظين الشعبيين، كما كانت دائماً الأولوية الأولى بالنسبة إلى واشنطن والثقافة السياسية عامة. والذي يجعل في هذا قيمة إخبارية وشيئاً يبشر بالخير هو الروح الشعبية في المحافظين الذين نؤيدهم ومدخلهم البارع والمبدع جداً نحو التزامنا التقليدي بمساعدة الفقراء والبؤساء، أي استراتيجية التدرج لإثراء الأغنياء شيئاً فشيئاً - «خيار تفضيلي للأغنياء» يتغلب على أخطاء القساوسة في أمريكا اللاتينية.

نُقل عن أحد المشاركين في المؤتمر المذكور قوله: «كانت السنوات العشر الماضية سنوات عجافاً بالنسبة إلى الفقراء، فقد تحمّلوا أذى كثيراً». وإذا وضعنا الاتفاقات التي أسفر عنها الاجتماع جانباً يمكن القول إن النتائج السياسية التي أُشيد بها كنصر للديمقراطية إنما هي إلى حدٍ غير قليل ثمرة تقدير للفعالية الحميدة لإرهاب الدولة، وأن الرؤساء الذين يتولون السلطة الشكلية، ورعاتهم، ربما كان في ذهنهم شيء آخر غير الحرب ضد الفقر. هناك أيضاً تاريخ للوسائل التدريجية للتخفيف من وطأة الفقر، وهو تاريخ يمكن استكشافه. إن مثل هذا الاستقصاء يمكن أن يقودنا إلى أن نتوقع أن تكون السنوات العشر القادمة سنوات عجافاً كسابقاتها بالنسبة إلى الفقراء. ولكنْ، لم يسلك أحد هذا الدرب في الاستقصاء، هنا أو في أوساط أخرى للتيار العام.

حين كان مؤتمر المحافظين الشعبيين منعقداً ودام ثلاثة أيام في أنتيغوى، اكتشفت ثلاث وثلاثون جثة عليها آثار التعذيب وقد مزّقها الرصاص في غواتيمالا. هذه الجثث لم تخلّ بالاحتفال الجاري بنصر الحرية والديمقراطية، لا بل لم يصل خبرها إلى النشر، شأنها شأن الجثث الأخرى البالغ عددها مئة وخمساً وعشرين جثة، وعلى نصفها علامات التعذيب، التي عُثر عليها في أرجاء البلاد في ذلك الشهر، كما قالت لجنة حقوق الإنسان لغواتيمالا. وقد

شخصت اللجنة تسعاً وسبعين جثة منها كانت من ضحايا «الإعدام الاعتباطي» لقوات الأمن. وقد جرى أيضاً اختطاف تسعة وعشرين شخصاً، وجرح تسعة وأربعون في محاولاتٍ لاختطافهم. لقد جاءنا تقرير اللجنة من المكسيك حيث مقرها، حتى يمكن العاملين في شؤون حقوق الإنسان المحافظة على حياتهم، الآن وقد نجحت الولايات المتحدة في إقامة الديمقراطية في وطنهم(٣).

تقول اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية والكاريبي إن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في غواتيمالا قد ازدادت سريعاً بعد إقامة الديمقراطية في سنة ١٩٨٥: من ٤٥ بالمئة في تلك السنة الى ٧٦ بالمئة في سنة ١٩٨٨. وجاء في دراسة أجراها معهد التغذية لأمريكا الوسطى وبنما أن ما يقدَّر بنصف السكان هناك يعيشون في حالات أدنى من الفقر الشديد، أما في المناطق الريفية، والوضع فيها أسوأ، فإن ثلاثة عشر طفلاً من كل مئة طفل دون الخامسة من العمر يموتون بمرضٍ له صلة بسوء التغذية. ثمة دراسات أخرى تقدِّر أن عشرين ألفاً من الغواتيماليين يموتون جوعاً في العام الواحد، وأن أكثر من ألف ماتوا بمرض الحصبة وحده في الأشهر الأربعة الأولى من سنة ١٩٩٠، وأن «أغلبية الأطفال في غواتيمالا البالغ عددهم أربعة ملايين لا يتلقون أي شكل من أشكال الوقاية، حتى ولا بأبسط أشكالها، ولا يتلقون الحماية لحقوق الحياة حتى البدائية جداً منها». ويستعرض البيان الصادر عن مؤتمر أساقفة غواتيمالا لسنة ١٩٩٠ التدهور المستمر في الوضع الخطير لجماهير السكان، فيصف ذلك بقوله «إن الأزمة الاقتصادية قد انحطت إلى درك أزمة اجتماعية» كما أن حقوق الإنسان «حتى الحق بالكرامة، . . . غير موجودة»(٤).

بلغت الحالة اليائسة لدى الأغلبية الفقيرة في أرجاء المنطقة كلها حداً خطيراً جداً بانتصار قيمنا العظيم. فقبل ثلاثة أسابيع من مؤتمر أنتيغوى ألقى ريفيرا إداماس، رئيس أساقفة السلفادور، عظة دينية بمناسبة إكمال الرئيس ألفريدو كرستياني سنته الأولى في منصبه، فشجب فيها سياسات إدارته التي أدت إلى تفاقم المحنة التي تأخذ أصلاً بخنّاق الفقراء؛ وقال رئيس الأساقفة إن الرجل الشعبي المحافظ الجديد الذي تعجب به واشنطن ونيويورك كثيراً «يعمل على الإبقاء على النظام الذي يحبذ اقتصاد السوق، وهو ما يجعل الفقراء أشد فقراً»(٥).

والوضع السائد في الأقطار المجاورة شبيه بهذا. وقد ظهر مقال رئيسي في جريدة كبرى من جرائد هندوراس بعد بضعة أيام من تقرير جريدة واشنطن بوست المشجع عن مؤتمر أنتيغوى. وكان المقال بعنوان «ازدياد البؤس في هندوراس بسبب التكييف الاقتصادي»،

---

(٣) *Mesoamerica* (Costa Rica) (July 1990).

تفاصيل حديثة تُوزَّع بانتظام من مكتب اللجنة في واشنطن.

1359 Monroe Street NE, Washington D.C. 20017.

(٤) *Central America Report* (CAR) (Guatemala), 10/11/1989; 27/7/1990; 6/4/1990 and 2/3/1990.

(٥) *Associated Press* and *Boston Globe*, 4/6/1990.

مادة مؤلفة من ٧٥ كلمة، وهي أكثر مما هي في مكان آخر.

والعنوان إنما يشير إلى استراتيجيا التدرج الجديدة التي وجدتها واشنطن بوست تبشّر بخير عميم - وهي في واقع الحال الإستراتيجيا التقليدية، وقد ترسخت الآن سماتها الفتاكة بشكل أشد. إن على رأس قائمة الضحايا «الجماعات المهملة عادةً: الأطفال والنساء والشيوخ»، كما ورد في النتائج التي توصلت إليها ندوة أكاديمية عن «السياسة الاجتماعية في سياق الأزمة»، وهي نتائج أيدتها «الكنيسة الكاثوليكية والنقابات وعدد من الأحزاب السياسية ورجال الاقتصاد والإحصاء المعروفون في البلاد». إن ثلثي السكان يعيشون بمستوى أدنى من مستوى الفقر، ونصف هؤلاء بأدنى من مستوى «الحاجة الماسة». هذا وتتزايد البطالة وعدم كفاية الطعام وسوء التغذية الشديد(٦).

تقدّر منظمة الصحة للدول الأمريكية أن من المواليد البالغ عددهم ثمانمئة وخمسين ألفاً في أمريكا الوسطى سنوياً سيموت مئة ألف قبل بلوغ الخامسة من العمر، وأن ثلثي الذين يعيشون سيعانون من سوء التغذية وما يصحب ذلك من مشاكل في تطور الجسم والعقل. ويفيد بنك التطوير للدول الأمريكية أن معدل الدخل للفرد الواحد قد هبط إلى مستوى سنة ١٩٧١ في غواتيمالا، ومستوى ١٩٦١ في السلفادور، ومستوى ١٩٧٣ في هندوراس، ومستوى ١٩٦٠ في نيكاراغوا، ومستوى ١٩٧٤ في كوستا ريكا، ومستوى ١٩٨٢ في بنما(٧).

كانت نيكاراغوا قد تجاوزت هذا الاتجاه في الانحدار نحو البؤس المتزايد. ولكن الهجوم الإرهابي الأمريكي والحرب الاقتصادية نجحا في نسف المكاسب السابقة. مع ذلك، انخفض معدل وفيات الأطفال الى النصف خلال عشر سنوات من ١٢٨ وفاة إلى ٦٢ لكل ألف ولادة؛ فقال أحد مسؤولي اليونيسيف: «إن انخفاضاً كهذا يعدّ استثنائياً على المستوى الدولي، خاصة عندما نأخذ بعين الاعتبار اقتصاد القطر الذي دمرته الحرب»(٨).

وجاء في جريدة كبرى تصدر في المكسيك أن الدراسات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية والكاريبي ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما «تلقي ضوءاً باهراً على الوضع». وهي تكشف النقاب عن أن خمسة عشر مليون نسمة في أمريكا الوسطى، أي نحو ٦٠ بالمئة من السكان، يعيشون في فقر، منهم تسعة ملايين وسبعمئة ألف يعيشون في «فقر مدقع»، ويتفشى سوء التغذية الشديد بين الأطفال. وأن ٧٥ بالمئة من الفلاحين في غواتيمالا و٦٠ بالمئة في السلفادور و٤٠ بالمئة في نيكاراغوا و٣٥ بالمئة في هندوراس يفتقرون إلى العناية الصحية. ومما زاد في الطين بلة أن واشنطن طبقت «نظام حصص شنيعاً على السكّر ولحم البقر والكاكاو والجبن والنسيج والحجر الجيري» فضلاً عن قوانين التعويض وسياسات «مكافحة الإغراق» في الاسمنت والطحين وعمليات السلولوز والزجاج. وقد نحت المجموعة الأوروبية واليابان هذا المنحى ففرضتا أيضاً إجراءات حماية ضارة(٩).

---

(٦) Editorial in: *El Tiempo*, 2/7/1990.

(٧) César Chelala, «Central America's Health Plight,» *Christian Science Monitor*, 22/3/1990, and *Central America Report*, 2/3/1990.

(٨) *Latinamerica Press* (LP) (Peru), 16/11/1989.

(٩) *Excelsior*, 18/10/1989, and *Latin America News Update* (LANU) (December 1989).

أما البيئة، فمصيرها مصير الناس الذين يعيشون فيها. فإزالة الغابات وتآكل التربة وآثار المبيدات السامة وغير ذلك من أشكال التدمير البيئي، المتزايد خلال عقد الثمانينيات الظافر، ترجع إلى حد كبير إلى نموذج التنمية المفروض على المنطقة وإسباغ الطابع العسكري الأمريكي عليها في السنين الأخيرة. وأدى الاستغلال الكثيف للموارد بأعمال الزراعة والانتاج الموجه للتصدير إلى إثراء الأغنياء ورعاتهم الأجانب، كما أدى إلى نمو إحصائي مع آثار مدمرة على الأرض والناس. ففي السلفادور أصبحت المناطق الشاسعة أرضاً يباباً إذ يسعى العساكر إلى تقويض قاعدة الفلاحين لدى مقاتلي العصابات بالقصف المكثف وبتدمير الغابات والمحاصيل. وقد جرت بعض المحاولات من حين إلى حين لاقتلاع جذور الكارثة المتواصلة. فقد قام رجال الساندينستا ـ مثلهم مثل حكومة أربنز التي أطاح بها انقلاب دبرته وكالة الاستخبارات المركزية، فأعاد نظام الحكم العسكري إلى غواتيمالا ـ بالبدء باصلاحات بيئية وأعمال لحماية البيئة كذلك. كانت الحاجة تدعو إلى ذلك كثيراً، في الريف وبالقرب من ماناغوا معاً، حيث سُمح للمعامل الصناعية بطرح النفايات بحريّة. والقضية السيئة الصيت هي قضية شركة بنوولت الأمريكية التي كانت تسكب الزئبق في بحيرة ماناغوا حتى عام ١٩٨١[١٠].

إن نموذج التنمية المفروض من الخارج قد شدد على «تصدير غير تقليدي» في السنين الأخيرة. ففي ظروف السوق الحرة الذي أقر لأقطار العالم الثالث العاجزة، كان السعي إلى البقاء والبحث عن المكاسب يقودان بطبيعة الحال إلى منتجات من شأنها مضاعفة الربح إلى حده الأعلى، مهما تكن النتائج. فإنتاج الكوكا ارتفع إلى ذروته في منطقة الأنديز وفي غيرها لهذا السبب، ولكن هناك أمثلة أخرى أيضاً. فبعد اكتشاف «الحقول البشرية» السرية و «بيوت التسمين» للأطفال في هندوراس وغواتيمالا، قال الدكتور لويس جينارو موراليس، رئيس نقابة أطباء الأطفال في غواتيمالا، إن تهريب الأطفال «قد أصبح واحداً من أهم منتجات التصدير غير التقليدية»، فهو يدرّ عشرين مليون دولار من العائدات سنوياً. وقد أعطى اتحاد حقوق الانسان الدولي، بعد أن أجرى تحقيقاً في غواتيمالا، تقديراً أكثر تحفظاً، إذ قال إن نحو ثلاثمئة طفل يخطفون في كل عام ويؤخذون إلى دور حضانة سرية، ثم يباعون لأغراض التبني بمبلغ يناهز عشرة آلاف دولار للطفل الواحد.

ولم يستطع المحققون في اتحاد حقوق الإنسان الدولي أن يؤكدوا التقارير القائلة بأن أعضاء الأطفال تباع لمشترين أجانب. بيد أن هذا الاعتقاد الشنيع سائد في المنطقة، وهو يدل على الانطباع العام وإن كان اعتقاداً لا يمكن تصديقه. وقد جاء في صحيفة تييمبو الصادرة في هندوراس أن شرطة باراغواي أنقذت سبعة أطفال برازيليين من عصابة «كانت تنوي التضحية بهم إلى بنك للأعضاء في الولايات المتحدة، كما ورد في تهمة وُجِّهت في المحاكم». وقد أمرت وزارة العدل في البرازيل الشرطة الفدرالية بالتحقيق في مزاعم تدعي بأن الأطفال

---

(١٠) للمراجعة، انظر: Joshua Karliner, «Central America's Other War,» *World Policy Journal* (Fall 1989).

المتبنين يُستخدمون لأغراض زرع الأعضاء في أوروبا، وهذا «أمر معروف في المكسيك وتايلاند»، كما تقول جريدة غارديان اللندنية، وتضيف قائلة إن «الأطفال المعوقين يفضّلون في عمليات الزرع» وتستعرض الجريدة العملية التي بموجبها يُخطف الأطفال على ما يزعم، أو «يختفون»، أو يسلّمون من قبل أمهاتهم المعدمات، ثم يجري تبنّيهم أو يُستخدمون لأغراض الزرع. وذكرت جريدة تييمبو بعد فترة وجيزة أن قاضياً في محكمة الاستئناف في هندوراس أمر بإجراء «تحقيق مفصّل ودقيق في موضوع بيع الأطفال الهندوراسيين لغرض استخدام أعضائهم في عمليات الزرع». وقبل ذلك بعام ذكر السكرتير العام للمجلس الوطني للخدمات الاجتماعية، وهو مسؤول عن التبني، أن الأطفال الهندوراسيين «يباعون إلى مهربي الأجساد» لغرض زراعة الأعضاء(١١).

وزعم قرار صدر عن البرلمان الأوروبي عن تهريب الأطفال من أمريكا الوسطى أنه عُثر، بالقرب من «حقل بشري» في سان بدرو سولا في هندوراس، على جثث للأطفال وجدت، وقد «سُلخ منها عضو واحد أو أكثر». وعثر في «حقل بشري» آخر في غواتيمالا على أطفال تتراوح أعمارهم بين أحد عشر يوماً وأربعة أشهر. وجاء في القرار المذكور أيضاً أن مديراً لهذا الحقل ذكر عند إلقاء القبض عليه أن أولئك الأطفال «قد بيعوا إلى أسر أمريكية أو إسرائيلية يحتاج أطفالها إلى زراعة أعضاء، وكان سعر الطفل الواحد خمسة وسبعين ألف دولار»، ثم عبر القرار «عن الفزع بالنظر إلى ما تكشفه الحقائق» ودعا إلى التحقيق واتخاذ إجراءات وقائية(١٢).

وتستمر هذه التقارير بالظهور، إذ تغوص المنطقة في درك البؤس والشقاء. ففي تموز/ يوليو ١٩٩٠، ذكرت إحدى الجرائد اليمينية الصادرة في هندوراس خبراً بعنوان «بيعٌ يثير الاشمئزاز للأبدان البشرية» جاء فيه أن الشرطة في السلفادور قد اكتشفت جماعة يرأسها أحد رجال القانون وهي تشتري الأطفال لكي تبيعهم في الولايات المتحدة. ويقول الخبر إن زهاء عشرين ألف طفل يختفون سنوياً في المكسيك، وهم في طريقهم إلى هذه النهاية أو لغرض استعمالهم في أعمال إجرامية مثل نقل المخدرات «في داخل أجسادهم». «أما الحقيقة التي تقشعر لها النفوس فهي أن عدداً من الصغار يُستخدمون لإجراء عمليات زرع الأعضاء لأطفال في الولايات المتحدة»، الأمر الذي قد يفسر السبب في أن أعلى معدل لخطف الأطفال الرضّع والصبيان حتى الثامنة عشرة من العمر هو في منطقة المكسيك المجاورة للولايات المتحدة(١٣).

---

(١١) Anne Chemin in: *Le Monde*, 21/12/1989; *Guardian* (2 October 1988); *El Tiempo:* 30/9/1990; 10/8/1988; 17/8/1988, and 19/9/1988.

ورد الدكتور مورالز في: Robert Smith in: *Report on Guatemala* (July- September 1989). (Guatemala News and Information Bureau, POB 28594, Oakland CA 94604).

(١٢) المصادر نفسها الواردة في الهامش رقم (١١) أعلاه.

(١٣) *La Prensa Dominical* (Honduras), 22/7/1990.

كانت كوستا ريكا هي الاستثناء الوحيد من هذا الوضع الرهيب في أمريكا الوسطى، فقد وُضعت على درب التنمية بقيادة الدولة الذي شقه انقلاب خوسه فيغوريس في عام ١٩٤٨ مع إجراءات للرعاية الاجتماعية ـ الديمقراطية يصاحبها قمع شديد لنقابات العمال وتصفية للقوات المسلحة. وقد راقبت الولايات المتحدة دائماً بعين الحذر هذا الانحراف عن القياسات الاقليمية، رغم القمع الذي يجري لنقابات العمال والظروف المؤاتية للمستثمرين الأجانب. وفي الثمانينيات أدت الضغوط الأمريكية الرامية إلى تفكيك الأوصال الاجتماعية ـ الديمقراطية في تلك البلاد وإعادة الجيش إلى السلطة، أدت إلى صدور شكاوى مرة من فيغوريس ومن الآخرين الذين يشاركونه في التزاماته التي قطعها على نفسه. ومع أن كوستا ريكا ظلت متميزة عن غيرها في المنطقة في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والتطور السياسي، فإن هناك إشارات لا تخطئها العين تفيد، على حد قول صحيفة سنترال أمريكا ريبورت في غواتيمالا بـ «إسباغ صفات أمريكا الوسطى على كوستا ريكا»(١٤).

لقد أُجبرت كوستا ريكا، تحت ضغط الديون الضخمة، على اتباع نموذج صندوق النقد الدولي في رأسمالية السوق الحر، وهو النموذج المصمَّم للعالم الثالث بما ينطوي عليه من تقشف للفقراء وتخفيض في البرامج الاجتماعية ومنافع للمستثمرين المحليين والأجانب. والنتائج آخذة بالظهور. فبموجب المقاييس الاحصائية يُعتبر الاقتصاد قوياً نسبياً. ولكن أكثر من ٢٥ بالمئة من السكان ـ أي ٧١٥,٠٠٠ نسمة ـ يعيشون في حالة فقر، ومئة ألف منهم يعيشون في فقر مدقع، كما جاء في دراسة نشرتها صحيفة يمينية متطرفة هي لا ناسيون (من سمات الديمقراطية في كوستا ريكا احتكار الجناح اليميني لرجال الأعمال وسائل الاعلام الناطقة بالاسبانية). وقد أعطت دراسة أجراها مكتب غالوب في كوستا ريكا ونشرتها صحيفة برينشا ليبري أرقاماً أعلى، وانتهت إلى القول: «إن ما يقرب من مليون نسمة لا قِبل لهم على شراء الحد الأدنى من الغذاء، ولا يسعهم دفع أثمان اللباس والتعليم والعناية الصحية»(١٥).

وتقول صحيفة أكسلسيور إن السياسات الاقتصادية لليبراليين الجدد في عقد الثمانينيات زادت من التذمر الاجتماعي والتوترات في أوساط العمال، فأثارت بذلك «نقداً شديداً من قبل النقابيين وأعضاء المنظمات الأخرى»، وغيرهم لحكومة أرياس التي طبّقت هذه الاجراءات تلبية لطلبات الولايات المتحدة ولأولويات ذوي الامتيازات. وذكرت مصادر الكنيسة «أن إجراءات شد الأحزمة على البطون التي اتخذت في الثمانينيات وتضمنت إلغاء الإعانات والفائدة المنخفضة على القروض ودعم الأسعار وبرامج المعونات الحكومية، قد شردت كثيراً من الفلاحين وصغار المزارعين من أراضيهم»، مما أدى إلى قيام احتجاجات متعددة. فأصدر أسقف ليمون رسالة رعوية تشجب التردي الاجتماعي و «تفاقم الأزمات التي أحاقت بعمال مزارع الموز الذين هاجر أغلبهم من أماكنهم الريفية وكانوا من أصحاب الملكيات فيها».

---

(١٤) *Central America Report*, 28/4/1989.
للبحث في هذه المواضيع، انظر المراجع في: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.12, note (58).
(١٥) *Central America Report*, 1/12/1989.

وشجب الأسقف كذلك قانون العمل القاسي وسياسات الحكومة التي مكنت أصحاب المزارع من تصفية زعماء النقابات وقضت كذلك على حقوق العمال، وندّد بتدمير الغابات وبالتلوث الذي سببته الشركات بدعم من الحكومة(١٦).

والتدهور البيئي خطير هنا أيضاً، ويشمل الإزالة السريعة للغابات، والترسبات التي أثرت كثيراً في مشاريع توليد الكهرباء بالطاقة المائية. وتُظهر الدراسات البيئية أن ٤٢ بالمئة من تربة كوستا ريكا يعتريها تآكل شديد. قال نائب وزير المصادر الطبيعية «إن التربة الفوقية هي أكثر صادرات كوستا ريكا. فقد أدى التوسع في الانتاج لأغراض التصدير وكذلك في قطع الأشجار للحصول على الخشب إلى تدمير الغابات، وجرى هذا التوسع خاصةً عند ازدهار تربية المواشي في الستينيات والسبعينيات الذي شجعته الحكومة والبنوك والشركات الدولية وبرنامج المساعدات الأمريكية، الأمر الذي ضعضع كذلك إنتاج الغذاء للأغراض المحلية، كما هو الحال في أمكنة أخرى في أمريكا الوسطى. ويلقي أنصار البيئة اللوم على الحكومة وقطاع الأعمال في مسألة «الأمية البيئية» ـ وعلى وجه أدق، فاللوم على ابتغاء الربح دونما اعتبار للأشياء الخارجية وفقاً لما يقضي به النموذج الرأسمالي(١٧).

لم يؤدِّ الخضوع لهذه المطالب إلى تلبية المستويات العسيرة التي يضعها الأوصياء الدوليون على حقوق الأعمال. فأوقف صندوق النقد الدولي ما يقدِّم من عون إلى كوستا ريكا في شباط/ فبراير ١٩٩٠، وألغى التسهيلات الائتمانية. كما أن مساعدات الولايات المتحدة أخذت كذلك بالتناقص، إذ لم تعد هناك في الوقت الحاضر أية حاجة لشراء التعاون من كوستا ريكا في الجهاد ضد ثوار الساندينستا(١٨).

عملت المضايقات الاقتصادية والضغوط الخارجية على تضييق النظام السياسي بالطريقة المتفق عليها. ففي انتخابات ١٩٩٠، كان برنامج كل من المرشحين الاثنين واحداً تقريباً (وهو برنامج يناصر قطاع الأعمال)، كما كان مؤيداً إلى أقصى حد للسياسات الأمريكية في المنطقة. واتضح أيضاً ما يجري من إسباغ صفات أمريكا الوسطى على كوستا ريكا بما جرى من قمع متزايد طوال الثمانينيات. وأخذت لجنة حقوق الإنسان في كوستا ريكا تذكر، منذ ١٩٨٥، عن وجود تعذيب، واحتجاز اعتباطي، ومضايقة للفلاحين والعمال، وغير ذلك من الإساءات التي ترتكبها قوات الأمن بما في ذلك أعمال الاحتجاز والتوقيف غير الشرعية. وتربط اللجنة الموجة المتصاعدة من الإساءات بعسكرة الشرطة وقوات الأمن، وقد جرى

---

(١٦) *Excelsior*, 24/3/1990, and *Latinamerica Press*, 15/2/1990.

(١٧) Karliner, «Central America's Other War,» and *Central America Report*, 16/3/1990.

انظر: Douglas R. Shane, *Hoofprints on the Forest: Cattle Ranching and the Destruction of Latin America's Tropical Forests* (Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, °1986), and Tom Barry and Deb Preusch, *The Soft War* (New York: Grove, 1988).

بشأن الخلفية انظر: William H. Durham, *Scarcity and Survival in Central America* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1979).

(١٨) *Central America Report*, 16/3/1990, and *Mesoamerica* (March 1990).

تدريب بعض أفرادها في المدارس العسكرية الأمريكية والتايوانية. ومما دعم هذه الاتهامات العثور على غرفة تحت الأرض معدة للتعذيب في مبنى الشرطة الخاصة الكوستا ريكية، حيث يجري ضرب السجناء وإخضاعهم للصدمات الكهربائية. وشملت هذه الأعمال تعذيب امرأة حامل فأجهضت، وتوجيه صدمة كهربائية إلى صبي يبلغ ثلاث عشرة سنة من العمر لاستحصال اعتراف كاذب منه. وتزعم اللجنة المذكورة أن ثلاثة عشر شخصاً قد ماتوا من جراء حوادث مشابهة منذ ١٩٨٨. قالت صحيفة سنترال أمريكا ريبورت «إن حكومة أرياس، وقد مزقتها الاتهامات بالفساد وتهريب المخدرات، تلقت ضربة أخرى على سمعتها المتلاشية كحصن للديمقراطية» جراء هذه الفضائح[١٩].

إن صورة أرياس «على وشك أن تتلوث» أكثر فأكثر، بالنظر إلى ما جاء من سان خوسه من أن محققين تابعين للجنة التشريعية للمخدرات قد اكتشفوا أنه كان قد تسلّم صكاً بمبلغ خمسين ألف دولار لصندوق حملته الانتخابية من شركة «أوشن هنتر سيفود» والشركة التابعة لها في كوستا ريكا المسماة فريغاريفيكوس دي بونتاريناس، وهما مشخصتان من محققي الكونغرس الأمريكي بصفتها تقومان بعمليات تهريب المخدرات[٢٠]. وأنا أترك للقارىء أن يتصور نوع المقال الساخر الذي يظهر في جريدة نيويورك تايمز لو غُمز موظف صغير من رجال الساندينستا بشيء من هذا القبيل مهما كان الدليل مهلهلاً.

تفيد الأرقام الحكومية الرسمية أن ميزانية الأمن قد ازدادت بنسبة ١٥٪ بالمئة في ١٩٨٨ وبنسبة ١٣ بالمئة في ١٩٨٩. وذكرت التقارير الصحفية عن تدريب لضباط الأمن يجري في فورت بننغ في ولاية جورجيا وفي القواعد الأمريكية في بنما وفي الأكاديمية العسكرية التايوانية، كما يجري تدريبهم أيضاً من قبل الشرطة السرية الاسرائيلية وجيش السلفادور والقوات الخاصة لجيش غواتيمالا، وغيرهم. وقد جرى التعرف إلى خمس عشرة منظمة خاصة من المنظمات شبه العسكرية والحرس الأهلي والأمن، وهي ذات أهداف وطنية ويمينية متطرفة. ووصف أحد الأعضاء في اللجنة الخاصة التابعة للمجلس التشريعي التي أُلّفت للتحقيق في هذه الأمور قائلاً إن الشرطة هي عبارة عن «جيش بزيّ متنكر... ولا يخضع للسيطرة». وقد قالت السكرتيرة التنفيذية للجنة حقوق الإنسان في كوستا ريكا، سيلفيا بوراس، «إن الصورة النفسانية للشرطة قد تغيرت نتيجة التدريب العسكري. ولا يمكننا أن نتكلم بعد الآن عن قوة شرطة مدنية. فما عندنا في الوقت الحاضر هو جيش خفيّ»[٢١].

---

(١٩) Elections in: *Central America Report,* 26/1/1990; *Latinamerica Press,* 7/12/1989; *Central America Report,* 28/4/1989 and 27/7/1989; *Excelsior,* 30/4/1989, and *Washington Report on the Hemisphere* (Council on Hemispheric Affairs (COHA)) (27 September 1989).

لأمثلة عدة عن القمع في أواخر الثمانينيات من النوع الذي أثار سخطاً كبيراً عندما ذكر في نيكاراغوا، انظر: Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, ©1989), pp.249 and 268.

لحالة أكثر سوءاً، انظر: Noam Chomsky, *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), p.243.

(٢٠) *Mesoamerica* (September 1990).

(٢١) «Costa Rica: Arming the Country of Peace,» *Central America Report,* 27/7/1990.

ارتفعت المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية في الثمانينيات بمعدل نحو ثمانية عشر ضعفاً عما كانت عليه في الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٧٩. إن الضغوط الأمريكية لإعادة بناء قوات الأمن، الرامية إلى إلغاء الاصلاحات التي قام بها فيغوريس، اعتُبرت على نطاق واسع أنها تشكّل عاملاً في الانحدار نحو النموذج السائد في أمريكا الوسطى. وقد أثار دور أوسكار أرياس كثيراً من الانزعاج جنوبي الحدود. فبعد المقال الذي كتبه أرياس في جريدة نيويورك تايمز ودعا فيه بنما بورع أن تتبع النموذج الكوستا ريكي فتلغي الجيش، انبرى له الكاتب المكسيكي المعروف غريغوريو سلسر فنشر استعراضاً لبعض الوقائع في كوستا ريكا، بدءاً من القمع العنيف لمظاهرة سلمية قام بها الفلاحون من غير ذوي الأراضي في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦، وذلك من قِبل الحرس المدني لحكومة أرياس، مما أدى إلى إصابة عدد من المتظاهرين بجروح بليغة. وزعم الكاتب أن عدم وجود جيش في كوستا ريكا قد أصبح مسألة ألفاظ إلى حدٍ كبير، إذ تطلق ألفاظ مختلفة على الأشياء ذاتها. واستشهد بمرسوم أصدره أرياس في الخامس من آب/ أغسطس ١٩٨٧ ـ في اللحظة نفسها التي تم فيها التوقيع على اتفاقات أسكيبولاس التي حملت جائزة نوبل للسلام إلى أرياس ـ وينصّ هذا المرسوم على تأسيس جيش محترف له صفات الجيش في كل شيء عدا الاسم، بما في ذلك سلسلة الرتب الكاملة والهيكل التام؛ كما استشهد بتقرير للجنة حقوق الإنسان في كوستا ريكا صدر في ١٩٨٩ عن تدريب مئات الرجال في الأكاديميات العسكرية في الولايات المتحدة والدول التابعة لها[٢٢].

لا يصل إلا القليل من هذا إلى الولايات المتحدة، باستثناء ما ينشر في الصحف التي لا تماشي التيار العام. أما في سياق حرب المخدرات، فقد أولي الأمر شيئاً من الاهتمام. ففي مقال رئيسي في جريدة ميامي هيرالد عن «آلام كوستا ريكا» جرى الاستشهاد بتعليقات سيلفيا بوراس المذكورة أعلاه عن تأثير التدريب العسكري الأمريكي الذي غيّر من «الصورة النفسانية» للشرطة المدنية وحولها إلى «جيش متنكر». وتختتم الجريدة مقالها بالقول إن هذا الحكم «لا مغالاة فيه»، وهي تعزو النمو السريع للجيش وحوادث القتل الأخيرة للمدنيين من قبل قوات الأمن إلى النزاع القائم في نيكاراغوا وإلى حرب المخدرات ـ ولكنْ دون ذكر للضغوط الأمريكية، كما تقضي بذلك سنن الصحافة الحرة[٢٣].

ثانياً: ثمرات النصر: أمريكا اللاتينية

نتحول الآن إلى البقية الباقية «من منطقتنا الصغيرة هنا التي لم تزعج أحداً قط» (انظر ما سبق)، لنجد أن دراسة للبنك الدولي تقدّر

---

(٢٢) المصدر نفسه؛ *News and Analysis* (Council on Hemispheric Affairs (COHA)), 18/8/1988; *Washington Report on the Hemisphere* (27 September 1989), and Gregorio Selser in: *La Jornada* (Mexico), 23/1/1990.

إذ يقتبس سيلسر من أرياس في: Oscar Arias in: *New York Times:* 9/1/1990.

(٢٣) Editorial in: *Miami Herald*, 31/7/1990.

أن ٤٠ بالمئة من الأسر في أمريكا اللاتينية تعيش في فقر، بمعنى أنها لا تستطيع شراء الحد الأدنى من السلع اللازمة لتلبية حاجاتها الأساسية. . . وأن ٢٠ بالمئة من الأسر معدمة، بمعنى أنها تفتقر إلى الوسائل اللازمة لشراء أي شيء، حتى الطعام الضروري لتوفير حد أدنى من الغذاء الكافي.

وساءت الأوضاع في الثمانينيات نظراً إلى خروج مبالغ ضخمة من رؤوس الأموال إلى الغرب (أنظر الفصل الثالث). وقد قال السكرتير العام لمنظمة الدول الأمريكية، سواريز، عند كلامه في واشنطن للتحضير للجمعية العامة للمنظمة المذكورة في ١٩٨٩، إن عقد الثمانينيات هو «عقد مفقود» بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية التي تعاني انخفاضاً في دخل الفرد وركوداً في الوضع الاقتصادي العام. وقال إن معدل الدخل في السنة الماضية (١٩٨٨)، التي شهدت أسوأ أزمة منذ الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات، قد انخفض إلى المستوى الذي كان عليه في ١٩٧٨. وذكرت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون أمريكا اللاتينية والكاريبي (سيبال) أن متوسط الناتج للفرد الواحد انخفض كذلك في ١٩٨٩، كما استمر تصدير رأس المال بمبالغ طائلة. وتقول أرقام البنك الدولي إن متوسط الدخل للفرد الواحد في الأرجنتين قد انخفض من ١٩٩٠ دولاراً في سنة ١٩٨٠ إلى ١٦٣٠ دولاراً في سنة ١٩٨٨. وانخفض إجمالي الناتج القومي في المكسيك للسنة السابعة على التوالي. وانخفضت الأجور الحقيقية في فنزويلا إلى مقدار ثلث ما كانت عليه في سنة ١٩٨١، فوصلت إلى مستوى سنة ١٩٦٤. وكانت الأرجنتين قد خصصت ٢٠ بالمئة من ميزانيتها للتعليم في سنة ١٩٧٢، فبلغت هذه التخصيصات ٦ بالمئة فقط في سنة ١٩٨٦. كتب ديفيد فيليكس، الاختصاصي في اقتصادات أمريكا اللاتينية، يقول إن معدل النتاج للفرد الواحد بالنسبة إلى المنطقة قد انخفض بنحو ١٠ بالمئة مما كان عليه في سنة ١٩٨٠؛ كما انخفض كثيراً في الثمانينيات معدل الاستثمار الحقيقي للعامل الواحد، حتى وصل إلى أدنى من مستوى سنة ١٩٧٠ في معظم الأقطار المثقلة بالديون حيث تصل الأجور الحقيقية في المدن في حالات كثيرة إلى أقل من مستوى سنة ١٩٨٠ بنسبة ٢٠ إلى ٤٠ بالمئة، بل حتى إلى أقل من مستوى سنة ١٩٧٠؛ وتسارعت هجرة الأدمغة وتقلص رأس المال المادي والبشري للفرد الواحد نظراً لانخفاض الاستثمار العام والخاص وانهيار البنى الارتكازية. ويستنتج فيليكس وغيره أن من الممكن إرجاع الكثير من التردي الجاري في الثمانينيات إلى إجراءات السوق الحرة التي فرضتها الدول الصناعية، الأمر الذي سنعود إليه فيما بعد[٢٤].

ويستمر المكسيكيون في الهرب إلى الولايات المتحدة من أجل البقاء، وهناك الكثير جداً

---

(٢٤) Oscar Altimir, *World Bank Staff Working Paper no.522* (Washington, D.C.: World Bank, 1982).

وقد وردت هذه الورقة في: Schoultz, *National Security and United States Policy Toward Latin America*, p.75; Soares and Carl Hartman in: *Associated Press*, 7/11/1989; CEPAL in: *Excelsior* (Mexico), 27/12/1989; *Latin America News Update* (February 1990); World Bank and Ed McCullough in: *Associated Press*, 11/12/1989, and David Felix, «Latin America's Debt Crisis,» *World Policy Journal* (Fall 1990)

من الحكايات الفظيعة حول ذلك. وتنقل الصحافة المكسيكية أخباراً عن غرق البعض من هؤلاء واختفاء آخرين، وعن «اختفاء النساء أو سرقتهن لأخذ الأعضاء منهن لغرض استعمالها في زراعة الأعضاء في الولايات المتحدة» (والصحافة المذكورة تنقل هذا عن ممثل لجنة حقوق الإنسان الاقليمية). وتذكر بعض الصحف أيضاً أخباراً عن المعدلات العالية للإصابة بالسرطان من جراء المواد الكيميائية المستخدمة في صناعات مواد التجميل (خطوط التجميع قرب الحدود، لأغراض الشحن إلى المعامل في الولايات المتحدة)، وعن السجون السرية، والاختطاف، وغير ذلك من القصص المفزعة. ونشرت جريدة اكسلسيور دراسة قامت بها مجموعة بيئية وقدمتها إلى الرئيس ساليناس، وتزعم أن مئة ألف من الأطفال يموتون سنوياً نتيجة التلوث في منطقة مدينة المكسيك، بالإضافة إلى الملايين التي تعاني أمراضاً يسببها التلوث، وهي أمراض قللت من معدل الأعمار بما يقدّر بعشر سنوات. والسبب الرئيسي لهذه الحالة هو إفرازات الرصاص والكبريت من عمليات شركة بيمكس الوطنية للبتروكيمياثيات، وهي معفاة من السيطرة التي تُفرض في أمكنة أخرى ـ وهذه إحدى مزايا الانتاج في العالم الثالث التي لا يغفل عنها المستثمرون[٢٥].

وتضيف جريدة اكسلسيور أن «دائرة التطوير الحضري والبيئة» في المكسيك قد وصفت الوضع بأنه «مأساوي حقاً»، وقدرت أن أقل من ١٠ بالمئة فقط من أراضي المكسيك قادرة على «زراعة منتجة للحد الأدنى» نظراً للتدهور البيئي، فضلاً عن أن مصادر المياه منخفضة إلى حدود الخطر. ويتحول عدد من المناطق إلى «متحف حقيقي للرعب» من جراء التلوث نظراً للركض الأعمى وراء الأرباح. وتقدّر الدائرة المذكورة أيضاً أن أكثر من ٩٠ بالمئة من الصناعات في وادي المكسيك، حيث يقع أكثر من ثلاثين ألف معمل، تنتهك القياسات العالمية؛ أما في صناعة المواد الكيميائية، فإن أكثر من نصف القوى العاملة فيها تعاني إصابات في الجهاز التنفسي لا يرجى شفاؤها[٢٦].

تفيد مود بارلو، وهي رئيسة مجموعة دراسية كندية، أن التحقيق الذي أجرته مجموعتها في معامل مواد التجميل، كشف عن أن هذه المعامل قد «بنيت من قبل «فورتشن ٥٠٠» لاستغلال أناس مستميتين»، لأغراض الربح الذي لا يضاهى في أمكنة أخرى. وقد وجدت المجموعة «معامل تعجّ بالصبايا، وبعضهن في الرابعة عشرة من العمر، وهن يعملن عملاً يؤذي العيون ويتكرر بشكل تضيق به النفوس، لقاء أجر أدنى كثيراً مما يتطلبه حتى الحد الأدنى من مستوى العيش». وتقول بارلو إن الشركات الكبرى تقوم عادة بأخطر الأعمال هنا لأن الرقابة على المواد الكيميائية «ضعيفة أو غير موجودة. ففي أحد المعامل أصبنا كلنا بالصداع والغثيان بعد قضائنا ساعة واحدة عند خط التجميع، ورأينا فتيات صغيرات يعملن بقرب أوعية ضخمة للنفايات السامة من دون أغطية واقية للوجه». ونقابات العمال محظورة،

(٢٥) *Excelsior*: 3/3/1990 and 11/11/1989, and *Latin America News Update:* (May 1990) and (January 1990.)

(٢٦) *Excelsior:* 19/8/1990 and 1/7/1990, and *Latin America News Update:* (October 1990) and (September 1990).

وهنـاك كثير من المستميتـات ليأخـذن مكـان من هي «غـير راضيـة، أو غـير منجـزة لحصص العمل، أو مصابة بمرض، أو أدركها الحمل». وقد قامت تلك المجموعة الدراسية بـ «تصوير بحيرة من النفايات السامة السوداء تعلوهـا الفقاعـات وهي تُسكب هناك من معـامل احـدى المناطق الصناعية، ثم تجري إلى مجرى للمياه القذرة الخام التي لم تُعالَج، فتصبّ في نهر صغير يمرّ بمعسكرات المعدمين (حيث يشرب الأطفـال، وقد غـطت أجسامهم البثـور، البيبسي كولا من قناني حليب الأطفال) ثم يفرغ ذلك النهر الصغير ما فيه في نهر تيخوانا»[٢٧].

لقد أشرنا سابقاً إلى الظروف الاقتصادية والسياسية السائـدة في كولـومبيا، وهي قصـة نجاح أخرى للديمقراطية الرأسمالية التي لا تعيبها إلا كارتيلات المخدرات. ثمة دراسة قام بها إيفان فالياناتوس، من «مكتب تقييم التقانة» التابع للحكومـة الأمريكيـة، وهي دراسة تجسّم أبعاد الانتصار الحاصل في ذلك القطر. كتب فـاليانـاتوس في دراستـه يقول، وهـو يستعرض السجل الشنيع الحافل بـالفظائـع والمذابـح الرامي إلى إبقـاء الجماهـير في مكانها: «إن تـاريخ كولومبيا في القرن العشرين ملوث بـدماء فقـراء الفلاحـين». إن برامـج المساعـدة الأمريكيـة ومؤسسة فورد ومنظمات أخرى قد سعت كلها إلى معالجة المحنـة التي يعانيهـا سكان الأريـاف وذلك بـ «اتقان تقانة الأسلوب التـدرّجي الخائب وتحسـين عملية نقـل المعرفـة»، معوّلـة على أفراد النخبة من صفوة القوم ومؤمنة بـ «المنافسة والملكية الخاصة وآليـة السوق الحـرة» ـ وهو نظام «تبتلع فيه السمكة الكبيرة السمكة الصغيرة»، كما قال أحد المزارعـين الفقراء. إن هـذه السياسات قد جعلت الظروف المفزعة أصلاً أسوأ ممـا كانت عليـه، وخلقت «حالـة من عدم المساواة بأشنع صورها التي صنعها الوحش في الإنسان». ولم يكن فقراء الأرياف وحدهم هم الذين يعانون فوق طاقة الاحتمال. ولتصوير نوع التنميـة الذي تـرعاه الشركـات العاملة عـبر القارات والتكنوقراطيون التابعون لها يقدم لنـا فاليـاناتـوس مثالاً هـو مدينـة يومبـو الصناعيـة الصغـيرة، «التي مـا لبثت أن أصبحت غـير صـالحـة لسكنى الإنسـان» بسبب التلوث والتفسـخ وهمـا يضربان بأطنابهما دون سيـطرة، وبسبب ما يجـري «في أحياء الفقـراء الخانقـة حيث لا تجد الإنسـانية المنهكة القوى شيئاً أمامها إلا الاستسـلام»[٢٨].

والـبرازيل قـطر آخر ذو مـوارد غنية وإمكـانـات كـبرى، وقـد خضـع طـويـلاً للنفـوذ الأوروبي، ثم للتدخل الأمريكي الذي تـزايد كثيـراً منذ عهـد كينيدي. بيـد أننا لا نستـطيع الكلام ببساطة عن «برازيل» واحدة. هناك برازيلان مختلفتان بهذا الاسم. ففي دراسة علمية للاقتصادي البرازيلي بيتر أفنز، يقول هذا الكـاتب «إن النزاع الأسـاسي في البرازيـل هو بـين ١ بالمئة أو ربما ٥ بالمئة من السكان الذين يؤلفون النخبة من صفوة القـوم وبين ٨٠ بـالمئة الـذين تُركوا خارج «النموذج البرازيلي» في التنمية». وتتحدث صحيفـة فيجا عن هـاتين الـبرازيلتين

---

(٢٧) رئيس مجلس الكنديين: Maude Barlow in: *Toronto Globe and Mail*, 5/11/1990.

(٢٨) Evan G. Vallianatos, *Fear in the Countryside: The Control of Agricultural Resources in the Poor Countries by Nonpeasant Elites* (Cambridge, Mass.: Ballinger Publishing Company, ©1976).

فتقول إن الأولى عصرية ويغلب عليها الطابع الغربي، والثانية غرقى في أعماق الشقاء. إن ٧٠ بالمئة من السكان يستهلكون من السعرات الحرارية أقل مما يستهلكه الإيرانيون والمكسيكيون والباراغوانيّون. ويبلغ دخل العائلة لأكثر من نصف السكان ما يقل عن الحد الأدنى للأجور. أما متوسط الراتب السنوي لـ ٤٠ بالمئة من السكان فهو ٢٨٧ دولاراً أمريكياً، في حين يتصاعد التضخم ويرتفع الغلاء إلى حدود لا يمكن فيها نوال حتى الضروريات الدنيا. وفي تقرير للبنك الدولي عن نظام التعليم في البرازيل يعتبر هذا النظام أدنى مستوى من نظام التعليم في الحبشة وباكستان، ويبلغ فيه معدل تاركي الدراسة ٨٠ بالمئة من تلاميذ المدارس الابتدائية، مع أميّة متزايدة، وميزانيات متناقصة. وتقول وزارة التعليم في البرازيل إن الحكومة تنفق أكثر من ثلث ميزانية التعليم على وجبات الطعام في المدارس لأن أغلبية التلاميذ إما أن يأكلوا فيها وإما ألا يأكلوا على الاطلاق(٢٩).

نشرت صحيفة ساوث التي تصنف نفسها بأنها «مجلة قطاع الأعمال للعالم النامي» مقالاً عن البرازيل بعنوان «الجانب السفلي من الفردوس» جاء فيه أن البرازيل قطر ذو ثروة طائلة ولا يشكو من قلق أمني وسكانه متجانسون نسبياً والمناخ فيه حسن، ومع هذا فإن لديه مشاكله:

> المشكلة هي أن هذا القطر الخصيب، الوافر النعم، يقطنه سكان يعانون ظروفاً اجتماعية هي من أسوأ ما هو معروف في العالم. فثلثا السكان لا يحصلون على ما يكفي من طعام. ويبلغ معدل وفيات الأطفال في البرازيل أعلى من معدله في سري لانكا، ومعدل الأمية أعلى مما هو في الباراغواي، والمؤشرات الاجتماعية فيه أسوأ مما هي عليه في أقطار أفريقية أفقر كثيراً. إن عدد الأطفال الذين يكملون الصف الأول في المدارس الأولية هو أقل من عددهم في الحبشة، وعدد الملقّحين بالأمصال أقل من عددهم في تنزانيا وبوتسوانا. إن ٣٢ بالمئة من السكان يعيشون بمستوى أدنى من مستوى الفقر. ويجوب الشوارع سبعة ملايين من الأطفال المتروكين وهم يشحذون ويسرقون ويتنشقون السعوط، أما البيت بالنسبة إلى ملايين الناس فما هو إلا سقف في كوخ للفقراء في حي حقير، أو غرفة في مناطق المدن الموبوءة، أو هو بالنسبة إلى عدد متزايد منهم عبارة عن متر من الأرض تحت جسرٍ من الجسور.

إن حصة الطبقات الفقيرة من الدخل القومي «تتناقص باستمرار، فتجعل البرازيل بذلك من أكثر الأقطار في العالم التي يتركز فيها الدخل في فئة معينة». ليس في البرازيل ضريبة دخل تصاعدية أو ضريبة مكاسب رأسمالية، ولكن فيها تضخماً متصاعداً وديناً أجنبياً ضخماً، في حين أنها تشارك في «مشروع مارشال بالمقلوب»، على حد تعبير الرئيس السابق خوسه سارني، مشيراً بذلك إلى أقساط الديون.

ومن الإنصاف القول إن السلطات مهتمة بالمشكلة المتعاظمة الأثر للأطفال المشردين

---

(٢٩) Peter Evans, *Dependent Development: The Alliance of Multinational State, and Local Capital in Brazil* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, ©1979), p.4; *Veja*, 1/11/1989; *Excelsior*, 3/11/1989, and *Latin America News Update* (December 1989).

والجياع، وهي تحاول أن تقلل من أعـدادهم. فقد ذكـرت منظمـة العفو الـدولية أن كتـائب الموت، وتديرها الشرطة في الغالب، تقوم بقتل أطفـال الشوارع بمعـدل طفل واحـد في اليوم تقريباً، كما أن «عدداً أكبر من الأطفال الذين أجبروا على الخروج إلى قارعة الطرقات لمساعدة أسرهم، يجـري ضربهم وتعذيبهم من قبـل الشرطة» (رويـتر، نقلاً عن المنـظمة المـذكـورة). تـزعم منظمـة العفو الـدولية «أن الأطفـال الفقراء في الـبرازيـل يعـامَلون بـاحتقـار من قِبـل السلطات، وهم يخـاطرون بحيـاتهم لمجـرد كـونهم في الشـوارع». ويجـري معـظم التعـذيب بإشراف الشرطة أو في مؤسسـات تابعـة للدولة. ولا تقـدم إلا شكاوى قليلة من الضحـايا أو الشهود خوفاً من الشرطة، أما القضايا القليلة التي جرى التحقيق فيهـا قضائيـاً فقد أسفـرت عن عقوبات خفيفة(٣٠).

في هـذه الأرض الحافلة بـالنعيم يعيش ثلاثـة أرباع السكـان في ظروفٍ تعتـبر ظـروف أوروبا الشرقية بالقياس إليها من الأحلام التي لا تتحقق، وهذا انتصار آخـر للعالم الحـر. في تقرير للأمم المتحدة عنوانه «تقرير عن التنمية البشرية» تـوضح الـبرازيل، وهي ذات اقتصـاد هـو الثامن في العـالم، في المركـز الثمانـين في الرعـاية العـامـة (كـما تقـاس بـالتعليم والصحـة والنظافة) - قريباً من مراكز ألبانيا والباراغواي وتـايلانـد. وأعلنت منظمـة التغذيـة والزراعـة التـابعة لـلأمم المتحدة في الشـامن عشر من تشرين الأول/ اكتوبـر أن أكثر من ٤٠ بـالمئـة من السكان (أي زهاء ثـلاثة وخمسـين مليون نسمـة) هم في عداد الجيـاع. وتقدّر وزارة الصحـة البرازيلية أن مئات الألوف من الأطفال يموتون جوعاً في كل عام(٣١).

ولنتـذكر أن هـذه هي الظروف القـائمة في الـذكرى الخـامسة والعشرين لـ «الانتصـار الحاسم الأوحد للحرية في أواسط القـرن العشرين» (لنكولن غـوردون، السفير الأمـريكي في البرازيل في ذلك الحين) - ويعني الإطاحة بالديمقراطية الـبرلمانيـة من قِبل جنـرالات البرازيـل المدعومين من الولايات المتحدة، التي امتدحت في ما بعد «المعجزة الاقتصـادية» التي حققتهـا دولة الأمن القومي، النازية بشكلها الجديـد، وهي الدولـة التي أقامهـا العساكـر. وقد أبـرق السفـير غوردون إلى وزارة خـارجيته، بعـد أن أكدت واشنـطن لحلفائهـا العسكر التقليـديين تأييدها ودعمها وزودتهم بالمساعدات، قائلاً «إن كل ذلـك لأن وجود العسـاكر أمـر جوهـري للاستراتيجيا الخاصة بكبح التطرف اليساري» لحكومة غولارت المنتخبة. وسـاندت الـولايات المتحدة الانقلاب مساندة فعالة وتهيأت للتدخـل المباشر إذا دعت الحـاجة لمسـاعدة مـا وصفه المفـير غوردون بـ «التمـرد الديمقـراطي» للجنرالات. قـال السفير أيضـاً إن هذا «الإخـراج الواقعي» للرئيس المنتخَب هو «انتصار كبير للعالم الحر» وإن من شأنه «أن يخلق منـاخاً أحسن بكثير للاستثمار الخاص». وطـالب زعماء العـمال في الولايـات المتحـدة بنصيبهم الـلائق من

---

(٣٠) *South* (November 1989), and *Reuters* and *New York Times*, 6/9/1990.

(٣١) انظر رئيس برازيلإنفست للمعلومات والمواصلات البعيدة:

Mario de Carvalho Garnero in: *O Estado de São Paulo*, 8/8/1990; *Latin America News Update*, (September 1990), and *Latin America Commentary* (October 1990).

الفضل في الإطاحة بالنظام البرلماني، في حين باشرت الحكومة الجديدة في سحق الحركة العمالية وإخضاع الفقراء والعمال لما تدعو إليه الحاجات الماسة لمصالح الأعمال، وهي أجنبية بالدرجة الأساس. وقد برر دين راسك، وزير الخارجية الأمريكي، اعتراف الولايات المتحدة بالنظام على أساس أن «تولي السلطة جرى بموجب الدستور»، الذي كان قد انتُهك تواً انتهاكاً صارخاً. وبادرت الولايات المتحدة الى تقديم العون الوافر إذ أخذت موجة التعذيب والاضطهاد بالتصاعد، وزالت بقايا الحكومة الدستورية وتحسّن المناخ للمستثمرين في ظل الحكم الذي أشادت به واشنطن بـ «صفته حكم القوى الديمقراطية»[٣٢].

واستمرت ظروف الفقراء في البرازيل بالتراجع إذ فرضت إجراءات التقشف وفق الصيغة القياسية لصندوق النقد الدولي في محاولة لمعالجة هذه الكارثة التي أصابت الرأسمالية بشكل من الأشكال. ويصحّ هذا في الأرجنتين، حيث دعا الحزب الديمقراطي المسيحي أعضاءه إلى الاستقالة من الوزارة في آذار/ مارس ١٩٩٠، «لكي لا يضفي وجودهم في الحكومة شرعية على إجراءات النظام [الاقتصادية] غير الشعبية». وفي احتجاج آخر على هذه الإجراءات طرد الحزب من عضويته وزير الاقتصاد الحالي. يقول الخبراء إن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي قد أصبح «لا يطاق»، وأن ثلث السكان يعيشون في فقرٍ مدقع[٣٣].

تناول يوجين روبنسون مصير الأرجنتين في تقريرٍ نشرته جريدة واشنطن بوست، قال فيه إن هذه البلاد التي كانت من أغنى الأقطار العشرة في العالم في بداية القرن بما فيها من مصادر وفيرة ومزايا كبرى قد أصبحت الآن من أقطار العالم الثالث. إن زهاء ثلث سكانها البالغ عددهم واحداً وثلاثين مليون نسمة يعيشون دون مستوى الفقر، أي حياة الإملاق. ويموت سنوياً ثمانية عشر ألف طفل قبل بلوغهم سنة واحدة من العمر، وأغلبهم يموتون من سوء التغذية ومن الأمراض التي يمكن الوقاية منها. أما العاصمة التي كانت يوماً ما «آنق المدن ذات الطابع الأوروبي على هذا الجانب من الأطلسي» فإنها اليوم «محاطة بطوق متسع من الأحياء الفقيرة الحقيرة التي تسمى «مدن الشقاء»؛ فالبيوت فيها عبارة عن أكواخ متراصة، ومجاري المياه القذرة عبارة عن حفر مفتوحة»، وكان من شأن الإصلاحات على أسلوب صندوق النقد الدولي، هنا أيضاً، «أن تجعل الحياة أكثر تعاسةً بالنسبة إلى الفقراء».

أردف الكاتب روبنسون مقاله هذا بمقال آخر عنوانه «نظرة في الأعماق السفلى»، والمقال مكرس لإحدى مدن التعدين في الاتحاد السوفياتي، وعنوانه الثانوي «مدينة تعدين في

---

(٣٢) Phyllis R. Parker, *Brazil and the Quiet Intervention, 1964* (Austin: University of Texas, ᶜ1979), pp.58ff., 80ff. and 103ff.

انظر أيضاً: Jan Knippers Black, *United States Penetration of Brazil,* and Ruth Leacock, *Requiem for Revolution* (Kent, O.H.: Kent State University Press, 1990).

حول دور القادة العماليين الأمريكيين في تدمير الحركة العمالية البرازيلية، واعتزازهم بأحداث «الثورة»، انظر: Black, *United States Penetration of Brazil,* chap.6.

(٣٣) *Excelsior,* 7/3/1990, and *Latin America News Update* (May 1990).

السهوب تكشف عن [النظام العليل بأسره]»، وهو يشدد على المقارنة مع النجاح الرأسمالي. بيد أن المقال عن الأرجنتين لا يقول شيئاً عن أي «نظام عليل». فالكارثة في الأرجنتين و«الفوضى الاقتصادية» العامة في أمريكا اللاتينية تُعزيان بغموض إلى «سوء الإدارة الاقتصادية». وهكذا نجد النمط المعتاد أمامنا مرة أخرى: إن جرائمهم تكشف عن طبيعتهم الشريرة، أما جرائمنا فهي نتيجة الاخفاقات الشخصية والمادة البشرية الرديئة التي نضطر للعمل بها(٣٤).

ويستنتج ديفيد فيليكس أن تدهور الأرجنتين ينشأ عن «عوامل سياسية مثل الحرب الطبقية الطويلة والافتقار إلى التزام وطني من جانب النخبة في البلاد»، وهي صفوة القوم الذين انتفعوا من سياسات السوق الحرة التي سارت عليها الدكتاتورية العسكرية الفتاكة. وقد أدى ذلك إلى إعادة توزيع واسع النطاق للدخل باتجاه الأغنياء وهبوط حاد في دخل الفرد الواحد، مع زيادة كبيرة في الدين نتيجة هروب رأس المال والتهرب من الضرائب والاستهلاك الذي يقدم عليه الأغنياء من منتفعي النظام؛ كل هذا في جوهره هو من صميم السياسات الاقتصادية الريغانية(٣٥).

أما في فنزويلا الغنية بالنفط، فإن أكثر من ٤٠ بالمئة من الناس يعيشون في فقرٍ مدقع، وهذا ما تذكره الأرقام الرسمية، كما أن الوضع الغذائي «حرج للغاية»، وهذا ما قالته غرفة الصناعات الغذائية في ١٩٨٩. وسوء التغذية هو من الشيوع بحيث لا يذكر في التاريخ الطبي للمرضى، كما يقول المسؤولون في المستشفيات وهم يحذّرون من «مستقبل رهيب». وقد تزايد البغاء أيضاً حتى بلغ عدد المومسات أكثر من مئة وسبعين ألفاً، كما تقول وزارة الصحة. تذكر هذه الوزارة أيضاً ظهور بدعة جديدة، تتجاوز حدود البغاء التقليدي الذي تمارسه نسوة من ذوات الدخل المحدود. إن عدداً من السكرتيرات التنفيذيات والزوجات وطالبات الكليات يرافقن السياح والمدراء في عطلة نهاية الأسبوع فيكسبن أحياناً [زهاء مئة وخمسين دولاراً] لقاء الاتصال الواحد. كذلك يتزايد بغاء الصبايا وهو الآن «منتشر جداً»، وانتشار التحرش الجنسي بالصغار(٣٦).

إن الاستغلال الوحشي للنساء هو سمة دارجة لـ «المعجزات الاقتصادية» في عالم

---

(٣٤) *Washington Post* (28 October 1990).

لمثال مشابه، انظر: Avi Chomsky in: *Lies of Our Times* (November 1990).

حيث يعلّق على مثال مماثل في جريدة نيويورك تايمز: مقالان مزدوجان، واحد يرثي لإخفاقات النظام الشيوعي المريض في رومانيا ويبشّر بآمال جديدة، مع التحوّل إلى سوق حرّة، والآخر يصف ورطة أسرة أرجنتينية من الطبقة المتوسطة، دون إيراد أي أسباب غير الإخفاق المزعوم لاتّباع سياسات السوق الحرة.

(٣٥) Felix, «Latin America's Debt Crisis».

اقتباس آفي شومسكي عن دي تِلاّ و دورنبوش في: Guido Di Tella and Rudiger Dornbusch, *The Political Economy of Argentina, 1946-1983* (Pittsburgh: [n.pb.], 1989).

(٣٦) *Excelsior, 7/3/1990; Agence France Presse* and *Excelsior, 26/2/1990*, and *Latin America News Update* (May 1990).

الديمقراطية الرأسمالية. وما النزوح الهائل للنساء من المناطق الريفية الفقيرة في تايلاند للعمل في دنيا البغاء ـ وهذه واحدة فقط من قصص النجاح للنهوض الاقتصادي الذي أطلقت شرارته حروب الهند الصينية ـ إلا سمة من سمات انتصار العالم الحر التي تغيب عن الأنظار[٣٧]. إن ظروف العمل القاسية جداً للفتيات القادمات من الأرياف أمر مريع وشائن؛ ونقول الفتيات، لأن قلةً من غيرهن يمكنهن تحمّل هذه الظروف والبقاء على قيد الحياة تحت وطأتها.

وتعتبر تشيلي تحت حكم دكتاتورية بينوشه قصة نجاح شهيرة أخرى. كتب أنطونيو غارزا موراليس في صحيفة اكسلسيور يقول «إن الكلفة الاجتماعية التي دفعها الشعب في تشيلي هي أعلى كلفة في أمريكا اللاتينية»، فقد ارتفع عدد الفقراء من مليون فقير بعد ألندي إلى سبعة ملايين اليوم، في حين ظل عدد السكان مستقراً عند الرقم البالغ اثني عشر مليوناً. يقول السناتور أنسيلمو سول، زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي، بعد عودته من المنفى، إن النمو الاقتصادي الذي ينفع ١٠ بالمئة من السكان قد تحقق (والمؤسسات الرسمية لحكومة بينوشه توافق على ذلك)، أما التنمية فلم تتحقق. ويضيف: ما لم تعالَج الكارثة الاقتصادية التي تصيب الأغلبية فـ «إننا نكون قد انتهينا». أما ديفيد فيليكس فيقول «إن تشيلي، وقد عانت من صعوبات جمة في ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤، هي الآن في حالةٍ من النمو أسرع من النمو الذي حصل خلال العقد السابق بإدارة «صبيان شيكاغو»، فقد افتتنت البلاد بإيديولوجيا السوق الحرة التي هي حقاً مفيدة جداً للبعض: الأثرياء، ومعهم المستثمرون الأجانب بالدرجة الأساس». ويرى فيليكس أن انتعاش تشيلي يمكن إرجاعه إلى «مجموعة من الأسباب، منها السيطرة المحكمة جداً على الأجور من قبل نظام بينوشه، والتعويم الذي أجري بدهاء للقطاع الخاص المفلس الذي أورده الفريق الاقتصادي عندما حلّ محل فريق صبيان شيكاغو الخائب، والحصول على قروض كبيرة بشكل يفوق العادة من المؤسسات المالية الدولية»، وهي مؤسسات أعجبت كثيراً بالمناخ الصالح لعمليات الأعمال[٣٨].

والتردّي البيئي هو بدوره مشكلة حادة في تشيلي. فقد خصصت الصحيفة التشيلية أبسي عدداً أخيراً منها لأزمة البيئة التي تفاقمت من جراء «الليبرالية الجديدة الراديكالية» في الفترة التي أعقبت الانقلاب المدعوم من الولايات المتحدة، وهو الانقلاب الذي أطاح بالديمقراطية البرلمانية. وتبيّن بعض الدراسات الحديثة أن ما يقرب من نصف القطر يتحول إلى صحراء، وهذه مشكلة «تبدو بعيدة جداً عن التسمم اليومي الذي يصيب سكان سانتياغو»، وهي العاصمة التي تتنافس مع ساو باولو (البرازيل) ومدينة المكسيك على جائزة التلوث في نصف الكرة الغربي (بل في العالم، على حد زعم الصحيفة المذكورة). «إن

---

(٣٧) انظر: Pasuk Phongpaichit, *From Peasant Girls to Bangkok Masseuses* (Geneva: International Labor Office (ILO), 1982).

(٣٨) *Excelsior*, 17/12/1989; *Latin America News Update* (February 1990), and Felix, «Latin America's Debt Crisis».

السوائل التي تفرزها ملايين الحنفيات في البيوت والأزقة في سانتياغو يتجاوز ما فيها من مستوى النحاس والحديد والمغنيزيوم والرصاص الحد الأعلى من المعدل المقبول أضعافاً مضاعفة». والأراضي التي «تجهّز البلاد بالفواكه والخضر تروى بمياه يتجاوز ما فيها من كوليفورم الحد الأعلى من الكميات المقبولة ألف مرة»، ولهذا السبب نجد في سانتياغو «مستويات من التهاب الكبد وحمى التيفوئيد والديدان لا يشاهد مثلها في أنحاء القارة بأسرها» (فواحد من كل ثلاثة أطفال في العاصمة مصاب بالديدان). ويعزو الاقتصاديون والبيئيون هذه المشكلة إلى «نموذج التنمية» وبالأساس ما في هذا النموذج من «أسلوب لعبر القارات» وبموجبه «تتخذ أهم القرارات خارج نطاق الأقطار ذاتها»، انسجاماً مع «الوظيفة» المخصصة للعالم الثالث: ألا وهي خدمة حاجات الغرب الصناعي[٣٩].

والشائع هو أن تعزى مشاكل أوروبا الشرقية إلى «النظام العليل» (وهذا صحيح جداً)، في حين يجري تجاهل كوارث الرأسمالية، أو تعزى، في الحالات النادرة عندما تلاحظ مشكلة ما، إلى أسباب أخرى إلا النظام الذي يسببها باستمرار. ويجري تجاهل الاقتصاديين من أمريكا اللاتينية على العموم، لكن بعضهم كان مفيداً في الحرب الايديولوجية، لذلك نال هذا البعض الاحترام في الثقافة السياسية الأمريكية. أحد هؤلاء، على سبيل المثال، هو فرانسيسكو مايورغا، ويحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ييل ويُعتبر الاقتصادي الأقدم في ائتلاف UNO المدعوم منَ الولايات المتحدة، وأصبح من أهم المعلقين وأكثرهم احتراماً عن نيكاراغوا، إذ يستشهد بما يقوله عن الفوضى الاقتصادية الناشئة عن سوء إدارة ساندينستا. لقد ظل الرجل المصطفى إذ أصبح القوميسار الاقتصادي بعد انتصار UNO في انتخابات شباط/ فبراير ١٩٩٠، ولو انه اختفى عندما عزل بعد فشل سياساته الانعاشية التي دقت لها طبول الإطراء (وكان فشلها يرجع إلى حد كبير إلى تعنت الولايات المتحدة، فحكومة UNO لم تكن من الشدة والقسوة بما يلائم أذواق واشنطن).

ولكن ما كتبه مايورغا فعلاً لم يُنقل عنه قط، وهو ما كتبه عن اقتصاد نيكاراغوا ولم يكن ذلك خالياً من الأهمية. كانت أطروحته لنيل الدكتوراه من ييل في سنة ١٩٨٦ تتضمن دراسة عن نتائج نموذج التنمية الذي اتبعه نظام سوموزا المدعوم من الولايات المتحدة، والنتائج المحتملة للخيارات السياسة البديلة للثمانينيات. وقد استنتج في دراسته «أن الاقتصاد كان في عام ١٩٧٨ على شفا الانهيار» وذلك من جراء «الإنهاك الذي أصاب النموذج الصناعي الزراعي» و«النموذج النقدي» الذي فضلته الولايات المتحدة. كان هذا النموذج قد أدى إلى ديون ضخمة وإلى عدم ملاءة، «كما أن الانحدار الهائل في شروط التبادل الذي كان وشيكاً كان سيوجه ضربة قاضية إلى النموذج الصناعي - الزراعي الذي طوِّر في العقود الثلاثة الماضية»، مؤدياً «على نحو عنيد» إلى «هبوط اقتصادي في الثمانينيات». إن الكلفة الباهظة للقمع المدعوم من الولايات المتحدة الذي اتبعه سوموزا في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ وحرب

---

(٣٩) *Apsi* (Chile) (July 1990), and *Latin America News Update* (September 1990).

الكونترا، جعلا من «الأمر العنيد» شيئاً أكثر تدميراً. قدّر مايورغا أن هروب رأس المال من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ بلغ نصف بليون دولار، وتوصّل في حساباته إلى أن مقدار «العبء الاقتصادي المباشر» للحرب في ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤ يزيد على ٣,٣ بلايين دولار. ويشير إلى أن هذا الرقم يزيد بمقدار مرة ونصف عن «مستوى إجمالي الناتج المحلي للقطر في ١٩٧٧، وكان مستوى قياسياً»، كما كانت السنة المذكورة سنة «رخاء استثنائي» بسبب تلف محصول البن البرازيلي، ولذا استُخدم ذلك من قبل الدعائيين الأمريكيين (وبعضهم يتظاهر بمظهر العلماء) كأساس لإثبات فشل ساندينستا. ويستنتج مايورغا أن نهج الاقتصاد اعتباراً من ١٩٨٠ كان نتيجة لانهيار النموذج الصناعي - الزراعي الرامي الى التصدير، والانحدار الشديد في شروط التبادل، والعبء الذي لا يطاق لحرب ١٩٧٨ - ١٩٧٩، ثم حرب الكونترا (وتنتهي دراسته قبل أن فاقم الحصار الأمريكي من الأزمة كثيراً). ويستنتج أيضاً أن سياسات ساندينستا كانت غير فعالة في معالجة الانهيار «العنيد». «كان لتلك السياسات أثر حسن على الناتج وأثر سلبي على الأجور الريفية والأرباح الزراعية»، إذ انها تحابي الأرباح الصناعية وإعادة توزيع الدخل «من قطاع الريف الى قطاع المدينة». وتظهر دراسته أنه لو لم يكن هناك «حرب ولا تغيير في النظام الاقتصادي لدخل اقتصاد نيكاراغوا في هبوط حاد»(٤٠).

وبما أن هذه الاستنتاجات كانت عديمة الفائدة أو أسوأ من ذلك، فإن عمل مايورغا في دراسة اقتصاد نيكاراغوا يطويه النسيان كغيره من الدراسات التي تبحث في كوارث الرأسمالية. إن هذا المثال جدير بالملاحظة لأن مايورغا احتل مقام الصدارة في الوقت ذاته الذي كان يؤدي فيه وظيفة دعائية.

ثالثاً: ثمرات النصر: الكاريبي

ليست البرازيل وتشيلي هما القطران الوحيدان اللذان أُمطرا بالمديح على انجازاتها بعد أن وضعها التدخل الأمريكي على الطريق الصحيح. القطر الآخر هو جمهورية الدومينيك. فبعد آخر ما قامت به الولايات المتحدة من غزو في رئاسة لندون جونسون في ١٩٦٥، وبعد قليل من كتائب الموت وأعمال التعذيب، أقيمت الهيئات الديمقراطية، وأفصح المعلقون الغربيون عن كثير من الفخر بالانتقال السلمي للسلطة - أو من الأحسن القول: انتقال الإدارة الحكومية، فالسلطة تكمن في مكان آخر. إن الاقتصاد في حالة ركود وعلى وشك الإفلاس، والخدمات العامة لا تعمل إلا على نحو متقطع، والفقر متوطن، وسوء التغذية يتزايد ومستوى معيشة الفقراء يستمر في الانحدار. وفي العاصمة، انخفض تجهيز الكهرباء إلى أربع ساعات في اليوم الواحد؛ والماء لايتوفر إلا ساعة واحدة في اليوم الواحد في مناطق

---

(٤٠) Francisco Mayorga, «The Nicaraguan Economic Experience, 1950-1984: Development and Exhaustion of an Agroindustrial Model,» (Ph. D. Dissertation, Yale University, 1986).

لبحث يتعلق بالموضوع، انظر: *Barricada Internacional*, 29/4/1990.

متعددة. والبطالة في تصاعد، والديون الخارجية بلغت أربعة بلايين دولار، وكان العجز التجاري لسنة ١٩٨٩ بليوناً - مرتفعاً من سبعمائة مليون دولار في السنة التي قبلها. والتقديرات الخاصة بعدد النازحين بصورة غير شرعية إلى الولايات المتحدة يقارب المليون. تقول مجلة إيكونوميست اللندنية إنه من دون التحويلات المالية من أبناء الدومينيك العاملين في بورتو ريكو والولايات المتحدة - وهم يعملون بشكل غير شرعي في أغلب الحالات - «لا يستطيع القطر البقاء». إن المستثمرين الأجانب، وقد أسندهم غزو وودرو ولسون، ومن ثم غزو جونسون، يسيطرون من أمد بعيد على معظم الاقتصاد. والآن يجتذب الاستثمار الأجنبي في سبع عشرة منطقة للتجارة الحرة ما يتمتع به المستثمر من إعفاء ضريبي لمدة خمس عشرة سنة، وانخفاض الأجور التي يبلغ متوسطها ٦٥ سنتاً للساعة. تقول صحيفة ساوث: «يظل البعض متفائلاً بشأن حالة الدومينيك»، مستشهدة بالسفير الأمريكي بول تيلر ومقدمة بعض الأسس الموضوعية لرأيه المستبشر بالامكانات:

> يشير المتفائلون الى الانسجام السياسي في أوساط العمال في جمهورية الدومينيك، وإلى الخزان الكبير من العمال زهيدي الأجور، وإلى خدمات النقل والصيرفة والاتصالات باعتبارها حوافز قوية مستمرة للمستثمرين. حقاً، فكما قال أحد مدراء المعامل في الدومينيك: «إن أي شخص له صلة بنقابات العمال يعلم أنهم يخسرون أعمالهم ولا يعملون في المنطقة الحرة أبداً».

وكما هو الحال في البرازيل وفي أقطار أخرى نجد، كما ذكرت صحيفة ساوث، أن المعهد الأمريكي لتطوير اليد العاملة الحرة، وهو المسؤول عن الشؤون الخارجية في الاتحاد الأمريكي للعمال الذي تدعمه الحكومة والشركات الكبرى، «كان فعالاً في تثبيط نشاط النقابات المعادي [كذا] وذلك لمساعدة الشركات الأمريكية على تحقيق أقصى الأرباح»[41].

إننا نجد هذه الصورة ذاتها في أمكنة أخرى من حوض الكاريبي - من ضمنها غرينادا، وقد حررتها كذلك أعمال الخير الأمريكية، ثم أعادتها إلى مركزها الصحيح (انظر الفصل الخامس). وقد اتّبعت الولايات المتحدة درباً مختلفاً بعض الشيء لضمان السلوك الفاضل في جامايكا. فقد سعى الأغرار بقيادة مايكل مانلي، الديمقراطي الاجتماعي، هو وحزبه المسمى حزب الشعب الوطني، إلى استكشاف الطريق المحرّم الخاص بالتنمية المستقلة والإصلاح الاجتماعي في السبعينيات، فاستجلب بذلك العداء المعتاد من جانب الولايات المتحدة والضغوط التي كانت كافية لتحقيق نصر انتخابي للمرشح المفضّل من قبل أمريكا وهو إدوارد سيغا، الذي كان قد وعد بانهاء مثل هذا الهراء. فأشادت إدارة ريغان بمسعى سيغا لتحقيق مبادىء السوق الحرة، حتى أن الإدارة المذكورة أعلنت على نحو حاسم أنها ستنتهز هذه

---

(٤١) John Craney in: *The Times of the Americas* (7 March 1990); *Economist* (25 August 1990); Terry McCoy in: *Christian Science Monitor,* 15/5/1990; *South* (April 1990), and Chomsky, *Deterring Democracy,* chap.5, pp.162ff.

لمزيد من ذيول غزو جونسون، انظر: Noam Chomsky and Edward S. Herman, *The Political Economy of Human Rights,* 2 vols. (Boston, Mass.: South End Press, °1979), vol.1, chap.4, section 4.

الفرصة لإقامة مكان تعرض فيه الديمقراطية والرأسمالية في الكاريبي[٤٢]. وتدفقت المساعدات الكثيرة، فأنفقت الولايات المتحدة على جامايكا أكثر مما أنفقت على أي برنامج آخر في الكاريبي. وانضم البنك الدولي كذلك لكي يشرف على هذا المشروع الجليل ويعجل بتنفيذه. واتّبع سيغا جميع القواعد الخاصة بـ «الأسلوب المتدرج لمساعدة الفقراء شيئاً فشيئاً»، وهو أسلوب كان مدعاة لكثير من الاعجاب (وما هو بالجديد)، فأدخل سيغا إجراءات التقشف وأقام مناطق التجارة الحرة حيث تعمل اليد العاملة غير المنتمية إلى النقابات، من النساء في الأكثر، في معامل صناعية صغيرة بائسة بأجور زهيدة جداً، وهي معامل يديرها الأجانب وتدعمها حكومة جامايكا مالياً، وتلتزم على العموم بمواصفات صندوق النقد الدولي.

جاء في تقرير لـ NACLA أن هناك بعض النمو الاقتصادي، «وقد نشأ ذلك بالأساس من أموال تجارة المرهوانة التي أزالت قذارتها المصارف، ومن عائدات السياحة المتزايدة، والكلفة المنخفضة للوقود المستورد والأسعار المرتفعة لأوكسيد الألمنيوم والصخر المستخرج من الألمنيوم. أما الباقي فالكارثة المعتادة للرأسمالية، بما في ذلك الديون الخارجية ويبلغ معدلها للفرد الواحد من أعلى المعدلات في العالم، وانهيار البنى الارتكازية، والإملاق العام. وتقول دائرة الـ USAID إنه بحلول آذار/ مارس ١٩٨٨ كانت جامايكا «بما تحمله على عاتقها من أعباء ديون تقصم الظهر» قطراً بلغ فيه الناتج الاقتصادي «حداً يقل كثيراً عن مستوى الانتاج في سنة ١٩٧٢، وأصبح توزيع الثروة والدخل غير عادل إلى حدٍ كبير، وقلة الموظفين الطبيين والفنيين تفتك بنظام الصحة العامة، ويقف التفسخ المادي والعنف الاجتماعي عائقاً بوجه الاستثمار، كما أن هناك نقصاً شديداً في البنى الارتكازية والاسكان». كان هذا التقييم قد جرى قبل أن يكيل إعصار غلبرت ضربة أخرى للبلاد.

في هذه المرحلة، كان قد تم تطويع مايكل مانلي على النحو الصحيح، فمُنح الحق بالعودة إلى السلطة لإدارة الحزب، بعد أن فقدت الآمال جميعها بتغيير بنّاء. قال رودجر روبنسون، الاقتصادي الأقدم لشؤون جامايكا في البنك الدولي «إن مانلي يجعجع» لتطمين البنك والمستثمرين الأجانب؛ وجاء قوله هذا في مقابلة أجريت معه في حزيران/ يونيو ١٩٨٨ قبل الانتخابات. وقد أضاف يقول في المقابلة:

> قبل خمس سنوات، كان الناس لا زالوا يفكرون بـ «تلبية الحاجات المحلية»، أما الآن فلم يعودوا يفكرون كذلك. إن المحامين وغيرهم من ذوي الموارد مهتمون في الوقت الحاضر بالاستثمار في التصدير إلى الخارج. وما ان ينطبع هذا في نفوس السكان حتى لا يمكن التراجع عنه بسهولة، حتى لو عاد حزب الشعب الوطني ومايكل مانلي إلى السلطة مرة أخرى. والآن هناك انطباع بين الأفراد الذين يدخرون ويستثمرون ويطورون أعمالهم بأن رأس المال سيبدأ بالخروج مرة أخرى لو أن حزب الشعب الوطني، أو حتى حزب سيغا، أخذ يتدخل كثيراً.

---

(٤٢) انظر: «Jamaica: Leveraged Sellout,» *NACLA Report on the Americas* (February 1990).

وهو التقرير الذي استقيت منه المادة التالية.

ما إن عاد مانلي إلى الحكم، حتى أدرك معنى اقتراب النهاية ونذيرها، ففاق سيغا في حماسته لرأسمالية السوق الحرة. وقد أعجبت الصحيفة المسماة القطاع الخاص في جامايكا أيما إعجاب بالعلامات الجديدة للنضوج، فهلّلت قائلة «إن الإنجيل القديم القائل بأن الحكومة ينبغي أن تدار لمصلحة الفقراء هو إنجيل يجري تعديله، إن لم نقل رفضه صراحةً، بما أهلّ من إدراك يفيد بأن الطريقة الوحيدة لمساعدة الفقراء هي أن تدار الحكومة لمصلحة الانتاجيين!»، والصحيفة هنا تعني بمصطلح «الإنتاجيين» لا الإشارة الى الذين ينتجون بل الإشارة إلى القائمين على الإدارة والسيطرة على الاستثمار وجني الأرباح. وواصلت صحيفة القطاع الخاص تقول في تقريرها إن القطاع العام هو «على شفا الانهيار» فالمدارس والرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات تتناقص سريعاً، ولكن، وبعد التخلي عن «الكلام الفارغ الذي كنا نسمعه في الماضي القريب» وإعادة المشاريع العامة الى الملكية الخاصة، فثمة أمل لـ «الإنتاجيين» بالمعنى الخاص المقصود.

لقد حاز مانلي على احترام جديد من الناس المهمين، الآن وقد تعلّم أن يمثّل دور «رئيس جمهورية آلة الكمان»، بالمصطلح المستعمل في أمريكا اللاتينية: فـ «الآلة ترفع باليسار ويُعزف عليها باليمين»(٤٣). إن الظروف الناشئة عن هروب رأس المال والضغوط الأجنبية ـ من المؤسسات الاقتصادية الدولية والخاصة والتابعة للدولة ـ كانت كافية في العادة لمنع سلوك أي نهجٍ آخر.

رابعاً: ثمرات النصر: آسيا

من الطبيعي، ونحن ننتقل إلى مكان آخر في دنيا الحرية والرأسمالية والديمقراطية، أن نبدأ بالفيليبين، التي كان من حسن حظها أن تلبث في كنف زعيمة العالم الحر مدة تناهز قرناً من الزمان. استعرضت مجلة فار إيسترن إيكونوميك ريفيو، وهي مجلة موالية بثبات لليبرالية الاقتصادية وأولويات رجال الأعمال، الحالة اليائسة لأبناء الفيليبين في عهد الديمقراطية لما بعد ماركوس، فاختتمت تقريرها قائلة: «إن كثيراً من مشاكل البلاد الآن. . . تضرب بجذورها في حقيقةٍ مفادها أن القطر لم يكن فيه خلال تاريخه كله أي شكل من أشكال الثورة الاجتماعية». ومن نتائج هذا الإخفاق «برنامج الاصلاح الزراعي المنحوس»، وهو فشل «يفسّر حدوث الفقر» بين ٦٧ بالمئة من العوائل الفيليبينية الفقيرة التي تعيش في الأرياف، فينزل بها بؤساً دائماً، ويجعلها تعاني من ديون خارجية ضخمة و «هروب شامل لرأس المال»، وزيادة في سوء التغذية الشديد بين الأطفال منذ تولي حكومة أكينو السلطة، وبطالة واسعة الانتشار، وعيش الكفاف على دخل يقل كثيراً عن خط الفقر المقرر من الحكومة، «ونشوء مجتمع من المتسولين والمجرمين»، إلى آخر القصة المألوفة. يتوقع الخبراء الحكوميون

---

(٤٣) Martin Needler, *Problems of Democracy in Latin America* (Lexington, Mass.: Lexington Books, °1987), p.136.

والأكاديميون أن تسير الأمور نحو الأسوأ كثيراً. والطريقة الوحيدة المفتوحة أمام «المتضررين الـذين تتزايد أعدادهم سريعاً» هي طلب العمل في الخارج: «إن العمال الشرعيين وغير الشرعيين القادمين من الفيليبين يؤلفون الآن أكبر هجرة جماعية سنوية لليد العاملة في آسيا». أما وقد جرى التخلي عن البرامج الاجتماعية، فإن الأمل الوحيد إنما يكمن في التمني بـ «أن تتنازل النخبة المؤلفة من صفوة رجال الأعمال الكبار، في وضع يكون فيه تدخّل الحكومة قليلاً، عن النزعة التقليدية السائدة بينها الميّالة إلى الاستهلاك المظهري، وأن تسخّر أرباحها بدلاً من ذلك لرعاية مستخدميها وكذلك لتجميع رؤوس الأموال لغرض التنمية الصناعية»(٤٤).

يمكن إرجاع هذه الظروف إلى حدٍ كبير إلى الغزو الذي قامت به الولايات المتحدة في بداية القرن وما رافقه من مذابح وتدمير، واحتلال استعماري طويل، وما أعقب ذلك من سياسات في جملتها حملة مكافحة التمرد التي شنّت بعد الحرب العالمية الثانية والدعم الذي قدّم إلى دكتاتورية ماركوس طالما كانت قادرة على البقاء. ولكن الفيليبين حازت على هبة الديمقراطية (على نحوٍ متقطع). كتب كونرادو دي كويروس، وهو محرر عمود في جريدة ديلي غلوب التي تصدر في مانيلا، في المجلة المذكورة، آنفاً، متفكراً في هذا الأمر بعنوان «الحكمة من الديمقراطية». يقارن الكاتب كارثة الفيليبين بقصة نجاح سنغافورا الاقتصادي تحت حكم لي كوان يو، ويعتبر استبداده المتعسف انتصاراً آخر من الانتصارات الشهيرة التي حققتها الديمقراطية والرأسمالية، ويستشهد بوزير التجارة والصناعة في سنغافورا، وهو ابن لي كوان يو، الذي يدين النموذج الأمريكي المفروض على الفيليبين لوجود عدد من العيوب فيه، أما «أسوأ جريمة» في هذا النموذج فهي منح الفيليبين حرية الصحافة؛ يقول هذا الابن نصاً: «إن هذه صحافة حبلها على غاربها وفق الأسلوب الأمريكي وهي تعرض ما هو عتيق وبالٍ في سوق الأفكار، الأمر الذي أدى إلى الفوضى والحيرة، لا إلى التنوير والحقيقة». إن حكومة هذا الوزير في سنغافورا أحصف من أن ترتكب هذا الخطأ لما لديها من تقدير حسن لمزايا الفاشية(٤٥).

ويمضي دي كويروس قائلاً إن الأمريكيين أدخلوا فعلاً شكلاً من أشكال الديمقراطية. بيد أنها «لم تصمّم لجعل الفيليبينيين أحراراً إنما لجعلهم أكثر ارتياحاً في أغلالهم الجديدة». ربما أعطت هذه الديمقراطية للفيليبينيين عدداً أكثر من الجرائد، ولكنها «أعطتهم مقداراً أقلّ من النقود لشرائها. إنها جعلت الغنيّ أغنى، ففي البلاد حالة من أسوأ حالات عدم العدالة في توزيع الثروة في العالم»، كما يقول البنك الدولي. كانت الديمقراطية «أداة للاستعمار»، ولم يقصد لها أن تكون ذات محتوى جوهري:

إن الديمقراطية وفق الأسلوب الأمريكي لا تعني شيئاً، بالنسبة إلى أغلبية الفيليبينيين، أكثر من إجراء الانتخابات بين حين وحين. أما في ما عدا ذلك، فقد أحكمت السلطات الاستعمارية أمرها بحيث لا يفوز من المرشحين إلا الذين يمثلون المصالح الاستعمارية أولاً وآخراً. لم يُقبر

---

(٤٤) Rigoberto Tiglao and Margot Cohen in: *Far Eastern Economic Review*, 12/7/1990.

(٤٥) Conrado de Quiros in: *Far Eastern Economic Review*, 2/11/1989.

هذا النهج مع الاستعمار. فقد كان النظام السياسي اللاحق، الذي دام طويلاً بعد الاستقلال، نظاماً تقوم فيه أسر تُعدّ على عدد أصابع اليد بحكم مجتمع مزّقه عدم المساواة حكماً فعالاً وقاسياً. إنه نظام ديمقراطي شكلاً، وهو يستعير من التطبيقات الأمريكية ما وسعه ذلك، ولكنه نظام أوتوقراطي عملياً.

إن أغلبية السكان غير ممثلين في ديمقراطية الفيليبين. والساسة هم رجال القانون أو رجال الأعمال الأغنياء أو أصحاب الأراضي. كتب غاري هاوز يقول: بما أن الهيكل السياسي الذي خُلع على الفيليبين من قبل الاحتلال الأمريكي قد أعيد تكوينه بعد الإطاحة بالدكتاتور المدعوم من الولايات المتحدة بـ «قوة الشعب»، فإن الذين يمكن أن ينتخبوا هم فقط أصحاب المال والقوة». والمرشحون هم أساساً «من المسؤولين المنتخبين السابقين، أو من أقارب الأسر السياسية القوية أو من أفراد النخبة الاقتصادية»، الذين لا يمثلون الأغلبية الريفية أو حتى «المواطنين الذين تظاهروا لإسقاط ماركوس وغامروا بحياتهم لحماية أصواتهم الانتخابية من أجل كورازون أكينو». كان هناك في الوجود حزب (هو PnB) يستند إلى المنظمات الشعبية التي قامت ضد الدكتاتورية، مع تأييد واسع من الفلاحين والعمال، وقطاعات إصلاحية كبيرة من الطبقة الوسطى، ولكن لم يُكتب لهذا الحزب دور سياسي. أما في الانتخابات، فقد غلبته الأحزاب المحافظة التقليدية بمعدل ٢٠ إلى ١. فقد أخضع مؤيدو الحزب للتخويف وللتهديد بخسارة الأعمال والسكن والترخيص بدخول المدن. كما عمل الوجود العسكري كذلك على الحد من حملة الحزب الانتخابية. وقد كشفت المقابلات التي أجريت مع فقراء المزارعين والعمال عن تفضيلهم مرشحي الحزب، كما كشفت عن إدراكهم أنه ما دام العسكر والنخبة الريفية تعارض هؤلاء المرشحين فـ «إن الخيار الثاني الأحسن هو قبض النقود أو المكافآت والتصويت للمرشحين الذين تؤيدهم حكومة أكينو»[٤٦].

ويمضي هاوز إلى القول إنه في ظل ديمقراطية النخبة في تكوينها الجديد «نجد أن من النادر أن يُسمع صوت السكان في الأرياف» وهم نحو ثلثي السكان، ويصدق الأمر ذاته على فقراء المدن. وعلاج الشغب في الريف هو السيطرة العسكرية والحرس الأهلي، مما أدى إلى انتهاكات لحقوق الإنسان بأرقام قياسية، «وهي أشبه في السوء، إن لم تكن أسوأ، بما كان يجري في زمن ماركوس»، كما ورد في تقرير لبعثة حقوق الإنسان في ١٩٨٨، مع التعذيب والإعدامات الاعتباطية والإخلاء الإجباري. هناك نمو اقتصادي، ولكن ثمراته «نادراً ما يصنيب النزر اليسير منها أحوج المحتاجين». ويستمر الفلاحون في تصورهم جوعاً في حين أنهم يدفعون ٧٠ بالمئة من محصولهم لصاحب الأرض. والاصلاح الزراعي ما هو إلا مزحة. أما التأييد للجبهة الديمقراطية الوطنية ومقاتليها فيتزايد بعد سنين من التنظيم الريفي.

يفيد دي كويروس أنه كانت هناك «ديمقراطية ذات جوهر في الفيليبين ـ رغم الاستعمار وسياسات النخبة. . . وما هذا إلا لأن الديمقراطية قد اكتسبت حياة خاصة بها، وعبّرت

---

(٤٦) Gary Hawes, «Aquino and Her Administration: A View from the Countryside,» *Pacific Affairs* (Spring 1989).

عن نفسها بثورات فلاحية ومطالبة شعبية بالإصلاحات». إن هـذه هي بالـذات الديمقـراطية ذات الجوهر التي نذرت الولايات المتحدة نفسها هي وحلفاؤهـا لقمعها واحتـوائها. لـذا فإن غياب أية ثورة اجتماعية من النوع الذي يرى هذا الكاتب، وغيره من المعلقين الـذين يكتبون في المجلة المحترمة جداً المذكورة آنفاً، أنه مفقود على نحو مؤلم في الفيليبين ـ ولو انها كانت قد انضمت إلى نادي «الديمقراطيات الرأسمالية» من نوعية سنغافورا، فلربما تغيرت النغمة.

في هذه الأثناء تقول «منظمة البقاء الدولية» إن القبليّين في الفيليبين يهاجَمون من الجيش الخاص التابع لشركةٍ لقطع الأشجار، التي قامت خلال حملة إرهـابية دامت ستـة أشهر بقتـل القـرويين وتعـذيبهم، كما قـامت بإحـراق المساكن وتـدمير مخـازن الـرز وتشريـد الألـوف من بيوتهم. وهؤلاء القبليون هم أيضاً من بين العـديد من ضحـايا قصف القـرى وغير ذلـك من أعمال الحملات الحكومية لمكافحة التمرد. وقد أرسلت رسـائل الاستغـاثة الى حكـومة أكينـو فأهملت. أما تقديم الاستغاثة إلى حكومة الولايات المتحدة، أو إلى الدوائر الغربية عامةً، فلا يمكن التفكير فيه جدياً. يصدق هذا على تايلاند أيضاً، حيث أعلنت الحكومة عن خطة لطرد ستة ملايين شخص من غاباتٍ تريد أن تنشىء فيها مزارع للأخشاب اللينة(٤٧).

يمكن العثور كذلك على معجزات الرأسمالية في أمـاكن أخرى من آسيـا. يقول تشـارلز غـراي، المديـر التنفيذي للمعهـد الأسيوي ـ الأمـريكي للعمل الحـر، التابـع لاتحاد العمـل الأمريكي، في مقال له في مجلة فار إيسترن إيكونـوميك ريفيـو إن الشركات الكـبرى العابـرة للقارات «تصرّ عموماً على الحكومة المضيفة بأن تقمع حق العمال في تنظيم النقابات والانضمام إليها، حتى إذا كان هذا الحق مضمونـاً في دستور البـلاد وقوانينهـا». وليس هناك في المنـظمة التي تنسق التجارة في العالم الحر (غات) قاعدة واحدة «بشأن الدعم المالي الـذي تحصل عليـه الشركـات المذكـورة من خلال الضغط عـلى حكومـات العالم الثـالث للسماح بـاستغلال اليـد العـاملة على نمط القـرن التاسـع عشر». ففي ماليـزيا «قـامت الشركات الكـبرى الأمـريكيـة والأجنبية الأخرى بإجبار وزارة العمل في ١٩٨٨ على أن تواصل الحكـومة حـظرها المفـروض من أمد طويل على النقابات في صناعة الإلكترونيات، وذلك بالتهديد بنقل أعمالها واستثماراتها إلى قـطر آخر». وفي بنغـلاديش، يقوم المقـاولون المتعـاقدون مـع الشركات الأجنبيـة الكبرى بـ «التمييز في معاملة النساء والفتيات إذ يدفعون لهن أجوراً لا تسدّ الرمق وتبلغ في انخفاضها تسعة سنتات أمريكية للساعة الـواحدة». وفي إقليم غـوانغدونـغ في الصين، الـذي أشيد بـه كواحدٍ من معجزات النجاح الرأسمالي في وضع صيني بائسٍ على العموم، وجدت الحكومة

أن معملاً لأحد كبار صناع الدمى يقوم بـانتهاك قـانون العمـل ـ مثل تحـديد سـاعات العمـل بأربع عشرة ساعة في اليوم الواحد وتحديد أيام العمل بسبعة أيام في الأسبوع الواحد ـ فأقدمت الحكومة عـلى مفاتحـة مدراء هـذا المعمل وطلبت منهم احـترام القانـون. رفض المدراء ذلـك،

Survival International Urgent Action Bulletin (May 1990), and *News* (February 1990). (٤٧)

وقالوا إن كانوا غير قادرين على العمل بالطريقة التي يشاؤون فسيغلقون معاملهم الصينية وينتقلون إلى تايلاند.

ـ حيث لا توجد مثل هذه المطالب غير المعقولة(٤٨).

خامساً: ثمرات النصر: أفريقيا

إن الوضع في أفريقيا أكثر فظاعةً. فلنذكر عنصراً صغيراً واحداً من عناصر كارثة متعاظمة: تقدِّر دراسة وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة أن «العدوان العسكري الذي ارتكبته جنوب أفريقيا وما قامت به من زعزعة الاستقرار في الأقطار المجاورة لها كلّف المنظمة عشرة بلايين من الدولارات في سنة ١٩٨٨، وأكثر من ستين بليوناً من الدولارات، ومليون ونصف مليون من الأرواح في السنوات التسع الأولى من هذا العقد»(٤٩). في هذه الأثناء، وعلى خلاف قضية العراق، سلكت الولايات المتحدة بحذر سلوك «الدبلوماسية الهادئة»، معترفة بما يقلق النظام العنصري والمصالح المحلية والأجنبية للأعمال التي يرعاها هذا النظام. وقد فرض الكونغرس الأمريكي عقوبات اقتصادية على جنوب أفريقيا في سنة ١٩٨٦ متخطياً حق النقض الذي استخدمه ريغان، ولكن أثر العقوبات كان محدوداً. وتفيد «اللجنة الأمريكية لأفريقيا» أن ٢٥ بالمئة فقط من التجارة بين الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا قد تأثرت بالعقوبات، وأن الحديد والصلب واليورانيوم نصف المصنَّع (وهذه المادة لغاية أواخر ١٩٨٩) استمر استيرادها. وتبيِّن أرقام وزارة التجارة الأمريكية أن الصادرات الأمريكية إلى جنوب أفريقيا ازدادت من ١,٢٨ بليون دولار في ١٩٨٧ إلى ١,٧١ بليون في ١٩٨٩. وكان هذا أفضل مما أحدثته عقوبات الأمم المتحدة ضد روديسيا، إذ اضطر الكونغرس أن يشرّع تعديلاً للقانون، هو تعديل بيرد، يخوّل السماح باستيراد الكروم الروديسي (وظل نافذاً من ١٩٧١ إلى ١٩٧٧)؛ ويقول ستيفين شالوم «إن عدداً من الدول كانت تنتهك العقوبات سراً، ولكن الولايات المتحدة أصبحت واحدة من ثلاثة أعضاء فقط في الأمم المتحدة ـ العضوان الآخران هما البرتغال وجنوب أفريقيا [الفاشيان] ـ ينتهكون العقوبات رسمياً»(٥٠).

تعزى الكوارث التي تصيب معظم أنحاء أفريقيا عادة إلى «الاشتراكية»، وهذا مصطلح

---

(٤٨) المدير التنفيذي لمعهد العمل الآسيوي ـ الأمريكي الحر:
Charles Gray in: *Far Eastern Economic Review*, 13/9/1990.
انظر: «The Guangdong Dynamo,» *South* (November 1990).
للمراجعة انظر: Ezra F. Vogel, *One Step Ahead in China: Guangdong under Reform* (Cambridge: Harvard University Press, 1989).

(٤٩) *United Press International* and *Boston Globe*, 14/10/1989. (التشديد من المؤلف)

(٥٠) Hans Schattle, «Loopholes Cut Impact of US Sanctions Law,» *Boston Globe*, 26/1/1990.
حول الدعم الريغاني لجنوب افريقيا تحت ستار «التعهد البنّاء»، انظر:
Bernard Magubane, «Reagan and South Africa,» *Transafrica Forum* (Spring-Summer 1989), and Stephen Shalom in: *Z Magazine* (October 1990).

يُستخدم اعتباطاً لتطبيقه على أي شيء لا يروق لنا. ولكن هناك استثناء واحداً، كما كتب هاوارد ويت، مراسل الصحيفة المحافظة شيكاغو تريبيون في أفريقيا، والاستثناء على حد قوله هو «جزيرة من رأسمالية حبلها على غاربها في بحرٍ من الدول الاشتراكية ذات الحزب الواحد». والمراسل يشير في هذا الى ليبيريا، التي يمكنها، شأنها في ذلك شأن الفيليبين، أن تعزو حالها السعيد إلى أنها كانت «موطىء القدم الوحيد لأمريكا على القارة الأفريقية» ـ مدة قرنٍ ونصف في هذه الحالة. ويمضي ويت الى القول إن ليبيريا اكتسبت أهمية خاصة خلال سنوات الحرب الباردة، لا سيما بعد الرئيس صامويل دو، «وهو عريف أميّ، متوحش... استولى على الحكم في سنة ١٩٨٠ بعد أن مزق أحشاء الرئيس السابق وهو في سريره»، وباشر بترقية أبناء عشيرته ـ ٤ بالمئة من السكان ـ إلى مرتبة نخبة حاكمة جديدة، وباضطهاد بقية السكان وقمعهم. فصممت إدارة ريغان، وقد أعجبها الأمر كثيراً، على أن تحوّل ليبيريا، كما حولت جامايكا، إلى معرض للرأسمالية والديمقراطية. ففي السنوات الست الأولى من نظام دو ضخّت الولايات المتحدة ما ضخته من المساعدات العسكرية والاقتصادية في «القطر المتأخر»، «حتى بعد أن تزايدت البراهين على أن دو ووزراءه يسرقون كثيراً من الأموال»، وبعد أن قام دو «بصفاقةٍ بسرقة» انتخابات ١٩٨٥، بموافقة واشنطن، في إعادةٍ لحكاية نورييغا قبل ذلك بعامٍ واحد. يقول ألن جونسون ـ سرليف، وهو منشقّ ليبيري محترم ويقيم في الخارج وكان وزيراً سابقاً، «إن مسؤولاً أمريكياً قال لي في ذلك الوقت بصراحة: إن مصالحنا الاستراتيجية أهم كثيراً من الديمقراطية»(٥١).

ويكتب ويت قائلاً إن نتائج المساعدات واضحة، فـ «جنود الرئيس صمويل دو يرتدون البزات العسكرية للجنود الأمريكيين عند قيامهم بقتل المدنيين الليبريين في شوارع العاصمة منروفيا»، التي سمِّيت على اسم الرئيس مونرو، «وتلقى جثث هؤلاء الضحايا في معرض الجثث (المشرحة) في مستشفى جون كينيدي الذي بناه الأمريكيون، حيث يقول الأطباء الذين قوّى من شكائمهم القتال إنهم لم يشهدوا في حياتهم قط مثل هذه الوحشية». ويقول هذا الكاتب إن منروفيا هي فخ الموت. والذين لا يرديهم الجوع أو الهيضة (الكوليرا) أو حمى التيفوئيد، يحاولون تحاشي الجيش أو الثوار بقيادة تشارلز تيلر، وهو من مساعدي دو سابقاً ـ أو تحاشي الثوار الآخرين بإمرة وحدة منشقة يقودها برنس جونسون.

وأصبحت نتائج المساعدات الأمريكية أوضح حتى مما كانت عليه سابقاً حين دخل الصحفيون منروفيا مع قوات حفظ السلام الأفريقية بعد أن جرى تعذيب دو ثم قتله من قِبل رجال جونسون. كتب مارك هاباند، مراسل يونايتد بريس، يقول إنهم وجدوا «ميراثاً دموياً» تركته «عشر سنوات من الحكم» برئاسة الرجل المفضل من الولايات المتحدة. ووجدوا أكداساً من العظام والجماجم وقد حال لونها، وبعضها مهشم؛ وركاماً من الأبدان نصف العارية، المتفسخة... تنتشر فوقها ملايين اليرقات؛ «وأجساداً ملتوية... تلتف بعضها على

---

(٥١) Howard Witt, «U.S. Fingerprints-not Heart-are All over Liberia,» *Chicago Tribune*, 22/8/1990.

بعض تحت مصطبات الكنيسة ومركومة في زاوية مظلمة بجانب المذبح؛ وأجساداً أخرى تتعفن على أسرّتها»؛ ووجدوا «قاعة اجتماعات كبيرة للنساء والأطفال وفيها التصقت الملابس على الهياكل العظمية للضحايا من الإناث الكبيرات في السن والصغيرات»[٥٢].

وبالطبع، لم يقاسِ الجميع في هذه «الجزيرة من رأسماليةٍ حبلها على غاربها». فعلى مدى قرن ونصف كانت قلة من العبيد الأمريكيين المحرَّرين ومن خَلَفَ من أصلابهم «تضطهد السكان المحليين وتستغلهم، وقد أغمضت الولايات المتحدة عيونها عنهم». وفي الحقبة الأخيرة، كان أصفياء ريغان يغنمون لأنفسهم ما شاء لهم الغنم حتى حان أجلهم لكي تجزّ رقابهم. وآخرون انتفعوا نفعاً خالصاً متفادين مثل هذا المصير التعيس: «إن الشركات الأمريكية الكبرى مثل فايرستون وغودريتش جنت أرباحاً طيبة من العمليات الممتدة طولاً وعرضاً في ليبيريا»، فأثبتت بذلك أن رأسماليةً حبلها على غاربها لها فضائلها[٥٣]. وقد بنت الولايات المتحدة مرسلة ضخمة في ليبيريا لمحطة صوت أمريكا؛ ربما لكي تذيع منها هذه الرسالة السعيدة.

سادساً: «الكابوس الصارم»

تقدّر منظمة الصحة العالمية أن أحد عشر مليون طفل يموتون سنوياً في عالم المنتصرين في الحرب الباردة («العالم النامي») من جراء عدم استعداد الأغنياء لمساعدتهم. وتستنتج الدراسة التي قامت بها هذه المنظمة أن من الممكن إنهاء هذه الكارثة سريعاً لأن الأمراض التي يعانيها الأطفال ويقضون بها تعالج بسهولةٍ ويسر. إن أربعة ملايين يموتون بالزحار؛ ونحو الثلثين من هؤلاء يمكن إنقاذهم من فقدان السوائل القتّال الذي ينجم عن الزحار بأقراص السكّر والملح التي تكلف بضعة فلوس. ويموت ثلاثة ملايين سنوياً من الأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها بأمصال التطعيم بكلفة عشرة دولارات للفرد الواحد. كتبت أنابيل فيريمان في جريدة أوبزرفر اللندنية عن هذه الدراسة «التي لم يُكترث لها»، فاستشهدت بالمدير العام للمنظمة، هيروشي ناكاجيما، الذي قال إن هذا «القتل الجماعي الصامت» إنما هو «مأساة يمكن منع حدوثها لأن لدى العالم المتطور من المصادر والتقانة ما يكفي للقضاء على الأمراض الشائعة في العالم بأسره»، ولكن العالم المتطور يفتقر «إلى الإرادة اللازمة لإسعاف الأقطار النامية»[٥٤].

وقد لخص القصة الأساسية تلخيصاً بليغاً محكماً رئيس جمهورية أوغندا، يوويري موسيفيني، رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، فحين تكلّم أمام مؤتمر الأمم المتحدة للأقطار

---

(٥٢) *Boston Globe*, 11/10/1990.

(٥٣) حول دور حكومة الولايات المتحدة في استثمارات فايرستون الليبيرية، والدافع إليها، جزئياً، الاهتمام بالسيطرة البريطانية على انتاج المطاط والممارسات التقييدية، انظر: Stephen Krasner, *Defending the National Interest* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), pp.98ff.

(٥٤) Annabel Ferriman in: *Observer* (1 October 1989), and Merle Bowen in: *Fletcher Forum* (Winter 1991).

الواحد والأربعين الأقلّ تطوراً في العالم، دعا عقد الثمانينيات بأنه «كابوس صارم» ككل على الأقطار الأفقر. جاء في جريدة نيويورك تايمز أنه كانت هناك دعوة تناشد الدول الصناعية بمضاعفة مساعداتها إلى حدٍ سخيّ يبلغ ٠,٢ بالمئة من إجمالي ناتجها القومي، فلم يمكن التوصل إلى اتفاق، «وكان السبب الرئيسي في ذلك معارضة الولايات المتحدة» - المدافعة بفخر، كما هو شأنها على الدوام، عن «قيمنا الكونية» التي هي في الصميم من «تقاليدنا»، التي تناقض «تقاليدهم» تماماً (انظر الفصول السابقة)[٥٥]. لم يكن عقد الثمانينيات كابوساً أقل صرامة في الأمكنة الأخرى من المناطق التقليدية للعالم الحر، باستثناء «الأغنياء الذين يقطنون بسلام في مساكنهم».

ما إن حازت الرأسمالية والحرية على انتصارهما العظيم، حتى انخفضت الحصة التي تسيطر عليها الأقطار الفقيرة والأقطار ذات الدخل المتوسط من ثروة العالم من ٢٣ بالمئة إلى ١٨بالمئة (١٩٨٠ إلى ١٩٨٨)، كما يقول البنك الدولي. ويقول تقرير البنك لسنة ١٩٩٠ إن الموارد التي نقلت في سنة ١٩٨٩ من «الأقطار النامية» إلى العالم الصناعي قد بلغت رقماً قياسياً جديداً. وتقدَّر دفوعات خدمة الديون بأنها فاقت ما ورد من أموال جديدة بمقدار ٤٢,٩ بليون دولار، أي بزيادة خمسة بلايين عن سنة ١٩٨٨؛ وهبطت الأموال الجديدة الواردة من الأقطار الغنية إلى أدنى مستوى لها في عقد الثمانينيات[٥٦]: وباختصار: هيمن مذهب ريغان ومذهب تاتشر في الأرجاء.

إننا نجد، ونحن نحتفي بانتصار نظامنا، ثمة مسرّات للرأسمالية يختفي ذكرها على نحوٍ ما من الثناء الذاتي على النفس والمدائح التي تكال لأعاجيب نظامنا، وكلها من عناصره الجديرة بالذكر. إن وسائل الاعلام والصحافة تفيض بالنعي (الممزوج بالمرح الطروب الذي لا يكاد يخفى) على الحالة المحزنة في الاتحاد السوفياتي ومناطق نفوذها، إذ إن مرتباً شهرياً حتى إذا بلغ مئة دولار للعمال المحظوظين جداً يُعتبر «مرتفعاً بشكلٍ فاضح وفق المقاييس الخسيسة للشيوعية»[٥٧]. إنما سيكون على المرء أن يفتش كثيراً دون جدوى عن تعليق يندد بـ «المستويات الخسيسة للرأسمالية» وبالشقاء الذي عاناه جل بني البشر، وقد أهمل شأنهم من قبل الدول المهيمنة، وهي أغنى مجتمعات العالم وأكثرها تفضيلاً من أمدٍ طويل، التي لا تبرأ من مسؤولية الظروف التي تحيط بمعظم المجتمعات الأخرى.

إن الوضع الذي لا يرد ذكره يكشف كذلك عن المستقبل المحتمل الذي ينتظر جزءاً كبيراً من أوروبا الشرقية، وهي التي احتملت مصاعب رهيبة، ولكنها مع ذلك في موضع الحسد في أجزاء كبيرة من مناطق العالم الثالث التابعة للغرب، وكانت ذات مستويات من التطور في الماضي تضاهي مستويات أوروبا الشرقية، كما أنها ليست أقل منها في ما وهبتها

---

(٥٥) *Reuters* and *Boston Globe*, 5/9/1990, and Steven Greenhouse in: *New York Times* (1990).

(٥٦) *Central America Report*, 5/10/1990, and *Financial Times*, 17/9/1990.

(٥٧) Francis X. Clines in: *New York Times*, 30/7/1990.

الطبيعة من مصادر وأحوال مادية لتلبية الحاجات الإنسانية. «فلماذا اهتم الزعماء ووسائل الاعلام والمواطنون في الديمقراطيات الغربية الكبرى اهتماماً غيوراً مدى الزمن من أجل الناس في أوروبا الوسطى ولم يهتموا قيد أنملة بالناس في أمريكا اللاتينية؟»، هذا السؤال سألته المراسلة مارتا غيلهورن، وقالت:

> إن أغلبية هؤلاء فقراء إلى أبعد حدّ، وأغلبيتهم ليسوا من ذوي البشرة البيضاء. ولم تمسّ حياتهم ومماتهم وتراً في ضمير العالم. وأنا أشهد بأن من الأفضل كثيراً والأسلم كثيراً أن يكون المرء فلاحاً في بولندا الشيوعية من أن يكون فلاحاً في السلفادور الرأسمالية.

ومن سوء الحظ أن سؤالها يسهل الجواب عنه حالاً. فقد تبيّن دون أدنى شك أن ما يؤذي النفوس الحساسة هو جرائم العدو، لا جرائمنا، لأسباب هي في غاية الوضوح وليس من المريح أبداً مواجهتها. إن المقارنة التي توصلت إليها غيلهورن لا يعثر لها على مثيل في ما يُكتب في الغرب، ناهيك عن أسباب ذلك(٥٨).

لا بد أن بعض القطاعات في أوروبا الشرقية، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية، سيكون لها نصيب في المستويات الاقتصادية والثقافية التي تتمتع بها طبقات الامتيازات في العالم الصناعي الغني، وهي طبقات يرونها بأمّ عيونهم عبر الحدود، وبين صفوفها رجال البيروقراطية في الحزب الشيوعي السابق على أغلب احتمال. أما القطاعات الأخرى فلعلها تنظر نحو البرازيل الثانية، وما يناظرها في أمكنة أخرى، لكي ترى مستقبلاً مختلفاً ربما يحدث لها إذا سارت الأمور على النحو الذي تسير عليه في الوقت الحاضر.

سابعاً: المقارنات ومآزقها

إن فريق الإنشاد الذي يسبّح بحمد الانتصار الذي حازته الرأسمالية يثير البهجة في أوروبا الغربية والشرقية، وهما تستنكران الحرمان والعناء والضرر البيئي في المناطق التي خضعت للحكم السوفياتي. ولكن عدداً من الناس في العالم الثالث يترددون على ما يبدو في المشاركة بالاحتفال بالنصر، بل إنهم يعتبرون ضحايا الاستبداد السوفياتي أسعد حظاً منهم في أمور ليست تافهة أبداً (انظر الفصل الثاني عشر، المبحث الأول). من الأسباب التي يقدمها القساوسة والصحفيون وغيرهم لتفسير ذلك هو أن حالة الرعب اليومية التي تواجه من تحدثه نفسه بأن يرفع رأسه في أمريكا اللاتينية هي حالة تختلف من حيث الكيف عن القمع في أوروبا الشرقية في حقبة ما بعد ستالين، مع أنه قمع رهيب بطريقته الخاصة؛ إنهم واثقون

---

(٥٨) Martha Gellhorn, «Invasion of Panama,» *Granta* (Spring 1990).

من أجل دليل شامل حول ردّ الفعل على جرائم مشابهة من جانب أعدائنا ومن جانبنا، انظر:

Chomsky and Herman, *The Political Economy of Human Rights;* Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988); Chomsky, *Necessary Illusions,* and Edward S. Herman, *The Real Terror Network* (Boston, Mass.: South End Press, c1982).

من رؤية النفوذ القوي الذي درجت عليه الدول والشركات الكبرى في عالم رأسمالية الدولة في إقامة الظروف التعيسة التي تحيق بحياتهم وفي إدامتها، وهم لا يشاركوننا في ترددنا برؤية ذلك. إن الأمر ليقتضي شيئاً من تأديب النفس لتحاشي رؤية هذه الحقائق.

المقارنة الأخرى التي يمكن التصدي لها هي التي يظهرها التدفق الضخم لرأس المال من أمريكا اللاتينية الى الولايات المتحدة والغرب عامة (انظر الفصول السابقة). هنا أيضاً نجد أن الوضع كان مختلفاً في الدول التابعة للاتحاد السوفياتي. قال لورنس ويشلر، وهو أحد المعلقين، عن شؤون هذه الدول:

إن البولنديين، كمعظم أبناء أوروبا الشرقية، كانوا يتوهمون دائماً أن السوفيات يمتصون دماءهم؛ والواقع أن الوضع كان أعقد من ذلك بكثير. (فحقيقة الأمر هي أن السيادة السوفياتية كانت عبارة عن شذوذ تاريخي فريد في بابه، امبراطورية ينزف المركز فيها دمه نفسه من أجل مستعمراتها، أو بالأحرى من أجل السكينة في تلك المستعمرات. إن أهالي موسكو عاشوا دائماً حياة أفقر من حياة أهالي وارسو).

يقول الصحفيون وغيرهم إن المخازن، في أرجاء المنطقة كلها، عامرة بالسلع أكثر مما هو الحال في الاتحاد السوفياتي، كما أن الظروف المادية أحسن وضعاً في الغالب الأعم. ومن المتفق عليه على نطاق واسع «أن مستوى المعيشة في أوروبا الشرقية أعلى منه في الاتحاد السوفياتي؛ وفي حين أن أبناء أمريكا اللاتينية لا يدّعون بأكثر من الاستغلال الاقتصادي نجد أن الاستغلال السوفياتي لأوروبا الشرقية هو بالأساس استغلال سياسي ووجهته أمنية» (يان تريسكا، وهو يلخص نتائج الندوة التي عقدت في جامعة ستانفورد عن الاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية والولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية)(٥٩).

ففي السبعينيات قدّم الاتحاد السوفياتي، وفقاً لمصادر الحكومة الأمريكية، إعانات تبلغ ثمانين بليون دولار إلى دوله التابعة في أوروبا الشرقية (في حين ازدادت ديونه للغرب من ٩,٣ بلايين دولار في ١٩٧١ إلى ٦٨,٧ بليوناً في ١٩٧٩). وقدرت دراسة أُجريت في معهد الدراسات الدولية في جامعة كاليفورنيا (بركلي) مبلغ الإعانات بمئة وستة بلايين من الدولارات من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤. وقد توصلت دراسة أكاديمية أخرى، باستخدامها معياراً مختلفاً، إلى تقدير يبلغ أربعين بليون دولار للمدة نفسها ـ ويقول واضعو هذه الدراسة إنهم أغفلوا من حسابهم عوامل من شأنها أن تضيف إلى المبلغ بلايين متعددة. وحين واجهت لتوانيا إجراءات الانتقام الاقتصادية السوفياتية بعد أن أعلنت استقلالها ذكرت جريدة وول ستريت جرنال أن الإعانة السوفياتية لذلك القطر وحده قد تقارب ستة بلايين من الدولارات سنوياً(٦٠).

---

(٥٩) Lawrence Weschler, «Poland,» *Dissent* (Spring 1990), Jan F. Triska, «Introduction,» in: Jan F. Triska, ed., *Dominant Powers and Subordinate States: The United States in Latin America and the Soviet Union in Eastern Europe* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1986).

(٦٠) Raymond L. Garthoff, *Détente and Confrontation: American Soviet Relations from* =

لا يمكن أن تؤخذ مثل هذه المقارنات على ظاهر حالها ببساطة؛ فهناك قضايا معقدة تنشأ منها ولم يُنظر فيها قط على النحو الصحيح. والمحاولة الموسعة الوحيدة التي جرت لمقارنة تأثير الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية مع تأثير الاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية، هي على حد علمي ندوة ستانفورد المشار إليها آنفاً، ولكنها لا تذهب في البحث بعيداً. فمن الثغرات الفاضحة المتعددة أن المشاركين في الندوة أغفلوا كلياً القمع والرعب في أمريكا اللاتينية ودور الولايات المتحدة في تطبيقهما. يذكر محرر الدراسة التي وضعت عن الندوة، وهو يكتب في أيار/ مايو ١٩٨٦ «أن بعض القوى اليسارية في أمريكا اللاتينية والمنشقين جميعاً في أوروبا الشرقية لا يراودهم إلا أمل ضئيل بتحقيق تغييرات جوهرية، سواءً سلمياً أو عن طريق العنف». أما أحد المشاركين، فقد أخذ مأخذ الجد التصريح المذهل الذي أدلى به الكاتب المكسيكي أوكتافيو باث في ١٩٨٥ وقال فيه إن من «الأمور المهوّلة» مجرد الإثارة لمسألة المقارنة بين سياسات الولايات المتحدة وسياسات الاتحاد السوفياتي (ولو أن هذا المشارك رفض هذا التصريح). هذا، وقد وجد أغلبية المشاركين أن من الجليّ، فلا داعي إذن للبرهان، أن نفوذ الولايات المتحدة كان نزيهاً وحميداً. والواقع أن هذه الدراسة التي صدرت عن الندوة وبلغت ٤٧٠ صفحة لا تحتوي إلا على القليل جداً من المعلومات بمجمل ما ورد فيها[٦١].

ستنشأ مسائل متعددة لو أُخذت مثل هذه المقارنات بطريقة ذات معنى. فخلافاً للمعتقدات المعهودة (التي أخذت بها عموماً ندوة ستانفورد) نرى أن من غير المقبول عقلاً اعتبار الاهتمامات الأمنية الأمريكية في أمريكا اللاتينية مما يمكن مقارنته بالاهتمامات الأمنية السوفياتية في أوروبا الشرقية، أو حتى أن يؤخذ جدياً المعتقد الشائع بأن الاهتمامات الأمنية «هي العامل الأكبر في تكوين سياسة الولايات المتحدة نحو أمريكا اللاتينية» (روبرت ويسون في كلمته عن «النظرة التاريخية الشاملة والتحليل التاريخي» أمام ندوة ستانفورد). إن الولايات المتحدة، على ما تعيه الذاكرة الحديثة، لم تُغْزَ مراراً وتكراراً ولم تدمَّر تدميراً على يد أعداء أقوياء يزحفون من أمريكا الوسطى. والواقع أن همومها الأمنية الحقيقية منعدمة بموجب القياسات الدولية والتاريخية. وكما أقرّ أخيراً أحد المشاركين في الندوة، «فإن المصالح الأمنية القومية للولايات المتحدة في الكاريبي [وفي الأمكنة الأخرى من نصف الكرة الغربي، كما لنا أن نضيف] قد قامت على استثمارات اقتصادية قوية» (جيري فالنتينا) ـ وهذا بمعنى أنها تسمى «مصالح أمنية» لأغراض النظام الإيهامي لا غير. يضاف إلى ذلك أنه لا معنى في أن يُعزى التسامح إلى الولايات المتحدة عن «انحرافات سياسية ـ عقائدية» على أساس أنها لا تصر على «ديمقراطية من نوعية أمريكية» وتتسامح مع «الدكتاتوريات الفاشية» في حين أن الاتحاد

Nixon to Reagan (Washington, D.C.: Brookings Institution, ©1985), p.499; M. Marrese and J. = Vanous, *Soviet Subsidization of Trade with Eastern Europe* (Berkeley, Calif.: University of California, ©1983); P. Marer and K. Poznanski, «Costs of Domination, Benefits of Subordination,» in: Triska, ed., Ibid., and Peter Gumbel, «Gorbachev Threat Would Cut Both Ways,» *Wall Street Journal*, 17/4/1990.

(٦١) Triska, ed., Ibid., p.11.

السوفياتي يصرّ على أنظمة لينينية (فالنتينا). إن ما تطالِب به الولايات المتحدة هو نظام اقتصادي مكيّف بحيث يلائم مصالحها؛ أما الشكل السياسي الذي يتخذه هذا النظام، فأمر لا علاقة له بالموضوع الى حدٍ كبير، ومما لا شك فيه بالتأكيد أن الولايات المتحدة غالباً ما تنظر إلى الدول الإرهابية القتالة نظرة حسنة إذا كانت تلبي دواعي المعيار المؤثر(٦٢).

أما مسألة تدفُّق رأس المال فمعقدة كذلك. أولاً وقبل كل شيء، إن المهيمَن عليهم في الإقليمين ليسوا متساوين من قريب أو من بعيد في الثروة والمستوى الاقتصادي، ولم يكونوا كذلك قط، لذا، فإن دورهم في الصفقات الاقتصادية سيكون مختلفاً كثيراً. وثانياً ان الاستثمار له آثار شائكة. إن من الممكن أن يؤدي الاستثمار إلى نمو اقتصادي، وأن ينفع قطاعات معينة من السكان في حين يؤذي قطاعات أخرى أذىً شديداً، وأن يضع الأساس لتنمية مستقلة أو يقوّضها. إن الأعداد بحد ذاتها لا تروي سوى جزء صغير من القصة، ولا بد لهذه الأعداد من أن تُرفَد بنوع من التحليل الذي لم يجرِ بعد في مقارنة أوروبا الشرقية بأمريكا اللاتينية.

ينبغي أن يكون واضحاً الآن دون مزيد من الكلام أن المقارنة المعهودة بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية أو بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مقارنة لا معنى لها، وما وجدت إلا للدعاية وليس لتنوير العقول.

على أن لأنظمة تابعة أخرى طبيعة مختلفة. يقول بروس كمينغز، في بحثه النمو الاقتصادي السريع في كوريا الجنوبية وتايوان بعد الدفع القوي الذي أتى به الإنفاق في حرب فيتنام، إن ذلك النمو إنما استأنف عملية تطور كانت قد بدأت تحت الاستعمار الياباني. ويذكر الكاتب أن اليابان، خلافاً للغرب، جلبت صناعةً للأيادي العاملة والمواد الأولية وليس العكس، مما أدى إلى تنمية صناعية تحت إشراف الدولة والشركات الكبرى، وهذه التنمية تتجدد الآن. كانت سياسات اليابان الاستعمارية قاسية جداً لكنها وضعت أساساً لتنمية اقتصادية. إن هذه النجاحات الاقتصادية، كنجاحات سنغافورا وهونغ كونغ، ليست من دواعي الديمقراطية ولا من دواعي أعاجيب السوق. إنها بالأحرى من دواعي ظروف العمل، والأنظمة السياسية الكفوءة شبه الفاشية، والمستويات العليا، كما في اليابان، للحماية وللتخطيط الذي تقوم به مجمعات الشركات الصناعية ـ المالية في اقتصاد تنسقه الدولة(٦٣).

---

(٦٢) Robert Wesson, «Historical Overview and Analysis,» and Jiri Valenta, «U.S. National Security Interests in the Caribbean have Rested on Powerful Economic Investments,» in: Triska, ed., Ibid., pp.63 and 282

(٦٣) حول هذه الأمور، انظر على وجه الخصوص: Alice Amsden, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization* (New York: Oxford University Press, 1989).

ولبعض الأفكار الحديثة حول تايوان واليابان، انظر:

Carl Goldstein and Bob Johnstone in: *Far Eastern Economic Review:* 3/5/1990 and 31/5/1990, and Bruce Cumings, «The Origins and Development of the Northeast Asian Economy,» *International Organization,* vol.38, no.1 (Winter 1984).

إن مقارنة المستعمرات اليابانية السابقة بالمناطق التي تخضع للنفوذ الأمريكي ليست معتادة عندنا، ولكن اليابانيين اليمينيين لا يترددون في متابعتها. فقد كتب شنتارو إشيهارا، وهو شخصية قوية في الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، الذي يحتكر السلطة السياسية في اليابان، بحثاً جعل فيه مناطق النفوذ والسيطرة اليابانيتين على النقيض من الفيليبين. يقول الكاتب إن الأقطار التي كانت في ما مضى تحت الادارة اليابانية هي «قصص نجاح» من وجهة النظر الاقتصادية، في حين أن الفيليبين كارثة اقتصادية، أما «معرض الديمقراطية» فهو شكل فارغ إلى حد كبير. «لقد جمع أصحاب الأراضي الفيليبينيون ثروةً وقوةً لا يصدّقان، وامتصوا كل شيء من الناس الاعتياديين، في حين يجري تفكيك التقاليد وإزالتها» لصالح صبغة ضحلة وسطحية من الثقافة الأمريكية، «وهذه فظاعة من الفظائع - وعمل بربري»[٦٤].

من الواضح أن هذا الناطق باسم القومية اليمينية ليس مصدراً مستقلاً جديراً بالثقة، ولكن الكلام الذي قاله لا يخلو من الحقيقة.

أما المقارنة بين اقتصادات أمريكا اللاتينية واقتصادات شرقي آسيا، فموضوع آخر نادراً ما جرى بحثه جدياً. تزعم افتتاحيات الجرائد والأنباء والمقالات الاخبارية وغيرها من التعليقات المنشورة، على العموم، أن المقارنة تكشف عن تفوّق الليبرالية الاقتصادية، ولكنها تقول ذلك دون أن تقدم الأساس لهذا الاستنتاج. ومن غير السهل دعم هذا الاستنتاج لسبب بسيط هو الانحرافات الجذرية عن الرأسمالية الليبرالية التي تشوب قصص النجاح في آسيا. لقد جرى بحث الموضوع في مؤتمر عقد في هلسنكي في ١٩٨٦ عن الاقتصاد الكلي العالمي[٦٥]. وقد لاحظ عدد من المشاركين في المؤتمر أن الوضع معقد، واستنتجوا أن التفاوت الذي تطور في الثمانينيات (وإنْ ليس قبل ذلك) يعزى إلى عوامل أخرى مختلفة - من بينها الآثار الضارة للانفتاح الكبير بوجه أسواق رأس المال العالمية في أجزاء كثيرة من أمريكا اللاتينية، التي سمحت بهروب واسع لرأس المال، كما جرى في الفيليبين، ولكن ليس في شرقي آسيا - حيث خضعت اقتصاداتها لسيطرة محكمة من الحكومات والبنوك المركزية - ولا في معجزة السوق الحرة التي تحققت في كوريا الجنوبية بإنزال العقوبات إلى حد عقوبة الإعدام[٦٦].

ويتبيّن التعقيد الناشيء عن القضايا في دراسة كاشفة للتنمية الهندية، بالمقارنة مع الصين وغيرها، وضعها أمارتيا سنْ، الاقتصادي في جامعة هارفارد. يقول هذا الاقتصادي

---

(٦٤) Akio Morita and Shintaro Ishihara, *The Japan that Can Say No* (Tokyo: Konbusha, [n.d.]).

ترجمة موزعة بصورة خاصة، مأخوذة عن: *Congressional Record,* 14/11/1989, E3783-98.

(٦٥) Tariq Banuri, ed., *No Panacea: The Limits of Economic Liberalization* (New York: Oxford University Press, [Under Press]).

(٦٦) Alice Amsden, «East Asia's Challenge-to Standard Economics,» *American Prospect* (Summer 1990).

«إن دراسة مقارنة لتجارب أقطار مختلفة في العالم تبين بوضوح تام أنها تجني الثمار كلما بذرت بذورها في حقل الاستثمار في الصحة ونوعية الحياة». وقد اتبعت الهند سياسات مختلفة جداً عما اتبعته الصين في هذا المضمار. فإذا أخذنا المستوى السائد في أواخر الأربعينيات في القطرين كأساس للمقارنة بينهما نجد أن الهند قد أضافت نحو خمس عشرة سنة إلى معدل العمر في حين زادت الصين على ذلك بنحو عشر أو خمس عشرة سنة، فقاربت بذلك المعدلات السائدة في أوروبا. والأسباب تكمن في السياسة الاجتماعية ـ لا سيما التركيز الأكبر كثيراً على تحسين التغذية والظروف الصحية لعموم السكان في الصين، وتوفير مراكز صحية منتشرة على نطاق واسع فيها. ويرى سنْ أن هذا يصدق على سري لانكا وربما على فيتنام، وكذلك على أوروبا في سنين سابقة ـ حيث ارتفع متوسط العمر سريعاً في انكلترا وويلز مثلاً بعد أن جرى تدخّل الحكومة على نطاق واسع في توزيع الطعام وتوفير العناية الصحية وتوسيع فرص العمل في المرافق العامة.

لكن هذا ليس الحكاية كلها. ففي أواخر الخمسينيات هبط متوسط العمر في الصين هبوطاً حاداً، واستمر سنوات، إلى مستوى يقل كثيراً عن المستوى في الهند، وذلك لحدوث مجاعة كبيرة حصدت ما يقدّر بثلاثين مليون نسمة. ويعزو سنْ هذه المجاعة إلى طبيعة النظام الصيني الذي لم يعمل شيئاً طوال ثلاث سنوات، وربما لم يكن على علم بحجم المجاعة لأن الأحوال الاستبدادية تحجب تدفّق المعلومات. وقد حدث شيء مشابه لهذا في الهند، وهي ذات ديمقراطية تعددية. مع هذا، فلو ساد متوسط عمر الفرد الصيني المنخفض في الهند لكانت النتيجة، وفق الحسابات التي أجراها سنْ، حدوث وفيات أقلّ بنحو أربعة ملايين وفاة سنوياً في أواسط الثمانينيات. «يشير هذا إلى أنه في كل ثماني سنوات أو نحو ذلك يموت في الهند عدد أكبر من الناس ـ بالقياس إلى متوسط الأعمار في الصين ـ من مجموع العدد الذي قضى في مجاعة الصين الكبرى» وهي أسوأ مجاعة حدثت في العالم في هذا القرن.

وفي توكيدٍ آخر لهذا الطرح، يلاحظ سنْ أن متوسط العمر في الصين قد اعتراه انخفاض بطيء منذ ١٩٧٩ حين بدأت الاصلاحات الجديدة ذات التوجه نحو السوق. ثمة مثل آخر في صميم الموضوع وهو ولاية كيرالا الهندية، وهي تحت حكم يساري من مدة طويلة «وذات تاريخ طويل في الدعم العمومي الواسع في ميادين التعليم والرعاية الصحية وتوزيع الغذاء». في هذه الولاية يقارب التحسن الجاري في متوسط العمر ما جرى في الصين، مع أنها من أفقر ولايات الهند(٦٧).

هذه كلها مسائل خطيرة وصعبة، ولها نتائج إنسانية بعيدة المدى. إن استراتيجيات

---

(٦٧) Amartya Sen, «Indian Development: Lessons and Non-Lessons,» *Daedalus,* vol.118 (Proceedings of the American Academy of Arts and Sciences, 1989).

لمزيد من التفاصيل عن استثناء كِرالا، انظر: Richard Franke and Barbara Chasin, *Kerala: Radical Reform as Development in an Indian State,* Food First Development Report; no.6 ([n.p.]: Institute for Food and Development Policy, 1989).

التنمية المفروضة على العالم الثالث من الدول الغربية، والمطبقة من قِبل المؤسسات الاقتصادية الدولية أو من قبل الدول والشركات الكبرى ذاتها، لها آثار كبيرة في حياة السكان المعنيين. يبيّن سجل التطبيق بوضوح أن السياسات التي دعت إليها أو نفذتها الدول الغربية، وما رافقها من كلام رنان مغرور، إنما كانت تسترشد بالمصالح الذاتية الخاصة بأصحاب الحل والربط، وليس بأي فهم رصين لاقتصادات التنمية أو أي اهتمام جدي بالأثر الانساني الناجم عن تلك القرارات. إن المنافع التي قد تصيب الآخرين هي منافع عرضية إلى حدٍ كبير، شأنها شأن الكوارث التي تنشأ عادةً.

ما إن استأنف النظام السوفياتي المنهار علاقاته التقليدية شبه الاستعمارية مع الغرب حتى أخذ يخضع للأوامر ذاتها ـ وباختياره إلى حدٍ ما، نظراً للبلاهة الفكرية التي هي من نتائج حقب من الحكم الاستبدادي. كتب أحد النقاد البولنديين يقول:

لوْ ان كلمات مدرسة شيكاغو ذات الشعبية أصبحت حقائق، فإن هذه الحكومة ستكون الأولى في تاريخ العالم التي تلتزم بحزم بهذا المذهب. إن الأقطار المتطورة كلها وفي جملتها تلك التي تتظاهر حكوماتها (مثل ألمانيا الفدرالية) بتبجيل المذهب الليبرالي، تقوم بتطبيق سلسلة واسعة من التدخلات الحكومية، كما في تخصيص الموارد والاستثمارات وتطوير التقانة وتوزيع الدخل والتسعير والاستيراد والتصدير»[٦٨].

ولئن كانت النتيجة هي من مأثورات العالم الثالث فمن المحتمل أن تظهر المقاومة الشعبية. من المحتمل كذلك أن تستدعي النتيجة الرد الكلاسيكي من أولئك الذين يتمسكون بقيمنا التقليدية.

كان الأب اغناصيو إلّاكوريا، وهو مدير جامعة أمريكا الوسطى، في زيارة إلى أوروبا قبل بضعة أيام من اغتياله من جانب القوات الحكومية الخاصة في السلفادور في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، فخاطب الغرب عن هذه القضايا المهمة قائلاً «إنكم قد نظّمتم حياتكم بموجب قيم غير إنسانية». وهذه القيم

هي غير إنسانية لأنها لا يمكن أن تعمم في العالم. إن النظام يقوم على قلةٍ تسخّر أغلبية الموارد، في حين أن الأكثرية لا يمكنها حتى تدارك الضرورات الأساسية. إن من الأمور الجوهرية تحديد نظام للقيم ووضع سنّة للعيش يأخذان بالاعتبار كل كائن إنساني[٦٩].

إن مثل هذه الأفكار في المناطق التابعة لنا هي أفكار هداية وتستدعي عمل كتائب الموت. أما في الوطن، فإنها أحياناً تظهر على الألسن بورع، ثم تلقى في سلة المهملات في التطبيق العملي. فلعلّ الكلمات الأخيرة للقسيس المقتول تستحق مصيراً أفضل.

---

(٦٨) Mieczyslaw Mieszczanowski in: *Polityka,* 16/12/1989, and Abraham Brumberg in: «America and the World,» *Foreign Affairs* (1989-1990).

(٦٩) *Envio* (Managua) (May 1990).

الفصل الثامن

جدول أعمال الحمائم: ١٩٨٨

إن الخطوط الأساسية للسياسة الداخلية والخارجية إنما تقررها الهياكل المؤسسية للسلطة والهيمنة. وبما أن هذه الهياكل مستقرة طويلاً، فالسياسات لا تختلف إلا قليلاً، وهي تعكس المصالح المتصوَّرة والتفاهم المشترك لأولئك الذين يمنح امتيازهم الداخلي السلطة. ثمة سلسلة من الخيارات التكتيكية تقع ضمن هذه الحدود الضيقة. هذا الاتفاق في الرأي يفصح عنه «خبراء» بمعنى عرّفه صراحةً هنري كيسنجر، وهو أستاذ في هذا الفن؛ قال: يتأهل المرء كـ «خبير» بقيامه بـ «تفصيل وتحديد» الاتفاق في الرأي العائد الى جمهرة أنصاره وذلك «على أعلى مستوى». فالخبير، عملياً، هو الخادم المخلص والمفيد لمن بيدهم مقاليد السلطة[1].

أما الرأي العام فيُعتبر تهديداً للنظام وللحكومة الجيدة. وسبب ذلك يكمن في «جهل الجماهير واعتقادها بالخرافات» و «سخافة الرجل العادي»، والنتيجة هي «أن المصالح المشتركة تغيب عن الرأي العام كلياً، ولا يمكن إدارة تلك المصالح إلا من قِبل طبقة متخصصة تتجاوز مصالحها الخاصة الناحية المحلية» (هارولد لاسويل، راينهولد نيبور، وولتر ليمان، على التوالي). و «الطبقة المتخصصة» تتضمن «الخبراء» بالمعنى الكيسنجري، وهم الذين يفصحون عن «المصالح المشتركة» وتعرف أيضاً بـ «المصلحة القومية».

إن انتقال رئاسة الجمهورية من رئيس إلى آخر يستدعي في العادة تعليقاً على جدول أعمال المستقبل، مما يكشف عن حدود الاتفاق في الرأي لدى النخبة. سنركز هنا على الجانب الأقصى للحمائم ـ الليبراليين كما تم الافصاح عنه في نهاية عهد ريغان في سنة ١٩٨٨، وهي صورة تقدم الحالة المثلى لمن يتطلع نحو «نظامٍ عالمي جديد» يكون «أرقّ جانباً وألطف حالاً».

---

(١) Henry Kissinger, ***American Foreign Policy*** (**New York: Norton, 1969), p.28.**

أولاً: المصالح المشتركة: ١٩٨٠

في أعقاب حرب فيتنام كانت المصالح المشتركة تتلخص بالتغلب على «أزمة الديمقراطية» التي نشأت إثر يقظة الجماهير الجاهلة، وعكس الخطوط المتكسة للأعمال الأمريكية في مواجهة منافسة دولية وربحية منخفضة، والتغلب على التهديد المتمثل بـ «القومية المغالية» في العالم الثالث التي تستجيب إلى الهموم المحلية والضغوط الشعبية دون الحاجات الخارجة عن دنياه والخاصة بالمجتمعات الصناعية الغنية. لهذا تتطلب المصالح المشتركة هجمةً على العمال ونظام الرعاية، وتوسعاً في الإعانة المالية الحكومية لصناعة التقانة العالية من خلال قناة البنتاغون المعتادة وغير ذلك من الإجراءات لإغناء الأثرياء، وسياسة خارجية أشد إيغالاً في المغامرة، ودعاية داخلية لتطويع الجماهير الجاهلة خوفاً على حياتهم. قُدِّمت هذه الاقتراحات السياسية من قبل إدارة كارتر، ثم نُفِّذت في عهد ريغان؛ فالإنفاق العسكري، مثلاً، كان على انسجام عام مع مقترحات ادارة كارتر بصرف النظر عن شكل الخط البياني، فقد استغل النجاح الدعائي القصير الأجل الذي أحرز في البداية لتسريع الإنفاق، ثم استقر هذا الإنفاق في ما بعد. وفي خلال الفترة كلها استمر الجمهور في انحداره الطويل الأمد نحو تأييد إجراءات الدولة في الرعاية على أسلوب «البرنامج الجديد» New Deal (هي تسمية لسياسة اقتصادية جديدة انتهجها الرئيس روزفلت)، أما في أوساط الرأي المتميز بالبيان فإن كلمة «الليبرالي» لحقت بكلمة «الاشتراكي» نحو الخزي والنسيان، بينما كانت سياسة الحكومة تقوم، بتأييد عام بعيد عن الحزبية، بتنفيذ جدول أعمال الأقوياء.

جرى تحديد المصالح المشتركة من قِبل الخبراء عند انتقال إدارة الدولة من كارتر إلى الريغانيين، وهم على التزامهم بتسخير سلطة الدولة كأداة للامتياز. أما في ميدان السياسة الخارجية، فقد كتب روبرت تاكر تحليلاً يتميّز بالتبصّر في مجلة فورين أفّيرز تنبأ فيه عما سيحصل عشية تنصيب ريغان(٢). قال إن تكاليف حرب فيتنام قد دعت إلى التخلي المؤقت عن سياسة الاحتواء لما بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لصالح سياسة الوفاق، غير أن المطلوب الآن هو سياسة خارجية أنشط عملاً مما كانت عليه من أجل «أمريكا وقد استعادت قوتها ونشاطها».

ميّز تاكر بين «الحاجات» و«الطلبات». إن الهيمنة على المناطق المنتجة للنفط في الشرق الأوسط هي «حاجة»؛ لذلك ينبغي لنا أن نكون على استعداد لاستخدام القوة لمنع التهديدات الناشئة «عن تطورات محلية في الخليج» التي قد تعرّض للخطر «حقنا في المنفذ» أو «صالحنا الاقتصادي وسلامة مؤسساتنا الأساسية». ويتحول تاكر عن «نطاق الضرورة» فيحدد

---

(٢) Robert Tucker, «The Purposes of American Power,» *Foreign Policy* (Winter 1980-1981).
من أجل دراسة أوسع، انظر: Noam Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon Books, °1982), chap.8.

منطقة رئيسية ثانية حيث يكون التدخل الفعال متفقاً مع المطلوب: وهي أمريكا الوسطى حيث لنا فيها «طلبات» فقط لا «حاجات». إن حقنا في تطمين «طلباتنا» في هذه المنطقة قد منحنا إياه التاريخ: «لقد قمنا بانتظام بدور حاسم في إقامة الحكومات وخلعها، وقد حدّدنا ما نعتبره سلوكاً مقبولاً للحكومات». لذا، فإن «دواعي العزة والتقليد التاريخي» قد منحتنا السلطة لكي نضمن «هزيمة الحركات الراديكالية أو الأنظمة الراديكالية، مع إعطاء الحكومات اليمينية تأييداً خارجياً مستمراً، حتى بإرسال قوات أمريكية إذا اقتضت الضرورة». ويرى هذا الكاتب أن مثل هذا التدخل ينبغي أن يكون خالياً من التبعات نسبياً لنا، حتى تبطل الحجة الليبرالية المعاكسة.

ويخشى تاكر أن «الروحية العامة السائدة لدى الجمهور» قد لا تسمح إلا باجراءات وسطى لـ «احتواء معتدل» فتعيق المتابعة الصحيحة لـ «طلباتنا». لهذا فهو يوصي باللجوء التقليدي إلى «المصالح الأمنية» لاصطناع الموافقة على هذه الأعمال الحتمية؛ ثم أظهرت الأحداث أن الجمهور العنيد كان أقل قدرة على التطويع مما كان قد تصوره. في هذه الأثناء كانت جين كيركباتريك تسفّه الفكرة القائلة بأن «التدخل الفعال في شؤون أمة أخرى هو أمر غير عملي وغير أخلاقي»، في حين انبرى محررو مجلة نيو ريبيلك إلى التنديد بكارتر لـ «فشله في الدفاع عن الفكرة الديمقراطية الرأسمالية، ولمغالاته في القواعد الأخلاقية»، وحثت المجلة المذكورة على القيام بتدخل عسكري إذا اقتضت الضرورة لإنقاذ الحكام القتلة في السلفادور، كما حثت على تفضيل أمثال سوموزا على ثوار ساندينستا، إذا كان ذلك التدخل وهذا التفضيل هما البديلان الواقعيان الوحيدان(3). وابتدأ الانقضاض الدموي على أمريكا الوسطى.

ثانياً: المصالح المشتركة: ١٩٨٨

ما ان أوفت رئاسة ريغان على الانتهاء حتى جرى تصور المصالح المشتركة على نحو مختلف شيئاً ما. كان من الواضح ضرورة مواجهة التكاليف التي خلّفها رجال ريغان الذين يأخذون بالمذهب الكينزي عسكرياً والإحجام عن كتابة «صكوك جديدة بمبلغ مئتي بليون دولار سنوياً» لخلق وهم الرخاء، كما قال لويد بنتسين، المرشح الديمقراطي لمنصب نائب رئيس الجمهورية في خطاب قبوله للترشيح في مؤتمر الحزب، معبراً عن تصور رجال الأعمال المحافظين. كما أن الإرهاب الدولي الموجه من الدولة («مذهب ريغان» الشهير) صار يُنظر إليه كذلك على أنه باهظ الكلفة لنا، فهو إذن عمل مشكوك في جدواه. وعلى هذا المنوال كان هناك ميل في أواخر ولاية ريغان لتفضيل الوفاق على المواجهة، والحرب الاقتصادية والعقائدية على الإرهاب المفضوح. وتراجعت، كما هو متوقع، خطب البلاغة الملتهبة كذلك لتفسح الطريق أمام لهجة أكثر اتساماً بالصفة التي يتحلى بها رجال الدولة العقلاء.

---

(٣) *Commentary* (January 1981), and *New Republic*, 29/11/1980.

مع هذا، فمن المفهوم أن علينا أن نظل على يقظتنا. وقد استشهد غرينواي، محرر الصحيفة الليبرالية بوسطن غلوب بقصيدة تصوّر «مملكة كلاسيكية شلّها وصول البرابرة الوشيك، الذين يهددون، بالطبع، الحضارة ذاتها»(٤). إننا في هذا الوضع نفسه: فـ«الولايات المتحدة تقوم منذ أربعين سنة بتحصين جدرانها لإبعاد البرابرة عنها». ويحذّر غرينواي، وهو من منتقدي المغالاة الريغانية، قائلاً إنه ينبغي أن نكون على بيّنة من أمرنا «لئلا تصبح التحصينات بديلاً عن الاستراتيجية. . . . إن الضرورة المفهومة للوقوف بوجه الشيوعية في الهند الصينية قد ألحقت بالسكينة في بلادنا من الأضرار ما يفوق أي شيء آخر منذ الحرب العالمية الثانية» ـ كما أنها أضرّت «بسكينة» الآخرين كما يعلم هذا الكاتب جيداً، وهو الرئيس السابق لمكتب مجلتي تايم و لايف في سايغون، ولكنه لا يذكّرنا بذلك. «إن العجز المالي الذي نتحمله لكي نشيّد دفاعاتنا في الثمانينيات قد تكون له مضاعفات مشابهة في التسعينيات»؛ أما المضاعفات لهذا الموقف الدفاعي في أمريكا الوسطى وغيرها فهي تمر أيضاً دون التطرق إليها. واليوم، وبفضل مبادرات غورباتشيف ونجاح إدارة ريغان «في الإبقاء على الضغط وتعقيد الأمور على المغامرات السوفياتية»، فقد فُتحت أمامنا فرص جديدة. وفي حين «أن الاتحاد السوفياتي بقيادة غورباتشيف قد لا يكون قائماً بالضبط بالمغازلة من أجل السلام»؛ غير أن اتفاقية INF قد وقِّعت، «والأسطول السوفياتي يتخذ وضعاً أكثر في صفته الدفاعية وأقل في صفته العدوانية مما كان عليه وضعه في السابق، كما أن غورباتشيف يتكلم الآن عن تخفيض عدد القوات السوفياتية في أوروبا الشرقية». ولكن «إسقاطنا حذرنا ليس هو الجواب، وقد يغري السوفيات بطلب الفوائد امتيازاً علينا بدلاً من تسوية الخلافات معنا عن طريق التوفيق بين الآراء». وقال غرينواي باستحسان إن المرشح الديمقراطي للرئاسة، مايكل دوكاكيس، كان «يسير في الاتجاه الصحيح» بشأن هذه القضايا، متخذاً الموقف الذي يقضي بأن هذه الفرص الجديدة «تتطلب جهداً عسيراً، ونفعياً، جهداً يجري خطوةً فخطوة» لاختبار الإمكانية التي مفادها أن البرابرة وراء الجدران قد يقررون أخيراً الحد من انقضاضهم على الحضارة ذاتها، بفضل دفاعنا الصامد عن الفضيلة.

هذا هو الرأي الليبرالي. أما الموقف المحافظ فقد عبّر عنه ديفيد ولسون، وهو كاتب عمود صحفي من جنوب أفريقيا، في تقريرٍ في المجلة المذكورة أعلاه بعنوان «رغم المصاعب والعقبات، جنوب أفريقيا باقية». يقول الكاتب إن الجالية البيضاء هناك

> قد أشادت مجتمعاً ذا عظمة حقيقية في بلاد تمتاز بالراحة العظيمة والجمال الطبيعي والإمكانية طويلة الأجل في خلق ثروة أكثر. والبيض يعرفون هذا وهم فخورون به. وإنهم لا يستطيعون أن يفهموا السبب لماذا يترتب عليهم أن يقدموا على انتحار ثقافي واقتصادي فيحطموا كل هذا لمجرد استرضاء أهواء الطلاب من متعاطي المخدرات في الولايات المتحدة والسياسيين الكنلويين فيها.

إن من المتفق عليه، بين الآراء كلها، أن مهمة إبقاء البرابرة على مبعدة تقع على

---

(٤) *Boston Globe*, 24/7/1988.

عواتقنا. قد يكون الاقتصاد العالمي ثلاثي الأقطاب ولكن هناك شخصاً شديداً واحداً في الشارع للمحافظة على النظام عند حدوث اضطراب، وهذا موقف تعزز مجدداً مرةً أخرى في أزمة الخليج الأخيرة، بما انطوت عليه من دعوة أصرح مما مضى للولايات المتحدة بأن تكون «شرطيّ العالم» - أو على وجه أدق، القاتل المحترف الذي يتأكد من أن الناس يعرفون مواضعهم - في حين يدفع الآخرون أجر خدماته.

أما في الميادين الخارجية المدافع عنها بالقوة الأمريكية فإن المصالح المشتركة فيها أيضاً «تغيب عن الرأي العام كلياً» على النحو المألوف، لذا يتطلب الأمر عملاً تأديبياً، كما في أمريكا الوسطى في العقد الماضي. ولكن الإجراءات المتخذة في ١٩٨٨ لم تكن ناجحة إلا جزئياً. فمع أن عشرات الألوف قد ذُبحوا وتردّى هذا الميدان التقليدي للنفوذ الأمريكي إلى درك البؤس والشقاء، فإن الأهالي المخدوعين أصروا على مقاومتهم باستمرار، مما أدى إلى ظهور مخاوف بأن مجهودات الولايات المتحدة ربما تكون قد فشلت. وفي حالة نيكاراغوا خشي الصقور أننا قد نتخلى عن القضية في حين كان موقف الحمائم أن جهودنا «لإجبار ثورة الساندينستا على اتخاذ قالب ديمقراطي أمريكي» قد لا تستحق «المخاطرة» (جون أوكس) وأن نيكاراغوا قد تكون «بعيدة عن متناول نياتنا الحسنة» (جفرسون مورلي)(٥). وفي السلفادور، إذ يتقدم «الوسط المعتدل» نحو الإصلاح والديمقراطية تحت إرشادنا ويبغي اجتثاث الإرهاب من صفوف اليسار واليمين المتطرف، فإن هذا «الوسط المعتدل» يواجه الانهيار، ولو أن حزب أرينا، وهو حزب كتائب الموت ما زال يعرض الإمكانات أمام إحساننا، كما تفعل ذلك «الديمقراطيات الوليدة» في غواتيمالا وهندوراس. هذه أيضاً هي حقائق عقدية.

في سنوات ريغان كلها، أثبت الجمهور العام في البلاد أيضاً أن من المتعذر إدارته، إلى درجة بحيث دفع بالحكومة إلى الاستخفاء للقيام بالإرهاب السري. ومع أن الطبقة المتخصصة قامت بوظيفتها فإن الجماهير الجاهلة لم تروّض بما فيه الكفاية قط.

ثالثاً: حرية العمل المسؤول

يجدر بنا الاهتمام بدقة، كما فعلنا بالنسبة إلى سنة ١٩٨٠، بكلمات الخبراء حين تولت الادارة الجديدة السلطة في سنة ١٩٨٨، لا سيما أن الحمائم الليبراليين، الذين يضعون حدود الانشقاق المسموح به، قد قالوا حكماً: «إلى هذا الحد فقط». فطوال ولاية ريغان، وكما هو موثّق بصورة وافية في مصادر أخرى(٦)، لم تسمح وسائل الإعلام بأي تحدٍّ لمشروع «إقامة

---

(٥) John Oakes, «The Wrong Risk in Nicaragua,» *New York Times*, 10/2/1987, and Jefferson Morley, «Beyond the Reach of Our Good Intentions,» *New York Times Book Review*, 12/4/1987.

(٦) انظر: Noam Chomsky: *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), and *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, °1989).

الديمقراطية» في دول الإرهاب المدعومة من الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى و «إعادة الديمقراطية» في نيكاراغوا، وهي «قضية نبيلة» ولو ان الوسائل كانت معيبة في الحالة الأخيرة لأن القوات الوكيلة التي تهاجم نيكاراغوا أثبتت أنها «أداة ناقصة». إن التقييمات التي أجريت في ما بعد نادراً ما خرجت عن منطوق هذه الأحوال العقدية.

يقدم إلينا رويرت باستور، مدير دائرة شؤون أمريكا اللاتينية والكاريبي في مجلس الأمن القومي طوال ولاية كارتر، منظوراً تثقيفياً في دراسة قيّمة له عن السياسة الأمريكية نحو نيكاراغوا(٧). إن «مسألة الجوهر» الأساسية التي يثيرها هي: «هل أن من الممكن بالنسبة إلى أمة قوية، مثالية، كالولايات المتحدة، والأمم الفقيرة من حولها، أن تقيم علاقات عادلة ومحترمة»؟ إن مقترحاته السياسية لا بد لها أن تكون ذات علاقة بـ «الطرق التي تدار بها الثورات وأزمات تداول السلطة في المستقبل إدارةً أكثر فعالية من قبل الولايات المتحدة»؛ إن دور «المدير» مفترض أصلاً، هو والمبدأ القائل بأن «مذهب التدخل الأمريكي كان يطبّق دائماً بنيّات حسنة».

يعتبر باستور، بين الموجودين في المنظومة السياسية أو الايديولوجية، من أكثر الشخصيات التزاماً بالقيم الليبرالية ويتجنّب استخدام القوة، لذلك تكتسب طروحاته أهمية خاصة في تقييم الامكانات التي يبشر بها النظام العالمي الجديد. إن باستور شديد الانتقاد لمحاولة الريغانيين «ترويج الديمقراطية في نيكاراغوا» بدعم قوات الكونترا. وهو يرفض الاعتقاد الشائع بأن ثوار ساندينستا وحدهم سبب التوتر والنزاع. بل إنه يرى أن المشكلة هي مشكلة «أفكار ثابتة متبادلة» تستحوذ على ماناغوا وواشنطن معاً: «كلا الحكومتين غير مطمئنة ولا تثق إحداهما بالأخرى إلى أقصى حد بحيث أنهما لا تستطيعان النظر في أية طريقة للتأثير إحداهما في الأخرى سوى عن طريق القوة».

إن باستور، باعترافه بـ «الأفكار الثابتة المتبادلة» و «عدم الاطمئنان» يطرح موقفاً، في أوساط اليسار المتطرف بين الآراء المسموح بها، يناقض الرأي السائد القائل بأن ثوار الساندينستا هم وحدهم الذين يتحملون مسؤولية العنف والمعاناة التي شهدتها هذه السنين. كان الرئيس كارتر يرى، على أسس مشابهة، أننا لا ندين للفيتناميين بشيء، لأن «التدمير كان متبادلاً». وعلى الضد من هذا الرأي، فإن أولئك الذين لا يشاركونه في «مغالاته الأخلاقية» يضعون المسؤولية الوحيدة على عاتق هانوي وصنائعها من الفيتكونغ (أو سادتهم في الكرملين وبكين) عن «التدمير المتبادل».

وبالرغم من الاشتراك في المسؤولية يرى باستور أن اللوم، في ما يتعلق بالاعتماد على القوة من قبل نيكاراغوا والولايات المتحدة «لكي تؤثر إحداهما في الأخرى»، إنما يقع أساساً على ثوار ساندينستا. ونظراً إلى ما يحمله هؤلاء «من تصورات مسبقة عن الامبريالية» تحددت

---

(٧) Robert Pastor, *Condemned to Repetition* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987).

قدرة الولايات المتحدة على التأثير فيهم إيجابياً - مثلاً، التأثير فيهم لقبول المفاوضات «وهي التي ينظر إليها هؤلاء. . . كعلامة ضعف» (وهم في واقع الأمر يدعون إليها باستمرار، بينما ترفض الولايات المتحدة دائماً باصرار هذه المفاوضات وغيرها من الوسائل السلمية لأنها لا تجتذب طرفاً مناهضاً يعتبر ضعيفاً سياسياً وإن كان قوياً عسكرياً واقتصادياً).

يقول باستور إن مسؤولية ثوار ساندينستا تذهب في عمقها بعيداً، ويمضي قائلاً:

إن هؤلاء، بوصم خصومهم بأنهم أعداء طبقيون ومرتزقة، يستبعدون حواراً من شأنه أن يتيح لهم التفاوض على مخرج من حربهم ومن محنتهم الوطنية. فهم، كلما تشددوا في قتالهم، ابتعدوا أكثر فأكثر عن أهدافهم الأصلية. إن ثوار ساندينستا كانوا يبتغون الاستقلال، ولكنهم اضطروا إلى أن يصبحوا أكثر اعتماداً على الاتحاد السوفياتي. كانوا يبتغون تشييد أمة جديدة ولكنهم حولوا أمتهم إلى جيش. كانوا يبتغون تحسين نوعية حياة الفقراء، ولكن الفقراء هم الذين يقاتلون ويُقتلون. إن التقدم الذي أحرزوه في بداية الثورة في الرعاية الصحية ومعرفة القراءة والكتابة وفي جهودهم الحميدة في الإصلاح الزراعي قد تعرّض للأخطار بعسكرة البلاد وبتحويل مصادرها الشحيحة إلى الحرب.

وهكذا، فمع أن الريغانيين قد بالغوا في ردهم على استفزازات ساندينستا، فإن مسؤولية تحطيم نيكاراغوا تقع على هؤلاء أساساً، وذلك بسبب تنديدهم الشفهي بالمعارضة الداخلية. إن مثل هذه المعاملة الفظة للمنشقين أمر يسيء كثيراً إلى الولايات المتحدة. ولكي نقيس عمق هذا الاهتمام، ما علينا إلا أن نستذكر ما قامت به إدارتا كارتر وريغان إزاء ما كان يحدث في السلفادور وغواتيمالا خلال السنين ذاتها، أو أن نستذكر معاملة الرأي المنشق في الولايات المتحدة نفسها خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية[٨].

أما السبب الثاني الداعي إلى الخصومة، في رأي باستور، فهو دعم ساندينستا أولئك الذين اعتصموا بالهضاب من جرّاء الإرهاب المدعوم من الولايات المتحدة في السلفادور. ردت الولايات المتحدة بحميّة مفرطة على هذه الجريمة فخرجت بـ «مذهب ريغان في التحرير الوطني، الذي صار شبيهاً بمناداة ثوار ساندينستا» بـ «ثورة بلا حدود». ويعود الفضل في هذه الجملة الأخيرة إلى ما أنجزه الريغانيون من عمل في تثوير المشاعر («الدبلوماسية العمومية»): إن خطاباً ألقاه توماس بورغ وشدّد فيه على أن نيكاراغوا لن تحاول تصدير ثورتها إلى الخارج، بل بالأحرى تأمل أن تكون هذه الثورة نموذجاً للآخرين - هذا الخطاب حُوِّل ببراعة من قبل قوميسارية الولايات المتحدة إلى تهديد باجتياح نصف الكرة الغربي («ثورة بلا حدود») - وهذه مأثرة دعائية كانت كبيرة الفائدة بحيث ظلت بمنأى عن فضح حقيقتها منذ الأيام الأولى لهذه

---

(٨) لمقارنة السجل في نيكاراغوا مع سجل الولايات المتحدة وعميلتها المفضّلة (اسرائيل؛ المقارنة مع إرهاب الدول التابعة للولايات المتحدة هي سخافة، بالطبع)، انظر:

Chomsky, *Necessary Illusions*, appendix II, section 2 and appendix V, sections 6-8.

انظر أيضاً: Michael Linfield, *Freedom Under Fire* (Boston, Mass.: South End Press, 1990).

الأكاذيب العمدية التي أطلقتها وزارة الخارجية الأمريكية، وأصبحت الآن جزءاً من التاريخ الرسمي الحقيقي(٩).

وباختصار، إن الخطأ هو خطأهم بصراحة، مهما تكن استجابة ريغان غير سوية وغير لائقة بعد سنوات كارتر المنفتحة. في تلك الأيام الحسنة كان سوموزا صديقاً في نيكاراغوا وظل يتلقى المساعدات الأمريكية بأعلى معدل في أمريكا اللاتينية - بما في ذلك المساعدات العسكرية، فقد كان سوموزا حليفاً قيّماً، كما أوضحت بعثة المساعدات في سنة ١٩٧٧، «كما كان الاستثمار الأمريكي يرحب به في نيكاراغوا وفي اقتصادها الحر النامي». كتب وولتر لافيبير يقول «حتى أيار/ مايو ١٩٧٩، وقبل هروب سوموزا بشهرين، كانت الولايات المتحدة تدعم طلبه للحصول على قرض بستة وستين مليون دولار من صندوق النقد الدولي»، وقبيل اعلان البيت الأبيض «أن من اللازم المحافظة على اليقظة (لحفظ النظام) وكان ذلك لحظة قيام قوات سوموزا بقصف أكواخ الفقراء مما أدى إلى مقتل المدنيين غير المسلحين في الشوارع وإلى نهب المدن، . . . وقتل الآلاف من النساء والأطفال»(١٠).

أوضح باستور بجلاء، عند استعراض سنوات ولاية كارتر، أن أحداً لم يفكر في خلع سوموزا إلى أن أصبح هذا الطاغية «شخصاً لا يمكن الدفاع عنه» في وجه معارضة داخلية شملت في اتساعها حتى رجال الأعمال المحافظين، وهم حلفاء الولايات المتحدة الطبيعيون. «إن قرار سوموزا بضرب المعارضة المعتدلة» في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، بما في ذلك احتجاز أدولفو كاليرو، مدير الشركات اليميني المتطرف، وغيره من كبار رجال الأعمال «كان عاملاً من العوامل الرئيسية التي حدت بالولايات المتحدة إلى مراجعة سياستها السابقة الخاصة بالتمسك الشديد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية». أما مصير الفقراء على يديّ الطاغية فلم يستدعِ مراجعة كهذه.

عندئذٍ أرادت الولايات المتحدة إخراج سوموزا بسلام - ولكن، كما يوضح باستور، بشرط معيّن يُطلب دائماً وهو أن يظل حرسه القومي كما هو، وهذا الحرس هو الذي كان يهاجم المواطنين «بوحشية تحتفظ بها الأمم عادةً لأعدائها». ففي تشرينِ الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ أوردت لجنة مراجعة السياسة لمجلس الأمن القومي أنها «تشدد مرةً أخرى على أن وحدة الحرس هدف مهم للسياسة الأمريكية»، كما كتب باستور، وأضاف يقول «لم يكن هناك اي خلاف حول هذه النقطة الأخيرة، إذ إن الجميع يدركون أن حكومةً ما تأتي بعد سوموزا وتفتقر إلى قاعدة عسكرية قوية سيجري التغلب عليها من قوات ساندينستا»(١١).

وبعد أن انهارت سياسة الحفاظ على «السوموزية من دون سوموزا»، فقد ظل الهدف

---

(٩) انظر: Noam Chomsky: *Turning the Tide* (Boston, Mass.: South End Press, ©1985), p.270; *The Culture of Terrorism,* pp.219ff., and *Necessary Illusions,* pp.71ff.

(١٠) Tom Barry and Deb Preusch, *The Soft War* (New York: Grove, 1988), and Walter LaFeber, *Inevitable Revolutions* (New York: Norton, 1983).

(١١) حول دعم الحرس من جانب حمائم كارتر، انظر:
Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.10.

يتمثل بتأييد «الديمقراطيين» ضد ثوار ساندينستا. كان الاجتماع الذي عقد في التاسع والعشرين من حزيران/ يونيو، أي قبل النهاية بثلاثة أسابيع «هو أول اجتماع من اجتماعات مجلس الأمن القومي التي عقدت في سنة كاملة ويُذكر فيه للمرة الأولى أن الهدف المركزي للولايات المتحدة ما هو إلا منع انتصارٍ تحرزه ساندينستا»؛ وكانت الجهود للحفاظ على الحرس القومي واستبعاد رجال ساندينستا عن السلطة قد انهارت آنئذٍ بعد رفض «المعتدلين»، ومن ضمن ذلك جمعية رجال الأعمال، السير في ركاب الخطة الأمريكية. عندئذٍ سعى رجال كارتر من الحمائم «إلى التلطيف من غلواء قوات ساندينستا» من خلال التدريب العسكري والمعونة الاقتصادية، وهذه من الوسائل الكلاسيكية للسيطرة. وحين سقط النظام المدعوم من الولايات المتحدة عرض كارتر معونة اقتصادية، للقطاع الخاص بالدرجة الأولى، بدعم حماسي من أوساط منظمات الضغط التي تمثل الأعمال «ومن ضمنها مجلس الأمريكتين، وهو يمثل ٨٠ بالمئة من الأعمال الأمريكية ذات الاستثمارات في أمريكا اللاتينية»[١٢].

في هذه الأثناء كان واضعو السياسة يقلّبون وجهات النظر في «مسائل عويصة» مثل التأييد من عدمه لمحاولة انقلاب قامت بها في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠ «مجموعة من المدنيين المعتدلين» بزعامة «الرئيس الشاب والفعّال لاتحاد المنتجين الزراعيين في نيكاراغوا»، خورخي سلازار، وهي مسألة انتهت بمقتل سلازار في مواجهة مع قوات الأمن. وظلت الإدارة الأمريكية «غير عالمة» بقيام ضباط من الحرس القومي ومنهم أنريكو برموديز (الذي أصبح في ما بعد من قادة الكونترا) بالاجتماع بعضو الكونغرس جون ميرفي، ممثل جماعة الضغط لصالح سوموزا، ويعقد مؤتمر صحفي في واشنطن في آب/ أغسطس ١٩٧٩ للتحذير من خطر الشيوعية، وعقد اجتماع لتهيئة الخطط للإطاحة برجال ساندينستا. ويفترض أن الادارة المذكورة ظلت أيضاً «غير عالمة» حين أرسل النظام العسكري الأرجنتيني مستشارين لتدريب أفراد سابقين من الحرس القومي في هندوراس من أجل هجوم على نيكاراغوا شُنَّ بعد سنة من ذلك. من ثم، فإن تجاوزات ساندينستا هي التي وضعت الاعتماد المتبادل على القوة على طريقها المحتوم، حسب أقوال باستور.

يطالب باستور بانهاء «ما نشأ من علاقة بين السياسات غير المجدية والإهانات المتعالية»، وهو يؤيد موقف «المعتدلين الذين يهتمون بالديمقراطية»، وبالذات راميرو غارديان، زعيم المعارضة التي تناصر الأعمال الأمريكية (لم تقدم مؤهلات أخرى كـ «الديمقراطي المعتدل»)، ويدعو غارديان إلى «الواقعية» بدلاً من «الفكرة الاستحواذية المتبادلة».

ويرى باستور أن الولايات المتحدة لم تكن قط مدفوعة بشكل أساسي بـ «رغبة في الحصول على موارد أو في غرس فلسفة سياسية، ولو ان تاريخ الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى حافل بالأمثلة على هذين الأمرين»؛ إنها بالأحرى مدفوعة بالخوف. لعل هذا «خوف غير لائق»، ولكنه مع ذلك خوف حقيقي تماماً: «الخوف من مجموعة معادية يمكنها أن

---

(١٢) لمزيد من الاطلاع على هذه المجهودات وأسبابها، انظر: المصدر نفسه، الفصل العاشر، المبحث ٣.

تتسلم السلطة وتتحالف مع منافس للولايات المتحدة» ـ وهذا هو ما نشجبه بمرارة بصفته «مذهب بريجنيف» حين يستخدمه العدو، ولعل لهذا العدو من الهموم الأمنية في أوروبا الشرقية ما يقارب همومنا في أمريكا الوسطى، كما يستدل في ضوء التاريخ.

إن الطرح الأساسي لباستور صريح تماماً، وهو إفصاح واضح عن الرأي السياسي لدى حمائم اليسار من متطرفي المنشقين:

> «لم تكن الولايات المتحدة تريد السيطرة على نيكاراغوا وعلى الأمم الأخرى في المنطقة، ولكنها كذلك لم تكن تريد السماح للتطورات بالانفلات. إنها أرادت أن يعمل أهالي نيكاراغوا على نحو مستقل باستثناء أن يكون هذا العمل المستقل مؤثراً في مصالح الولايات المتحدة تأثيراً عكسياً» [التشديد موجود في النص].

وباختصار، فإن على نيكاراغوا وغيرها من الأقطار أن تكون حرةً ـ حرةً في أن تقوم بما نريدها أن تقوم به؛ وإن عليها أن تختار طريقها على نحوٍ مستقل، طالما كان خيارها متفقاً مع مصالح الولايات المتحدة. فإذا استخدمت الحرية التي نمنحها إياها على نحوٍ طائش، فإن لنا الحق، كل الحق بالاستجابة دفاعاً عن النفس، وإن كانت الآراء تختلف بشأن الخيارات التكتيكية الصحيحة.

لاحظ أن مفهوم الحرية والاستقلال يتفق كثيراً مع المذهب الليبرالي بشأن السكان المحليين، فهؤلاء يجب أن يكونوا كذلك أحراراً في التصديق على قرارات أخيارهم، إنما عليهم ألا يختاروا خيارهم على نحوٍ طائش من جراء إخفاقهم في إدراك المصالح المشتركة التي تخرج عن تفكيرهم المحدود. وعلى المرء أن يقدّر مدى القلق فيما لو اختارت الجماهير الجاهلة طريقاً لم يرسم لها من قبل أخيارها.

هناك في هذا الصدد مثل آخر يقدمه الينا التقرير السري عن «تقديرات الاستخبارات الوطنية» الصادر في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٥ عن موضوع «التطورات المحتملة في غواتيمالا» بعد الانقلاب الناجح الذي قامت به وكالة الاستخبارات المركزية في سنة ١٩٥٤، وقد أنهى تجربة عشر سنوات في الديمقراطية الرأسمالية في غواتيمالا ـ أو كما يفضّل أن يقول محللو الاستخبارات «بعد سقوط نظام أربنز في حزيران/ يونيو ١٩٥٤» حين قام زعماء الجيش «وقد أقلقهم تسامحه مع الشيوعيين في الحكومة» بإجبار أربنز على الاستقالة(١٣). لقد تحسست الاستخبارات الأمريكية وجود التزام يثير الاعجاب من جانب نظام كاستيلّو أرماس المفروض من الولايات المتحدة «بالأشكال والأعمال الديمقراطية، والإصلاح الزراعي، وبتطوير اقتصاد حديث وحماية حركة عمالية حرة مع حماية المكاسب الاجتماعية»؛ والدليل هو التفكك الذي جرى بالعنف للأشكال الديمقراطية وحرمان أغلبية السكان من حقوقهم وإبطال الإصلاح الزراعي، «فقد ضعف الاقتصاد الغواتيمالي كثيراً بعد سقوط أربنز، وقضي على الحركة

---

(١٣) *Foreign Relations of the United States* (FRUS), vol.7 (1955-1957), pp. 88ff., National Intelligence Estimates (NIEs), 1982-1985.

العمالية، وأصبحت الجماعات الريفية في حال أصعب من ذي قبل في حصولها من الحكومة على شيء لصالحها» بعد تحطيم المنظمات الفلاحية وإنكار «الحق بالتنظيم» إبّان عملية إلغاء المكاسب الاجتماعية التي تحققت خلال الحقبة الديمقراطية. أما الحقيقة الأخرى المثيرة للإعجاب أيضاً، فهي التي أوضحها هولاند، مساعد وزير الخارجية الأمريكي بقوله «إن كاستيلو أرماس قد قاد أولى حركات التحرير طراً لفك أسار أمة كانت قد سقطت في أسر الشيوعية الدولية» (في قطرٍ «لا يوجد فيه أكثر من أربعة آلاف شيوعي بالتأكيد، وربما أقلّ من ذلك بكثير. . .» في الذروة من حكم أربنز).

مع هذا، وعلى الرغم من هذه التطورات الحسنة، ظلت بعض المشاكل قائمة. ومنها أن «معظم سكان غواتيمالا من ذوي الحس السياسي يعتقدون أن الولايات المتحدة هي التي خططت لثورة ١٩٥٤ وموّلتها»، وهذه نظرة ثاقبة في واقعٍ يجب أن يُخفى حتى في تحليلٍ داخلي تجريه الاستخبارات. «إن شعورا غامرا بالقومية، يتاخم أحيانا حدود اللامعقول، يلقي بألوانه على السياسة الغواتيمالية. وهناك ميل شديد يعزو تأخر البلاد الى المستثمرين الأجانب، لا سيما الأمريكيين» ـ الذين كانوا وراء عملية وكالة الاستخبارات المركزية، وهي عملية محرمٌ ذكرها. «ولا ينجو من هذا النوع من القومية المتطرفة حتى أشد العناصر موالاة للولايات المتحدة في المنطقة» ـ وهذا «مستوى متدنٍ في ثقافة الفكر» يتصف به الشعب في غواتيمالا وتندد به باستمرار الوكالة المذكورة، وهو شيء لم يُعثر له بعد على علاج(١٤).

من الأمور المهمة أيضاً «الموروث الذي تركته ثورة ١٩٤٤». «إن كثيراً من سكان غواتيمالا متعلقين عاطفياً بالمثل العليا الديمقراطية ـ الوطنية لثورة ١٩٤٤، لا سيما البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي بدأها نظاما أريفالو وأربنز». ففي خلال تلك السنوات من الديمقراطية المغالية «قامت الزعامة الشيوعية الصغيرة بالإفصاح عن الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للعمال والفلاحين وباستغلالها، وتمكنت تلك الزعامة من ترويج إجراءات تلبي في ظاهرها بعض مطامح هذه الجماعات، بما في ذلك التقدم الكبير في تنظيم النقابات في المدن والأرياف، وحث الحكومة على مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي لتوزيعها على غير المالكين» في إصلاح زراعي ناجح.

ومع أن هذه الأوهام الغريبة تراود «كثيرين من الغواتيماليين» بمن فيهم العمال والفلاحين وحتى الطبقة السياسية والعناصر الموالية للولايات المتحدة، غير أنه «لا يوجد على ما يحتمل أكثر من مئتي ألف غواتيمالي من ذوي الحس السياسي الذي هو أكثر من حس هامشي. ومن بين هذه الأقلية الضئيلة لا يفهم عمليات الديمقراطية ومسؤولياتها إلا قليلون، لذلك فإن من الصعب التوصل إلى حكومة ديمقراطية مسؤولة».

ها نحن نجد مرةً أخرى أن خير الحكومة الأمريكية يقف بوجهه «سخف الرجل

---

(١٤) انظر: Chomsky, Ibid., chap. 1, p. 51 and chap. 12, section 5.

العادي». كما أن التاريخ اللاحق يكشف عن أن غوايتها إلا أيضاً ظلت «خارج متناول نياتنا الحسنة». فليس من السهل إدارة ديمقراطية في مناطق تابعة، حين تخفق الجماهير الجاهلة في إدراك مسؤولياتها «فتفلت من الزمام». إن هذه المشاكل قد أفسدت حياتنا مدة أجيال، ولا يحتمل أن تختفي.

إن التقرير أعلاه عن تقديرات الاستخبارات يُعتبر نموذجاً لذلك الضرب من التحاشي الدقيق لذكر الحقيقة غير المرغوب فيها، وللتسامح السهل مع التناقض الذاتي، ولترديد الولاءات الايديولوجية ترديد الببغاء بطريقةٍ كنا سنعتبرها مضحكة لو صدرت عن عدوٍ ما. تقول النشرة الحكومية المسماة **العلاقات الخارجية للولايات المتحدة**، التي ظهر فيها التقرير المذكور، في مقدمةٍ عنه إن «تقديرات الاستخبارات الوطنية» تصدر تقارير عالية المستوى للدوائر الحكومية وهي تقدم تقييمات موثوق بها لمشاكل السياسة الخارجية الجوهرية»، وتكتب بعناية، وتبحث وتعدل من قبل وكالة الاستخبارات المركزية وغيرها من الوكالات الممثلة في «لجنة الاستخبارات الاستشارية» «وتوزع هذه التقارير تحت رعاية الوكالة المذكورة إلى رئيس الجمهورية والوزراء ومجلس الأمن القومي». إن من وظائف الاستخبارات المهمة، كما هي وظائف الهيئات المتخصصة على العموم، القيام بتكوين إطار من الوهم يحمي صانعي القرار وقطاعات النخبة الأخرى ذات النفوذ من إدراك معنى ما يقومون به، حتى يمكنهم تنفيذ مهماتهم الضرورية ـ التي تحدّد لهم بوضوح دقيق ـ دون وخزٍ من الضمير أو شعور بالاستقامة. فليس من السهل تزويد المتاريس بالرجال دفاعاً ضد البرابرة من كل جانب، أما الذين يحملون العبء فيحتاجون إلى المساعدة كلها ما وسعهم الحصول عليها.

أما في مخاطبة الجماهير الجاهلة فالأوهام وحدها تكفي، كما يجب أن يُقمع بعناية الإفصاح الآخر عن الأهداف الحقيقية للسياسة. لذا فإننا نجد فارقاً معهوداً بين «الدبلوماسية العمومية» التي تقوم بها وسائل الإعلام وكثير من البحوث العلمية، من جهة، وبين السجل الداخلي من جهة أخرى. كلاهما يغزل الخيوط المطلوبة للوهم، ولكن التحليل الآخر، الموازي للهموم والأهداف الحقيقية للسياسة، ينحصر في السجل الداخلي في نظام ايديولوجي يعمل على الوجه الصحيح.

رابعاً: احتواء بلا صد

خلال سنوات حكم كارتر، كان مسرح التخطيط السياسي يعج بآراء تتراوح بين صقور مجلس الأمن القومي، ومن بينهم المستشار زبيغنيو بريجنسكي والحمائم الليبراليين ومنهم باستور في مجلس الأمن القومي وفايرون فيكي، مساعد وزير الخارجية لشؤون الدول الأمريكية. كان مبدأ بريجنسكي يقول: «علينا أن نثبت أننا لا زلنا القوة الحاسمة في تقرير ما تتمخض عنه الأوضاع السياسية في أمريكا الوسطى وأننا لن نسمح للآخرين بالتدخل»[١٥].

---

(١٥) ورد ذكر يوميات بريجنسكي في: Pastor, *Condemned to Repetition.*

أمـا فيكي، فقد كتب في المجلة الليبرالية السياسة الخـارجية مقـالاً عرض فيـه تقييمه حكم ريغـان ومقترحـاته عن «الاحتـواء الإيجابي في نيكـاراغوا»، متجنبـاً مغالـطات الريغـانيين[١٦]. فلننظر في البديل الذي يطرحه الحمائم.

يـرى فيكي خيارين سيـاسيين «واقعيـين»: «الاحتواء» أو «الصـدّ». وقـد أخفق خيـار «الصد» العنيف الذي اتبـع في عهد ريغـان، لذا يجب علينـا أن نبحث عن «بدائـل لاحتواء ثورة ساندينستا». «إن الحجج الرئيسية» لدعم قوات كونترا

> كانت تتلخص بأن حـرب استنزاف طـويلة ستضعف النظام كثيـراً، وتثير اشتـداداً جذريـاً في القمع إلى حد كبير، وتكسب دعماً كافياً من سكان نيكاراغوا المتذمـرين بحيث سيُطاح بـالنظام عاجلاً أو آجلاً بثورة شعبية، أو بتدمير ذاتي بانقلابات داخلية، أو بانقسامات في الـزعامـة، أو بمجرد الاستسلام لإنقاذ ما يمكن النظام أن ينقذه.

لا يظهر فيكي أي تأنيب ضمير بشأن هذه الأهداف. ولكنه يرى مشكلةً ما. إن قوات كونترا «لم تتمكن من اجتذاب تأييد سياسي ذي قيمة داخل نيكاراغوا حتى مـع وجود تنـاقص في شعبيـة سانـدينستا، كـما لم تسجّل أي نجـاح عسكري مهم» ـ فيـا لها من حقيقـة، نـظراً للمزايا التي لم يسبق لها مثيل تاريخياً الممنوحة لهم من راعيتهم الدولة العظمى[١٧]. هذا، وإنها لحقيقة لا يمكن الاعتراف بها ولا بحثها في المؤسسـات الايديـولوجيـة الأمريكيـة. إن وسائـل الإعلام وما يصدر من تعليقات متنوعة لا يمكن أن تسأل، مثلاً، لماذا تجد المخابرات الروسية أن من غير الضروري لها أن ترسل طائرات يومية مجهزة بالأسلحة والأغذيـة والمعدات لمعـاونة ثوار السلفادور على البقاء في ساحات القتال، في حين أن قوات كونترا تهرع هرباً إلى مـلاذها الآمن في هندوراس حين تحرم من تدفّق منتظم للمعدات والذخيرة والمؤونة بالسعـة والنوعيـة التي ما كان لأي حركة عصابات حقيقية في التاريخ أن تتخيلها، كـما أن تلك القوات كـانت ستتفرق، باتفاق الجميع، لو لم تُدخل الولايات المتحدة قوات عسكرية وتهدد بأعمال انتقـامية أخرى لحمايتها في ملاذها الآمن عند الحدود.

ويمضي فيكي إلى القـول إنـه بقــدر تعلُّق الأمـر بغــرض الإدارة الـدبلومــاسي «فـإن المفاوضات كانت مشروطة بتسليم قوات ساندينستا السلطة وفق جدول معينّ». ولكن، «مهما كانت هذه المطالب معقولة أو مثالية»، فإنها ليست واقعية، فيجب النظر في بدائل لها. لاحظ أن من الأمـور «المعقولـة والمثاليـة» أن يطلب من حكـومة منتخبـة «تسليم السلطة» إلى قوات تعمل بالنيابة عن الـولايات المتحـدة و «لم تتمكن من اجتذاب تـأييد سيـاسي ذي قيمة». هـا نحن نرى مرةً أخرى المعنى الحقيقي «للديمقراطيـة» في الثقافـة السياسيـة، وهو يعـرض علينا بجلاء.

إن البديل المفضل يجب أن يقوم على الاعتراف بـ «عـدم إمكان أي طـرف من القوات

---

(١٦) *Foreign Policy* (Fall 1987).

(١٧) انظر: Chomsky, *The Culture of Terrorism*, pp. 90ff.

المتصارعة في أمريكا الوسطى، بما فيها الولايات المتحدة، أن يفرض تسوية متفاوض عليها تكون مرضية كلياً لهذا الطرف ذاته»؛ إن كون الولايات المتحدة إحدى «القوات المتصارعة في أمريكا الوسطى» - بل القوة الحاسمة - يظل من معطيات التحليل التي لا جدال فيها. أما إذا كان «السماح لقوات ساندينستا بالبقاء سيكون بذاته ماحقاً لأمن الولايات المتحدة وتوازن القوى العالمي»، فيجب أن يكون الخطأ إذن في استراتيجية الإدارة لأن وسائلها كانت غير كافية للوصول إلى النتيجة المحتمة منطقياً وهي أن النظام يجب أن يذهب». ولكن هذا الجزء من المعطيات مشكوك في أمره؛ فلعل الولايات المتحدة تظل باقية كمجتمع قادر على الحياة حتى إذا أفلتت نيكاراغوا من السيطرة. فإذا افترضنا ذلك، يجب علينا أن نتجه «نحو شكل واقعي من الاحتواء»، يلبي

الأغراض ذاتها التي تهم الإدارة بحق: منع نيكاراغوا من توجيه خطر عسكري الى الولايات المتحدة بصيرورتها منصة للقوة السوفياتية أو الكوبية؛ ومنع نظام ساندينستا من تخريب الأقطار المجاورة؛ والعمل على تطور نظام نيكاراغوا الداخلي إلى نظام أكثر انفتاحاً وأقل قسوة».

- وربما حتى إلى نظام خيِّر كالأنظمة التي رعيناها في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس. وعلينا لهذه الغاية أن نقدم المُساعدَات الاقتصادية إلى «هذه الديمقراطيات في أمريكا الوسطى، على أن نرسم خطاً لا يتجاوز نظام ساندينستا». وعلينا أن نطالب نيكاراغوا بأن تمتنع عن قبول «قواعد وصواريخ وطائرات ذات أداء رفيع المستوى» من كوبا والاتحاد السوفياتي، فالظاهر أن هذا كان خطراً وشيكاً على أمننا في السنين الماضية.

إن علينا، في غمرة شهامتنا، أن نبيح لنيكاراغوا «أن تشترك في برنامج للتنمية متعدد الأطراف، وبدرجة معينة من الإباحة من شأنها أن تجعل القطر يتجه نحو مجتمع تعددي، أكثر انفتاحاً» كالمجتمعات المجاورة، فهي «تعددية» بمعنى أن الاستخدام الفعال للعنف قد أزال أي تحدٍ «للديمقراطيين»؛ وأن القوات المسيطرة بشكل فعال، والقلة الحاكمة، ومصالح الأعمال، والطبقات المهنية المتصاعدة - هي كلها «معتدلة» بمعنى أنها تقر بالحاجة إلى تلبية المصالح المشتركة لسيد المنطقة. كما يجب علينا أن نتخذ خطوات «لمواجهة خطر عدوان أو تخريب من نيكاراغوا ضد جاراتها» بواسطة معاهدة سلام تدعو إلى «عدم الاعتداء، وعدم التخريب عبر الحدود، ومنع الإرهاب والقواعد الأجنبية، وتحديد مستويات القوات المسلحة، واحترام حقوق الإنسان، وإصدار عفو عن المقاتلين»؛ إن أحداث العقد الماضي لا تفيد، كما هو واضح، بأن من غير الضروري فرض مثل هذه الشروط على أطراف المأساة في أمريكا الوسطى باستثناء ثوار ساندينستا الغدارين. أما فائدة هذا المدخل، فهي أنه «سيربط رجال ساندينستا بشبكة من الالتزامات الدولية ويجعل من العسير على الاتحاد السوفياتي وكوبا تحدي التسوية أو تخريبها». هذا الاقتراح هو بدوره اقتراح طبيعي جداً، في ضوء الالتزام الثابت للولايات المتحدة بمؤسسات النظام الدولي من أمثال الأمم المتحدة والمحكمة العالمية واحترامها الدقيق للواجب القانوني بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الشؤون الدولية. وعلى الولايات المتحدة أن تصر أيضاً على تعيين «فرق تفتيش الحدود» وغير ذلك من

إجراءات التحقق ـ وهي من نوع كانت نيكاراغوا قد طالبت به منذ ١٩٨١، فرفضت الولايات المتحدة ذلك، دون أن يشار إلى تلك المطالبات في وسائل الاعلام على العموم.

في ضوء هذه الحقائق الثابتة حالاً، فإن هذه المقترحات السياسية المقدمة من اختصاصي خبير في شؤون أمريكا الوسطى وهو من الأوساط الليبرالية المتطرفة تعطينا بصيرة ثاقبة في الثقافة السياسية السائدة. ولنا أن نسأل أنفسنا، مرة أخرى، ماذا سيكون ردنا على موقف مشابه من جانب مسؤول ما من الأعداء؟ ومهما يكن الجواب، فإن الأمر يعتبر عندنا في الذروة من التقييم الحكيم والتحليل المسؤول.

ويلاحظ فيكي أن هناك «مشكلة أكبر»: ألا وهي ضمان الالتزام بأية اتفاقية تعقد. «سيكون على الولايات المتحدة، بصراحة، أن تتحمل القسط الأكبر من التنفيذ، وهذا يعني أن تكون مستعدة لاستخدام القوة إذا كان ذلك ضرورياً ـ مثلاً، لصد عدوانٍ ما، أو لمراقبة الحدود والطرق البحرية والأجواء، أو لإزالة القواعد والمنشآت التي تقام انتهاكاً للمعاهدة». إن هذا لا يشمل القواعد الأمريكية في هندوراس، أو في بنما وبورتو ريكو، ولا يشمل المنشأة العسكرية الأجنبية الوحيدة في كوبا، وهي القاعدة البحرية الأمريكية في غوانتانامو.

يمضي فيكي قائلاً إنه لا ينبغي لنا أن نفترض «أن الأمريكيين لا يملكون الإرادة أو القدرة على الاحتمال لدعم استخدام القوة في الخارج فينكصون عن وضع أية تسوية تعقد أو أي خطٍ أمنيّ يرسم موضع التنفيذ». فلقد قمنا بـ «الحفاظ على خط احتواء استراتيجي حول كوبا مدة خمس وعشرين سنة»، وأن الأمريكيين سيظهرون الصبر ذاته أمام تهديد نيكاراغوا، كما يؤكد لنا الكاتب. لذا فإذا ساد النموذج الليبرالي فقد يتطلع أهالي نيكاراغوا قدماً نحو اختناق اقتصادي؛ وهجمات إرهابية لتدمير المنشآت الصناعية ونسف الطائرات المدنية وإغراق زوارق الصيد وضرب الفنادق بالقنابل؛ ونحو نشر الأوبئة لقتل المواشي؛ ونحو أشياء أخرى كالتي صاحبت «احتواءنا الاستراتيجي» كوبا مدة ربع قرن، وكل هذا قد عفّى عليه النسيان هنا لحسن الحظ ـ كما أنه ألغي، بالمناسبة، من «التأدب العلمي» الجديد لمذهب الإرهاب.

وأخيراً ينتقل فيكي إلى «أصعب» الأهداف تحقيقاً: «هدف الأخذ بيد تقرير المصير في نيكاراغوا»، الذي كان الدافع وراء جهودنا «المعقولة والمثالية» لنقل السلطة، بالقوة، إلى أيدي عناصر إرهابية لم تتمكن من كسب التأييد السياسي. ولكن سيكون علينا متابعة «الهدف الخاص بتحقيق نظام سياسي أكثر انفتاحاً في نيكاراغوا»، ومتابعة «تقرير المصير» الذي نذرنا أنفسنا له بـ «استراتيجيات أخرى»: وهي تلك التي ذُكرت آنفاً.

كتب تشارلز ماينز، المحرر الليبرالي في مجلة السياسة الخارجية، مقالاً في جريدة واشنطن بوست نظر فيه إلى المشكلة الرئيسية على نحو مشابه[١٨]: «إن القضية لم تعد تتعلق بسؤالنا عما إذا كان من الممكن أن نستعيد كسب نيكاراغوا كبيدق أمريكي في لوحة الشطرنج

---

(١٨) *Washington Post* and *Manchester Guardian Weekly* (29 November 1987).

الخاصة بالجغرافيا السياسية، بل عما إذا كان من الممكن ترويضها واحتواؤها... وتبقى هناك فرصة ضئيلة في الأقل بأن تعمل عزلة نيكاراغوا النسبية في المجالين الاقتصادي والسياسي معاً على إقناع زعمائها بأن أمل البلاد الكبير يكمن في التعاون مع جيرانها. وعلى هؤلاء أن يفرضوا ثمناً لهذا التعاون يتمثل بجعل الحياة ديمقراطية نسبياً داخل نيكاراغوا... ولكي يتم احتواء نيكاراغوا يترتب على الإدارة أن تنهي معارضتها مفاوضات أمريكية مباشرة مع ماناغوا». إن علينا أن نحاول في الأقل اتّباع طريق الدبلوماسية لكي نقرر هل ستكون نيكاراغوا مستعدة لـ «تبديد قلق الولايات المتحدة الأمني» فتقدم إلينا «الالتزامات اللازمة الخاصة بهذا الأمر». أما قلق نيكاراغوا الأمني و «جعل الحياة ديمقراطيةً نسبياً» في ديمقراطيات كتائب الموت الأمريكية فهما ليسا من المشاكل.

أما محررو جريدة **واشنطن بوست**، وعلى صدرها الشعار الفخور «جريدة مستقلة»، فقد كانوا يتفكرون «بالورطة في أمريكا الوسطى» ويسألون «ما الذي جرى خطأً» خلال ولاية ريغان؟ فيقولون «إن كل قطر فيها يختلف عن الآخر، ولكنْ يمكن إرجاع التفاقم الشائع في صعوباتها الى بداية الثورات اليسارية ـ ثورات قامت على مادة محلية سريعة الاشتعال، فأوقد دعم الكتلة السوفياتية النار فيها ـ في غواتيمالا والسلفادور ونيكاراغوا، ثم سريانها... إلى هندوراس التي فتحت صدرها خوفاً من نيكاراغوا لتمرد مناهض لثوار ساندينستا ترعاه الولايات المتحدة، وإلى بنما. وكانت فائدة الرجل القوي فيها لمكافحة هؤلاء الثوار قد أعشت طويلاً عيون واشنطن عن رؤية فساده وعدم جدارته بالاعتماد». لقد عرفت الآن لحسن الحظ عيوب ذلك الرجل القوي ـ لا سيما عدم جدارته بالاعتماد، الأمر الذي دعا إلى اعادة تقييم السياسة وإلى اكتشاف متأخر بعض الشيء لفساده من قبل الجرائد المستقلة.

تواصل الجريدة المذكورة كلامها فتقول: «كان من المحتم أن تثير الثورات رداً أمريكياً. وفي النهاية انهارت السياسة، والآن يضاعف الوهن الأمريكي من وهن أمريكا الوسطى ـ لا سيما الفشل في المعالجة الصحيحة لقضية التدخل التي تخلفت عن حرب فيتنام ولم تحلّ بعدها، ونعني التدخل في قضية مكافحة الشيوعية». أما «الصيغة لارتباط مستنير» التي أوصت بها الجريدة «فلها عيوبها: إنها لا تعالج بصورة وافية التغيير الحاصل بالقوة السوفياتية» الذي جعل من الممكن قيام ثورة تتجه نحو موسكو في أمريكا الوسطى والكاريبي». إن علينا أن نحاول إشراك أهالي أمريكا اللاتينية في سعينا نحو الديمقراطية وتقرير المصير، وبذلك «نوفر على الولايات المتحدة الوحدانية السياسية التي تتأتى من أنها ناشطة في المنطقة وتتدخل في شؤونها». ولكن هذا أمر صعب، لأن «القالب الذي ابُتني في السياسات اللاتينية الديمقراطية بواسطة اليسارية، والنفرة من التدخل الأمريكي، أعاقا السكان هناك من التصدي لتلك الثورات بأنفسهم وحوّلوا هذه المهمة الى واشنطن».

إن كتّاب الجريدة المذكورة يشعرون بحساسية عميقة لـ «الجروح التي أصابت السياسة الأمريكية في أمريكا الوسطى»، وهي جروح «حيّة» جداً بحيث أنها تعيق اتخاذ سبيل بنّاء؛ ولم تشخّص «جروح» أخرى. إن علينا أن نسير على نحوٍ ما في درب بين أمرين متطرفين:

«اشتباك أدى في شططه الى ذهاب السياسة إلى أبعد من متناول التحقيق في الساحة، وفي مجال الدعم في بلادنا؛ وتباعد من جراء الاحباط والاشمئزاز». وتحذر الجريدة من أن مثل هذا التباعد من جانبنا سيهدد بقاء أمريكا اللاتينية ذاته»[١٩].

أما الأمر الذي يُفتقد على نحو صارخ في هذا الاجترار للأفكار، فهو النظر الى ما يحتمل أن يفكر فيه أهالي أمريكا الوسطى بشأن السبيل الذي على الولايات المتحدة أن تسلكه. وليس من الصعب كثيراً العثور على بينة عن هذا التفكير. يمكننا مثلاً، بالنسبة إلى السلفادور، أن نطلع على المحاضر المنشورة عن اجتماعات «المناقشة الوطنية من أجل السلام» التي عقدت برعاية الكنيسة وحضرتها الجماعات المنظمة كلها في القطر. إن هذه المحاضر، التي يمكن الحصول عليها بيسر من مكتب لا يبعد كثيراً عن مكاتب تحرير جريدة واشنطن بوست، تقدم إلينا نظرات عميقة ومفيدة في مواقف سكان السلفادور نحو القضايا التي عالجها كتّاب الجريدة. ففي ما يتعلق بالخطر على بقاء أمريكا اللاتينية من جراء «تباعد» الولايات المتحدة، كانت هناك إدانة شبه إجماعية لـ «التدخل الأمريكي الواسع في شؤون السلفادور الوطنية»، وللتدخل العسكري في الدولة والمجتمع «دعماً لحكم القلة والقطاعات المهيمنة، وبالنتيجة دعماً لمصالح أمريكا الشمالية» إذ إن البلاد «قد أخضعت لمصالح رأس المال الدولي». . . الخ. وبما أن هذه الاستنتاجات غير مقبولة لرأي النخبة في الولايات المتحدة، فقد حُذف هذا الاجتماع بأسره من سجل التاريخ وتجاهلته وسائل الاعلام وغيرها، وهذه علامة واضحة على مدى أهمية آراء السكان في السلفادور في نظر الأطراف المحسنة إليهم. فعندما يكشف أشقاؤنا السمر الصغار عن سخفهم بمثل هذه الطرق لا ينتظر منا أن نسرّهم بإبداء الاهتمام[٢٠].

أدت العودة الى التدخل الفعال خلال عهد ريغان، ومسألة إيران ـ كونترا، إلى إعادة تقييم موضوع اللجوء إلى العمل السري على نحوٍ أعم. فقد قام ستانلي هوفمان، وهو من جامعة هارفارد، ويذهب في الانشقاق النقدي الى حدوده القصوى في تيار البحث العلمي، بكتابة عرض لكتابين أحدهما عن العمل السري بقلم غريغوري تريفرتون والآخر عن مسألة خليج الخنازير بقلم ترامبول هيغنز، ويتناول العرض «المخاطر والتكاليف» لهذه المغامرات[٢١]. يقول هوفمان «إن كلا المؤلفين يظهر مدى الفورة العاطفية بشأن العمل السري الذي خلقه نجاحان سابقان لوكالة الاستخبارات المركزية»: إعادة الشاه الى الحكم في إيران في سنة ١٩٥٣ والإطاحة بحكومة أربنز في غواتيمالا بعد سنة من ذلك. ولكن دروس التاريخ «شديدة الوضوح. . . فما إن أصبح المستهدف من عمل الولايات المتحدة أكثر منعةً (تعلّم كاسترو درساً من مصير أربنز) حتى تضاءلت فرص النجاح». يضاف إلى هذا أن الحذق في

---

(١٩) Editorial in: *Washington Post* (20 June 1988).

(٢٠) انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.243-244.

(٢١) *New York Times Book Review*, 29/11/1987.

العمل السري أمر صعب، كما أن هذا العمل على العموم يثير قضايا شائكة في «المجتمعات المفتوحة». إن الكاتب تريفرتون الذي اتخذ موقف «المثاليين» «يدرك أن العمليات السرية قد تكون ضرورية أحياناً، ولكنه يشك في أنها ستبقى سرية، ويحذّر من آثارها غير المقصودة ومن تكاليفها في المدى البعيد» (أي تكاليفها علينا)، ويحثّ على وضع إجراءات أفضل. إن دراسته «تنير العقول، وهي عميقة التفكير وحكيمة» ـ لا سيما استنتاجه الختامي بأن «معظم نجاحات العمل السري كانت صغيرة ومبهمة وانتقالية (مثلاً، إيران وغواتيمالا في الخمسينيات)».

هذه هي كلمات التقييم الوحيدة؛ أما الأفكار الأخرى التي قد يطرحها مصير إيران وغواتيمالا ولاوس والأقطار الأخرى التي تستهدفها مبادراتنا فتظل أفكاراً لا تذكر، باستثناء حدود هذه النجاحات و «إبهامها». فلن يستذكر إلا متعصب أهوج مئات الألوف من الجثث، ومن الذين اختفوا، وضحايا التعذيب الذين لا عدّ لهم، والجوع، والمرض، والعمل الشبيه بأعمال العبيد. إن ضحايا الأعداء الرسميين يقتضون فعلاً مثل هذا الاهتمام في مجتمع مستنير، إنما ليس حثالات العالم الذين يترتب علينا أن نرفسهم من طريقنا، دفاعاً عن النفس.

ثمة تفكير عميق في جدول أعمال السياسة الخارجية نجده في دراسة عن «الأهداف التي يؤيدها الحزبان في الولايات المتحدة للسياسة الخارجية» ظهرت في مجلة فورين أفّيرز بقلم وزيري خارجية السبعينيات، هنري كيسنجر وسايروس فانس، اللذين يعبّران عن تفكير طبقة الاختصاص[٢٢]. إنهما يعبّران عن قلقهما لأن كثيراً من الأمريكيين هم الآن أقل استعداداً من ذي قبل لقبول «المسؤوليات العالمية الملقاة على عاتق الولايات المتحدة»، وهم في وضع نفسي يسود البلاد ويتسم بـ «الإحباط» لإخفاق الأمم الأخرى في «أن تأخذ على عاتقها درجة أكبر من المخاطر والمسؤوليات والأعباء المالية من أجل المحافظة على النظام العالمي والرخاء العام»، ومن أجل «قضية الحرية» التي نذرنا لها أنفسنا. ولكن على الولايات المتحدة أن تستمر «في القيام بدور رئيسي بل وحيوي في غالب الأحيان»، وهي بوسعها أن تقوم بذلك بسبب قوّتها الاقتصادية والعسكرية ولأنها «ديمقراطية نموذجية، ومجتمع يراعي على نحو فائق حاجات مواطنيه»؛ هذا ولم تقدم إحصاءات مقارنة عن أمور مثل وفيات الأطفال والتشرد وغيرهما من مؤشرات نوعية الحياة لدعم هذا الحكم.

واقتصر فانس وكيسنجر في ما كتباه على أمريكا الوسطى فقط، فلم يريا في مثل هذا الاقتصار إلا مشكلة أساسية واحدة: نيكاراغوا. إن علينا «أن نحصل على انسحاب المستشارين العسكريين الكوبيين والسوفيات من نيكاراغوا، وعلى تخفيضات كبيرة في الجيوش والأسلحة في المنطقة (في نيكاراغوا خاصة)، وعلى تحريم يفرض على مساعدة ساندينستا لرجال العصابات في أمكنة أخرى، وعلى التحول الداخلي إلى الديمقراطية في نيكاراغوا».

---

(٢٢) *Foreign Affairs* (Summer 1988).

ويقول الكاتبان المذكوران «يمكن أن يكون الوضع في أمريكا الوسطى أحد المقاييس للعلاقات الأمريكية ـ السوفياتية: هل أن الاتحاد السوفياتي مستعد لإيقاف شحنات الأسلحة إلى هذه المنطقة من مناطق علاقاتنا التقليدية جداً». لم يذكر شيء عن النتائج بالنسبة إلى نيكاراغوا، وقد حرمت من كل دعم آخر بأمرٍ أمريكي. على الولايات المتحدة أيضاً «أن تواصل دعمها للديمقراطية داخل نيكاراغوا، فتقدم المساعدة الدبلوماسية والمادية إلى الذين يعملون من أجل اقتصاد تعددي وعملية سياسية تمثيلية». لم تلاحظ الدراسة وجود أية مشاكل في دول الإرهاب، فهي أصلاً في متناول خيرنا وإحساننا.

خامساً: سَنّ القانون

ثمة بديل آخر لسياسات ريغان المعيبة يقدمه ألن تونلسون، وهو محلل سياسي ليبرالي محترم، في مقال كتبه في مجلة نيو ريبيلك[٢٣]. إنه يحثنا في مقاله على تجاوز الجدل العقيم القائم بين المدافعين عن ثوار كونترا ومنتقديهم ـ وهؤلاء هم الذين يقولون «وهم على حق، إن ثوار كونترا لا يمكنهم مطلقاً تحقيق نصر عسكري». وكما هي العادة، فإن الذين يعترضون مبدئياً على الإرهاب «وعلى الاستخدام غير الشرعي للقوة» (إذا استعرنا كلمات حكم المحكمة العالمية) هم خارج الصورة كلياً. إن سياسة جديدة «يستسيغها الصقور والحمائم معاً»،

> إنما تنطوي على معالجة أمر ساندينستا وغيرها من الأخطار بالوسيلة التي عالجت بها دائماً الدول العظمى أمور دول مجاورة مزعجة وتافهة: وذلك بسَنّ القانون من جانب واحد وفرض إرادتنا بالتهديد وبالاستخدام المباشر للقوة العسكرية. فإذا كان التهديد ناجحاً ـ كما يمكن أن ينجح بسهولة ـ يكون الاستخدام الفعلي للقوة غير ضروري.

«إن هذا الأسلوب في الرجوع إلى الأساسيات سيلبي حاجات أمريكا في أمريكا الوسطى، وإن كان لا يلبي مطالبنا كلها»؛ إن هذا الناقد الليبرالي، على عكس روبرت تاكر، مستعد للتضحية ببعض «مطالبنا» ـ إنما على تردد؛ بالتأكيد. أما معاهدات السلام، من مثل خطة أرياس، فلها عيوبها لأنها «ستمنع واشنطن من الرد على وجود شيوعي أجنبي إلا إذا وافقت الدول المحلية المعنية»، فلا يمكن مثلاً أن نتوقع من سياسي مكسيكي في سنة انتخابية «أن يؤيد ضربة انتقامية أمريكية ضد نيكاراغوا». يضاف إلى هذا «أن المعاهدات بتركيبها القانوني تثير إمكانية البحث المطول في الوثائق والاتهامات، واللجوء إلى إجراءات الاستئناف المطولة وتقديم الاتهامات المضادة وغيرها من الاجراءات المعقدة، وكلها لا تنسجم مع الحاجة الأمنية في الاستجابة للانتهاكات سريعاً، قبل أن تصبح خطرة».

وبما أن الأدوات القانونية غير مجزية ولا يعوّل عليها بالنسبة إلى العقلية الليبرالية، ونظراً إلى أن الارهاب بالنيابة قد فشل، فإن على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى تهديد نيكاراغوا

---

(٢٣) *New Republic*, 5/10/1987.

صراحة، والتضييق عليها بقوتنا العسكرية. «فالبحرية الأمريكية ما زالت تسود البحار حول أمريكا الوسطى، كما أن نيكاراغوا لا حول لها ولا طول أمام القوة الأمريكية في الجو والبحر» إذا لم يكن التهديد كافياً. ولو كان لأورتيغا ورهطه حسّاً سليماً بالمحافظة على النفس، فسيكون الأمريكيون قادرين على تركيع نيكاراغوا دون شق طريقهم خلال غاباتها ـ لا سيما إذا كان واضحاً أن السلوك الحسن من شأنه أن «يؤجل ميعاد النظام مع رماد التاريخ». قد يعترض أهالي أمريكا اللاتينية على استعراض القوة، ولكن «من غير المعقول أن نتوقع من الولايات المتحدة أن تنتظر ظهور إجماع مؤاتٍ في الرأي في صفوف جيرانها الواهين سياسياً قبل أن تعمل لحماية نفسها»، كما أن «الصفقة المقترحة هنا لنصف الكرة الغربي ستتيح المجال لشيء من الاحترام المتبادل، ولكنها ستعكس كذلك حقائق القوة».

إن علينا أن نعلن «خطوطاً عامة مرشدة» لأمريكا الوسطى، ولكن يجب ألا نحدّد مطالبنا كل التحديد: «فالغموض في واشنطن يمكن أن يبقي أهالي أمريكا الوسطى في حالة ترقّب ـ وهم يتلفتون ويتوجهون بأبصارهم الى السماء ـ ويجعلهم يخطئون في فهم حذرنا». وعلى هذا الأساس، أعلن البيت الأبيض في عهد ريغان أن الادارة قد أعدت قائمة بالمطالب لتقديمها إلى نيكاراغوا وأنها تتجاوز ما ورد في اتفاقات السلام المعقودة في آب/ أغسطس ١٩٨٧، ولكنها، كما ذكرت جريدة نيويورك تايمز في صفحتها الأولى، «قائمة لم تنشر أو تقدم رسمياً إلى نيكاراغوا أو إلى الكونغرس». وقد جرى النسف اللاحق لمحادثات وقف إطلاق النار البغيضة على هذا المنوال، باختراع متواصل لمطالب جديدة وغريبة حيث تقبل نيكاراغوا بالقائمة السابقة، ونيكاراغوا «مزعجة» دائماً في هذه الأمور[٢٤].

يمضي تونلسون إلى القول إن علينا أن نتجنب «المناقشات التي تؤدي إلى الشلل»؛ فـ «القرار النهائي يجب أن يترك الى رئيس الجمهورية». ولا داع لأن يتخوّف الحمائم من أن يقوم رئيس ما «بإصدار الأمر بضربات جوية لمجرد المتعة دون حصول استفزاز حقيقي»؛ فالشعب الأمريكي سيجعل هذا الرئيس في هذه الحالة «مضطراً إلى دفع ثمن فعلته سياسياً»، وهذا لا بد أن يرضي الضحايا من ذوي الطالع السيّىء ـ أو يرضي في الأقل ذوي قرباهم وأصدقاءهم من الأحياء. إن باستطاعة واشنطن، باتّباع حملة تهديد منسقة جيداً مع قوة كافية على أهبة الاستعداد «أن تعيد أمريكا الوسطى إلى مجاهل النسيان الذي تستحقه كل الاستحقاق».

إن كلام هذا الكاتب بلهجته وفحواه يعطينا مزيداً من فهم الثقافة السياسية السائدة في أوساط المعتدلين والليبراليين، كما أن عدم ظهور أي رد فعل إزاء أمثال هذه الأفكار في

---

(٢٤) Joel Brinkley in: *New York Times*, 4/10/1987.

حول استراتيجية تصعيد الطلب لمنع تسوية سياسية، انظر: «Cease-Fire Prime,» *International Policy Report* (July 1988).

لعرض اتلاف السجلات خلال سنة ١٩٨٨، انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*.

حول خطوات تالية، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chaps. 2 and 9.

الوسط الليبرالي ـ اليساري يزيدنا فهماً لتلك الثقافة، خاصة أن الأفكار المذكورة تخاطب هذا الوسط بالذات.

هذه النماذج تمثل، في نظري، واقع الحال لدى أطراف الجدال. هناك بالطبع فوارق بين الصقور والحمائم. وبالنظر لمدى القوة الأمريكية وسعتها فإن هذه الفوارق، حتى الصغيرة منها، تترجَم إلى آثار واسعة النطاق بالنسبة إلى الضحايا. إن الأوهام بشأن الثقافة السياسية عامةً من شأنها أن تعيق الآلية الوحيدة المتاحة لردع اللجوء إلى التهديد والعنف وغيرهما من أساليب قوة عظمى يواجهها مناهضون «مزعجون، تافهون» يقفون في طريق «حاجاتها» و «مطالبها»: وتلك الآلية هي جمهور لا يمكن إدارته في بلادنا. لقد ألقي علينا هذا الدرس مراراً وتكراراً ويجب ألا ينساه أولئك المهتمون بمصيرهم.

سادساً: عملاء أجانب

إن الصورة في داخل البلاد تمتد من الحمائم إلى الصقور، ولو ان هناك كذلك بعض المخلوقات الغريبة التي تعبر عن الشك بمذاهب الإيمان ذاتها، وهؤلاء هم الذين سمّاهم مكجورج بندي ذات مرة «الجامحين الموجودين في الأروقة» القادرين على اقتناص الرأي الشائع بدقة متناهية[٢٥]. أما في الخارج، فهناك معتدلون ومتطرفون. المعتدلون هم الذين يقبلون بالسنن الأساسية ـ وهي جوهرياً الحاجة إلى الحفاظ على مناخ ملائم للأعمال والاستثمار واستخراج الموارد. إنهم يقفون في الوسط في مواجهة المتطرفين على جميع الجهات. والمتطرفون رهط مختلط يشمل دعاة الاصلاح الاجتماعي الذي يتحدى الامتيازات أو القومية المغالية أو غير ذلك من أمثال هذا الخلل. الفئة الأخرى من المتطرفين هم مرتكبو الفظائع الذين نعتبرهم مدعاة حرجٍ لنا لذلك لا نريد أن نلحقهم بأصدقائنا المعتدلين، وهؤلاء في واقع الأمر غالباً ما يوجهونهم أو يكونون واجهةً لهم خدمةً لقضيتنا. تمتد سلسلة المعتدلين من شخصيات من أمثال موسوليني وسوهارتو وصدّام حسين، ومجموعة متنوعة من القتلة الجماعيين والدكتاتوريين في أمريكا اللاتينية والكاريبي ومن لفّ لفهم، إلى الرؤساء الصوريين من نوعية دوارتي الذين أقيموا لغرض تهدئة الضمير المتحرر بينما تتدفق الأسلحة إلى القاتلين. إن المعتدلين يصبحون أوغاداً إذا تعرّضوا للمصالح الأمريكية.

فلننتقل الآن الى غلاة الحمائم بين المعتدلين في أمريكا الوسطى. ويأخذنا هذا إلى كوستا ريكا، وهي الديمقراطية الوحيدة على الأسلوب الغربي. وكما قلنا سابقاً فقد نظرت الولايات المتحدة دائماً إلى هذه التجربة بشيء من التذبذب رغم التزام الزعامة السياسية بصيانة حاجات المستثمرين وخدمة المصالح الأمريكية بوجه عام. وأكبر شخصيات هذه

---

(٢٥) كانت اشارة بندي إلى أولئك الذين ارتابوا في افتراضات «الفريق الأول» الأساسية. هذا التعريف الذي كان يدير السياسة الأمريكية في فيتنام: *Foreign Affairs* (January 1967).

انظر: Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988), pp.175ff.

الزعامة، خوسه فيغويريز، كان دائماً شديد التحسس لحاجات رجال الأعمال ولا سيما المستثمرين الأجانب ومؤيداً لسياسات الولايات المتحدة (انظر الفصل الثاني عشر). وقد دعا في عهد كينيدي الى تمويل سري من وكالة الاستخبارات المركزية لأغراض «اليسار الديمقراطي» ثم نفى في ما بعد ما كشف عنه من هذا التمويل ووصف ما قيل بأنه «سخيف ومن أعمال المراهقين» في حين امتدح الوكالة المذكورة على ما كانت تقوم به «من مهمات سياسية وثقافية حساسة، وذلك بفضل الليبراليين في المنظمة». وقد ثمّن على الأخص اسهامات جاي لفستون وغيره من موظفي الدوائر العمالية الأمريكية الذين عملوا بشكل فعّال على تقويض الحركة العمالية في أمريكا اللاتينية وغيرها عدداً من السنين. وأيّد فيغويريز غزوة خليج الخنازير، متوقعاً «نصراً سريعاً للقوات الديمقراطية التي دخلت كوبا» ثم عبّر عن أسفه في ما بعد على هزيمتهم «المحزنة». وقد اقترح اتخاذ جمهورية الدومينيك قاعدة للتدخل في كوبا، وإن كان لم يقترح ذلك إلا بعد خلع عدوه تروخيّو. وعندما غزت إدارة جونسون جمهورية الدومينيك لمنع إعادة تأسيس حكومة دستورية برئاسة المصلح الرأسمالي الديمقراطي خوان بوش ناشد فيغويريز الآخرين فهم أعمال جونسون التي كانت، في رأيه، ضرورية لتحاشي إقالته من قبل الكونغرس[٢٦].

وإذ كانت الولايات المتحدة تعد العدة سريعاً لشن هجومها على المنظمات الشعبية والاصلاح الاجتماعي في أمريكا الوسطى في الثمانينيات، واصلت كوستا ريكا تعاونها ولو بحماس غير شافٍ وفق المقاييس الريغانية. وغدا فيغويريز نكرة في وسائل الإعلام ـ عدا الاستذكار الطقوسي لاسمه بمناسبة ما يُذكر من شجبٍ لنيكاراغوا ـ وذلك بسبب ردود فعله غير المقبولة كلياً نحو ثورة ساندينستا، وتهجّم الولايات المتحدة على نيكاراغوا، وجهود إدارة ريغان في إرجاع الروعة الكوستا ريكية إلى الوراء. كذلك ظلت شخصيات بارزة في ديمقراطية كوستا ريكا خارج الحظيرة، ومن بينها الرئيس السابق دانييل أودوبير، الذي بلغ من سوء الذوق أن قال إن «الأوباش» الذين يهددون «حياة الأفراد في أمريكا الوسطى وأسرهم. . . هم ليسوا القوميسارية اللينينيين بل العرفاء المسلحون المدربون في الولايات المتحدة». أما الرئيس الأسبق رودريغو كارازو، الذي ساعد ثوار ساندينستا على الإطاحة بسوموزا (وهو عدو عريق لكوستا ريكا)، فقد وصفه توماس أنديرز، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الدول الأمريكية، بأنه «محتال سارق». كانت الحكومة التي رأسها مونج في أوائل الثمانينيات أحسن تصرُّفاً، فقد انضمت إلى حرب كونترا ولبت الضغط الأمريكي لإفشال جهود ساندينستا لإقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود، ولكن تلك الحكومة كانت لها هي أيضاً أخطاؤها. لهذا لم يكن متوقعاً من وسائل الاعلام أن تأتي على ذكر أقوال جيراردو تريخوس سالاس، نائب وزير الخارجية في حكومة مونج، وكيف أن الولايات المتحدة «ضغطت بقوة على كوستا ريكا وعلى غيرها من الدول العميلة لها «حين كانت

(٢٦) Charles D. Ameringer, *Don Pepe: A Political Biography of José Figueres of Costa Rica* (Albuquerque: University of New Mexico, c1978), and Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.111ff. and appendix V, section 1.

واشنطن تحاول بالسبل المتاحة كافة أن تعيق التوقيع على وثيقة كونتادورا للسلام»[٢٧].

كان الرئيس أوسكار آرياس مكروهاً جداً في البداية من قبل إدارة ريغان، إنما جرى التسامح معه بحلول ١٩٨٨، وكان يُنظر إليه دائماً في الأوساط الليبرالية باحترام كبير. أما مؤهلاته بصفته حمامة حقيقية فقد ثبتت رسمياً بنيله جائزة نوبل للسلام التي حاز عليها لمبادراته التي أدت إلى اتفاقات أسكيبولاس المعقودة في آب/ أغسطس ١٩٨٧. لذلك، فإن سجله يلقي ضوءاً كاشفاً على جدول أعمال الحمائم.

وفي الأمور الداخلية في كوستا ريكا قام آرياس بترويج نموذج اقتصادي من وضع الليبراليين الجدد، واشترك في تفكيك المؤسسات الديمقراطية ـ الاجتماعية. كما أنه تزعّم كذلك ما دعمه ريغان من تحويل للشرطة إلى «جيش مقنّع»، وأشرف على الزيادة في انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها قوات الأمن[٢٨]، ولو أن هذه الانتهاكات تظل دون ما يقوم به زملاؤه في أمريكا الوسطى. وأيّد آرياس نظام الترخيص الإلزامي للصحف الذي أدانته محكمة حقوق الإنسان للدول الأمريكية، فرفض قرارها القاضي بأن الترخيص الصادر من الدولة يحدّ من حرية التعبيرولم يلتزم به. ولم يشجب، خلافاً لما فعله فيغويريز ـ ولو في تعليقٍ في الولايات المتحدة على أقل تقدير ـ هيكل وسائل الاعلام في كوستا ريكا، وهي لا تخضع للرقابة أو لإرهاب الدولة، ولكنها عملياً، كما يقول «مجلس شؤون نصف الكرة الغربي» و«نقابة الصحف» «لا تقدم إلى الناس في غالب الأحيان إلا جانباً واحداً من الموضوع لأن غلاة المحافظين الأثرياء يسيطرون على الجرائد اليومية الكبرى وعلى محطات الإذاعة». أما فيغويريز، فقد اشتكى بمرارة من «أن القلة تملك الجرائد ومحطات الإذاعة، فأثّرت بواسطتها تأثيراً كبيراً في الرأي العام في كوستا ريكا» تأييداً لسياسات الولايات المتحدة الخاصة بالقطر وبالمنطقة[٢٩]. وبهذا الخصوص كانت كوستا ريكا على الدوام في حالة انتهاك لاتفاقات أسكيبولاس (وغالباً ما تسمّى «خطة آرياس» للتضليل)، وهي اتفاقات تطالب

---

(٢٧) ورد أوديوبر في: Kenneth M. Coleman and George C. Herring, eds., *The Central American Crisis* (Wilmington, Del.: Scholarly Resources, °1985).

وورد كل من كازارو ومونغ في: Roy Gutman, *Banana Diplomacy* (New York: Simon and Schuster, °1988), pp.67 and 302n.

كانت التهمة الموجهة الى كارازو، وقد تكون صحيحة، أنه استفاد من تهريب الأسلحة، وقد لا يكون سجّل أوديوبر ساراً كثيراً كذلك. انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, p.118.

ولكن ذلك لم يُعتبر قط مشكلة هنا. انظر: Trejos Salas in: Chomsky, *The Culture of Terrorism*, p.135.

(٢٨) انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.7, pp.223ff.

(٢٩) Council on Hemispheric Affairs (COHA), « Survey of Press Freedom in Latin America,» (1986).

حول مواقف فيغرز، انظر: Chomsky, *Necessary Illusion*. والمصادر المذكورة فيه.

بفتح مجال وسائل الاعلام أمام «المجموعات الايديولوجية كلها».

انضم آرياس، بعد قليل من تسلُّمه الحكم في أوائل ١٩٨٦، إلى الرئيس المنتَخب حديثاً في غواتيمالا، فينيسيو كريزو، في معارضة العنف الأمريكي المكشوف ضد نيكاراغوا. كان من شأن هذه الخطوات أن تجعل كوستا ريكا منسجمة مع الرأي السائد عامة في أمريكا اللاتينية ومع رأي النخبة في الولايات المتحدة، وكان هذا الرأي آنئذٍ انتقادياً في غالبيته لجهود رجال كونترا لأنها جهود غير ناجحة وباهظة الكلفة. كلا الرئيسين شدَّد على ضرورة إجراء تسوية سياسية مما أثار امتعاض الريغانيين ولو أن موقفهما حاز على تأييد عام من الطبقة السياسية ورجال الأعمال في الولايات المتحدة.

قبل آرياس دائماً بالسنن الأساسية، واصفاً الدول العميلة لواشنطن بأنها «ديمقراطية» ومديناً ثوار ساندينستا لإخفاقهم في تطبيق المقاييس الإقليمية التي تلتزم بها دول الإرهاب. وقد اعترض آرياس في اجتماع لرؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى عقد في أيار/ مايو ١٩٨٦ على حضور دانييل أورتيغا بين زعماء «انتخبوا بحرية بإرادة الأغلبية في أقطارهم». إن عملاء الولايات المتحدة هم، حسب مقاييسه، زعماء ديمقراطيون، انتخبوا في ظروف من الحرية وحكم القانون. وباتخاذ آرياس هذا الموقف، فإنه اصطف مرة أخرى في صف مذهب الصقور والحمائم في الولايات المتحدة بالضد من سلسلة عريضة من الرأي الآخر، من ضمنها منظمة العفو الدولية، ومنظمة الراصد للأمريكتين، وجميع منظمات حقوق الإنسان الحقيقية، وليس بين هذه المنظمات كلها منظمة واحدة أظهرت مثل ما أظهره من تسامح بشأن ديمقراطيات كتائب الموت وأعمالها؛ أما بشأن نيكاراغوا فبالضد من آراء كثيرين وفي جملتهم خوسه فيغويريز، الشخصية الديمقراطية الكبيرة في كوستا ريكا، والعدد الكبير من مراقبي الانتخابات من الحكومات الغربية، وجماعات حقوق الإنسان، ورابطة علماء أمريكا اللاتينية، وغيرهم. كما أن آرياس دعا الاتحاد السوفياتي وكوبا مراراً إلى إيقاف شحنات الأسلحة الى نيكاراغوا، وبذلك يترك هذا القطر غير قادر على الدفاع ضد الإرهاب الأمريكي، بعد أن نجحت الولايات المتحدة بإرغام حلفائها على الإحجام عن تزويد نيكاراغوا بوسائل الدفاع عن النفس. ولكنه لم يصرّح رسمياً باعتراض ما على الدعم العسكري الذي تقدمه واشنطن الى دول الإرهاب وإلى «الأوباش» الذين يديرونها(٣٠).

إن تسامح آرياس مع الإرهاب والقمع في «الديمقراطيات الناشئة» المدعومة من الولايات المتحدة قرّبه كثيراً إلى رأي النخبة الأمريكية خاصةً. لقد أظهر مزيداً من استقامته عندما تعاون كل التعاون مع حكومة الولايات المتحدة في نسف اتفاقات أسكيبولاس. فقد ظل صامتاً بشأن التصعيد السريع في التجهيزات الأمريكية إلى رجال كونترا بعد توقيع الاتفاقات مباشرةً، انتهاكاً لما سمته هذه الاتفاقات «الشرط الذي لا غنى عنه» والوحيد للسلام في المنطقة. كما أنه دعم مبادرات الولايات المتحدة لتعديل الاتفاقات بحيث تنطبق

---

(٣٠) Gutman, *Banana Diplomacy*, pp.327ff and 359.

على نيكاراغوا وحدها، وإلغاء الرقابة الدولية التي ستقف في طريق مجهودات واشنطن لإرباك تنفيذها. وهكذا قبل كلياً بالانتهاكات الصارخة للاتفاقات في الدول التي اعترف بوجود «حكومات منتخبة بحرية» فيها، موافقاً على أن الفظائع المتزايدة هناك ليس لها أهمية حقيقية. واستمر آرياس بطبيعة الحال مصرّاً على نصوص الاتفاقات التي تدعو إلى «المشاركة المضمونة تماماً للشعب في عمليات سياسية ديمقراطية حقاً تقوم على العدالة والحرية والديمقراطية»، ومصّراً على الضمانات من أجل «حرمة أشكال الحياة والحرية كافة، . . . والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان» . . . الخ - ولكنْ بقدر تطبيق هذه النصوص على نيكاراغوا فقط. إن تسامحه مع أعمال زملائه «الديمقراطيين»، الذين يضعون ورقة التين على عورة إرهاب الدولة كما يعرف هو ذلك، قد ساعد كثيراً على إسباغ الشرعية على الفظائع المستمرة وعلى مشاركة الولايات المتحدة فيها، وبالتالي على زيادة حجمها، وهذا سبب آخر من أسباب شعبيته الواسعة وصيته العريض في الغرب.

ما إن نفّذ آرياس هذه المبادىء، حتى أخبر الصحافة في آب/ أغسطس ١٩٨٨ مصرّحاً «إنني قلت للسيد شولتز إن ثوار ساندينستا اليوم هم رجال طالحون، وإنكم أنتم رجال صالحون، فهم قد أماطوا اللثام عن أنفسهم». كان ثوار ساندينستا «قد أماطوا اللثام عن أنفسهم» حين استخدمت قوات الشرطة الغاز المسيل للدموع والعنف ضدهم بعد أن هاجمتهم في مسيرة احتجاج في نانديم في شهر تموز/ يوليو ١٩٨٨، فأوقفت العشرات من المشتركين فيها. وقد علّق على هذا الحادث «المجلس الخاص بشؤون نصف الكرة الغربي» قائلاً:

> إن هذا الهجوم من الرعاع على قوات الشرطة جرى وفق التعليمات بالضبط، الواردة في دليل الحرب النفسية السيّىء الصيت الذي أصدرته وكالة الاستخبارات المركزية في آب/ أغسطس ١٩٨٤ إلى ثوار كونترا. كان موظفو السفارة الأمريكية حاضرين، وتدل أشرطة الفيديو وأقوال الشهود العيان على صحة الاتهامات التي وجهتها حكومة نيكاراغوا بأن أولئك الموظفين أشرفوا على العملية.

إن من المعروف من أمدٍ طويل أن الولايات المتحدة كانت منهمكة على نحو ناشط في إثارة معارضة للحكومة بهدف الاستفزاز لاستجابة قمعية لها، ومن جملة هذا النشاط أعمال تقوم بها السفارة من نوع لا تتسامح فيه الدول لحظةً واحدة، ولا تتسامح فيه بالتأكيد الولايات المتحدة[٣١].

أعلن آرياس أن ردّ الفعل الذي قامت به حكومة نيكاراغوا كان «إثماً عظيماً» يُرتَكب بحق اتفاقات السلام، وخصّ نيكاراغوا بالانتقاد، وحث قائلاً «إن الوقت قد حان للتنادي من أجل الضغط على الذين لا يلتزمون» - أي نيكاراغوا وحدها. كان رجال ساندينستا،

---

(٣١) نظر أوسكار آرياس في: Richard Boudreaux in: *Los Angeles Times*, 5/8/1988, and *News and Analysis* (Council on Hemispheric Affairs (COHA)), 23/9/1988.

للمزيد حول انتصار هذه الدعاية الأمريكية، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap. 9, p.287.

خلال هذه التجاوزات التي وقعت في تموز/ يوليو يتصرفون على شاكلة قوات الأمن في كوستا ريكا في ذلك الوقت بالذات، فيقومون ببعض الاساءات البسيطة التي كانت تقوم بها الدول «الديمقراطية» - التي لم تكن مستمرة فقط في تفريق المظاهرات بالغاز المسيل للدموع والعنف، بل كانت تقوم كذلك بتطبيق «علمها في تدريس الإرهاب» بطريقة دموية أبشع وجدها آرياس مقبولة، وكانت تتصاعد منذ توقيع اتفاقات ١٩٨٧. إن الإساءات على أسلوب ساندينستا في تلك الأقطار الأخرى لم تثر همسة احتجاج واحدة ولم تذكر في التقارير الصحفية[٣٢].

وفي اجتماع مع رؤساء جمهوريات السلفادور وغواتيمالا وهندوراس ووزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز قال آرياس: «إن نيكاراغوا قد خذلتنا، لسوء الحظ». وعبّر عن «خيبة الأمل والألم والحزن الذي يشعر به»، وذلك عند بحثه إساءات نيكاراغوا مع زملائه من الدول «الديمقراطية»؛ أما بشأن القمع الدموي الذي يمارسونه فإنه لم يعبر عن خيبة أمل ولا عن ألم أو حزن، وهذا بقدر ما تناولته وسائل الاعلام، في الأقل. جاء في تقرير صحفي لستيفين كنزر «أن السيد شولتز ووزراء خارجية هوندوراس وغواتيمالا والسلفادور وكوستا ريكا قد عبّروا «عن احترامهم لمبادىء السلام والديمقراطية والأمن والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، دون أن يعلّق كاتب التقرير على ذلك بشيء[٣٣].

إن السيد شولتز في نظر أوسكار آرياس «رجل طيّب» رغم رعايته الحماسية للإرهاب المتطرف والمستمر في «الديمقراطيات الناشئة»، حيث يرى «النتائج شيئاً يمكن الأمريكيين جميعاً أن يفخروا بها» (كما سيأتي في الفصول القادمة). والظاهر أن آرياس يوافق على هذا. لذلك عُهد إليه بدور الحكم ليقول قوله الفصل في التمسك بنصوص اتفاقات السلام والتطبيق الديمقراطي، ولو أنه يُعتبر مستقلاً أكثر مما ينبغي بالنسبة إلى المتشددين الذين طالبوا بمستويات أعلى من الطاعة.

وقد مَدّ آرياس يد المساعدة في تقويض اتفاقات السلام بطرق أخرى أيضاً. فقد نقلت عنه جريدة نيويورك تايمز قوله: «لا يمكن أن نتوقع من هندوراس أن تغلق معسكرات كونترا وتمنع التموين الجوي السري إذا لم يتفاوض ثوار ساندينستا على وقف لإطلاق النار مع رجال كونترا ولم يصدروا عفواً عاماً»[٣٤]. إن الاتفاقات لا تنص على شرط كهذا بشأن المساعدات للكونترا، ولم يعلن آرياس أن المساعدات الخارجية لرجال العصابات المحلية في السلفادور وغواتيمالا هي مساعدات شرعية إلا بعد أن بدأت الحكومات بالالتزام بنصوص الاتفاقات وبقبول العروض للتفاوض. إن الرفض المتواصل من جانب هذه الحكومات بشأن التفاوض رغم المناشدات التي صدرت عن

---

(٣٢) انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, p.247ff.
(٣٣) Boudreaux, Ibid., and Stephen Kinzer in: *New York Times*, 2/8/1988.
(٣٤) Stephen Kinzer in: *New York Times*, 15/10/1987.

الكنيسة وعن آرياس وعن آخرين، في الوقت الذي توصلت نيكاراغوا إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار، لم يؤثر بدوره على رأي آرياس القاضي بأن نيكاراغوا وحدها هي التي تقف في طريق التسوية السلمية.

في الأشهر اللاحقة، استمرت عملية تشديد الخنّاق على نيكاراغوا عن طريق تصعيد المطالب من قبل رجال كونترا، اتباعاً بلا شك لما يأمر به «الرجال الصالحون» (على حد تعبير آرياس) في وزارة الخارجية الأمريكية. إن كل موافقة حكومية جديدة، تذهب إلى أبعد مما تنص عليه الاتفاقات، تؤدي ببساطة إلى مطالب جديدة. وكانت مقترحات ساندينستا لتجديد المفاوضات قد رفضت مراراً من قبل الولايات المتحدة وعملائها. ودعم آرياس المشروع على طول الخط وهو يعبّر عن ألمه وحزنه بشأن الجور الذي يبديه رجال ساندينستا، إذ كانت الولايات المتحدة وقواتها تواصل الضغط من أجل الحصول على منافع جديدة، والفظائع تستمر في التزايد في دول الإرهاب تحت غطاءٍ من إسباغ الشرعية الذي وفّره آرياس وزملاؤه الديمقراطيون، انتهاكاً لاتفاقات السلام التي طواها النسيان. وفي آب/ أغسطس ١٩٨٨ طبّق حمائم مجلس الشيوخ تشريعاً يجدد المساعدات لثوار كونترا ـ انتهاكاً للقانون الدولي وللاتفاقات ـ محذرين نيكاراغوا من أنهم يعقبون ذلك بمساعدة عسكرية إذا استمرت في الوقوف وحدها في طريق السلام والديمقراطية أو هاجمت قوات كونترا، وكانت هذه القوات في ذلك الوقت ترفض الدخول في مفاوضات وتستمر في القيام بالفظائع الإرهابية في نيكاراغوا[٣٥]. أما قيام نيكاراغوا بالدفاع عن نفسها ضد هجمات الولايات المتحدة أو قيامها بحماية السكان من الإرهابيين الذين توجههم الحكومة الأمريكية، فأمر يعتبر في الساحة السياسية عامةً شيئاً غير شرعي، كما يعتبر دليلاً إضافياً على استبداد الشيوعيين.

إذا كان لدى آرياس أي اعتراض على ما يرمي إليه أصحابه من «الرجال الصالحين»، فأنا شخصياً لم أتمكن من اكتشافه. كما أنه ظل صامتاً بشأن إرسال مساعدات «إنسانية» إلى ثوار كونترا ـ وهي مساعدات لا تعتبر إنسانية بموجب القانون الدولي كما قضت المحكمة الدولية بشكل قاطع. كانت هذه المساعدات أيضاً تشكّل انتهاكاً صارخاً لنصوص اتفاقية وقف اطلاق النار الموقعة في آذار/ مارس ١٩٨٨ ولقانون المساعدات الصادر عن الكونغرس الأمريكي، وأثارت احتجاجاً شديد اللهجة من السيد سواريز، السكرتير العام لمنظمة الدول الأمريكية، وهو الذي عهد إليه بمسؤولية مراقبة الاتفاقية التي يخضع لها، بصراحة نصوصها، قانون المساعدات المذكور. وظل آرياس مطمئن البال. وبما أنه كان بلا ريب على علم بطبيعة الشحنات، فقد حظر مرورها بأراضي كوستا ريكا؛ قال الناطق بلسان الحكومة، غيدو فرنانديز، إن السماح بمرور الشحنات من كوستا ريكا إلى ثوار كونترا سيكون شكلاً «من العدوان ضد حكومةٍ في المنطقة، وعملاً مناقضاً لاتفاقات السلام»، كما ذكرت ذلك الصحافة

---

(٣٥) كمثال واحد جدّي، قبل ثلاثة أيام، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap. 9, p.289.

في هنـدوراس. عـلى أنني لم أجـد تصريحـاً كهـذا في الصحف المتـاحـة للقـراء في الـولايـات المتحدة[٣٦].

سابعاً: التوق الى الديمقراطية

بينما يختلف الصقور والحمائم في بلادنا بشأن الخيارات التكتيكية، فـإنهم على اتفـاق في تفضيـل الأشكال الـديمقراطيـة كلما كان ذلـك ممكناً. ويـرى البعض أن هذا التفضيـل يتخذ شكل عاطفة خالصة. لهذا نجد المراسل الدبلومـاسي لجريـدة نيويـورك تايمـز، نيل لـويس، يكتب فيها قائلاً: «إن التوق إلى رؤية الديمقراطية على الأسلوب الأمريكي، وهي تستنسخ في العالم أجمع كان محوراً دائماً في السياسة الخارجية الأمريكية». كان لويس في مقاله هذا يتحدث عن الـوضع في هـاييتي، حيث قامت الحكـومة العسكـرية المـدعومـة من الـولايـات المتحـدة بالحيلولة دون إجراء الانتخابات المقررة وذلك بالعنف، وهي النتيجة التي كانت متوقعة، على نطاق واسع، من الدعم الأمريكي للطغمة العسكرية. يقول هذا الكاتب، إن هذه الأحداث «هي آخـر ما يـذكّرنـا بالصعـوبة التي تـواجه واضعي السيـاسة الأمـريكية في محـاولتهم إنفاذ إرادتهم في شؤون أمم أخـرى، مهما كـانت هذه الإرادة لا تبغي سـوى الخير». إن مسـاعينـا القـويمة قـد نجحت في الفيليبـين بـالإطـاحـة بمـاركـوس بـ «قـوة الشعب»، ولكنهـا تخفق في هاييتي[٣٧].

إن العـواطف أمر شـائع بـين النـاس. فعـلى صعيـد الكـلام الـرنـان كـان التـوق إلى الديمقراطية محوراً دائماً حقاً، وهو يتعايش بسهـولة مـع اللجوء المستمـر إلى العنف والتخريب لنسف الديمقراطية.

وبالنظر إلى تقاليد الحرب الايديولوجية، يكون من الممكن تماماً أن تـوصف حتى أبشع الأنظمة عسفاً بأنها «ديمقـراطية» طـالما كـانت تخدم أهـداف واضعي السياسـة. والمثال الـذي تقدمه الينا «الديمقراطيات الناشئة» في أمريكا الوسطى مثال يشتهر بـالسوء. والحـالة المعهـودة الأخرى تتمثل بالمذهب القائل بـ «أن الديمقراطية تتقدم ايديولوجياً» لأن التجربة التي شهدتها العقود الماضية تبين أنها تؤدي الى الرخاء والتطور: يقول جيمس مـاركهام في مقـال رئيسي في حقل «استعراض الأسبوع» في جريدة نيويورك تايمز «إن الديمقراطية، كآلية اقتصادية، تعمـل بشكل واضح للعيان»[٣٨]. علينا أن نفهم، إذن، أن المعجزات الاقتصـادية في كـوريا الجنـوبية وتـايوان

---

(٣٦) انـظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.94ff., and Guido Fernández in: *El Tiempo* (Honduras), 22/8/1988.

انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.9, p.297..

(٣٧) Neil Lewis in: *New York Times*, 6/12/1987.

(٣٨) *New York Times*, 25/9/1988.

لمثال آخر، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap. 3, p.90.

وهونغ كونغ وسنغافورا إنما حدثت في ظل الديمقراطية. إن الرأي الشائع الذي يعبّر عنه ماركهام يكشف، مرة أخرى، عن الازدراء السائد للديمقراطية.

أما الأقطار التي أوحت إلى نيل لويس بأفكاره عن التوق غير المتحقق فهي، في حقيقة الأمر، أمثلة معبرة عن الموقف تجاه الديمقراطية. ففي حالة الفيليبين، هناك من يشعر بالنفرة إذا قرأ مثلاً تقريراً بعنوان «العودة الى الديمقراطية الكاملة في البلاد» في مقال بعنوان «مرسومٌ تصدره أكينو يفرض حظراً على الحزب الشيوعي» يوضح أن المرسوم الرئاسي ينص على عقوبات بالسجن على العضوية في الحزب، وكان قد أجيز شرعاً في ظل دكتاتورية ماركوس. إن ماركوس نفسه كان، منذ أمدٍ غير طويل، ديمقراطياً نموذجياً، رجلاً «نذر نفسه للديمقراطية» (رونالد ريغان)؛ أما نائبه جورج بوش فقد أعلن في مانيلا قائلاً «إننا نحب تمسكك بالمبدأ الديمقراطي وبالعملية الديمقراطية وخدمتك للحرية». بيد أن هذا كان قبل أن يفقد ماركوس السيطرة، ففقد بذلك مؤهلاته كديمقراطي محب للحرية. إن طبيعة الديمقراطية في الفيليبين قبل دكتاتورية ماركوس وبعدها لا تثير إلا قليلاً من مراجعة النفس - ولا تثير حتى التعليق(٣٩).

والإشارة إلى هاييتي هي أيضاً معبّرة. فبعد عدد من عمليات التدخل السابقة شن ودرو ولسون حروباً فتاكة من نوع التمرد المضاد في هاييتي وجمهورية الدومينيك، فمزقت هذين القطرين وفتكت بمعنوياتهما وقلبت الهيكل الدستوري فيهما إلى مهزلة محض، ومكنت الشركات الأمريكية الكبرى «من إنفاذ إرادتها» دون عوائق محلية. في السنين اللاحقة قامت الولايات المتحدة بدعم طغاة متوحشين، دون أن تنقلب عليهم إلا إذا انتهكوا حرمة المصالح الأمريكية أو فقدوا فعاليتهم، مع القيام بالتدخل المباشر عند الضرورة لكي تجري الأمور في طريقها الصحيح على نحوٍ مضمون(٤٠).

واصلت إدارة ريغان مصادقتها على تقدم «التطور الديمقراطي» في هاييتي، في حين كان رئيس جمهوريتها لمدى الحياة، جان - كلود دوفالييه يطبّق قانوناً في سنة ١٩٨٥ هو أشد قمعاً من غيره، وهو القانون الذي وصفه السفير الأمريكي في احتفال الرابع من تموز/ يوليو بأنه «خطوة مشجعة إلى الأمام». ولكن ما إن انقضت مدة ليست طويلة حتى أصبح من الواضح أن أيام الدكتاتور معدودة. وكما قالت جريدة وول ستريت جرنال على نحوٍ يتسم بحدة الملاحظة «إنه حين أدرك المحللون الأمريكيون أن الدوائر الحاكمة في هاييتي قد فقدت إيمانها بدوفالييه بدأ المسؤولون في الولايات المتحدة، ومن ضمنهم وزير الخارجية، جورج شولتز، بالدعوة علناً الى «عملية

---

(٣٩) *United Press International* and *Boston Globe*, 27/7/1987; Ronald Reagan in: *New York Times*, 12/2/1985, and George Bush in: *State Department Bulletin*, no.81 (August 1981), p.30.

حول الديمقراطية في ظل اكينو، انظر: Chomsky, Ibid., chap.7, section 4.

(٤٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: Chomsky: *Turning the Tide*, and *On Power and Ideology* (Boston, Mass.: South End Press, 1987).

ديمقراطية» في هاييتي»[٤١]. كان ماركوس في هذا الوقت عينه، وهو المفضل لدى أمريكا، قد استنفد فائدته، مما أدى الى نتائج مشابهة. ومنذ ذلك الحين ونحن نسبّح بحمد هذه المظاهر المتجددة لتوقنا إلى الديمقراطية.

كانت وسائل الاعلام المستقلة وكذلك حملة الفكر اليميني، خلال الحقبة كلها، كثيرة الإعجاب بنزوعنا الى الخير. يُظهر استعراض للمقالات الافتتاحية لجريدة نيويورك تايمز من ١٩١٦ إلى ١٩٢٨ ما كان سائداً من مفهوم وهو ما زال باقياً حتى اليوم. حين باشر ولسون بحملاته في جمهورية الدومينيك وهاييتي أخذ محررو الجريدة يكتبون، أن السجل الطويل لتدخّل الولايات المتحدة «يبينّ بجلاء أن موقف الولايات المتحدة كان يتحلى بعدم الأنانية وبالمساعدة». لقد عملنا «بطريقة أبوية» ونحن الآن نعمل هكذا مرةً أخرى إذ «طلبت هاييتي مساعدتنا هنا»، فقدّمها مشاة البحرية. إن هذا «التدخل غير الأناني» على مدى السنين «إنما تدفع إليه بشكل كلي تقريباً رغبة بإعطاء منافع السلام إلى شعب عذبته ثورات متكررة»، دون أي تفكير في «مزايا تفضيلية، تجارية كانت أو غيرها. إن على شعب تلك الجزيرة أن يدرك أن حكومة الولايات المتحدة هي صديقته المثلى»، في حين تعيث قوات ولسون في أرضها فساداً. «إن نيتنا الحسنة وأغراضنا غير الأنانية» قد أظهرتها النتائج، كما كتب محررو الجريدة بعد ست سنوات، إذ كانت تلك النتائج جلية للعيان. وقبل ذلك بسنتين كانوا قد أوضحوا أنه كان من الضروري لنا أن نتعهد بـ «شفاء الناس من عادة التمرد وتعليمهم كيف يعملون ويعيشون؛ وأنه يتعينّ إصلاحهم وإرشادهم وتثقيفهم، وأن هذا واجب تولته الولايات المتحدة». «إن فطام الناس من عادة التمرد على الحكومة هو لحمايتهم من سخطنا ذاته»، وذلك باللجوء القويم الى القوة الذي تستدعيه هذه الحماية[٤٢].

كذلك كان الحال في نيكاراغوا، إذ كان مشاة البحرية يتعقبون «رئيس العصابة المراوغ» ساندينو، فقد كان واضحاً أننا نواصل العمل، كما واصلناه دائماً، بـ «أحسن الدوافع في العالم»، كما طمأن محررو الجريدة المذكورة القراء. فليس هناك بالتأكيد أي شخص جادّ يمكنه أن يقبل بـ «الفرضية الخاطئة بأن وجود مشاة البحرية أمر منفّر» لأهالي نيكاراغوا، أو يمكنه أن يذعن للهجمات التي يشنها على سياستنا (الليبراليون) المحترفون في هذه البلاد». بيد أن محرري الجريدة يعتبرون من سوء الطالع أن «يأتي الصدام في وقت تظهر فيه بالذات وزارة الخارجية الأمريكية العفو والرحمة والسلام للعالم أجمع». ولم يكن سجلنا في كوبا أقلّ مدعاة للإعجاب، حيث تمكّنا «من إنقاذ الكوبيين من أنفسهم وعلمناهم الحكم الذاتي، ومنحناهم استقلالاً لا يقيده سوى «تعديل بلات» الرامي إلى الحماية» - وهو القانون الذي «يحمي» الشركات الأمريكية الكبرى وأعوانها المحليين الذين حوّلوا القطر إلى مزرعة أمريكية وأبعدوا خطر الديمقراطية والتنمية المستقلة. أما إذا أردنا الصيغة المفضلة فهي تقول «إن كوبا من

---

(٤١) *Wall Street Journal,* 10/2/1986.

(٤٢) Editorials in: *New York Times:* 2/9/1916; 5/12/1916; 13/7/1922; 5/10/1920, and 12/5/1928.

أقرب الأمثلة التي تدحض تهمة خطر الامبريالية الأمريكية». فقد «استُدعينا» إلى هنـاك ثلاث مـرات الى أن استطاع الشعب الكـوبي، بإرشـادنا، «أن يحيط بسر الاستقـرار». ومع أن من الصحيح القول «إن مصالحنا التجـارية لم تُصب بـأذى في الجزيـرة، فإننـا أصبنا الـرخاء معـاً بمشاركة شعب كوبا الحر، لذا لا يتكلم أحد في كوبا عن إمبريالية أمريكية»(٤٣).

إن السنين تمضي، والأفكار الموحية تبقى.

---

(٤٣) Editorials in: *New York Times:* 1/1/1928; 14/1/1928; 3/5/1928; 3/5/1922, and 8/1/1928.

الفصل التاسع

الدِّفاع عَن النفْسِ خَطِيئَة مميتَة

طوال الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا كان البيت الأبيض والكونغرس ووسائل الإعلام ينظّمون بين حينٍ وحين حملات لفضح شيمة الغدر في نفس الضحية: أسلحة لعصابات FMLN في السلفادور؛ طائرات ميغ لتهديد نصف الكرة الغربي؛ حملات غزو لهندوراس البريئة دون استفزازٍ يبررها؛ قمع داخلي أفظع من أن نستطيع تحمله... الخ. كل عملية من تلك العمليات خدمت غرضها المؤقت. ما إن تنتهي الواحدة منها حتى توضع على الرف لتحلّ محلها أخرى جديدة. هذه السلسلة لا تنوّرنا إلا قليلاً عن أمريكا الوسطى، لكنها تنوّرنا كثيراً عن الولايات المتحدة وثقافتها السياسية والفكرية المخادعة. من الأمثلة المشهودة والمعبّرة ذلك النصر الدعائي الذي دبّر في اجتماع قمة الرؤساء المعقود في كوستا ريكا في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩ في المراحل الأولى من الحملة الانتخابية في شباط/ فبراير ١٩٩٠، التي سنتناولها بالبحث في المبحث الأخير من هذا الفصل وفي الفصل القادم.

أولاً: الظربان في حفلة الحديقة

في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ أعلن الرئيس دانيال أورتيغا عن تعليق العمل بوقف إطلاق النار الذي التزمت به حكومة نيكاراغوا من جانب واحد. وقد دان بيانها الرسمي تسلل قوات كونترا المسلحة من قواعدها في هندوراس و«التصعيد الضخم في الأسابيع القليلة الماضية ضد أهداف مدنية اقتصادية وأخرى عسكرية مما أدى الى خسارة في أرواح المدنيين بين سكان نيكاراغوا»، ذلك التصعيد الرامي إلى «وضع العراقيل في طريق العملية الانتخابية». وقد كرر البيان تأكيد التزام الحكومة بالانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٩٠، ودعا إلى اجتماع تعقده الأطراف المعنية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لـ «الموافقة على الأمور اللوجستية والفنية التي يمكن أن تسهّل عودة الموجودين في

الخارج وضمهم إلى العملية السياسية بمن فيهم جميع المرتبطين بأعمال مناهضة للثورة، أو إعادة توطينهم في أقطار ثالثة كما نصت عليه اتفاقات تيلا» التي عقدها رؤساء جمهورية أمريكا الوسطى في السابع من آب/ أغسطس ١٩٨٩[1].

زعمت نيكاراغوا أن عدد القتلى من الجنود والمدنيين في هجمات شنها رجال كونترا قد تجاوز ٧٣٠ قتيلاً خلال تسعة أشهر من وقف إطلاق النار، مع تزايد معدل القتلى في شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩. وقد تأكد جوهر هذه المزاعم في إشارات عابرة ترد في وسائل الاعلام الأمريكية بين حين وآخر. فقد ذُكر عرضاً في أواسط تشرين الأول/ اكتوبر أنه «منذ آب/ أغسطس ورجال كونترا على ما يُعتقد قد نشروا نحو ألفين من قواتهم داخل نيكاراغوا إضافة إلى ما هو موجود فيها، كما أن التقارير عن وقوع اصطدامات بين قوات كونترا وساندينستا قد تزايد عددها بشكل حادّ في الأسابيع الأخيرة»؛ وأنه بعد ذلك بأسبوعين «أمر جنود كونترا الذين أرسلوا الى نيكاراغوا؛ بالاستعداد للقتال». وفي الحادي والعشرين من تشرين الأول/ اكتوبر ذُكر أن تسعة عشر من جنود الاحتياط قد قتلوا في هجوم قام به رجال كونترا على شاحنات كانت تقلهم إلى مراكز التسجيل للتصويت. قال بروك لارمر في جريدة **كريستشن ساينس مونيتر** إنه «حين كان أورتيغا يفكر في خطوته التالية في الثلاثين من تشرين الأول/ اكتوبر بشأن وقف اطلاق النار أغار رجال كونترا على مزرعة تعاونية تقع على بعد ستين ميلاً جنوب شرقي مانغوا فقتلوا خمسة من المدنيين»[2].

أما منظمة «شاهد من أجل السلام»، التي أصدرت تقارير منتظمة تستند الى شهود عيان، فقالت إن عدد الإصابات التي وقعت من جرّاء أربعة عشر هجوماً من رجال الكونترا في تشرين الأول/ اكتوبر، بلغ تسعة وأربعين بين قتيل وجريح ومخطوف. إن هذا الرقم المتحيّز يسجل زيادة عن الأشهر السابقة، وإن كانت طبيعة الهجمات التي يقوم بها رجال كونترا ظلت على ما هي عليه دون تغيير. فقد ذكرت المنظمة المشار إليها آنفاً أنها تلقّت على «خطها الساخن» يوم الثالث من تشرين الأول/ اكتوبر نبأً (تمّ تجاهله من وسائل الاعلام، كما جرت العادة) يفيد أن رجال كونترا نصبوا كميناً لزمرة سياسية كانت في طريقها لإعلام القرويين عن موقع الجداول لتسجيل الناخبين وتواريخ التسجيل، فسقط أحد رجال الزمرة قتيلاً (وكانت جثته مشوهة)، وآخر في حالة خطيرة فيما جُرح اثنان. وفي المنطقة نفسها شمال شرق ماتاغاليا خُطف خمسة أشخاص من قبل عصابات السلب التابعة لكونترا، وخُطف آخر بالقرب من ويويلي. وقُتل بالقرب من ريو بلانكو أحد العمال من أتباع الكنيسة الكاثوليكية في

---

(١) *Associated Press*, 1/11/1989.

(٢) *Washington Post* (14 October 1989), and Philip Bennett in: *Boston Globe*, 30/10/1989.

حول كمين الكونترا، انظر: Lindsey Gruson in: *New York Times*, 28/10/1989.

وقد ذكر ذلك أيضاً بإيجاز في تقرير لوكالة الاسوشييتدبريس.

New York Times, 23/10/1989, and Brook Larmer in: *Christian Science Monitor*, 3/11/1989.

كمين يوم الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر وكان يسوق شاحنة من الخنازير تعود إلى مشروع تقوم به الكنيسة لمساعدة سكان المخيمات الذين أعيد توطينهم من جراء الحرب. وذكرت منظمة «المبادرات لنصف الكرة الغربي» أن وفداً لها أفاد أن رجال كونترا «يقومون بأعمال عسكرية هجومية مكثفة» استناداً إلى ما قاله بعض الشهود وأهالي المدينة في ريو بلانكو، ومن ضمنهم أحد رجال الكونترا الذي استجاب للعفو في تشرين الأول/ اكتوبر وسبعة من كبار الزعماء المحليين لتحالف المعارضة الذي تدعمه الولايات المتحدة. وروت عجوز قروية تبلغ الثمانين قائلة للصحافة إن مهاجمين من رجال كونترا أخرجوا أولادها الكبار الثلاثة سحلاً من بيتهم النائي المنعزل يوم ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر، وجزّوا رقابهم فأردوهم قتلى. ونشرت صحافة ساندينستا نسخة مصورة من بيان مزعوم لكونترا موقّع من القائد انريكو برموديز، وفيه يأمر قواته بأن تظل معبأة، ومدججة بالسلاح «لضمان انتصار تحالف المعارضة». وقال بعض رجال كونترا الذين استجابوا مؤخراً للعفو «إنهم كانوا قد تلقوا أوامر بإكراه أهالي نيكاراغوا على التصويت للمعارضة في انتخابات شباط/ فبراير القادمة»[٣].

لم يجد شيء من هذا طريقه إلى النشر ـ ولا أشير إليه حتى في الجرائد المشهورة. أما الإشارات العرضية التي ترد في غيرها بين الحين والحين، فهي بذاتها تعبّر عن الكثير. وهكذا نجد أن تقريراً بثته رويتر عن أوامر كونترا لإحداث البلبلة في الانتخابات بالعنف لم يظهر إلا في أسفل عمود عن موضوع آخر في الصفحة ٨٣ من جريدة بوسطن غلوب، وذكر فيه أن مصدر الخبر هو بعض «الهاربين» ـ ويعني ذلك أولئك الذين «هربوا» من القوات التي تديرها الولايات المتحدة، وهم الذين استجابوا للعفو بموجب اتفاقات تيلا، تلك الاتفاقات التي أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مهمة تمزيقها. وعلى النقيض من هذا، نجد أن تهديد عصابات FMLN، الحقيقي أو المختلق، بتعطيل الانتخابات في السلفادور يتخذ موضوعاً لمقالات إخبارية رئيسية، وهو تهديد يتردد ذكره باستمرار عندما تقوم وسائل الاعلام بتمجيد توقنا الى الديمقراطية وتجنح إلى تسطير الحواجز التي يترتب علينا أن نتغلب عليها لكي يلبى هذا التوق ويتحقق مراده[٤].

بعد أن وقع الكمين الذي نصب في ٢١ تشرين الأول/ اكتوبر، أعلنت نيكاراغوا أن مثل «هذه الأعمال الإجرامية» قد تضطرها الى اللجوء إلى القوة دفاعاً عن النفس. وقد أثار إعلان أورتيغا أن الحكومة قد تمضي في هذا السبيل فعلاً «عاصفة عالمية من الغضب»، كما علّقت جريدة نيويورك تايمز مبطنة الاستحسان لهذه الزوبعة. وأعلن الرئيس بوش أن «هذا الشخص الصغير» ما هو إلا «حيوان غير مرغوب فيه في حفلة تقام في حديقة»، وكان بكلامه

---

(٣) «All Things Considered,» *Witness for Peace, National Public Radio*, 2/11/1989; *Witness for Peace Hotline* (Washington, D.C.), 3/10/1989; Wire Services, 5/11/1989, Ralph Fine in: *Boston Globe*, 6/11/1989, *Barricada Internacional*, 3/11/1989, and *Reuters* and *Boston Globe*, 7/11/1989.

(٤) انظر المراجع في: Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.5, note (5).

هذا يقفّي موافقاً على ما قاله مذيع البرنامج التلفزيوني واصفاً أورتيغا بأنه «ظربان بين أناس في نزهة». أما «النزهة» فهي قمة الرؤساء التي أعلن فيها أورتيغا أن وقف اطلاق النار قد يلغى. لقد اختُزلت تلك القمة إلى مستوى حفلة في حديقة برفض واشنطن التام السماح ببحث أية قضية جوهرية. وكان العذر الصبياني الذي تذرعت به واشنطن هو أن اسم الرئيس بوش لا يمكن أن يظهر على أي بيان يوقّعه أورتيغا؛ أما السبب المحتمل فهو الخوف من عزلة الولايات المتحدة إذا سمح بإثارة مسائل جدية، وهذه العزلة هي مدعاة حرج دائم في المحافل الدولية(٥).

لم يستوجب نسف الولايات المتحدة للقمة إلا قليلاً من التعليقات. كان التركيز ينصبّ على أن إعلان أورتيغا «جاء مناقضاً تماماً لطروحات السلام والديمقراطية»، على حد تعبير مارك يوهلغ في جريدة نيويورك تايمز. أما الهجمات المتزايدة «للقوات التي تنوب مناب الولايات المتحدة وتدار من قبلها فهي لا تأتي مناقضة لهذه الطروحات النبيلة، كما لا يأتي مناقضاً لها ذلك الإرهاب الأعظم الذي تشنه، وهي منيعة الجانب، القوات العسكرية التي تحكم حكماً فعالاً «ديمقراطيي» السلفادور وغواتيمالا، (أو ذلك الإرهاب الأخف عنفاً الذي يمارسه العساكر في هندوراس)، وكلا العنفين يلاقي التأييد الحازم من الولايات المتحدة. وقدّم المسؤولون الأمريكيون وغيرهم تكهنات حقيقية مفادها أن ثوار ساندينستا قد اختلقوا هجمات كونترا المزعومة، بل حتى أنهم قاموا بالهجمات هم بأنفسهم متنكرين بلباس رجال كونترا لخلق الأعذار لإلغاء الانتخابات. وجرى الإفصاح عن قلق عميق بأن لجوء نيكاراغوا إلى القوة دفاعاً عن البلاد ضد العنف من جانب كونترا سيهدد على نحوٍ خطير إمكانية إجراء الانتخابات بصورة عادلة(٦).

وجاءت استجابة الكونغرس ووسائل الاعلام بالطريقة المتوقعة. وقد ذكرت جريدة نيويورك تايمز، وهي مصيبة في ما ذكرته، أن أورتيغا «وحّد صفوف الكونغرس والإدارة ضده». كان كلا مجلسي الكونغرس قد صوّت بأغلبية ساحقة على إدانة أورتيغا بعبارات قارسة (وكانت نتيجة التصويت في مجلس الشيوخ ٩٥ صوتاً مقابل لا شيء). وجاء في القرار الصادر أن على ثوار ساندينستا «إنهاء عدوانهم في المنطقة وإنهاء طغيانهم على شعبهم». كان الحمائم في الكونغرس يرتعدون سخطاً. فقد وصف السناتور جون كيري، عن ولاية ماساتشوستس، أورتيغا بأنه بلا ريب «عدو نيكاراغوا الأول»، مهما كان تفكير السكان هناك. وقال النائب ديفيد أوباي «إن دانيال أورتيغا غبيّ جداً وقد كان غبياً جداً على الدوام». أما السناتور باتريك ليهي فقد قال إن أورتيغا قد أظهر مرة أخرى «قدرة متميزة على اقتناص الهزيمة من بين فكي النصر». وأخذت نشرات الأخبار في التلفزيون، على ما تشتهر

---

(٥) *Associated Press*, 23/10/1989; Editorial in: *New York Times*, 31/10/1989, and Lindsey Gruson in: *New York Times*, 29/10/1989.

(٦) Mark Uhlig in: *New York Times*, 30/10/1989; Adam Pertman in: *Boston Globe:* 30/10/1989 and 2/11/1989, and Dan Rather in: *CBS Evening News*, 27/10/1989.

به وسائل الاعلام من موضوعية واحتراف، تشير إلى أورتيغا والجنرال نورييغا بأنهما «من صبيان السوء في الفناء الخلفي». وسأل المعلق الليبرالي المحترم دانيال سكور ساخراً هل أن أورتيغا عميل مزدوج يعمل لوكالة الاستخبارات المركزية؟ وندّد كتّاب جريدة نيويورك تايمز به فوصفوه بأنه «يتميز بصفات الأغبياء الحمقى والأوباش الأوغاد»؛ وقالوا «إن زلته المذهلة قد بددت الآمال المعقودة على إجراء انتخابات حرة وعلى إنهاء الحرب المتواصلة في بلاده، ونسفت خطة السلام الاقليمية المبشرة بالخير التي وضع صرحها بعرق الجبين، وقوّضت ما قام به وزير الخارجية بيكر من جهود حاذقة من أجل السلام والديمقراطية». إن النغمة القائلة بأن أورتيغا قد سدّد مرة أخرى ضربة قاصمة إلى الليبراليين الذين ضحوا كثيراً من أجل قضيته، أخذت تتردد بكثير من الاستياء والغضب. إن فرقة إنشاد الاستهجان لم يشبها لحن ناشز إلا اللهم موقف أنطوني لويس الذي تساءل قائلاً: هل أننا «سنظل نعاني بصمت» بوجه حرب عسكرية واقتصادية لا هوادة فيها تشنها دولةٌ ما عظمى تفوق التصورات؟[٧].

خرج المعلقون، وقد أذهلهم غدر ساندينستا، عن خط الشكاوى المعهود ونبذوا ما كانوا يرتلونه من تذمرات. فقد قال دانيال سكور لقرائه «إن السيد أورتيغا قد أبقى القدر يغلي بقيامه بأمور مثل الانضمام إلى فيدل كاسترو في تعضيد مذبحة التلاميذ المناصرين للديمقراطية في بيجنغ سنة ١٩٨٩». كانت هذه هي إحدى الحكايات الخيالية التي اختلقتها منظومة الدعاية في استغلالها مأساة ميدان تيانانمين للتشهير بشتى الأعداء من أجانب ومحليين، وهي حكاية افتضح أمرها فوراً كإحدى الأكاذيب التي درجت عليها صحافة التيار العام. وقام بكشف النقاب عنها راندولف ريان وألكساندر كوكبيرن، وكان معروفاً من أمد طويل أنها محض اختراع. يمضي سكور قائلاً إن عملاً «شائناً» آخر قد حدث في ١٩٨٥ حين «فعل أورتيغا ما فعله بمفرده فجعل الكونغرس ينكص فيصوت لصالح مزيد من المساعدات إلى رجال كونترا. فقد أجبر أورتيغا هذا الكونغرس المتردد على التخلي عن الجهود التي يبذلها لصالحه وذلك بانصياعه لأوامر الروس بالحضور إلى موسكو لمعانقة غورباتشيف». وسكور إنما يشير في هذا إلى ما وصفه المؤرخ توماس ووكر بـ «رحلة متوازنة جداً إلى أوروبا» في أيار/ مايو ١٩٨٥ في محاولة للحصول على المساعدات، فتوقّف في كل من الكتلة الشرقية وأقطار أوروبا الغربية، وهي رحلة نعتتها إدارة ريغان ووسائل الاعلام وعدد كبير مذهل من الليبراليين في الكونغرس الأمريكي بأنها «رحلة أورتيغا الى موسكو». أما بالنسبة إلى سكور، وإلى عدد كبير

---

(٧) Robert Pear in: *New York Times*, 2/11/1989; *Boston Globe*, 3/11/1989; John Kerry in: *CBS radio*, 3/11/1989, 8:30 a.m.; Adam Pertman in: *Boston Globe*, 2/11/1989; Brit Hume in: *ABC TV Evening News*, 7/11/1989; Editorials in: *New York Times*: 31/10/1989 and 1/11/1989; Mark Uhlig in: *New York Times*, 30/10/1989, and Daniel Schorr and Anthony Lewis in: *New York Times*, 5/11/1989.

طرد أورتيغا بصفته «بغيضاً» ولكن ليس من دون مبرر بالاعلان أنه «كان ينوي الدفاع عن شعبه، والردّ بالنار على النار عندما توجّه إليه». انظر أيضاً: Mary McGrory in: *Washington Post* (13 November 1989).

مذهل من الليبراليين الآخرين، فإن محاولة نيكاراغوا الحصول على المساعدات في وقتٍ تقوم الولايات المتحدة بتدمير اقتصادها يعتبر عملاً مخزياً(٨).

قدمت حقول الأخبار في جريدة نيويورك تايمز الصورة نفسها عن مهارة أورتيغا في اقتناص الهزيمة من بين فكّي النصر، وكان دليلها على ذلك مثلين: الأول «رحلته الى موسكو التي أغضبت معارضيه ومؤيديه في أمريكا على السواء»؛ والثاني «انقضاضه على الانشقاق الداخلي الذي أثار إدانة دولية مشدوهة وحادة» في تموز/ يوليو ١٩٨٨، حين أربك رجال ساندينستا أصدقاءهم مرة أخرى «وأطلقوا النار على صدغهم فقتلوا أنفسهم»، كما قال أحد «الخبراء الأجانب». إن التهمة الأخيرة تشير الى نصر عظيمٍ آخر أحرزته منظومة الدعاية الأمريكية. إن من الصحيح حقاً ظهور إدانةٍ مشدوهةٍ وحادةٍ بعد أن فرّقت الشرطة اجتماعاً في نانديم فاستخدمت الغاز المسيل للدموع لأول مرة على الاطلاق (بعد أن «رُشقت. . . بالعصي والحجارة»، كما أوردت ذلك جريدة نيويورك تايمز في الفقرة ١٣، وهي حقيقة سرعان ما اختفت)، مما أدى إلى إدانة مشبوبة المشاعر لهذا «القمع الوحشي لحقوق الإنسان» وجاءت هذه الإدانة على لسان الكونغرس بمجلسيه (الشيوخ بنسبة ٩١ صوتاً ضد ٤، والنواب بنسبة ٣٥٨ صوتاً ضد ١٨) وعلى الصفحات الأولى من الجرائد الملأى بمقالات الاستنكار لبربرية ثوار ساندينستا، الأمر الذي دام طويلاً. في ذلك الوقت نفسه، كانت قوات الأمن تستخدم الغاز المسيل للدموع وتستخدم القوة لتفريق اجتماعات واحتجاجات في كوستا ريكا والسلفادور وهندوراس وغواتيمالا، فلا يستدعي ذلك استنكاراً ـ ولا تغطية إخبارية. وهذا اجتهاد معقول في حالة دول الإرهاب التابعة للولايات المتحدة، وفيها لا تعتبر الأعمال المشابهة لما جرى في نانديم جديرة بالذكر في سياق الفظائع الاعتيادية التي استمرت طوال تلك الحقبة ـ وهي فظائع لم ينشر عنها كذلك شيء يذكر ولم تثر إدانة عامة علنية(٩).

لما كانت جريدة نيويورك تايمز تستذكر القضية الشهيرة حين قاربت أعمال ساندينستا ما يرتكبه عملاء الولايات المتحدة من انتهاكات ثانوية معتادة، كانت قوات المظليين الإسرائيليين تستخدم القوة لتفريق صلاة جامعة واحتجاج بالقعود من قبل مئة من الأمريكيين والأهالي في بيت ساحور، وكان هؤلاء يحتجون على رد الفعل الاسرائيلي الوحشي ضد العصيان المدني في هذه البلدة في الضفة الغربية (وقد أبعد الجيش عنها دعاة السلام والصحفيين الاسرائيليين)؛ كذلك كانت قوات كوري أكينو تستخدم خراطيم المياه والغازات المسيلة للدموع لتفريق آلاف المتظاهرين المحتجين على رفضها السماح بإعادة جثمان فرديناند ماركوس لدفنه في تربة الوطن. هذان حدثان فقط مما يحدث عادة في الدول العميلة للولايات المتحدة فلا تراهما

---

(٨) Randolph Ryan in: *Boston Globe*, 9/6/1989; Alexander Cockburn in: *Wall Street Journal*, 15/6/1989; *Nation*, 10/7/1989, and Thomas Walker, ed., *Nicaragua: The First Five Years* (San Francisco: Westview Press, 1986), p.133 (original emphasis).

(٩) انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.8, p.276.

لمزيد من التفاصيل، انظر: Noam Chomsky, *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, ©1989), pp.247ff.

الجريدة المذكورة شيئاً جديراً بالذكر؛ ولهذا الإغفال سببه أيضاً، لأن مثل هذه الأحداث تؤول إلى التفاهة إزاء الإساءات الأعظم التي ترتكبها الدولتان المذكورتان وغيرهما من الدول العميلة للولايات المتحدة فتمر بلا ذكر أو تعليق ودون أي امتعاض(١٠).

لقد استشاط كتّاب جريدة نيويورك تايمز غضباً على وجه الخصوص لأن أورتيغا يجابه بالقوة «الخدوش التي يقوم بها رجال كونترا»، فيكشف بذلك عن أن «روحيته الجديدة في المصالحة» ما هي إلا دجل. إن الولايات المتحدة لن تلجأ بالتأكيد إلى القوة لو قام آلاف من أفراد عصابات النهب والسلب تديرهم كوبا بأعمال القتل والاختطاف في هضاب كنتاكي (ولنقل مئات الألوف لنجعل التشبيه أقرب إلى الدقة). وللقارىء أن يتصور كيف سيزبد أولئك الكتّاب ويرعدون بغضب ظاهر لو أن إسرائيل استدعت جيشها استجابة للخدوش التي يقوم بها متسللو منظمة التحرير الفلسطينية وهم يقتلون ويختطفون أفراداً من سكان مستوطنة تعاونية (كيبوتز) أو جنوداً من الاحتياطي وهم في طريقهم إلى التسجيل.

أما في اجتماع قمة الرؤساء فقد نظر إلى «الخدوش التي يقوم بها رجال كونترا» على نحو أكثر جديةً مما نظر إليها في مكاتب الجريدة المذكورة في جزيرة منهاتن في مدينة نيويورك. فقد كتب بروك لارمر أن رؤساء جمهوريات أمريكا اللاتينية يقولون «إنهم يتعاطفون مع ما يبديه رجال ساندينستا الذين في الحكم من إحباط بشأن تعطيل الخطة الخاصة بإزالة مخيمات كونترا في هندوراس، . . . وإنهم يتفهمون غضب أورتيغا تجاه هجمات كونترا المتصاعدة داخل نيكاراغوا»، ويقرّون بـ «أن شكاواه مشروعة»، وهم في الوقت عينه يتساءلون هل أن إرجاء وقف إطلاق النار كان هو الخطوة الصحيحة. وينقل لارمر عن دبلوماسي أجنبي في مانغوا قوله: «هناك عدد من أقطار أمريكا اللاتينية يقوم فيها التمرد هنا وهناك، وسيكون من النفاق أن تنتقد هذه الأقطار ثوار ساندينستا لأنهم يفعلون بالضبط ما تفعله هي نفسها ـ تنفيذ مجهود صدامي يرمي إلى مكافحة التمرد»(١١).

ولكن النفاق هو اسم اللعبة، وإن الذي يعرف قواعدها سيفهم معنى «عاصفة الغضب العامة» في الكونغرس ووسائل الإعلام.

لعل التعليق الأرقّ الذي قيل عن أورتيغا هو أنه قد أثبت مرةً أخرى أنه سياسي رديء(١٢). وهذا الاستنتاج له ميزته. فبهذا المعنى ذاته يمكن أن ينتقد الطبيب المعالج الذي يحاول أن يقنع مرضاه النفسانيين المصابين بالانقطاع عن الواقع بحجة عقلية بأن العالم هو ليس كما يرونه هم، فيقال عنه إنه «طبيب نفساني رديء». قد لا يكون أورتيغا، ككثيرين

---

(١٠) *Associated Press:* 3/11/1989 and 5/11/1989, and *United Press International* and *Boston Globe,* 4/11/1989.

(١١) Editorial in: *New York Times,* 3/10/1989, and Brook Larmer in: *Christian Science Monitor,* 3/11/1989.

(١٢) مقتبساً الناشط السلمي جيم موريل: Adam Pertman in: *Boston Globe,* 2/11/1989.

سواه في العالم الثالث، محيطاً بخصلة المرض النفسي المتصف بالانقطاع عن الواقع الموجودة في الثقافة الفكرية السائدة، والموجودة على الأخص في المذهب القائل بأن ما من أحدٍ له الحق في الدفاع عن نفسه ضد هجوم من الولايات المتحدة. ولهذا المذهب جذور عميقة في التاريخ الأمريكي. وهو يفسّر السبب لماذا يمكن تصوير أمريكا بأنها ضحية الأفعال الشريرة التي قامت بها فيتنام ـ ولماذا لايقشعر بدن القارىء، وهو يقرأ منذ مئتي سنة، وبالتقديس اللازم، تلك الكلمات التي سطّرها الأوائل في «إعلان الاستقلال» ودانوا فيها الملك جورج الثالث لأنه أطلق العنان «للهنود المتوحشين القساة» ضد المستعمِرين الأبرياء. ليس هناك من شح في الأمثلة على ما نقول.

كان هذا المذهب الأساسي فاعلاً طوال الحرب ضد نيكاراغوا. ففي آب/ أغسطس ١٩٨٨، وبعد خطب التأييد الحماسية التي ألقاها زعماء الحمائم، أصدر مجلس الشيوخ «تعديل بيرد» الذي يدعو إلى تقديم مساعدات عسكرية إلى رجال كونترا إذا نفّذ ثوار ساندينستا أي «عمل عدائي» ضدهم. كان رجال كونترا، قبل ذلك بثلاثة أيام، قد هاجموا سفينة الركاب المكتظة المسماة «بعثة السلام» فقتلوا شخصين وجرحوا سبعة وعشرين، من ضمنهم كاهن معمداني من نيو جرسي يرأس وفداً دينياً أمريكياً. لم يذكر السناتور بيرد والسناتور دود وغيرهما شيئاً عن هذا الحادث، ولكن منطقهم واضح للعيان: إذا لجأ ثوار ساندينستا الغدّارون إلى «عمل عدائي» لمنع مثل هذه «الخدوش»، فإن لنا الحق كما هو بيّن بأن نعاقبهم على جريمتهم هذه بإرسال الأسلحة إلى قواتنا بالنيابة التي ترهب نيكاراغوا. وبما أن هذا الموقف يعتبر قويماً أخلاقياً ومتفقاً مع المبادىء، فإنه لم يثر كلمة تعليق واحدة على الإطلاق[13].

ظهر هذا التعليل ذاته خلال التخويف بمسألة طائرات ميغ بين حين وحين، وهي حكاية اختلقها رجال ريغان المتخصصون بإثارة المشاعر. فحين روجت إدارة ريغان هذه القصة في سنة ١٩٨٤ كجزء من حملة ناجحة لإزالة الانتخابات في نيكاراغوا من التاريخ، استجاب الحمائم لها قائلين إذا كانت التهمة صحيحة فسيترتب على الولايات المتحدة أن تقصف نيكاراغوا، لأن هذه الطائرات النفاثة المصنوعة في الخمسينيات «قادرة كذلك أن تكون ضد الولايات المتحدة»، لذا فهي خطر على أمننا (السناتور بول تسونغاز من ولاية ماساتشوستس، مع تأييد من حمائم كبار آخرين)[14]. وحين فضح أمر هذا الافتراء بعد أن أدى غرضه ظهر بعض الانتقاد لوسائل الاعلام لأنها ابتلعت دعاية الحكومة دون تبصرٍ، ولكن الحقيقة المهمة فعلاً قد تم تجاهلها: ألا وهي الاتفاق العام على أن مثل هذا السلوك من جانب نيكاراغوا لن يكون مقبولاً على الإطلاق. أما السبب لهذا السهو فبسيط: تقضي سنن الثقافة السياسية بأن من الفضائح الجسيمة أن تحاول نيكاراغوا الدفاع عن نفسها ضد العمليات الإرهابية التي تديرها الولايات المتحدة.

---

(١٣) انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.57ff. and 251.

(١٤) ورد كذلك تعليقات مماثلة لأحد «الحمائم» الديمقراطيين كريستوفر دود، في:
Boston Globe, 9/11/1984.

إن نيكاراغوا، بالطبع، لا تهتم اهتماماً خاصاً بطائرات ميغ. كان بود زعامة ساندينستا أن تقول لكل من يسأل إنها كانت تفضل وبسرور حصولها على طائرات نفاثة من فرنسا. ولكن جهودها للحصول على أسلحة من فرنسا قد عُطِّلت بضغط من واشنطن، التي أصرت أن يكون تسليح نيكاراغوا من قبل الروس وحدهم حتى يستطيع المعلقون أن يشيروا، بنبراتٍ تنذر بشرٍ مستطير يناسب الحال، إلى «ثوار ساندينستا المجهزين بسلاح سوفياتي» كلما أعيدت المهزلة أسبوعاً بعد أسبوع؛ فاستعمال جملة «ثوار ساندينستا المجهزين بسلاح فرنسي» لا يكون لها ذلك الوقع نفسه أبداً. كان كل هذا معروفاً جيداً، ولكنْ، بما أنه يناقض المتطلبات العقائدية، فقد ظل دونما نشر ودونما مناقشة.

كان مفهوماً كذلك طوال أمد المسألة أن طائرات ميغ العتيقة التي اتهمت نيكاراغوا بأنها تحاول جلبها سراً إلى أراضيها لا يمكن أن يكون لها إلا هدف واحد: حماية مجال نيكاراغوا الجوي من طلعات التموين الجوية التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية وكان يتطلبها الإبقاء على قوات الإنابة التابعة للولايات المتحدة في ساحة القتال، ومن طلعات الاستطلاع المنتظمة التي كانت تزود تلك القوات بآخر المعلومات، دقيقةً بدقيقة، عن مواقع قوات نيكاراغوا، لكي تتمكن من مهاجمة الأهداف المدنية دون أن تتعرض القوات لخطر ما، بمقتضى ما زوِّدت به من تعليمات وما تلقته من تدريب. كل هذا مفهوم ولكنه لا يكاد يذكر. وقد أجري جرد لأعداد الجريدة الليبرالية بوسطن غلوب، ولعلها أقلّ الصحف الأمريكية عداءً لساندينستا، فأسفر الجرد عن إشارة واحدة فقط في إحدى الافتتاحيات الى الحقيقة القائلة إن نيكاراغوا تحتاج إلى قوة جوية لـ «صد الهجمات التي تقوم بها قوات كونترا التي تديرها وكالة الاستخبارات المركزية، ولإيقاف أو ردع طلعات التموين الجوية» (عدد الجريدة الصادر في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦). والاستنتاج يظهر جلياً لا لبس فيه مرة أخرى: ليس لأحدٍ حق الدفاع عن النفس ضد هجوم أمريكي.

إن الإخفاق في الإحاطة بهذه الجوانب من الثقافة السياسية الأمريكية أمر شائع. ففي أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، عبّر وزير خارجية نيكاراغوا، ميغويل ديسكوتو، بشكل شخصي، عن آمال كبيرة باجتماع الرؤساء المقرر عقده في كانون الثاني/ يناير، وكانت لجنة التحقق والمراقبة الدولية ستقدم فيه تقريرها عن تقيّد أقطار أمريكا الوسطى باتفاقات آب/ أغسطس ١٩٨٧. كان الوزير واثقاً من أن يأتي التقرير في صالح نيكاراغوا، ومن أن ذلك سيدفع إلى الأمام عملية تحقيق الأهداف التي تبتغيها الاتفاقات. وجاءت توقعاته بشأن التقرير صحيحة؛ أما بشأن ما يترتب على ذلك فقد كان الوزير مخطئاً تماماً. لقد أخفق في فهم بعض الحقائق الأولية الخاصة بالديمقراطية الغربية. فقد كانت الحكومة الأمريكية ملتزمة بتقويض الاتفاقات؛ لذا ستقوم الصحافة الحرة بأداء واجبها بإخلاص، وسيكون من شأن توزيع السلطات القضاء على الحقائق وجعلها لاغية. هذه هي، مرةً أخرى، قواعد اللعبة.

وتنطبق هذه القواعد على نحوٍ عام، لا تشذ عنها الحالة الحاضرة التي نحن بصددها. وهكذا ففي آذار/ مارس ١٩٦٤، حين كان المحرر التنفيذي لجريدة نيويورك تايمز، ماكس

فرانكيل، يتعلم حرفته كمراسل حربي في الهند الصينية، قامت قوات من جيش سايغون يرافقها مستشارون أمريكيون بمهاجمة قرية كمبودية فسقط عدد من أهالي القرية بين قتيل وجريح. وبما أن أحد طياري الجيش الأمريكي قد وقع أسيراً فلم يكن من الممكن تجاهل الحادثة أو إنكار وقوعها بالطريقة المعتادة. فبادر فرانكيل إلى الكتابة عنها بسخط عظيم - ضد الأمير سيهانوك الذي «يدوس على أقدام الولايات المتحدة، متزعماً الرهط في التحريض على دولة عظمى، ومستعيراً صفحة من كتاب فيدل كاسترو» بتجرّؤه على طلب التعويضات عن هذه الفظاعة التي ارتكبتها الولايات المتحدة. كنّا نحن الأبرياء الذين أسيء إليهم[١٥].

وعلى النمط الذي جرى في هذه القضية يرث عملاؤنا بانتظام الحقوق ذاتها. فقد كتب كبير المراسلين الدبلوماسيين لجريدة نيويورك تايمز، توماس فريدمان، يقول: «في ١٩٨٢ وصل الجيش الإسرائيلي إلى بيروت كأنه مجموعة من الأبرياء في الخارج وتركها بعد بضعة أشهر كأنهم مجموعة من السياح الغاضبين الذين هوجموا من الخلف بقصد السلب، واستغفلوا بالغش والتدليس، وسرقت حقائبهم جميعها مع صكوك المسافرين العائدة لهم الموجودة في داخلها». وكما يعلم هذا المراسل جيداً قام هؤلاء الأبرياء الغزاة بقتل السجناء والمدنيين وأساءوا معاملتهم بوحشية وحطموا ما لديهم، وجعلوا كل ما في طريقهم هباءً منثوراً؛ وهم لم يتركوا لبنان، باستثناء ١٠ بالمئة من أراضيه التي ضموها إليهم من الناحية العملية، إلا بسبب المقاومة غير المتوقعة التي أنزلت بهم من الإصابات أكثر مما هم على استعداد لتقبُّله. إن الكلام المقتبس أعلاه قام باختياره روجر روزنبلاط كمثل صارخ على «الإدراك الحاد» الذي يتمتع به فريدمان فنشره في مقال جدير بالثناء على الصفحة الأولى من حقل «مراجعة الكتب» في جريدة نيويورك تايمز المذكورة[١٦].

ثانياً: الضيوف وقد أخذ بهم الاضطراب كلّ مأخذ

لم يكن بوش هو الضيف الوحيد في حفلة الحديقة الذي ذُعر من سوء سلوك الحيوان غير المرغوب فيه. ففي السرد الذي أوردته جريدة نيويورك تايمز لجرائم أورتيغا، تستشهد الجريدة بأقوال رئيس جمهورية السلفادور، ألفريدو كرستياني، الذي نعى على أورتيغا قراره بإلغاء وقف إطلاق النار المعلن من حكومته من جانب واحد، وتنقل عنه قوله إن هذا الإلغاء «قد دمّر كل شيء أُنجز حتى الآن، وأنه سوف يعقّد الوضع كثيراً»[١٧].

لم تكن السلفادور، بالطبع، قد أعلنت أي وقف لإطلاق النار. على العكس، فحين

---

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988), pp.269-270.

(١٦) Thomas Friedman, *From Beirut to Jerusalem* ([n.p.]: Farror Straus Giroux, 1989), p.128, and Roger Rosenblatt in: *New York Times Book Review*, 9/7/1989.

(١٧) Lindsey Gruson in: *New York Times*, 29/10/1989.

أعلنت FMLN وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد إظهاراً لحسن نيتها خلال محادثات السلام التي كانت قد بادرت إلى البدء بها قبل ذلك ببضعة أسابيع، كان جواب العسكر في السلفادور قيامهم بشن عمليات في معظم المناطق التي فيها قواعد للفدائيين ولجوءهم إلى التعجيل باحتجاز أعضاء النقابات الناشطين، وغير ذلك من الإجراءات القمعية. وفي خلال الفترة التي سبقت انتخابات آذار/ مارس ١٩٨٩، قامت القوات المسلحة كذلك بتصعيد عملياتها ـ وهي أعمال أشيد بها على نطاق واسع في الولايات المتحدة بصفتها تدل على الإخلاص لعملية الانتخاب. أما إذا أردنا أن نبني حكماً عن طريق ردّ الفعل هنا فما علينا إلا أن نفترض أن الاسهام الآخر كان متمثلاً بوجود القوات عند صناديق الاقتراع حيث بوسع أفرادها مراقبة الصناديق الشفافة التي يضع فيها الناخبون أوراقهم المرقمة وهي أوراق رقيقة جداً بحيث ترى علامة (×) التي يخطها الناخب على ورقته حتى من خلال ظهرها ـ هذا كله ظهر بوضوح في صور التقطها مراقبون مستقلون من الولايات المتحدة، إن لم نقل أنه ظهر في وسائل الاعلام[١٨].

عندما كان كرستياني ينعي على أورتيغا إخلاله السيّء الذوق بالنزهة، انفجرت قنبلة في مقر إحدى النقابات الكبيرة المناهضة للحكومة فقتلت عشرة أشخاص في جملتهم فيبي اليزابيت فيلاسكيز، الزعيمة النقابية والمنتقدة العنيفة للحكومة. وقد ناشدت منظمة العفو الدولية الحكومة التحقيق بالانفجار، وقالت إنه بعد هجوم FMLN على مجمّع وزارة الدفاع في اليوم السابق أصدر وزير الدفاع الجنرال لاريوس بياناً يقول إن الحركة العمالية ستتحمل النتائج. وقبل ذلك ببضع ساعات انفجرت قنبلة أخرى فأصابت بأضرار جسيمة مقر «لجنة أمهات المختفين» وجرحت أربعة أشخاص بينهم طفل يبلغ ثلاثة أشهر من العمر. وقد أفاد سكان الأمكنة المجاورة أنهم رأوا جنوداً بزيّهم الرسمي هاربين من مكاتب اللجنة قبيل الانفجار. ذكر لندزي غروسون في جريدة نيويورك تايمز «أن الهجمات جاءت عندما أخذ المراقبون والدبلوماسيون الغربيون يلاحظون ارتفاعاً حاداً في انتهاكات حقوق الإنسان وتصاعداً شديداً في القمع، بما في ذلك التزايد الكبير في استخدام التعذيب الجسدي والنفسي من قِبَل القوات المسلحة، وفي عدد المحتجزين من الفلاحين وأعضاء النقابات والتلاميذ». وقالت ماريا جوليا هرنانديز، مديرة المكتب الكنسي لحقوق الإنسان «إن الاحتجاز والاختفاء والتعذيب تزايدت كلها مؤخراً. والمشكلة بنيوية. فالعساكر يملكون من القوة أكثر مما في يد رئيس الجمهورية في هذه الديمقراطية الشهيرة». وقال كبير الأساقفة ريفيرا إي داماس في موعظته الدينية يوم الأحد، إن المكتب الكنسي المذكور يعتقد أن «كتائب الموت الشريرة» كانت هي المسؤولة عن الانفجار، ودعا إلى «تحقيق في العمق لإنهاء هذه المذابح الى الأبد»[١٩].

---

(١٨) انظر صور وتقارير الصحفي المستقل تيري آلن في ريتشموند، فيرمونت، نُقلت الى الكونغرس (دون أي ردّ فعل)، في: Chris Norton in: *Christian Science Monitor*, 22/9/1989.

(١٩) عن تقرير هروب الجنود، انظر: Douglas Farah in: *Boston Globe*, 1/11/1989; Lindsey =

وكما هو التقليد المعتاد عُزي العنف المتصاعد إلى «متطرفين من اليسار واليمين»، والحكومة ذات التفكير الإصلاحي تقف جانباً في عجز يائس. وهذا هو الأسلوب المألوف الذي يغطي به كتّاب الصحف والمعلقون وحمائم الكونغرس تأييدهم الضمني لكتائب الموت وغيرها من الطرق «المستخدمة لحماية الحكومة من المساءلة عن التعذيب والاختفاء والإعدامات التي تنفَّذ خارج نطاق القانون التي ترتكب باسمها» (منظمة العفو الدولية، في تعزيزها تحليلات مستقلة أخرى). إن مصدر الإرهاب يتضح بصورة وافية من المنعة التي بها يجري الإرهاب، ناهيك عن الأدلة المباشرة الكثيرة التي تدين قوات الأمن ـ هذه حقائق بدهية أكدّها مراقبو حقوق الإنسان باستمرار، دون جدوى. ذكر غروسون في صدد إشارته الى موكب جنازة ضحايا الانفجار، وسمّى الموكب «مظاهرة» أنه خلال تشييع الضحايا الست قذف الجنود علب الغاز المسيل للدموع في صفوف المتظاهرين[٢٠].

وبينما كان ضيوف حفلة الحديقة مضطرين لتحمُّل وجود أورتيغا بينهم في سان خوسه، كان سيزار فيلمان خويا مارتينيز، الهارب من جيش السلفادور، يخبر الصحفيين ومساعدي أعضاء الكونغرس في واشنطن عن اشتراكه في عمليات تعذيب وقتل تقوم بها مجموعة القوات الخاصة المسماة GC-2، التابعة للفوج الأول في جيش السلفادور، بعلمٍ أكيد من مستشاريها الأمريكيين «وكانوا يسيطرون على الدائرة» ـ هذا إلا إذا اختاروا ألا يعلَموا لأسباب تكتيكية. زعم خويا مارتينيز أن الأوامر التي تلقّاها كانت صادرة من هيئة رؤساء الأركان المشتركة لجيش السلفادور ومرسلة إلى قادة الفوج، وأنه رأى أوامر باثنتين وسبعين عملية إعدام اعتباراً من شهر نيسان/ ابريل حتى تموز/ يوليو، وأنه شارك في ثمانية من هذه الاعدامات التي قامت بها كتائب الموت. وقال إن الضحايا يضرَبون خلال التحقيق حتى يشرفوا على الموت ثم تُجَزُّ رقابهم عادةً وتلقى جثثهم من مرتفع إلى مياه المحيط الهادىء، أو تدفن في مقابر سرية؛ وسرد تفاصيل دقيقة جرى توثيق أجزاء عديدة منها من مصادر مستقلة. ومن بين ضباط الفوج الأول، الذين قال إنهم من المشاركين، قائد الفوج السابق، وهو الآن نائب وزير الدفاع والقائد الحالي لبطارية بللوزو وهي من صفوة القوات. واتهم هؤلاء وغيرهم من المذكورين بأنهم «قادة لما يُعرف بفصائل الموت ومن العاملين فيها. . .» بينما نفت إدارة بوش هذه الاتهامات ولو أنها أقرت بأنها «خطيرة جداً» وزعمت أن التحقيقات جارية[٢١].

Gruson in: *New York Times*, 1/11/1989; *Amnesty International* and *Associated Press*, 6/11/1989;= and Chris Norton in: *Christian Science Monitor*, 6/11/1989.

توتيلا ليغال الذي اقتبست عنه لجنة العمل الوطنية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في السلفادور في ٣١ تشرين الأول/ اكتوبر.

ملاحظة قصيرة في صفحة ٣٥: Rivera Damas in: *Boston Globe*, 6/11/1989.

(٢٠) *New York Times*, 3/11/1989.

(٢١) *Associated Press:* 26, 27, and 28/10/1989; *Washington Post* (27 October 1989); *Boston Globe*, 29/10/1989, p.26, and *El Salvador on Line* (ESOL), 30/10/1989.

القصة الحقيقية، كما كُشفت تنبؤياً، كانت أن إدارة بوش سعت بكل وسيلة إلى اخراس خويا مارتينيز، وترحيله=

في الأيام القليلة التي سبقت اجتماع الرؤساء شجبت حكومة كرستياني، مقترح السلام الذي تقدمت به فروليبا (FMLN) لأنه يدعو إلى إزاحة الضباط العسكريين المشتركين في الفظائع الجماعية التي ارتكبت في الثمانينيات. اجتمعت القيادة العسكرية بأسرها مع الصحفيين ونعتت هذا الطلب بأنه «خَطِل وسخيف ومستحيل»، وصرّح بهذا أيضاً القاتل السيّىء الصيت روبرتو دوبويسون، الرئيس الفخري مدى الحياة لأرينا ARENA. وندد كرستياني أيضاً بهذا المقترح علناً فوصفه بأنه «سخيف»؛ ولا شك أن من السخف أن نتوقع من حكام البلاد الفعليين أن يقوموا بالتطهير ضد أنفسهم. والظاهر أن جريدة نيويورك تايمز قد وافقت على ذلك. فقد كتب لندزي غروسون يقول إن الحكومة وفروليبا كلاهما لا يحاول «أن يدفع بعملية السلام الوليدة إلى الأمام». كلاهما ينوي أن يسجل نقاطاً لصالحه في المناقشة. والبرهان على ذلك هو أن الحكومة تطالب باستسلام فروليبا التام «دون أن تقدم تنازلات إلى الثوار ودون أن تعالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية المهمة التي دفعت رجال العصابات الى حمل السلاح»، في حين دعا الثوار إلى طرد قادة كبار كانت لهم صلة بانتهاكات حقوق الإنسان ـ اقتراحان غريبان على حدٍ سواء[٢٢].

بيد أن منسق اللجنة الدائمة لجماعة «المناقشة الوطنية من أجل السلام» التي بدأتها الكنيسة لم يوافق على ذلك. قال إن الأحرى هو «أن التنظيف الذاتي والتحول من حال إلى حال» للقوات المسلحة أمر ضروري لإنهاء الإساءات والاسهام في تحقيق السلام[٢٣]. إن مشكلة السيطرة على العساكر هي المشكلة المألوفة التي تنشأ في كل دول الإرهاب في أمريكا اللاتينية التي أقامتها الولايات المتحدة أو دعمتها سنين عديدة. إنها مشكلة غير قابلة للحل طالما ظلت الهياكل المؤسسية على حالها دون تغيير كما تطالب واشنطن بموافقة عامة من النخبات المحلية.

في اليوم السادس والعشرين من تشرين الأول/ اكتوبر، وكان كرستياني في طريقه إلى سان خوسه، قذفت قنبلة يدوية متشظية على جمهرة من التلاميذ في جامعة السلفادور العامة وكانوا يستعدون لمسيرةٍ إحياءً لذكرى اغتيال هربرت أنايا الناشط في حركة حقوق الإنسان. جرحت القنبلة خمسة عشر تلميذاً كانت جروح خمسة منهم بليغة. غادر الفاعلون من بوابة في الجامعة تحت حراسة قوات من فوج المشاة الأول. وفي اليوم نفسه اختُطف ثلاثة من تلاميذ الجامعة من قبل قوات الأمن. وقال عميد الجامعة إن الحكومة، التي شنت هجوماً على الجامعة ودمرت قسماً منها في سنة ١٩٨٠، فسقط عدد من القتلى وعطلت الدراسة مدة أربع

= إلى السلفادور قبل أن تسبب معلوماته الكثير من الضرر.
انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.12, pp.389ff.

(٢٢) *Associated Press*, 20/10/1989; *El Salvador on Line*, 30/10/1989, and Lindsey Gruson in: *New York Times*, 18/10/1989.

(٢٣) *El Salvador on Line*, 30/10/1989.
حول النقاش الوطني، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, pp.268ff.

سنوات، تنوي الآن «إزالة الجامعة من الوجود. . . من خلال أساليب الإرهاب». ووقعت فظائع أخرى في الأيام التالية. وعزا مدير مكتب حقوق الإنسان في الجامعة اليسوعية هذه الفظائع المستمرة ضد المدنيين الى «استراتيجية عامة للحرب والقمع». وقبل ذلك بأسابيع، حدثت موجة من الاختطاف والاغتصاب والتعذيب وغير ذلك من الانتهاكات الموجهة ضد نقابات العمال والمنظمات الشعبية الأخرى. ووصف الناشطون في حركة حقوق الإنسان هذه الموجة من القمع بأنها «حملة يقوم بها الجيش لبث الرعب في قلوب السكان»(٢٤).

كانت جامعة السلفادور العامة تحت سيطرة الفوج الأول الذي كان يرتكب فظائع منتظمة فيها متمتعاً بالحصانة المعتادة. وهكذا، ففي السابع عشر من تموز/ يوليو أطلقت القوات التي تحرس مداخل الجامعة النار على التلاميذ فجرحت عشرة منهم. كان هؤلاء يحتجون على الوجود العسكري ويمارسون ضغطاً من أجل إطلاق سراح أربعة عشر تلميذاً وأستاذاً، كانت قوات الأمن قد احتجزتهم في الأسابيع الأخيرة. ادعى الرئيس كرستياني أن الجنود لم يفتحوا النار إلا بعد أن هاجمهم التلاميذ، ولكن مدير الجامعة نفى هذه التهمة، ووصف هجوم الجيش بأنه «عمل من أعمال العدوان» ضد الجامعة مشيراً إلى أن الجنود لم يصابوا بأذى. بعد خمسة أيام نسفت مطبعة الجامعة اليسوعية التي تنشر عدداً من المجلات، وهي دوريات تحلل سياسات الحكومة وتنتقدها. وأنحت سلطات الجامعة باللائمة على العساكر وقالت إن المهاجمين اقتحموا الجامعة من خلال الجدران في حين كانت المدينة تحت «حراسة عسكرية مشددة» والتنقل فيها أمر عسير، وأن النسف كان «جزءاً من الهجمات والاتهامات ضد اليسوعيين». لم يظهر هنا أي اهتمام(٢٥).

وفي أواخر أيلول/ سبتمبر، أثنى السناتور دود، زعيم الحمائم في الكونغرس، على حكومة أرينا واحترامها الجديد لحقوق الإنسان، عند عرضه بالاشتراك مع السناتور جيسي هيلمز مشروع قرار يقضي بزيادة المساعدات العسكرية الى السلفادور. قبل ذلك بيومين كان الجيش قد هاجم كنيسة لجأ إليها المحتجون هرباً من شرطة الاضطرابات، التي رشّتهم بالغاز المسيل للدموع وضربتهم وأوقفت واحداً وستين من الناشطين في الحركة العمالية، ظهر منهم في المحكمة تسعة وثلاثون وعليهم الكدمات وآثار الضرب الأخرى. وبعضهم يكاد لا يقدر على السير، وادعى عدد منهم التعرض للاغتصاب. ووافق الكونغرس على مشروع دود - هيلمز لزيادة المساعدة العسكرية مع رفض تقييدها بشروط تتعلق بحقوق الإنسان. ودان كبير الأساقفة ريفيرا اي داماس هذا القرار وأهاب بأن «تخصّص المساعدات لتأهيل الآلاف من أهالي السلفادور الذين شوهتهم الحرب لا لشراء الأسلحة»(٢٦). أما الجرائد المشهورة فقد تجاهلت مرة أخرى

---

(٢٤) *El Salvador on Line,* 30/10/1989, and Frank Smyth in: *Austin American-Statesman,* 28/9/1989.

(٢٥) *Central America Report* (CAR) (Guatemala), 28/7/1989.

ظلت الصحافة والكونغرس غير مباليين حتى صُرع ستة مفكرين يسوعيين بارزين بعد ذلك ببضعة أسابيع، عقب إرسال هذا المقال الى الصحافة للنشر.

(٢٦) *Washington Report on the Hemisphere* (Council on Hemispheric Affairs =

كل هذا، واختارت بدلاً من ذلك أن تذكّر قراءَها بأحداث نانديم في تموز/ يوليو ١٩٨٨، مع التعبير الملائم عن الامتعاض والرعب من الأعمال الفظيعة التي يرتكبها الحيوان الذي يفسد الآن حفلة الحديقة.

إن المرء ليبحث عبثاً عن اقتراح يفيد أن على السلفادور ـ أو غواتيمالا، والوضع فيها أسوأ بكثير ـ أن تكبح جماح عساكرها للأخذ بيد إمكانات الديمقراطية والسلام. إن زعماءَها ليسوا خنازير في نزهة، بل ديمقراطيون محترمون (وإن كانوا غير فعّالين نوعاً ما)، وإن حكامها العسكريين يقومون «بإصلاح» الممارسات الفظة الماضية وتجاوزها تحت تأثير الولايات المتحدة الحميد ـ عملية دائمية لا تربكها الحقيقة المزعجة.

ثالثاً: من الوهم إلى الواقع

ننتقل الآن من عالم البنى الأيديولوجية إلى عالم الأحداث الجارية. كانت نيكاراغوا، كما ذكرنا، قد دعت إلى اجتماع يعقد في مقر الأمم المتحدة لتطبيق اتفاقات تيلا المعقودة في آب/ أغسطس ١٩٨٩ الموقعة من رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى، والمقتصرة الآن على نيكاراغوا وفقاً لما أملته الولايات المتحدة. وقد شارك في هذا الاجتماع، كما تقرّر حكومتا نيكاراغوا وهندوراس وممثلون عن كونترا واللجنة الدولية للتحقق والدعم.

رفضت هندوراس على الفور الدعوة إلى الاشتراك وبينت أنها غير مسؤولة عن القواعد التي تشرف عليها الولايات المتحدة في أراضيها، وأنها لا تنوي تنفيذ التزامها بموجب اتفاقات تيلا لتطبيق تسريح قوات كونترا بحلول كانون الأول/ ديسمبر. ولئن أقام ثوار كونترا معسكرات في مناطق من هندوراس سيطروا عليها بعد طردهم السكان المحليين منها وأخذوا يشنون الهجمات داخل نيكاراغوا من قواعدهم في هندوراس، فهذا ليس من شأن هندوراس ذات السيادة. كان الغرض من هذه المناورات يتلخص بما يلي: فبدلاً من أن يؤدي الاجتماع في مقر الأمم المتحدة إلى إنشاء آلية لتطبيق عملية السلام (التي التزم البيت الأبيض والكونغرس بتعطيلها منذ زمن) سيكون من الممكن تصوير الاجتماع على أنه نصر لقوة الولايات المتحدة؛ أي على أنه اعتراف متردد من ساندينستا بشرعية ثوار كونترا في اجتماع وجهاً لوجه من النوع الذي «كنا ندعو إليه من أمدٍ طويل» (مارلين فيتز ووتر، الناطق بلسان البيت الأبيض)(٢٧). هذا، وبإزاحة ممثلي هندوراس من المباحثات يكون بوسع الولايات المتحدة كذلك أن تحمي سياستها في إدامة ثوار كونترا انتهاكاً لاتفاقات تيلا.

= (COHA)) (10October 1989); *Boston Globe*, 20/9/1989, *El Rescate Human Rights Chronology* (September 1989).

(٢٧) Mark Uhlig in: *New York Times*, 3/11/1989, and Adam Pertman in: *Boston Globe*, 4/11/1989.

وافقت هندوراس في ما بعد على مراقبة المحادثات، ولكن من دون المشاركة فيها.

Boston Globe, 7/11/1989.

كـانت هذه الأسـاليب التي اتبعتها واشنـطن مفهومـة كـل الفهم وتتفق مـع الأهـداف الاسـتراتيجية الـطويلة المدى. إن تفضيـل القوة عـلى الدبلومـاسية أمـر تقليدي ولـه فائـدتـه النسبية. ولكنْ كان رأي النخبة في الولايـات المتحدة بحلول سنـة ١٩٨٦ معارضـاً معارضـة ساحقة للاعتماد على رجال كونترا (٨٠ بالمئة من القادة، كما تفيـد استطلاعـات الرأي). وقـد فهم المراقبون من ذوي التفكير السديـد أن الحرب الاقتصـادية والعقـائديـة هي من الوسـائل الأقل كلفة لخنق وتدمير قطر ضعيفٍ مملق ويعتمد على علاقاته مع الولايات المتحدة ولا يملك القدرة على إثارة الرأي العام الداخلي والدولي وما في ذلك من تأثير جانبي سلبي. وفي الوقت عينه يجمع رأي النخبة على وجوب الحفاظ على دول الإرهاب التابعة للولايـات المتحدة وعـلى حماية قادتها ـ ويوصفون بالديمقراطيين ـ من أي تحدٍّ يواجههم وهم يؤدون وظيفتهم في خـدمة الامتيازات والثروة، ويقتلون ويعذبون من يقف في طـريقهم. كان أنصـار ريغان، بمـا عُرف عنهم من إصرار على العنف من أجل العنف، في حالة عزلة متزايدة.

أصبـح واضحاً بحلول ١٩٨٨ أن قـوات كونـترا لا يمكن إدامة بقـائها كقـوة عسكريـة رئيسية داخل نيكاراغوا. ولكن كـان واضحاً أيضـاً أن جيشاً من المـرتزقـة في هندوراس وشيئـاً من الإرهاب يجري بانتظام من شأنها الحيلولة دون تسريح الجنود في نيكاراغوا وضـمان المزيـد من المعـاناة بـين أفراد الشعب، وعـلى العموم تـرويج الهـدف الأساسي القـاضي بخنق القطر وجعل سكانه المتمردين يدركون أن البقـاء يتطلب الاستسـلام لإرادة السيد المطاع في نصف الكرة الغربي. وقد أوضح أحد مسؤولي وزارة الدفاع في أيار/ مايو ١٩٨٨ قائلاً:

> هؤلاء الـرجال الأشـداء البالـغ عددهم ألفـين [الذين تبقي عليهم الـولايـات المتحـدة داخـل نيكـاراغوا] يمكنهم تـوجيه شيء من الضغط عـلى حكومـة نيكاراغـوا وإجبارهـا على استخـدام مـواردها الاقتصـادية من أجـل العسـاكـر ومنعها من حـل مشاكلهـا الاقتصاديـة ـ وهذه نقـطة إضـافية. . . . إن أي شيء يضـع ضغطاً عـلى نـظام سـانـدينستـا ويلفت الانتبـاه إلى غيـاب الديمقراطية ويمنع رجال ساندينستا من حل مشاكلهم الاقتصادية هو نقطة إضافية.

صرح إسرائيل غاليانو، أحد قادة الكونترا، في مقـابلة أجريت معـه في آب/ أغسطس ١٩٨٩ قائـلاً: «إننا على ثقة بأننا سنكون قادرين على جعل ثوار ساندينستا بـالتأكيـد في حال لا يستطيعون فيه العيش بسلام». إنما كان قـد صار معـروفاً أن رجـال كونـترا ليسوا إلا قـوة عسكرية فقط بعد أن جرى التخلي عن المدعيات كلها بشأن مؤهلاتهم الديمقراطية. وقد ذكـر أحد المسؤولين الأمريكيين قائلاً بصراحـة: «كنا نعـرف دائماً أن العسـاكر هم الـذين يتولـون السلطة، تماماً كما هو الحال في الديمقراطيات الناشئة؛ أما الجهاز السيـاسي فقد طُعِّم تـطعيماً» من قِبَل الولايات المتحدة. وفي حقيقة الأمر كـان الغرض الـرئيسي من التطعيم الفـاشل هـو وضع كمية من الحنطة في مطحنة رجال الدعاية، ولم يعد ذلك ضرورياً الآن[٢٨].

---

(٢٨) Doyle McManus in: *Los Angeles Times*, 28/5/1988; Israel Galeano in: *Associated Press*, 28/10/1989, and Mark Uhlig in: *New York Times*, 5/11/1989.

إن هذه السياسات الأمريكية إنما تعيد فقط ذكر الشروط الأساسية للمنهاج الذي أقرته الادارة في سنة ١٩٨١، وقد لخصه ديفيد ماك ميشيل، المحلل السابق في وكالة الاستخبارات المركزية، حين أدلى بشهادته أمام المحكمة العالمية قائلاً: إنه يرمي إلى استخدام جيش الإنابة (كما سماه مؤيدو إقامته في الوثائق الداخلية) لغرض «استفزاز هجمات عبر الحدود تشنها قوات نيكاراغوا وبذلك تتخذ الهجمات دليلاً لإظهار طبيعة نيكاراغوا العدوانية»؛ وللضغط على الحكومة «لكي تنقضّ على الحريات المدنية داخل نيكاراغوا ذاتها، فتوقف المعارضة لها عند حد، وتظهر طبيعتها الاستبدادية الكامنة فيها على ما يُزعم»؛ وتقوّض اقتصادها الممزق(٢٩).

وكما بحثنا سابقاً، كانت الولايات المتحدة قد نبذت باحتقار منذ اللحظة الأولى اتفاقية أسكيبولاس ـ ٢ التي عقدها رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى في آب/ أغسطس ١٩٨٧. ففي الحال صعّدت الولايات المتحدة من طلعات التموين الجوية غير الشرعية إلى ثوار كونترا، الأمر الذي تحرّمه الاتفاقات بصراحة النصوص، في حين تعاونت الصحافة بكبتها عملياً هذه الحقائق الجوهرية وتحويلها للانتباه من التركيز على الدول العميلة وانتهاكها الشامل للاتفاقات، وتصنعها السخط العظيم على تجاوزات أقل خطورةً بكثير تجري في نيكاراغوا. وبحلول كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ كانت الولايات المتحدة ومنظومتها العقائدية قد أكملت تقويض الاتفاقات غير المطلوبة. وفي آذار/ مارس ١٩٨٨ توصلت نيكاراغوا وثوار كونترا إلى وقف مؤقت لإطلاق النار، واتُّفِق على ألا تسلّم المساعدات الأمريكية إلى ثوار كونترا من الآن فصاعداً إلا بواسطة «منظمات محايدة» وأن تكون هذه المساعدات مقتصرة على إعادة النازحين وإعادة توطينهم. وعُهِد إلى سواريز، السكرتير العام لمنظمة الدول الأمريكية، مسؤولية رقابة الالتزام بهذا الاتفاق. وفي الحال انضم حمائم الكونغرس إلى البيت الأبيض في دعم تشريع ينتهك هذه الشروط. قرر الكونغرس أن المساعدات إلى ثوار كونترا ستدار من قبل وزارة الخارجية بواسطة دائرتها المختصة بالمساعدات، وذلك لغرض الحفاظ على هؤلاء الثوار كقوة عسكرية في هندوراس. كتب السكرتير العام سواريز الى وزير الخارجية جورج شولتز محتجاً على هذا الانتهاك الصارخ للاتفاقية، فلم يتلقَّ إلا الصمت المعتاد. وبعد عام واحد تكررت الحكاية. ففي الرابع عشر من شباط/ فبراير ١٩٨٩ كرر رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى موافقتهم على أن تقتصر المساعدات الأمريكية إلى ثوار كونترا على «التسريح الطوعي وإعادة النازحين أو توطينهم في نيكاراغوا وفي أقطار ثالثة»، ويشمل ذلك أفراد قوات كونترا وعوائلهم. بادر الكونغرس في الحال إلى انتهاك هذا الطلب بتقديم مساعدات مباشرة للحفاظ على ثوار كونترا في هندوراس، في «اتفاق تاريخي» مع البيت الأبيض هللت له الصحافة باعتباره «منسجماً مع الميثاق الإقليمي» الذي تنتهكه انتهاكاً صارخاً(٣٠).

---

(٢٩) انظر: Noam Chomsky, *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), p.121.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: Chomsky: *Necessary Illusions*, and *Deterring Democracy*, chap.2. =

إن الحكاية التي كانت ولا تزال ترددها وسائل الإعلام الرسمية هي أن الولايات المتحدة تلتزم بإخلاص بالاتفاقات. وحين كتب الرئيس أورتيغا في جريدة نيويورك تايمز قائلاً إن المساعدات الأمريكية ترسل إلى ثوار كونترا انتهاكاً لاتفاقات أمريكا الوسطى لم يستطع إلا قليلون فهم ما يعنيه[٣١]. لذا يمكن طرح ملاحظاته جانباً بصفتها مزيداً من ثرثرة الأوباش الشيوعيين. يجب علينا أن نضيف قاعدة أخرى إلى قواعد اللعبة: الحقيقة هي شيء لا علاقة له مطلقاً بالموضوع حين لا تخدم السلطة.

رابعاً: انتخابات ١٩٩٠

كانت انتخابات ١٩٩٠ في نيكاراغوا حدثاً ذا أهمية بالغة. ولغرض فهم سياسة الولايات المتحدة ومفهوم الديمقراطية العملي في الثقافة السياسية السائدة، فإن من المهم التمعن في الأمور التي عرفت عن تلك الانتخابات في الأشهر السابقة لها، والطريقة التي جرى بواسطتها تأويل هذه الأمور في ما بعد. سنتناول الشق الأول من هاتين المسألتين في هذا المبحث، وقد نشرناه قبل الانتخابات؛ أما الشق الثاني فقد بحثناه في الفصل القادم ـ وكنا كتبناه بعد إجرائها. ولغرض التمييز بوضوح بين هذين الموضوعين ـ ما كان واضحاً قبلاً والنظرة اللاحقة للأحداث ـ فإني أترك هذا المبحث كما كتبته في شكله الأصلي[٣٢].

في سنة ١٩٨٤ أجرت نيكاراغوا انتخابات تفوق في نزاهتها، بأي مقياس عقلاني، تلك التي أجريت في دول الإرهاب التابعة للولايات المتحدة. وقد جرت مراقبتها عن كثب، بالدقة التي جرت في أية انتخابات أخرى في التاريخ، من قبل رابطة العلماء في أمريكا اللاتينية والحكومات الغربية وبرلماناتها، وغيرها من الهيئات. كان الاستنتاج العام هو أنها انتخابات نزيهة وعادلة، وهي كذلك بالتأكيد بمقاييس المنطقة، وأكثر نزاهةً وعدلاً من انتخابات السلفادور التي هللت لها الحكومة الأمريكية ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة بصفتها انتصاراً للديمقراطية. وقد عملت الولايات المتحدة بشكل فعال لإرباك الانتخابات،

= حول تدمير الاتفاقات عموماً، ودور وسائل الاعلام الحاسم في تسهيل العملية والمحضر السابق الخاص بإعاقة التسوية الدبلوماسية، انظر: Chomsky: *The Culture of Terrorism*, chap.7, and *Necessary Illusions*, chap.4, appendix IV, section 5.

وقد قمع هذا المحضر كلياً في وسائل الإعلام ومقدّر له أن يُلغى من التاريخ، مع نجاحات مماثلة سابقة في التقليل من شأن الدبلوماسية. من أجل أمثلة عن الهند الصينية، انظر:

Noam Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon Books, ©1982), chap.3-4, and Chomsky and Herman, *Manufacturing Consent*, chap.5, sections 3 and 5.

(٣١) Daniel Ortega in: *New York Times*, 2/11/1989.

(٣٢) *Z Magazine* (December 1990).

هناك تغييرات تحريرية طفيفة وغير متصلة بالموضوع، وبخاصة تغييرات في صيغ الأفعال لتجنب التشوّش. انظر أيضاً: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.5.

كما يُقَرُّ بذلك الآن بصورة غير علنية. وهذه الحقائق، كما تقضي قواعد اللعبة، لا صلة لها بالموضوع. إن الانتخابات لم تجر. ونيكاراغوا هي القطر الوحيد في المنطقة الذي ليس فيه رئيساً منتخباً، بل دكتاتوراً ليس إلا[٣٣].

تقرر إجراء الانتخابات التالية في سنة ١٩٩٠. والخرافة الرسمية هنا هي أن رجال ساندينستا المستبدين لم يوافقوا على إجراء الانتخابات في ١٩٩٠ إلا بسبب صمود الولايات المتحدة وثوار كونترا. أما في دنيا الواقع، فإن التأثير الملموس الوحيد للضغط الأمريكي هو تقديم موعد الانتخابات بضعة أشهر. وتدخلت الولايات المتحدة على نطاق واسع جداً في محاولة منها لإرباك الانتخابات. كانت المقاطعة وغيرها من إجراءات الحرب الاقتصادية بما فيها من حصار مفروض عبارة عن رسالة واضحة للناخبين في نيكاراغوا: إذا أردتم أن يأكل أطفالكم فصوتوا على النحو الذي نأمركم به.

ذكر راندولف ريان، محرر جريدة بوسطن غلوب أن واشنطن، برفضها اتفاقات تيلا وإصرارها على إيقاف تسريح ثوار كونترا، إنما كانت ترسل «رسالة ضمنية... إلى الناخبين في نيكاراغوا: إذا أردتم سلاماً مضموناً فصوّتوا للمعارضة». واعترفت حتى جريدة نيويورك تايمز، بطريقة ملتوية، بهذا التخريب للعملية الانتخابية. فقد تحدثت بسرور كبير عن انهيار الاقتصاد وأثره في «إبعاد» الطبقة العاملة عن رجال ساندينستا وتحوّلها ضدهم، ولاحظت أن العمال في مانغوا يفهمون أن إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة هي مفتاح التغلب على الأزمة الاقتصادية، «وأن المعارضة أفضل حالاً للقيام بذلك» من رجال ساندينستا: «إن الإعانات الأجنبية المقدمة إلى أحزاب المعارضة هنا، والمعلن عنها جيداً، قد فسرت من الكثيرين من أهالي نيكاراغوا على أنها البرهان على أن المعارضة، لا رجال ساندينستا، لديها منفذ أفضل للحصول على الأموال الأجنبية الضرورية لانفراج أزمة البلاد»[٣٤].

في أوائل تشرين الثاني ١٩٨٩ جاءت إدارة بوش بمرشحة الولايات المتحدة فيوليتا تشامورو، إلى واشنطن لغرض الدعاية لها. فأصدر الرئيس بوش وعداً بـ «الغاء الحصار التجاري ومساعدة نيكاراغوا في إعادة الإعمار» إذا فازت تشامورو في الانتخابات، كما أعلن ذلك البيت الأبيض[٣٥].

لم يكن الأمر ليتطلب عبقرياً عظيماً لكي يدرك أن الولايات المتحدة ستستمر في تعذيب نيكاراغوا، مع تأييد من النخبة في طول الساحة وعرضها، إلى أن تعيد عملاءها إلى السلطة. إن هذا الحال المتجدد من الخوف التقليدي بالنسبة إلى الديمقراطية وازدرائها في أوساط النخبات الأمريكية، مما بلغ ذروة جديدة في الثمانينيات، أمر لا يمكن فهمه بسهولة في الدوائر المحترمة هنا. كان هناك حديث كثير عن المقترحات بإرسال المساعدات إلى المعارضة

---

(٣٣) انظر المراجع في: Chomsky, Ibid., chap.5, note (5).

(٣٤) *Boston Globe*, 26/10/1989, and Mark Uhlig in: *New York Times*, 7/11/1989.

(٣٥) *Associated Press*, 8/11/1989.

أو بإشراك وكالة الاستخبارات المركزية في عمليات سرية. إن هذه المسائل، بالمقارنة مع أعمال الولايات المتحدة الفعلية التي لا يقف أحد بوجهها عملياً، تعتبر من توافه الأمور.

هذا من الناحية النسبية؛ أما بالقياس المطلق، فإن مداخلات الولايات المتحدة المالية دعماً لعملائها تبلغ أكثر من نصف الأجر الشهري للشخص الواحد في نيكاراغوا. يعلق المجلس الخاص بشؤون نصف الكرة الغربي بأن هذا المبلغ يعادل بالمقارنة تدفق مليارين من الدولارات إلى حملة انتخابية أمريكية من قبل دولة أجنبية (وهو مقدار ضخم إذا أخذنا بنظر الاعتبار ميزان الأجور) ـ ولو أن الولايات المتحدة، بصفتها تختلف عن نيكاراغوا الاستبدادية، لا تسمح بدخول قرش واحد من الخارج لهذا الغرض[٣٦].

ليس هناك من شيء خافٍ في كل هذا. فقد قامت بعثة كندية من المراقبين، برعاية النقابات ووكالات التطوير بالإضافة إلى جماعات تمثّل الكنيسة وجمعيات حقوق الانسان والفئات الأكاديمية، بإتمام تحقيق دام أربعة أسابيع عن الاستعدادات الانتخابية في نيكاراغوا في الوقت الذي بدأت حفلة الحديقة احتفالها بـ «الديمقراطية» بكثير من الجعجعة في كوستا ريكا. وكانت النتيجة التي توصلت إليها البعثة، ونقلتها شركات البرق (ولكنها لم تُنشر هنا على ما يظهر)، هي أن الولايات المتحدة «تعمل كل ما في وسعها لإرباك الانتخابات المقرر إجراؤها في العام القادم. . . . إن التدخل الأمريكي هو العقبة الرئيسية أمام تحقيق انتخابات حرة وعادلة في نيكاراغوا»، كما ورد في نص تقرير البعثة. وأضاف هذا التقرير كذلك أن ثوار كونترا كانوا يحاولون نسف الانتخابات. كانوا «يشنون حملة تخويف بإشهار رسالة واضحة تقول: «إذا أيدتم [حكومة ساندينستا] فسنعود إليكم لقتلكم». وقدرت البعثة الكندية أن ثوار كونترا قتلوا اثنين وأربعين شخصاً في «عنف انتخابي» في تشرين الأول/ اكتوبر[٣٧].

قد يجادل المرء في ما إذا كانت نيكاراغوا على صواب أم على خطأ في إلغائها وقف إطلاق النار الذي أعلنته هي من جانب واحد. ولكن من السذاجة بمكان من جانب الحمائم الليبراليين انتقاد هذا العمل على أساس أنه سيقوّض إمكانية «الإعادة الكاملة للعلاقات الأمريكية ـ النيكاراغوية» التي «لن تتحقق حتى يمكن بوش أن يشير إلى انتخابات يعتبرها عادلة» (جريدة **بوسطن غلوب**)[٣٨]. إن بوش «سيعتبر الانتخابات عادلة» حين يفوز مرشحوه، حتى إذا كان فوزهم قائماً على إرهاب وتخويف شاملين، كما حصل في السلفادور، وإلا فالانتخابات غير شرعية. يضاف إلى هذا أن لفظة «بوش» [ومعناها بالانكليزية منطقة

---

(٣٦) *Washington Report on the Hemisphere* (Council on Hemispheric Affairs (COHA)) (8 November 1989).

مورداً تقديرات Hemisphere Initiatives.

(٣٧) *Associated Press*, 26/10/1989.

وذُكر باختصار في: *Miami Herald*, 27/10/1989.

(٣٨) Editorial in: *Boston Globe*, 2/11/1989.

كثيرة الآجام والأدغال] يمكن أن تُتخذ مجازاً، كنايةً عن رأي النخبة على العموم. وسجل العقد الماضي يجعل هذا استنتاجاً لا يأتيه الباطل من بين يديه أو من خلفه، كما أنه استنتاج يدعمه الاستقراء للتطبيق التاريخي.

سيكونِ من الأمور غير الواقعية أن نتوقع تسامح الولايات المتحدة مع نظام سياسي لا تهيمن عليه مصالح الأعمال، وأفراد القلة، وعناصر العسكر التي تُخضع نفسها لمصالح النخبة الأمريكية. كما لا يعقل أن تتسامح الولايات المتحدة بمحض إرادتها مع حكومة توجه مواردها إلى الأغلبية الفقيرة فتظهر بذلك إخفاقها التام في الاعتراف بالأولويات الصحيحة، وتسير على درب قد تكون لها آثار خطرة ظاهرة لو سُمح للتجربة أن تنجح. لهذا فإن سياسة الولايات المتحدة لم تنحرف عن مبدئها القاضي بوجوب الحفاظ على دول الإرهاب العميلة وبوجوب إزالة ثوار ساندينستا لصالح عناصر أخرى تتمتع بفهم صحيح لحاجات ذوي الامتيازات في نيكاراغوا، وفي الولايات المتحدة على وجه أخص.

الفصل العاشر

أفول المثل الأعلى للديمقراطية

إن من الأهداف الأساسية لأي برنامج جيد للتلقين العقائدي هو تحويل الانتباه بعيداً عن القوة الفعلية وجذورها والمظاهر الكاذبة التي تتخذها. لذا فلغرض الدخول في مناقشة عن فيتنام أو الشرق الأوسط أو أمريكا الوسطى، يترتب على المرء أن يحصل على معرفة خاصة بهذه المناطق، وليس بالولايات المتحدة. ولكن المجال مفتوح لتطبيق المقاييس المنطقية عند دراسة التدخل السوفياتي التي تركّز على موسكو، لا على كابول وبراغ؛ أما بالنسبة إلينا، فالمشكلة هي في مكان آخر، بل إن معلقين محترمين يمكنهم حتى أن يتكلموا عن «التدمير الذاتي المأساوي لأمريكا الوسطى» مع قوتين عظميين تقومان بدور خلفي (متناظر) (ثيودور سورينسون). إن تعليقاً كهذا بشأن أوروبا الشرقية لن يثير إلا الاستهزاء[1].

وصلاحية هذا المذهب لأداء الخدمات واضحة للعيان، أما الذين يأملون في فهم شؤون العالم فسوف يقاومونه بطبيعة الحال. إن انتخابات شباط/ فبراير ١٩٩٠ في نيكاراغوا هي من الحالات التي تنطبق على ما نحن بصدده. ولا شك أن القوى التي تفعل فعلها داخل نيكاراغوا هي جديرة بالفهم[2]، كما أن ردود الفعل للانتخابات ليست أقل جدارة بذلك - بل أكثر جدارة بكثير، بالنظر لسعة القوة الأمريكية وطبيعتها. وردود الفعل هذه تزودنا ببصيرة كاشفة توضح المواضيع المبحوثة في هذه الفصول، كما أنها تعطينا دليلاً آخر مثيراً حقاً يشير إلى أن مفهوم الديمقراطية في الثقافة السياسية السائدة، إنما هو مفهوم يتلاشى حتى بصفته مثلاً أعلى مجرداً.

---

(١) Theodore Sorenson in: *New York Times*, 13/11/1987.

(٢) لإلقاء الضوء على النقاش، انظر مقالي: Carlos Vilas and George Vickers in: *NACLA Report on the Americas* (June 1990).

أولاً: الفائز: جورج بوش

فلننظر، كنقطةٍ للانطلاق، في عدد من ردود الفعل وراء الحدود. فقد كتبت الصحيفة الليبرالية لا جورنادا في المكسيك العاصمة تقول:

بعد عشر سنوات أخذت واشنطن تدقق براحة نفسية في حصيلة استثمار جرى توظيفه بالنار والدم. . .، وحرب عدوانية غير معلنة. . . . أما الانتخابات فقد هُيئت وأجريت على خير ما يرام بالتأكيد، ولكنّ عقداً من الرعب وراءها.

أما الجريدة اليمينية ال يونيفرسال، فقد رحبت بنتائج الانتخابات، ولكنها أقرت بأن

جبهة ساندينستا المهزومة لا تتحمل المسؤولية كلها عن الكوارث التي نزلت بأهالي نيكاراغوا. إن دورها الرئيسي في إعمار نيكاراغوا في السنين الأخيرة لا يمكن إنكاره أيضاً. ولكن الناخبين قاموا باستخدام موضوعي للامتياز الجوهري الذي تمنحه الديمقراطية: التصويت لمن يعتقدون أنه قادر على تحسين وضعهم.

- وهو بالتأكيد مرشح جورج بوش، إذا نظرنا إلى الأمر في ضوء السياسات الأمريكية غير المتبدلة التي هي، في ما يعهده سكان أمريكا اللاتينية، كشروق الشمس.

جاء استذكار الخلفية المألوفة في تعليق عن الانتخابات بقلم ليون غارسيا سولار، أحد المحللين السياسيين البارزين للصحيفة اليومية اكسلسيور. فبعد أن ذكر أمر الديمقراطية المزيفة في المكسيك ذاتها، تناول بالبحث الانتخابات التي جرت تحت التهديد الأمريكي في نيكاراغوا وذلك في سياق «مذهب التوسع الذي جعل الولايات المتحدة تحيط بالقارة من المحيط إلى المحيط؛ في سياق (المصير الثابت) الذي قادها إلى حروب امبريالية، الى المحميات والمستعمرات، إلى غزوات لا نهاية لها لأقطار أمريكتنا. . . . إن شعب نيكاراغوا قد صوت للسلام، بتهديد واضح من أنصار التدخل مفاده أنهم لن يعترفوا قط بشرعية الانتخابات إذا فاز فيها رجال ساندينستا»، وأنهم سيستمرون ببساطة في الحرب الإرهابية والخنق الاقتصادي إذا لم تأتِ نتيجة الانتخابات مرضية لواشنطن.

وكتب اللاهوتي الليبرالي ميغويل كونشا في الصحيفة المكسيكية الأسبوعية بونتو:

لم يتم الفوز في الانتخابات في نيكاراغوا إلا بحرب غير إنسانية وإجرامية قليلة التكثيف شنتها الحكومة الامبريالية. والعناصر التي كانت وراء فوز التحالف، بشتى أنواعها، من عناصر موضوعية في تفكيرها وذاتية، هي بلا شك سياسة الادارة الأمريكية، سواءً كانت إدارة ريغان أو بوش، . . . القائمة على ازدراء واضح لا تحده حدود لسنن القانون الدولي بأجمعها، مع عدوان عسكري وحصار اقتصادي كانا من أهم رؤوس الحراب خلال العقد الماضي. لقد أثر هذا تأثيراً شديداً في اختيار الأغلبية من شعب نيكاراغوا المستميت في تطلعه نحو السلام، وهذه مسألة حيوية لشعبٍ جلد جلداً قاسياً بهذه العصا، لشعبٍ كان يرى أطفاله يموتون مدة عشر سنوات، بعد انتصار ثوري أُعتبر حلاً لمشاكله، لشعبٍ وُوجه بحرب يقتل فيها الأخ

أخاه، حربٍ دبّرتها الإرادة العمياء، العنيدة، «لأعداء الإنسانية» الذين يطلبون لأنفسهم الخلود بالإصرار على الاعتماد على قوتهم ذاتها.

وانتهى الكاتب إلى القول: «إن انتصار الجبهة المتحدة كان قانونياً ولكنه لم يكن عادلاً».

أما الصحيفة المستقلة ال تيمبو الصادرة في كولمبيا، وهي صحيفة معارضة بعاطفة مشبوبة لـ «الشيوعية المخيفة» ولثوار ساندينستا الذين يمثلونها في القارة، فقد اعتبرت «أن الولايات المتحدة والرئيس بوش قد سجلا انتصاراً واضحاً»[٣].

وفي غواتيمالا، لاحظت الصحيفة المستقلة سنترال أمريكا ريبورت أن انتخابات ١٩٩٠ «فوّضها دستور نيكاراغوا الذي شرّع في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧، قبل خطة أرياس للسلام» - بل في وقت كانت الولايات المتحدة تضع عراقيل شتى بوجه السلام. ومع أن «التنازلات التي قدّمها رجال ساندينستا كانت نتيجة لاتفاقات السلام»، ولكن الانتخابات لم تأتِ بها دبلوماسية رؤساء الجمهوريات في أمريكا الوسطى، ولا «الضغط المسلح من ثوار كونترا»، كما زعمت واشنطن. أما بشأن العملية الدبلوماسية نفسها قد قالت الصحيفة أن نيكاراغوا وحدها هي التي احترمت الاتفاقات التي وقفت بوجهها الولايات المتحدة وقوّاتها بالنيابة ودولها العميلة الثلاث. «إن الاصلاحات الهادفة الى تطبيق الديمقراطية في الداخل» قد عُرقلت في السلفادور وهندوراس وغواتيمالا، حيث تتزايد الانتهاكات لحقوق الإنسان وحيث لم يجر أي تقدم لتنفيذ أي جانب من الاتفاقات. وتمضي الصحيفة الى القول:

إن الانتخابات النموذجية التي أجراها رجال ساندينستا هي في ما يبدو النجاح الوحيد للعملية الدبلوماسية التي ابتدأت في ١٩٨٧، المتصل بالموضوع. وبما أن ثوار كونترا قد ظلوا في أماكنهم رغم الاتفاقات المتكررة القاضية بتفرقهم - وآخرها الموعد المحدد في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ الوارد في اتفاقات تيلا المعقودة في آب/ أغسطس ١٩٨٩ - فإن افتتاحيات الصحف تتساءل عن الحكمة السياسية التي جعلت رجال ساندينستا يلتزمون بالجانب الذي يخصهم من الصفقة.

أما «الانتخابات النموذجية»، «فإن معظم المحللين يتفقون على أن انتصار الجبهة المتحدة يمثل تتويجاً لمجهودات الحكومة الأمريكية، العسكرية والاقتصادية والسياسية، للإطاحة برجال ساندينستا». ثم تضيف الصحيفة تحت عنوان «الفائزون» قائلة:

برز الرئيس الأمريكي جورج بوش منتصراً على نحوٍ واضح في انتخابات نيكاراغوا. لقد جرى، في حرب ريغان/ بوش ضد نيكاراغوا التي طالت عقداً من الزمن، ما لا يعد ولا يحصى من الطرق، السرية منها والعلنية، للإطاحة بحكم ساندينستا. إن استمرار بوشٍ في مواصلة سياسة ريغان ذات الشقين: الخنق الاقتصادي والعدوان العسكري، قد آتت أكلها

(٣) وردت صحف لا جورنادا يونيفرسال وتيمبو في: *World Press Review* (April 1990); León García Soler in: *Excelsior*, 4/3/1990; Miguel Concha in: *Punto* (27 February 1990), and *Latin America News Update:* (May 1990) and (April 1990).

أخيراً فأعطت نتائج ملموسة. قال أورتيغا بعد الانتخابات إن النتيجة لم تكن مستغربة إذا نظرنا إلى ما جرى، فقد ذهب الناخبون إلى صناديق الاقتراع «والمسدس مصوب إلى رؤوسهم». . .

ـ وهذه خاتمة تتقبلها الصحيفة دون تعليق. ويمضي مقالها إلى القول «إن الآراء مجمعة على أن تعزو ارتداد الناس. . . الى الأزمة الاقتصادية الحرجة في نيكاراغوا»، ثم يستشهد المقال بافتتاحية ظهرت في صحيفة تصدر في العاصمة غواتيمالا، تشير «إلى أن ما يزيد على عشر سنوات من العدوان الاقتصادي والعسكري الذي شنته حكومة ذات موارد غير محدودة قد هيّأ الوضع لانتخابات قرر نتيجتها الانهاك الاقتصادي». وتختتم الافتتاحية بالقول «لقد كان تصويتاً من أجل البحث عن السلام من قبل شعب «سئم العنف حتماً. إنه تصويت من شعب جائع يريد أن يأكل لا أكثر ولا أقل»[٤]. وينتهي التحليل بالتعليق التالي:

في حين يشير عدد من المراقبين اليوم إلى أنه لم يسبق قط لنظام ثوري يساري أن يسلّم السلطة نتيجة انتخابات، فإن العكس صحيح أيضاً. إذ لم يسبق لحكومة يسارية منتخبة من الشعب في أمريكا اللاتينية أن فسح لها المجال بتولي إصلاحاتها دون قطع الطريق عليها بانقلاب أو غزو أو اغتيال.

ولنا أن نضيف: بتخريب أو إرهاب أو خنق اقتصادي. إن القراء في غواتيمالا، أو في غيرها من أقطار أمريكا اللاتينية، ليسوا بحاجة إلى مزيد من التذكير بهذه الحقائق البدهية. وسيبحث المرء كثيراً فيعجز عن العثور على أي تلميح لمثل هذه الفكرة، ناهيك عن العثور على مناقشة لما تنطوي عليه، في ما يكتب من تعليقات في الولايات المتحدة. حتى الحقيقة القائلة بأن في نيكاراغوا حكومة منتخبة من الشعب هي أمر محرمٌ ذكره في منظومة الدعاية الأمريكية، بمقاييسها في الضبط الذي لا يجرؤ إلا قلة من المثقفين المحترفين على مخالفته.

وفي لندن قال محررو جريدة فاينانشال تايمز: «إن الحرب ضد رجال كونترا قد أتت على الانجازات الأولى في الصحة والتعليم التي حققتها ثورة ساندينستا ووصلت بالقطر إلى حافة الإفلاس». ويضيف هؤلاء أن المنتصرين هم رجال كونترا ـ أي: البيت الأبيض، والكونغرس، وزمرة التأييد والدعم التي أنشأت وأدامت وبررت ما يُقرّ به أعضاء مجموعة الضغط لحساب كونترا بأنه «جيش بالإنابة»، وهي المجموعة التي كانت ترجو أن تقوم واشنطن بتحويل جنودها بالإنابة إلى قوة سياسية بطريقة من الطرق (بروس كاميرون وبن كمبل). يختتم تيم كون، مراسل الجريدة المذكورة في مانغوا، بالقول «إن أهالي نيكاراغوا يعتقدون على ما يبدو أن انتصار الجبهة المتحدة سيقدم أحسن الإمكانات لضمان الحصول على الأموال من الولايات المتحدة لإنهاء البؤس الاقتصادي الذي تعانيه البلاد» ـ وهذا كلام صحيح، بالطبع[٥].

---

(٤) *Central America Report* (CAR): 2 and 9/3/1990.

(٥) *Financial Times*, 27/2/1990.

بعد الملاحظة بأن حرب الكونترا جرّت البلاد إلى ما يقرب من الإفلاس، إذ بلغت قيمة الخسائر ١٢ مليار =

أما المجلة الشهرية مسوأميركا التي تصدر في كوستا ريكا باللغة الانكليزية فقد أضافت التعليق الآتي: «إن رجال ساندينستا قد راحوا ضحية خدعة دبرها أرياس رئيس جمهورية كوستا ريكا وغيره من رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى، فكلفتهم انتخابات الخامس والعشرين من شباط/ فبراير». كانت نيكاراغوا قد وافقت على التخفيف من القيود التي يفرضها زمن الحرب، وقدمت موعد إجراء الانتخابات بضعة أشهر، «في مقابل قيام ثوار كونترا بتسريح جنودهم وإنهاء الحرب». فنقض البيت الأبيض والكونغرس هذه الصفقة المقترحة فوراً، بإدامة ثوار كونترا كقوة عسكرية انتهاكاً للاتفاقات وإلزامهم بتكييف معيّن يقضي بالتركيز على نيكاراغوا وحدها. وعندما خرقت تلك الصفقة عملياً صار بوسع المرشح الأمريكي أن يعد بإنهاء الحرب في حين لا يستطيع أورتيغا ذلك. «فلما واجه أهالي نيكاراغوا هذا الخيار وقد أتعبتهم الحرب صوتوا من أجل السلام»[٦].

إذا أوجزنا نتيجة الحركة الأساسية التي دفعت الناس إلى اتجاه بعينه نجد أن الفائز في الانتخابات هو جورج بوش وتحالف الحزبين الديمقراطي والجمهوري الذي شن عدواناً اقتصادياً وعسكرياً دام عشر سنوات وترك شعباً جائعاً ومضطرباً، شعباً صوّت من أجل الخلاص من الرعب والشقاء. إن الديمقراطية قد تلقت ضربة قاصمة، فقد أزيحت «حكومة يسارية منتخبة انتخاباً شعبياً» وأحل محلها حكومة أخرى انتخبت تحت ضغط الإكراه وبتدخل أجنبي عنيف أثبت أنه كان حاسماً.

ثانياً: متّحدون في المسرّة

إذا عدنا فنظرنا إلى داخل بلادنا لوجدنا صورة مختلفة. فقد حدد هيو سايدي الدروس الأساسية، وسايدي مراسل لمجلة تايم وهو معلق محترم على شؤون رئاسة الجمهورية. تحت عنوان «الفضل يعود إلى أهله»، ينادي هذا الكاتب «بشيء من الإنصاف» لرونالد ريغان: «إن الحصيلة النهائية لأحداث نيكاراغوا هي على ما يبدو تحقيق ما سعت إليه الولايات المتحدة عبثاً في أرجاء المعمورة دعماً للحرية؛ إن عدداً قليلاً من الأمريكيين قد شاركوا في تلك الأحداث بخسارة قلة من الأرواح، وبكلفة لا تتجاوز ثلاثمئة دولار من المساعدات الأمريكية إلى رجال كونترا»، ومجرد ٣,١مليون للحرب الاقتصادية. ويمضي سايدي إلى

= دولار، فضلا عن التكاليف الهائلة بسبب العقوبات الاقتصادية، فإنهم يعزون المسؤولية الرئيسية إلى «سوء الادارة الاقتصادية» من جانب الساندينستا «ونظامهم التوتاليتاري». إنني ادع المنطق للآخرين لكي يحلوا الشيفرة.

Bruce Cameron and Penn Kemble, *From a Proxy Force to a National Liberation Movement* (ms [Manuscript], February 1986).

وزعت بصورة خاصة في البيت الأبيض.

(٦) Tony Avirgan in: *Mesoamerica* (March 1990).

القـول: «قارن هـذا بفيتنام، حيث قُتـل ثمانيـة وخمسون ألفـاً من الأمريكيـين وأنفق مئة وخمسـون ملياراً من الدولارات ومزقت الأمة شر ممزق بهزيمة منكرة»(٧).

وباختصار، فإن ريغان يستحق أن يسجـل له الفضـل عن حسن الإدارة: إن جحافله قد قامت بعملية مجزية من حيث الكلفة، فلم تنفق إلا مبالغ تافهة لكي ينزل بنيكاراغـوا من الدمار ما يقدَّر بخمسة عشر ملياراً من الدولارات وثلاثين ألفاً من القتلى، مع عـدد آخر غـير معـروف من الذين مـاتوا من المرض والجوع. ولكنْ، لاحظ أن سـايدي غـير منصف قليلاً بحق من سبق ريغان في الرئاسة، فأولئك نجحوا، بعد اللتيـا والتي، بقتل المـلايين في الهنـد الصينية وتركـوا ثلاثـة أقطار تـرزح في خراب تـام ـ وما هـذا بالإنجـاز البسيط، رغم الكلفة الباهظة التي تحملناها.

وتمضي مجلة تايم في الإشادة بـالطرق التي استخـدمت لكي تتحقق «آخر سلسلة سـارة من المفاجآت الديمقراطية، حين تفجرت الديمقراطية» في نيكاراغوا. كـانت الطريقـة تتلخص بـ «تـدمير الاقتصـاد وشن حرب بـالنيابـة تكون طـويلة وفتاكـة إلى أن يقوم الأهـالي المنهكون بالإطاحة بالحكومة غير المطلوبة بأنفسهم»، بكلفة من جانبنا تكون «إسميـة»، وترك الضحيـة «في حـال من جسورٍ مـدمرة ومحـطات طاقـة منسوفـة ومزارع بـوار»، وبذلـك يـزوِّد مـرشـح الـولايات المتحـدة بـ «قضية رابحـة»: إنها «الإملاق الـذي يتعرض لـه شعب نيكـاراغـوا». وتنتهي مجلة تـايم إلى القول، وهي مصيبـة في قولهـا، إن القضيـة الـوحيـدة التي تفـرّق بـين المحـافـظين والليـبراليـين هي «من يـدعي لنفسـه الفضـل» في هـذا النصر للديمقـراطيـة، في انتخابات حرة وعادلة جرت دون إكراه.

إن مجلة تايم يمكن وضعها في أقصى نقـطة لرهط المحـافظين في المشهـد السياسي، لـذا فلنتحول إلى الصحيفة الرئيسية للتيار الليبرالي، ونعني نيو ريببليك. وعنـوان افتتاحيتهـا «من كسب نيكـاراغوا؟» والجـواب «أهالي نيكـاراغوا، بـالطبـع» ـ وليس جورج بـوش والعـدوان الأمريكي. «إن الذين أيدوا المساعدات إلى ثوار كونترا. . . ، كـما فعلت هذه المجلة، يمكنهم أن يجدوا في النتيجة الحاصلة ما يبرر موقفهم، وهي نتيجـة جعلت من قبيل السخف الخـرافة اليسارية القائلة بأن مناهضة اليانكي هي القضية المركزية للهوية السياسية في أمريكا اللاتينيـة كلها، والخرافة اليمينية القائلة بأن اللينينيين لا يمكن حملهم على التغيير مطلقـاً». فإذا أضفنـا ما لم يقل بعد نجد أن «الخرافة» الأولى قد استسلمت للاستخـدام الناجـح للإرهـاب والخنق الاقتصـادي، وأن الثانيـة تقوم عـلى الإنكار المخلص للحقـائق المعروفـة والثابتـة عن «رجال ساندينستا الذين كانوا قد كسبوا انتخابات حرة وعادلة في ١٩٨٤» (جريدة أوبزرفر اللندنية، ٤ آذار/ مارس ١٩٩٠). وتمضي افتتاحية هذه الجريدة إلى القول: «مع أن نتائج الانتخـابات تثلج الصدر، فإن الديمقراطية في نيكاراغوا ليست آمنة تمـاماً حتى الآن، وأن أمـام الولايـات

---

(٧) ناقلة محاسبة الرئيس أمام الكونغـرس حول «مـاذا تكلّف شن حرب اقتصـادية»، انـظر: *Time* (12 March 1990), and *Associated Press*, 1/5/1990.

المتحدة، بعد أن عملت كمصدر وحي لانتصار الديمقراطية في زمننا، فرصة لكي تعمل على جعل الديمقراطية تسود» - «ديمقراطية»، على أسلوب مجلة نيو ريبيليك: النوع الذي يسود في أقاليم أمريكا الوسطى حيث تجد الولايات المتحدة أمامها فرصة وافية لتثبيت جذورها، هذا إذا ضربنا لذلك أوضح الأمثلة طراً(٨).

لعل من غير الانصاف تصوير البديل الليبرالي بـاللجوء إلى افتتاحيات في مجلة منحت «ريغان وشركاءه علامات جيدة» لدعمهم دولة الإرهاب في السلفادور في ذروتها التي بلغتها في ١٩٨١، ومن ثم قامت بعد ثلاث سنوات بـاستعراض أشلاء المذابح فنصحت ريغان وشركاءه بأن علينا أن نرسل مساعدات عسكرية «إلى الفاشيست على الأسلوب اللاتيني. . . بصرف النظر عن عدد الذين يُقتلون، لأن هناك من الأولويات الأمريكية ما يتقدم على حقوق الإنسان في السلفادور». لذا، فلندع جانباً، عند تقييم الثقافة السياسية في الولايات المتحدة، دعاة إرهاب الدولة المتحمسين - وإن دون إغفالنا أن هذه القيم، المألوفة منذ العصر النازي، لا تحطّ بـأي شكل من الأشكال من سمعة المجلة، ولا تستحق حتى كلمة تعليق واحدة في الأوساط الليبرالية اليسارية. لنتحول، بـالأحرى، إلى القطاعات الأقل تعطشاً للدماء من «مؤسسة اليسار» كما سمّاها تشارلز وليام مينز محرر مجلة فورين بوليسي . إنه بهذا التعبير يشير، على وجه الخصوص، إلى جريدة نيويورك تايمز، ولكنه سيدخل فيه بلا ريب جريدة واشنطن بوست، ومكاتب شبكات التلفزيون الكبرى، وجريدة بوسطن غلوب (ولعل هذه مؤهلة بأن توصف بـ «اليسار الجامح») ومجلته بالذات وهي الأكثر ليبراليةً من المجلة الفصلية الأخرى والرئيسية المتخصصة في الشؤون الخارجية(٩).

وللبحث عن مؤسسة اليسار، لنا أن نبدأ بما يجري في المناقشات العامة. فقد أجرت «محطة الإذاعة العامة»، وتعتبر على العموم يسارية مخيفة، مناظرة بين إليوت أبرامز وهندريك هيرتزبرغ قبل يوم واحد من إجراء الانتخابات، وأدار المناظرة الصحفي مورتون كوندريك، وهو من كتّاب الأعمدة ومناصر لكونترا. قال هرتزبرغ ممثلاً اليسار (وهو في واقع الأمر في أقصى اليسار من الآراء التي يمكن التعبير عنها) إنه سيؤيد استمرار الحصار ضد نيكاراغوا إذا ربح رجال ساندينستا الانتخابات، كما أن تقارير المراقبين كانت في صالح ذلك بدرجة تكاد تكون تامة. لم يكن ممثل اليسار هذا قد دعا سابقاً قط إلى حصار يفرض على الدول العميلة للولايات المتحدة القريبة من نيكاراغوا، وقد جرت فيها انتخابات في «جو من الإرهاب واليأس، والإشاعة المروعة والواقع الرهيب»، على حد تعبير الناطق باسم مجموعة حقوق الإنسان في مجلس العموم البريطاني، لورد تشيتنيز، وكانت هذه المجموعة قد راقبت انتخابات ١٩٨٤ في السلفادور. كما أن المناظر المذكور لم ينوه كذلك بأن الفظائع الشنيعة التي

---

(٨) *New Republic*, 19/3/1990.

(٩) Charles William Maynes in: *Foreign Policy* (Spring 1990), and Editorials in: *New Republic*: 2/5/1981, and 2/4/1984.

لمزيد من التفاصيل، انظر: Noam Chomsky, *Turning the Tide* (Boston, Mass.: South End Press, c1985), pp.117 and 167ff.

يرتكبها عملاء الولايات المتحدة لا تستحق جواباً كهذا. نستنتج، إذن، أن جرائم رجال ساندينستا، وفقاً لمقاييس مؤسسة اليسار، تفوق كثيراً الجرائم التي ترتكبها دول كتائب الموت. إن مقارنةً ما بين هذه الجرائم تنبئنا بالكثير عن القيم التي يتمسك بها اليسار المتطرف في المؤسسة إياها[10].

وإذا تحولنا إلى صحافة مؤسسة اليسار، فإننا نبدأ بجريدة نيويورك تايمز، وفيها استعرضت إلين سكيولينو رد الفعل الأمريكي إزاء الانتخابات. كان العنوان: «الأمريكيون وحّدتهم المسرّة، لكنهم منقسمون بشأن السياسة». واتضح من المقال أن الانقسام السياسي هو بشأن من يستحق الفضل في هذه النتيجة السارة، وهكذا بقي لدينا «الأمريكيون وحدّتهم المسرّة»، لا غير[11].

مثل هذه العبارات، من قبيل: «وحّدتهم المسرّة»، ليست عبارات غير معروفة تماماً. قد يجدها المرء ربما في صحافة كوريا الشمالية أو ألبانيا. إن المسألة جدلية كما هو واضح، وهي كذلك بالتأكيد بالنسبة إلى أهالي نيكاراغوا، وإلى غيرهم أيضاً في أمريكا اللاتينية. ولكن ليس بالنسبة إلى النخبات المثقفة في الولايات المتحدة، الذين يتوقون إلى إظهار أنفسهم بمظهر المستبدين الخلّص.

يفتتح استعراض الآراء المذكور بالقول «إن لدى اليسار واليمين والوسط فرصة جديدة لمناقشة إحدى القضايا المثيرة للانقسام جداً في الولايات المتحدة الخاصة بسياستها الخارجية في العقد الأخير». والنقاش الآن بين اليسار واليمين يختزل إلى من يمكنه أن يدعي لنفسه الفضل على نحو عادل. تبدأ سكيولينو بسرد إحدى عشرة فقرة لاستعراض موقف اليمين، تليها خمس فقرات مخصصة لليسار. ذكرت الكاتبة في الفئة الأولى إليوت ابرامز، جين كيركباتريك، فريد إكليه من البنتاغون، أوليفر نورث، روبرت ليكين من مركز الشؤون الدولية في جامعة هارفارد، ورونالد ريغان. وهؤلاء يصورون النتيجة على أنها «باهرة» عظيمة، رائعة، مذهلة»، أمر يدعو إلى الاحترام والإعجاب برجال كونترا «الذين سيكونون، حين يكتب التاريخ، أبطالاً بنظر الناس»، نصر «لقضية الديمقراطية» في «انتخابات حرة وعادلة».

ثم تنتقل سكيولينو إلى فئة اليسار فتقول: «نجد في الجانب الآخر لورنس أي. بيزوللو الذي عيّنه الرئيس كارتر سفيراً في نيكاراغوا، وقد وصف نتائج الانتخابات بأنها «هائلة» ». سنعود بعد قليل إلى مؤهلات بيزوللو في جناح اليسار. والممثل الثاني لـ «الجانب الآخر» هو سول لينوتيز، الذي سعى عبثاً، كسفير لإدارة كارتر في منظمة الدول الأمريكية، الى تعبئة أمريكا اللاتينية لتأييد برنامج كارتر المسمى «السوموزية من دون سوموزا» بعد أن لم يعد من

---

(١٠) ذُكر هيرتزبرغ في: *Extra!* (FAIR) (March-April 1990).
Lord Chitnis, «Observing El Salvador: The 1984 Elections,» *Third World Quarterly* (October 1984).

(١١) Elaine Sciolino in: *New York Times,* 27/2/1990.

الممكن الإبقاء على الطاغية القاتل، الذي حث في ما بعد على توجيه الضغوط لجعل نيكاراغوا أكثر ديمقراطيةً ـ كما هو الحال في السلفادور وغواتيمالا، وكلاهما وضعه حسن جداً لذا لا يحتاج إلى مثل هذه الضغوط. أما الممثل الأخير لليسار فهو فرانسيس مكنيل، وما مؤهلاته كيساري إلا استقالته من وزارة الخارجية الأمريكية في ١٩٨٧ حين أثار تشاؤمه عن امكانات كونترا العسكرية حنق إليوت أبرامز[١٢].

والفقرة الأخيرة من تقرير سكليولينو تقول: «لم يكن البعض مرتاحاً تماماً من نتائج الانتخابات»، وضربت الكاتبة مثلاً بلورنس بيرنز من المجلس الخاص بشؤون نصف الكرة الغربي، «الذي يبدو أنه يقف بجانب رجال ساندينستا، وقد عبّر عن غضبه الدفين لأن المتنمر غلب الرجل البسيط».

تذكر سكيولينو عرضاً «أن مؤيدي ساندينستا عبّروا عن حزنهم وقالوا إن الهزيمة كانت نتيجة للمشاكل الاقتصادية لنيكاراغوا ـ أي نتيجة الحصار التجاري الأمريكي وغيره من الضغوط الخارجية» ـ وبذلك اصطفوا مع الغالبية في أمريكا اللاتينية. لكن الكاتبة تعود فتقول إن الأمريكيين وحّدتهم المسرّة. يترتب على هذا، اتّباعاً للمنطق البسيط، أن هؤلاء الزنادقة ليسوا أمريكيين، أو ربما ليسوا آدميين.

وباختصار هناك «جانبان»، اليمين واليسار، وهما يختلفان بشأن المسألة التكتيكية الخاصة بكيفية إزالة رجال ساندينستا لصالح عملاء الولايات المتحدة، وأنصار الجانبين الآن «قد وحّدتهم المسرّة». هناك شخص واحد يبدو كأنه يقف إلى جانب رجال ساندينستا، إنما لا يمكنه حقاً أن يكون خارج الصف كثيراً، كما يراد لنا أن نفهم. وهناك بعض الأفراد من غير الأمريكيين الذين يشاركون في الآراء الغريبة لأهالي أمريكا اللاتينية بشأن ماذا حدث ولماذا. وما ان خرجت هذه المخلوقات الغريبة عن طاعة أوامر الدولة حتى ألغي وجودهم من مشهد اليسار واليمين، وهم لا يشتركون في المناقشة العظمى عن المسألة الوحيدة التي لا تزال دون حل: من يستحق الفضل عن هذه النتيجة السارة؟

إن مفهوم جريدة نيويورك تايمز، إذن، عن مشهد الآراء شبيه جداً بمفهوم مجلة تايم ومحرر مجلة فورين بوليسي، تشارلز مينز، أو مفهوم نائب وزير الخارجية ديفيد نيوسوم، وهو الآن مدير معهد الدراسات الدبلوماسية في جامعة جورج تاون، الذي حث «المتطرفين العقائديين في مشهد الآراء في البلاد» على الإقلاع عن النقاش العقيم بشأن الفضل عن انتصاراتنا، أو مفهوم جيمي كارتر الذي أوضح للصحافة أن لجنة المراقبة التي رأسها كانت «متوازنة بشكل دقيق ـ نصفها من الديمقراطيين ونصفها من الجمهوريين»، لذا فهي متوازنة

---

(١٢) عن لينوويتز، انظر: Noam Chomsky: *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.10, and *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), p.119, and Francis McNeil, *War and Peace in Central America* ([New York]: Scribner's, 1988), p.33.

بشكل دقيق ما بين مجموعتين، الأمر الذي يلبّي الشرط المسبق للموضوعية: وهما المعارضة الحماسية لرجال ساندينستا والتأييد لمرشحي واشنطن[١٣].

إننا نرى خلال ذلك كله بوضوح تام صورة ثقافة سياسية منضبطة جداً، ومشربة جداً بقيم استبدادية.

ثالثاً: القضية أمام الحمائم

في المرحلة الجديدة من النقاش أخذ اليمين يعزو هزيمة رجال ساندينستا إلى ثوار كونترا، في حين أخذت مؤسسة اليسار تدعي أن ثوار كونترا قد أعاقوا جهودها للإطاحة برجال ساندينستا بوسائل أخرى. أما الحمائم فقد أخفقوا في عرض قضيتهم بالقوة التي كان بوسعهم عرضها بها. فلنمدَّ إليهم، إذن، يد العون قليلاً، مستعرضين ومستذكرين في الوقت نفسه بعض الحقائق الجوهرية التي سيكون مصيرها النسيان لأنها أزعج من أن تُحفظ في الذاكرة.

ونبدأ بلورنس بيزوللو، الممثل الرئيسي لليسار في عرض الآراء الذي قدمته جريدة نيويورك تايمز. كان بيزوللو قد عُيِّن سفيراً في أوائل ١٩٧٩، في وقت كان دعم كارتر لطغيان سوموزا قد أصبح مثاراً للمشاكل. لم يكن أحد يتوقع، بالطبع، أي تعديل في المنظومة الأساسية للسلطة، ولا أي دور مهم لثوار ساندينستا (فروليما) بالتأكيد. كان هناك، كما رأينا سابقاً، اتفاق تام بوجوب الإبقاء على حرس سوموزا القومي كما هو، ولم يبادر أي من المشاركين في اجتماعات مجلس الأمن القومي، حتى تاريخ ٢٩ حزيران/ يونيو، أي قبيل سقوط نظام سوموزا، «إلى القول بما يفيد أن غرض الولايات المتحدة المركزي هو شيء يتجاوز الحيلولة دون انتصار ساندينستا ليس إلا». وبحلول ذلك الوقت أدرك المعنيون أخيراً أن من الواجب البحث عن وسائل «تدفع فروليما الى الاعتدال»، إذ إن فروليما لا يمكن تهميشها أو استبعادها كما كان مؤملاً[١٤].

وكما هو الحال في الديمقراطية السياسية في الولايات المتحدة على العموم، كان أمام إدارة كارتر مشهد يضم اليسار واليمين، فعلى اليمين مستشار الأمن القومي بريجنسكي وهو يحذِّر من الويل والثبور إن لم تتدخل الولايات المتحدة، وعلى اليسار وزير الخارجية سايروس فانس ومساعده لشؤون الدول الأمريكية فايرون فيكي الذي كان يسير على نهج دقيق التوازن للغاية. وكانت مهمة بيزوللو تنفيذ سياسة اليسار - أي منع فروليما من تولي السلطة من

---

(١٣) David Newsom in: *Christian Science Monitor,* 22/3/1990, and Mike Christensen in: *New York Times* (news service), 7/2/1990.

(١٤) Robert Pastor, *Condemned to Repetition* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987), pp.107 and 157.

حول روايته من الداخل، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy,* chap.8.

خلال «الحفاظ على المؤسسات القائمة، لا سيما الحرس القومي» (فيكي، ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٧٩). اقترحت هذه الخطة على منظمة الدول الأمريكية ولكنها رفضت من حكومات أمريكا اللاتينية ـ وكلها حكومات متطرفة مغالية في يساريتها بموجب المقاييس الأمريكية. عندئذٍ اضطر بيزوللو أن يخبر سوموزا أن الفائدة منه قد بلغت نهايتها. قال في برقيةٍ له إلى واشنطن في الثلاثين من حزيران/ يونيو «إن لدينا، إذا أحكمنا ترتيباتنا، فرصة تفوق ٥٠ بالمئة للإبقاء على ما يكفي من الحرس القومي للمحافظة على النظام والسيطرة على فروليا بعد استقالة سوموزا»، ثم أضاف بعد أيام يقول في برقية أخرى «إن من شأن هذه الخطة أن تفوح برائحة السوموزية من دون سوموزا». ولغرض تأليف الحكومة التي تخلف حكم سوموزا فاتحت إدارة كارتر رئيس الأساقفة أوباندو إي برافو (الأمر الذي يناقض حساسياتنا الدينية وما يصيبها من إساءة عميقة جرّاء مشاركة القساوسة السياسية في الحياة العامة والتزامهم بخيار الفقراء المفضل)، كما فاتحت رجل الأعمال اليميني أدولفو كاليرو (الذي أصبح في ما بعد المدير المدني لقوات كونترا)؛ ورشحت لرئاسة الحرس القومي الكولونيل انريكيه برموديز الذي أصبح لاحقاً قائداً لكونترا[١٥].

في ذلك الوقت، كان الحرس القومي يقوم بعمليات قتل هجومية ضد المدنيين، موقعاً بهم عشرات الآلاف من القتلى. أوصى بيزوللو باستمرار حمّام الدم. أبرق إلى واشنطن في السادس من تموز/ يوليو قائلاً: «أعتقد أن من سوء النصح أن نتقدم إلى سوموزا بطلب إيقاف القصف». في الثالث عشر من الشهر نفسه أخبر بيزوللو واشنطن «أن قدرة الحرس على البقاء» أمر مشكوك فيه إلا إذا ترك سوموزا البلاد ـ وقد تركها فعلاً بعد أربعة أيام، فاراً إلى ميامي ومعه ما تبقى من أموال في الخزانة العامة. في التاسع عشر من ذلك الشهر انتهت اللعبة ـ أو تلك المرحلة منها، في الأقل[١٦].

ما ان دخلت فروليا العاصمة مانغوى في التاسع عشر من تموز/ يوليو «حتى بدأت إدارة كارتر بإعداد المسرح لثورة مضادة»، كما قال بيتر كورنبلو، وأخذت تصعّد من عملية سرية لإخلاء قواد الحرس على طائرات أمريكية مموّهة بعلامات الصليب الأحمر. إن هذه من جرائم الحرب المُعاقَب عليها بموجب معاهدات جنيف، كما ذكرت مجلة إيكونوميست اللندنية بعد ذلك بعام، عندما استخدمت الوسيلة ذاتها لتموين ثوار كونترا في داخل نيكاراغوا (ظهرت صور التموين التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية مموّهة بعلامات الصليب الأحمر على صفحات مجلة نيوزويك دون تعليق، كما أن الشجب الشديد لهذا الانتهاك للقانون

---

(١٥) Chomsky, Ibid., p.161, and Peter Kornbluh, *Nicaragua* (Washington: Center for Policy Studies, 1987), pp.15ff.

للنقاش العام، انظر: Holly Sklar, *Washington's War on Nicaragua* (Boston, Mass.: South End Press, 1988).

حول بريجنسكي وفيكي وفانز، انظر: Chomsky, Ibid., chap.8, section 4.

(١٦) Kornbluh, Ibid.

الدولي الذي صدر عن الصليب الأحمر قد مرّ دون تنويه على العموم). وفي خلال ستة أشهر بعد الإطاحة بسوموزا، بدأت إدارة كارتر حملة زعزعة لـلاستقرار شنتها وكالة الاستخبارات المركزية، وهي الحملة التي ورثها الريغانيون فوسّعوها. إن حمائم كارتر لم يقدموا دعماً مباشراً لقوات الحرس القومي، وهي القوات التي ساعدوا على إعادة تكوينها. إنما كان التدريب والإشراف والتوجيه بأيدي جنرالات الأرجنتين من النازيين الجدد الذين كانوا يعملون «وكلاء بالنيابة عن الولايات المتحدة» (برايان جنكينز، الخبير في أعمال الإرهاب في شركة راند). ثم تولت الولايات المتحدة المسؤولية المباشرة منذ رئاسة ريغان[١٧].

كانت المهمة التالية الملقاة على عاتق بيزوللو هي «دفع فروليا إلى الاعتدال». اقترح حمائم كارتر مساعدات اقتصادية باعتبارها «المصدر الرئيسي للنفوذ الأمريكي» (باستور). أيّدت جالية الأعمال الأمريكية هذه الخطة، لا سيما المصارف التي كانت تمارس ضغطاً على كارتر، كما ورد في جريدة فايننشال تايمز، لتزويد نيكاراغوا بالأموال حتى يمكن للمصارف أن تسترد قروضها المدفوعة إلى سوموزا (بالإذن من دافع الضريبة الأمريكي). كان اهتمام المصارف ينصبّ أساساً على ناحية بعينها، فلئن آلت نيكاراغوا، وقد سار بها سوموزا إلى الخراب والإفلاس، إلى العجز عن دفع الديون التي تراكمت في عهد ذلك الطاغية، فإن ذلك سيكون مثلاً سيئاً لعملاء الولايات المتحدة الآخرين. وقد أيقن المعنيون كذلك أن المساعدات الموجهة إلى العناصر المناهضة لساندينستا في الائتلاف الحاكم هي الوسيلة الأخيرة المتبقية لإيقاف فروليا عند حد وتعطيل برامجها[١٨].

بعد أن توصلت نيكاراغوا إلى تسوية مع البنوك عرض عليها ٧٥ مليوناً من الدولارات على شكل مساعدات، نحو ٦٠ بالمئة منها إلى قطاع الأعمال الخاصة، مع منحة قدرها خمسة مليارات دولار للمنظمات الخاصة وقرض بمبلغ سبعين مليون دولار (جزء منه على شكل اعتمادات ائتمانية لشراء سلع أمريكية، وهي إعانة أخرى للشركات الكبرى من جيب دافع الضرائب). كان من الشروط المفروضة ألا يستخدم أي مقدار من هذه المبالغ في مشاريع يعمل فيها موظفون كوبيون ـ وهي طريقة كافية لكي لا يذهب شيء من المال إلى المدارس وحملة محو الأمية والبرامج الصحية وغير ذلك من الإجراءات الإصلاحية التي كان من المحتمل أن تتجه نيكاراغوا لغرض تنفيذها نحو ذوي الخبرة في مثل هذه المشاريع من الذين لديهم استعداد للخدمة. لم يكن أمام نيكاراغوا من خيار سوى الموافقة إذ إنه، كما قالت جريدة وول ستريت جرنال، لن يكون هناك دون «هذه العلامة على ثقة الولايات المتحدة

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٩؛ انظر:
Chomsky, *The Culture of Terrorism,* p.86; Bob Woodward, *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987* (London: Simon and Schuster, ©1987), p.113, and Brian M. Jenkins, *New Modes of Conflict* (Santa Monica, Calif.: Rand, 1983).

(١٨) Pastor, *Condemned to Repetition,* pp.157 and 208-209, and Susanne Jonas, *Revolution and Intervention in Central America* (San Francisco: Synthesis Publications; Westview Press, ©1983), pp.90ff.

باستقرار القطر» أي قرض مصرفي، وكانت البلاد بحاجة ماسة إلى هذه القروض. أما طلب نيكاراغوا مساعدات عسكرية أمريكية وتدريب عسكري من الولايات المتحدة فقد رفض، كما أن الجهود الذي بذلت للحصول على مثل تلك المساعدات من الغرب قد أحبطت بضغط أمريكي، مما جعل الاعتماد على مساعدات الكتلة الشرقية أمراً اضطرارياً حين أخذ التهديد الخارجي بالتصاعد(١٩).

ما ان تمر هذه الأحداث من خلال المنظومة العقائدية في الولايات المتحدة حتى تخضع إلى خيمياء سحرية متقنة فتخرج بشكل مختلف:

> لقد حظي رجال ساندينستا بتشجيع أمريكا في البداية؛ فبعد أن ساعدت إدارة كارتر بالتخلص من سوموزا فإنها أعطتهم كذلك مبلغ ٧٥ مليون دولار على شكل مساعدات. ولكن حين أتى هؤلاء بمستشارين عسكريين من كوبا وألمانيا الشرقية للمساعدة في بناء جيشهم وجعله أكبر قوة قتالية في المنطقة كان من المؤكد أن يتبع ذلك نزاع مع واشنطن(٢٠).

حاولت نيكاراغوا كذلك أن تحافظ على صلاتها التجارية مع الولايات المتحدة ومع الغرب، ونجحت في ذلك طوال أواسط الثمانينيات رغم جهود الولايات المتحدة المعاكسة. ولكن واشنطن فضلت بطبيعة الحال أن تعتمد نيكاراغوا على الكتلة الشرقية لكي تضمن أقصى درجات عدم الكفاءة، ولكي تبرر هجومنا الدفاعي على هؤلاء «العملاء السوفيات». قامت الولايات المتحدة كذلك بعرقلة المساعدات من منظمات التنمية الدولية، كما أنها سعت، بعد أن أخفقت في إزاحة فروليها، إلى تدمير الأعمال الخاصة في نيكاراغوا لزيادة التذمر الداخلي وتقويض الاقتصاد المختلط (وهذا من الآثار الرئيسية المتوقعة للحصار الذي فرضه ريغان، كما أنه يفسّر السبب لماذا عارضت الحصار بشدة المعارضة النيكاراغوية التي تدّعي الولايات المتحدة دعمها)(٢١).

كان الخراب الذي خلّفه إرث سوموزا أخيراً عظيماً جداً، حتى أن بعثة أرسلها البنك الدولي استنتجت في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١ أن «مستويات ١٩٧٧ لدخل الفرد الواحد لن يمكن بلوغها في أحسن الظروف حتى أواخر الثمانينيات، وأن أي حدثٍ معاكس يمكن أن يؤدي إلى صدمة مالية». وقد وقعت، بالطبع «أحداث معاكسة»، ولكن مثل هذه الحقائق لا تزعج المنظّرين الذين يستنتجون مسؤولية ساندينستا عن الفوضى اللاحقة من الضرورة العقائدية لهذه النتيجة. ومن الحيل الكلامية المعهودة، وكانت لجنة كيسنجر رائدة فيها،

---

(١٩) Jonas, Ibid., Theodore Schwab and Harold Sims in: Thomas Walker, ed, *Nicaragua: The First Five Years* (San Francisco: Westview Press, 1988), p.461.

(٢٠) تشارلز لاين، ناطق رسمي آخر لمؤسسة اليسار: Charles Lane in: *Newsweek* (12 March 1990).

(٢١) Walker, ed., Ibid., pp.67ff.; Michael Conroy in: Walker, ed., Ibid.; *La Prensa* (Managua), 20/4/1988, and Stephen Kinzer, «Anti-Sandinistas Say U.S. Should End Embargo,» *New York Times*, 12/1/1989.

التدليل على سوء الإدارة الاقتصادية في حكم ساندينستا بمقارنة مستويات المعيشة في الثمانينيات بمستوياتها في سنة ١٩٧٧، فتعزو بذلك آثار الإرهاب الذي قام به سوموزا مدعوماً من الولايات المتحدة إلى الحكام المستبدين الماركسيين ـ اللينينيين. إن سنة ١٩٧٧هي اختيار مفيد على وجه الخصوص لأنها كانت سنة «رفاه استثنائي» (فرانشيسكومايورغا، الخبير الاقتصادي في الأمم المتحدة)(٢٢).

على الرغم من الظروف المريعة كان التقدم الاقتصادي في نيكاراغوا خلال أوائل الثمانينيات جيداً على نحو مدهش، مع أعلى معدل للنمو في أمريكا الوسطى بمقدار كبير، وتحسُّن في مستوى المعيشة على خلاف التردي الكبير فيه في الأقطار الأخرى في أمريكا الوسطى وعلى خلاف التردي الأقل بعض الشيء في أمريكا اللاتينية بأسرها، وإعادة توزيع الدخل على نطاق واسع وتوسّع في الخدمات الاجتماعية. وقد ذكر بنك التطوير للدول الأمريكية في ١٩٨٣ «أن التقدم الجاري في نيكاراغوا في القطاع الاجتماعي، الذي يستحق الذكر، يضع أساساً متيناً لتنمية اقتصادية ـ اجتماعية طويلة الأمد». كما أن البنك الدولي وغيره من مؤسسات التطوير الدولية قد أشادت بالسجل «الرائع» والنجاح البارز في نيكاراغوا، الأمر الذي يُعتبر من بعض النواحي «أفضل من أي مكان آخر في العالم» (البنك الدولي)(٢٣).

ولكن ضغوط الولايات المتحدة نجحت في إنهاء هذه التطورات الخطرة. وبحلول أوائل ١٩٨٧ عزا رجل الأعمال الكبير انريكو بولانيوس، وهو في يمين زعامة الجبهة المتحدة، الأزمة الاقتصادية في نيكاراغوا إلى الحرب (بنسبة ٦٠ بالمئة، ومن ضمنها الحرب الاقتصادية في ما يُفترض)، والأزمة الاقتصادية العالمية (١٠ بالمئة)، وتقلص السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (١٠ بالمئة) وسحب رؤوس الأموال من قبل قطاع الأعمال ومن جراء أخطاء الحكومة (٢٠ بالمئة). وقدرت جريدة **فايننشال تايمز** الكلفة التي ترتبت على حرب كونترا باثني عشر مليار دولار؛ ويضيف مايورغا إلى هذه الكلفة مقدار ثلاثة مليارات عن كلفة الحصار. إن المجاميع الفعلية للكلفة غير مؤكدة ولكنها تقع كما هو واضح في سلسلة «الأحداث المعاكسة» التي ستؤدي إلى كارثة كما توقّع البنك الدولي(٢٤). أما الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة قد تدفع تعويضات عما فعلته فيمكن أن تلحق في الفئة ذاتها التي تضم أفكاراً أخرى منها أن الولايات المتحدة قد تحترم القانون الدولي عموماً. ونوّهت الصحف أن إدارة بوش «تمارس

---

(٢٢) Conroy in: Walker, ed., Ibid.

حول مايورغا، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.7, p.232.

(٢٣) Conroy in: Walker, ed., Ibid., pp.232-233, 223 and 239; Dianna Melrose, *Nicaragua: The Threat of a Good Example?* (Oxford: Oxfam, 1985); Sylvia Maxfield and Richard Stahler-Short in: Walker, ed., Ibid., and Kornbluh, *Nicaragua*, pp.105ff.

(٢٤) Chomsky, *The Culture of Terrorism*, p.52; Andrew Marshall in: *Financial Times*, 27/2/1990, and Christopher Marquis in: *Miami Herald*, 21/2/1990.

ضغطاً شديداً» على حكومة شامورو، وأعلمتها أن المساعدات الأمريكية الى نيكاراغوا ستتوقف في المستقبل على تخلّيها «عن الحكم الذي كسبته ضد الولايات المتحدة في محكمة العدل الدولية خلال حرب كونترا، القاضي بدفعٍ ما يناهز سبعة عشر ملياراً من الدولارات»(٢٥). كانت الولايات المتحدة تمسك بخنّاق نيكاراغوا رهينةً، بينما كانت الخطب البليغة تترى بشأن قدسية القانون الدولي والواجب المقدس بمعاقبة المنتهكين لهذا القانون. ليس هناك في هذا من إحساس ملموس بوجود تضارب بين الأمرين.

استعرضنا في الفصل الثامن الأفكار التي تدور في أذهان حمائم كارتر (باستور، فيكي، فانس). وباستخدام مجهر قوي بما فيه الكفاية يمكن للمرء أن يميز منظور اليسار من منظور اليمين ـ مثلاً، مسؤول البنتاغون الذي أبلغ الصحافة في سنة ١٩٨٨ أن بوسع عدد صغير من الإرهابيين تدعمهم الولايات المتحدة «توجيه بعض الضغط إلى حكومة نيكاراغوا، وإجبارها على أن تستخدم مواردها الاقتصادية لأغراض عسكرية، وتحول بينها وبين حل مشاكلها الاقتصادية»، أو مسؤول وزارة الخارجية الأمريكية المطلع على دواخلها الذي نقل عنه قوله في ١٩٨١ إنه يجب تحويل نيكاراغوا إلى «ألبانيا أمريكا الوسطى»، أو مسؤول الحكومة الذي أبلغ الصحافة في سنة ١٩٨٦ أن الولايات المتحدة لا تتوقع نصراً يحرزه ثوار كونترا، ولكنها «قانعة بأن ترى هؤلاء الثوار وهم يضعفون رجال ساندينستا بإجبارهم على تحويل مواردهم الشحيحة نحو الحرب وبعيداً عن البرامج الاجتماعية»؛ يمكن عندئذٍ تقديم النتائج كبرهان على «سوء إدارة ساندينستا». وبما أن هذا الفهم مشترك بين الصقور والحمائم، فليس من المستغرب ألا يظهر أيّ رد فعلٍ حين نشر ذلك الكلام في جريدة بوسطن غلوب، تماماً كما لم يظهر أي رد فعلٍ لشهادة ديفيد ماكمايكل في محكمة العدل الدولية عن الأهداف التي يتوخاها برنامج كونترا الذي أشير إليه سابقاً ـ وهو يتضمن في جوهره بذل الجهود للضغط على نيكاراغوا «لكي تنقض على الحريات المدنية» وذلك لإظهار «طبيعتها الاستبدادية المزعومة الكامنة فيها وبذلك زيادة التذمر الداخلي في البلاد». ولسنا بحاجة إلى مزيدٍ من التعليق على الحماسة التي أقدمت بها الطبقات المثقفة على تولي المهمات المعهودة إليها(٢٦).

لهذا كان من المعقول جداً بالنسبة إلى القيادة الأمريكية أن توجه قواتها بالنيابة نحو مهاجمة «أهداف رخوة» ـ أي أهداف مدنية غير محصنة ـ كما أوضح آمر القيادة الجنوبية الجنرال جون غالفين؛ وأن تدرب قوات كونترا لغرض مهاجمة المدارس والمراكز الصحية «حتى لا تتمكن حكومة نيكاراغوا من توفير الخدمات الاجتماعية للفلاحين، ولا تتمكن من تطوير

---

(٢٥) Mark Uhlig, «U.S. Urges Nicaragua to Forgive Legal Claim,» *New York Times*, 30/9/1990.

(٢٦) Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.8, p.296.

أورد توماس ووكر ذكر مسؤول في وزارة الخارجية في: Kenneth M. Coleman and George C. Herring, eds., *The Central American Crisis* (Wilmington, Del.: Scholarly Resources, ©1985).

ورد ذكر لمسؤول في الحكومة في: Julia Preston in: *Boston Globe*, 9/2/1986.

انظر عن ماك مايكل في: Chomsky, Ibid., chap.9, p.297.

سرناجهـا»، كما أطلع الصحـافـة هـوراشيـو آرمي، أحـد زعـماء كـونـترا (وكـان كـلامـه في المكسيك)(٢٧).

إن اليسار الممثل بمينـز ـ سكيولينـو لم يعترض عـلى هذه السيـاسات من نـاحية المبـدأ. وليس لدى هذا اليسـار أي خلاف جـوهري مـع النتيجة التي تـوصلت إليها وزارة الخـارجية الأمريكية في عهد وزيرهـا جورج شـولتز بـ «أن نيكـاراغوا عبـارة عن سرطان وأنـه يستشري»، وأن سرطان ساندينستا يجب استئصاله بـ «جراحة جذرية إذا اقتضت الضرورة»(٢٨). يضـاف إلى هذا أن حمائم كارتر وضعوا هذه السياسات موضـع التنفيذ الفعـلي. لذا، فـإن في وسعهم أن يدّعـوا النجاح في غاياتهم، كما أظهرت الانتخابات. كان خطأهم الوحيـد هو التفـاؤل المفرط بشـأن إمكانات الإرهـاب والخنق الاقتصادي؛ لقـد كان حكم اليمـين في هذا الصـدد صائبـاً، ولا يستـطيع اليسـار أن ينكر أن معـارضيه اليمينيـين كانـوا أقدر عـلى معرفـة ما يمكن أن يحققـه العنف. إن علينا «أن نضع الفضل في موضعـه»، كما ذكّـرتنا مجلة تـايم، مقرّة بـأن الإرهاب والحرب الاقتصادية قد أثبتا مرةً أخرى فعاليتها الحميدة. لذا، فإن لدى أفراد اليسار واليمين من الأسباب ما يدعوهم إلى أن «توحّدهم المسرّة» لهذا النصر الذي أحرزته الديمقراطيـة، كما يتصورونها كلهم: اختيار حر، والمسدس مصوّب إلى رأسك.

رابعاً: الالتفاف حول شامورو

إن الإجماع على طريقة كيم إل سونغ، الذي تعتبره جريدة نيويورك تـايمز طبيعيـاً جداً ومناسباً للغاية، كان في حقيقة الأمر صفة مميزة لـ «قضية السياسة الخـارجية المثـيرة للانقسـام» التي يقـال عنها إنها مـزقت الولايـات المتحدة شرّ ممـزق في العقـد المـاضي. إن النشر والـرأي المسموح به في وسائل الاعلام، وكلاهمـا تم توثيقـه على نـطاق واسع، إنما هما مقتصران من الناحية العملية على مسألة اختيار الوسيلة لإعادة نيكاراغوا إلى «رعيل أمريكا الوسطى». كان هناك «انقسام» حقاً: هل ينبغي تحقيق هذه النتيجة بواسطة إرهاب كونترا، أو، إذا ثبت عدم فعـالية العنف، بـواسطة ديمقـراطيات كتـائب الموت التي تـطبق أصـلاً «المقـاييس الإقليميـة» المصادق عليها كما يدعو توم ويكر وغيره من الحـمائم؟ إن ساحـة الفكر هـذه محمية عـلى نحوٍ يقارب التمام في الصحافة في طول البلاد وعرضها، وهذا إنجاز مذهل(٢٩).

لقد حافظت التغطية الإعلامية لفترة ما قبل الانتخابات على المستويات العاليـة ذاتها في

---

(٢٧) Noam Chomsky: *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, °1989), pp.204ff. and 71-72; *The Culture of Terrorism*, pp.43 and 219-222, and *Deterring Democracy*, chap.2, pp.79ff.

(٢٨) يشـير جيرتـز إلى تسرب تقريـر سري من وزارة الخارجيـة في:
Bill Gertz in: *Washington Times*, 5/12/1988.

(٢٩) انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, particularly pp.61-66, and Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988).

الالتزام بالمطلوب. كانت هذه التغطية مناهضة لساندينستا على نحو يشمل جميع رجال الإعلام. وكان تحالف الجبهة المتحدة هو تحالف الديمقراطيين على أساس واحد فقط هو أنه قد دبّر في واشنطن ويضم مصالح الأعمال الكبرى، الأمر الذي يعتبر برهاناً كافياً على المؤهلات الديمقراطية بموجب تقاليد الطرح السياسي في الولايات المتحدة. ووفقاً لهذه الفرضيات نفسها، يصف بوب ودوورد عمليات وكالة الاستخبارات المركزية التي شنها كارتر بأنها «منهاج لدعم البديل الديمقراطي لرجال ساندينستا»؛ لم نزوّد بأي دليل له صلة اهتمام بالديمقراطية، أو لم يكن لذلك حاجة، وذلك وفق الفهم الشائع لمبدأ الديمقراطية.

كانت المقالات التي تنشر عن رجال ساندينستا، التي تتضمن التعليقات أو الأخبار، مقالات فظة وساخرة. ولكن بعض الصحف خرجت على هذا الخط. فقد نشرت جريدة بوسطن غلوب رسالة مفتوحة بقلم دانييل أورتيغا قبل بضعة أيام من إجراء الانتخابات ولكن محرري الجريدة حرصوا على أن يضيفوا إلى جانبها رسماً كاريكاتورياً لوغدٍ شرير ببزة مارشال سوفياتي وعلى عينيه نظارات راقية التصميم وباذخة، وذلك لكي لا يضلِّل القراء(٣٠).
لم يجد مراقبو وسائل الإعلام جملة واحدة تفيد أن انتصار فروليا قد يكون أفضل شيء لنيكاراغوا. حتى الصحفيون الذين يعتقدون بذلك لم ينطقوا به، ربما لأنهم ظنوا أن الفكرة غير قابلة للفهم، مثلها مثل القول بـ«أن الولايات المتحدة هي دولة إرهابية كبرى» أو «إن واشنطن تقف بوجه عملية السلام»، او «انه قد يكون علينا أن نقول الحقيقة بشأن كمبوديا وتيمور»، أو غير ذلك من الأقوال التي تخالف الأفكار غير القابلة للجدل. مثل هذه الأقوال تفتقر إلى معنى يمكن إدراكه. إنها لعنات، كالسباب العلني بألفاظ بذيئة نابية؛ إنها تثير الاستهجان فقط، لا الاستجابة العقلانية. إننا نرى هنا أقصى ما تحققه السيطرة على الأفكار، أكثر بكثير مما تخيله أورويل. إن جزءاً كبيراً من اللغة قد وضع لكي يكون عديم المعنى. وكل هذا شيء معقول ومقبول: ففي «مجتمع حر» يجب على الجميع أن يسيروا بخطى الأوزّ على إيقاع واحد كما يؤمرون، أو أن يسكتوا. إن أي شيء آخر هو أخطر مما ينبغي وكفى.

وعلى شاشة التلفزيون افتتح بيتر جننغز، ويعتبر كذلك ميالاً نحو الزيغ اليساري، نشرة الأخبار العالمية بأن أعلن أن نيكاراغوا ستجرى فيها «أول انتخابات حرة خلال عقد كامل»(٣١). أما المعتقدات الأساسية فمفترضة مسبقاً: أولاً، أن الانتخابات تحت حكم سوموزا كانت حرة؛ ثانياً، لم تجرِ انتخابات حرة في سنة ١٩٨٤؛ ثالثاً، أن انتخابات ١٩٩٠ كانت حرة وجرت دون إكراه. ثمة هامش يضاف إلى هذا عادةً مفاده أن أورتيغا قد أُجبر على قبول انتخابات ١٩٩٠ تحت ضغط أمريكي؛ وهنا تنقسم الآراء فكل من اليسار واليمين يدعي لنفسه الفضل في هذا الإنجاز.

---

(٣٠) *Boston Globe, 22/2/1990.*

(٣١) *ABC World News Tonight, 20/2/1990.*

يمكننا أن نترك النقطة الأولى، مع أنها كانت سلعة من سلع «مؤسسة اليسار»، التي كانت تنوه باستمرار بـ «إعادة الديمقراطية» في نيكاراغوا. أما الثانية فتعبّر عن فكرة أساسية لا تقبل الجدل ولا تحتمل خلافاً معها وهي حصينة ضد الحقائق؛ ولا حاجة بي إلى عرض هذا الموضوع، وهو معروف خارج نطاق المنظومة العقائدية الباسطة سلطانها. وأما الهامش فيتجاهل الحقيقة غير المقبولة (وبالتالي غير القابلة للنشر) القائلة بأن الانتخابات القادمة كان قد تقرر إجراؤها في ١٩٩٠، وكل ما هنالك أن موعدها قد قدِّم بضعة أشهر بتأثير المكائد التي دبرتها الولايات المتحدة.

بيد أن النقطة الثالثة هي أكثر الثلاث إثارةً للاهتمام. فلو فرضنا أن الاتحاد السوفياتي كان سيسير على منوال الولايات المتحدة عندما أعلنت دول البلطيق استقلالها، فينظم جيشاً بالنيابة لمهاجمتها من قواعد أجنبية، ويدرّب قواتها الإرهابية على ضرب «الأهداف الرخوة» (المراكز الصحية والمدارس وما إلى ذلك)، حتى لا تتمكن حكومات تلك الدول من توفير الخدمات الاجتماعية، وتدمر الاقتصاد عن طريق الحصار وغيره من العقوبات، ونحو ذلك من الروتين المعروف. ولو فرضنا أيضاً أن موعد الانتخابات قد حل وأخذ الكرملين يخبر الناس بأعلى صوت وأوضحه أن بوسعهم التصويت للحزب الشيوعي أو أن يموتوا جوعاً، فلعل أحد الستالينيين العنيدين المتمسكين بمعتقداتهم البالية سيسمي هذا التصويت «انتخاباً حراً واحداً». لا أحد إلا شخص مثل هذا يمكنه بالتأكيد أن يقول ذلك.

أو لو فرضنا أن الدول العربية كانت ستحول إسرائيل إلى مستوى الحبشة، ثم تصدر تهديداً قابلاً للتصديق بأنها ستسوقها إلى مصيرها المحتوم إلا إذا توسلت نائحةً وصوتت إلى مرشحها، فلعل أحداً ما سيسمي ذلك «انتخابات ديمقراطية، حرة، وعادلة» فيُدان بحق بأنه نازيّ قح.

إن انطباق هذه التشبيهات أمر واضح. ويكفي المنطق البسيط لكي يتبين أن الذي يسمي انتخابات نيكاراغوا في ١٩٩٠ «انتخابات حرة وعادلة»، وخطوة سارة نحو الديمقراطية، إنما هو شخص من نوعية خاصة. أما الواقع فهو أن التطبيق لم يلاقِ اعتراضاً من الناحية العملية. لم أجد إلا صحفياً واحداً فقط لا غير من صحافة التيار العام استطاع أن يدرك الحقيقة الأولية، أو أن يذكرها في الأقل[٣٢]. لا شك أن هناك أمثلة أخرى، ولكن النتيجة التي لسنا بحاجة إلى التصريح بها تنبئنا بالكثير عن الثقافة الفكرية الباسطة سلطانها على الناس.

كان من الواضح منذ البداية أن الولايات المتحدة لن تحتمل أبداً انتخابات حرة

---

(٣٢) Randolph Ryan in: *Boston Globe*, 28/2/1990.

خارج المجرى كذلك: Alexander Cockburn in: *Wall Street Journal*, 1/3/1990.

انظر أيضاً: «Talk of the Town,» *New Yorker*, 12/3/1990.

وعادلة[٣٣]. وقد جرى تأكيد هذه النقطة ببيانات متكررة صدرت عن البيت الأبيض تنذر بأن الإرهاب والحرب الاقتصادية سيستمران إلا إذا استوفى «الخيار الحر» شروط «الطاغوت». وأصبح هذا رسمياً في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر حين أعلن البيت الأبيض أن الحصار سوف يُرفع إذا اتبع السكان أوامر الولايات المتحدة[٣٤].

من المؤكد أن نوع «الانقسامات» التي تتصورها جريدة نيويورك تايمز موجود في هذا الأمر أيضاً. لقد كان هناك من أنكر ببساطة أن الحرب العسكرية والاقتصادية قد أثرت تأثيراً يذكر؛ فماذا يمكن أن يعني مجرد خمسة عشر مليارا من الدولارات وثلاثين ألفاً من الموتى بالنسبة إلى مجتمع هو بثراء وازدهار نيكاراغوا بعد سوموزا؟[٣٥] وإذا تحوّلنا إلى أولئك الذين حاولوا أن يكونوا جادين في تفكيرهم فإننا نجد الفئتين المعهودتين. فاليمين لم يذكر هذه العوامل الجوهرية وأشاد بالانتصار المذهل للديمقراطية. ومؤسسة اليسار ذكرتها، ومن ثم أشادت بالانتصار المذهل للديمقراطية[٣٦]. فلنضرب بعض الأمثلة على هذا القطاع من الآراء لتصوير نمطه.

لنأخذ ميشيل كنزلي، وهو يمثل اليسار في هيئة تحرير مجلة نيو ريببليك، وفي النقاش التلفزيوني الذي تقدمه محطة CNN، وقد قدّم تحليله للانتخابات في المجلة الدورية التي يحررها (وأعادت جريدة واشنطن بوست نشر هذا التحليل). إنه يستذكر في هذا التحليل مقالاً سابقاً كان قد كتبه، ولكنه يغفل عن ذكر فحواه، وسنعود إلى هذا المقال بعد قليل.

يقول كنزلي في تحليله «إن إفقار الشعب في نيكاراغوا كان بالضبط هو القصد من حرب كونترا ومن السياسة المماثلة لها في الحصار الاقتصادي ومنع القروض التي تمنحها المؤسسات الدولية لأغراض التنمية، وإنه لمما يذكّر بأورويل أن نلوم رجال ساندينستا على تدمير الاقتصاد ونحن نكرس أنجع جهودنا للقيام بذلك بالضبط. ... لعل الكارثة الاقتصادية كانت أفضل قضية انتخابية لدى المعارضة المنتصرة، وإنه لمما يذكّر بأورويل أيضاً أن تأتي الولايات المتحدة، بعد أن خلقت الكارثة، فتتخذ موقف الناصح بانتخابات حرة والحكم الفصل فيها»[٣٧].

---

(٣٣) انظر مقالة شومسكي في: Z Magazine: (December 1989) and (March 1990), and Chomsky, *Deterring Democracy*, chaps.9 and 5.

(٣٤) انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.9, p.299.

(٣٥) انظر على سبيل المثال: Robert Leiken in: *Boston Globe*, 4/3/1990

حيث أعيد طبعها من اللوس انجيليس تايمز.

حول أسلوب لايكن الماكر في دمج معتقداته الماوية في الريغانية، والاستقبال التقديري لهذا المزيج المفيد، انظر: Chomsky, *The Culture of Terrorism*, pp.213 and 205-206.

(٣٦) اننا نذكر، مع ذلك، ان التمييز ليس جلياً تماماً. وهكذا، فإن مجلة تايم، كما رأينا، لاحظت بإسهاب القتل والدمار اللذين مهّدا الطريق لانتصار الديمقراطية العظيم، رغم أن ذلك، افتراضاً، كان يجب أن يُدرج على الجهة المحافظة. إن طيف الرأي المفصل لمن الضيق بحيث ان التمييزات المزعومة غالباً ما يصعب متابعتها.

(٣٧) Michael Kinsley in: *New Republic*, 19/3/1990, and *Washington Post* (1 March 1990).

حول مقالة كينزلي السابقة، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.12, p.377.

ثم يمضي كنزلي نفسه فيتخذ، على أسلوب أورويل، موقف الحكم الفصل في ما هي الانتخابات الحرة، مشيداً بـ «الانتخابات الحرة التي جرت في نيكاراغوا وانتصار الديمقراطية فيها، مما ظهر أنه جاء على أحسن مما كان يجرؤ أي أحد على التنبؤ به».

وفي الطرف الأقصى من مؤسسة اليسار نجد أنطوني لويس من جريدة نيويورك تايمز يكتب قائلاً: «إن سياسة ريغان لم تنجح. إنها لم تثمر سوى البؤس والموت والعار». أما لماذا لم تنجح تلك السياسة فهو ما لا يوضحه الكاتب؛ والظاهر أنها كانت قد نجحت نجاحاً باهراً. فها هو لويس يبادر إلى الإشادة بـ «تجربة السلام والديمقراطية التي هي تجربة قد نجحت فعلاً». ثم يمضي فيقول إن هذا النصر الذي ظفرت به الديمقراطية يقدّم «شهادة جديدة على قوة الفكرة التي قال بها جفرسون: حكومة بموافقة المحكومين، كما ذكّرنا بها فاسلاف هافيل أمس. إن هذا قول يبدو رومانسياً، ولكننا نعيش في عصر رومانسي»(٣٨).

«إن نجاحنا يصيبنا بالدوار» كما كان يقول ستالين، ذلك أن مثلنا العليا قد انتصرت في أمريكا الوسطى والكاريبي والفيليبين والأراضي التي تحتلها إسرائيل والمناطق الأخرى من العالم التي يصل نفوذنا إليها بحيث يمكننا أن ندعي الفضل لأنفسنا عن ظروف الحياة وحالة الحرية.

والإشارة إلى هافيل تستحق شيئاً من التفكير. كان لخطاب هافيل أمام الكونغرس تأثير كبير على الساسة والمثقفين. قال هافيل «إن الوعي يسبق الصيرورة وليس العكس، كما يزعم الماركسيون». فضجّ الكونغرس بالتصفيق الحاد؛ لو أنه أراد أن يقلد [الممثل الهزلي] وودي ألين لكان قال «الصيرورة تسبق الوعي» فأثار التصفيق الحادّ ذاته بالضبط. ولكن الذي أسَرَ رأي النخبة حقاً هو قوله إن الولايات المتحدة «قد فهمت المسؤولية التي تنبعث من قوّتها العظيمة، وأنه كانت هنالك قوتان جبارتان ـ إحداهما مدافعة عن الحرية، والأخرى مصدر للكوابيس». ثم مضى يقول: «إن علينا أن نضع الأخلاق قبل السياسة. ويجب أن يكون عماد أعمالنا هو المسؤولية ـ المسؤولية تجاه شيء أعلى من الأسرة والوطن والشركة والنجاح»؛ المسؤولية تجاه الذين يعانون في جمهورية الدومينيك وغواتيمالا وتيمور والهند الصينية وموزمبيق وقطاع غزة وشبيهاتها الأخرى التي يعاني فيها أناس غيرهم ممن يمكننا أن نقدم إليهم شهادة مباشرة بالأعمال العظيمة التي تقوم بها «القوة المدافعة عن الحرية»(٣٩).

نزلت هذه الأفكار على جمع الليبراليين نزول الوحي من السماء. لم يكن لويس وحده مسلوب اللب. فقد وصفت جريدة واشنطن بوست هذه الأفكار بأنها «دليل مذهل على أن بلاد هافيل هي مصدر أساسي للتقاليد الثقافية الأوروبية، وأنها صوت الضمير الذي يتكلم على نحوٍ يلزم بالإصغاء عن المسؤوليات التي تدين بها الدول كبيرها وصغيرها الواحدة تجاه

---

(٣٨) Anthony Lewis in: *New York Times*, 2/3/1990.

(٣٩) انظر مقتطفات من: *New York Times*, 22/2/1990, and *Washington Post* (5 March 1990).

الأخرى». أما جريدة بوسطن غلوب فقد أشادت بهافيل لأنه «استغنى عن الكليشهات حين قدّم الينا مشورته الحكيمة بطريقة جلية جداً ومنطقية جداً». واستبشرت ماري مكغروري فرحاً بـ «مثاليته وسخريته وإنسانيته حين دعا إلى عقيدة عسيرة في المسؤولية الفردية، في حين كان الكونغرس يتحرق احتراماً لعبقريته واستقامته». وتساءل جاك غيرموند وجول ويتكوفر لماذا تفتقر أمريكا لمثقفين بهذا العمق من الذين «يرتفعون بقواعد الأخلاق إلى ما فوق المصلحة الذاتية» بهذه الطريقة. ووصفت جريدة بوسطن غلوب في مقال رئيسي على صفحتها الأولى «كيف تتفجر عواطف السياسيين الأمريكيين وجهابذتهم وهم يستمعون إلى هافيل»، كما أجرت مقابلات مع بعض أهالي المدينة فسألتهم لماذا لا يسمو المثقفون الأمريكيون إلى هذه المرتفعات السامقة؟(٤٠).

إن رد الفعل هذا أيضاً يضع أمامنا مرآة مفيدة نرى فيها ثقافة النخبة. فبصّرف النظر عن العلاقة بين الصيرورة والوعي، نجد أن الأفكار التي خلبت ألباب المثقفين ليست، إلى هذا، غير مألوفة كلياً. إن المرء ليجدها دائماً في المواعظ التي يلقيها وعاظ الأصوليين، وفي خطابات الرابع من تموز/ يوليو، وفي نشرات رابطة المحاربين القدماء الأمريكيين، وفي الدوريات وأدبيات البحوث على العموم. إنها موجودة، في واقع الأمر، في كل مكان. من يمكنه أن يكون بعيداً جداً عن الحياة الأمريكية فلا يسمع عنا أننا القوة «المدافعة عن الحرية» وأننا نفي على نحوٍ رائع بشرط الالتزام الأخلاقي لنكون مسؤولين لا عن أنفسنا فقط بل عن حسن حال الإنسانية بأسرها؟ ثمة تفسير عقلي واحد فقط: إن المثقفين الليبراليين يُعِزّون سراً ما ينطق به من شاشة التلفزيون المبشر البروتستانتي بات روبرتسون وما يصدر عن جمعية جون بيرتش، لذا يمكن أن تتفجر عواطفهم علناً لما يحسون به من إجلال حين ترد هذه الكلمات ذاتها على لسان فاسلاف هافيل.

إن لـ «صوت الضمير» الذي ذكره هافيل نظيراً آخر معروفاً. ففي العالم الثالث يسمع المرء الناس أحياناً وهم يقولون إن الاتحاد السوفياتي يدافع عن حريتهم في حين أن حكومة الولايات المتحدة هي عبارة عن كابوس. وذات مرة كتب الصحفي تي. دي. أولمان مقالاً من المقالات الجادة القلائل عن السلفادور حين كان الإرهاب فيها يبلغ ذروته في ١٩٨٠ - ١٩٨١، فوصف زيارة له لجالية مسيحية وقد أخضعت للممارسات المعهودة لقوات الأمن المدعومة من الولايات المتحدة. قال له أحد الشيوخ إنه سمع عن قطرٍ يدعى كوبا يقع عبر البحر وقد يكون مهتماً بمحنتهم، ورجا من أولمان يسأله: «قل لنا، أرجوك يا سيدي، كيف يمكننا الاتصال بهؤلاء الكوبيين لكي نعلمهم بحاجاتنا لعلهم يساعدوننا»(٤١).

لنحاول الآن تجربة فكرة أخرى. لنفترض أن الفلاح السلفادوري أو القروي الفيتنامي قد أصبح في قمة البلشفة كي يتكلم بفصاحة على المسؤولية الأخلاقية والمواجهة بين قوتين،

---

(٤٠) Editorial in: *Washington Post* (26 February 1990), and *Boston Globe:* 23, 24, and 26/2/1990 and 1/3/1990.

(٤١) *Harper's* (March 1981).

واحدة الكابوس والأخرى المدافعة عن الحرية. سوف يكون من المشكوك به وجود سعادة غامرة، بينما سيكون كل تابع للحزب في البرافدا متفجراً بالحماسة. أنا لست، عرضاً، أقصد القيام بمقارنة لما حدث حقيقة هنا. من السهل الفهم أن العالم قد يبدو بهذه الطريقة لشخص خبرته مقصورة على القنابل الأمريكية وفرق الموت المدربة الأمريكية من جهة، ومن جهة أخرى، الجرافات والأسلحة المضادة للطائرات السوفياتية، وأحلام النجاة بالكوبيين من عذاب لا يحتمل. بالنسبة إلى ضحايا الغرب. إن ظروف وجودهم تجعل الخاتمة معقولة بينما تجرد المعرفة من الحقيقة الأوسع. إن هافل وهؤلاء الذين ينتشون بتقياته المعهودة لا يستطيعون تقديم عذر كهذا.

مرة أخرى نتعلم شيئاً عن أنفسنا، إذا ما اخترنا.

الناطق الآخر اليساري بلسان التايمز، توم ويكر، اتبع الخط نفسه. إنه يستنتج أن الساندينستيين خسروا «لأن الشعب النيكاراغوي كان قد تعب من الحرب وسئم الحرمان الاقتصادي». لكن الانتخابات كانت «حرة وعادلة» غير مُفسَدة بالقمع(٤٢).

مع ذلك في المقابل المتطرف، مثقف أمريكا اللاتينية ويليام ليوغارند أيضاً رحب بالتعهد بـ «الانتخابات الديمقراطية في نيكاراغوا» بينما ينوه أنه «باسم الديمقراطية، وضعت واشنطن ضغطاً عسكرياً واقتصادياً موجعاً على نيكاراغوا لكي تدفع الساندينستيين خارج السلطة». الآن، يواصل، «يجب أن تظهر الولايات المتحدة أن التزامها بالديمقراطية في أمريكا الوسطى يمتد إلى الضغط على الحكومات المحافظة الصديقة كذلك». وهكذا، بعد أن أظهرت «التزامها بالديمقراطية» بالإرهاب والحرب الاقتصادية، يجب أن «تمدّ» الولايات المتحدة هذا التوهج التحرري للضغط على أصدقائها(٤٣).

إذا وجّهنا أنظارنا الآن نحو النور الساطع لليبرالية الأمريكية وجدنا المقال الرئيسي في جريدة بوسطن غلوب بعنوان «الالتفاف حول شامورو». في هذا المقال قال مارتن نولان، محرر صفحة الافتتاحيات في الجريدة المذكورة «إن على جميع الذين يحبون النيكاراغويين حقاً أن يلتفوا الآن حول شامورو». لم يصدر أحد في نيكاراغوا، القطر الذي لم يرتفع بعد إلى ذرانا، نداءً كهذا. إننا لنتعلم المزيد بشأن المفهوم السائد عن الديمقراطية(٤٤).

يمضي نولان إلى القول مفسراً: «لم يكن أورتيغا سياسياً ماهراً. إن جماهيره المحبوبة لم تستطع أن تأكل شعارات، فصوتت بمعدها لا بقلوبها». ولو كان أورتيغا أكثر مهارةً لاستطاع أن يزوّد الجماهير بالغذاء ـ باتباع نصيحة نولان والاستسلام للسيد المطاع. والآن، «وببركات

---

(٤٢) Tom Wicker in: *New York Times*, 1/3/1990.

(٤٣) William LeoGrande in: *New York Times*, 17/3/1990.

(٤٤) Martin Nolan in: *Boston Globe*, 27/2/1990.

تماهى نولان أمام الأمة أنه مؤلف هذه الكلمات الرائعة.

الديمقراطية، تكلمت نيكاراغوا هي ذاتها أخيراً بعد طول انتظار» ـ وبحرية ودون إكراه.

أما مراسل جريدة نيويورك تايمز، ديفيد شبلار فقد أسهم بأفكاره تحت عنوان «نيكاراغوا، انتصار للإنصاف الأمريكي». يلاحظ شبلار، متبعاً النمط الليبرالي، قائلاً: «من الصحيح أن اقتصاد نيكاراغوا قد عانى كثيراً على نحو فظيع من جراء المواجهة مع الولايات المتحدة إلى حدٍ ما، فهيّأ ذلك المسرح لتذمر الناس على نطاق واسع من رجال ساندينستا، وهو التذمر الذي انعكس في تصويت يوم الأحد». والنتيجة؟ «ان الانتخابات في نيكاراغوا قد أثبتت أن الدعم المفتوح والشريف للعملية الديمقراطية هو من أقوى أدوات السياسة الخارجية لدى واشنطن» ـ وذلك بالتأكيد بعد فرض «معاناة فظيعة» لضمان النتيجة الصحيحة في «انتصار للإنصاف الأمريكي». يضيف شبلار أن نيكاراغوا الآن «تحتاج إلى مساعدة في بناء المؤسسات الديمقراطية» ـ وهو وزملاؤه مؤهلون لتقديمها بالنظر لفهمهم الديمقراطية الحقة(٤٥).

وفي مجلة نيوزويك يقرّ تشارلس لين أن جهود الولايات المتحدة «لجعل نيكاراغوا قطراً ديمقراطياً من خلال حرب كونترا وبواسطة عقوبات اقتصادية مدمرة قد كلّف ثمناً باهظاً من ضمنه ثلاثون ألفاً من الموتى ونصف مليون من الذين شرّدوا من منازلهم، واللجوء الروتيني الى الخطف والاغتيال»، وغير ذلك من الأمور غير السارة. كانت آثار ذلك كله قاسية جداً «فما إن حلّت نهاية ١٩٨٨ حتى كانت عزة النفس وحدها هي التي منعت رجال ساندينستا من تلبية طلب ريغان بالتوسل إليه تضرعاً وخيفة!» ولكن السكان صوتوا أخيراً «من أجل فرصة تضع وراءهم البؤس الذي أنزلته بهم عشر سنوات من الثورة والحرب. . . . وفي النهاية كان النيكاراغويون هم الذين ربحوا نيكاراغوا». يجب علينا «أن نحتفل بهذه المناسبة، وأن نفكر كذلك بالمزيج الفريد من النوايا الحسنة وعدم الاطمئنان على الأمن القومي، مما حدا بنا إلى أن نتورط بحماسة عاطفية في مكان لا نفهمه إلا على نحو غامض جداً»(٤٦).

وأشادت افتتاحيات الصحف في طول البلاد وعرضها بـ «الأخبار الطيبة من نيكاراغوا، وبالرد المفحم على رجال ساندينستا، مما سيعزز الديمقراطية في أمكنة أخرى كذلك من أمريكا الوسطى»، (جريدة نيويورك تايمز). ولكن المحررين في الجريدة يقرّون بوجود مسألة واحدة تعتبر «قابلة للجدل» ـ ألا وهي «هل أن الضغط الأمريكي وحرب كونترا قد سرّعا من الانفراج البديع الحاصل أم أخرّاه؟» ولكن «مهما يكن الأمر، فإن الديمقراطية كانت هي الفائزة»، في انتخابات حرة وعادلة. وعبر المحررون في جريدة واشنطن بوست عن أملهم بأن هذه الانتخابات «ستضع نيكاراغوا على طريق التغيير الحاسم من دولة استبدادية إلى دولة ديمقراطية»، ولكنهم ليسوا على يقين من ذلك. ثمة عنوان في جريدة كريستشن ساينس مونيتر

---

(٤٥) David Shipler in: *New York Times*, 1/3/1990.

(٤٦) Charles Lane in: *Newsweek*.

ربما كان تشاولز لين مؤلف افتتاحية نيو ريبيليك غير الموقعة المذكورة في الهامش رقم (٨)، إذ تمّ الحكم بواسطة تشابه التعبير (= الصياغة).

يقول «الجماهير تتكلم في نيكاراغوا»، وفيه استخدام لكلمةٍ محرّمة إلا في مثل هذه المناسبات. وقد هللت الجريدة ابتهاجاً «بهذا التوكيد الآخر المذهل للديمقراطية»(٤٧).

ومن الإنصاف إكمالاً للصورة، أن نشير إلى بعض الوساوس التي عبّر عنها حقاً الطرف الأقصى من فئة المنشقين المحترمة. ففي مجلة نيويوركر، وهي في الغالب وحيدة في التيار العام بخروجها عن اللاهوت الرسمي، ورد ما يلي: «لقد تبين مما جرى مؤخراً في كل من نيكاراغوا وبنما أن إخراج طاغية من السلطة شيء، وأن تولي العبء المالي لإنقاذ بلاده من الخراب الحاصل شيء آخر». لذلك فإن الكلفة التي نتحملها لإصلاح الدمار الذي سببه نورييغا وأورتيغا قبل أن ننجح أخيراً في طرد هذين الطاغيتين من الحكم ينبغي أن تجعلنا نفكر مرتين قبل الإقدام على مثل هذه الأعمال الجديرة بالتقدير(٤٨).

لعل هذا يكفي. لقد قدمتُ عيّنات فقط من الأمثلة الأقل فظاعة، مكتفياً بما أورده الجانب اليساري الليبرالي. إن من الصعب العثور على استثناء لهذا النمط المقدم.

هناك سمات متعددة بارزة على وجْه الخصوص في التغطية الإعلامية للانتخابات. أولاً، التشابه الاستثنائي. ثانياً، الكراهية والاحتقار للديمقراطية كما ظهرا بوضوح صارخ في المشهد السياسي بأجمعه. وثالثاً، العجز التام عن إدراك هذه الحقائق البسيطة. إن الاستثناءات نادرة حقاً.

خامساً: في داخل نيكاراغوا

لقد اقتصرتُ حتى الآن على الكلام عن الظروف السائدة وردّ الفعل في الولايات المتحدة، ولم أقل شيئاً عن السبب الذي جعل سكان نيكاراغوا يصوتون على النحو الذي صوّتوا به ـ وهذا أمر مهم ولكنه مختلف. كما أن رد الفعل في نيكاراغوا ذاتها ينبئنا كذلك بشيء عن الثقافة السياسية في الولايات المتحدة.

كان رد الفعل القياسي داخل الولايات المتحدة هو التهليل الجذِل لـ «جماهير» نيكاراغوا التي انتصرت على مضطهديها بانتخابات عادلة. أما في نيكاراغوا فيبدو أن ردّ الفعل كان بالأحرى مختلفاً بعض الشيء. فبعد أن تقول مجلة نيو ريبيليك إن الفائزين كانوا هم «سكان نيكاراغوا، بالطبع»، تتحول إلى مراسلها في مانغوا، توم جيلتون، الذي كتب يقول: «كانت الاجتماعات العامة للاحتفال بانتصار الجبهة المتحدة صغيرة العدد، وأغلبها احتفالات خاصة، ولم تتدفق جموع الناس إلى الشوارع. لقد لزمت أكثرية الأهالي منازلها». وبعد مرور ما يقرب من شهر على الانتخابات ذكرت وكالة أسوشييتد بريس «أن مؤيدي الجبهة المتحدة لم

(٤٧) *New York Times*, 27/2/1990; *Washington Post* and *Manchester Guardian* (11 March 1990); *Washington Post* (5 March 1990), and *Christian Science Monitor*, 28/2/1990.

(٤٨) «Talk of the Town,» *New Yorker*, 27/8/1990.

يقيموا احتفالاً عاماً حتى الآن». ووردت تقارير كثيرة من أطراف نيكاراغوا تؤكد الروحية القاتمة، التي تتناقض بشكل صارخ مع «الوحدة في المسرّة» هنا. قد تشير هذه المقارنة إلى تبيان شيءٍ ما عمن كسب ومن خسر، ولكن أحداً لم يتابع هذه الفكرة ـ هذا في الولايات المتحدة؛ أما في أمريكا اللاتينية فقد فُهم المعنى بوضوح تام[٤٩].

وقد جرى لاحقاً احتفال بالنصر، في حفلٍ راقص بمناسبة تسنُّم رئيسة الجمهورية شامورو مقاليد الحكم، وقد أقيم الحفل في نادٍ سابقٍ للوجوه في الضواحي. قالت دوراليسا بيلارته، مراسلة أسوشييتد بريس في وصفها الاحتفال: «عادت الطبقة الارستقراطية بما عهد فيها من أبهة، فوفد جمع الطبقة الراقية بأنفس حللها من قبعات الخوص وأزياء السهرة والبُرَد الثمينة وأحذية دور المصممين والأظافر المصبّغة، . . . وفدوا بتصرفهم المهذب وجوّهم الساطع حتى فغرت أفواه البعض عجباً. . . كان هذا شيئاً لم تشهده نيكاراغوا اليسارية منذ أكثر من عقدٍ من السنين». في صباح اليوم التالي، قال أحد الدبلوماسيين من أمريكا الجنوبية «كان الحفل أشبه بفيلم «غاتسبي العظيم». وكتبت المراسلة المذكورة، وكانت مقالاتها السابقة شديدة الانتقاد لرجال ساندينستا، تعليقاً على هذا التغيير، فقالت «كان أولئك الرجال في العقد الماضي يشجعون إشاعة جو من الراحة النفسية حتى في الأوساط الدبلوماسية، وهم أنفسهم يظهرون بمظهر الارتياح في بزات القتال المكوية جيداً، ويكونون على سجيتهم في مقاصف الطبقة العاملة أكثر مما يكونون عليه في صالات الأنوار الساطعة»[٥٠].

لم أجد شيئاً من هذا في الصحافة، وإنه لإغفال جدير بالتقدير بعد سنين من توجيه اللطمات إلى رجال ساندينستا التي تبلغ ذروتها في التهكم على ما يرتديه أورتيغا من نظارات مصممة في دور الأزياء وعلى غير ذلك من الأمثلة عن إسراف هؤلاء الرجال في حين يعاني الفقراء في بؤسهم ـ كان هذا سيعتبر تعليقاً منصفاً لولا أنه إنما يقال خدمةً لمنظومة الدعاية التابعة للدولة.

أما رد الفعل الآخر في نيكاراغوا فيصفه مراسل جريدة **نيويوريك تايمز**، لاري روهتر، على لسان أحد الناشطين الذي هاجم «الدوليين» هجوماً مريراً وأدانهم إدانة مشحونة بالاحتقار وقال عنهم إنهم يقومون بأعمال حقيرة مثل تصليح الدراجات الهوائية وتوزيع الحبوب على «مراكز رعاية الطفولة ومستوصفات الأمومة» وأنهم يعتزمون الاستمرار «في خدمة الغالبية الساحقة من العمال والفلاحين الذين لم تتناقص حاجاتهم». كما أن المراسل المذكور يذكر عن نائب الرئيس المنتخب، فرجيليو غودوي، قوله إن الحكومة الجديدة ستراقب هؤلاء المتطفلين مراقبة دقيقة: «إننا لن نسمح لأي أجنبي أن يتدخل في مشاكلنا السياسية الداخلية»[٥١].

---

(٤٩) Tom Gjelten in: *New Republic*, 19/3/1990.

(كتبت قبل أسابيع؛ أنا مهتم وحسب، بالوقائع التي يصفها، وليس بتفسيره الشخصي لها).

(٥٠) Doralisa Pilarte in: *Associated Press*, 8/6/1990..

(٥١) Larry Rohter in: *New York Times*, 13/3/1990.

ما من أحد يستهزىء، في مجتمع ذي ثقافة منضبطة جيداً، حين تنشر مثل هذه الأقوال. كان يسمح للأجانب، في حكم رجال ساندينستا الاستبدادي، أن يشكلوا ائتلافاً سياسياً يقوم على القوة الإرهابية التي أنشأوها لمهاجمة البلاد؛ وكان يسمح لهم بضخ ملايين الدولارات دعماً للائتلاف في الانتخابات. كان يسمح للأجانب المشاركين «في الاستخدام غير القانوني للقوة» ضد نيكاراغوا، كما ورد في إدانة المحكمة الدولية، بتمويل جريدة كبرى تدعو إلى الإطاحة بالحكومة وتتماهى علناً مع القوى الإرهابية التي تسعى إلى تحقيق هذه الغاية، وما هذه القوى إلا قوات الإنابة عن دولة أجنبية تموّل الجريدة. وفي عهد هؤلاء الاستبداديين كان يسمح لأجانب من أمثال جين كيركباتريك وغيرها من أعضاء الكونغرس الأمريكي بدخول البلاد لغرض تقديم الخطباء في المناسبات العامة وافتتاح المؤتمرات الصحفية التي تدعو إلى الإطاحة بالحكومة بالعنف وإلى تأييد القوات الإرهابية التي يديرها الأجانب. كان يتاح لمحققي «حقوق الإنسان» الذين يرافقهم أعضاء من هيئات الضغط لصالح كونترا وهم يتخذون صفة «الخبراء» أن يحصلوا على ما يشاؤون، كما كان يتاح ذلك لصحفيين لم يكونوا أكثر من وكلاء لدولة أجنبية تهاجم القطر. لا يمكن العثور على شيء شبيه بهذا من قريب أو من بعيد في الديمقراطيات الغربية. إن مثل هذه الحريات في الولايات المتحدة واسرائيل وانكلترا وغيرها أمر لا يمكن تصوره، حتى إزاء تهديد أقل خطراً بكثير، كما يظهر السجل التاريخي بوضوح لا لبس فيه ولا إبهام.

أما الآن، فإن المذهب الاستبدادي قد رضخ أخيراً للحرية، لذا فإن نيكاراغوا لن تتسامح بعد الآن مع «التدخل» من أجانب يحملون أفكاراً خاطئة عن كيفية الإسهام في الإصلاح والتطوير، من أجانب لا يعملون من أجل الإطاحة بالحكومة بالعنف بل يساعدون القوة السياسية الوحيدة ذات القاعدة الجماهيرية في البلاد. ها نحن نتعلم المزيد عما تعنيه «الحرية» و «الديمقراطية» في الثقافة السياسية الباسطة سلطانها على الناس.

يمكننا أن نضيف كلمة أخرى عن الاشمئزاز الذي أثاره الدوليون، والذي لم يستطع إخفاءه مراسل جريدة نيويورك تايمز. وكانت هذه سمة مألوفة في تعليقات وسائل الاعلام على مدى سنين؛ وكان من الأمور المشهودة أن نرى النفرة والاستسخاف اللذين يوحي بهما هؤلاء المتطوعون. ولكن علينا أن نضيف، إكمالاً للصورة، أن رد الفعل لم يكن متشابهاً كلياً. والاستثناء الجذري الوحيد هو عمود كتبه ديفيد برودير، مراسل جريدة واشنطن بوست، تحدّث فيه بإعجاب شديد عن مشروع في موبايل في ولاية ألاباما «مشروع يرعاه الحب والإخلاص الصادق، يرمي إلى إرسال متطوعين من معلمي اللغة الانكليزية الى الخارج». ويمضي برودير الى القول «إن الأمر الرائع هو أن كل هذا يجري بأموال وطاقات تقدم طواعية. فكل معلم يدفع نفقات سفره (بأجور مخفضة، بواسطة وكلاء السفر في موبايل) ويحمل معه مواده التدريسية»[٥٢].

---

(٥٢) David Broder in: *Washington Post* and *Boston Globe*, 6/8/1990.

بيد أن هؤلاء المتطوعين الذين يثيرون في المراسل إجلاله العظيم ليسوا من المتجهين إلى القرى النائية في نيكاراغوا، أو من الشباب المتطوعين للعمل في المدارس والجامعات هناك دون «أجور مخفضة»)، إنما هم متطوعون من معلمي اللغة الانكليزية الذين هم في طريقهم إلى عيشة الشظف في ظروف براغ اليائسة. سيكون الفرق بين المكانين واضحاً لكل ذي عقل منصف.

سادساً: التطلع الى الأمام

فلنترك الآن سجل الوقائع وننتقل إلى بضعة تكهنات.

إن من الأهداف الأساسية لسياسة الولايات المتحدة نحو أمريكا اللاتينية (وغيرها)، وهو هدف موجود من أمدٍ طويل وموثّق بشكل جيد، إنما هو تولي السيطرة على الشرطة والعساكر وذلك لضمان عدم انجراف السكان وراء الأفكار غير المقبولة. فالهدف، إذن، في نهاية المطاف هو إعادة شيء شبيه بالحرس القومي السوموزي وفقاً لمواصفات حمائم كارتر.

أما الهدف الذي يلي ذلك، فهو تحطيم الصحافة المستقلة. وهذا يتطلب أحياناً القيام بأعمال عنف قتالة، كما في السلفادور وغواتيمالا. إن موافقة النخبة العامة على هذا إنما تتضح حين تنفَّذ هذه الأعمال: الصمت، مصحوباً بالثناء على التقدم الجاري نحو الديمقراطية. أحياناً تكفي قوى السوق، كما في كوستا ريكا، حيث الصحافة الناطقة بالأسبانية حكر على اليمين المتطرف.

هناك على العموم قوّتان شرعيتان في أمريكا اللاتينية: أولاهما وأهمهما الولايات المتحدة؛ والثانية هي القلة الحاكمة والعساكر ومجموعات الأعمال التي تضم نفسها جميعاً إلى مصالح النخبات الاقتصادية والسياسية الأمريكية. فإذا تولت هذه القوى السلطة دون من يقف بوجهها متحدياً فكل شيء على ما يرام. وتكون ساحة اللعب ممهدة، فإذا جرت انتخابات شكلية فإنها تسمى «ديمقراطية». أما إذا ظهر أي تحدٍّ من عموم السكان فيكون الجواب الحازم ضرورياً. إن المؤسسة، يسارها ويمينها، ستتسامح مع شيء من تعدد الرأي بشأن المستويات المناسبة للوحشية والقمع والشقاء العام.

لن يكون من السهل في نيكاراغوا بلوغ الأغراض التقليدية. إن أية مقاومة لها ستوصم بأنها «مذهب ساندينستا الاستبدادي». وبوسع المرء أن يكتب المقالات الافتتاحية مقدماً.

لعل الائتلاف السياسي الذي كونته واشنطن لن يكون قادراً على تلبية المطالب المفروضة عليه من سيده. فإذا كان الأمر كذلك، فإن الحاجة تدعو إلى رجال جدد. وأحد الخيارات هو التحول صوب اليمين، وهو تحول يتم على نحو لاشعوري. قد يكون فرجيليو غودوي مؤهلاً كحاكم مطلق متشدد بما فيه الكفاية، وستكون قوات كونترا السابقة جاهزة لاستخدام المهارات الإرهابية التي غرسها فيها مدربوها من الولايات المتحدة والدول المرتزقة التابعة لها. أو ربما يعثر على آخرين للقيام بالعمل، كما تسمح الظروف. الخيار الآخر هو

اتّباع طريق مختلف، وهو كذلك مطروق. فهناك منظمة سياسية واحدة ذات قاعدة جماهيرية في نيكاراغوا. لعلها تتفكك تحت سطوة القمع، أو من جراء التردي الاجتماعي والاقتصادي، أو بمجرد الضغوط المحتمة إذ تنوء هذه المنظمة تحت وطأة احتكار الموارد من قبل جناح اليمين ومشاركة الامبريالي. أو لعلها تستعيد الحيوية التي خسرت جزءاً منها في الأقل. فلئن ظلت باقية، ولئن أمكن إيقافها على قدميها، فربما يكون من الممكن أن يُعهد إلى زعامتها مهمة الإدارة الاجتماعية تحت إمرة الولايات المتحدة. وقد نوّهت بذلك من طرف خفي جريدة وول ستريت جرنال في مقالها الناجح عن الانتخابات. قالت الجريدة «قد يكتشف دانييل أورتيغا، بمرور الوقت، التأثيرات التي تؤدي إلى الاعتدال، الناشئة عن الانتخابات الديمقراطية، كما اكتشف من قبله ميشيل مانلي في جامايكا، وكان هو نفسه ماركسياً ملتزماً في ما مضى»[٥٣].

جاء في صحيفة نيوزبيك الصادرة في جامايكا، التي نترجم عنها، أن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى النموذج الجامايكي، فتعمل أولاً على تقويض حركة شعبية وتدميرها، ثم تساعد البديل الرأسمالي المفضل مساعدة باذخة وهو البديل الذي أثبت فشله بشكل تعيس، ثم تتحول إلى مانلي الشعبي لكي يدبّر أمر الكارثة الحاصلة ـ ولكنْ من أجلنا[٥٤].

ومغزى هذا الكلام مفهوم على نطاق واسع، ولو انه إنما يُفهم على العموم ضمناً في الكتابات المهذبة. فما إن أعلنت نتائج الانتخابات، حتى جرى كما لو بالسليقة، تحويل أورتيغا فوراً من وغدٍ شرير الى رجل دولة، يبشّر بالخير حقاً. إن من الممكن إبقاءه منتظراً، لكي يستدعى إذا دعت إليه الحاجة ليسير وفق توجيهاتنا، لو انه يستطيع فقط أن يتعلم حسن التصرف.

إن السياسة عبارة عن روتين. فما ان يروّض الرعاع، ويهمل الحلم من أجل مستقبل أفضل، وتفهم «الجماهير» أن أملها الوحيد هو في مسح أحذية الرجل الأبيض، حتى يصبح من المعقول السماح بـ «عملية ديمقراطية» قد تأتي حتى بالأعداء القدامى إلى السلطة. عندئذٍ يمكنهم إدارة الخرائب ـ من أجلنا. من الفوائد الجانبية لهذا الترتيب تشويه سمعة القوى الشعبية. لذا كانت الولايات المتحدة مستعدة تماماً للسماح لمانلي بتولي الحكم بعد الفشل الذريع لتجربة السوق الحرة التي حاولها أنصار ريغان، وكانت ستراقب الأمر بخلق كريم (بل بكثير من الفخر بصبرنا على الشدة) لو كان خوان بوش قد كسب انتخابات ١٩٩٠ في جمهورية الدومينيك. لم تعد هناك أية حاجة إلى إرسال مشاة البحرية لمنعه من تولي السلطة كما حدث في ١٩٦٥ حين انتفض الناس فهزموا الجيش وأعادوا النظام الدستوري الشعبي الذي كان قد أطاح به انقلاب مدعوم من الولايات المتحدة. وبعد سنين من كتائب الموت والتضور جوعاً والفرار الجماعي لسكان الزوارق اليائسين، واستيلاء الشركات الأمريكية الكبرى على البقية الباقية من الاقتصاد، لم نعد بحاجة إلى إزعاج أنفسنا بالأشكال

---

(٥٣) *Wall Street Journal*, 1/3/1990.

(٥٤) حول النموذج الدومينيكي، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.7, pp.234ff.

الديمقراطية. وعلى أساس هذا المنطق ذاته يكون أمراً حسناً تشجيع رؤساء البلديات السود - وزعماء الحقوق المدنية، إن أمكن - على تولي أمر الانحطاط السائد في الأحياء الفقيرة من مدننا التي هي بمثابة العالم الثالث الداخلي. فبعد أن يتم القضاء على المعنويات بشكل تام يكون بمستطاع هؤلاء المرشحين إدارة الأنقاض والسيطرة على السكان. لعل أورتيغا ورجال ساندينستا، بعد أن رجعوا إلى عقولهم بتناولهم جرعة من الواقع زرقها فيهم القيّم على النظام، سيكونون على استعداد لتولي هذه المهمة إذا أخفق المختارون من بين الذين ينوبون عن الولايات المتحدة.

قبل سنوات علّقْ قسيس يسوعي يعمل في نيكاراغوا، وكان قبل ذلك ناشطاً في تشيلي قبل انقلاب بينوشه، قائلاً: «ارتكب الأمريكيون خطأً في تشيلي. لقد قتلوا الثورة هناك قبل الأوان وبذلك أخفقوا في قتل الحلم. أما في نيكاراغوا فإنهم يحاولون قتل الحلم»(٥٥). وهذه لعمري سياسة أكثر تعقلاً لأنه إذا لم يقتل الحلم فقد يثور الاضطراب مرةً أخرى. فما ان يضيع الأمل بمجتمع أكثر حريةً وعدلاً، و«تُغرس» العادات الصحيحة في النفوس (كما في بلاد مانلي، جامايكا، كما قال أحد مسؤولي البنك الدولي الذي نقلنا عنه سابقاً تقييمه القانع بالنتائج) حتى تستقر الأمور في حالة من الصبر التقليدي على الشقاء والحرمان، دون ضوضاء مقلقة من جناح الخدم.

إذا سار كل شيء على ما يرام فإن مؤسسة اليسار التي ينتمي إليها الصحفي مينز ستتمكن مرةً أخرى من الاحتفال بما يسميه الحملة الأمريكية لـ«نشر قضية الديمقراطية». ويلاحظ هذا الصحفي قائلاً: «من الصحيح أن الأمور لا تسير على ما يرام أحياناً، لذا قد يقول الاختصاصيون إن قضية الديمقراطية عانت من بعض النكسات الطويلة الأمد في أمكنة مثل غواتيمالا وإيران وذلك بسبب «نجاحات» وكالة الاستخبارات المركزية في الإطاحة بحكومات فيها». ولكنْ لا ينبغي للناس الاعتياديين أن يُقلقوا أنفسهم بالعواقب الإنسانية لهذه النكسات. يقول مينز إننا أصبنا نجاحاً أكبر في غرينادا، حيث انتصرت قضية الديمقراطية بكلفةٍ علينا ليست باهظة جداً، «وإن تلك الجزيرة لم يُسمع عنها شيء منذ ذلك الحين». لم تعد هناك حاجة إلى الكتابة عما جرى فيها من انتخابات هزيلة، ومن انحلال اجتماعي، وعن حالة الحصار الذي أسسه الديمقراطيون الرسميون، وتردي ظروف المعيشة، وغير ذلك مما يصاحب عادةً «الدفاع عن الحرية». لعل نيكاراغوا تثبت، إذا واتاها الحظ، نجاحاً فيها نفخر به. أما بنما فهي أصلاً على الدرب المألوف.

ستتمكن، إذن، بالحصول على الإدارة الصحيحة، من ترك رجال ساندينستا في مكانٍ ما من «مزبلة التاريخ» حيث مكانهم الذي ينتمون إليه، «وإعادة أمريكا الوسطى إلى النسيان الذي تستحقه كل الاستحقاق» وفقاً لما أوصت به مؤسسة اليسار (ألان تونلسون، وهو الذي سبق مينز في تحرير مجلة فورين بوليسي)(٥٦).

---

(٥٥) انظر: Chomsky, *Turning the Tide*, pp.145ff.

(٥٦) انظر Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.8, section 5.

أما خارج نطاق المسرح الرسمي لليسار واليمين، فإن للنكرات من الناس قيماً والتزامات أخرى، وفهماً مختلفاً جداً للمسؤولية تجاه شيء غير أنفسهم ولقضية الديمقراطية والحرية. إن عليهم أن يفهموا كذلك أن عمل التضامن قد أصبح الآن أكثر أهمية من السابق بكثير. هذا، وستبذل كافة الجهود لتجريد عموم السكان من معارفهم حتى ينحدروا الى الدرك الفكري والأخلاقي لمسؤولي الشؤون الثقافية والاجتماعية. أما الذين لا يستسلمون فعلى عاتقهم رسالة تاريخية، ويجب ألا ينسوا ذلك.

الفصل الحادي عشر

الديمقراطية في المجتمعات الصناعية

ليس هناك من إيمان، في ما يخص السياسة الخارجية الأمريكية، أكثر عمقاً في النفوس من الإيمان الذي عبر عنه نيل لويس، المراسل الدبلوماسي لجريدة نيويورك تايمز، بقوله الذي استشهدنا به سابقاً: «إن التوق لرؤية الديمقراطية على الأسلوب الأمريكي وهي تستنسخ في أرجاء العالم كان محوراً دائماً في السياسة الخارجية الأمريكية»[1]. وهذا الطرح لا يجري الكلام عنه في العادة وإنما يفترض مسبقاً كأساس للمناقشة المعقولة عن دور الولايات المتحدة في العالم.

والإيمان بهذه العقيدة قد يبدو مستغرباً. إن استعراضاً خاطفاً للسجل التاريخي يبين أن المحور الدائم في السياسة الخارجية الأمريكية إنما كان تخريب الأنظمة البرلمانية والإطاحة بها، واللجوء إلى العنف لتدمير المنظمات الشعبية التي قد تتيح لأغلبية السكان فرصة الدخول إلى الحلبة السياسية. مع هذا فثمة معنى تكون العقيدة الشائعة بموجبه أمراً مقبولاً. فإذا كنا نعني بـ «الديمقراطية على الأسلوب الأمريكي» نظاماً سياسياً يجري انتخابات منتظمة دون تحدٍّ خطير لحكم طبقة رجال الأعمال، فإن صانعي القرار في الولايات المتحدة هم، إذن، تواقون بلا ريب إلى رؤيتها وهي تتثبت في أرجاء العالم. لذلك فإن تلك العقيدة لا تقوضها الحقيقة القائلة بأنها عقيدة تُنتهك باستمرار بتفسيرات مختلفة لمفهوم الديمقراطية: كنظام يقوم فيه المواطنون بدور ذي معنى في إدارة الشؤون العامة.

إن هذا الإطار لتحليل السياسة وصورتها العقائدية هو تقريب أولي جيد ومؤكد. إننا لا نتوقع، عند تبنيه عملياً، أن تعارض الولايات المتحدة دائماً الأشكال البرلمانية. على العكس، ستكون هذه الأشكال مقبولة، لا بل مفضلة، إذا لُبِّيت الشروط الجوهرية.

---

(١) Noam Chomsky, *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.8, section 7.

أولاً: تفضيل الديمقراطية

إن التفضيل للأشكال الديمقراطية في الدول العميلة في العالم الثالث ما هو إلا مسألة علاقات عامة. ولكنْ ما إن يكون المجتمع مستقراً والامتيازات مضمونة فيه حتى تتدخل عوامل أخرى. إن مصالح رجال الأعمال لها موقف مهم تجاه الدولة. فهم يريدون الدولة أن تدعم مالياً البحث والتطوير، والانتاج والتصدير (منظومة البنتاغون، وجزء كبير من برنامج المساعدات الأجنبية، وما أشبه)، وأن تشرف على الأسواق، وتضمن مناخاً صالحاً لعمليات الأعمال في الخارج، وتخدم بطرق متعددة أخرى دولة الرفاهية لصالح الأغنياء. ولكنهم لا يريدون الدولة أن تتمتع بسلطة التدخل في امتيازات المالكين والمديرين. إن هذا الاهتمام الأخير يؤدي إلى تأييد الأشكال الديمقراطية، طالما كانت سيادة الأعمال مضمونة في هيمنتها على النظام السياسي.

وإذا وفى قطرٌ ما بشروط أساسية معينة، فإن الولايات المتحدة تتسامح عندئذٍ مع الأشكال الديمقراطية، ولكن هذا التسامح محدود، في الغالب، في العالم الثالث حيث يصعب ضمان النتيجة الصحيحة. غير أن العلاقات مع العالم الصناعي تبيّن بجلاء أن حكومة الولايات المتحدة ليست مناهضة للأشكال الديمقراطية بحد ذاتها. إننا لا نتوقع، في الديمقراطيات الغربية المستقرة التي تهيمن عليها الأعمال، أن تنفّذ الولايات المتحدة برامج التخريب والإرهاب أو تقوم بضربات عسكرية كما كان معتاداً في العالم الثالث.

قد تكون هناك بعض الاستثناءات. فثمة دليل على تورط وكالة الاستخبارات المركزية في انقلاب فعلي أطاح بحكومة ويتلام العمالية في أستراليا سنة ١٩٧٥ حين خُشي أن يتدخل ويتلام في مسألة القواعد العسكرية ومراكز الاستخبارات الأمريكية في أستراليا. أما تدخل الوكالة المذكورة الواسع النطاق في السياسة الإيطالية، فقد كان معروفاً للناس منذ تسرّب تقرير الكونغرس المعروف باسم تقرير بايك في ١٩٧٦، وفيه ذكر لمعونة مالية تزيد على خمسة وستين مليوناً من الدولارات لأحزاب سياسية تحظى بالقبول، وجهات أخرى مرتبطة بها، اعتباراً من ١٩٤٨ حتى أوائل السبعينيات. وفي سنة ١٩٧٦، سقطت حكومة ألدو في ايطاليا بعد الكشف عن أن وكالة الاستخبارات المركزية قد أنفقت ستة ملايين دولار لدعم المرشحين المناهضين للشيوعية. في ذلك الوقت كانت الأحزاب الشيوعية الأوروبية تتجه نحو الاستقلال في العمل مع ميول تعددية وديمقراطية (الشيوعية الأوروبية)، وكان ذلك تطوراً لم تُسرَّ له واشنطن ولا موسكو، كما لاحظ ريموند غارثوف، فكلتاهما «لم تكن تريد أن ترى أوروبا واحدة مستقلة، قائمة على قومية محلية، تقف بينهما». لمثل هذه الأسباب عارضت كلتا الدولتين العظميين إجازة الحزب الشيوعي في إسبانيا بقانون، والنفوذ المتزايد للحزب الشيوعي في إيطاليا، وكلتاهما فضلت حكومات من اليمين الوسط في فرنسا. وقد وصف وزير الخارجية الأمريكية، هنري كيسنجر «المشكلة الكبرى» في التحالف الغربي بأنها «التطور الداخلي في عدد من الأقطار الأوروبية» الذي قد يجعل الأحزاب الشيوعية الغربية أكثر جاذبية

للجمهور، وهي تغذي الخطوات الرامية الى الاستقلال وتهدد حلف الأطلسي. يختتم غارثوف دراسته الشاملة لهذه الحقبة بقوله: «إن الولايات المتحدة قد أعطت الغرض الدفاعي الخاص بحماية التحالف الغربي والنفوذ الأمريكي فيه، أولوية أعلى من الأولوية التي أعطتها مصالحها الهجومية في إضعاف النفوذ السوفياتي في الشرق» في تلك السنين؛ إن عبارة «الغرض الدفاعي الخاص بحماية التحالف الغربي» تشير إلى الدفاع عن الامتيازات القائمة ضد تحدٍّ داخلي. كان هذا هو سياق التدخل المتجدد لوكالة الاستخبارات المركزية في الانتخابات الايطالية، وربما في أمور كثيرة أخرى[٢].

في تموز/ يوليو ١٩٩٠، دعا رئيس جمهورية إيطاليا السنيور كوسيغا إلى إجراء تحقيق عن التهم التي بُثّت تفاصيلها من تلفزيون الدولة بأن وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) كانت قد دفعت الى ليشيو جيلي أموالاً لإثارة أعمال إرهابية في إيطاليا في أواخر الستينيات وفي السبعينيات. كان جيلي هذا الرئيس الأعلى للمحفل الماسوني (P2) ويُشَكّ بأن له دوراً منذ أمدٍ طويل بالإرهاب والأعمال الإجرامية الأخرى. في تلك السنين، كان ذلك المحفل وغيره من جماعات الفاشست الجدد، كما ورد في تقرير صدر عن البرلمان الايطالي في ١٩٨٤، يعملون باشتراك وثيق مع عناصر من القوات العسكرية الإيطالية للإعداد لانقلاب فعلي من أجل فرض نظام يميني متطرف وإعاقة قوى اليسار المتصاعدة. كان من جوانب هذه الخطط تنفيذ «استراتيجية التوتر» وتنطوي على أعمال إرهابية كبيرة في أوروبا. كانت التهم الجديدة قد قدمت من قبل رتشارد برينيك، الذي يزعم أنه خدم كضابط ارتباط لوكالة الاستخبارات المركزية ويدعي أن روابط CIA-P2 قد امتدت زمناً يزيد على عشرين سنة، دفع خلالها من الرشاوى مبلغ عشرة ملايين دولار. إن الصلات الوثيقة بين واشنطن واليمين الايطالي المتطرف يمكن إرجاع تاريخها إلى الدعم القوي لتولّي موسوليني ورهطه الفاشست السلطة في سنة ١٩٢٢[٣].

---

(٢) John Pilger, *A Secret Country* ([n.p.]: Jonathan Cape, 1989).

انظر أيضاً سلسلته الوثائقية «الحلم الأخير» ١٩٨٨، المقامة لمناسبة المئوية الاسترالية الثانية بالتعاون مع شركة الاذاعة الاسترالية.

Jonathan Kwitny, *The Crimes of Patriots* (New York: Norton, 1987), and United States, Central Intelligence Agency (CIA), *The Pike Report* (Nottingham: Spokesman Books, 1977).

وقد سرّب التقرير إلى «صوت القرية» *Village Voice* (١٦ و٢٣ شباط/ فبراير ١٩٧٦).

Raymond L. Garthoff, *Détente and Confrontation: American Soviet Relations from Nixon to Reagan* (Washington, D.C.: Brookings Institution, ©1985), pp.487ff.

(٣) Richard Brenneke in: *TG1* (Italian TV), 2/7/1990; *Il Manifesto*, 3/7/1990, and *Associated Press* and *Boston Globe*, 23/7/1990.

حول العلاقات السرية الأمريكية ـ الايطالية في السبعينيات ومخططات دوائر الأمن P2، انظر:

Edward S. Herman and Frank Brodhead, *The Rise and Fall of the Bulgarian Connection* (New York: Sheridan Square, ©1986), chap.4.

كما يلاحظون، فإن الإرهاب الشامل من جانب الجناح اليميني في أوروبا تمّ تجاهله بصورة كبيرة في أدبيات علم =

مع هذا فقد كان النمط هو نمط دعم عام للديمقراطيات الصناعية.

هذا، ويجب تقييم البيّنة التاريخية بشيء من الدقة. إن الإطاحة بالحكومة الديمقراطية في غواتيمالا والإبقاء على حكم العصابات والقتلة على مدى ثلاثة عقود، أو المساعدة في التمهيد لانقلاب في أندونيسيا والقيام بمذبحة جماعية ناجحة فيها، هي شيء، ولكنه سيكون شيئاً آخر تكرار هذه النجاحات في مجتمعات ثابتة الأركان نسبياً؛ إن قوة الولايات المتحدة لا تصل إلى هذا الحد. مع ذلك، سيكون من الخطأ الافتراض أن الافتقار إلى الوسائل وحده هو الذي يمنع الولايات المتحدة من قلب الحكومات الديمقراطية في المجتمعات الصناعية لصالح دكتاتوريات عسكرية أو لصالح ديمقراطيات كتائب الموت حسب النموذج المعروف في أمريكا اللاتينية.

إن ما جرى بعد الحرب العالمية الثانية يكشف عن الكثير في هذا الصدد. كانت الولايات المتحدة، بما تتمتع به من مزايا اقتصادية وعسكرية لم يسبق لها مثيل، تستعد لكي تصبح القوة العالمية الحقة الأولى. ثمة وثائق كثيرة جداً عن التفكير الدقيق لمديري الشركات الكبرى ومدبّري أمور الدولة وهم يصممون نظاماً عالمياً يتوافق مع المصالح التي يمثلونها. ومع أن البراهين قابلة لتأويلات مختلفة ولكنها مع ذلك تفتح العيون والأذهان بشأن المواقف المعقدة للنخبات الأمريكية تجاه الديمقراطية في وقتٍ تكون الولايات المتحدة في وضع يمكّنها من التأثير في النظام الداخلي للمجتمعات الصناعية.

= (فن) الارهاب العامة، ومعظمه هو ممارسة دعاوة شفّافة. انظر أيضاً:

William Blum, *The CIA: A Forgotten History: US Global Interventions since World War 2* (London; Atlantic Highlands, N.J.: Zed Books, 1986).

حول السنوات الأولى لفترة ما بعد الحرب، انظر أيضاً: John Ranelagh, *The Agency: The Rise and Decline of the CIA* (New York: Simon and Schuster, ©1986).

حول الولايات المتحدة وموسوليني، وعودة الحلفاء السريعة الى موقف مؤيد للفاشية خلال الحرب، انظر:
Chomsky, Ibid., chap.1, section 4.

وقد أحرز برينيكي بعض الشهرة من جراء الاتجاه السائد عندما ادّعى أنه خلال عمله لحساب وكالة الاستخبارات المركزية، اشترك في اللقاء الذي عقد في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠ في باريس وفيه قام ممثلون من حملة ريغان ـ بوش الانتخابية، وفي جملتهم وليام كيسي رئيس وكالة الاستخبارات المركزية لاحقاً، ومساعد بوش دونالد غريغ، وربما بوش نفسه، برشوة إيران للاحتفاظ بالرهائن الأمريكية إلى ما بعد الانتخابات، من أجل تأمين فوز ريغان، وقد قدّمته الحكومة إلى المحاكمة (مباشرة من غرفة العناية الفائقة بسبب إصابة قلبية) لمحاكمته بتهم تلفيق هذه الادعاءات، وقد بُرّىء أمام المحكمة الاتحادية (الفدرالية) من هذه التهم وسواها من قبل هيئة محلّفين، «لم تكتم عدم تصديقها شهود الحكومة، وخصوصاً غريغ». يلاحظ عميل وكالة الاستخبارات المركزية السابق-ديفيد ماك مايكل ـ أيضاً أن القضية برّمتها قُمعت فعلياً في وسائل الاعلام القومية.

Lies of Our Times (August 1990).

في الصحافة المستقلة تمّت تغطية القضية (هيوستن بوست، نيشن، إن ذيس تايمز وسواهم).

ثانياً: الخطوط العامة

إذا أخذنا التخطيط الوارد في المبحث الخامس من الفصل الأول من هذا الكتاب كخلفية عامة يمكننا أن ننتقل الى الاهتمام المركزي لدى المخططين العالميين حين واجهوا معضلة إعادة الاعمار في عالم دمرته الحرب؛ وكان ذلك الاهتمام ينصبّ على المجتمعات الصناعية التي كانت في الصلب من المنظومة العالمية. فما الذي يمكننا أن نتعلمه من هذه التجربة الخاصة بمفهوم الديمقراطية كما فهمه مهندسو النظام العالمي الجديد والذين جاءوا من بعدهم؟

من المشاكل التي ظهرت عند تحرير المناطق من الفاشية أن النخبات التقليدية قد تعرّت ولحقها الخزي في حين صارت السمعة والنفوذ من نصيب حركة المقاومة، وكانت تقوم إلى حدٍ كبير على مجموعات تتجاوب مع الطبقة العاملة والفقراء وغالباً ما كانت قد نذرت نفسها إلى نوع من أنواع الديمقراطية الراديكالية. وقد أفصح عن الورطة الكبرى الجنرال سمَطس رئيس وزراء جنوب أفريقيا والمستشار المقرب من تشرتشل، إذ قال في سنة ١٩٤٣ بشأن جنوبي أوروبا: «بعد أن أطلق العنان للتيارات السياسية في أوساط أولئك الناس فقد نجد أمامنا موجة من الإخلال بالنظام ومن الشيوعية بالجملة»[٤]. وهنا تفهم عبارة «الإخلال بالنظام» على أنها تعني تهديد مصالح ذوي الامتيازات، ويفهم اصطلاح «الشيوعية» وفقاً للتقليد الشائع على أنه يعني الإشارة إلى الفشل في تفسير «الديمقراطية» على أنها هيمنة النخبة، بصرف النظر عن الالتزامات الأخرى التي يتعهد بها «الشيوعيون». إننا نواجه، بعد إطلاق العنان للتيارات السياسية، «أزمة من أزمات الديمقراطية» كما يفهمها ذوو الامتيازات دائماً.

وبصرف النظر عن المواجهة بين الدولتين العظميين، كانت الولايات المتحدة ملتزمة بإعادة النظام التقليدي المحافظ. ولتحقيق هذه الغاية كان من الضروري تحطيم المقاومة المناهضة للفاشية، وكان ذلك يجري في الغالب لصالح المتعاونين الفاشستيين والنازيين، كما كان من الضروري إضعاف النقابات وغيرها من المنظمات الشعبية، وإعاقة خطر الديمقراطية الراديكالية والاصلاح الاجتماعي وكانا من الخيارات الحية في ظروف ذلك الزمان. وقد جرى السير على هذه السياسات في أنحاء العالم كافة: في آسيا، ومن ضمنها كوريا الجنوبية والفيليبين وتايلاند والهند الصينية، وبصورة خاصة اليابان، وفي أوروبا، ومن ضمنها اليونان وايطاليا وفرنسا، وبصورة خاصة ألمانيا، وفي أمريكا اللاتينية، ومن ضمنها ما اعتبرته وكالة الاستخبارات المركزية على أنه أشد الأخطار في ذلك الوقت، ونعني «القومية الراديكالية» في غواتيمالا وبوليفيا[٥]. كانت المهمة تتطلب أحياناً وحشية فظيعة. ففي كوريا الجنوبية، قتل نحو مئة ألف شخص في أواخر الأربعينيات من قبل قوات الأمن التي أنشأتها الولايات

---

(٤) ورد سَمْطس في: Basil Davidson, *Scenes from the Anti-Nazi War* (New York: Monthly Review Press, ᶜ1980), p.17.

(٥) حول هذه القضايا، انظر: Chomsky, Ibid., chap.12, pp.395ff.

المتحدة وكانت تديرها. كان هذا قبل الحرب الكورية التي يصفها جون هوليداي وبروس كمينغز بأنها في «جوهرها» مرحلة ـ تميزت بتدخل خارجي واسع النطاق ـ من مراحل «حرب أهلية خاضتها قوتان محليتان هما: حركة قومية ثورية لها جذورها في الكفاح العنيد ضد الاستعمار، وحركة محافظة مرتبطة بالوضع الراهن، لا سيما بنظام الأراضي غير العادل»، وهي حركة أعيدت إلى السلطة في ظل الاحتلال الأمريكي(٦). وجرى في اليونان في السنوات ذاتها قتل أو تعذيب أو سجن أو نفي مئات الألوف في عملية من عمليات التمرد المضاد التي نظّمتها وأشرفت عليها الولايات المتحدة، التي أعادت إلى السلطة النخبات التقليدية وتشمل المتعاونين مع النازية، كما أنها قمعت القوات ذات القاعدة الفلاحية والعمالية بقيادة الشيوعيين التي قاتلت النازيين. أما في المجتمعات الصناعية، فقد جرى تحقيق الأهداف الأساسية ذاتها ولكن بوسائل أقل عنفاً.

وباختصار، واجهت الولايات المتحدة في تلك اللحظة من التاريخ مأزقاً كلاسيكياً يتمثل بتدخل العالم الثالث في أجزاء كبيرة من العالم الصناعي أيضاً. كان موقفها «ضعيفاً سياسياً» ولو انه قوي عسكرياً واقتصادياً. إن الخيارات التكتيكية تتقرر بتقييم مواطن القوة والضعف. وكان التفضيل، بالطبع، يتعلق بمجال القوة وإجراءات الحرب الاقتصادية والخنق الاقتصادي، وللولايات المتحدة فيها اليد الطولى. كانت هذه، في الحقبة التي تلت الحرب، مشكلة عالمية. لقد راعت الخيارات التكتيكية الظروف العامة إلى حدٍ كبير، مع تكييفها حسب الأحوال.

إن هذه المواضيع هي في صلب الفهم الجاد للعالم المعاصر. ويمكن اكتشاف التاريخ الحقيقي في الدراسات المتخصصة المكرسة لحالات معينة هي في الواقع جزء من النمط المنتظم جداً(٧). ولكن هذا التاريخ غير متيسر للجمهور العام الذي تقدم له نسخة مختلفة جداً من الصورة العامة ومن حالاتٍ معينة فيها. خذ مثلاً قضية اليونان، وفيها جرى التدخل الكبير الأول بعد الحرب، وتُعتبر نموذجاً لكثير مما أعقبها. إن الولايات المتحدة والسوق العالمية مغرقتان بأشياء مثل رواية «إليني» لنيكولاس غيج التي حققت أعلى المبيعات ثم أخرجت فيلماً، وتدور حول الفظائع التي ارتكبتها المقاومة بقيادة الشيوعيين. أما البحث العلمي في اليونان، أو حتى في أمريكا، الذي يقدم صورة مختلفة جداً، ويشكك جدياً بصحة ما رواه الكاتب المذكور، فهو بحث غير معروف. وفي بريطانيا، حاولت قناة تلفزيونية مستقلة في ١٩٨٦ أن تتيح المجال لأفراد من المقاومة اليونانية المناهضة للنازية بقيادة الشيوعيين لكي

---

(٦) Jon Halliday and Bruce Cumings, *Korea: The Unknown War* (New York: Viking Press; Pantheon Books, 1988).

(٧) إن أول مجهود جدير بعالِم من أجل وضع هذا النموذج هو في:

Gabriel Kolko, *The Politics of War: The World and United States Foreign Policy, 1943-1945* (New York: Random House, °1968).

يبقى الكتاب قيّماً جداً، ومفرداً من حيث مداه وعمقه، على الرغم من فيض الوثائق الجديدة والثقافة مذ ذاك.

يُسمعوا أصواتهم، وهي المقاومة التي هزمتها الحملات البريطانيا والأمريكية بعد الحرب، ولكي يقدموا للمرة الأولى تصورهم لتلك الأحداث. فثارت ثائرة المؤسسة وأصيبت بالفزع ودعيت إلى منع هذا العرض «الأحادي» الذي لا يتفق مع العقيدة الرسمية التي بسطت سلطانها حتى الآن دون منازع. وقد أيّد السياح بالبث طوم مكيّتيريك، الرئيس السابق للاستخبارات السياسية في أثينا، قائلاً: «كان يقدم إلينا من سنين عرض أحادي، وما هذه السلسلة المقترحة إلا محاولة جريئة لتصحيح الصورة وإعادة التوازن». ولكن الهجوم المقابل الذي قامت به المؤسسة هو الذي ساد في استعراض مذهل للعقلية الاستبدادية ولقوتها في الغرب الليبرالي. منع بث ذلك الفيلم الوثائقي ومنع تسويقه في الخارج، لا سيما في اليونان - وهذا مثل واحد من أمثلة تاريخ القمع الطويل(٨).

في النظام الدولي الذي وضعه المخططون في الولايات المتحدة، كان التصور هو أن تقوم الدول الصناعية باعادة الإعمار، وتعيد بالدرجة الأولى النظام التقليدي، وتمنع التحدي لهيمنة رجال الأعمال، ولكنها تأخذ مواقعها الآن في النظام الدولي الذي تديره الولايات المتحدة. كان المطلوب أن يأخذ هذا النظام العالمي شكل مذهب عالمي ليبرالي تقوده الدولة وتضمنه قوة الولايات المتحدة لمنع القوى المتطفلة، ويدار من خلال الإنفاق العسكري الذي أثبت كونه عاملاً جوهرياً في تحريك الانتعاش الصناعي. وصمّم النظام الدولي لضمان حاجات المستثمرين الأمريكيين، الذي كان يتوقع لهم الازدهار في ظل الظروف السائدة. كان هذا أملاً معقولاً في ذلك الوقت، وقد تحقق تماماً. ولم تصبح أوروبا، لا سيما ألمانيا الاتحادية، حتى أواخر الخمسينيات، عاملاً مهماً في الانتاج والادارة الدوليين(٩). وإلى أن حوّلت حرب فيتنام هيكل الاقتصاد العالمي لمنفعة المنافسين الصناعيين للولايات المتحدة، كانت المشكلة التي تواجه الحكومة الأمريكية بشأن اليابان هي كيفية ضمان قدرة اقتصادها على البقاء. وقد تنامى الاستثمار الأجنبي المربح جداً، وتوسعت وازدهرت الشركات الكبرى العاملة في أقطار متعددة، وكانت قاعدتها أساساً في الولايات المتحدة في المرحلة الأولى.

ثالثاً: «الورش الكبرى»: اليابان

كان المفهوم ضمن العالم الصناعي أن «الزعماء الطبيعيين» فيه هما ألمانيا واليابان، وقد أظهرتا قوتهما خلال سنوات الحرب. لقد كانتا «أعظم ورشتين في أوروبا وآسيا» (دين أتشيسون). لذلك كان من الضروري جداً أن تجري إعادة إعمارهما وفق الطريق الصحيح، وأن تظلا معتمدتين على الولايات المتحدة. وهكذا كان يُنظر دائماً إلى التجارة بين الشرق

---

(٨) انظر: *Covert Action Information Bulletin* (Winter 1986), and Richard Gott, «A Greek Tragedy to Haunt the Old Guard,» *Guardian* (London), 5/7/1986.

(٩) Alfred Grosser. *The Western Alliance: European American Relations since 1945* (New York: Continuum, 1980), p.178.

والغرب وإلى الخطوات نحو الوفاق الأوروبي بشيء من القلق. وقد بُذلت جهود كبيرة لمنع تجديد العلاقات التجارية التقليدية بين اليابان والصين لا سيما في الخمسينيات قبل أن تدمج الصين أيضاً في المنظومة العالمية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة. كتب تشيتوشي ياناغا في الستينيات يقول: كان من الأهداف الرئيسية لاستراتيجيا الدبلوماسية الأمريكية، كما لخصها جون فوستر دالاس في اجتماع مغلقْ للسفراء الأمريكيين في آسيا عقد هناك في آذار/ مارس ١٩٥٥، «تطوير أسواق اليابان في جنوب شرقي آسيا لغرض مواجهة مجهودات الشيوعيين التجارية وترويج التجارة بين اليابان وأقطار جنوب شرق آسيا». لقد اتضح هذا الاستنتاج العام من وثائق نشرت في ما بعد في مجموعة «أوراق البنتاغون» وفي غيرها. إن التدخل الأمريكي في فيتنام كان مدفوعاً في البداية بمثل هذا القلق إلى حدٍ كبير(١٠).

لم تكن اليابان تُعتبر، في ذلك الوقت، منافساً خطيراً؛ أما الأوهام التي تخدم أفكارنا بشأن الانتعاش والمنافسة اليابانيين، وكيف أنهما أثبتا أن الولايات المتحدة كانت متجردة عن منفعتها الذاتية في التخطيط الجاري لفترة ما بعد الحرب، فيمكن طرحها جانباً. لقد كان من المسلّم به أن اليابان ستستعيد، بطريقة أو بأخرى، مركزها بصفتها «ورشة آسيا» وأنها ستكون في المركز من شيء شبيه بـ «مجال الرخاء المشترك» الذي حاولت خلقه الفاشية اليابانية. كان من البدائل الواقعية على ما افتُرض أن تدمج هذه المنظومة في النظام العالمي الأمريكي، أو أنها ستكون مستقلة فيمكنها أن تمنع دخول الولايات المتحدة، ولعلها ترتبط حتى بالاتحاد السوفياتي. أما بالنسبة الى اليابان بالذات، فقد كان المستقبل المتوقع عامةً هو أنها قد تنتج «سلعاً ثانوية» وما أشبه من المنتجات إلى العالم النامي، كما استنتجت بعثة أمريكية أجرت مسحاً عن ذلك في سنة ١٩٥٠(١١).

كان هذا التقييم السلبي لإمكانات اليابان في المستقبل قائماً إلى حدٍ ما على الفشل الذي رافق الانتعاش الصناعي الياباني قبل ظهور الحافز الاقتصادي الذي نشأ عن المشتريات العسكرية للحرب الكورية. كان هناك إلى حدٍ ما عنصر لا شك فيه من العنصرية ـ وقد

---

(١٠) Chitoshi Yanaga, *Big Business in Japanese Politics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), pp.265ff.

انظر: Noam Chomsky: *At War with Asia* (New York: Pantheon Books, 1970), introduction, and *For Reasons of State* (New York: Pantheon Books, 1973), chap.1, section V.

(وقد صدر الكتاب الأخير في انكلترا تحت اسم: *The Backroom Boys* [Fontana]).

Noam Chomsky and Howard Zinn, eds., *Critical Essays: The Pentagon Papers*, Senator Gravel Edition (Boston, Mass.: Beacon Press, 1972), vol.5: *Pentagon Papers*.

كذلك الكثير من الثقافة الحديثة، بما في ذلك: Michael Schaller: «Securing the Great Crescent: Occupied Japan and the Origins of Containment in Southeast Asia,» *Journal of American History* (September 1982), and *The American Occupation of Japan* (New York: Oxford University Press, 1985), and Andrew J. Rotter, *The Path to Vietnam* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1987).

وقد ورد أتشيسون في: Schaller, *The American Occupation of Japan*, p.97.

(١١) انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.1, pp.46ff.

اتضح، مثلاً، في رد الفعل الذي أظهره رجال الأعمال تجاه قوانين العمل الديمقراطية التي شرعتها قوات الاحتلال الأمريكية. وقد عارض هذه القوانين قطاع الأعمال عامة. وقد شجبها بشدة جيمس لي كوفمان، وهو من الأعضاء المتنفذين في مجموعة الضغط لقطاع الأعمال التي كانت تعمل على إعاقة عملية إدخال الديمقراطية الى اليابان. وقد كتب ساخطاً، بصفته ممثلاً للصناعيين المهتمين بيد عاملة رخيصة وخانعة، فقال في ١٩٤٧ إنه ينبغي معاملة العمال اليابانيين بصفتهم مراهقين. «يمكنك أن تتصور ماذا سيحدث في أسرة تتألف من أطفال يبلغون من العمر العاشرة أو أقل لو قيل لهم فجأة. . . ان بوسعهم إدارة البيت وإدارة أنفسهم كما يشتهون». وقال: «إن العمال اليابانيين قد أصيبوا بطيش ذريع. ولو قدِّر لك أن ترى أحد الهنود الحمر الأمريكيين وهو ينفق أمواله بعد قليل من اكتشاف نفط في أرضه فستعرف كيف يستخدم العامل الياباني قانون العمل». وقد كانت مواقف الجنرال ماك آرثر، الحاكم العسكري الأمريكي في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية مواقف عنصرية سيئة السمعة. لذا فقد قال في شهادة له أمام الكونغرس في سنة ١٩٥١ «إنهم، بالقياس إلى حضارتنا الحديثة، أشبه بصبي ابن الثانية عشرة مقارنة بتطورنا في العمر البالغ خمسة وأربعين سنة»، وهذه حقيقة أتاحت لنا «أن نغرس مفاهيم أساسية هناك: إنهم لما يزالوا في مراحل الخليقة الأولى على نحو يجعلهم مرنين ومتقبلين المفاهيم الجديدة». وقد ردَّ هذا الصاعَ صاعين المعلقون من جناح اليمين في اليابان وهم يتحدثون عن المجتمع الأمريكي وثقافته في السنين الأخيرة(١٢).

مع هذا، تنبأ البعض بظهور مشاكل في الطريق، ومنهم المخطط المتنفذ جورج كينان خاصة الذي أوصى بأن تسيطر الولايات المتحدة على استيراد النفط إلى اليابان لكي يكون لها «سلطة الأمر والنهي» على اليابان، وهي توصية اتّبعت فعلاً(١٣). إن هذا سبب من الأسباب المتعددة التي تفسر لماذا اهتمت الولايات المتحدة كثيراً بالسيطرة على احتياطيات نفط الشرق الأوسط طوال حقبة ما بعد الحرب، وهو كذلك سبب يفسر على ما يفترض تردد اليابان في السير في ركاب الولايات المتحدة بصدد مشاكل الشرق الأوسط.

كانت الولايات المتحدة قادرة على العمل في اليابان من جانب واحد، بعد أن

---

(١٢) John Roberts, «The «Japan Crowd» and the Zaibatsu Restoration,» *The Japan Interpreter* (12 Summer 1979), and MacArthur in: Howard B. Schonberger, *Aftermath of War* (Kent, O.H.: Kent State University Press, 1989), pp.52-53.

المواقف اليابانية في: Akio Morita and Shintaro Ishihara, *The Japan that Can Say No* (Tokyo: Konbusha, [n.d.]).

حول المواقف العنصرية من كلا الجانبين (= الأمريكي والياباني) أثناء الحرب، التي وصلت إلى درجات مروِّعة، انظر: John W. Dower, *War without Mercy: Race and Power in the Pacific War* (New York: Pantheon Books, °1986).

(١٣) انظر: Chomsky, Ibid., chap.1, p.53.

استبعدت حلفاءها من أي دور لهم في الاحتلال[14]. وشجع الجنرال ماك آرثر اتخاذ خطوات نحو إدخال الديمقراطية، وإن ضمن حدود. ومنع العمال من القيام بأعمال متشددة بما في ذلك بعض محاولاتهم لإقامة سيطرة لهم على الانتاج. وحتى تلك الخطوات الجزئية نحو الديمقراطية قد روعت وزارة الخارجية الأمريكية والشركات الكبرى وزعامة العمال ووسائل الاعلام في الولايات المتحدة. وحذّر جورج كينان وغيره من إنهاءٍ سابق لأوانه للاحتلال قبل إعادة إعمار الاقتصاد تحت حكم محافظ مستقر. أدت هذه الضغوط إلى سلوك «طريق معاكس» في ١٩٤٧، وهو الذي ضمن عدم حدوث أي تحدٍّ جدي لهيمنة الحكومة والشركات الكبرى على الطبقة العاملة ووسائل الإعلام والنظام السياسي.

وبتأثير ذلك الطريق المعاكس، أُزيلت الشركات التي يسيطر عليها العمال وكانت تعمل بنجاح كبير. وقدِّم الدعم إلى الاشتراكيين اليمينيين الذين كانوا من المتعاونين مع الفاشيين وهم من الملتزمين بالمذهب النقابي على الطريقة الأمريكية الخاصة بفئة الأعمال تحت سيطرة الشركات الكبرى، في حين استبعد اليساريون الذين سُجنوا في الحكم الفاشي، وهذا هو النمط الاعتيادي في العالم بأسره. وقد قمعت الطبقة العاملة بعنف بوليسي شديد وبإلغاء الحق بالإضراب والمساومة الجماعية. كان الهدف هو ضمان سيطرة الأعمال على الطبقة العاملة من خلال النقابات المحافظة. وجرى تقويض النقابات الصناعية بحلول أواخر الأربعينيات، حين استعادت مجموعة الشركات الصناعية والمالية المعروفة باسم «زايباتسو» وكانت في الصميم من النظام الفاشي لليابان، سطوتها بمساعدة شبكة مستفيضة من أجهزة الشرطة والمراقبة ومن المنظمات الوطنية اليمينية. وأُعيد تكوين طبقات الأعمال اليابانية كما كانت عليه في ظل النظام الفاشي، ووضعت في مركز السلطة بمساعدة وثيقة من سلطات الدولة المركزية. وقد اعتبر جورج كينان، وهو من كبار مهندسي الطريق المعاكس، الخطط السابقة لحل مجموعة زايباتسو «شبيهة جداً بالآراء السوفياتية عن شرور (الاحتكارات الرأسمالية) بحيث ان إجراءات الحل نفسها لا بد لاقت استحساناً كبيراً من المهتمين بالمزيد من إسباغ الشيوعية على اليابان»[15]، وبحلول سنة ١٩٥٢ كانت النخبات الصناعية والمالية في اليابان قد ثبّتت نفسها بصفتها العنصر المهيمن في اليابان، وليس هذا فقط بل كانت تلك النخبات تمارس «السيطرة على منظومة الشركات الكبرى وهي أكثر تركيزاً أو أشد ارتباطاً مما كانت عليه قبل الحرب» (شونبرغر). وقد وضع عبء إعادة التعمير على عاتق الطبقة العاملة والفقراء، في نظام وصفه شيروود فاين بأنه «رأسمالية الدولة المستبدة»، وكان فاين هذا قد خدم مديراً في دائرة الاقتصادات والتخطيط في

---

(١٤) من أجل خلفية حول ما يتبع، انظر: Joe Moore, *Japanese Workers and the Struggle for Power, 1945-1947* (Madison, Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1983); Schaller, *The American Occupation of Japan;* William S. Borden, *The Pacific Alliance* (Madison, Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1984); Howard Schonberger: «The Japan Lobby in American Diplomacy, 1947-1952,» *Pacific Historical Review* (August 1977), and *Aftermath of War;* Roberts, Ibid., and Bruce Cumings, «Power and Plenty in Northeast Asia,» *World Policy Journal* (Winter 1987-1988).

(١٥) ورد كينان في: Schonberger, *Aftermath of War,* p.77.

القسم الاقتصادي والعلمي طوال فترة الاحتلال العسكري الأمريكي. كان من شأن هذه السياسات «أنها أتاحت لنخبات الشركات الكبرى في اليابان أن تتحاشى العقلنة الاجتماعية التي كانت ستوفر سوقاً محلية مزدهرة لدعم الصناعة» (بوردن) ـ الأمر الذي يشكّل الآن معضلة لمنافسي اليابان الغربيين.

يقول بوردن إن بريطانيا، وفيها نقابات عمالية قوية ونظام للرعاية الاجتماعية، كانت قلقة «من أسعار التصدير المنافِسة جداً والتي تحققت باستغلال العمال وإضعاف نقاباتهم في اليابان بضغط من الولايات المتحدة. كان الموقف البريطاني يتلخص بالدفاع عن حقوق العمال اليابانيين وبجعل الصين المنفذ المنطقي للصادرات اليابانية». ولكن هذه الأفكار تضاربت مع تخطيط الولايات المتحدة العالمي الذي كان يسعى إلى منع اليابان من تلبية حاجات الصين الشيوعية، كما تضاربت مع نموذج التنمية المفضل من الولايات المتحدة وحلفائها من الشركات اليابانية الكبرى. وفي حين كانت مجموعات الشركات اليابانية تتعزز قوةً ومنعةً، كانت الطبقة العاملة تضعف وتتشرذم، بالتعاون مع زعماء العمال الأمريكيين، كما جرى في أمكنة أخرى من العالم. كان لبريطانيا نفسها أن تواجه هجمة مشابهة على النقابات ونظام الرعاية فيها، كما جرى في الولايات المتحدة ذاتها، بدءاً من الهجمة على العمال في أوائل حقبة ما بعد الحرب العالمية، التي تجددت بإجماع رأي الحزبين في حقبة ما بعد حرب فيتنام دعماً لمصالح الأعمال.

قامت الولايات المتحدة بإعادة تكوين مجال الرخاء المشترك للفاشية اليابانية، ولو انه يُعتبر الآن من مكونات النظام العالمي الذي تهيمن عليه. وفي ضمن هذا النظام منحت رأسمالية الدولة في اليابان يداً مطلقة نسبياً. وتولت الولايات المتحدة العبء العسكري الأكبر لسحق الأخطار الداخلية التي تهدد النظام، مع تجديد المفهوم التقليدي لليابان بصفتها الشريك الأصغر في استغلال آسيا.

في اليابان اليوم أضعف حركة عمالية في العالم الرأسمالي الصناعي باستثناء الولايات المتحدة. إنها مجتمع منضبط، تحت السيطرة الحازمة للادارة التقليدية لرأسمالية الدولة. وجاءت الحرب الكورية فأشعلت شرارة الانتعاش الاقتصادي الياباني. إن المشتريات العسكرية الأمريكية خلال الخمسينيات «قامت بدور حاسم في توفير الدولارات والطلب والتقانة والسوق لعملية تحديث القاعدة الصناعية في اليابان»، التي تصاعدت اعتباراً من ١٩٦٥[١٦]. وبحلول السبعينيات كانت هذه التطورات تثير مشاكل خطيرة وغير متوقعة لحكومة الولايات المتحدة والشركات الكبرى فيها ـ مشاكل يحتمل أن تتفاقم عندما يصبح من الضروري مواجهة نتائج سوء الإدارة الاقتصادية في عهد ريغان.

---

(١٦) Schaller, *The American Occupation of Japan*, p.296.

رابعاً: «الورش الكبرى»: ألمانيا

كانت ألمانيا تمثّل عدداً من المشاكل ذاتها، وهي مشاكل تفاقمت بسبب السيطرة الرباعية من الدول العظمى. فبعد تثبيت المناطق الغربية الثلاث التابعة للغرب في سنة ١٩٤٧، بدأت الولايات المتحدة تتحرك نحو تقسيم ألمانيا. كانت هذه الخطوات قد اتخذت في الوقت ذاته الذي رسم فيه الطريق المعاكس في اليابان، وللأسباب نفسها. ومن هذه الأسباب الخوف من الديمقراطية بمعنى المشاركة الشعبية. وقد جادل يوجين روستو بالقول في ١٩٤٧ «إن الروس مجهزون أفضل منا بكثير للقيام باللعبة في ألمانيا»، وهو يشير إلى «اللعبة السياسية»؛ لذا يجب علينا أن نمنع اللعبة وألا نسمح بلعبها. كان جورج كينان قد قال قبل سنة من ذلك أن المانيا الموحدة ستكون معرضة إلى تغلغل سياسي سوفياتي، لذا يجب علينا «أن نسعى الى إنقاذ المناطق الغربية من ألمانيا وذلك بتحويطها ضد التغلغل الشرقي» - صورة لطيفة - «ودمجها بتشكيلةٍ دولية لأوروبا الغربية وليس دمجها في ألمانيا موحدة»، انتهاكاً للاتفاقات التي عقدت في زمن الحرب. لم يتوقع هذا المفكر، شأنه شأن جورج مارشال ودين أتشيسون والمحللين العارفين عامة، هجوماً عسكرياً سوفياتياً، وإنما «وصف عدم التوازن في «القوة السياسية» الروسية، وليس «القوة العسكرية» بأنها الخطر الفوري الذي تواجهه الولايات المتحدة» (شالير)[١٧].

كانت المشكلة الرئيسية هي، أيضاً، الحركة العمالية والمنظمات الشعبية الأخرى التي تهدد هيمنة رجال الأعمال المحافظين. وقد استعرضت كارولين آيزينبرغ الوثائق السرية واستنتجت أن الخوف - لا بل «الفزع» - كان «يتمثل بحركة عمالية موحدة، مركزية، مسيَّسة، ملتزمة ببرنامج بعيد المدى للاصلاح الاجتماعي». فقد بدأ العمال الألمان بعد الحرب بتشكيل مجالس عمالية ونقابات تجارية، وبتطوير موضوع التقرير المشترك في الصناعة والسيطرة الديمقراطية على النقابات من القواعد. ذعرت وزارة الخارجية الأمريكية والتابعين لها من المنظمات العمالية في الولايات المتحدة من هذه التحركات نحو الديمقراطية في النقابات وفي المجتمع، مع كل المشاكل التي تطرحها هذه التطورات تجاه الخطة الرامية إلى إعادة النظام الاقتصادي الذي تسيطر عليه الشركات الكبرى («الديمقراطية»). ومما عقّد المشكلة تشكيل المجالس العمالية ذات الاستقلال شبه الذاتي في المنطقة السوفياتية وممارستها لدرجة ما من السلطة الإدارية في المشاريع التي طهِّرت من النازية. وقد خشيت وزارة الخارجية البريطانية كذلك «من التسلل الاقتصادي والعقائدي» من الشرق وتصورته «شيئاً أشبه بالعدوان». وفضلت الوزارة ألمانيا مقسمة تضم مناطق الرور/ الراين الصناعية الغنية الى التحالف

---

(١٧) ورد ذكر روستو وكينان في: John H. Backer, *The Decision to Divide Germany: American Foreign Policy in Transition* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1978), pp.155-156, and Schaller, Ibid.

حول المبادرات البريطانية في خرق اتفاقات بوتسدام، انظر: **Anne Deighton in: *International Affairs* (Summer 1987).**

الغربي، على ألمانيا موحدة «يميل فيها الميزان إلى صالح الروس الذين يمكنهم أن يمارسوا نفوذاً أقوى». وفي اجتماعات الدوائر المختلفة للحكومة البريطانية التي عقدت في نيسان/ ابريل ١٩٤٦، وصف المسؤول المحترم سير أورم سارجنت التحركات نحو إقامة ألمانيا غربية منفصلة ضمن الكتلة الغربية بأنها تحركات ضرورية، ولو أن المجتمعين قد اتفقوا على أن ذلك قد يؤدي الى حرب: «إن البديل الوحيد للتقسيم هو الشيوعية على الراين، مع احتمال ظهور حكومة ألمانية تكون تحت النفوذ الشيوعي». وقد وصفت آن دايتون، في رسالتها العلمية المهمة عن الدور البريطاني، أقوال سارجنت بأنها ذات أهمية «حاسمة»(١٨).

كانت الولايات المتحدة عازمة على منع مصادرة أموال الصناعيين النازيين كما أنها عارضت بحزم السماح للمنظمات ذات القاعدة العمالية بممارسة سلطات إدارية. مثل هذه التطورات من شأنها أن تثير تهديداً خطيراً للديمقراطية بمعنى معيّن، في حين أنها تنتهكها بالمعنى الراسخ. لذلك لجأت السلطات الأمريكية إلى الاشتراكيين اليمينيين المتعاطفين، كما فعلت في اليابان، وفي الوقت نفسه استخدمت وسائل من قبيل السيطرة على الطعام وما يرسل من الخارج من رزم المساعدات وغير ذلك من المؤونة للتغلب على ما يبديه العمال الاعتياديون من اعتراضات. كان من الضروري في النهاية «تحويط» المنطقة الغربية عن طريق التقسيم، ونقض دساتير النقابات الرئيسية، وانهاء التجارب الاجتماعية بحزم، وإلغاء تشريعات الولايات المتحدة ومجهودات التقرير المشترك، الخ. وتم تجنيد كبار مجرمي الحرب النازيين لأغراض الاستخبارات الأمريكية وعمليات مكافحة المقاومة، ولعل كلاوس باربي هو أشهر هؤلاء. أما رجل العصابات النازي الأسوأ منه فهو فرانز سيكس، الذي ألجىء إلى القيام بالخدمة بعد أن خفضت عقوبته التي صدرت بحقه كمجرم حرب من قبل المندوب السامي الأمريكي، جون مكلوي. فقد أسند إليه العمل مع راينهارد غهلين، وأنيطت به مسؤولية خاصة لتطوير «جيش سري» تحت رعاية الولايات المتحدة، بصحبة الاختصاصيين السابقين لقوات الصاعقة والحرس، وذلك لمساعدة القوات العسكرية التي أسسها هتلر في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي في عمليات استمرت على مدى الخمسينيات. كان غهلين نفسه قد ترأس الاستخبارات العسكرية النازية في الجبهة الشرقية، فأعيد تعيينه كرئيس لدائرة التجسس والتجسس المضاد في دولة ألمانيا الغربية الجديدة تحت إشراف وثيق من وكالة الاستخبارات المركزية(١٩).

---

(١٨) Carolyn Eisenberg, «Working-Class Politics and the Cold War: American Intervention in the German Labor Movement, 1945-1949,» *Diplomatic History*, vol.7, no.4 (Fall 1983), and Deighton in: *International Affairs* (Summer 1987).

وقد ورد سارجنت في محاضر رسمية في: Anne Deighton, *The Impossible Peace: Britain, the Division of Germany, and the Origins of the Cold War* (New York: Oxford University Press, 1990), p.73.

انظر أيضاً: Backer, Ibid., p.171, and Melvyn Leffler, «The United States and the Strategic Dimensions of the Marshall Plan,» *Diplomatic History* (Summer 1988).

(١٩) للمزيد حول هذه الأمور، انظر: Noam Chomsky, *Turning the Tide* (Boston, Mass.: =

في هذه الأثناء كان عبء إعادة التعمير يوضع على عاتق العمال الألمان ـ كما جرى في اليابان ـ باجراءات مالية تمحو مدخرات الفقراء وخزائن النقابات. وقد علقت آيزينبرغ على ذلك بقولها: «إن الهجمة الأمريكية على الطبقة العاملة الألمانية كانت شاملة جداً حتى أن اتحاد العمال الأمريكي عبّر عن تذمره منها»، ولو أن هذا الاتحاد كان قد ساعد في وضع الأساس لهذه النتائج بأعماله المناهضة للنقابات. لقد جرى التطهير في صفوف الناشطين النقابيين ومنعت الإضرابات بالقوة. وما إن حلّت سنة ١٩٤٩ حتى عبرت وزارة الخارجية الأمريكية عن سرورها «من أن السلام الصناعي قد تحقق»، بظهور قوة عمالية هي الآن طيّعة وسهلة القياد، وبانتهاء الحلم الذي تخيل حركة شعبية موحدة قد تتحدى سلطة المالكين والمديرين. وصف طوم بوار النتيجة الحاصلة في دراسة عن رد الاعتبار إلى مجرمي الحرب النازيين فقال: «بعد أربع سنوات من الحرب، كان المسؤولون عن الإدارة اليومية لألمانيا في ما بعد الحرب هم أشبه شيء برجال الإدارة خلال أيام هتلر»، بمن فيهم رجال المصارف والصناعة الذين حكم عليهم بجرائم حرب ثم أطلق سراحهم وأعيدوا إلى مراكزهم السابقة مجددين تعاونهم مع الشركات الأمريكية الكبرى[٢٠].

وباختصار كان التعامل مع «الورشتين الكبريين» متشابهاً من حيث الأساس.

وفي سنين لاحقة كانت الولايات المتحدة، كما رأينا، حذرة بوجه خاص من مبادرات الاتحاد السوفياتي الظاهرة من أجل ألمانيا موحدة منزوعة السلاح، ومن الخطوات الرامية إلى تفكيك منظومة المواثيق. لم يكن القلق الذي ساور النخبات الأوروبية الغربية ليقلّ عن ذلك، لأن تراجع المواجهة بين الشرق والغرب قد يؤدي «إلى إطلاق عنان السياسة بين هؤلاء الناس»، بكل ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة. كان هذا أحد التيارات الباطنية وراء النقاش الذي جرى في الثمانينيات بشأن السيطرة على الأسلحة والقضايا الأمنية والامكانات السياسية لأوروبا موحدة.

= South End Press, °1985), pp.197ff.

وانظر مصادر أخرى قد ذُكرت

Christopher Simpson, *Blowback* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1988).

حول تعبئة علماء نازيين، انظر: Tom Bower, *The Paperclip Conspiracy* ([n.p.]: Michael Joseph, 1987), p.310, and John Gimbel, *Science, Technology, and Reparations* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1990).

ومراجعة الكتاب الأخير في مجلة *Science* تذكر أن بحث غمبل «يظهر بوضوح الشكوك التي تكتنف الادعاءات الأمريكية التالية حول اللامبالاة التجارية في احتلال ألمانيا؛ ومثل الروس تماماً، وإلى درجة أقل مثل البريطانيين والفرنسيين، استولى الأمريكيون على كميات هائلة من التعويضات من الدولة المنهزمة»، مانحين «بعض التصديق للزعم الروسي القائل بأن المصادرات الانكلو ـ أمريكية بلغت نحو ١٠ بلايين دولار»، المبلغ المطلوب (ولكنه لم يُسلّم) من الروس كتعويضات لقاء الدمار اللاحق بالاتحاد السوفياتي، انظر:

Raymond Stokes in: *Science* (8 June 1990).

(٢٠) Eisenberg, Ibid., and Bower, Ibid.

خامساً: الورش الأصغر

سارت السلطات الأمريكية في فرنسا وإيطاليا على نهج مهمات مشابهة. كان مشروع مارشال في كلا القطرين مشروطاً بشكل تام لا استثناء فيه باستبعاد الشيوعيين، ومن ضمنهم العناصر الرئيسية في حركة المقاومة ضد الفاشية والحركة العمالية، من الحكومة؛ وهذه «ديمقراطية» بالمعنى المعتاد. كانت المساعدات الأمريكية مهمة جداً في السنين الأولى للناس الذين يعانون الأمرّين في أوروبا، فكانت لذلك أداة قوية للسيطرة، وهذا أمر له أهمية كبرى بالنسبة إلى مصالح الأعمال الأمريكية والتخطيط الطويل الأمد. قال ملفين لفلار «إذا لم تتلقَّ أوروبا مساعدات مالية كبيرة ولم تتبنَّ برنامجاً متماسكاً للإنعاش فإن المسؤولين الأمريكيين يخشون من انتصار اليسار الشيوعي، ربما حتى في انتخابات حرة». وفي عشية الإعلان عن مشروع مارشال حذّر جفرسون كافري، السفير الأمريكي في فرنسا، وزير الخارجية الأمريكية مارشال نفسه، من النتائج الوخيمة إذا كسب الشيوعيون الانتخابات في فرنسا، وقال: «إن التغلغل السوفياتي في أوروبا الغربية وافريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط سيكون أمراً ميسوراً جداً» (١٢ أيار/ مايو ١٩٤٧). كانت بيادق الشطرنج جاهزة للتساقط. ففي خلال الشهر المذكور ضغطت الولايات المتحدة على الزعماء السياسيين في فرنسا وإيطاليا من أجل تشكيل حكومات ائتلافية يُستبعد عنها الشيوعيون. لقد قيل لهم بوضوح وصراحة إن المساعدات مشروطة بمنع حصول منافسة سياسية مفتوحة قد يهيمن فيها اليسار والعمال. وكان وزير الخارجية مارشال وغيره يؤكدون علناً طوال عام ١٩٤٨ أنه إذا وصل الشيوعيون إلى السلطة في الانتخابات، فإن المساعدات الأمريكية ستقطع قطعاً باتاً؛ وما هذا بالتهديد البسيط، نظراً إلى الحالة السائدة في أوروبا في ذلك الحين.

لقد استُغل الإملاق الذي ساد في فرنسا بعد الحرب لتقويض الحركة العمالية الفرنسية وباستخدام العنف المباشر كذلك. وحيل دون وصول الشحنات الغذائية التي كان الناس بحاجة ماسة إليها، وذلك لغرض الاستحصال على الطاعة كرهاً. وجرى تنظيم العصابات لغرض استئجار فئات من المعتدين على الغير ومن مقاومي الإضرابات والعاملين على إفشالها، وهذا أمر وصف بشيء من الفخر في التاريخ شبه الرسمي لحركة العمال في الولايات المتحدة، مع الثناء على اتحاد العمال الأمريكي لإنجازاته في المساعدة بانقاذ أوروبا عن طريق شق الحركة العمالية فيها وإضعافها (وبذلك إحباط المخططات السوفياتية المزعومة) وضمان تدفق الأسلحة إلى الهند الصينية من أجل الحرب الفرنسية الرامية إلى إعادة فتحها. وهذا هدف رئيسي آخر لبيروقراطية الحركة العمالية في الولايات المتحدة[٢١]. وقد أعادت وكالة الاستخبارات المركزية تكوين المافيا لهذه الأغراض، في عملية من عملياتها الأولى. جرى

---

(٢١) انظر: Roy Godson, *American Labor and European Politics: The AFL as a Transnational Force* (New York: Crane, Russak, °1976).

ذلك مقابل إعادة تجارة الهيروين إلى ما كانت عليه. إن صلة الحكومة الأمريكية بازدهار تجارة المخدرات مستمرة حتى اليوم[22].

أما سياسات الولايات المتحدة نحو إيطاليا فقد انطلقت مرةً أخرى من حيث قطعتها الحرب العالمية الثانية. كانت الولايات المتحدة قد أيدت فاشية موسوليني اعتباراً من تولّيه السلطة في سنة ١٩٢٢ حتى الثلاثينيات. وجاء تحالف موسوليني مع هتلر زمن الحرب لينهي هذه العلاقات الودية، ولكنها أعيدت عندما حررت القوات الأمريكية جنوبي إيطاليا في سنة ١٩٤٣، وأقامت حكم المارشال بادوليو والأسرة المالكة التي تعاونت مع الحكومة الفاشية. وما إن انطلقت قوات الحلفاء نحو الشمال حتى قامت بتشتيت المقاومة ضد الفاشية، مع تشكيل هيئات محلية حاكمة في محاولةٍ منها «لوضع الأسس لدولة جمهورية، ديمقراطية، جديدة في المناطق المختلفة التي تفلح في تحريرها من الألمان» (جيانفرانكو باسكينو)[23]. وقد أقيمت حكومة من عناصر الوسط واليمين باشتراك الفاشيين الجدد، وسرعان ما استُبعد منها اليساريون.

وفي إيطاليا أيضاً، كانت الخطة هي أن تتحمل الطبقات العاملة والفقراء عبء إعادة التعمير، مع ما يرافق ذلك من أجور منخفضة وطرد على نطاق واسع. وكانت المساعدات مشروطة بإزاحة الشيوعيين والاشتراكيين اليساريين من السلطة، لأنهم دافعوا عن مصالح العمال فأقاموا بذلك حاجزاً بوجه أسلوب الإنعاش المنوي تطبيقه، هذا بنظر وزارة الخارجية الأمريكية. كان الحزب الشيوعي متعاوناً مع الأعداء، وموقفه «يرمي أساساً إلى تأخير الإصلاحات كلها حتى يتم تحرير إيطاليا وقد ثبّط أية محاولة في المناطق الشمالية تهدف إلى إدخال تغييرات سياسية لا رجوع عنها وكذلك إلى إدخال تغييرات في ملكية الشركات الصناعية... وثبّط عزيمة الجماعات العمالية التي أرادت مصادرة بعض المعامل، كما تبرأ منها» (باسكينو). قال المؤرخ جون هاربر إن الحزب حاول مع ذلك أن يدافع عن الوظائف والأجور ومستويات المعيشة للفقراء وبذلك شكّل حاجزاً سياسياً ونفسياً بوجه برنامج الإنعاش الأوروبي الممكن. كان هذا المؤرخ يعرض لإصرار جورج كينان وغيره على استبعاد

---

(٢٢) Alfred W. McCoy, Cathleen B. Reach and Leonard D. Adams, *The Politics of Heroin in Southeast Asia* (New York: Harper and Row, 1972), and Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.4, references of note (21).

(٢٣) انظر: Chomsky, Ibid., chap.1, section 4, and Gianfranco Pasquino, «The Demise of the First Fascist Regime and Italy's Transition to Democracy, 1943-1948,» in: Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead, *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1986).

في ما يلي، انظر: John L. Harper, *America and the Reconstruction of Italy, 1945-1948* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986); James E. Miller: «Taking off the Gloves: The United States and the Italian Elections of 1948,» *Diplomatic History*, vol.7, no.1 (Winter 1983), and *The United States and Italy, 1940-1950* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1986), and Ronald Filippeli, *American Labor and Postwar Italy, 1943-1953* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1989).

انظر: Chomsky, Ibid., chap.1, section 4.

الشيوعيين من الحكومة وإن كانوا يوافقون على أنه سيكـون «من المرغـوب فيه» إدخـال ممثلين عمن يسميهم المؤرخ «الـطبقة العـاملة الديمقـراطية». كـان من المفهوم أن يتم الإنعـاش على حساب الطبقة العاملة والفقراء.

وبالنظر إلى روح الاستجابة لدى الحزب الشيوعي لحاجات تلك القطاعات الاجتماعيـة فقد وصمته الدعاية الأمريكية بأنه «متطرف» و«غير ديمقراطي»، كما أن تلك الدعاية تلاعبت بمهارة بالتهـديد السـوفياتي المـزعوم. وتخلّى الديمقـراطيون المسيحيـون، بضغط من الولايـات المتحدة، عن وعودهم التي ضربوها زمن الحرب بشأن الديمقراطية في أمكنة العمل، كما جرى تشجيع الشرطة، وكـانت أحيانـاً تحت سيطرة فـاشيين سـابقين، عـلى قمع النشـاط العمالي. وأعلن الفاتيكان أن من يصوّت للشيوعيين في انتخابات ١٩٤٨ سيُحرم من القربان المقدس، ودعم الديمقراطيين المسيحيين المحافظين تحت شعار «إما مـع المسيح أو ضـد المسيح». وبعـد عام من ذلك أصدر البابا بيوس أمره الكهنوتي بتحريم الشيوعيين الإيطاليين كافة[٢٤].

كان العنف والتلاعب بالمساعدات والتهديدات الأخرى، وحملة الدعاية الضخمة كافية بمجموعها لتقرير نتيجة الانتخابات الحاسمة في سنة ١٩٤٨، وهي نتيجـة اشتريت بـالتدخـل والضغط من الولايات المتحدة.

كانت سياسات الولايات المتحدة في التحضير للانتخابات مصمَّمـة بحيث لا تخفى على أحـد، «لا تخفى حتى على أغبى طليـاني سيحس بالتحـول» ـ على حـد تعبـير رئيس الـدائـرة الإيطالية في وزارة الخارجية الأمريكية، بالتأنق اللفظي الذي تتصف به الطبقة الحاكمـة، فقد قـال «طلياني» استخفـافاً ولم يقـل «إيـطالي». «إن الإيـطاليـين هم كـالأطفـال ويجب قيـادتهم ومساعدتهم» كما كان الأمر قبل ثـلاثين سنـة (انظر مـا سبق). شملت تلك السياسـات عنف رجال الشرطة والتهديد بحجب الغذاء، ومنع الدخول إلى الولايات المتحدة لكل من صـوّت للمرشح الخطأ، وطرد الأمريكيين من أصل إيطالي الـذين أيدوا الشيـوعيين، وإخـراجهم من الولايات المتحدة، وحرمان إيطاليا من مساعـدات مشروع مارشـال. . . الخ. يقـول جيمس ميلر، مؤرخ وزارة الخارجية الأمريكية، إن التطور الاقتصادي اللاحق قد نفـذ «على حسـاب الطبقة العاملة حين شُرذمت الحركة اليسارية والعمالية بـدعم من الولايـات المتحدة»، كـما أن الجهود الأمريكية عملت على إحباط «بديل ديمقراطي» لحكم الـوسط واليمين المفضـل، الذي أثبت فسـاده وعجزه. كـان الطرح الـذي تنطوي عليـه السياسـة الأساسيـة يقول «إن مصـير إيطاليا، ككيان استراتيجي رئيسي، يظل من الأهمية بحيث يكون على الإيطاليين وحـدهم أن يقرروه» (هاربر) ـ لا سيما الايطاليين الضالين بسبب الفهم الخاطىء للديمقراطية.

في هذه الأثناء، كانت الولايات المتحدة تخطط لتدخُّل عسكري في حـالة حـدوث نصر

---

(٢٤) عن الفاتيكان انظر: Craig Kelly, «The Anti-Fascist Resistance and the Shift in Political- Cultural Strategy of the Italian Communist Party, 1936-1948,» (Ph.D. Dissertation, UCLA, 1984), p.10.

سياسي شيوعي بصورة شرعية في انتخابات ١٩٤٨، وجرى التنويه عن ذلك بشكل واسع النطاق في الدعاية العامة. وقد اقترح جورج كينان سراً، حظر الحزب الشيوعي لمنعه من الانتصار في الانتخابات، مقراً بأن هذا الإجراء قد يؤدي إلى حرب أهلية، وتدخل عسكري أمريكي، وإلى «انقسام إيطاليا عسكرياً». ولكن اقتراحه رُفض على أساس أن وسائل الإكراه الأخرى ستكون كافية لتحقيق الغرض. بيد أن مجلس الأمن القومي دعا سراً إلى تقديم دعم عسكري للعمليات السرية في إيطاليا مع تعبئة عامة في الولايات المتحدة «في حالة حصول الشيوعيين على الهيمنة على الحكومة الايطالية بوسائل قانونية»(٢٥). إن أمر تخريب الديمقراطية الفعلية في إيطاليا قد أخذ مأخذاً جدياً إلى أقصى حد.

ليس من السهل تماماً تناول نيّة واشنطن في اللجوء إلى العنف إذا جاءت نتيجة الانتخابات على نحوٍ لا تهواه، لذا قُمع هذا الموضوع بصورة عامة حتى في أدبيات البحث العلمي. هناك رسالتان علميتان رئيسيتان حول هذه الفترة، إحداهما تبحث في مذكرة مجلس الأمن القومي دون إشارة إلى فحوى القسم الجوهري منها؛ والأخرى تذكرها لماماً بعبارة واحدة(٢٦). أما في الأدبيات العمومية، فإن الموضوع بأسره غير معروف.

كانت عمليات وكالة الاستخبارات المركزية للسيطرة على الانتخابات الإيطالية، وجرت بتخويل من مجلس الأمن القومي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، من العمليات الرئيسية الأولى التي قامت بها سراً الوكالة المذكورة وكانت حديثة التكوين. وكما ذكر سابقاً، استمرت عمليات الوكالة لتخريب الديمقراطية الإيطالية حتى السبعينيات على نطاق واسع.

وفي إيطاليا أيضاً قام زعماء الحركة العمالية الأمريكية، وبالدرجة الأولى من رجال اتحاد العمل الأمريكي، بدور نشيط في شق صفوف الحركة العمالية الإيطالية وإضعافها، وفي حث العمال على القبول بإجراءات التقشف في حين كان أصحاب العمل يجنون أرباحاً طائلة. أما في فرنسا فقد قام اتحاد العمل الأمريكي بإفشال إضرابات الموانئ باستيراد عمال إيطاليين يحلون محل العمال المضربين وتدفع أجورهم من قبل أصحاب الأعمال في الولايات المتحدة. وقد ناشدت وزارة الخارجية الأمريكية زعامة الاتحاد باستخدام مواهبها لترويض النقابات في إيطاليا أيضاً، فاستجابت هذه الزعامة لتلبية الطلب بسرور. وأخذ قطاع الأعمال على عاتقه، بعد أن لحق به الخزي من جراء صلته بالفاشية الإيطالية، شن حرب طبقية حامية بثقة متجددة. كانت الحصيلة النهائية إخضاع الطبقة العاملة والفقراء للحكام التقليديين. يقول

---

(٢٥) Harper, *America and the Reconstruction of Italy, 1945-1948.*

من كينان إلى وزير الخارجية: *Foreign Relations of the United States* (FRUS), 1948, III, pp.848-849; *National Security Council* (NSC): 1 and 8/3/1948, and *Foreign Relations of the United States* (FRUS), 1948, III, pp.775ff.

(٢٦) Miller, *The United States and Italy, 1940-1950*, p.247, and Harper, Ibid., p.155.

ذاكراً توصية NSC القائلة إنه «في حالة تحقيق انتصار شيوعي، ينبغي تقديم مساعدة عسكرية واقتصادية الى القوات الموالية للغرب».

رونـالد فيليبيللي، في دراستـه الأكاديميـة الكبيرة عن أعـمال الولايـات المتحدة في إيـطاليا، إن المساعدات الأمريكية «قد استخدمت إلى حدٍ كبير لإعـادة بناء إيـطاليا عـلى الأساس القـديم لمجتمـع محافظ، بعـودة رأسمالية جامحـة على ظهـور الفقراء، مـع استهلاك منخفض وأجـور منخفضة، وأرباح طائلة، ودون تدخّل في امتيازات الإدارة». في الوقت عينه، رفض جـورج ميني، رئيس اتحاد العمل الأمريكي، وبغضب الانتقاد الموجه إلى برامجه المناهضة للعـمال على أساس أن الحرية في إيطاليا ليست من اختصاص شعبها وحده؛ لهذا فإن الاتحاد سيتابع هدفه السامي، «الرامي إلى تعزيز قوى الحرية والتقدم الاجتماعي في أنحاء العـالم بأسره» ـ عـلى أن تبقى مصالح الأعمال الأمريكية في تصاعد، وهذا تعاون طبقي إلى حدٍ بعيد. وكانت النتيجـة «إعـادة الطبقـة الحاكمـة نفسها إلى السلطة، وهي الـطبقة التي كـانت مسؤولة عن الفـاشيـة وانتفعت منها»، مع استبعاد الطبقـة العاملة من السيـاسة، وإخضـاعها لحـاجات المستثمـرين وإجبارها على تحمل أعباء «المعجزة الإيطالية» كما يقول فيليبيللي.

ويقـول هاربـر إن السياسـات المتبعة في أواخـر الأربعينيات «أضرت بـالمنـاطق الفقـيرة والفئات الاجتماعية، العقيمة سياسياً، أشدّ الضرر»، ولكنها نجحت في كسر «أسواق العمالـة الصـارمة» وفي تسهيـل النمو النـاشيء عن التصديـر في الخمسينيات، وهـو النمو الـذي كان يعتمد «على الضعف المستمر للطبقة العـاملة الإيطاليـة وقدرتهـا الكبيرة عـلى التنقل». ويمضي هاربر إلى القول إن هذه «الظروف السارة» أحدثت تطوراً اقتصادياً من نوع آخر، بينـما كانت وكالة الاستخبارات المركزية تشنّ حملات سرية في الدعاية والتمويل بملايين الدولارات لضمان استمرار «الترتيبات المناسبة»[٢٧].

أمـا الكتّاب المتـأخرون، فـإنهم يميلون إلى اعتبار التخـريب الأمريكي للديمقـراطيـة في فرنسا وإيطاليا كدفاع عن الـديمقراطيـة. كتب رودري جفريـز ـ جونـز دراسة قيّمـة جداً عن وكالة الاستخبارات المركزية والديمقراطية الأمريكية فوصف «المغامرة الإيـطالية التي قـامت بها الوكالة»، وجهودها المشابهة التي بذلت في فرنسا بـ «أنها عملية لدعم الـديمقراطيـة»، ولو أنـه يقرّ بأن «اختيـار إيطاليـا لتكون مـوضع اهتـمام خاص. . . لم يكن أبـداً مسألـة تتعلق بالمبـدأ الديمقراطي وحده»؛ إن شغفنا بـالديمقـراطية قـد تعزز بـالأهمية الاسـتراتيجية للقـطر. ولكن الالتزام بـ «المبدأ الديمقراطي» هو الذي أوحى للحكومة الأمريكية بأن تفرض أنظمة اجتماعية وسيـاسية بـاختيارهـا، مستخدمـة القوة الهـائلة التي تحت تصرفها ومستغلة الشـظف والعـوز اللذين كان يعاني منهما ضحايا الحرب، وهم الذين يجب تعليمهم ألا يرفعوا رؤوسهم إذا كان لنا أن نحصل على ديمقراطية حقة[٢٨].

أما جيمس ميلر، فقد اتخذ موقفاً أكثر دقة وتغلغلاً في الجوانب المختلفة برسالته العلمية

---

(٢٧) Harper, Ibid., pp.164-165.

(٢٨) Rhodri Jeffreys-Jones, *The CIA and American Democracy* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989), pp.50-51.

عن سياسات الولايات المتحدة نحو إيطاليا. فبعد أن لخّص سجل الوثائق استنتج يقول:

إذا نظرنا إلى ما جرى في الماضي نجد أن المشاركة الأمريكية في استقرار إيطاليا كانت انجازاً مهماً ولو أنه إنجاز يثير المتاعب. لقد ضمنت القوة الأمريكية للإيطاليين الحق باختيار شكل حكومتهم في المستقبل، كما أن هذه القوة قد استخدمت كذلك للتأكد من أنهم سيختارون الديمقراطية. إن الولايات المتحدة، في دفاعها عن الديمقراطية ضد التهديدات الخارجية والمحلية، المنطوية على أخطار حقيقية ولكنها مبالغ فيها في أغلب الظن، قد استخدمت تكتيكات غير ديمقراطية كان من شأنها أن تقوض شرعية الدولة الإيطالية(٢٩).

إن «التهديدات الخارجية»، كما سبق لهذا الكاتب أن بحثها، لا تكاد تكون حقيقية؛ فالاتحاد السوفياتي كان يراقب ما يجري من بعيد حين كانت الولايات المتحدة تخرب انتخابات ١٩٤٨ وتعيد النظام المحافظ التقليدي إلى الوجود، متمسكاً باتفاقه مع تشرتشل زمن الحرب وهو الاتفاق الذي ترك إيطاليا في المنطقة الغربية. أما «التهديد الداخلي» فهو التهديد للديمقراطية.

إن الفكرة التي تقول إن التدخل الأمريكي قد وفّر للإيطاليين حرية الاختيار، وفي الوقت عينه ضمن أنهم سيختارون «الديمقراطية» (بالمعنى الخاص الذي نحمله نحن عن هذا المصطلح) تذكّرنا بموقف الحمائم المتطرفين نحو أمريكا اللاتينية: بمعنى أن على شعوب هذه القارة أن تختار خيارها بحرية وعلى وجه الاستقلال، «إلا إذا كانت باختيارها هذا تؤثر تأثيراً معاكساً للمصالح الأمريكية»، وأن الولايات المتحدة لا شأن لها في السيطرة على تلك الشعوب إلا إذا «أفلتت التطورات من السيطرة» (انظر الفصل الثامن).

إن المثل الأعلى للديمقراطية، في بلادنا وفي الخارج، بسيط ولا لفّ فيه أو دوران: أنت حرٌ أن تفعل ما تشاء طالما كنت تفعل ما نشاؤه نحن.

سادساً: بعض الآثار الأخرى الأوسع نطاقاً

إذا وضعنا جانباً مسألة إعادة تسليح ألمانيا ضد التحالف العسكري الغربي ـ الذي لا يمكن لأية حكومة روسية أن تقبله بسهولة، لأسباب واضحة، فإن ستالين راقب ما كان يجري بهدوء نسبي، والظاهر أنه اعتبره بمثابة عمل مضاد للقمع الشديد الذي كان يمارسه في أوروبا الشرقية. مع هذا، فإن هذه التطورات المتوازية التي تسير جنباً إلى جنب كان لا بد لها أن تقود إلى النزاع.

يجادل جون روبرتس، في عرضه الطريق المعاكس في اليابان، بقوله «إن رد الاعتبار من قبل أمريكا للاقتصادات الاحتكارية لألمانيا واليابان (وبقيادة رجال ما قبل الحرب إلى حد كبير) كان سبباً للحرب الباردة، وليس نتيجتها. وردّ الاعتبار هذا كان بلا شك جزءاً حيوياً

---

(٢٩) Miller, *The United States and Italy, 1940-1950*, p.274.

من استراتيجيا الرأسمالية الأمريكية في عملية ثأر شاملة ضد الشيوعية» ـ وهذا يعني أساساً شن هجوم ضد مشاركة «الطبقات الشعبية» في سلسلة ما مهمة من عمليات صنع القرار. ويعلّق ملفين لفلر، مركزاً على أوروبا، بأن المدخل للانتعاش الأوروبي أدى بالمسؤولين الأمريكيين إلى العمل

> لحماية الأسواق والمواد الأولية ومردود الاستثمارات في العالم الثالث. كان لا بد من صد القومية الثورية وإبقائها خارج أوروبا، تماماً كما كان لا بد من الإبقاء على مكافحة الشيوعية المحلية داخل أوروبا. وفي هذه المحاولة المترابطة الحلقات، الرامية إلى مصارعة قوى اليسار والكرملين، يكمن الكثير من التاريخ الدولي والاستراتيجيا العالمية والجغرافيا السياسية لعصر الحرب الباردة[٣٠].

إن هذه تيارات تحتية تجري في العصر الحديث، وتظل كذلك.

كان الاهتمام الأول في مرحلة إعادة بناء المجتمعات الصناعية ينصبّ على إقامة نظام لرأسمالية الدولة بقيادة النخبات المحافظة التقليدية، ضمن الإطار العالمي للقوة الأمريكية، وهو نظام يضمن القدرة على استغلال المناطق المختلفة التي عليها تنفيذ وظائفها كأسواق ومصادر للمواد الأولية. فإذا كان من الممكن تحقيق هذه الأهداف، فسيكون النظام إذن مستقراً ومقاوماً للتغيير الاجتماعي المخيف، ذلك التغيير الذي سيكون مربكاً بطبيعة الحال حين يعمل النظام بشكل منتظم نسبياً. أما في المراكز الصناعية الغنية، فإن فئات كبيرة من السكان ستؤمّن حاجاتها، وسيؤول أمرها إلى التخلي عن الأحلام الراديكالية وفق تحليل عقلاني يتناول الكلفة والمنفعة.

ما إن يأخذ الهيكل المؤسسي للديمقراطية الرأسمالية مكانه حتى تأخذ هذه الديمقراطية بالعمل، وهذا إذا أخضع الجميع مصالحهم لحاجات المسيطرين على قرارات الاستثمار كبيرها وصغيرها. وما هي إلا مسألة وقت لكي تتآكل ثقافة الطبقة العاملة المستقلة، هي والمؤسسات والمنظمات التي تدعمها، مع افتراض توزيع الموارد والسلطة. وعند إضعاف المنظمات الشعبية أو إزالتها لا يكون الأفراد المنعزلون قادرين على المشاركة في المنظومة السياسية بطريقة ذات جدوى. وبمرور الزمن ستصبح هذه المنظومة عبارة عن مهرجان رمزي، أو في الأكثر، وسيلة يمكن للجمهور بواسطتها أن يختار من بين مجموعات النخبات المتنافسة وأن يصادق على قراراتها، وأن يقوم بالدور الذي يعهد إليه من قبل منظّرين ديمقراطيين تقدميين من أمثال وولتر ليبمان[٣١]. كانت هذه فرضية معقولة في المرحلة الأولى بعد الحرب وقد أثبتت صحتها حتى الآن، رغم التصدعات والتوترات والخصومات المتعددة.

إن للنخبات الأوروبية مصلحة في الحفاظ على هذه المنظومة، وهي تخشى من السكان

---

(٣٠) Roberts, «The «Japan Crowd» and the Zaibatsu Restoration,» and Leffler, «The United States and the Strategic Dimensions of the Marshall Plan».

(٣١) انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.12, pp.367ff.

المحليين في أقطارها بقدر ما تخشاه الولايات المتحدة من سكانها. ومن هنا التزامها بمواجهة الحرب الباردة، التي جاءت لتتخذ وسيلة فعالة للإدارة الاجتماعية الداخلية، واستعدادها، مع غمغمة التذمر بين حين وحين، للوقوف في صف الحملات العالمية التي تشنها الولايات المتحدة. إن المنظومة قمعية، وقاسية في أغلب الأحيان، ولكن هذا لا يكون مشكلة طالما كان الآخرون هم الضحايا. إنها كذلك تثير تهديدات مستمرة بوقوع كوارث واسعة النطاق، ولكن هذه التهديدات لا تدخل أيضاً في قرارات التخطيط التي يرسمها هدف معين يرمي إلى الوصول بالمنفعة القصيرة الأجل إلى حدها الأعلى، الأمر الذي يظل هو المبدأ العامل.

الفصل الثاني عشر

القوة والرأي

يحدد جورج ديفي، في دراسته التقاليد الثقافية الاسكتلندية، المحور المركزي لهذه الثقافة، بصفته اعترافاً بالدور الأساسي لـ «المعتقدات الطبيعية أو مبادىء المنطق السليم، كالاعتقاد بوجود عالم خارجي مستقل، والاعتقاد بالمصائب، والاعتقاد بالمقاييس المثالية، والاعتقاد بوجود ذات الضمير منفصلاً عن ذات الإنسان». تعتبر هذه المبادىء أحياناً أنها ذات طبيعة تنظيمية؛ ومع أنها لم تبرر قط بشكل تام ولكنها توفر الأسس للتفكير والتصور. يرى البعض أنها تحتوي على «عنصر لا يتضاءل من عناصر اللغز الغامض»، كما يشير ديفي، في حين أن آخرين يأملون أن توفر تلك المبادىء أساساً عقلياً لهم. ولا يزال الجدل حول هذا الموضوع قائماً[1].

يمكننا إرجاع مثل هذه الأفكار إلى مفكري القرن السابع عشر الذين كان جوابهم على أزمة الشك القائمة آنئذٍ اعترافاً بعدم وجود أساس أكيد بشكل كامل للمعرفة، ولكن لدينا، مع ذلك، طرقاً لاكتساب فهم يعوَّل عليه للعالم ولتحسين ذلك الفهم وتطبيقه ـ وهذه وجهة نظر علماء اليوم العاملين، في جوهرها الأساسي. كذلك فإن الفرد العاقل يعوِّل في الحياة الاعتيادية على المعتقدات الطبيعية للمنطق السليم ويقرّ في الوقت نفسه بأنها قد تكون محدودة أو مضلِّلة، ويأمل أن يهذبها أو يعدّلها مع تقدّم الفهم إلى الأمام.

إن ديفي يسند الفضل إلى ديفيد هيوم لإسباغه هذا القالب بعينه على الفلسفة الاسكتلندية، ولأنه على العموم أرشد الفلسفة الى الأسئلة الصحيحة التي توجهها. واللغز الذي يطرحه هيوم يتصل اتصالاً دقيقاً بالمسائل التي اهتمت بها كتاباته. ففي بحثه المبادىء الأولى للحكومة وجد هيوم «أنه ما من شيء أكثر غرابةً» من

---

(١) George Elder Davie, *The Democratic Intellect; Scotland and her Universities in the Nineteenth Century* (Edinburgh: Edinburgh University Press, ©1961), pp.274ff.

أن نرى السهولة واليسر اللذين بهما تُحكم الكثرة من القلة؛ وأن نلاحظ الخضوع الضمني الذي به يسهّل الناس قياد عواطفهم ومشاعرهم للذين يحكمونهم. وعندما نسأل بأية وسيلة تحصل هذه الأعجوبة نجد أن القوة هي دائماً إلى جانب المحكومين، وأن الحاكمين لا شيء يسندهم سوى الرأي. ولهذا، فإنه على الرأي وحده تقام الحكومة؛ وهذا المبدأ الأساسي إنما يسري على أشد الحكومات استبداداً وعلى أكثر الحكومات عسكريةً، كما يسري على أكثرها حريةً وأوسعها شعبيةً.

كان هيوم مراقباً حاذقاً، والمعضلة المتناقضة الجوانب في ظاهرها التي يثيرها عن الحكومة هي في الصميم. إن نظرته الثاقبة تفسّر السبب لماذا تكرّس النخب إخلاصها للتثقيف العقائدي والسيطرة الفكرية، وهذا محور رئيسي، ومهمل كثيراً، في التاريخ الحديث. كتب وولتر ليبمان يقول: «يجب وضع الجمهور في مكانه» وذلك لكي «نحيا أحراراً من دَوْس أقدام القطعان وهدير صراخها»، وأن «وظيفة» الجمهور هي أن يكون أفراده «من المشاهدين ذوي الاهتمام بالفعل الجاري» وليس من المشاركين فيه. أما إذا كانت الدولة تفتقر إلى القوة اللازمة للقسر وأن من الممكن الاستماع إلى صوت الشعب، فإن من الضروري ضمان أن يقول هذا الصوت الشيء الصحيح، كما كان ينصح المثقفون المحترمون منذ سنين(٢).

تثير ملاحظة هيوم عدداً من الأسئلة. فمن السمات المريبة تلك الفكرة القائلة إن القوة هي إلى جانب المحكومين. إن واقع الحال أشد ترويعاً. فالجزء غير القليل من التاريخ الإنساني يؤيد الرأي المناقض الذي قال به قبل قرن من هيوم دعاة الحكم البرلماني ضد الملك، بل ضد الشعب، وهذا أمر أكثر أهمية: والرأي هو «أن قوة السيف كانت ولمّا تزل هي الأساس لعناوين الحكومة كافة»(٣). هذا وللقوة أيضاً أشكال أكثر رهافةً، من ضمنها سلسلة من الأمور، دون العنف الصريح، التي تتصل بعدم الإذعان. مع هذا، فإن المعضلة المتناقضة الجوانب في ظاهرها التي يثيرها هيوم هي معضلة حقيقية. فحتى الحاكم المستبد يقوم عادةً على شيء من الموافقة، وإن التنازل عن الحقوق هو السمة المميزة لمجتمعات أكثر حريةً ـ وهذه حقيقة تدعو إلى التحليل.

أولاً: الجانب الأخشن

يتمثل الجانب الأخشن من الحقيقة بمصير الحركات الشعبية في العقد الماضي. كان الحكام في الدول التابعة للاتحاد السوفياتي يحكمون بالقوة، لا بالرأي. وحين سُحبت القوة

---

(٢) انظر: Noam Chomsky, «Intellectuals and the State,» in: Noam Chomsky: *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There* (New York: Pantheon Books, ©1982), and *Necessary Illusions* (Boston, Mass.: South End Press, ©1989), and Clinton Rossiter and James Lare, eds., *The Essential Lippmann: A Political Philosophy for Liberal Democracy* (Cambridge: Harvard University Press, 1982), pp.91-92.

(٣) ورد مارشامونت ندهام، ١٦٥٠ في: Edmund S. Morgan, *Inventing the People* (New York: Norton, 1988), p.79.

سقطت الأنظمة المستبدة الهشة سريعاً، بقليل من سفك الدماء في معظم الأحوال. أثارت هذه النجاحات الباهرة فورة عاطفية بشأن سلطان «الحب والتسامح وعدم العنف والروحية الانسانية والغفران»، فكان هذا تفسير فاسلاف هافيل لفشل الشرطة والعساكر في سحق الانتفاضة التشيكية[4]. وهذه الفكرة تريح النفس ولكنها توهم العقل كما يتبين حتى من النظرة العابرة إلى التاريخ. إن العامل الحاسم لم يكن شكلاً ما مستحدثاً من الحب وعدم العنف؛ لم يكن هناك من فتح جديد في هذا المجال. إنما كان العامل الحاسم هو انسحاب القوة السوفياتية وانهيار هياكل القسر القائمة عليها. أما الذين يعتقدون خلاف ذلك، فلهم أن ينظروا، طلباً للإرشاد، إلى شبح رئيس الأساقفة روميرو وغيره ممن لا حصر لهم الذين حاولوا مواجهة الإرهاب العنيد بالروحية الإنسانية.

إن الأحداث الأخيرة في أوروبا الشرقية والوسطى تخرج خروجاً حاداً عن السنّة التاريخية. ففي التاريخ الحديث بأسره، كانت القوى الشعبية المدفوعة بمثل عليا ديمقراطية راديكالية تسعى إلى منازلة الحكم الأوتوقراطي. وقد استطاعت أحياناً أن توسع من ميادين الحرية والعدالة قبل أن تُهزم. وكانت في الغالب تسحق سحقاً. ولكن من الصعب العثور على حالة أخرى تنسحب فيها السلطة القائمة ببساطة بوجه التحدي الشعبي. وليس أقلّ مدعاة للاعجاب تصرُّف الدولة العظمى ذات السلطان السائد، وهي التي لم تمنع هذه التطورات بالقوة كما في الماضي، وإنما شجعت عليها وعلى غيرها من التغييرات الداخلية المهمة.

تتمثل السنّة التاريخية بحالة أمريكا الوسطى وهي مناقضة تماماً للحالة أعلاه، فإن أي مجهود شعبي فيها للإطاحة بالأنظمة الاستبدادية الوحشية التي تحكم فيها القلة والعسكر يواجَه بقوة قتالة، يدعمها أو ينظمها مباشرةً الحاكم بأمره في نصف الكرة الغربي. وقد ظهرت قبل عشر سنوات بوادر أمل تبشر بنهاية العصور المظلمة للإرهاب والشقاء، بظهور شتى المجموعات التي تساعد نفسها بنفسها من النقابات والجمعيات الفلاحية والجماعات ذات القاعدة المسيحية والمنظمات الشعبية الأخرى التي كان من المحتمل أن تقود الطريق إلى الديمقراطية والاصلاح الاجتماعي. أدت هذه الإمكانية إلى استجابة شديدة البأس من الولايات المتحدة وعملائها من الدول والأفراد، بدعم عمومي من حلفائها الأوروبيين، مع حملة من التذبيح والتعذيب والبربرية التي ضربت أطنابها فتركت المجتمعات «وقد أصابها الرعب والفزع، والتخويف الجماعي والهلع المعمَّم على الناس وجعل القبول بالإرهاب صفة باطنية في النفوس»، وذلك على حد ما جاء على لسان جمعية حقوق الإنسان في السلفادور ذات القاعدة الكنسية (انظر ما سيأتي). هذا وكانت الجهود السابقة في نيكاراغوا الرامية إلى توجيه الموارد نحو الأغلبية الفقيرة قد حدت بواشنطن إلى شن حرب اقتصادية وعقائدية وإلى

(٤) ذُكر بموافقة: Timothy Garton Ash in: *New York Review of Books*, 18/1/1990, and William Luers in: *Foreign Affairs* (Spring 1990).

بث الإرهاب بالمعنى الحرفي للكلمة، لعقاب هؤلاء المتجاوزين بتدمير الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

يعتبر الرأي الغربي المستنير مثل هذه النتائج نجاحاً لأن التحدي للسلطة قد جرى إفحامه كما جرى اختيار الأهداف على نحو مناسب: إن قتل القساوسة البارزين أمام الناس ليس أمراً ملائماً، أما الناشطون من أبناء الأرياف وزعماء النقابات فهم صيد مباح ـ وكذلك الفلاحون والهنود الحمر والتلاميذ وغيرهم من مراتب الحياة الدنيا عامةً. لقد نقلت أسلاك البرق، بعد قليل من مقتل القساوسة اليسوعيين في السلفادور في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، مقالة بقلم دوغلاس غرانت ماين، مراسل وكالة أسوشييتد بريس، بعنوان «مذبحة ثانية في السلفادور، ولكن لأناس اعتياديين» جاء فيها أن جنوداً دخلوا حياً يسكنه أبناء الطبقة العاملة، فقبضوا على ستة رجال وأوقفوهم صفاً إلى جدار وقتلوهم بعد أن أضافوا إليهم صبياً في الرابعة عشرة كتدبير جيد إكمالاً للعدد. كتب ماين يقول: «لم يكن هؤلاء من القساوسة أو من العاملين في حملات الدفاع عن حقوق الإنسان، لذا مرّ مقتلهم دون أن يذكر» ـ كما لم تُذكر مقالته التي طمرت. إن هذه، على أية حال، هي مجرد حالة واحدة أخرى من الانفجار الوحشي للتعذيب والتدمير والقتل الذي أثنى عليه وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر قائلاً في مؤتمر صحفي في اليوم التالي إنه «أمر مناسب للغاية» ـ فلم يستدعِ تعليقاً من أحد، وهذا مظهر آخر لقيمنا.

يخطىء مقال ماين في افتراضه أن قتل القساوسة والعاملين في حملات الدفاع عن حقوق الإنسان يلاقي ذكراً؛ فهذا الافتراض بعيد عن الحقيقة كما جرى توثيق ذلك بما فيه الكفاية، ولو أن هجمةٍ ما وقحة جداً ينظر إليها بامتعاض على أنها غير حكيمة(٥).

كتب ألان نيرن، أحد المراسلين في أمريكا الوسطى، يقول: «في الأسبوع الذي قتل فيه القساوسة جرى مقتل ثمانية وعشرين من المدنيين الآخرين على الشاكلة ذاتها. كان من بينهم رئيس نقابة إسالة الماء وزعيمة منظمة النساء الجامعيات وتسعة أعضاء من تعاونية زراعية للهنود الحمر وعشرة من تلاميذ الجامعات، . . . فضلاً عن هذا فإن التحقيق الجاد في القتول التي تجري في السلفادور يقود مباشرة إلى أعتاب واشنطن»(٦). كل هذا «أمر مناسب للغاية»، لهذا فهو غير جدير بالذكر أو الاهتمام. وهكذا تمضي الحكاية أسبوعاً رهيباً بعد أسبوعٍ رهيب.

إن المقارنة بين الدول التابعة للاتحاد السوفياتي والتابعة للولايات المتحدة هي من الوضوح الصارخ بحيث يقتضي عدم إدراكها جهداً حقيقياً، ولكنها معروفة تماماً خارج

---

(٥) Douglas Grant Mine in: *Associated Press,* 28/11/1989, and Rita Beamich in: *Associated Press,* 29/11/1989.

حول ردّ الفعل على اغتيال الكهنة والمدافعين عن حقوق الإنسان وتعذيبهم، انظر:

Noam Chomsky and Edward S. Herman, *Manufacturing Consent* (New York: Pantheon Books, 1988), chap.2, and Chomsky, *Necessary Illusions,* pp.138ff.

(٦) Alan Nairn, «Murder Bargain,» *Cleveland Plain Dealer,* 16/2/1990.

أوساط المثقفين الغربيين. علّق أحد الكتّاب في جريدة اكسلسيور اليومية الصادرة في المكسيك، وهو يصف تدهور العلاقات الأمريكية مع أمريكا اللاتينية في الثمانينيات، مشيراً إلى «التناقض الصارخ» بين السلوك السوفياتي نحو الدول التابعة لها «والسياسة الأمريكية في نصف الكرة الغربي، حيث كان التصلب والتدخل وتطبيق وسائل الدولة البوليسية من الأمور التي تميّز تقليدياً أعمال الإدارة الأمريكية»: «وفي أوروبا نجد أن الاتحاد السوفياتي وغورباتشيف يشاركان في الكفاح من أجل حرية السفر والحقوق السياسية واحترام الرأي العام. أما في الأمريكتين، فإن الولايات المتحدة وبوش يشاركان في القصف العشوائي للمدنيين، وفي تنظيم وتدريب وتمويل كتائب الموت، وفي برامج القتل الجماعي» ـ لكن هذا ليس هو بالضبط ما يحكى في نيويورك وواشنطن، حيث يشاد بالولايات المتحدة بصفتها «مصدر الوحي لانتصار الديمقراطية في زماننا» (صحيفة ذي نيو ريبيليك)(٧). وفي السلفادور قالت صحيفة بروسيسو التي تصدرها الجامعة اليسوعية:

> إن بوسع ما يسمى «العملية الديمقراطية» السلفادورية أن تتعلم كثيراً من طاقة النقد الذاتي التي تظهرها الأمم الاشتراكية. فلو كان ليخ فاليسا قائماً بتنظيم عمله في السلفادور لكان الآن في عداد المفقودين ـ على أيدي «رجال مدججين بالسلاح ويرتدون ملابس مدنية»؛ أو لكان تمزق إرباً بهجوم بالديناميت على مقر نقابته. ولو كان ألكساندر دوبتشيك سياسياً في بلادنا لكان اغتيل كما جرى لهيكتور أوكويلي [الزعيم الديمقراطي الاشتراكي الذي اغتالته في غواتيمالا كتائب الموت السلفادورية، كما قالت حكومة غواتيمالا]. ولو عمل أندريه زخاروف هنا من أجل حقوق الإنسان لكان لقي المصير ذاته الذي لقيه هربرت آنايا [وهو أحد المقتولين الكثيرين من زعماء لجنة حقوق الانسان المستقلة في السلفادور]. ولو كان أوتا ـ سيك أو فاسلاف هافيل يقوم بعمله الفكري في السلفادور لكان استيقظ صبيحة يوم مشؤوم معلقاً في شرفه حرم الجامعة مسحوق الرأس برصاص الحرس الخاص وهو من صفوة أفواج الجيش(٨).

جرى توسيع نطاق المقارنة في ندوة عن موضوع «فرصة المسيحية ورسالتها» عقدها مجلس الكنائس لأمريكا اللاتينية في سان خوسيه في كوستا ريكا ونشرت مداولاتها إحدى الجرائد اليومية الكبرى في المكسيك. قارن المشاركون بصورة تظهر التناقض بين التطورات الايجابية في الاتحاد السوفياتي وفي المناطق التابعة له وبين ظروف أمريكا الوسطى «التي تتميز بتدخّل الولايات المتحدة والتحول اليميني في السلطة الحكومية». في نهاية هذه الندوة أعلنت الرسالة الرعوية المعنونة «الأمل ضد الأمل» وجاء فيها حول الموضوع «أن القوى العسكرية والمؤسسية والمالية والسياسية والثقافية، ووسائل الاتصالات، وكذلك قوة البعض من الكنائس (غير المكترثة بالمشاكل الاجتماعية) ستستخدم جميعاً بقوة أشد في أمريكا الوسطى (مما سيؤدي إلى نتائج خطيرة بالنسبة إلى الأغلبية المملقة)»؛ والإشارة على ما يفترض إلى الكنائس الأصولية التي تدعمها الولايات المتحدة في محاولةٍ منها لتحويل الفقراء من السكان بعيداً عن الكفاح من أجل تخفيف وطأة الظروف لهذه الحياة التي لا معنى لها على الأرض. إن عقد

---

(٧) John Saxe-Fernandez in: *Excelsior*, 21/11/1989; *Latin America News Update* (January 1990), and *New Republic*, 19/3/1990.

(٨) اقتباس من: Jon Reed in: *Guardian* (New York), 23/5/1990.

الثمانينيات «قد اشتهر في المنطقة بتزايد الشقة بين الأغنياء والفقراء، وبالتحول السياسي نحو اليمين، وبالهجمة المحافظة على الجبهة الاقتصادية». إن هدف خطة السلام لأمريكا الوسطى هو «وضع الثورة في نيكاراغوا على مسارٍ ديمقراطي - ليبرالي جديد والدفاع عن حكومات مثل حكومة السلفادور». وعند تحقيق هذه النتائج تكون الأنظمة المدعومة من الولايات المتحدة وراعيتها «قد دفنت» المطالب الخاصة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية(٩).

أجرى هذه المقارنة ذاتها خوليو غودوي، أحد الصحفيين من غواتيمالا، بعد زيارة قصيرة قام بها إلى هناك، وكان قد فرّ من البلاد قبل سنة حين فجرّت جريدته لا إيبوكا من قبل إرهابيي الدولة - في عملية لم تثر اهتماماً في الولايات المتحدة؛ كانت عملية معروفة جيداً، إنما لم ينشر عنها شيء فيها. وكانت وسائل الإعلام حينئذٍ قد قلقت كثيراً لأن جريدة لا برينزا التي تمولها الولايات المتحدة، وهي صحيفة منحازة علناً إلى القوات التي تديرها الادارة الأمريكية وتقوم بمهاجمة نيكاراغوا، كانت، أي الجريدة، قد فاتتها طباعة أحد أعدادها بسبب شحّ ورق الجرائد، فاعتبر ذلك من الفظائع التي أدت إلى نقد لاذع محموم لاستبداد ساندينستا. وأمام هذه الجريمة، لم يكن بوسع المعلقين الغربيين أن يلاحظوا أن قوات الأمن المدعومة من الولايات المتحدة قد أسكتت الصوت المستقل الوحيد في غواتيمالا بطريقتها المعتادة. وما هذا إلا مثال آخر بسيط على الازدراء التام لحرية الصحافة في الدوائر الغربية، ذلك الازدراء الذي يتضح كذلك من الصمت الذي يرافق التدمير العنيف لصحافة السلفادور المستقلة من قبل إرهاب الدولة، والتعطيل الروتيني للجرائد لأتفه الذرائع مع الاحتجاز والتعذيب للصحفيين في الأراضي التي تحتلها إسرائيل وأحياناً في إسرائيل نفسها، ومداهمة شرطة الاضطرابات مقرّ محطة إذاعية كبرى في كوريا الجنوبية للقبض على زعيم نقابة العمال بتهمة تنظيمه احتجاجاً عمالياً، وغير ذلك من مثل هذا الإسهام في النظام والتصرف السليم(١٠).

كتب غودوي يقول: «إن الأوروبيين الشرقيين، هم أسعد حظاً من بعض النواحي من سكان أمريكا الوسطى: ففي حين تقوم الحكومة التي فرضتها موسكو في براغ، بإهانة الإصلاحيين تقوم الحكومة التي أسستها واشنطن في غواتيمالا بقتلهم. ولا تزال هذه الحكومة تقوم بذلك، في إبادة جماعية أزهقت أرواح أكثر من مئة وخمسين ألفاً من الأشخاص. . . في ما تدعوه منظمة العفو الدولية «برنامجاً حكومياً للقتل السياسي». ويفيد هذا الكاتب أن هذا «هو التفسير الرئيسي للطبيعة التي لا تعرف الخوف لانتفاضة الطلاب الأخيرة في براغ:

---

(٩) Guillermo Melendez in: *Excelsior*, 7/4/1990, and *Central America NewsPak*, 9/4/1990.
حول التدمير الفعّال لخطة السلام من جانب الحكومة الأمريكية ووسائل إعلامها ودور أوسكار أرياس في العملية، انظر: Noam Chomsky: *The Culture of Terrorism* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), chap.7; *Necessary Illusions*, pp.89ff, appendix IV, section 5, and *Deterring Democracy* (New York; London: Verso, 1991), chap.8, section 6, and chap 9, pp.297ff.

(١٠) انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.41-42 and 123-130, appendix V, sections 6-7; Julio Godoy in: *Nation*, 5/3/1990, and Korea in: *Associated Press*, 5/5/1990.

فالجيش التشكوسلوفاكي لا يرميهم. . . أما في غواتيمالا، ناهيك عن السلفادور، فالإرهاب العشوائي قيد الاستخدام لمنع النقابات والجمعيات الفلاحية من السير في طريقها» ـ وللتأكد من أن الصحافة إما أن تماشي الوضع أو أن تختفي، حتى لا يحتاج الليبراليون الغربيون إلى إظهار غيظهم بشأن الرقابة في «الديمقراطيات الناشئة» التي يشيدون بها. هناك «فارق مهم في طبيعة الجيوش وطبيعة مدربيهم الأجانب». ففي الدول التابعة للاتحاد السوفياتي نجد الجيوش «غير سياسية ومطيعة لحكوماتها الوطنية»، أما في الدول التابعة للولايات المتحدة «فإن الجيش إنما هو السلطة»، وهو يقوم بما دُرِّب على القيام به عقوداً متعددة من قبل مدربه الأجنبي. «إن المرء ليخال أن البعض في البيت الأبيض يعبدون آلهة الأزتيك (وهم شعب متمدن حكم المكسيك قبل أن يفتحها الاسبان في سنة ١٥١٩) ـ فيضحّون لها دماء أمريكا الوسطى». إنهم يدعمون قوات في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا «يمكنها أن تتنافس بسهولة ضد قوات الأمن التابعة لتشاوشيسكو على كأس العالم للقسوة الوحشية».

وينقل غودوي عن أحد الدبلوماسيين الأوروبيين قوله: «ما دام الأمريكيون على موقفهم من المنطقة، فلا مجال هنا للحقيقة أو للأمل». ولا مجال، لعمري، لعدم العنف والمحبة.

إن المرء ليعجز في بحثه عن مثل هذه الحقائق البدهية في الكتابات الأمريكية، أو في الكتابة الغربية عموماً، فهي تفضّل كثيراً مقارنات فارغة (وإن كانت تداهن الذات) بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية. كما أن الكارثة المريعة للرأسمالية في السنين الماضية ليست محوراً رئيسياً للطرح المعاصر ـ وهي كارثة شنيعة في أمريكا اللاتينية وفي غيرها من مناطق نفوذ الغرب الصناعي، وفي «العالم الثالث الداخلي» ضمن الولايات المتحدة، و«الأحياء الفقيرة المستوردة» في أوروبا. ولا يحتمل أيضاً أن نجد اهتماماً كبيراً بالحقيقة التي يصعب تجاهلها ومفادها أن قصص النجاح الاقتصادي إنما تنطوي على تنسيق بين الدولة ومجمعات الشركات الكبرى المالية ـ الصناعية، وهذه علامة أخرى على سقوط الرأسمالية في السنوات الستين الماضية. إن العالم الثالث هو وحده الذي يراد له أن يخضع لقوى التدمير الكامنة في رأسمالية السوق الحرة، وذلك لكي يمكن سرقته واستغلاله على نحو أكثر كفاءة من قبل الأقوياء.

إن أمريكا الوسطى هي التي تمثل السنّة التاريخية، وليس أوروبا الشرقية. وتتطلب ملاحظة هيوم التصحيح الآتي. فبعد أن قلنا ما قلناه عن القارة المذكورة يظل من الصحيح، ومن المهم، ان الحكومة تقام على أشكال من الإذعان هو دون استعمال القوة، حتى إذا كانت القوة متاحة كملجأ أخير.

ثانياً: القطيع الحائر ورعاته

في الحقبة المعاصرة، جرى إحياء النظرة الثاقبة لهيوم مع الاستفاضة فيها، ولكنْ بإضافة بدعة مهمة: إن السيطرة على الفكر أهم للحكومات الحرة والشعبية منها للدول

المستبدة والعسكرية. والمنطق في هذا واضح. فبوسع الدولة المستبدة أن تسيطر على عدوها الداخلي بالقوة، ولكن ما ان تفقد الدولة هذا السلاح حتى يقتضي الأمر إيجاد وسائل أخرى لمنع الجماهير الجاهلة من التدخل في الشؤون العامة، فالجماهير لا علاقة لها بهذه الشؤون من قريب أو بعيد. إن هذه السمات البارزة للثقافة السياسية والفكرية الحديثة تستحق نظرة أعمق.

إن مشكلة «وضع الجمهور في مكانه» قد برزت إلى المقدمة بظهور ما دعاه أحد المؤرخين بـ «التفجر العظيم الأول للفكر الديمقراطي في التاريخ»، ويعني الثورة الانكليزية في القرن السابع عشر[11]. إن يقظة الأهالي هذه أثارت مشكلة بعينها هي كيفية احتواء الخطر.

وقد اعتبر الناس المحترمون الأفكار المتحررة التي اعتنقها الديمقراطيون الراديكاليون أفكاراً شنيعة. كان هؤلاء يحبذون التعليم والرعاية الصحية المضمونة، وجعل القانون ديمقراطياً، الأمر الذي وصفه أحد المعلقين بأنه ذئب والفقراء هم الأوزّ: «الذئب ينتف ريشها ثم يتغذى بها». وقد طوروا نوعاً من «لاهوت التحرير» الذي يعظ الناس، كما قال أحد النقاد منذراً بشر مستطير، «بعقيدة مثيرة للفتن، لاهوتٍ يهدف إلى إثارة الجمهور الوضيع... ضد الذين هم من أحسن نوعية في المملكة، فيستدرج ذلك الجمهور إلى الانضمام بعضه إلى بعض في جمعيات وتشكيلات تكون ضد جميع اللوردات وأبناء الذوات ورجال الكنيسة ورجال القانون والأغنياء والناس المسالمين» (المؤرخ كليمانت ووكر). والذين كانوا يثيرون الفزع على وجه الخصوص هم أولئك الجوّالون من العاملين والوعاظ الذين يدعون إلى الحرية والديمقراطية، والمشاغبون الذي يهيّجون الجمهور الوضيع، والطابعون الذين ينشرون كراريس تشكك بالسلطة وألغازها الغامضة. قال ووكر منبّهاً: «لا يمكن وجود أي شكل من أشكال الحكومة من دون ألغازها الصحيحة» ـ ألغاز يجب أن «تُخفى» عن الناس العاديين: «إن الجهل، والاعجاب الذي يثيره الجهل، هما أبوا الإخلاص المدني والطاعة»، وهذه فكرة ردّدها «المفتش العام» في رواية دوستويفسكي. ويمضي ووكر إلى القول إن الديمقراطيين الراديكاليين «قد وضعوا ألغاز الحكومة وأسرارها كافة مكشوفة أمام الفرد السوقي (كما توضع اللآلىء أمام شخص حقير)، وانهم بذلك جعلوا الناس بدرجة من الفضول والتكبر بحيث لن يجدوا من التواضع ما يكفي لخضوعهم لحكم مدني». وقال معلق آخر منذراً بشر مستطير «إن من دواعي الخطر أن يكون الناس عارفين بقوّتهم». والغوغاء لا يريدون أن يحكمهم ملك أو برلمان بل «أناس أمثالنا يعرفون حاجاتنا»، كما جاء في كراريسهم التي تمضي إلى مزيد من التوضيح فتقول «لن يكون العالم طيباً أبداً والنبلاء والذوات يصنعون لنا القوانين، وهؤلاء لا يُختارون إلا خوفاً ولا يفعلون شيئاً سوى قمعنا، ولا يعرفون مواجع الشعب».

وبطبيعة الحال، أفزعت هذه الأفكار الرجال الذين هم من أحسن نوعية. لقد كانوا

(١١) ورد مارغريت جدسون في: Leonard Williams Levy, *Emergence of a Free Press* (New York: Oxford University Press, 1985), p.91.

على استعداد لمنح الشعب حقوقاً ولكن ضمن المعقول وعلى أساس المبدأ الذي يقول: «إننا حين نذكر الشعب، فإننا لا نعني ذلك الجمع المبلبل المشوَّش من الناس». وقد علّق جون لوك، بعد هزيمة الديمقراطيين، قائلاً: «إن عمال المياومة والباعة والغزّالات والحلاّبات يجب أن يعلّموا ما يؤمنون به؛ فالقسم الأعظم لا يمكنهم أن يعرفوا ولذلك يجب عليهم أن يؤمنوا»(١٢).

كان لوك، كجون ملتون وغيره من أنصار الحريات المدنية في ذلك العصر، يأخذ بمفهوم محدود جداً لحرية التعبير. وقد وضع «الدستور الأساسي لكارولاينا» ففرض فيه حظراً «على الذين يتكلمون في اجتماعاتهم الدينية بشيء لا يقدّس الحكومة أو الحكام، أو بشيء يثير الفتن في وجوههم، أو يتكلمون على هذا النحو عن أمور الدولة». وهذا الدستور يضمن الحرية لـ «الآراء التكهنية في الدين»، إنما لا يضمنها للآراء السياسية. يقول ليونارد ليفي «إن لوك لا يبيح للناس حتى البحث في الشؤون العامة». وينص الدستور أيضاً «على تحريم التعليقات والتفسيرات بشتى أنواعها لأي قسم من هذه الدساتير أو أيّ قسم من القوانين المكتوبة أو غير المكتوبة الخاصة بأهالي كارولاينا تحريماً مطلقاً». وعندما وضع لوك مسوّدة الأسباب الداعية إلى إلغاء الرقابة وقدّمها إلى البرلمان في سنة ١٦٩٤، فإنه لم يعرض إلى أي دفاع عن حرية التعبير أو حرية التفكير، وإنما عرض لاعتبارات تتعلق بالفائدة والضرر للمصالح التجارية(١٣). وما إن أزيل خطر الديمقراطية وتشتت الغوغاء المنادون بالحريات حتى أتيح للرقابة أن تنتهي في انكلترا «لأن مكوّني الآراء. . . قد فرضوا الرقابة على أنفسهم. ما من شيء يطبع إذا كان يخيف أصحاب الملكية»، كما قال كريستوفر هيل. وفي ديمقراطية رأسمالية دولية عاملة جيداً كالولايات المتحدة نجد أن ما قد يخيف أصحاب الملكية يُحجب على العموم عن أنظار الجمهور ـ وأحياناً بنجاح مدهش.

إن لمثل هذه الأفكار رنينها حتى اليوم، بما في ذلك المذهب الجهم الذي قال به لوك ومفاده أن ينكر على الناس العاديين حقهم حتى في بحث الشؤون العامة. لقد ظل هذا المذهب مبدأً أساسياً لدى الدول الديمقراطية الحديثة، وهو يطبّق الآن بأساليب شتى لصيانة العمليات التي تقوم بها الدولة من التدقيق العلني: سرية الوثائق بزعم كاذب هو الأمن القومي، والعمليات السرية، والاجراءات الأخرى الرامية إلى منع الجمهور الوضيع من

---

(١٢) Christopher Hill, *The World Turned Upside Down* (London: Penguin Books, 1975).
بالنسبة إلى لوك، يضيف هِلْ «على الأقل، لم يقصد لوك أن على الكهنة أن يقوموا بالتكلم، فإن ذلك كان شأن الله نفسه».

(١٣) Levy, Ibid., pp.98-100.
حول «عدم التسامح الشديد» في كرّاسة ملتون *Areopagitica*، التي تعتبر عموماً مناشدة تقويضية مؤيدة لمبدأ حرية الارادة، انظر: John Illo in: *Prose Studies* (May 1988).
ملتون نفسه أوضح أن غاية الكرّاسة كانت «بحيث ان تحديد صواب أو خطأ ما ينبغي نشره وما ينبغي قمعه، لا يكون تحت رقابة. . . أناس جهلة ذوي رأي بين بين»، ولكن فحسب «بإشراف موظف معين» من ذوي الرأي الصحيح، يكون له سلطة حظر عمل يجده «مؤذياً أو فيه طعن»، «خاطئاً وفاضحاً»، «غير ورع أو ضاراً على نحو جازم بالإيمان»، و «السلوك»، وكذلك «باباوياً» و «خرافة صريحة».

دخول الحلبة السياسية. مثل هذه الوسائل تكتسب عادةً قوة جديدة في أنظمة الرجعيين المؤمنين بتدخل الدولة من أمثال ريغان وتاتشر. والأفكار ذاتها تحدد المهمة المهنية الأساسية لجماعة المثقفين ومسؤوليتها: وضع السجل التاريخي المتصوَّر وصورة العالم المعاصر لخدمة مصالح الأقوياء وذلك لضمان الإبقاء على الجمهور الحائر في مكانه وعمله.

في خمسينيات القرن السابع عشر، استطاع مؤيدو البرلمان والجيش المناهضون للشعب أن يثبتوا بسهولة أن الغوغاء لا يمكن الوثوق بهم. وقد ظهر ذلك في هواهم الملكي المتخلف في نفوسهم وفي ترددهم في إيداع شؤونهم في أيدي طبقة الذوات والجيش، وكان هؤلاء «هم الشعب حقاً» ـ ولو ان الشعب لم يوافق، حماقةً منه. فجماهير الشعب هم «جمع طائش»، «وحوش في أشكال البشر». ومن المناسب قمعهم، مثلما أن من المناسب «إنقاذ حياة شخص مجنون أو مجذوب حتى لو كان ذلك ضد إرادته». ولئن كان الشعب على هذه الدرجة «من التفسخ والفساد بحيث يعهد بمواقع السلطة والثقة إلى أشرار لا يستحقون شيئاً، فإنه يتنازل عن سلطته في هذا الشأن إلى رجال صالحين، وإن كانوا قلة قليلة»(١٤).

قد يكون الرجال الصالحون والقلة القليلة الارستقراطيين والصناعيين، أو الحزب الرائد واللجنة المركزية، أو المثقفين المؤهلين لصفة «الخبراء» لأنهم يفصحون عن اتفاق آراء الأقوياء (كما يقول هنري كيسنجر بهذا المعنى)(١٥). إنهم يديرون امبراطوريات الأعمال والمعاهد العقائدية والهياكل السياسية، أو يخدمونها في مستويات شتى. وما مهمتهم إلا رعي القطيع الحائر والإبقاء على الجمع الطائش في حالة خضوع ضمنية، فيحولون بذلك دون الامكانية الرهيبة للحرية وتقرير المصير.

وجرت صياغة أفكار مشابهة عندما باشر المستكشفون الأسبان بما يسميه زفيتان تودوروف «أكبر إبادة جماعية للشعوب في تاريخ الانسانية» وذلك بعد «اكتشافهم أمريكا» قبل خمسمئة سنة. لقد برروا أعمالهم في الإرهاب والاضطهاد على أساس أن الأهالي المحليين «غير قادرين على حكم أنفسهم شأنهم شأن المجانين أو حتى الوحوش الكاسرة والحيوانات، فطعامهم هو طعام الحيوان أو أحسن قليلاً، وسخفهم أشد من سخف الأطفال والمجانين في أقطار أخرى» (الأستاذ واللاهوتي فرانسيسكو دي فيتوريا، وهو «أحد مشاهير المذهب الإنساني الاسباني في القرن السادس عشر»). يقول تودوروف، في إيجازه فكر دي فيتوريا الأساسي إن التدخل، بالنظر إلى ذلك، هو أمر مشروع «لغرض ممارسة حقوق الوصاية»(١٦).

وحين تولى المهمة المتوحّشون الإنكليز بعد سنوات قلائل، فقد اتخذوا الموقف نفسه عند ترويضهم الذئاب بزيّ البشر، كما وصف جورج واشنطن ما يقف في وجه تقدم

(١٤) Morgan, *Inventing the People,* pp.75-76.

(١٥) انظر: Chomsky, *Deterring Democracy,* chap.8, p.253.

(١٦) Tzvetan Todorov, *The Conquest of America* (New York: Harper and Row, °1984), pp.5 and 150.

الحضارة، وكان لا بد من إزالة تلك المخلوقات من الوجود لمصلحتها بالذات. كان المستعمرون الانكليز قد تدبروا أصلاً أمر «المتوحشين» السلتيين بالطريقة ذاتها، مثلاً حين قام اللورد كمبرلاند، المعروف بـ «القصّاب» ببث الخراب واليباب في هضاب اسكتلندا قبل أن يتحول إلى متابعة صنعته هذه في أمريكا الشمالية(١٧).

بعد مئة وخمسين سنة قام المنحدرون من أصلاب هؤلاء بتطهير أمريكا الشمالية من هذه الآفة المحلية، فقللوا عدد المجانين من عشرة ملايين إلى مئتي ألف حسب بعض التقديرات الأخيرة، ثم حولوا أنظارهم إلى أمكنة أخرى، لتمدين المتوحشين في الفيليبين. ما لبث المقاتلون الهنود، الذين عهد إليهم الرئيس مكنلي بمهمة إدخال تلك المخلوقات التعيسة في المسيحية والنهوض بهم من هاويتهم، أن خلصوا الجزر المحررة من مئات الألوف منهم، مسرّعين صعودهم إلى الجنة. لقد كانوا أيضاً ينقذون «المخلوقات الضالة» من تفسّخها وذلك بـ «ذبح الأهالي على الأسلوب الانكليزي»، كما وصفت صحافة نيويورك مسؤوليتهم المؤلمة، وأضافت أن علينا أن نتلقى «ما يكمن في القتل بالجملة من فخرٍ معفّرٍ بالطين إلى أن يتعلموا احترام أسلحتنا»، ومن ثم الانتقال «إلى المهمة الأصعب الخاصة بتعليمهم احترام نياتنا»(١٨).

هذا هو نهج التاريخ حين خرّب طاعون الحضارة الأوروبية كثيراً من العالم.

وعلى الجبهة الداخلية تمّ تحديد المشكلة المستمرة تحديداً صريحاً من قِبل المفكر السياسي في القرن السابع عشر، مارشامونت نظام. كتب يقول إن مقترحات الديمقراطيين الراديكاليين ستؤدي «إلى أن يوضع في السلطة أشخاص جهلة، لا علم لهم ولا مال». وما ان يعطى «الجمهور المغرور العنيد» حريته حتى ينتخب «أسافل الناس» الذين سيشغلون أنفسهم «في إفراغ جيوب الأغنياء»، متخذين «الطريق الممهد إلى صنوف الفسوق والمكر والفوضى والبلبلة»(١٩). إن هذه المشاعر هي العملة الشائعة للطرح السياسي والفكري الحديث؛ بل يزداد تداولها إذ يحقق الكفاح الشعبي نجاحاً، على مدى القرون، في بلوغ أهداف المقترحات التي وضعها الديمقراطيون الراديكاليون، لذا لا بد من إيجاد وسائل متقدمة جداً وباستمرار للتقليل من شأن محتواها الجوهري.

إن مثل هذه المشاكل تنشأ عادةً في أوقات الاضطراب والنزاع الاجتماعي. كان من اللازم، بعد الثورة الأمريكية تعليم المزارعين المتمردين والمستقلين بالقوة أن المثل العليا

---

(١٧) Francis Jennings, *Empire of Fortune* (New York: Norton, c1988), chap.1.
ليس للهنود الحمر «شيء بشري غير الشكل»، كتب واشنطن يقول: «إن مدّ مستوطناتنا التدريجي سيجبر بالتأكيد، المتوحش كما، الذئب على الانسحاب؛ كون كليهما من الحيوانات المفترسة، مع أنهما يختلفان في الهيئة».
مورداً رسالة واشنطن في عام ١٧٨٣، انظر: Richard Drinnon, *Facing West: The Metaphysics of Indian-Hating and Empire Building* (Minneapolis: University of Minnesota, c1980), p.65.

(١٨) انظر: Noam Chomsky, *Turning the Tide* (Boston, Mass.: South End Press, c1985), pp.162-163.

(١٩) Morgan, *Inventing the People*, p.79 (emphasis in original).

الواردة في كراريس ١٧٧٦ لا ينبغي أن تؤخذ مأخذاً جدياً. فالناس الاعتياديون لن يمثلهم أناس مثلهم ممن يعرفون مواجع الشعب، بل يمثلهم أبناء الطبقة الأرستقراطية، والتجار ورجال القانون وغيرهم من ذوي السلطة الفردية أو الذين يخدمونها. كان جفرسون وماديسون يؤمنان بأن السلطة يجب أن تكون في أيدي «الارستقراطية الطبيعية»، كما يقول ادموند موررغان، ويضيف أن هؤلاء هم «رجال أمثالهم» سيدافعون عن حقوق الملكية ضد «الأرستقراطية الورقية» لهاملتون وضد الفقراء؛ إنهم «يعتبرون العبيد والمعوزين والعمال المعدمين كخطر دائم على الحرية وعلى الملكية كذلك»[٢٠]. أما العقيدة السائدة التي عبر عنها «المؤسسون الأوائل» فهي «أن الذين يملكون البلاد ينبغي أن يحكموها» (جون جاي). وجاء ظهور الشركات الكبرى في القرن التاسع عشر، والهياكل القانونية التي ابتدعت لمنحها الهيمنة على الحياة الخاصة والعامة، ليثبّت انتصار المعارضين الفدراليين للديمقراطية الشعبية بشكل جديد وقوي.

كان الكفاح الثوري أحياناً يضع الطامحين إلى السلطة بعضهم ضد بعض وإن كانوا متحدين في معارضة الميول الديمقراطية الراديكالية السائدة بين الناس الاعتياديين. فبعد فترة وجيزة من استيلاء لينين وتروتسكي على سلطة الدولة في سنة ١٩١٧ أخذا بتفكيك هيئات السيطرة الشعبية وحلّها، ومن ضمنها مجالس المعامل ومجالس السوفيات، وهكذا باشرا بردع الميول الاشتراكية والتغلب عليها. لم يكن لينين، وهو ماركسي قح، ينظر إلى الاشتراكية كخيار قابل للبقاء في هذا القطر المتخلف وغير المتطور؛ لقد ظل إلى آخر أيامه يرى أن «من الحقائق الأولية للماركسية أن انتصار الاشتراكية يتطلب مجهودات مشتركة للعمال في عدد من الأقطار المتقدمة» وفي ألمانيا على وجه الخصوص[٢١]. وقد وصف جورج أورويل في كتابه **تحية إجلال إلى كاتالونيا**، وهو بنظري أعظم أعماله، عملية مشابهة جرت في أسبانيا حيث اتحد الفاشستيون والشيوعيون والديمقراطيون الليبراليون في معارضة ثورة التحرر التي اكتسحت معظم البلاد، ولم يتحولوا إلى نزاع حول المغانم إلا بعد أن قُمعت القوى الشعبية تماماً. ثمة أمثلة متعددة، غالباً ما تكون متأثرة بعنف دولة كبرى.

يصدق هذا على وجه الخصوص في العالم الثالث. فالقلق الدائم الذي يساور النخب الغربية يتمثل باحتمال قيام المنظمات الشعبية بوضع الأساس لديمقراطية ذات معنى وإصلاح اجتماعي ذي جدوى فتتهدد بذلك الحقوق المقتصرة على ذوي الامتيازات. لذلك يجب قمع أولئك الذين يسعون إلى «إثارة الجمهور الوضيع» و«استدراجه إلى الانضمام بعضه إلى بعض في جمعيات...» ضد «الرجال الذين هم من أحسن النوعيات»، أو إزالتهم من الوجود. فلا عجب، إذن، أن يجيء اغتيال رئيس الأساقفة روميرو بعد فترة وجيزة من حثه الرئيس كارتر

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٦٨ وما بعدها.

(٢١) ورد لـيـنـين، ١٩٢٢ في: Moshé Lewin, *Lenin's Last Struggle* (New York: Pantheon Books, 1968).

إن تفسير لوين أهداف لينين وجهوده هو أبعد مما أشرت إليه ههنا، مع ذلك.

على حجب المساعدات العسكرية عن الطغمة الحاكمة التي قال عنها محذّراً إنها ستستخدم تلك المساعدات لـ «زيادة الظلم والقمع شدةً ومضاءً ضد منظمات الشعب، وهي تكافح من أجل حقوقها الإنسانية الأساسية».

لقد وضع رئيس الأساقفة إصبعه على المشكلة التي يجب التغلب عليها بالذات، مهما استُخدم من مراهنة في الكلام وحجج ملتوية في التبرير لإخفاء تلك الحقيقة الأساسية. لهذا رُفض طلبه بأن تعطي الحكومة الأمريكية «ضمانةً» تتعهد بموجبها بألاّ تتدخل مباشرةً أو بصورة غير مباشرة، بضغط عسكري أو اقتصادي أو دبلوماسي أو غيره، في تقرير مصير الشعب السلفادوري، ولم تستجب الحكومة المذكورة إلا بتقديم وعد بإعادة تقييم المساعدات المقدمة إلى الطغمة العسكرية إذا «ظهرت أدلة على سوء الاستعمال». واغتيل رئيس الأساقفة، واتجهت قوات الأمن نحو مهمتها في تقويض منظمات الشعب بأبشع الفظائع مبتدئةً بمذبحة ريو سومبول التي أخفتها وسائل الاعلام الموالية.

ولا عجب كذلك ألا ترى «دائرة حقوق الإنسان» أدلة على «ظهور سوء الاستعمال» وكانت الفظائع تتزايد، إلا مؤقتاً حين جرى اغتصاب عدد من نساء الكنيسة الأمريكيات وتعذيبهن وقتلهن، فكان لا مناص من ترتيب عملية للتستر. ولا عجب ألا تهتم وسائل الإعلام والرأي المثقف باغتيال رئيس الأساقفة (الذي لم يستحق حتى ولا افتتاحية واحدة في جريدة **نيويورك تايمز**)، وأن تخفي التواطؤ على الاشتراك في الجريمة بين القوات المسلحة والحكومة المدنية التي أقامتها الولايات المتحدة للتستر على عملها الضروري، وأن تمنع نشر التقارير عن حالة الإرهاب المتزايد التي كتبتها مجموعات الكنيسة وحقوق الإنسان ووفد الكونغرس الأمريكي، لا بل زعمت «عدم وجود حجة حقيقية تثبت أن أغلبية القتلى السياسيين الذي يقدَّر عددهم بعشرة آلاف في سنة ١٩٨٠، هم ضحايا قوات الحكومة أو القوات غير النظامية المشاركة معها» (جريدة **واشنطن بوست**)[٢٢].

حين يراد القيام بعمل ما يجب التصدي له بلا رخاوة عاطفية. إن هموم حقوق الإنسان شيء جميل عندما يمكن استخدامها كسلاح عقائدي للفتّ في عضد الأعداء أو لاسترداد ثقة الشعب بنبل الدولة. ولكن لا ينبغي لهذه الحقوق أن تتدخل في مسائل مهمة مثل تفريق وسحق الجمع الوضيع الذي يضم الصفوف لمقاومة مصالح الذين هم من خيرة النوعيات.

وقد اتضح الالتزام ذاته المكرس للإرهاب الضروري بعد عقد من الزمن، في آذار/

---

(٢٢) James R. Brockman in: *America*, 24/3/1990.

حول فظائع ١٩٨٠ والكبت الاعلامي، انظر: Chomsky: *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There*, introduction, and *Turning the Tide*.

حول اغتيال روميرو ورد الفعل الامريكي، انظر: Chomsky and Herman, *Manufacturing Consent*, pp.48ff.

مارس ١٩٩٠، حين جرى الاحتفال بذكرى اغتيال رئيس الأساقفة في التأبين الكبير الذي دام ثلاثة أيام في السلفادور. ونقلت أسلاك البرق أنباء الاحتفال وقالت «إن الفقراء والمستضعفين والتقاة قد تجمعوا بالآلاف» تكريماً لذكراه في قداس أقيم في الكاتدرائية التي قتل فيها، فملأوا الميدان والشوارع القريبة بعد مسيرة قادها ستة عشر من الأساقفة، ثلاثة منهم من الولايات المتحدة. كانت كنيسة السلفادور قد اقترحت رسمياً جعل رئيس الأساقفة روميرو قديساً ـ وهذه هي الحالة الأولى من نوعها بعد اغتيال توماس بيكيت عند المذبح قبل ثمانية قرون. ونشرت منظمة «الراصد للأمريكتين» تقريراً عن العقد الزمني المخزي الذي بدأ وانتهى رمزياً «بهذين الحدثين ـ مقتل رئيس الأساقفة روميرو في سنة ١٩٨٠ وذبح اليسوعيين في سنة ١٩٨٩» ـ الأمر الذي يقدم «شهادة قارسة عمن هم الذين يحكمون السلفادور حقاً وكيف أنهم لم يتغيروا إلا قليلاً»، وعن أناس «لا يزال قتل القساوسة يعتبر بالنسبة إليهم خياراً مفضلاً لأنهم لن يسمعوا على الإطلاق الصيحات التي تنادي بالتغيير والعدالة في مجتمع ليس فيه منها إلا القليل جداً». وقد قال رئيس الأساقفة أرتورو ريفيرا اي داماس، خليفة روميرو، في موعظته: «إن المغدور، لكونه صوت الذين لا صوت لهم، قد أسكت على نحو عنيف»[٢٣].

لقد ظل الضحايا بلا صوت، وظل رئيس الأساقفة مصمتاً كذلك. ولم يحضر القداس أي مسؤول كبير في حكومة كرستياني وفي حزبه أرينا، ولا حتى زعيم الحزب روبرتو دابيسون، الذي يفترض أنه مسؤول عن الاغتيال بالتنسيق مع قوات الأمن المدعومة من الولايات المتحدة. كان ملحوظاً كذلك تغيُّب الحكومة الأمريكية. ومرّ الاحتفال في السلفادور دون أن ينشر عنه شيء يذكر في البلاد التي تدرب المغتالين وتمولهم؛ كما أن الاحتفالات بهذه الذكرى التي جرت في الولايات المتحدة لم تحظَ باهتمام الصحافة القومية[٢٤].

بيد أنه لن يحدث إحراج آخر ـ إذا فرضنا حدوثه الآن. سيكون هذا الاحتفال هو آخر ما يقدَّم علناً من تحية إجلال دينية إلى روميرو مدة عقود من الزمن لأن مذهب الكنيسة يحرّم ذلك على المرشحين للقداسة أو التطويب. كان الاستياء الذي أثاره اغتيال توماس بيكيت قد أجبر الملك هنري الثاني، الذي اعتبر مسؤولاً بشكل غير مباشر، على التكفير عن خطيئته بتقديم الكفّارة في المعبد. وسينتظر المرء طويلاً ليرى إعادةً لمثل هذا، وتلك أمارة أخرى من أمارات تقدم الحضارة.

إن تهديد التنظيم الشعبي للامتياز هو تهديد حقيقي بحد ذاته، والأدهى أو الأمرّ «أن الفساد قد ينتشر» على حد ما تقوله مصطلحات النخبات السياسية؛ قد يكون هناك تأثير ظاهري لتطور مستقل يتخذ شكلاً يراعي مواجع الناس. ولكن الوثائق السرية، بل حتى

---

(٢٣) Douglas Grant Mine in: *Associated Press*, 23 and 24/3/1990, and Americas Watch, «A Year of Reckoning,» Report (March 1990).

(٢٤) رأيت مرة اعلاناً عن الذكرى، في الصفحات الدينية في جريدة بوسطن غلوب إذ كُتب عن روميرو في: Richard Higgins, «Religion Notebook,» *Boston Globe*, 24/3/1990, p.27.

العلنية، تكشف كما ذكرنا سابقاً عن أن القلق الدافع وراء المخططين في الولايات المتحدة كان الخوف من احتمال انتشار «الجرثومة» وانتقالها إلى مناطق أخرى.

وهذا القلق يشق طريقه في كل مكان. فالساسة الأوروبيون كانوا يخافون من أن تؤدي الثورة الأمريكية إلى احتمال «إمداد طلاب الفتنة بقوة جديدة» (مترنيخ) وإلى احتمال «انتشار العدوى وتوسع المبادىء الخبيثة وامتدادها، مثل المذاهب الضارة كالمذهب الجمهوري والحكم الذاتي الشعبي»، كما حذّر دبلوماسي روسي في عهد القيصر. وتبدّل أشخاص المسرح بعد قرن من الزمان. فإذا بروبرت لانسنغ، وزير خارجية ودرو ولسون، يخاف من أن ينتشر مرض البلشفية «فيسود في الأرض جمهور الناس الجاهلين والعاجزين»، ومضى هذا الوزير إلى القول إن البلاشفة يناشدون «البروليتاريا في الأقطار كافة، يناشدون الجاهلين وناقصي العقول، ويحثونهم على أن يصبحوا أصحاب العقد والحل بقوة كثرتهم العددية، . . . وهذا خطر حقيقي جداً نظراً لعملية الاضطراب الاجتماعي الجارية في أرجاء العالم بأسره». ها هي الديمقراطية تمثل التهديد المرعب مرةً أخرى. وحين ظهرت مجالس الجنود والعمال فترةً وجيزة في ألمانيا خشي ولسون أن ذلك سيوحي بأفكار خطرة في صفوف «الجنود الزنوج الأمريكيين العائدين من الخارج». قال إنه قد سمع أصلاً أن الغسّالات الزنجيات يطالبن بأكثر من الأجر السائد، قائلات «إن النقود هي نقودي بقدر ما هي نقودك». وعبّر عن مخافته من أن يضطر رجال الأعمال إلى إدخال العمال في مجالس إداراتهم، ومن أن تحدث كوارث أخرى، ما لم تُستأصل جرثومة البلشفية.

بهذه النتائج الرهيبة في الأذهان جرى تبرير الغزو الغربي للاتحاد السوفياتي على أسس دفاعية ضد «تحدي الثورة ـ لبقاء النظام الرأسمالي ذاته» (جون لويس غاديس). فكان من الطبيعي، إذن، أن يمتد الدفاع عن الولايات المتحدة من غزو الاتحاد السوفياتي إلى «الخطر الأحمر» الذي كان ولسون يخيف به الناس داخل البلاد. وكما أوضح لانسنغ يجب استخدام القوة لمنع «زعماء البلشفية والفوضى من قيامهم بالتنظيم والوعظ ضد الحكومة في الولايات المتحدة»؛ يجب على الحكومة ألا تسمح لـ «هؤلاء المتعصبين الغلاة بالتمتع بالحرية التي يسعون الآن إلى تدميرها». وقد نجح القمع الذي شنته إدارة ولسون في نسف السياسات الديمقراطية وتقويض النقابات وحرية الصحافة والفكر المستقل، وذلك خدمة لمصالح الشركات الكبرى وسلطات الدولة التي تمثل هذه المصالح، وهذا كله بموافقة وسائل الاعلام والنخبات عامةً، دفاعاً عن النفس ضد الأغلبية «الجاهلة والناقصة عقلياً». وقد أعيد تمثيل الحكاية ذاتها بعد الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك أيضاً بذريعة التهديد السوفياتي، والغرض في واقع الأمر هو إعادة الناس إلى الخضوع للحكام[٢٥].

---

(٢٥) للمراجعة ههنا وفي ما بعد؛ حيث لا يشار الى خلاف ذلك، انظر:

Chomsky: *Turning the Tide*, and *Necessary Illusions*.

حول لانسينغ وولسون، انظر: Lloyd Gardner, *Safe for Democracy* (New York: Oxford University Press, [n.d.]), pp.157, 161, 261 and 242.

ليس هناك في الغالب تقدير كافٍ لعمق الازدراء بالديمقراطية في ثقافة النخبة، وللخوف الذي تثيره فيها، وهو ازدراء متأصل في نفوس حامليها.

حين انتعشت الحياة السياسية والفكر المستقل في الستينيات ظهرت المشكلة مرة أخرى وكان رد الفعل مشابهاً. فقد حذّرت اللجنة الثلاثية الأطراف، التي جمعت بين نخبات ليبرالية من أوروبا واليابان والولايات المتحدة، من «أزمة وشيكة للديمقراطية» إذ أخذت بعض الفئات من الجمهور تسعى إلى دخول الحلبة السياسية. إن هذا «الإسراف في الديمقراطية» يمثل تهديداً للحكم غير المقيد الذي تمارسه النخبات ذات الامتيازات ـ وهو ما يدعى في اللاهوت السياسي «الديمقراطية». كانت المشكلة هي المشكلة المعتادة: إن الغوغاء يحاولون ترتيب أمورهم، وهم يكسبون سيطرةً على جماعاتهم ويضغطون من أجل مطالبهم السياسية. إنهم ينظمون الجهود بين الشباب والأقليات العرقية والنساء والناشطين الاجتماعيين وغيرهم، يشجعهم على ذلك كفاح الجماهير الجاهلة في أمكنة أخرى من أجل الحرية والاستقلال. وقد استنتجت اللجنة أن المطلوب هو مزيد من «الاعتدال في الديمقراطية»، وربما بعودة الى تلك الأيام «حين تمكّن ترومان من حكم البلاد بالتعاون مع عدد صغير نسبياً من رجال القانون والمصارف في وول ستريت»، كما علّق مقرر اللجنة الأمريكي(٢٦).

ويضيف ارفينغ كريستول «إن الأمم التافهة، كالأشخاص التافهين، يمكنها أن تشعر سريعاً بأوهام الأهمية». ولكن هذا الكاتب، بصفته من كبار المحافظين الجدد، لا وقت لديه للنظر في الوسائل الأخف وطأة التي تعمل على صنع الموافقة لدى الناس، وهي على أية حال وسائل لا داعي إليها بالنسبة إلى التافهين خارج ميادين الحضارة الغربية. لذا يجب أن تُقلع أوهام الأهمية من عقولهم الصغيرة بالقوة: «إن أيام «دبلوماسية الزوارق الحربية» لم تنتهِ، في حقيقة الأمر، أبداً... إن أهمية الزوارق الحربية للنظام الدولي هي كأهمية سيارات الشرطة للنظام الداخلي سواءً بسواء»(٢٧).

تصل بنا هذه الأفكار إلى إدارة ريغان، التي أسست وكالة جديدة للدعاية للدولة (هي مكتب الدبلوماسية العامة) وهي وكالة واسعة جداً في تفصيلاتها المدروسة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الأمريكي، الأمر الذي أثار الابتهاج في نفوس الدعاة لدولة قوية وتدخلية، وهم الذين يسمونهم «المحافظين» في تحريف من التحريفات السائدة في الطرح السياسي. وحين كُشف النقاب عن برنامج الوكالة وصفه مسؤول رفيع المستوى بأنه نوع من العمليات التي تنفّذ في «أراضي العدو» ـ وهذا تعبير مناسب، وهو يعبّر عن المواقف المعتادة للنخبة تجاه الجمهور. ولكن العدو لم يلجم كلياً في هذه الحالة. فقد مدّت الحركات الشعبية جذورها عميقاً وانتشرت في قطاعات جديدة من السكان واستطاعت أن تجبر الدولة على العمل

---

(٢٦) Samuel P. Huntington in: Michel J. Crozier, Samuel P. Huntington and Joji Watanuki, *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission* (New York: New York University Press, 1975).

انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, introduction, note (1).

(٢٧) *Wall Street Journal*, 13/12/1973.

السري لتقوم بالإرهاب سراً، بدلاً من الأشكال الأكثر فعالية للعنف المكشوف الذي كان بوسع الرئيسين كينيدي وجونسون ممارسته قبل أن يوقظ الجمهور.

لقد أضحت المخاوف التي عبّر عنها أولئك الذين هم من أحسن النوعيات في القرن السابع عشر محوراً رئيسياً للطرح الفكري وتعامل الشركات الكبرى والعلوم الاجتماعية الأكاديمية. وقد أفصح عنها راينهولد نيبور، المعلم الأخلاقي الكبير النفوذ ومستشار الشؤون الخارجية، الذي كان يبجلّه جورج كينان، ومثقفو كينيدي، وآخرون كثيرون. كتب هذا يقول: «إن التعقل هو من صفات المراقبين الهادئين» أما الشخص العادي فهو لا يتبع العقل بل يتبع الإيمان. وأوضح أنه يجب على المراقبين الهادئين أن يدركوا «سخافة الرجل الاعتيادي»، كما يجب توفير «الوهم الضروري والتبسيط المفرط الفعال عاطفياً» مما سيبقي الساذجين البسطاء على الطريق المطلوب. وهكذا يظل من الضروري، كما كان الحال في ١٦٥٠، حماية «المجنون والمجذوب»، والغوغاء الجهلة، من أحكامهم «المنحرفة والفاسدة» تماماً كما لا يسمح المرء لطفلٍ أن يعبر الشارع دون مراقبة وإشراف[٢٨].

ووفقاً للمفاهيم السائدة ليس هناك من تجاوز على الديمقراطية إذا سيطرت بضع شركات كبرى على منظومة المعلومات: إن هذا في واقع الأمر هو جوهر الديمقراطية. يوضح إدوارد برنايز، الشخصية البارزة في صناعة العلاقات العامة قائلاً «إن جوهر العملية الديمقراطية ذاته هو حرية الاقناع والإيحاء»، وهذا هو ما يسميه «هندسة الموافقة والقبول». ولئن حدث وكانت حرية الاقناع متركزة في بضع أيادٍ فعلينا أن نقرّ بأن هذه هي طبيعة المجتمع الحر. ومنذ أوائل القرن العشرين كرست صناعة العلاقات العامة موارد ضخمة «لتثقيف الشعب الأمريكي بشأن الحقائق الاقتصادية في الحياة» وذلك لضمان مناخ صالح للأعمال. وقد قال أحد مديري شركة «التلفون والتلغراف الأمريكية» قبل ثمانين سنةً إن مهمة صناعة العلاقات العامة هي السيطرة «على عقل الجمهور، فهو الخطر الكبير الوحيد الذي يواجه الشركة». واليوم تصف جريدة وول ستريت جرنال بحماسة ««الجهود المنظمة» (لأمريكا الشركات الكبرى) الرامية إلى «تغيير مواقف العمال وقيمهم» على نطاق واسع بواسطة «دواوين العصر الجديد» وغير ذلك من الأساليب الحديثة لتثقيف العقول وإذهالها، المصممة لتحويل لامبالاة العمال إلى ولاءٍ للشركات الكبرى»[٢٩]. ويستخدم وكلاء الأب مون والمسيحيون الإنجيليون أساليب مشابهة لمنع الخطر الناشيء عن تنظيم الفلاحين ولتقويض جهود إحدى الكنائس التي تخدم الفقراء في أمريكا اللاتينية، تعاونها في ذلك وكالات الاستخبارات والمنظمات الدولية الوثيقة الاتصال بعضها ببعض التابعة لليمين المتطرف.

عبّر برنايز عن هذه النقطة الأساسية في دليلٍ للعلاقات العامة نشر في سنة ١٩٢٨: «إن التوجيه العمدي والذكي للعادات والآراء المنظمة للجماهير هو عنصر مهم في مجتمع

---

(٢٨) انظر مقالة شومسكي في: *Grand Street* (Winter 1987).

(٢٩) اقتباس من: Herbert L. Schiller, *The Corporate Takeover of Public Expression* (New York: Oxford University Press, 1989).

ديمقـراطي . . . والأقليات الـذكية هي التي بحـاجة إلى استخـدام الدعـاية عـلى نحو مستمـر ونظامي». وقد استطاعت جالية رجال الأعمال في الولايات المتحدة، وهي ذات تحسس طبقي شديد، أن تضع هذه الدروس موضع التطبيق بما عُرف عنها من قوة هـائلة وحاسمـة. وقد استشهد توماس مكّان، مدير العلاقات العامة في شركـة الفواكـه المتحدة بـدعوة بـيرنايـز إلى الدعاية، وقد قدم بيرنايز خدمة فريدة إلى الشركة المذكورة في التمهيد للإطاحة بالـديمقراطيـة في غواتيمالا في سنة ١٩٥٤، وكان ذلك نصراً كبيراً أحرزته دعاية الأعمال بـإذعان طـوعي من وسائل الاعلام[٣٠].

وقد فهمت الأقليات الذكية منـذ أمدٍ طـويل أن يكـون هذا هـو عملها. وصف وولـتر ليبمان «الثورة الجارية في تطبيق الديمقـراطية» بقـوله إن «صنـاعة القبـول قد غـدت فناً يَعْـرِفُ أهميتـه ذاتياً وعضـواً اعتياديـاً في الحكومـة الشعبية». وهـذا تطور طبيعي حـين لا يمكن الثقة بالرأي العام:

> في غياب المؤسسات والتعليم، وبهما يقرر المحيط السائد بنجـاح أن حقائق الحيـاة العامـة تقف بجلاء تام إزاء الرأي المستقل ذاتياً، وتراوغ المصالح المُشتركة إدراكَ الرأي العام مراوغة تـامة، ولا يمكن إدارتها إلا من قبل طبقة متخصصة تتجاوز مصالحها الأفق المحلي،

فهي لذلك قادرة على إدراك «الحقائق». إن هؤلاء هم الرجال من أحسن النوعيات الذين هم وحدهم يقدرون على الادارة الاجتماعية والاقتصادية.

يمضي ليبمان إلى القول إنه يترتب على ذلك التمييز بوضوح بين دورين سيـاسيين، الأول هو الدور الـذي يُعهد بـه إلى الطبقـة المتخصصة، إلى «المـطلعين عـلى بواطن الأمـور»، «إلى المسؤولين» الذين يستطيعون الوصول إلى المعلومات والفهم. ينبغي، مثالياً، أن يحصل هؤلاء على تعليم خاص لتولّي الوظـائف العامـة، وعليهم أن يتقنوا تلك المعـايير التي تحـل مشاكـل المجتمع. «وبقدر ما يمكن جعل هذه المعايير دقيقة وموضوعية يكون القـرار السياسي، الـذي هو ميدان أولئك الرجال، قد اتصل اتصالاً فعلياً بمصالح الناس». يضاف إلى هذا أن يترتب «على الرجال العموميين أن يقودوا الرأي وأن يتولوا مسؤولية تشكيل رأي عام سليم. . . إنهم يبـادئون ويـديـرون ويقـررون»، ويجب حمـايتهم من «الخـارجيـين الجهلة، المتـطفلين»، ومن الجمهور العام الذي هو غير قادر على التعامل «مع جوهر المشكلة». والمعايير التي نطبّقها عـلى الحكومة هي النجاح في تلبية الحاجات المادية والثقافية، وليس ما إذا كانت «تستجيب لـلآراء المستقلة ذاتياً التي يصدف أن تكون طافية في أذهان الناس». ما إن تتقن الـطبقة المتخصصـة معـايير القـرار السياسي، وتكـون محمية من تـطفل الجمهـور، حتى تكون قـادرة على خـدمـة

---

(٣٠) Thomas P. McCann, *An American Company: The Tragedy of United Fruit* (New York: Crown, °1976), p.45.

حـول الأداء المضحك لـوسائـل الإعـلام، انـظر: Chomsky, *Turning the Tide*, pp.164ff., and William Preston and Ellen Ray, «Disinformation and Mass Deception: Democracy as a Cover Story,» in: Richard O. Curry, ed., *Freedom at Risk* (Philadelphia: Temple, 1988).

مصلحة الناس - وهي التي تسمى «المصلحة القومية»، في شباك الألغاز التي تنسجها العلوم الاجتماعية الأكاديمية والكتابات السياسية.

والدور الثاني هو «مهمة الجمهور»، وهو دور محدود جداً. يقول ليبان إنه ليس من شأن الجمهور «أن يصدر حكماً على المزايا الحقيقية» لقضيةٍ ما أو يقدم التحليلات والحلول، وإنما أن يضع أحياناً «قوّته تحت تصرّف» هذه المجموعة أو تلك من «الرجال المسؤولين». إن الجمهور «لا يفكر أو يحقق أو يبتدع أو يقنع أو يساوم أو يقرر»، بل «إن الجمهور يعمل فقط بانحيازه كنصير لأحد ما هو في مركز العمل التنفيذي» عندما يكون قد فكّر في المسألة قيد النظر تفكيراً سليماً وموضوعياً. وإنه لهذا السبب «يجب وضع الجمهور في مكانه». إن القطيع الحائر، في دكه الأرض بالأقدام وهديره المتفجر من الحناجر، «له عمله»: أن يكون «من المتفرجين على العمل المهتمين به»، لا أن يكون من المشاركين. إن المشاركة هي واجب «الرجل المسؤول»(٣١).

إن لهذه الأفكار، التي تصفها الجريدة التي يكتب فيها ليبان بأنها «فلسفة سياسية تقدمية للديمقراطية الليبرالية»، شبهاً واضحاً بالمفهوم اللينيني لحزب رائد يقود الجماهير إلى حياة أفضل لا تستطيع هذه الجماهير أن تتصورها أو تبنيها بنفسها. والواقع أن الانتقال من موقع إلى آخر - من الحماسة اللينينية إلى «الحفاوة بأمريكا» - قد أثبت أنه انتقال سهل على مدى السنين. وليس هذا بمستغرب لأن المذاهب متشابهة في أساسها. يكمن الفارق الجوهري بينها بتقييم إمكانات الوصول إلى السلطة: أعن طريق استغلال الكفاح الشعبي الجماهيري أم عن طريق خدمة السادة الموجودين؟

من الواضح جداً أن هناك افتراضاً صامتاً وراء مقترحات ليبان وغيره: إن الطبقة المتخصصة إنما تعطى الفرصة لإدارة الشؤون العامة نظراً لتبعيتها لأصحاب السلطة الحقيقية - وتتمثل في مجتمعاتنا بمصالح الأعمال المهيمنة، وهذه حقيقة أساسية يتجاهلها المنتخبون في مديحهم لأنفسهم.

يعود تفكير ليبان بشأن هذه الأمور إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى بقليل، حين كانت جماعة المثقفين الليبراليين معجبة جداً بنجاحها في الخدمة «إعجاب المفسّرين الأمناء الذين عاونوا على تفسير مشروع من أعظم المشاريع طراً التي يتولاها رئيس أمريكي» (نيو ريبيليك). وكان هذا المشروع هو التأويل الذي خرج به ودرو ولسون للتخويل الذي حازه بموجب الانتخابات من أجل «السلام دون انتصار» فجعل هذا التخويل مناسبةً للسعي من أجل الانتصار دون سلام، بمساعدة المثقفين الليبراليين الذين امتدحوا أنفسهم في ما بعد لأنهم «فرضوا إرادتهم على أغلبية مترددة وغير مكترثة»، بمعونة التلفيقات الدعائية عن فظائع الألمان البرابرة وأمثال ذلك من الوسائل. لقد كانوا يعملون، دون إدراك منهم في الغالب،

---

(٣١) Rossiter and Lare, eds., *The Essential Lippmann: A Political Philosophy for Liberal Democracy*.

كأدوات لوزارة الاعلام البريطانية التي حددت مهمتها سراً بأنها «توجيه الأفكار في أغلب أنحاء العالم»[٣٢].

بعد خمس عشرة سنة كتب العالم السياسي المسموع الكلمة، هارولد لاسويل، في موسوعة العلوم الاجتماعية قائلاً: حين تفتقر النخبات إلى القوة اللازمة لفرض الطاعة يكون على القائمين على شؤون المجتمع أن يتحولوا «إلى أسلوب جديد تماماً للسيطرة، من خلال الدعاية إلى حد كبير». وأضاف التبرير الشائع: إن علينا إدراك «جهل الجماهير وسخفها» وعلينا ألا نستسلم إلى «الدوغماتية الديمقراطية التي تقول إن الناس هم أعرف بمصالحهم». إنهم ليسوا كذلك، ويجب علينا أن نسيطر عليهم، لصالحهم بالذات. هذا المبدأ ذاته هو الذي يوجه رجال الأعمال. وقد طوّر آخرون أفكاراً مماثلة ووضعوها موضع التطبيق في المؤسسات العقائدية: المدارس، الجامعات، وسائل الاعلام الرائجة، صحف النخبة... الخ. إن تحدي هذه الأفكار يثير الرعب، وأحياناً يثير الغضب، كما جرى في الستينيات حين بدأ الطلاب بتوجيه أسئلة أكثر مما ينبغي والتطلع إلى أبعد من الحدود المرسومة لهم، بدلاً من الانحناء طاعة للسلطة. إن التذرع بتحشيد الجنود في المتاريس ضد الهجمة البربرية، وهو موقف رائج شعبياً الآن، ما هو إلا تزوير مضحك.

إن معتقدات ليبمان ولاسويل وغيرهما هي معتقدات طبيعية تماماً في مجتمع تتركز فيه السلطة في حدود ضيقة. ولكن الآليات الشكلية موجودة، وبواسطتها قد يقوم الأناس الاعتياديون، نظرياً، بدور في تقرير شؤونهم ـ وهذا تهديد يجب ألا يحدث، كما هو واضح.

إن أساليب صناعة القرار أدوات صقيلة الحد جداً في الولايات المتحدة، حيث نجد مجتمعها الذي تريده الأعمال أكثر تقدماً من مجتمع حليفاتها وأكثر حريةً من نواحٍ مختلفة من غيره. لذا، فإن الجماهير الجاهلة والسخيفة فيه هي أكثر خطراً. ولكن القلق ذاته يثور في أوروبا أيضاً، تشحذه كما في الماضي الحقيقة القائلة إن النوعيات الأوروبية لرأسمالية الدولة لم تتقدم بعد ذلك التقدم الذي بلغته الولايات المتحدة في إزالة نقابات العمال من الوجود وغيرها من العوائق التي تقف في وجه الحكم الذي يتولاه رجال (وأحياناً نساء) من أحسن النوعيات، وبذلك تقتصر السياسة على فئات من حزب الأعمال. والمشكلة الأساسية المعترف بها دائماً هي أنه ما ان تفقد الدولة طاقتها في السيطرة على السكان بالقوة حتى يتحتم على القطاعات ذات الامتيازات أن تجد طرقاً أخرى تضمن بها إزاحة الجمع الوضيع من الحلبة السياسية. هذا ويجب إخضاع الأمم التافهة إلى التطبيقات ذاتها التي يخضع لها الأناس التافهون. أما الحمائم الليبراليون فمن رأيهم أن يكون الآخرون أحراراً ومستقلين، ولكنْ ليس أحراراً في الاختيار بطرق نعتبرها نحن غير حكيمة أو مناقضة لمصالحنا[٣٣]، وهذا مفهوم

(٣٢) اقتباس من وثائق سرية في: R.R.A. Marlin, «Propaganda and the Ethics of Persuasion,» *International Journal of Moral and Social Studies* (Spring 1989).

حول المزيد عن هذه الأمور، انظر: Chomsky, «Intellectuals and the State».

(٣٣) انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.8, p.261 and chap.11, pp.346ff.

قريب جداً من المفهوم السائد عن الديمقراطية في بلادنا الذي يرى في الديمقراطية شكلاً من أشكال السيطرة على السكان. وأما في الجانب الآخر المتطرف من مسرح الآراء فإننا نجد «المحافظين» وهم يفضّلون اللجوء السريع إلى الطرق التي اقترحها كريستول: الزوارق الحربية وسيارات الشرطة.

هناك مهمات متنوعة لمنظومة التثقيف العقائدي التي تعمل على الوجه الصحيح، وبعض هذه المهمات دقيقة وحساسة جداً. ومن أهداف هذه المنظومة الجماهير السخيفة والجاهلة. إن من الواجب إبقاءها على هذا النحو، إبقاءها وقد تحوّل انتباهها بواسطة تبسيطات مفرطة وفعالة عاطفياً، إبقاءها مهمشة ومعزولة. والوضع المثالي هو جعل كل فرد يجلس وحده أمام شاشة التليفزيون يراقب الرياضة والمسلسلات والمسرحيات المزلية، محروماً من الهياكل التنظيمية التي تتيح للأفراد الذين تعوزهم الموارد اكتشاف ما يفكرون فيه وما يؤمنون به، وذلك بالتفاعل المتبادل مع الآخرين، لغرض تجسيد اهتماماتهم ومناهجهم والعمل من أجل تحقيقها. وعند الإبقاء على الناس في هذه الحال يمكن السماح لهم حينئذٍ، لا بل تشجيعهم، على التصديق على القرارات التي يتخذها أخيارهم في انتخابات دورية. إن الجمع الوضيع هو الهدف المناسب لوسائل الاعلام الجماهيرية ولمنظومة التعليم العام الهادفة الى خلق الطاعة وإلى تدريب المهارات المطلوبة، ومن ضمنها المهارة في تكرار الشعارات الوطنية في المناسبات الصحيحة.

ولكي يصبح الخضوع خصلة يعوّل عليها يجب ترسيخه في الميادين كافة. فالجمهور يكون من المراقبين لا من المشاركين، ويكون من المستهلكين للعقيدة مثلما هو من المستهلكين للمنتجات. كتب إدواردو غاليانو يقول: «إن على الأغلبية أن تتعود على استهلاك الخيال. فأوهام الثروة تباع للفقراء، وأوهام الحرية للمضطهدين، وأحلام النصر للمهزومين وأحلام القوة للضعفاء»(٣٤). ولا ينفع أي شيء أقلّ من هذا.

إن مشكلة التثقيف العقائدي هي مشكلة مختلفة بعض الشيء بالنسبة إلى الذين يُتوقَّع منهم الاشتراك في صنع القرارات الخطيرة وفي عمليات السيطرة: أي مديري الأعمال والقائمين على شؤون الدولة والثقافة، والقطاعات المهمة على العموم. إن عليهم أن يستبطنوا قيم النظام ويشاركوا في الأوهام الضرورية التي تتيح للنظام أن يعمل لمصلحة السلطة والامتياز المركّزين ـ أو أن يكونوا في الأقل من القدرة على السخرية بحيث يتصنعون تلك المشاركة، وهذا فن لا يستطيع أن يتقنه الكثيرون. ولكن عليهم أن يحيطوا كذلك بحقائق العالم، وإلا لن يتمكنوا من أداء مهماتهم على نحو فعال. إن على وسائل إعلام النخبة والمنظومات التعليمية أن تدير دفة طريقٍ لها بين هذه المعضلات المتلاطمة ـ وما هذا بالأمر السهل، فهو موبوء بالتناقضات الداخلية. إن من المغري للذهن أن نرى كيف يواجه هذا الأمر العصيب، ولكن ذلك يخرج عن نطاق سطورنا.

---

(٣٤) Eduardo Galeano, *Days and Nights of Love and War* (New York: Monthly Review Press, 1983).

أما بالنسبة إلى جبهتنا الداخلية، فالمطلوب أساليب من أنواع شتى لصناعة القبول، موجهة نحو الجمهور المقصود وفق مرتبته في سلّم الأهمية. وهناك وسيلة أخرى للمرتبة الأولى وللشعوب التافهة في الخارج: وهي ما سمّاه فرانكلين هنري غيدنغز، العالم الاجتماعي الكبير في أوائل القرن، «القبول دون قبول»: «فإذا ما رأت الشعوب المستعمَرة، في سنين لاحقة، فأقرت أن العلاقة موضع النزاع كانت من أجل المصلحة العليا، فقد تجد أن السلطة إنما فرضت بموافقة المحكومين»، كما هو الأمر حين يؤدب الأب طفلاً عديم الإدراك. كان غيدنغز يشير بذلك إلى «المخلوقات الضالة» التي كنا نقوم بذبحها على ترددٍ في الفيليبين، من أجل مصلحتها بالذات[٣٥]. لكن الدرس يسري مفعوله عموماً.

وكما سبق أن قلنا، فإن اللهجة البلشفية واضحة في كل هذا. هناك بين النظامين فوارق جوهرية ولكن التشابه بينهما صارخ كذلك. فما ذكره لبمان عن «الطبقة المتخصصة» وما ذكره برنايز عن «الأقلية الذكية» التي ستدير أمر الجمهور وشؤونه وفق نظرية الديمقراطية الليبرالية هما أشبه بالطليعة اللينينية للمثقفين الثوريين. إن «صناعة القبول» التي دعا إليها لبمان وبرنايز ونيبور ولاسويل وغيرهم هي لباب ما قال به نظراؤهم اللينينيون. فالكهنوت العلماني في كلا النظامين الرئيسيين المتسمين بهرمية السلطة والإكراه في الحكم يعتبر الجماهير، إتباعاً لسنةٍ لخصها باكونين قبل قرن من الزمان، جموعاً سخيفة وعاجزة، ويراها قطيعاً حائراً يجب أن يقاد إلى عالمٍ أفضل - عالمٍ نقوم نحن، الأقلية الذكية، ببنائه له، إما بتولينا سلطة الدولة بأنفسنا في النموذج اللينيني، أو بخدمتنا لأصحاب أنظمة رأسمالية الدولة ومدرائها إذا كان من المستحيل استغلال الثورة الشعبية للوصول إلى ذرى الأمر والنهي.

وكما تنبأ باكونين منذ أمدٍ طويل، قامت «البيروقراطية الحمراء» اللينينية فوراً بحمل هيئات الرقابة الشعبية، وعلى الأخص تلك الهياكل المؤسسية التي قد تعطي العمال شيئاً من النفوذ في تسيير شؤونهم كمنتجين أو مواطنين. وقد درس ألكساندر غرشنكورن برامج التنمية البلشفية من منظور تاريخي مقارن فقال «إن العقيدة الماركسية، أو أية عقيدة اشتراكية في هذا الصدد، لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالتحول الصناعي العظيم الذي قامت به الحكومة السوفياتية»، بما في ذلك «الزيادة بمقدار ستة أضعاف تقريباً في حجم الناتج الصناعي» بحلول أواسط الخمسينيات، «وهذا أكبر وأطول تفجّر تصنيعي في تاريخ التنمية الصناعية في القطر»، على حساب كلفة إنسانية تفوق المعتاد، وعلى حساب الفلاحين بالدرجة الأولى[٣٦]: إن هذا نفسه ينطبق على تنظيم الانتاج وعلى الحياة الاجتماعية والسياسية عامة بدرجة من الوضوح بحيث لا يتطلب التعليق.

ولا غرابة في أن التدمير الفوري للميول الاشتراكية الابتدائية التي ظهرت خلال فورة

---

(٣٥) انظر: Chomsky, *Turning the Tide*, pp.162ff.

(٣٦) Alexander Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1962), pp.146 and 150.

الكفاح الشعبي في ١٩١٧ قد صوِّر في منظومتي الدعاية الكبيرتين في العالم على أنه نصر للاشتراكية. فقد كان هدف المهزلة بالنسبة إلى البلاشفة هو استخلاص ما يمكن استخلاصه من نفعٍ من السمعة الأخلاقية للاشتراكية؛ أما بالنسبة إلى الغرب، فقد كان الغرض هو تشويه سمعة الاشتراكية وترسيخ نظام الملكية والسيطرة الادارية على نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة. لا يمكن أن يسمّى سقوط النظام اللينيني نصراً للاشتراكية، تماماً كما لا يمكن وصف سقوط هتلر وموسوليني بهذا الوصف؛ ولكنه في تلك الحالات الأولى يزيل عقبة أمام تحقيق المثل الاشتراكية التحررية للحركات الشعبية التي سحقت في روسيا في ١٩١٧ وفي ألمانيا بعد ذلك بقليل وفي إسبانيا في ١٩٣٦، وفي أمكنة أخرى، وكانت الطليعة اللينينية في الغالب هي التي تقود الطريق نحو ترويض الجمع الوضيع بما تحمله من مطامح اشتراكية وديمقراطية راديكالية.

ثالثاً: كل شيء دون القوة

طرح هيوم معضلته بالنسبة إلى كلا المجتمعَيْن الاستبدادي والحر. والمجتمع الحر هو الحالة الأهم. فما ان تصبح دنيا المجتمع أكثر حريةً وتنوعاً حتى تصبح مهمة الإذعان أكثر تعقيداً ومسألة آليات التثقيف العقائدي أكثر صعوبة. وإذا وضعنا الاهتمام الفكري جانباً نجد أن قضية المجتمعات الحرة ذات أهمية إنسانية أكبر لأننا هنا إنما نتحدث عن أنفسنا ويمكننا أن نعمل وفق ما نتعلمه. ولهذا السبب بالذات تسعى الثقافة المهيمنة دائماً إلى استظهار الهموم الإنسانية فتوجهها إلى نواقص الآخرين وإساءاتهم. فحين تفسد المخططات الأمريكية في مكانٍ ما من العالم الثالث فإننا نقف اهتمامنا على العيوب والمشاكل الخصوصية للثقافات وللخلل الاجتماعي هناك ـ وليس إلى ما فينا نحن من ذلك. وتكون الشهرة والمال والاحترام من نصيب الذين يفضحون جرائم العدو الرسمي؛ أما الذين ينهضون بالمهمة الأشق كثيراً فيسلطون مرآةً إلى مجتمعهم فالمعاملة مختلفة تماماً. لقد اشتهر جورج أورويل بروايتي «مزرعة الحيوان» و«١٩٨٤» اللتين تركزان على العدو الرسمي. ولو أنه كان قد عالج المسألة المهمة والأكثر إثارة للاهتمام المتعلقة بالسيطرة على الفكر في مجتمعات حرة وديمقراطية نسبياً فما كان ذلك سيقدّر حق قدره، وكان أورويل سيواجه بالنبذ الصامت أو بالقدح الصريح بدلاً من الإشادة التي ترددت في الآفاق. فلنتحول مع هذا إلى المسائل الأهم وغير المقبولة.

لنأخذ الحكومات التي هي أكثر حريةً وشعبية،ونسأل لماذا يذعن المحكومون والقوة في جانبهم؟ علينا أولاً أن ننظر في سؤالٍ أسبق من هذا: إلى أي مدى نرى القوة في جانب المحكومين؟ من الضروري هنا اتخاذ جانب الحيطة. إن المجتمعات تعتبر حرةً وديمقراطية بقدر ما تكون سلطة الدولة على الإكراه محدودة. والولايات المتحدة حالة غير معتادة في هذا الشأن: فالمواطن فيها حر من إكراه الدولة، ربما أكثر مما هو عليه الحال في أي مكان آخر من العالم ـ وفي الأقل بالنسبة إلى المواطن المحظوظ بالامتيازات نسبياً وله لون البشرة الصحيح، وهؤلاء هم قسم كبير جداً من السكان.

لكن من الحقائق البدهية أن الدولة لا تمثل إلا حلقة واحدة من سلسلة السلطة. فالسيطرة على الاستثمار والانتاج والتجارة والمال وظروف العمل وغير ذلك من الجوانب الجوهرية في السياسة الاجتماعية إنما هي في أيدي الأفراد. إن عدم الاستعداد للتكيّف مع هذا الهيكل للسلطة والهيمنة يستتبع ثمناً، وهذا الثمن يتراوح من تسليط قوة الدولة لضمان الاستعداد المطلوب إلى ما يجرّه الحرمان والكفاح من تكاليف؛ وحتى الفرد الذي يحمل عقلاً مستقلاً لا يمكنه إلا أن يقارن بين هذا الثمن الباهظ وبين المنافع التي يدرُّها الإذعان مهما تكن تلك المنافع ضئيلة. لذا، فإن الخيارات المعقولة محدودة جداً. هناك عوامل مشابهة تحدُّ من سلسلة الأفكار والآراء بطرق واضحة. فالتعبير المتسم بالبيان إنما تحدِّد شكله القوى الخاصة ذاتها التي تسيطر على الاقتصاد. وتهيمن على هذا النوع من التعبير إلى حد كبير شركات كبرى رئيسية تبيع المشاهدين إلى المعلنين، وهي بطبيعة الحال تعكس مصالح المالكين وأسواقهم. لذلك فإن قدرة المرء على الإفصاح البيّن عن آرائه وهمومه ومصالحه وعلى إيصالها - بل حتى على اكتشافها - هي كذلك قدرة مقيدة جداً إلى أضيق الحدود.

إن إنكار هذه الحقائق البدهية حول السلطة الفعالة هو في الصميم من هيكل الأوهام الضرورية. لهذا نجد ناقداً متخصصاً في وسائل الاعلام يكتب عرضاً لكتاب عن الصحافة في مقالٍ نشرته جريدة نيويورك تايمز فيشير فيه دون جدال إلى «دور الصحافة التقليدي الذي حدده جفرسون بصفتها قوة توازن إزاء سلطة الحكومة». وهذه الجملة تنطوي على ثلاثة افتراضات جوهرية، افتراض تاريخي، وآخر وصفي، وثالث عقائدي. فالزعم التاريخي بأن جفرسون كان من دعاة حرية الصحافة الملتزمين هو زعم زائف. والافتراض الثاني الذي يقول إن الصحافة تعمل في الواقع كقوة توازن إزاء سلطة الحكومة وليس كخادم أمين لها إنما هو افتراض يقدم هنا بمثابة عقيدة، وبذلك يتحاشى أي حاجة لمواجهة الكم الضخم من الوثائق التفصيلية التي تدحض هذا الاعتقاد الذي لا يقبل المناقشة (دوغما). والمبدأ العقائدي في الافتراض الثالث هو أن مذهب جفرسون التحرري (بشكله المجرد، بصرف النظر عن تحقيقه في التطبيق) من شأنه أن يطالب بأن تكون الصحافة قوة توازن إزاء سلطة الحكومة. وهذا غير صحيح. فالمفهوم التحرري هو أن تكون الصحافة مستقلة، أي قوة توازن إزاء السلطة المركزية بأي شكل من الأشكال. وفي زمن جفرسون كانت السلطات المهيمنة جداً تتمثل بالدولة والكنيسة والهياكل الاقطاعية. وبعد ذلك بقليل تمخضت أشكال جديدة من السلطة المركزية عن عالم رأسمالية الشركات الكبرى. فالذي هو من أتباع جفرسون عليه إذن أن يقول إن الصحافة يجب أن تكون قوة توازن إزاء سلطة الدولة أو الشركات الكبرى، بل إزاء سلطة السلسلة المترابطة الحلقات للدولة والشركات الكبرى، وهذا هو الأمر الخطير. ولكن إثارتنا هذه النقطة ينقلنا إلى أرض محرّمة(٣٧).

---

(٣٧) رون روزنباوم، مراجعة: Ellis Cose, «The Press,» *New York Times Book Review*, 9/4/1989.

إن البيان الكامل، حتى وهو أكثر تضليلاً، هو أن المؤلف يلقي الضوء «على العلاقة بين البنية المتحدة (المشتركة)=

بالإضافة إلى القيود العمومية على حرية الاختيار والرأي المتسم بالبيان، وهي قيود كامنة في تركيز السلطة الخاصة، فإن هذه السلطة تفرض كذلك حدوداً ضيقة على أعمال الحكومة. وأمر الولايات المتحدة في هذا الصدد أيضاً أمر غير اعتيادي بين الديمقراطيات الصناعية، ولو ان التقرب من بلوغ النموذج الأمريكي واضح للعيان في أمكنة أخرى. إن الولايات المتحدة قريبة من الحد الأدنى في ضماناتها للحرية من إكراه الدولة، وكذلك في فقرها في حياتها السياسية. هناك من الناحية الأساسية حزب سياسي واحد، هو حزب الأعمال، وفيه طائفتان وائتلافات المستثمرين المتغيرة هي التي ترسم جزءاً كبيراً من التاريخ السياسي. كما أن النقابات وغيرها من المنظمات الشعبية التي قد تقدم طريقةً للجمهور لكي يقوم بدورٍ ما في التأثير في البرامج والخيارات السياسية لا تكاد تعمل إلا في أضيق نطاق. والمنظومة السياسية مكبلة باتفاق الرأي بين ذوي الامتيازات. والانتخابات ما هي إلا طقوس. ففي الانتخابات التي تجري للكونغرس يعاد انتخاب الأعضاء السابقين كلهم من الناحية الفعلية، مما يعكس فراغ النظام السياسي والخيارات التي يعرضها. ولا يكاد يزعم أحد بوجود قضايا جوهرية في حملات الرئاسة الانتخابية. والبرامج البالغة البيان ما هي إلا وسيلة لاكتساب الأصوات، والمرشحون يكيفون خطبهم حسب هوى جماهيرهم وفق نصائح رجال العلاقات العامة الخبراء بالتكتيك. والمعلقون السياسيون يتفكرون بأسئلةٍ مثل: هل أن ريغان سيتذكر سطوره، وهل يبدو مونديل كئيب الطلعة أكثر مما ينبغي، وهل يستطيع دوكاكيس أن يتفادى الأقذار التي رماه بها كتّاب خطب جورج بوش؟ وفي انتخابات ١٩٨٤ تبادلت الطائفتان السياسيتان عملياً سياساتها التقليدية، فقد قدّم الجمهوريون أنفسهم على أنهم حزب النمو وتدخّل الدولة في الاقتصاد على مذهب كينز، وقدّم الديمقراطيون أنفسهم على أنهم دعاة المذهب المالي المحافظ؛ ولم يلاحظ ذلك أحد. إن نصف السكان لا يكلفون أنفسهم مشقة التأشير على ورقة الانتخاب، أما الذين يتحملون هذه المشقة فغالباً ما يصوتون عن وعيٍ منهم ضد مصلحتهم بالذات.

لقد منح الجمهور فرصة للتصديق على قرارات اتخذت في مكان آخر، وفق مواصفات ليبمان وغيره من المنظّرين الديمقراطيين. وللجمهور أن يختار من بين شخصيات تقدموا إلى لعبة في السياسات الرمزية لا يأخذها مأخذاً جدياً إلا الساذج جداً. وحين يفعل ذلك يسخر منه ذوو الفكر المتقدم المسفسط. قال مارتي لنسكي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد والاختصاصي في وسائل الاعلام، في مقال بعنوان «الوعود الانتخابية ـ وعود تُضرب لكي يُنكث بها»: إن الانتقاد لدعوة الرئيس بوش من أجل «زيادة الايرادات»، بعد كسبه الانتخابات بفضل وعده الحاسم والبليغ بعدم زيادة الضرائب، هو «رمية سياسية رخيصة».

= للصحافة ودورها الجفرسوني التقليدي. . .» وحول المدى الاستثنائي الذي يتجنّب به انتقاد العقيدة التصويرية، حتى في الاطار الأكاديمي، انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, appendix I, section 2.

حول جفرسون والصحافة، انظر:

Leonard Williams Levy: *Jeffersson and Civil Liberties: The Darker Side* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1963; Ivan Dee, 1989), and *Emergence of a Free Press*.

فحين فاز بوش في الانتخابات بدعوته الجمهور وهو يترنم بقوله «إقرأوا شفتيَّ ـ لا ضرائب جديدة» لم يكن يعبّر إلا عن «رأيه في العالم» بالإدلاء بـ «تصريح عن آماله». أما الذين ظنوا أنه يعد بعدم فرض ضرائب جديدة فإنهم لا يفهمون «أن الانتخابات والحكم ألعاب كرة مختلفة تُلعب لأغراض مختلفة وبقواعد مختلفة. . . إن الغرض من الانتخابات هو أن تكسبها»، كما أصاب لنسكي في ملاحظته معبّراً عن تهكم ذوي الفكر المتقدم المسفسط؛ أما «الغرض من الحكم فهو أن تفعل ما في وسعك من أجل البلاد»، فهذا كلام أضافه الكاتب مردداً كالببغاء، الأوهام الضرورية التي يتطلبها التمتع بالاحترام(٣٨).

تصاعدت هذه الميول خلال أعوام ريغان. فقد عارض الناس معارضة كاسحة سياسات إدارته، وحتى الذين صوّتوا له في سنة ١٩٨٤ رجوا، بنسبة ثلاثة إلى اثنين، ألا يشرّع برنامجه التشريعي. في انتخابات ١٩٨٠ صوّت ٤ بالمئة من الناخبين لريغان لأنهم اعتبروه «محافظاً حقيقياً». وفي ١٩٨٤ انخفضت هذه النسبة إلى ١ بالمئة. وهذا ما يسمّى «النصر المؤزر الساحق للمذهب المحافظ» في الخطب السياسية الطنانة. يضاف إلى هذا أن شعبية ريغان لم تكن عالية قط على وجه خاص، على نقيض الكثير من المزاعم المغايرة، كما أن كثيراً من الناس فهموا أنه صنيعة وسائل الاعلام، وأنه ليست لديه فكرة مطلقاً عما قد تكون عليه سياسة الحكومة(٣٩).

ومن الجدير بالملاحظة أن الحقيقة يُقَرُّ بها الآن ضمنياً؛ ففي اللحظة التي لم يعد فيها «رجل الإيصال العظيم» ذا فائدة كرمز، جرى وضعه جانباً بهدوء. ما من أحد، بعد ثمانية أعوام من الادعاءات بشأن «الثورة» التي صنعها ريغان، يتبادر إلى ذهنه أن يسأل حامل راية الثورة عن رأيه في أي موضوع، إذ كان ولا يزال من المفهوم أنه لا رأي له مطلقاً. وعندما دعي ريغان إلى اليابان كرجل دولة أقدم استغرب مضيفوه ـ وانزعجوا قليلاً، بالنظر إلى جسامة المكافأة المدفوعة ـ حين اكتشفوا أنه لا يستطيع أن يعقد مؤتمرات صحفية ولا أن يتكلم عن أي موضوع. وأثارت خيبتهم شيئاً من السرور في الصحافة الأمريكية: فاليابانيون صدّقوا ما قرأوه عن هذه الشخصية الفذة، ولم يستطيعوا أن يدركوا كيف يعمل العقل الغربي الغامض.

إن للخدعة التي عملت وسائل الإعلام وفئة المفكرين على تغلغلها، أهميتها بالنسبة إلى المعضلة التي طرحها هيوم بشأن الخضوع للسلطة. إن ديمقراطية رأسمالية الدولة يشوبها توتّر معيّن بشأن مركز السلطة: فالشعب، من ناحية المبدأ، هو الذي يحكم، ولكن السلطة الفعلية هي في أيدٍ خاصة إلى حد كبير، مع آثار واسعة النطاق في أرجاء النظام الاجتماعي بأسره. وإحدى الطرق لتخفيف التوتر هي إزاحة الجمهور من مسرح الأحداث إلا شكلياً.

---

(٣٨) Marty Linsky in: *Boston Globe*, 7/7/1990.

(٣٩) انظر: Chomsky, *Turning the Tide*, chap.5; Thomas Ferguson and Joel Rogers, *Right Turn* (New York: Hill and Wang, 1986); Michael Benhoff in: *Z Magazine* (letters) (March 1989), and Thomas Ferguson in: *Socialist Review*, vol.19, no.4 (1989).

وقد قدمت ظاهرة ريغان طريقة جديدة لتحقيق هذا الهدف الأساسي للديمقراطية الرأسمالية. جرى، من الناحية الفعلية، إلغاء مكتب الرئيس التنفيذي لصالح وجود شخصية رمزية بنتها صناعة العلاقات العامة للقيام بمهمات طقوسية معينة: الظهور في المناسبات الاحتفالية، استقبال الزائرين، قراءة بيانات الحكومة... الخ. إن هذا تقدم كبير في تهميش الجمهور. والولايات المتحدة، باعتبارها أكثر ديمقراطيات رأسمالية الدولة تقدماً وسفسطة، قد قادت الطريق في أغلب الأحيان إلى اختراع الوسائل للسيطرة على العدو الداخلي، ولا شك أن هذا الإلهام الأخير سيقلَّد في أمكنة أخرى، تدريجياً ومع مرور الزمن، كما جرت العادة.

وحتى عند ظهور قضايا في النظام السياسي، فإن التركيز في السلطة الفعلية يحدّ من التهديد الناشيء. والمسألة نظرية إلى حدٍ كبير في الولايات المتحدة نظراً إلى تبعية النظام السياسي والعقائدي لمصالح الأعمال، أما في الديمقراطيات إلى الجنوب منها، حيث تصل الأفكار والوسائل المتعارضة إلى الحلبة السياسية، فإن الوضع مختلف هناك. فكما هو مألوف ستؤدي سياسات الحكومة التي لا ترحب بها القوة الخاصة إلى هروب رؤوس الأموال وعدم الاستثمار والتدهور الاجتماعي إلى أن تستعاد ثقة رجال الأعمال بالتخلي عما يهدد الامتيازات؛ إن حقائق الحياة هذه تمارس نفوذاً حاسماً على النظام السياسي (مع وجود القوة العسكرية في انتظار التحرك إذا خرجت الأمور عن السيطرة، وهي قوة يدعمها أو يطبّقها المنفّذ الموجود في شمال أمريكا). ولنضع النقطة الأساسية كما هي تماماً: ما لم يرضَ الأغنياء والأقوياء فسيعاني الجميع، لأن هؤلاء يسيطرون على وسائل الضغط الاجتماعية الأساسية، وهم الذين يقررون ماذا يُنتج وماذا يُستهلك وما هو الفتات الذي يتسرب إلى رعاياهم. فالهدف الأول للمشردين في الشوارع هو، إذن، ضمان العيش السعيد للأغنياء في قصورهم. إن هذا العامل الجوهري، مع السيطرة البسيطة على الموارد، يحدد كثيراً من القوة التي في جانب المحكومين ويضعف جداً من معضلة هيوم، في ديمقراطيةٍ رأسمالية تعمل جيداً ويكون فيها الجمهور مشتتاً معزولاً.

إن فهم هذه الظروف الأساسية - الضمنية منها والصريحة - قد عمل مرشداً للسياسة دائماً. فما أن تُشتّت المنظمات الشعبية أو تسحق، وتكون سلطة صنع القرار بيد المالكين والمديرين على نحو ثابت، حتى تصبح الأشكال الديمقراطية مقبولة تماماً، بل مفضلة كوسيلة لإسباغ الشرعية على حكم النخبة في «ديمقراطية» تديرها مصالح الأعمال. اتّبع المخططون الأمريكيون هذا النمط في إعادة بناء المجتمعات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو نمط نموذجي في العالم الثالث، مع أن ضمان الاستقرار من النوع المطلوب هو أشد صعوبة هناك إلا بواسطة إرهاب الدولة. وعندما يتأسس نظام اجتماعي عامل بشكل ثابت، فإن الفرد الذي يجب عليه أن يجد له مكاناً (معزولاً نسبياً) فيه لكي يبقى سيميل إلى حمل أفكار هذا النظام وتبنّي افتراضاته بشأن حتمية أشكال معيّنة من السلطة، ويتكيف على العموم مع غاياته. إن الثمن الذي يدفع من أجل سبيلٍ بديل أو من أجل تحدٍّ للسلطة، هو ثمن باهظ، والموارد غير موجودة، والامكانات محدودة. هذه العوامل تعمل في مجتمعات الاقطاع

والرق - حيث أثرت فعاليتها التأثير اللازم في منظّري التمرد المضاد (انـظر ما سيأتي). أما في المجتمعات الحرة، فإن هذه العوامل تظهر نفسها بطرق أخرى. فإذا أخـذت قوتهـا في تكوين السلوك بالتآكل فيجب التوصل إلى وسائل أخرى لترويض الجمع الوضيع.

حيث تكون القوة إلى جانب السادة، فإنهم قد يلجأون إلى وسائل فظة لصناعة القبـول دون حاجة منهم إلى اهتمام زائد بعقول القطيع. مع هذا، فحتى دولة الإرهاب العنيف تواجه معضلة هيوم. إن شكليات إرهاب الدولة التي وضعتها الـولايات المتحـدة لعملائهـا تتضمن عـادةً إيماءة في الأقـل نحو «كسب القلوب والعقـول» ولـو ان الخـبراء يحـذرون من الـرخـاوة العاطفية التي لا لزوم لها، ويقولون «إن المآزق كلها عملية، وكلها محايدة، بالمعنى الأخلاقي، كقوانين الفيزياء»[٤٠]. كانت ألمانيـا النازيـة تشارك في هـذه الهموم، كـما يقول ألـبرت شبير في سيرته الذاتية، ويصدق ذلك على روسيا الستـالينية. يقـول ألكسانـدر غرشنكـرزون في بحثه هذه القضية:

> مهما تكن قوة الجيش والشرطة السرية الموجودة في كـل مكان، التي هي تحت تصرف مثـل هذه الحكومة، فإن من السذاجة الاعتقاد أن هـذه الأدوات الخاصـة بالقمـع المادي يمكن أن تكـون كافية. لا يمكن مثل هذه الحكومة أن تبقى في السلطة إلا إذا نجحت في جعل الناس يعتقدون أنها تقـوم بعمل اجتماعي مهم لا يمكن القيام بـه من دونها. وقـد وفّـر التصنيـع عمـلاً كهـذا للحكومة السوفياتية. . . ، التي فعلت ما لم يكن من الممكن أن تفعله أية حكومـة تعتمد عـلى قبول المحكومين. . . . ولكن هذه السياسات، مهـما يبدو عليهـا من إشكاليـة، قد ضمنت في حينها نوعاً من الموافقة الواسعـة من جانب الشعب. فـإذا أمكن إشغال قـوى السكان كلهـا في عمليات التصنيع، وإذا أمكن تبرير هذا التصنيع بـالوعـد بالسعـادة والوفـرة للأجيـال القادمـة وبـالتلويح، وهـذا أهم كثيراً، بخـطر عـدوان عسكـري من خـارج الحـدود، فـإن الحكـومـة الدكتاتورية ستجد سلطتها قائمة دون منازع[٤١].

يكتسب هذا الطرح دعماً من الانهيار السريع للمنظومـة السوفيـاتية حـين أصبح عجـزها عن الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً في التطور الصناعي والتقاني واضحاً للعيان.

رابعاً: المعيار النفعي

من المهم أن نـدرك عمق التزام الـرأي الغربي بقمـع الحريـة والديمقـراطية، بـالقوة إذا اقتضت الضرورة. ولكي نفهم دنيا ثقافتنا علينا أن نقـر بأن الـدعوة إلى الإرهـاب هي دعوة واضحة، صريحة، وذات مبدأ، عبر المسرح السياسي بأسره. ومن تحصيل الحاصل الاستشهاد بـأفكار جـين كيركبـاتريـك وجـورج وِلْ وأمثالهـا. ولا يتغير شيء إذا انتقلنـا إلى «مؤسسـة

---

(٤٠) George Tanham and Dennis Duncanson, «Some Dilemmas of Counterinsurgency,» *Foreign Affairs*, vol.48, no.1 (1969).

(٤١) Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays*, pp.28-29.

اليسار»، وهذا مصطلح نستعيره من تشارلز وليام مينز، محرر مجلة فورين بوليسي، استعمله في قصيدة غنائية مهداة إلى الحملة الأمريكية «لنشر قضية الديمقراطية»[٤٢]. انظر الى المعلق السياسي مايكل كنزلي، الذي يمثل «اليسار» في التيار العام للتعليق والمناقشة التلفزيونية. فحين أيدت وزارة الخارجية الأمريكية علناً الدعم الأمريكي للهجمات الإرهابية على التعاونيات الزراعية في نيكاراغوا، كتب كنزلي يقول إننا يجب ألا نتسرع في إدانة هذه السياسة الرسمية. واستنتج قائلاً إن مثل هذه العمليات الإرهابية الدولية تسبب بلا ريب «معاناة واسعة النطاق للمدنيين». ولكنها إذا تمكنت «من تقويض المعنويات ونسف الثقة بالحكومة فهي إذن شرعية تماماً». وتكون السياسة «معقولة إذا كان تحليل الكلفة والنفع يظهر أن كمية الدم المسفوح ومقدار الشقاء الناشىء يثمران ديمقراطية»، بالمعنى التقليدي الذي بحثناه سابقاً[٤٣].

يصر كنزلي، بصفته الناطق بلسان مؤسسة اليسار، على أن الإرهاب يجب أن يطبّق المعيار النفعي؛ فلا ينبغي استخدام العنف من أجل العنف، لمجرد أننا نجده شيئاً مؤنساً. إن هذا المفهوم الانساني جداً سيلاقي قبولاً في الحال من صدّام حسين وأبو نضال والخاطفين من حزب الله، فهؤلاء يرون كذلك، على ما يفترض، أن الإرهاب عبث في عبث إلا إذا كانت له قيمة تخدم غاياتهم. إن هذه الحقائق تساعدنا على تعيين موقع الرأي الغربي المستنير في الساحة الدولية.

إن مثل هذا البحث المتعقل في تبرير الإرهاب ليس أمراً غير اعتيادي على الإطلاق، لذلك فإنه لا يثير رد فعل في الأوساط المحترمة، ولا يستدعي كلمة تعليق واحدة من الكتّاب والقراء لمجلة نيو ريبيلك اليسارية ـ الليبرالية، التي تُعتبر من أمدٍ طويل منار الليبرالية الأمريكية، حين تدعو هذه المجلة إلى المساعدات العسكرية لـ «الفاشيست على أسلوب أمريكا اللاتينية. . . بصرف النظر عن عدد الذين يقتلون، لأن هناك أولويات أولى من حقوق الإنسان في السلفادور» (انظر الفصل العاشر).

لقد كان تقدير «الفعالية الحميدة» للإرهاب ـ على حد تعبير جون كوينسي أدامز ـ سمة نموذجية للفكر الغربي المستنير. وهذا التقدير هو الذي وفّر الإطار الأساسي لحملة الدعاية بشأن الإرهاب الدولي في الثمانينيات. وبطبيعة الحال، يُقابَل الإرهاب الموجه ضدنا وضد أصدقائنا بالشجب المرير باعتباره عودة إلى البربرية. ولكن الإرهاب الأكثر تطرفاً بكثير الذي نقوم به نحن ووكلاؤنا يُعتبر بنّاءً، أو في أسوأ الأحوال غير مهم، إذا انطبق عليه المعيار النفعي. فحتى الحملة الواسعة من الإرهاب الدولي التي شنت ضد كوبا من قبل إدارة

---

(٤٢) Charles William Maynes in: *Foreign Policy* (Spring 1990).

انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.10, p.309.

(٤٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: Chomsky, *The Culture of Terrorism*, pp.77-78.

حول مفهوم الديمقراطية الذي يقول به كنزلي وزملاؤه، انظر: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap.10.

كينيدي، وهي تفوق أي شيء يعزى للأعداء الرسميين، هي حملة غير موجودة في الطرح الأكاديمي المحترم، أو في وسائل إعلام التيار العام. وفي الدراسة العلمية المحترمة جداً للإرهاب الدولي التي وضعها ولتر لاكور نجده يصور كوبا راعية الجريمة عن طريق التلميح لا البرهان، في حين لا تستحق عنده حملة الإرهاب الدولي ضد كوبا كلمة واحدة، وهذا حرفياً؛ والواقع أن كوبا تصنّف بين المجتمعات «الحرة من الإرهاب». وكتب روبرت ويسون، الخبير بشؤون أمريكا اللاتينية، بعد حادثة خليج الخنازير يقول (وهو منتسب إلى معهد هوفر) إنه حين بلغ الإرهاب ذروته «لم تتخذ إلا إجراءات غير عنيفة ضد الشيوعية الكوبية» ـ أي عزلة دبلوماسية وتجارية(٤٤).

إن المبدأ الهادي واضح وصريح: إن إرهابهم هو إرهاب، ويكفي الدليل المتهاوي وحده لشجبه وللقصاص من المارة المدنيين الذين يصادف وجودهم في مكان الحادث؛ أما إرهابنا، حتى إذا كان من أشد الأنواع تطرفاً، فهو مجرد فن من فنون الحكم، لذلك فإنه لا يدخل في بحث الوباء الذي أصاب العصر الحديث. وهذا التطبيق أمر مفهوم على أساس المبادىء التي سبق أن ذكرناها(٤٥).

إن تكيّف النظام يدهش أحياناً حتى أشد المراقبين صلابةً. ما من شيء أثار الرأي العام في الولايات المتحدة غضباً أكثر من إسقاط القوة الجوية السوفياتية طائرة الخطوط الجوية الكورية (007) في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣؛ فالفهرست الخاص بجريدة نيويورك تايمز، المطبوع بحروف صغيرة وسطور متلاصقة، خصص سبع صحائف كاملة في ذلك الشهر وحده لهذه الحادثة الفظيعة. إنما لم يغب عن الأنظار تماماً أن رد الفعل كان مختلفاً نوعاً ما حين أسقطت السفينة الحربية الأمريكية فنسين طائرة ركاب مدنية إيرانية في طريق جوي تجاري فوق سواحل إيران ـ نظراً «إلى الحاجة لإثبات صلاحية منظومة إيجيز الصاروخية ذات التقنية العالية الموجودة على ظهر السفينة»، حسب رأي ديفيد كارلسون، آمر البحرية الأمريكية، الذي «أطلق صيحات الإعجاب عالياً غير مصدّق ما يرى» وهو يراقب الحدث

---

(٤٤) لمزيد من التفاصيل حول دفاعات لاكور الرائعة عن الارهاب في ما يُعتبر ثقافة جدية، انظر:
Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.113 and 277ff., and Robert Wesson, «Historical Overview and Analysis,» in: Jan F. Triska, ed. *Dominant Powers and Subordinate States: The United States in Latin America and the Soviet Union in Eastern Europe* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1986), pp.58-59.

حول العمليات الارهابية الأمريكية ضد كوبا، انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, pp.274ff and sources cited.

حول هذه التدابير وسواها، ومن جملتها الحصار الاقتصادي وخلفيته، انظر:
Morris Morley, *Imperial State: The United States and Revolution and Cuba, 1952-1986* (New York; London: Cambridge University Press, 1987).

(٤٥) من أجل دراسة حديثة، انظر: Noam Chomsky: *Pirates and Emperors* (Montréal: Black Rose Books; New York: Claremont, 1986), and *Necessary Illusions*, pp.269ff; Edward S. Herman and Gerry O'Sullivan, *The «Terrorism» Industry* (New York: Pantheon Books, 1990), and Alexander George, ed., *Western State Terrorism* ([n.p.]: Polity Press, 1991).

من سفينة حربية قريبة. طُرح هذا الحادث جانباً بصفته من أخطاء سوء الطالع التي تحدث في ظروف عسيرة، واعتبر الإيرانيون في نهاية المطاف أنهم المخطئون. أما آخر فصول هذه الدراما الملقنة للدروس فقد حدثت في نيسان/ ابريل ١٩٩٠، حين قلّد قبطان السفينة فنسين، هو والضابط المسؤول عن المقاومة الجوية المضادة في السفينة، نوط الاستحقاق تقديراً لـ «السلوك العالي الجدير بالتكريم في القيام بخدمات متميزة، وللهدوء وجوّ الاحتراف» السائدين تحت إمرة القبطان خلال فترة تدمير الطائرة الايرانية من نوع إربص ومقتل مئتين وتسعين من ركابها. ذكرت وكالة أسوشييتد بريس «أن المأساة لم تُذكر في نصوص مراسيم تقليد الأوسمة». والظاهر أن وسائل الإعلام لم تجد ما يستحق التعليق على أي شيء من هذا - وإن كانت الإدانات الايرانية لتدمير الطائرة قد ذُكرت أحياناً مع وصفها استهزاءً بأنها «هجمات تغلي غضباً ضد الولايات المتحدة»(٤٦).

يمكن المرء أن يتصور ردّ الفعل لو ان إيران انتقلت من «هجمات تغلي غضباً ضد الولايات المتحدة» إلى التهديد بالانتقام بتوجيه ضربات عسكرية ضد أهداف أمريكية - ولعل إيران تستوحي هذا الانتقام مما ورد في مقال رئيسي كتبه يوسي ملمان ودان رافيف في جريدة بوسطن غلوب بشأن كيفية التعامل مع صدّام حسين: «قد يكون القيام بضربة استراتيجية ضد حقول العراق النفطية أو ضد قواعده الجوية أمراً مناسباً، لا سيما بعد أن علمت الاستخبارات الأمريكية أن الرئيس العراقي قد كرّم الطيار الذي هاجم «خطأً» السفينة الأمريكية ستارك خلال حرب الخليج»(٤٧).

سيشعر القراء في الغرب بالحرج حين يعلمون بالإنعام على قبطان السفينة فنسين بوسام الاستحقاق، ولكن هذا الأمر لم يمرّ في العالم الثالث مر الكرام، والمعلقون فيه يستنتجون في الحال النتائج المحرَّمة في الثقافة الفكرية الغربية. ففي تعليق لصحيفة ثيرد ورلد ريسرجانس التي تصدر في ماليزيا، أوردت هذه الصحيفة حادث إسقاط طائرة إربص الإيرانية من بين أعمال الإرهاب التي تقوم بها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، واستشهدت بالكلمات التي وردت في مرسوم منح الوسام وأضافت تقول «إن الجمهور الغربي الذي تغذيه وسائل الإعلام يرى الوضع بمنظور الأبيض والأسود الذي لا لون آخر بينهما وبمنطق أحاديّ البعد»، فلا يستطيع ذلك الجمهور أن يدرك ما هو واضح للذين يفلتون من قبضة منظومة الدعاية الغربية(٤٨).

يجري التعامل مع المذابح الضخمة وفق المعايير ذاتها: إن إرهابهم و عنفهم جرائم نكراء، أما إرهابنا و عنفنا ففن من فنون الحكم أو خطأ من الأخطاء القابلة للفهم. وقد قمت شخصياً وادوارد هرمان بدراسة موضوع القوة والعقيدة في الولايات المتحدة، وذلك قبل عشر سنوات، فاستعرضنا أمثلة متعددة لنوعين من الفظائع، «حمّامات دم حميدة وبنّاءة» وهي

---

(٤٦) David Carlson in: *U.S. Naval Institute Proceedings* (September 1989); *Los Angeles Times*, 3/9/1989; *Associated Press*,23/4/1990, and Philip Shenon in: *New York Times*, 6/7/1990.

(٤٧) Yossi Melman and Dan Raviv in: *Boston Globe*, 5/8/1990.

(٤٨) *Third World Resurgence* (Malaysia) (October 1990).

مقبولة، لا بل حتى مفيدة، للمصالح المهيمنة، و «حمّامات دم شائنة» يرتكبها الأعداء الرسميون. ورد الفعل هنا يسير على منوال التعامل مع الإرهاب. فالنوع الأول من حمّامات الدم يجري تجاهله أو إنكاره أو حتى الترحيب به أحياناً؛ أما النوع الثاني فيثير غضباً عظيماً كما يستدعي في غالب الأحيان خداعا وتلفيقا على نطاق واسع، إذا كانت البيّنات المتوفرة غير كافية للمتطلبات العقائدية(٤٩).

من المقارنات التي قدمناها بتفصيل كبير، مقارنة كاشفة على وجه الخصوص: «حمّام الدم الحميد» الذي قامت به أندونيسيا بعد غزوها تيمور الشرقية في ١٩٧٥ و «حمّام الدم الشائن» الذي قام به الخمير الحمر بعد استيلائهم على كمبوديا في السنة ذاتها. لقد استعرضنا المواد المتاحة كلها (في ذلك الوقت، للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ بالدرجة الأولى)، وبيّنا أن البراهين على هذين الحمّامين الرهيبين من الدماء ـ في الجزء نفسه من العالم وفي السنة ذاتها ـ هي براهين متشابهة، وأشرنا إلى أن المذبحتين متشابهتان في حجمهما وفي طبيعتهما. كان هناك فوارق أيضاً. الفارق الأول هو أن العدوان الأندونيسي وحمّام الدم الجاري كانا قد تلقيا دعماً مادياً ودبلوماسياً حاسماً من الولايات المتحدة وحلفائها، وكان من الممكن إيقافهما بالفضح وبسحب هذا الدعم، في حين لم يتقدم أحد بأي اقتراح جدّي عن كيفية التخفيف من فظائع بول بوت؛ لهذا السبب كان حمّام الدم في تيمور أهم كثيراً للغرب، في الأقل إذا كانت المقاييس الأخلاقية الابتدائية قابلة للتطبيق. والفارق الثاني يتجلى في رد الفعل إزاء الحمّامين. وانسجاماً مع النمط الذي ساد الوثائق التي استعرضناها جرى كبت الفظائع المرتكبة في تيمور والاسهام الحاسم فيه من الولايات المتحدة وحلفائها، أو جرى إنكارها؛ بل تحاشت وسائل الاعلام حتى شهادات اللاجئين، كما جرى بالضبط في حالة القصف الإرهابي الذي شنته الولايات المتحدة على كمبوديا قبل ذلك بسنين قلائل. وعلى نقيض ذلك نجد الحالة المشابهة الخاصة بالخمير الحمر، فقد وثّقنا عنها سجلاً من الخدع الذي كان سيثير إعجاب ستالين نفسه، بما في ذلك التلفيق الواسع النطاق للأدلة وطمس البراهين المفيدة (مثلاً، النتائج التي توصلت إليها مجموعة مراقبي كمبوديا في وزارة الخارجية الأمريكية، وهي أكثر المصادر اطلاعاً ومعرفة، ولكنها تعتبر على درجة كبيرة من ضبط النفس بحيث لا تخدم الأغراض التي نتصدى لها)، وغير ذلك.

أما رد الفعل بشأن الفضح فهو أيضاً يعلمنا بالشيء الكثير: ففي النصف الخاص بتيمور من المقارنة نجد الصمت والنفي والتبرير؛ وفي النصف الخاص بكمبوديا نجد جوقة احتجاج كبيرة تدعي أننا ننكر فظائع بول بوت أو نقلل من أهميتها. كان هذا تزييفاً مفضوحاً، ولو ان من المعترف به أن التمييز بين الدعوة إلى أن يلتزم المرء بالحقيقة والدعوة إلى التقليل من أهمية فظائع العدو الرسمي هو تمييز عسير بالنسبة إلى عقل القوميسار، لا سيما وهو بطبيعة الحال شديد الغضب من أي تحدٍ للحق في الكذب خدمةً للدولة، خاصة حين

(٤٩) Noam Chomsky and Edward S. Herman, *The Political Economy of Human Rights,* 2 vols. (Boston, Mass.: South End Press, °1979).

يكون الكذب مصحوباً بإظهار الخدمات المقدمة للفظائع الجارية[٥٠].

وعلى العموم، يُنظر إلى المذابح بالجملة نظرة حميدة، كما أن الكشف عن اشتراك الحكومة الأمريكية المباشر فيها لا يثير أي اهتمام خاص، حين تكون الوسائل مناسبة جداً لغاياتنا[٥١]. ومن المعقول أيضاً اعتبار مآزق التمرد المضاد على أنها مجرد مآزق «عملية» و«حيادية أخلاقياً». والمسألة ببساطة هي إيجاد المزيج الصحيح لأساليب السيطرة على السكان بشتى أنواعها، وهي تتراوح في التطبيق بين القصف من طائرات B-52 والنابالم، إلى التعذيب والتشويه والاختفاء وبين الوسائل الألطف والأرقّ مثل التجويع والسيطرة الشمولية في معسكرات الاعتقال التي تسمى «قرى صغيرة استراتيجية» أو «قرى نموذجية». إن كبار المنظّرين لهذا الشكل من الإرهاب الدولي يوضحون بهدوء أنه في حين أن كسب «الولاء الشعبي» للحكومة التي ندعمها أو نفرضها هو «هدف مرغوب فيه» فإن هذا اعتبار ثانوي تماماً، وهو لا يعطي «إطاراً مناسباً من المفاهيم لبرامج التمرد المضاد». إن «المحور الموحِّد» ينبغي أن يكون هو «التأثير في السلوك لا في المواقف» (تشارلز وولف، الاقتصادي الأقدم في شركة راند). فمعضلة هيوم لا تنشأ؛ ولا داعي للاهتمام بأن القوة هي في جانب المحكومين. ولغرض التأثير في السلوك تكون الوسائل التي من قبيل «مصادرة الدواجن، أو تهديم المنازل، أو تدمير القرى» مناسبة تماماً طالما أن الشدة التي تستخدمها قوات الحكومة أمر لا لبس في أنه يفرض عمداً بسبب سلوك السكان الذي يسهم في حركة التمرد». وإلا فإن الإرهاب عملية لا معنى لها. ويمضي هذا العالِم المحترم إلى القول «إن النقطة الجوهرية هي الربط بين البرامج كلها بنوع من سلوك السكان الذي تريد الحكومة ترويجه». ثم يضيف فائدة أخرى إلى هذا المدخل العلمي الذي يشدد على السيطرة على السلوك لا على المواقف: إنه يحسّن من صورة التمرد المضاد في الولايات المتحدة؛ إننا في كل الأحوال مجتمع مستنير يحترم العلم والتقانة ولا يكترث بالتفكّر الصوفي عن العقول والمواقف. لاحظ أننا حين نتحول إلى الولايات المتحدة، حيث لا تتوفر قوة القسر بسهولة، يجب علينا أن نهتم بالسيطرة على المواقف والآراء.

ويُعتبر حتى فرض الجوع الجماعي أمراً مشروعاً تماماً إذا كان منطبقاً على معاييرنا النفعية، كما يوضح ذلك الأستاذ ديفيد رو، رئيس قسم الدراسات العليا للعلاقات الدولية في جامعة ييل. فقد أدلى بشهادة أمام الكونغرس عن الصين قبل أن تصبح حليفاً قيّماً، وأشار على الولايات المتحدة بأن تشتري فائض القمح الكندي والاسترالي كله لكي تفرض «جوعاً عاماً» على مليار نسمة في الصين، قائلاً إن ذلك يُعتبر طريقة ناجعة لتقويض «الأمن الداخلي

---

(٥٠) للمراجعة ولمزيد من النقاش، انظر: Chomsky and Herman, *Manufacturing Consent*, chap. 6, section 2, and Chomsky, *Necessary Illusions*, pp. 154ff.

(٥١) إن المثال الصارخ كان رد الفعل على مذبحة اندونيسيا سنة ١٩٦٥، والدليل الجديد على المشاركة الأمريكية فيها كشفت سنة ١٩٩٠. للنقاش انظر مقال شومسكي في: *Z. Magazine* (September 1990). انظر أيضاً: Ellen Ray, William Schaap and Ralph McGehee in: *Lies of Our Times* (August 1990).

وهو أيضاً على غلاف *New York Times*.

في تلك البلاد». ثم أكد للكونغرس، بصفته خبيراً في العقل الآسيوي، ان هذه السياسة سيرحب بها في اليابان خاصةً، لأن اليابانيين كانوا قد رأوا رأي العين «القوة الهائلة» لدى الولايات المتحدة وهي تعمل عملها... وأحسوا بقوتنا إحساساً مباشراً في القصف الناري على طوكيو وهيروشيما وناغازاكي؛ لذا فإن الأمر «سيهول الشعب الياباني على نحوٍ عميق جداً ويضعضع من علاقاتهم الودية معنا» إذا شعروا أننا «لسنا على استعداد لاستخدام القوة التي يعرفون أننا نملكها» في فيتنام والصين[٥٢].

وبصرف النظر عن مدى الرؤيا في نظر الأستاذ رو فإن الدرب الذي كان يسير فيه درب مطروق. فقد قام هربرت هوفر، بصفته مديراً للبرنامج الإنساني لتوفير الغذاء للجياع في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، بإبلاغ الرئيس ولسون أنه كان «يوزع النزر اليسير من الطعام» لكي يضمن الحكم للعناصر المناهضة للبلشفية. وأصدر هوفر، ردّاً على الإشاعات بـ «قيام اضطرابات خطيرة في عيد العمال» في النمسا، إنذاراً للجمهور قال فيه إن أي عمل كهذا سيهدد بالخطر مؤونة المدينة من الطعام الشحيح. ومنع الغذاء عن المجر في ظل حكومة بيلا كون الشيوعية مع الوعد بتوريده إذا أزيحت لصالح حكومة أخرى مقبولة من الولايات المتحدة. وقد أجبر الحصار الاقتصادي، مع الضغط العسكري الروماني، بيلا كون على التخلي عن السلطة والفرار إلى موسكو. وقد قام العسكر الرومانيون بالانضمام إلى أنصار الثورة المضادة في المجر، بدعم من القوات الفرنسية والبريطانية، وبشن موجة من الإرهاب «الأبيض» وإقامة دكتاتورية يمينية برئاسة الأميرال هورثي الذي تعاون مع هتلر في المرحلة التالية من ذبح الوحش البلشفي. ومن بين الأمثلة الأخرى الجديرة بالذكر على التهديد بالجوع ما جرى من التلويح به لشراء الانتخابات الايطالية الحرجة في ١٩٤٨، ولفرض حكم العملاء الأمريكيين في نيكاراغوا في ١٩٩٠. وقد قصفت السدود في فيتنام الجنوبية لمنع وصول الغذاء إلى الفلاحين الذين يقاومون العدوان الأمريكي، كما جرى أيضاً تدمير المحاصيل الزراعية في أرجاء الهند الصينية بأسرها، كما جرى ذلك في أمريكا الوسطى في السنين الأخيرة. ويمكن إرجاع هذا الأسلوب الى الحروب الهندية السابقة، وهو بالطبع أسلوب ليس بدعة مقتصرة على المستعمرين البريطانيين وحدهم[٥٣].

إذا استعرضنا النقاش عن أمريكا الوسطى الجاري خلال العقد الماضي نجده يكشف عن دور حاسم للمعايير النفعية. لم تكن غواتيمالا لتؤلف مشكلة مطلقاً، لأن القتل الجماعي والقمع العام كانا كافيين. كانت الكنيسة في البداية تثير بعض المتاعب، ولكنْ، كما قال كينيث فريد في جريدة **لوس انجيليس تايمز** «ما إن جرى قتل أربعة عشر قسيساً ومئات من

---

(٥٢) انظر: Noam Chomsky, «Responsibility of Intellectuals,» in: Noam Chomsky, *American Power and the New Mandarins* (New York: Pantheon Books, 1969); James Peck, ed., *The Chomsky Reader* (New York: Pantheon Books, 1987), and Noam Chomsky, «Objectivity and Liberal Scholarship,» in: Chomsky, *American Power and the New Mandarins.*

(٥٣) Gardner, *Safe for Democracy,* pp. 244ff. and 255.

العاملين الكنسيين في حملة عسكرية لتقويض دعم الكنيسة من أجل المكاسب الاجتماعية مثل أجور أعلى ووضع حد لاستغلال الهنود» حتى أرهبت الكنيسة «فالتزمت الصمت». «وقد خفّ الترهيب المادي» بعد تلبية مطالب المعايير النفعية. وتزايد الإرهاب مرةً أخرى حين أخذت الولايات المتحدة ترعى ما تحب أن تسميه «الديمقراطية». يقول أحد الدبلوماسيين الأوروبيين «إن الضحايا هم دائماً أناس تهدف آراؤهم أو أعمالهم إلى مساعدة الآخرين على تحرير أنفسهم من القيود التي يفرضها عليهم أصحاب السلطة السياسية أو الاقتصادية»، مثلاً «طبيب يحاول تحسين صحة الأطفال، فينظر إليه لهذا السبب على أنه يهاجم النظام القائم»[٥٤]. إن قوات الأمن التابعة لـ «الديمقراطية الناشئة» وكتائب الموت ذات الصلة بها تسيطر على الوضع سيطرة حسنة، لذا ليس هناك ما يدعو إلى القلق في الولايات المتحدة، ولم يكن هناك منه شيء فعلاً.

أشارت وسائل الاعلام لماماً إلى سجل حقوق الانسان الفظيع في غواتيمالا إذ أخذت الولايات المتحدة تتحرك لتشويه سمعة الرئيس سيريزو وحزبه الديمقراطي المسيحي، في تحوّل سياسي نحو عناصر اليمين. لكن الدروس الصحيحة لا تزال تنتظر التلقين. لهذا شدّد كينيث فريد على «اشمئزاز» واشنطن من الانتهاكات التي تفوق المعتاد لحقوق الانسان من قبل قوات الأمن التي تدعمها الحكومة الأمريكية. وذكر لندزي غروسون في جريدة نيويورك تايمز أن واشنطن ما فتئت تزيد من اعتمادها على الجيش الغواتيمالي، وهو مصدر الإساءات، ومن ضمنه الاستخبارات العسكرية فيه (G-2)، السيئة الصيت لدورها في إرهاب الدولة. ولكن هذا الكاتب يؤكد للقارىء أن قضايا حقوق الإنسان هي في المقدمة بين «أهداف السياسة الأمريكية» الخاصة بغواتيمالا، وهذه حقيقة عقيدية لا تزحزحها الحقائق وحدها[٥٥].

يضيف كينيث فريد قائلاً إن الجنرال هكتور غراماخو «كان آمراً أقدم في أوائل الثمانينيات حين وجِّه اللوم إلى عسكر غواتيمالا على موت عشرات الألوف من الناس، أغلبهم من المدنيين». ولكن الكاتب يمضي إلى القول «إن السفارة الأمريكية تنظر إلى غراماخو كمعتدل» ـ وهذا هو النمط المألوف. وينقل الكاتب عن أحد الدبلوماسيين الأوروبيين قوله إنه يشك في أن غراماخو نفسه «يحث على هذه القتول كلها» بواسطة كتائب الموت المرتبطة بقوات الأمن، ولو انه «كلما أحس بأن اليسار يحاول أن ينظِّم نفسه سمح، إن لم نقل أمر، باتخاذ عمل شديد ضدهم، كما أنه بالتأكيد لا يستأصل شأفة المذنبين».

ولدينا أيضاً السلفادور ونيكاراغوا وهما يصوران كذلك أمر المعايير النفعية. فقد

---

(٥٤) Kenneth Freed in: *Los Angeles Times,* 14/4/1990.

(٥٥) Kenneth Freed in: *Los Angeles Times,* 7/5/1990, and Lindsey Gruson in: *New York Times,* 5/7/1990.

من أجل تحليل ملاحظات غروسون حول عيوب في «الديمقراطية» الغواتيمالية في مقالات سابقة، وإسقاط أي مسؤولية عن الولايات المتحدة وعدم الإرتياب في تعهّدها بالنسبة إلى الديمقراطية. انظر:
Edward S. Herman, «Gruson on Guatemala,» *Lies of Our Times* (August 1990).

تصنعت وسائل الاعلام عدم معرفتها بأن حكومة السلفادور كانت تقوم بـالقتل الجماعي منذ ١٩٧٩، كما أن هذه الوسائل أخفت أسوأ الفظائع ولم تـذكر عنهـا شيئاً. وظهـر بحلول أوائل الثمانينيات أن الولايات المتحـدة ربما كـانت تُستدرج للقيـام بتدخـل يضر بمصالحهـا، فتزايـد القلق، ونشرت مقـالات نزيهـة على مـدى بضعة أشهـر. ولكنْ مـا إن أخـذ الإرهـاب يحقق أغراضه بفضـل إرشاد الـولايات المتحـدة ودعمها حتى تـلاشت الوسـاوس لصالـح الاحتفاء بـ «الديمقراطية»، بينما كانت الحكومة تواصل برامجها في الإرهاب والتخويف.

كانت نيكاراغوا موضوعاً للجدال لأن الإرهاب والحرب الاقتصادية لم يحققا إلا نجاحاً محدوداً. ولكن ذلك كـان هو الهم الـوحيد، كـما اتضح بجـلاء حين اتّبـع السكان في النهـاية أوامر الولايات المتحدة بعد عقدٍ من الإرهاب والدمار في قطر خربته أعـمال سومـوزا في القتل والنهب مخلفة وراءها ذوي التفكير الصحيح «وقد اتحدوا في المسرّة».

وفي خلال هذا العقد التعيس من الوحشية والقمع قدم الإنسانيون الليبراليـون أنفسهم بصفتهم منتقدين لدول الإرهاب التي يسندهـا عنف الولايـات المتحدة في أمـريكا الـوسطى. ولكنْ، لم يكن هذا إلا مظهراً خارجياً، كما نـرى من المطالبـة الإجماعيـة في الدوائـر المحترمـة بوجوب إعادة نيكاراغـوا إلى «رعيل أمـريكا الـوسطى» من أنـظمة كتـائب الموت، وبـوجوب فرض الولايات المتحدة وعملائها القتلة «المقاييس الإقليمية» المطبقة في السلفـادور وغواتيـمالا على رجال ساندينستا المخطئين[٥٦].

إن النظرة الثاقبة ترينا السنن السائدة على نحـو ثابت. فـالسجل يكشف عن معـارضة شبه إجماعية لثوار ساندينستا، مع خلاف تكتيكي فقط بشأن كيفية الإطاحـة بهم ـ وهذا عـلى نقيض الموقف تجاه دول العصابات التي تطبّق أصلاً «المقاييس الإقليمية». ليس هنـاك ذكر في مئات الأعمدة المنشـورة في الصحافـة القوميـة للحقيقة القـائلة بأن ثـوار سانـدينستا، خـلافاً للأنظمة المفضلة لدى الحمائم الليبراليين، لم يقوموا بالقتل الجماعي والإرهاب والتعذيب؛ هذه الأمور لا أهمية لها أبداً بالنسبة إلى الرأي الغربي المستنير، كما يكشف هذا السجل. إلى جنب هذا، هناك اتفاق بأن القوة العسكريـة الوحيـدة التي يجب حلّها هي القـوة التي لا تقوم عـلى نحو منتظم بالإرهاب العـام ضد السكـان المدنيـين. وكما يقـول إدوارد هيرمـان، فمثلما هناك «ضحايا قيّمة وأخرى غير قيّمة» (القيّمة هي الضحايا من الذين اضطهدهم العـدو الرسمي، الذين يثيرون لوعة عظمى؛ وغير القيّمـة هي ضحايـا أيدينـا ومصيرهم أمـر لا يكترث بـه) ـ فهنـاك «جيوش قيّمـة وأخرى غـير قيّمة». والجيـوش القيّمة، كجيـوش سومـوزا والسلفادور وغواتيمالا وأوندونيسيا وأشباهها الأخرى، لا تحتاج إلى تدخُّل لأنها قـائمة بـأعمالهـا: إنها تقتل وتعذّب نيابةً عنا. والجيوش غير القيّمة لا تلبي هذه المستويات الرفيعة، بـل إنها لا تجرؤ حتى عـلى حمايـة سكانها من القتلة الـذين نرسلهم. لـذلك يجب إبـدالهم بقوة أكـثر انسجامـاً مـع حاجاتنا وقيمنا الأخلاقية. كل هذا من الأمور العادية، فهي تمرّ دون أن يذكرها أحد.

---

(٥٦) من أجل توثيق شامل حول القضايا المبحوثة هنا، انظر: Chomsky, *Necessary Illusions.*

كذلك، لا تورد مئات الأعمدة من مقالات الرأي عن نيكاراغوا ذكراً لبرامج الرعاية الاجتماعية والاصلاح الاجتماعي، وقد اعتبرتها الوكالات الدولية ناجحة إلى حد كبير إلى أن تمكنت الولايات المتحدة من إيقاف التقدم غير المرغوب فيه وإرجاعه إلى الوراء في أواسط الثمانينيات. ومما يلفت الأنظار بشكل صارخ أن جرى فجأة، بعد الانتصار الأمريكي في انتخابات ١٩٩٠، السماح بذكر هذه الحقائق، الآن وقد أزيل التهديد الموجه إلى الثروة والسلطة. وخلال كل هذا كانت أولويات الرأي المستنير تسطع واضحة في الآفاق.

وإذا عدنا إلى مبادىء هيوم في الحكومة، نرى بوضوح أنها يجب أن تُصقل. صحيح، عندما تكون القوة مفقودة والعقوبات القياسية غير كافية، فإن من الضروري اللجوء إلى صناعة الموافقة. إن أهالي الديمقراطيات الغربية ـ أو في الأقل أولئك القادرين على الدفاع عن أنفسهم ـ هم خارج نطاق النيل منهم. أما الآخرون فهم أهداف مشروعة للقمع، والإرهاب الواسع النطاق أمر مناسب في العالم الثالث، ولو أن الضمير الليبرالي يضيف تحفظاً يقضي بأن يكون هذا الإرهاب فعالاً. والسياسي رجل الدولة، تمييزاً له عن المتعصب العقائدي، سيفهم أن وسائل العنف ينبغي أن تُستخدَم بطريقة مدروسة ومقدَّرة بقدرها بحيث تكون كافية فقط لتحقيق الغايات المرغوب فيها.

خامساً: سلسلة الوسائل

يقضي المعيار النفعي بأن العنف لا يكون في مكانه الصحيح إلا حين لا يكون من الممكن السيطرة على الجمع الوضيع بطرق أخرى. وغالباً ما تكون هناك طرق أخرى. لدينا خبير آخر من خبراء التمرد المضاد يعمل في شركة راند، وهو يعبّر عن إعجابه بـ «سهولة الانقياد النسبية عند الفلاحين الفقراء، وبالسلطة الحازمة عند أصحاب الأراضي في المناطق (الاقطاعية)... حيث يستطيع مالك الأرض أن يؤثر تأثيراً كبيراً في سلوك مستأجري أراضيه ويثبط بسهولة تصرفاتهم غير المنسجمة مع مصالحه الخاصة»(٥٧). ولا يتطلب الأمر اللجوء إلى إجراءات أشد إلا حين تتزعزع سهولة الانقياد، ربما بواسطة قساوسة متطفلين.

من الخيارات التي لا ترقى الى حد العنف المفضوح خيار القمع القانوني. كانت الولايات المتحدة مستعدة في كوستا ريكا للتسامح مع الديمقراطية الاجتماعية. والسبب الرئيسي لهذا التجاهل الكريم هو أن الحركة العمالية مكبوتة وحقوق المستثمرين مصانة كلياً. كان خوسه فيغوريز، مؤسس الديمقراطية في كوستا ريكا نصيراً متفانياً للشركات الأمريكية الكبرى ولوكالة الاستخبارات المركزية، وقد اعتبرته وزارة الخارجية الأمريكية «أفضل وكالة للإعلان يمكن لشركة الفواكه المتحدة أن تعثر عليها في أمريكا اللاتينية». ولكن هذه الشخصية البارزة في ديمقراطية أمريكا الوسطى قد فقدت حظوتها في الثمانينيات وشُطب ذكرها كلياً في الصحافة الحرة، بالنظر إلى موقفها المنتقد لحرب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا

---

(٥٧) Edward Mitchell in: *Asian Survey* (August 1967).

ولتحركات واشنطن لإعادة كوستا ريكا أيضاً إلى «رعيل أمريكا الوسطى» المفضّل نموذجه لديها. وحين توفي هذا الرجل في حزيران/ يونيو ١٩٩٠، نشرت جريدة نيويورك تايمز مقالاً افتتاحياً مشحوناً بالعواطف وتأبيناً مطولاً يشيد بهذا «المقاتل من أجل الديمقراطية»، ولكنها حتى وهي تطري ذكره، فقد تحاشت الإشارة إلى تلك الانحرافات المزعجة.

في السنين السابقة، حين كان سلوك فيغوريز حسناً، أدرك الرجل أن الحزب الشيوعي الكوستا ريكي حزب قوي على الخصوص بين العاملين في المزارع الكبرى وأنه يمثل تحدياً غير مقبول. لذلك قام باعتقال زعيم الحزب وأعلن أن الحزب غير قانوني وقمع أعضاءه. استمرت هذه السياسة طوال الستينيات وكانت السلطات تمنع التشبثات لإقامة حزب للطبقة العاملة. وقد أوضح فيغوريز هذه الأعمال بصراحة تامة فقال: «كان ذلك علامة على الضعف. وأنا أقر بأنه حين يكون المرء ضعيفاً نسبياً أمام قوة العدو، فإن من الضروري أن تكون لديه الشجاعة للاعتراف بذلك». وقد جرى تقبّل تلك الخطوات في الغرب على أنها تتفق مع المفهوم الليبرالي للديمقراطية، وهي في واقع الأمر شرط مسبق عملياً للتسامح الأمريكي مع «الاستثناء الكوستا ريكي»(٥٨).

بيد أن القمع القانوني لا يكون كافياً في بعض الأحيان؛ فالعدو الشعبي أقوى مما ينبغي. ولا بد من أن تُقرع نواقيس الخطر إذا هدد هذا العدو السيطرة التي تهيمن بها على النظام السياسي نخبة رجال الأعمال وأصحاب الأراضي والعناصر العسكرية التي تقدم إلى المصالح الأمريكية الاحترام اللائق بها. إن ظهور علامات على مثل هذا الانحراف يستدعي اتخاذ إجراءات أقوى. كانت هذه هي الحالة في السلفادور. فبعد القمع الشديد لأعمال اللاعنف «كانت الجماهير مع رجال العصابات» في أوائل ١٩٨٠ برأي خوسه نابليون دوارتي، الرئيس الصوري المفروض من الولايات المتحدة. ولمنع خطر القومية التي تتجاوب مع المطالب والضغوط الشعبية كان من الضروري اللجوء إلى «حرب إبادة جماعية ضد سكان مدنيين لا حول لهم ولا طول»، على حد تعبير رئيس الأساقفة الذي خلف روميرو بعد اغتياله بأشهر قليلة. في هذه الأثناء أثنى دوارتي على الجيش لـ «خدماته الباسلة الى جانب الشعب ضد التخريب» وذلك عند تنصيبه رئيساً مدنياً للطغمة العسكرية لتوفير غطاء لمشاركة الولايات المتحدة النشطة في المذبحة، ولكي يصبح الرئيس شخصية محترمة في الأوساط الغربية(٥٩).

لخّص الإطار الأعم نطاقاً الأب أغناصيو مارتين ـ بارو، وهو أحد القساوسة اليسوعيين الذين اغتيلوا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، وهو عالِم معروف في علم النفس الاجتماعي،

---

(٥٨) انظر: Chomsky, Ibid., pp. 62ff, 111ff. and 263ff., and «Letter from Lexington,» *Lies of Our Times* (July 1989), and Anthony Winson, *Coffee and Modern Costa Rican Democracy* (New York: St. Martin's Press, 1989), pp. 54-55.

(٥٩) انظر: Chomsky: *Turning the Tide*, pp. 106ff. and 109ff., and *Necessary Illusions*, pp. 78-79.

وجاء تلخيصه في كلمة ألقاها في كاليفورنيا عن «النتائج النفسية للإرهاب السياسي» قبل أشهر قلائل من اغتياله(٦٠). وقد شدّد على نقاط متعددة ذات علاقة بالموضوع، منها أولاً: إن أهم أشكال الإرهاب هو إرهاب الدولة ـ بمعنى «بث الرعب في نفوس السكان كلهم من خلال أعمال منتظمة تقوم بها قوات الدولة». ثانياً: إن مثل هذا الإرهاب هو جزء جوهري من «مشروع سياسي ـ اجتماعي تفرضه الحكومة» مصمّم من أجل حاجات ذوي الامتيازات. ولغرض تطبيق هذا المشروع يجب إرهاب السكان بأجمعهم «وبث الرعب في نفوسهم بخوفٍ مستبطن فيها».

لم يشر مارتين ـ بارو، إلا تنويهاً، إلى نقطة ثالثة وهي أهم النقاط بالنسبة إلى جمهور غربي من المستمعين: إن المشروع السياسي ـ الاجتماعي وإرهاب الدولة الذي يساعد في تطبيقه ليسا مقتصرين على السلفادور، بل هما من السمات الشائعة في ميادين الولايات المتحدة في العالم الثالث، وذلك لأسبابٍ غائرة عميقاً في جذور الثقافة والمؤسسات والتخطيط السياسي في الغرب، وهي أسباب تتفق تماماً مع قيم الرأي المستنير. إن هذه العوامل الجوهرية تفسر ما هو أكثر من مصير السلفادور بكثير.

أشار مارتين ـ بارو في كلمته تلك إلى «حملة الإرهاب السياسي الواسعة» في السلفادور قبل عقد من الزمن، وهي التي أديرت بمبادرة من الولايات المتحدة ودعمها. وقال أيضاً: «منذ ١٩٨٤، ومع مجيء ما يسمى الحكومة الديمقراطية في السلفادور برئاسة دوارتي، تغيرت الأمور قليلاً في ظاهر الحال»، ولكنها في واقع الأمر «لم تتغير. فالتغيير الذي جرى هو وضع السكان المرعوبين أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الذهاب إلى الجبال والانضمام إلى صفوف الثوار، أو القبول ـ ظاهرياً في الأقل ـ بالبرامج التي تفرضها الحكومة». من ثم تناقص حجم القتول، وهذا تطور لاقى الكثير من الإطراء الذاتي على أنفسنا هنا في الولايات المتحدة لتأثيرنا الحميد في الأمر. أما سبب التناقص في رأي المتكلم فهو «تناقص الحاجة إلى أحداث استثنائية لأن الناس قد أرعبوا إلى أقصى درجات الرعب فشلّت حركتهم تماماً».

ويظل الهدف باقياً دون تغيير: «إزالة المعارضة المهمة كلها والاحتجاج المهم كله». «إن الحرب القذرة لم تتوقف يوماً ما بصفتها عنصراً جوهرياً في المشروع السياسي ـ الاجتماعي الذي تحاول الولايات المتحدة تحقيقه في السلفادور، حتى بعد إدخال الديمقراطية الشكلية فيها لإسباغ الشرعية على الحرب» في أعين الغرب. إن هذه الطرق قد نجحت «في حل المنظمات الجماهيرية الشعبية، إذ ان بقاء المنظمات غير المتعاطفة مع الحكومة أصبح بذاته مستحيلاً، وأن المتشددين الذين أزيحوا لم يكن أمامهم سوى الفرار إلى الأرياف أو اللجوء إلى العمل السري، أو التخلي عن النضال بعد أن خنقهم الإرهاب». «وبإضعاف قواعد التأييد للحركات

---

(٦٠) Ignacio Martín- Baró, «The Psychological Consequences of Political Terrorism,» paper presented at: Symposium Sponsored by the Mental Health Committee of the Committee for Health Rights in Central America, Berkeley, California, 17 January 1989.

وقد وفّر المؤتمر هذا ورقة مارتين ـ بارو.

الثورية في قطاعات السكان بأجمعها، . . . كانت الحرب القذرة ناجحة بلا ريب ـ وهو لعمري نجاح رهيب، ولكنه نجاح على أية حال»[٦١].

طوال ذلك العقد الزمني وبعد أن أقيمت «الديمقراطية» وإلى أمد غير قصير واصلت الكنيسة وجماعات حقوق الإنسان وصف ما تفعله قوات الأمن في «الديمقراطية الناشئة» بعلم تام وتعاون كامل من رعاتها الأمريكيين وكيفية فرضها على المجتمع السلفادوري نظاماً «من الرعب والفزع، وهو نتيجة الانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان الأساسية»، نظاماً يتميز بـ «الترهيب الجماعي والخوف المعمَّم على الناس من جهة، وبالقبول المستبطن بالرعب من جهة أخرى، وذلك بسبب الاستخدام اليومي والمتكرر لوسائل العنف. . . . والمجتمع يقبل على العموم ظهور الأجساد المشوهة بالتعذيب بين آونة وأخرى لأن حق الحياة الأساسي لا قيمة كبيرة له على الإطلاق بالنسبة إلى المجتمع» (نشرة سوكورّو جوريديكو، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥). ينطبق هذا التعليق الأخير كذلك على المشرفين على تلك العمليات كما أبرزه وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز بعد بضعة أشهر في عويله على الإرهاب عند إلقائه كلمة في وقتٍ كانت الولايات المتحدة فيه تقصف ليبيا قصفاً إرهابياً فتقتل عدداً من المدنيين الأمر الذي أثار كثيراً من صيحات الاستحسان في بلادنا. لقد أعلن الوزير في كلمته تلك «أن النتائج في السلفادور شيء يمكن للأمريكيين كلهم أن يفخروا به» ـ في الأقل الأمريكيين الذين يستمتعون بمشهد الأجساد المعذبة والأطفال الجياع والرعب والفزع والخوف المعمَّم على الناس[٦٢].

في ورقة عن وسائل الاعلام الجماهيرية والرأي العام كان سيلقيها مارتين ـ بارو في مؤتمر دولي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، ويصادف بعد شهر من اُغتياله، كتب ذلك القسيس يقول إن مشروع التمرد المضاد الأمريكي «لا يؤكد سوى على الأبعاد الشكلية للديمقراطية»، وأن وسائل الاعلام الجماهيرية يجب أن تُفهم بصفتها آلية لـ «الحرب النفسية». كانت الصحف المستقلة الصغيرة في السلفادور، وهي من صحف التيار العام ومناصرة لرجال الأعمال، ولكنها مع ذلك غير منضبطة كما يجب في نظر الحكام، قد عولج أمرها من قبل قوات الأمن قبل عقد من الزمان بالطريقة الفعالة المعتادة ـ الاختطاف والاغتيال والتدمير المادي، وتلك حوادث تعتبر عندنا أتفه من أن ينشر عنها. أما بالنسبة إلى الرأي العام، فإن ورقة مارتين ـ بارو غير المقروءة تأتي على ذكر دراسة بيّنت أن أقل من ٢٠ بالمئة من العمال والطبقة الوسطى الدنيا والفقراء يشعرون أنهم أحرار في التعبير عن آرائهم علناً، وكان الرقم

---

(٦١) Ignacio Martín-Baró, «From Dirty War to Psychological War,» paper presented at: The 21st Congress of the Interamerican Psychological Society, Havana, 1987.

وقد أُعيد طبعها في: Adrianne Aron, ed., *Flight, Exile, and Return* (San Francisco: Committe for Health Rights in Central America, 1988).

(٦٢) سوكورو جوريديكو، التي عملت تحت سلطة أبرشية السلفادور، وقدّمت ورقة الى الحلقة الدراسية حول التعذيب في أمريكا اللاتينية، في بوينس آيرس. وخطاب جورج شولتز في ١٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٦.

لمزيد من التفاصيل، انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, pp. 69ff.

بالنسبة إلى الأغنياء أعلى إذ ارتفع إلى ٤٠ بالمئة ـ وهذا تكريم آخر لفعالية الإرهاب الحميدة، ونتيجة أخرى من النتائج «التي يمكن الأمريكيين كلهم أن يفخروا بها»(٦٣).

يتضح استمرار السياسة الأمريكية جيداً من سجل فوج أتلاكاتل «وجنوده أطاعوا إطاعة المحترفين العمياء أوامر ضباطهم بقتل اليسوعيين دون أي انفعال»، وهذا ما قالته منظمة الراصد للأمريكتين بمناسبة الذكرى العاشرة لاغتيال رئيس الأساقفة روميرو، ومضت المنظمة تستعرض بعض الانجازات التي قام بها هذا الفوج من صفوة الجنود، وهو «فوج أسسته الولايات المتحدة وقامت بتدريبه وتجهيزه». لقد شكّل في آذار/ مارس ١٩٨١ حين أرسل خمسة عشر خبيراً من المختصين بالتمرد المضاد من مدرسة القوات الخاصة للجيش الأمريكي إلى السلفادور. ومنذ البداية «انهمك الفوج بقتل عدد كبير من المدنيين». وقد وصف أحد الأساتذة في مدرسة الأمريكتين التابعة للجيش الأمريكي في مدينة فورت بنينغ في ولاية جورجيا جنود هذا الفوج بأنهم «على درجة كبيرة من الشراسة»، وقال: «واجهنا دائماً صعوبة في جعلهم يأخذون الأسرى بدلاً من أخذ الآذان». وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، اشترك الفوج في عملية قتل فيها مئات المدنيين في عربدة من القتل والاغتصاب والحرق ـ بلغ عدد الضحايا أكثر من ألف بتقدير مكتب العون القانوني التابع للكنيسة. ثم اشترك في ما بعد في قصف القرى وقتل المئات من المدنيين برميهم بالرصاص أو بإغراقهم أو بغير ذلك من الأساليب، وكانت الغالبية من النساء والأطفال والشيوخ. كان هذا هو النمط المنتظم للحرب الخاصة في السلفادور منذ العملية العسكرية الكبرى الأولى في أيار/ مايو ١٩٨٠ حين قتل ستمئة من المدنيين وشوهت جثثهم في ريو سومبول في عملية مشتركة من جيشي السلفادور وهندوراس، وهي مذبحة كشفت النقاب عنها مصادر الكنيسة ومحققو حقوق الإنسان والصحافة الأجنبية، إنما ليس وسائل الإعلام الأمريكية التي لها أيضاً عملها في الحرب النفسية(٦٤).

في رسالة بعثت بها لجنة القانونيين لحقوق الإنسان إلى وزير الدفاع الأمريكي تشيني، زعمت فيها أن قتلة اليسوعيين قد دُرِّبوا من قبل القوات الخاصة الأمريكية واستمر تدريبهم إلى ما قبل ثلاثة أيام من وقوع الاغتيالات. وزعم الأب خون دي كورتينا، عميد الهندسة في الجامعة اليسوعية في السلفادور حيث قتل القساوسة، أن المدربين العسكريين الأمريكيين كانوا هم أنفسهم الجنود الأمريكيين الذين انحصروا في فندق في سان سلفادور بعد بضعة أيام من الحادث في واقعة أُعلن عنها على نطاق واسع. في السنين السابقة حدثت مذابح أسوأ

---

(٦٣) مقتطفات من: Ignacio Martín-Baró, «Mass Media and Public Opinion in El Salvadoran Media,» *Interamerican Public Opinion Report* (January 1990).

حول الدمار الذي لحق بالإعلام السلفادوري، ورد الفعل هنا، انظر: Chomsky, Ibid., pp. 41-42.

(٦٤) Americas Watch, «A Year of Reckoning».

حول مذبحة ريو سومبول، انظر: Chomsky, *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There,* and *Turning the Tide.*

من هذه قام بها فوج أتلاكاتل حين كان هذا الفوج قريب عهدٍ بالتدريب الأمريكي(٦٥).

وقد ورد وصف لطبيعة تدريب الجيش السلفادوري على لسان أحد الهاربين الذي حصل على حق اللجوء السياسي في تكساس في تموز/ يوليو ١٩٩٠ بعد أن رفض قاضي الهجرة طلب وزارة الخارجية الأمريكية عدم منحه هذا الحق وإعادته إلى السلفادور. قال هذا الهارب الذي حجبت اسمه المحكمة، إن الأغنياء في هذه «الديمقراطية الناشئة» مُعفَوْن من التجنيد؛ أما الذين يجندون فهم شباب يقبض عليهم بالجملة في أحياء الفقراء ومعسكرات اللاجئين. وأضاف أن المجندين يجبرون على قتل الكلاب والنسور وذلك بعض رقابهم بأسنانهم وجزّ رقابهم جزاً، وأن عليهم أن يراقبوا الجنود وهم يعذبون ويقتلون المنشقين المشتبه بهم وذلك بانتزاع أظافرهم وقطع رؤوسهم وتمزيق أجسادهم إرباً إرباً «كما لو ان الجسد لعبة، فهم يلعبون بالذراعين للتسلية»، أو بالتجويع والتعذيب حتى الموت. كان يقال للمجندين إنهم سيكلّفون بمهمات مشابهة، وإن تعذيب البشر والحيوانات «يزيدهم رجولة وشجاعة»(٦٦).

وفي حالة أخرى حديثة العهد، شهد سيزار فيلمان خويا مارتينيز، وهو باعترافه عضو في إحدى كتائب الموت السلفادورية المرتبطة بفوج أتلاكاتل، فتحدّث عن تجربته المباشرة في إرهاب الدولة، وقدم معلومات مفصلة عن عمليات القتل بالتواطؤ مع خبراء الاستخبارات الأمريكيين والحكومة على أعلى مستوى، ومن ضمن هذه المعلومات أدلة ذات صلة وثيقة جداً بمقتل القساوسة اليسوعيين. أيّد هذه الشهادة شريك للشاهد كان قد هرب أيضاً، وقد قدّم مزاعمه إلى لجنة مكسيكية لحقوق الإنسان. أما إدارة بوش فقد باشرت، بعد زعمها أولاً بأنها ستحقق في أقوال مارتينيز، ببذل ما بوسعها من جهد لإسكاته وإعادته الى السلفادور ليواجه احتمال الموت رغم مناشدات منظمات حقوق الإنسان والكونغرس الداعية إلى حمايته وإلى سماع شهادته. كانت المعاملة التي لقيها الشهود الرئيسيون لاغتيال اليسوعيين مشابهة في هذه الحالة(٦٧).

---

(٦٥) رسالة لجنة المحامين للدفاع عن حقوق الانسان في ٢٠ نيسان/ ابريل الى وزير الدفاع ريتشارد شيني.

El Salvador on Line (ESOL) (Washington), 30/4/1990; Alexander Cockburn in: *Nation*, 14/5/1990, and Father de Cortina in: *Cape Codder* (Orleans, MA), 1/5/1990.

(٦٦) Robert Kahn in: *Pacific News Service*, 9-13/7/1990, and Mary Cabezas in: *Guardian* (London) (1 August 1990).

(٦٧) *News and Analysis* (Council on Hemispheric Affairs (COHA)), 21/6/1990; Andrew Blake in: *Boston Globe*: 12/7/1990 and 16/3/1990; Lawrence Ross in: *San Francisco Chronicle* (12 July 1990), and Alexander Cockburn and Richard McKerrow in: *In These Times*, 1/8/1990.

شهادة مارتينيز في ١٨ آب/ اغسطس ١٩٨٩، مفصّلة أعمال فصائل الموت التي اشترك فيها شخصياً، وهي متوفرة لدى: Marin Interfaith Task Force on Central America, 25 Buena Vista, Mill Valley CA 94941. حول ردّ الفعل الأولي لإفشاءات مارتينيز، قبل اغتيال اليسوعيين، انظر:

Chomsky, *Deterring Democracy,* chap. 9, pp. 292ff.

وعلّقت قضية مارتينيز أثناء الكتابة.

هذا ويلاحظ أن المعاملة التي لقيها المثقفون اليسوعيون القتلى أنفسهم لم تكن مختلفة حقاً. لقد لقي مقتلهم والتحقيق القضائي (على ما هو عليه) اهتماماً، ولكن ما قاله هذا التحقيق لم يلقَ أي اهتمام. لن يجد المرء بشأن هذا إلا القليل، حتى وإن كان اكتشافه لا يحتاج إلى مبادرة. مثلاً، في مؤتمر آب/ اغسطس ١٩٩٠ لرابطة علم النفس الأمريكية في بوسطن عُقدت سلسلة من الندوات والمناظرات عن أعمال الأب مارتين ـ بارو، وقد أذيع في إحداها شريط الفيديو عن كلمته التي ألقاها في كاليفورنيا قبيل اغتياله. غطت جريدة بوسطن غلوب هذا المؤتمر باستثناء تلك الجلسات. ففي اليوم الذي عقدت فيه فضلت الجريدة أن تنشر ورقة عن ملامح وجوه الذكور الجذابة للنساء(٦٨). الأهم فالمهم، على أية حال.

حين سجن أنطونيو غرامشي بعد استيلاء الفاشيست على الحكم في ايطاليا، أوجزت الحكومة قضيتها بالقول: «يجب علينا أن نوقف هذا العقل عن العمل مدة عشرين سنة»(٦٩). والمفضّلون الحاليون لدينا لا يتركون إلا أقل من هذا للمصادفة: فالعقول يجب أن توقف عن العمل إلى الأبد، ونحن نوافق على أن أفكارهم بشأن أمورٍ كإرهاب الدولة يُستحسن ألا تُسمع.

إن نتائج التدريب العسكري الأمريكي مبينة بإسهاب في التوثيق الذي أجرته جماعات حقوق الإنسان والكنيسة السلفادورية. وقد وصفها وصفاً قارساً الأب دانييل سانتياغو، وهو قسيس كاثوليكي يعمل في السلفادور، في صحيفة أمريكا اليسوعية. روى هذا القسيس قصة امرأة فلاحة عادت إلى بيتها ذات يوم فوجدت أمها وأختها وأطفالها الثلاثة جلوساً حول المائدة، وقد وضع الرأس المقطوع العائد إلى كل منهم على المائدة بعناية أمام جسده وَرُتِّبت اليدان فوق الرأس على نحوٍ «كأن كل جسدٍ كان يضرب رأسه بيديه». وقد وجد المغتالون، وهم من الحرس القومي السلفادوري، صعوبة في تثبيت رأس أحد الأطفال الثلاثة البالغ من العمر ثمانية عشر شهراً في مكانه، فدقوا اليدين على الرأس بالمسامير. وقد عرضت في وسط المائدة بذوق رفيع طاسة بلاستيكة كبيرة مليئة بالدماء(٧٠).

ولكي نضرب مثلاً واحداً آخر فقط، وهو بحد ذاته مثل صارخ نظراً للظروف، نعود إلى الوراء إلى كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، حين أكملت الولايات المتحدة تقويض اتفاقات السلام لأمريكا الوسطى فاستثنت عملاءها القتلة من النصوص التي تدعو إلى «العدالة والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وضمان عدم انتهاك أشكال الحياة والحرية كافة». ما ان سجّل هذا النجاح الساحر حتى عثر على جثث رجلين وصبيّ في موقع معروف

---

(٦٨) *Boston Globe*, 14/8/1990.

(٦٩) Giorgio Amendola, *Storia del Partito Communista Italiano* (Roma: Editori Riuniti, 1979), p. 142, and Graig Kelly, «The Anti-Fascist Resistance and the Shift in Political-Cultural Strategy of the Italian Communist Party, 1936-1948,» (Ph. D. Dissertation, UCLA, 1984), p. 10.

(٧٠) Daniel Santiago, «The Aesthetics of Terror, the Hermeneutics of Death,» *America*, 24/3/1990.

ترمي فيه كتائب الموت ضحاياها، وكان الثلاثة معصوبي الأعين وأيديهم مربوطة خلف ظهورهم وآثار التعذيب ظاهرة عليهم. وذكرت لجنة حقوق الإنسان غير الحكومية، التي واصلت عملها رغم اغتيال مؤسسيها ومديرها، أنه تم العثور على ثلاث عشرة جثة في الأسبوعين السابقين وعلى أغلبها آثار التعذيب، ومن ضمنها امرأتان علّقتا إلى شجرة من شعورهما وقد قطعت أثداؤهما وصبغ وجهاهما بالأحمر. وجاء ذكر هذا الخبر غفلاً عن اسم المخبر خوفاً من إرهاب الدولة. لم يغب عن أحد رؤية العلامات التقليدية لكتائب الموت. وقد تناقلت هذه المعلومات وكالات البرق ونشرت في موقع الصدارة في كندا، ولكنها لم تنشر في الصحافة القومية في الولايات المتحدة(٧١).

كتب الأب سانتياغو يقول إن هذه المشاهد الشنيعة التي يرويها إنما صمّمت من قبل القوات المسلحة لغرض الترهيب.

> لا يقتل الناس من قبل كتائب الموت في السلفادور ويكتفى بقتلهم فقط - فرؤوسهم تقطع ثم تعلّق على أوتاد لتأشير حدود الأراضي. ولا تبقر بطون الرجال من قبل شرطة الخزانة السلفادورية ويكتفى ببقرها فقط، فأعضاؤهم التناسلية تقطع وتحشى بها أفواههم. ولا تغتصب نساء السلفادور من قبل الحرس القومي ويكتفى باغتصابهن فقط، فأرحامهن تنزع من أجسادهن وتغطى بها وجوههن. ولا يكفي قتل الأطفال، إنهم يُجرون جراً على الأسلاك الشائكة حتى تتساقط لحومهم عن عظامهم والآباء والأمهات يجبرون على مشاهدة ما يجري . . .
> إن جماليات الإرهاب في السلفادور هي جماليات دينية.

والنية هي إخضاع الفرد كلياً بشكل مضمون لمصالح الوطن، لذلك تسمى كتائب الموت أحياناً «جيش الخلاص الوطني» من قبل حزب أرينا الحاكم، وأعضاء هذا الحزب (ومن ضمنهم رئيس الجمهورية كرستياني) يقسمون بالدم قسم الولاء لـ «الزعيم مدى الحياة» روبرتو أوبيسون.

إن القوات المسلحة «تغرف المجندين غرفاً» من عمر الثالثة عشرة وتثقفهم عقائدياً بطقوس مأخوذة من قوات الحرس النازي، بما في ذلك القسوة والاغتصاب حتى يكونوا مهيأين للقتل بمضاعفات جنسية، وكأن القتل طقس من الطقوس الدينية. إن قصص التدريب «ليست حكايات خيالية»؛ إنها تتأكد بالبرهان القاطع المتمثل بالجثث والأجساد المشوهة وبالرؤوس المهشمة يتناثر منها الدماغ، وبالشهود العيان». إن هذا «القتل الماسوشي السادي يولّد الرعب»، و «الرعب يولّد السلبية في وجه القمع. إن السكان السلبيين تسهل السيطرة عليهم»، فيكون هناك الكثير من العمال الخانعين الذين يسهل انقيادهم، ولا تكون هناك شكاوى، ويكون من الممكن متابعة المشروع السياسي - الاجتماعي برباطة جأش.

ويذكّرنا الأب سانتياغو بأن موجة العنف الحالية ما هي إلا رد فعل لمحاولات الكنيسة

---

(٧١) *Toronto Globe and Mail*, 3/2/1988, and *Associated Press*, 2 and 3/2/1988.
لمزيد من التفاصيل حول هذه القضايا وغيرها، انظر مقالة شومسكي في: *Z Magazine* (March 1988).

تنظيم الفقراء في السبعينيات. فقد تصاعد إرهاب الدولة عندما بدأت الكنيسة بتأليف جمعيات فلاحية ومجموعات للعون الذاتي، التي أخذت تنتشر هي والمنظمات الشعبية الأخرى كما كتب لارس شولتز، «انتشار النار في الهشيم في مجتمعات أمريكا اللاتينية». أما أن تتجه الولايات المتحدة في الحال إلى القمع الجماعي بالتعاون مع النخبات المحلية، فهو أمر لا يدهش إلا الذين يتجاهلون عمداً التاريخ وسجل التخطيط(٧٢).

قال الأب أغناصيو إلاكوريا، مدير الجامعة اليسوعية قبل اغتياله مع الأب مارتين ـ بارو، يصف السلفادور بأنها «حقيقة واقعة ممزقة، ومصابة بجرح مميت». كان هذا الرجل صديقاً مقرباً من رئيس الأساقفة روميرو، وكان معه حين كتب رسالته إلى الرئيس كارتر يناشده فيها سحب المساعدات عن الطغمة العسكرية، ولكنْ عبثاً. كان رئيس الأساقفة قد أخبر الأب إلاكوريا أن الذي دفعه إلى كتابة رسالته «هو المفهوم الجديد للحرب الخاصة، وتتضمن التصفية بالقتل لأي سعي تقوم به المنظمات الشعبية بزعم الشيوعية أو الإرهاب...»(٧٣). والحرب الخاصة ـ سواءً سمّيت بالتمرد المضاد أو النزاع غير المكثف أو ما أشبه ذلك من معسول الكلمات ـ ما هي إلا إرهاب دولي، وكان هذا الإرهاب من أمدٍ طويل هو سياسة الولايات المتحدة الرسمية، وسلاح في الترسانة المستخدمة من أجل المشروع السياسي ـ الاجتماعي الأوسع نطاقاً.

يصدق هذا كذلك على غواتيمالا المجاورة. فقد كتب البحاثة بيروغليخيزيز، وهو من أمريكا اللاتينية، يقول: يكفي في «ثقافة الخوف» التقليدية وجود القمع الشرس لفرض الأمن والنظام؛ «فكما وصم الهندي الأحمر بأنه وحش مفترس لتبرير استغلاله نجد أن الذين يسعون إلى الاصلاح الاجتماعي يوصمون بأنهم شيوعيون لتبرير اضطهادهم». إن العقد الممتد من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٤ كان انطلاقاً فذاً، تميّز «بالديمقراطية السياسية وبالنفوذ الشيوعي القوي في إدارة الرئيس أربينز (١٩٥١ ـ ١٩٥٤) وبالاصلاح الزراعي لهذا الرئيس» ـ «سنواتٍ من ربيعٍ في بلاد الاستبداد الأزليّ»، على حد كلمات أحد الشعراء من غواتيمالا. لقد تلقى نصفُ مليون نسمة من الناس أراضي هم بأمس الحاجة إليها، وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ القطر «يعطى فيها الهنود أرضاً بدلاً من نزعها عنهم غصباً»:

> إن ريحاً جديدة تعصف في أرياف غواتيمالا. وثقافة الخوف تنحلّ قبضتها على جماهير السكان في البلاد. ولعلها تتلاشى في المستقبل المنظور فيُنظر إليها كأنها كابوس متناءٍ في الآفاق.

لقد اعتبرت السفارة الأمريكية أن زعماء الحزب الشيوعي هم الاستثناء الوحيد من الفساد والارتشاء والطموح. وعلّق أحد موظفي السفارة قائلاً «لقد كانوا نزيهين مستقيمين

---

(٧٢) Lars Schoultz, *National Security and United States Policy Toward Latin-America* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987). pp. 88ff.

(٧٣) Ellacuría, «The UCA Regarding the Doctorate Given to Monsignor Romero,» (March 1985).

وقد أعيد طبعها في الصحيفة اليسوعية النيكاراغوية: *Envío* (January 1990).

جداً وملتزمين جداً والوحيدين المكرسين للعمل الشاق. وكانت هذه هي المأساة. فقد كانوا ألد أعدائنا». فتطلّب الأمر إزاحتهم، هم والإصلاحات التي عاونوا على تطبيقها.

واستعيد الكابوس في انقلاب نظّمته وكالة الاستخبارات المركزية بالتعاون مع ضباط غواتيماليين خانوا بلادهم خوفاً من القوة العظمى في المنطقة، كما يستنتج غليخيزيز. إن نظام الإرهاب والتعذيب والاختفاء إنما يديمه دعم الولايات المتحدة المنتظم، وقد بلغ هذا النظام ذروته في أواخر الستينيات بمشاركة مباشرة من الحكومة الأمريكية. وإذ أخذ الإرهاب يخفّ قليلاً ظهرت «موجة متصاعدة من الوعي السياسي»، برعاية الكنيسة إلى حدٍ كبير. واستفز هذا رد الفعل المعتاد: «فقد شدد الجيش من الإرهاب وأخذ بقتل زعماء التعاونيات ومدرسي اللغات وقادة المجتمع ومنظمي الفئات المتغلغلة بين الناس» ـ على السنّة المتبعة في السلفادور ونيكاراغوا. وبحلول أوائل الثمانينيات بلغ الإرهاب مستوى المذبحة بالجملة في الهضاب التي يقطنها الهنود. ولم تكن إدارة ريغان معنيّة في كل هذا فحسب، بل كانت متحمسة لإنجازات أصدقائها.

ولنتذكر أن الجنرالات الغواتيماليين هم معتدلون ويطبّقون المعيار النفعي. يقول غليخيزيز: حين هرب الهنود إلى الجبال طلباً للنجاة لم يطل بقاؤهم هناك لعدم استطاعتهم تحمُّل الظروف القاسية فأخذوا يعودون وهم يسألون المغفرة، «فكان الجيش كريماً، إذ لم يعد يقتل المتشفعين إلا بين حين وحين للتذكرة».

وعندما استعيد النظام مرة أخرى قبل الجنرالات نصيحة الولايات المتحدة فأقاموا مظهراً ديمقراطياً يواصل من ورائه حلفاؤهم في زمرة القلة الحاكمة ممارسة الحكم. إن الإرهاب ذاته الذي سيطر على الكنيسة أسكت كذلك الدعوة إلى الإصلاح؛ يقول غليخيزيز: «نادرٌ هو الغواتيمالي الذي يفصح عن معتقداته السياسية». فالفلاحون يقولون إنهم لن يؤيدوا دعاة الإصلاح الزراعي لأنهم «لا يريدون المشاكل» من الجيش. قال أحدهم لأحد علماء الأجناس «علّمنا أربينز كيف نبني بيتاً ولكنه لم يعلّمنا كيف نجعله قوياً، فما إن هبّت الريح حتى سقط على رؤوسنا». إن الديمقراطية في النموذج المفضّل لا يقدّر لها أن تواجه أي تهديد شعبي في هذه الظروف(٧٤).

كانت المشكلة الأساسية في «سنوات الربيع» هي الإسراف في الحرية والديمقراطية. وقد قالت وكالة الاستخبارات المركزية محذرةً في ١٩٥٢ «إن السياسات الراديكالية والقومية للحكومة قد كسبت التأييد أو الموافقة من جميع الغواتيماليين تقريباً»، وكانت تلك علامة على ما دعته الوكالة المذكورة في ما بعد «المستوى المتدنيّ لقابليتهم الفكرية» (انظر ما سبق). والأدهى من هذا والأمرّ أن الحكومة باشرت بـ «تعبئة الفلاحين الذين كانوا فاترين سياسياً حتى ذلك الحين، وأنها كانت تخلق دعماً جماهيرياً للنظام القائم». إنها كانت تمضي قدماً بهذه

---

(٧٤) Piero Gleijeses, *Politics and Culture in Guatemala* (Michigan: [n.pb.], 1988).
برعاية وزارة الخارجية.

الأهداف بواسطة تنظيم العمال والاصلاح الزراعي وغيره من الاصلاحات الاجتماعية والسياسات القومية «التي تتماهى مع الثورة الغواتيمالية لعام ١٩٤٤». كانت الثورة قد أثارت «حركة وطنية قوية لتحرير غواتيمالا من الدكتاتورية العسكرية والتخلف الاجتماعي والاستعمار الاقتصادي الذي كان النمط السائد في الماضي، وأوحت بالولاء وتوافقت مع المصلحة الذاتية للغواتيماليين من ذوي الإدراك السياسي». وقد قدمت البرامج الديمقراطية الحكومية إلى الجمهور وسيلة للاشتراك في تحقيق هذه الأهداف، وهي تتناقض تماماً مع مصالح القلة الحاكمة ومصالح رجال الأعمال الأمريكيين في شتى المجالات ومن ضمنها الزراعة. وبعد أن أعيدت الأمور إلى وضعها المعتاد بانقلاب وكالة الاستخبارات المركزية، ذكر تقرير سري لاستخبارات وزارة الخارجية الأمريكية أن الزعامة الديمقراطية التي أطيح بها لحسن الحظ «كانت تصرّ على الإبقاء على نظام سياسي مفتوح»، وبهذا سمحت للشيوعيين بـ «توسيع عملياتهم وبإثارة الإعجاب لدى قطاعات مختلفة من السكان». لم يستطع لا العساكر ولا «السياسيون الذين يخدمون أنفسهم» أن يتغلبوا على هذا النقص الذي تلافاه الانقلاب في نهاية الأمر[٧٥].

ومرةً أخرى وجدت الولايات المتحدة نفسها في الوضع المألوف: ضعيفة سياسياً ولكنها قوية عسكرياً واقتصادياً. والخيارات السياسية تتبع هذا الوضع بطبيعة الحال.

كان مسؤولو الحكومة الأمريكية ينعون دائماً على أقطار أمريكا اللاتينية أنها ليست قمعية بما فيه الكفاية ـ إنها مفتوحة أكثر مما ينبغي، ملتزمة بالحريات المدنية أكثر مما ينبغي، غير مستعدة لفرض قيود كافية على السفر ونشر المعلومات، ومترددة على العموم في التمسك بالمقاييس الاجتماعية والسياسية السائدة في الولايات المتحدة، وبذلك تتيح المجال لظروف يمكن فيها الانشقاق أن يزدهر وأن يصل إلى جمهرة شعبية[٧٦].

ففي الولايات المتحدة نجد حتى الجماعات الصغيرة جداً تتعرض لقمع شديد إذا اعتبرت أن إمكانيتها في الامتداد أكبر مما ينبغي. وفي خلال الحملة التي شنتها الشرطة السياسية القومية ضد الفهود السود ـ وتضمنت الاغتيال، وإثارة الاضطرابات في الأحياء المغلقة (الغيتو) ووسائل أخرى متنوعة ـ قدّر مكتب التحقيقات الفدرالي عدد «الأعضاء الأساسيين» للمنظمة المستهدفة بثمانمئة عضو فقط، ولكنها أضافت وهي تعبر عن شؤمها «ان استطلاعاً حديثاً للرأي يشير إلى أن ٢٥ بالمئة تقريباً من السكان السود يحترمون حزب الفهود السود كثيراً، وضمنهم ٤٣ بالمئة من السود دون سن الحادية والعشرين». وقد باشرت الوكالات القمعية التابعة للدولة بحملة من العنف والتشتيت لكي تضمن عدم نجاح الفهود في التنظيم كقوة اجتماعية أو سياسية مهمة ـ فنجحت في ذلك نجاحاً كبيراً بعد أن أهلكت

---

(٧٥) انظر: Chomsky: *Necessary Illusions*, pp. 263ff., and *The Culture of Terrorism*, p. 127.

(٧٦) المصادر نفسها. لمزيد من الأمثلة، انظر: Noam Chomsky: *On Power and Ideology* (Boston, Mass.: South End Press, 1987), pp. 22ff., and *Necessary Illusions*, pp. 67-68, appendix V, section 1.

القسم الأعظم من الأعضاء وأخذ الباقون منهم يدمرون أنفسهم. كانت عمليات مكتب التحقيقات الفدرالي في السنوات ذاتها التي تستهدف اليسار الجديد بأسره مدفوعة بدوافع مشابهة. ويحذر تقرير الاستخبارات السري المشار إليه آنفاً من أن «حركة الشباب المتمرد المعروفة بـ «اليسار الجديد»، وتضم عدداً كبيراً من تلاميذ الكليات وتؤثر فيهم، صار لها أثر خطير على المجتمع المعاصر مع إمكانية لإثارة خصام داخلي خطير». إن اليسار الجديد له «أهداف ثورية» وهو «يتماهى مع الماركسية ـ اللينينية». وقد حاولت الحركة «التسلل إلى صفوف العمال وتحويلهم إلى الراديكالية»، وبعد أن فشلت في «تخريب وسائل الاعلام الجماهيرية والسيطرة عليها» أسست «شبكة واسعة من النشرات السرية، فكانت هذه الشبكة تخدم غرضاً مزدوجاً كشبكة اتصالات داخلية وأداة للدعاية الخارجية». لذا، فإنها تمثل تهديداً لـ «القطاع المدني من مجتمعنا»، وهو تهديد يجب احتواؤه من قبل جهاز أمن الدولة[٧٧].

الحرية شيء رائع، ولكن ضمن حدود.

تكون الخيارات التكتيكية في الساحة الدولية محدودة تحديداً ضيقاً باللوازم المؤسسية الجوهرية. والمواقف في هذا المضمار ليست ثابتة أبداً. وهكذا نجد هنري كيسنجر من الحمائم بشأن الصين عندما اتفق مع رتشارد نكسون على أن السياسة المتشددة لم تعد مجدية وأن اللجوء إلى إجراءات أخرى قد يستدرج الصين إلى منظومة عالمية تهيمن عليها الولايات المتحدة. في الوقت عينه كان كيسنجر من الصقور بشأن الشرق الأوسط، فدعم رفض إسرائيل القبول بمعاهدة سلام شاملة عرضتها مصر والأردن في أوائل ١٩٧١، وأوقف تحركات وزارة الخارجية نحو حل دبلوماسي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، فأسس سياسة لا تزال سائدة وهي توضح كثيراً مما يحدث في تلك المنطقة اليوم[٧٨]. أما خلفه زبيغنيو بريجنسكي فذو سجل كأحد الصقور المتطرفين، ولكنه في أزمة ١٩٩٠ في الخليج، عارض بشدة المفهوم الاستراتيجي لإدارة بوش وانضم إلى الذين حثوا على الاعتماد على العقوبات دون السعي إلى نصر من خلال التهديد بالقوة العسكرية أو استخدامها بما تتمخض عنه من نتائج محتملة بالنسبة إلى المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وما وراءه. هناك أمثلة متعددة أخرى.

يمكننا أن نتعلم الكثير من النظر إلى سلسلة الخيارات. ولنقتصر على أمريكا اللاتينية وحدها وننظر في الجهود التي بذلت لتصفية نظام ألندي في تشيلي. كانت هناك عمليتان

---

(٧٧) *Special Report of Interagency Committee on Intelligence* (Ad Hoc).
أعده الرئيس ج. ادغار هوفر، مع مديري CIA, DIA, NSA، وقد أعدوه للرئيس، في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٧٠، ووسموه بعبارة «سري للغاية». وقد نشرت لاحقاً نسخة مراقبة. الاقتباسات من الكتاب السابع، ج ١: *Summary of Internal Security Threat.*
لمزيد من النقاش الشامل، انظر مقدمة شومسكي في: Nelson Blackstock, ed., *COINTELPRO: The FBI's Secret War on Political Freedom* (New York: Vintage Books, 1976), and Kenneth O'Reilly, *Racial Matters* (New York: Free Press; London: Macmillan, c1989).

(٧٨) انظر المراجع في: Chomsky, *Deterring Democracy*, chap. 1, note (85).

متوازيتان: المسار (٢)، وهو الخط المتشدد، ويهدف إلى انقلاب عسكري. وقد اخفي هذا عن السفير ادوارد كوري، وهو ليبرالي من أنصار كينيدي، وكانت مهمته تنفيذ المسار (١)، وهو الخط اللين؛ أي، وعلى لسان كوري نفسه، «القيام بكل ما في قدرتنا للوصول بتشيلي والتشيليين إلى أقصى درجات الحرمان والفاقة، وهي سياسة مصممة من أمد بعيد للتصعيد من السمات القاسية للمجتمع الشيوعي في تشيلي». كان الخط اللين عبارة عن امتداد لمجهود وكالة الاستخبارات المركزية طويل الأجل للسيطرة على الديمقراطية التشيلية. ومن المؤشرات على هذا الجهد أن الوكالة المذكورة أنفقت في انتخابات ١٩٦٤ بالنسبة الى الناخب التشيلي الواحد ضعف مجموع ما أنفق بالنسبة إلى الناخب الواحد من قبل الحزبين معاً في انتخابات الولايات المتحدة في السنة ذاتها، وذلك لغرض الحيلولة دون فوز ألندي[٧٩]. كذلك الحال بالنسبة إلى قضية كوبا، فقد خططت إدارة أيزنهاور لهجوم مباشر، في حين أن نائب الرئيس نكسون التزم بالخط اللين في نقاش سري جرى في حزيران/ يونيو ١٩٦٠، وكان قد عبّر عن قلقه إذ انه، نظراً لما جاء في مذكرةٍ لوكالة الاستخبارات المركزية، «لم يتدهور الوضع الاقتصادي في كوبا كثيراً منذ الإطاحة بباتيستا»، وحث على اتخاذ إجراءات معينة لوضع «ضغط اقتصادي أكبر على كوبا»[٨٠].

لنأخذ حالة أخرى تعلّمنا الكثير: في ١٩٤٩ شخّصت وكالة الاستخبارات المركزية «منطقتين من مناطق عدم الاستقرار» في أمريكا اللاتينية ـ بوليفيا وغواتيمالا[٨١]. اتبعت إدارة أيزنهاور الخط المتشدد للإطاحة بالديمقراطية الرأسمالية في غواتيمالا، ولكنها اختارت الخط اللين بشأن ثورة بوليفية كانت تحظى بتأييد الحزب الشيوعي وعمال مناجم الصفيح الراديكاليين، وأدت الى مصادرة الأموال، وحتى الى «الإثارة الإجرامية للهنود في المزارع والمناجم»، ودعت إلى عقد مؤتمر لأنصار السلام، كما أنذر بذلك أحد رؤساء الأساقفة اليمينيين. وتوصّل البيت الأبيض إلى أن الخطة المثلى هي دعم أقل العناصر راديكالية، على أمل أن الضغوط الأمريكية، بما في ذلك الهيمنة على سوق الصفيح، ستؤدي إلى السيطرة على التطورات غير المرغوب فيها. وقال وزير الخارجية جون فوستر دالاس إن هذه ستكون أفضل طريقة لاحتواء «العدوى الشيوعية في أمريكا الجنوبية». واتباعاً للخطوط السياسية المرشدة التي جرى عليها العمل، تولت الولايات المتحدة السيطرة على القوة العسكرية البوليفية وجهّزتها بالأسلحة الحديثة، وأرسلت مئات الضباط إلى «مدرسة الانقلابات» في بنما وغيرها. وسرعان ما خضعت بوليفيا للنفوذ والسيطرة الأمريكيين. وبحلول ١٩٥٣، لاحظ مجلس الأمن القومي تحسناً في «مناخ الاستثمار الخاص»، بما في ذلك «اتفاقية لشركة أمريكية خاصة باستغلال منطقتين نفطيتين»[٨٢].

---

(٧٩) Gregory F. Treverton, *Covert Action: The Limits of Intervention in the Postwar World* (New York: Basic Books, ©1987), p. 18.

(٨٠) مذكرة الى معاون رئيس شؤون الأمن القومي، ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٠. وهي مذكرة سرية.

(٨١) United States, Central Intelligence Agency (CIA), *Review of the World Situation* (17 August 1949).

(٨٢) Bryce Wood, *The Dismantling of the Good Neighbour Policy* (Austin: University of =

وقع انقلاب عسكري في ١٩٦٤. أما انقلاب ١٩٨٠ فقد جرى بمساعدة كلاوز باربي، الذي كان قد أرسل إلى بوليفيا بعد أن لم يعد من الممكن حمايته في فرنسا حيث كان يعمل تحت اشراف الولايات المتحدة لقمع المقاومة المناهضة للفاشية، كما كان يفعل في حكم النازيين. جاء في دراسة حديثة لمنظمة يونيسيف أن واحداً من كل ثلاثة أطفال بوليفيين يموتون في سنتهم الأولى، لذا ففي بوليفيا أدنى معدل للنمو السكاني في أمريكا اللاتينية مع أعلى معدل للولادات. وتقدِّر منظمة التغذية والزراعة العالمية أن متوسط استهلاك الفرد البوليفي هو ٧٨ بالمئة من الحد الأدنى من متطلبات السعرات الحرارية والبروتين، وأن أكثر من نصف الأطفال في بوليفيا يعانون سوء التغذية. ومن بين السكان القادرين على العمل هناك ٢٥ بالمئة منهم عاطلون و٤٠ بالمئة يعملون في «القطاع غير الرسمي» (مثلاً، التهريب والمخدرات). أما الوضع في غواتيمالا فقد سبق لنا أن استعرضناه[٨٣].

ثمة نقاط متعددة تستحق الاهتمام. أولاً، كانت نتائج الخط المتشدد في غواتيمالا والخط اللين في بوليفيا متشابهة. ثانياً، كلا القرارين السياسيين كان ناجحاً في هدفه الرئيسي: احتواء «الجرثومة الشيوعية»، والتهديد الناجم عن «القومية المغالية». ثالثاً، كلتا السياستين كانت تُعتبر صحيحة تماماً كما يمكننا أن نرى في حالة بوليفيا من الفقدان التام للاهتمام بما حدث منذ ذلك الحين (باستثناء الكلفة المحتملة التي تقع على الولايات المتحدة بسبب عصابات المخدرات) وفي حالة غواتيمالا من التدخل الناجح في عهد كينيدي لمنع إجراء انتخابات ديمقراطية، ومن المشاركة المباشرة في حملات التمرد المضاد الفتاكة في عهد جونسون، وتوريد الأسلحة المتواصل إلى غواتيمالا خلال أواخر السبعينيات (خلافاً للمدعيات الوهمية) والاعتماد على دولتنا المرتزقة اسرائيل لملء الفراغ حين تنفذ القيود التي يصدرها الكونغرس، والتأييد الأمريكي الحماسي الذي يذهب حتى إلى أبعد من السنة المذهلة لغواتيمالا في الثمانينيات، والثناء على «الديمقراطية الناشئة» التي يتسامح معها الآن العسكر الحاكمون كوسيلة لابتزاز الأموال من الكونغرس. ولنا أن نقول إن هذه كانت «فصولاً حافلة بالفوضى» و«تخبطاً» (نجح في واقع الأمر في أهدافه الرئيسية)، ولا شيء أكثر من هذا (ستيفن كينزر)[٨٤]. رابعاً، إن الخط اللين والخط المتشدد قد تبناهما الأشخاص أنفسهم، في الوقت ذاته، الأمر الذي يكشف أن القضايا هي تكتيكية، ولا تنطوي على خروج عن المبدأ المشترك. كل هذا يمكّن من تسليط نظرة ثاقبة على طبيعة السياسة وعلى الثقافة السياسية التي تتكون فيها السياسة.

تنطبق الطرق ذاتها بصورة عامة كما في القضايا التي بحثت وفي عدد آخر شبيه بها. إن

Texas Press, 1985), and National Security Council (NSC) 141/1, «Progress Report,» 23/7/1953. =

(٨٣) Chomsky, *Turning the Tide*, pp. 198ff., and *Latinamerica Press* (Lima), 24/12/1987.

(٨٤) Stephen Kinzer in: *New York Times*, 10/1/1988.

كينزر مطّلع فعلاً على الوقائع، لكونه شارك في تأليف كتاب مهمّ حول الموضوع:

Stephen C. Schlesinger and Stephen Kinzer, *Bitter Fruit: The Untold Story of the American Coup in Guatemala* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1982).

المقال الرئيسي في الصحافة هو دائماً ان تخريب الديمقراطية إنما جرى القيام به دفاعاً عن النفس ضد التهديد السوفياتي؛ لم يكن لدينا من خيار، كما يوضح محرر مجلة فورين أفيرز (انظر ما سبق). ويقترب جون لويس غاديس من هذا التفكير كثيراً حين يقول «إن النجاح المتزايد للأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية وشرق المتوسط والصين» أثار على نحو له ما يبرره «الشكوك بشأن سلوك الاتحاد السوفياتي»، وإن كانت شعبية تلك الأحزاب «إنما نشأت بالأساس من فعاليتها في المقاومة ضد المحور»[٨٥]. إن الجمع الوضيع هو المشكلة وينبغي تركيبه بوسائل أخرى إذا لم يمكن توجيه العمليات الديمقراطية على نحو صحيح.

سادساً: الغوغاء غير المدجّنين

لا تنشأ معضلة هيوم عن الحكومة إلا إذا افترضنا وجوداً جوهرياً في الطبيعة البشرية يسميه باكونين «غريزة الحرية». والإخفاق في العمل وفق هذه الغريزة هو الذي أثار دهشة هيوم. وهذا الإخفاق ذاته هو الذي أوحى إلى روسّو قولته الكلاسيكية التي تفجّع فيها على أن الناس يولدون أحراراً ولكنهم مكبّلون بالاغلال في كل مكان، تغويهم أوهام المجتمع المدني الذي خلقه الأغنياء لضمان غنائمهم المنهوبة. قد يتبنى البعض هذا الافتراض بصفته أحد «المعتقدات الطبيعية» التي توجه سلوكهم وتفكيرهم. وقد بذلت بعض الجهود لتأسيس غريزة الحرية في نظرية أساسية عن الطبيعة البشرية، وهي جهود لا تخلو من إثارة الاهتمام ولكنها لم تنجح في بغيتها. ويظل هذا المعتقد الطبيعي، كغيره من سنن المنطق السليم، مبدأ تنظيمياً من مبادىء الإيمان، لنا أن نقبله أو نرفضه. ويمكن الخيار الذي نختاره أن تكون له نتائج بعيدة المدى لنا وللآخرين.

سيتفق الذين يأخذون بمبدأ المنطق السليم القائل إن الحرية هي حقنا الطبيعي وحاجتنا الأساسية مع برتراند راسل القائل بأن الفوضوية [وهي النظرية السياسية التي تقول إن جميع أشكال السلطة الحكومية غير مرغوب فيها ولا ضرورة لها البتة، وتنادي بإقامة مجتمع مرتكز على التعاون الطوعي بين الأفراد والجماعات] هي «المثل الأعلى النهائي الذي ينبغي أن يدانيه المجتمع». فهياكل السلطة الهرمية والهيمنة هي غير شرعية بشكل أساسي. وهي لا يمكن الدفاع عنها إلا على أساس الحاجة الطارئة، وهذه حجة لا تصمد أمام التحليل. وكما قال راسل قبل سبعين سنة «فإن الروابط القديمة للسلطة لا ميزة ذاتية لها. إن الناس بحاجة إلى أسباب للتخلي عن حقوقهم، والأسباب المقدمة هي أسباب زائفة لا تقنع إلا الذين لديهم مصلحة ذاتية في اقتناعهم... إن ظرف الثورة موجود لدى النساء تجاه الرجال، لدى الأمم المضطهدة تجاه مضطهديها وموجود خاصة لدى العمال تجاه رأس المال. إنها حالة حافلة بالخطر كما يبين التاريخ، ولكنها حافلة بالأمل أيضاً»[٨٦].

---

(٨٥) John Lewis Gaddis, *The Long Peace* (New York: Oxford University Press, 1987), p. 37.

(٨٦) لمزيد من البحث، انظر المحاضرات التذكارية لبرتراند راسل، التي ألقيت في كلية ترينيتي، كامبريدج: Noam Chomsky, *Problems of Knowledge Freedom* (New York: Random House; Pantheon Books, c1971).

يُرجع راسل عادة الإذعان جزئياً إلى التطبيقات التعليمية القسرية. وتذكّر آراؤه بمفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر الذين قالوا إنه يجب عدم حشو العقل بالمعرفة «من الخارج، كأنه إناء، وإنما يجب إيقاد شرارته وإيقاظه. . . إن نمو المعرفة يشبه نمو الثمر؛ ومهما عاونت المسبّبات الخارجية، فإن القوة الداخلية وفعالية الشجرة هما اللتان يجب أن تنضجا العصارات إلى حد النضج الصحيح». ثمة مفاهيم مشابهة نجدها في طيات فكر عصر التنوير عن الحرية السياسية والفكرية، وعن طبقة العمال المعزولة مما يحوّل العامل إلى أداة لغايات أخرى بدلاً من أن يكون كائناً بشرياً يحقق حاجاته الباطنة ـ وهذا مبدأ أساسي في الفكر الليبرالي الكلاسيكي، وإنْ طمره النسيان من أمدٍ بعيد لما فيه من مضاعفات ثورية. إن هذه الأفكار والقيم تحتفظ بقوّتها وصلتها الوثيقة بالموضوع، ولكنها بعيدة جداً عن التحقيق في أي مكان. وما دام الأمر كذلك، تظل الثورات التحريرية في القرن الثامن عشر أبعد شيء عن التمام والاكتمال وتبقى رؤيا في أفق المستقبل(٨٧).

قد يأخذ المرء هذا المعتقد الطبيعي وقد تأكد من حقيقة مفادها أن الغوغاء، بالرغم من الجهود المبذولة لاحتوائهم، يستمرون في الكفاح من أجل حقوقهم الإنسانية الأساسية. ومع مرور الزمن تحققت جزئياً بعض المثل العليا التحررية أو أصبحت عملة شائعة التداول. إن عدداً من الأفكار المريعة التي نادى بها الديمقراطيون الراديكاليون في القرن السابع عشر، مثلاً، تبدو اليوم داجنة تماماً، ولو أن بصائر سابقة أخرى تظل خارج متناولنا الأخلاقي والفكري حالياً.

من القضايا المثيرة للاهتمام مسألة الكفاح من أجل حرية الكلام ـ وهي حرية جوهرية لأنها في القلب من سلسلة كاملة من الحريات والحقوق. إن من المسائل المركزية في العصر الحديث مسألة معينة هي: متى يكون للدولة، إن كان لها ذلك إطلاقاً، أن تحرّم محتوى الاتصالات. هناك، كما رأينا سابقاً، حتى الذين يُعتبرون من كبار المتحررين قد تبنوا آراء تأخذ بالتقييد والتحفظ في هذه المسألة(٨٨). من العناصر الخطيرة موضوع القذف التحريضي، أي أن الدولة يمكن أن تهاجم إجرامياً بالكلام، «وهذا علامة مميزة للمجتمعات المغلقة في العالم»، كما يقول المؤرخ هاري كالفين المختص بتاريخ القانون. إن مجتمعاً يحتمل وجود قوانين ضد القذف التحريضي لا يُعتبر مجتمعاً حراً، مهما تكن فضائله الأخرى. كان الذين يقترفون هذه الجريمة في انكلترا في أواخر القرن السابع عشر يعاقبون بالخصي وبقر البطن وتقطيع الأوصال وقطع الرأس. وكان هناك طوال القرن الثامن عشر اتفاق عام في الرأي على أنه لا يمكن الحفاظ على السلطة القائمة إلا بإسكات النقاش المخرِّب، و «أن أي تهديد

---

(٨٧) جيمس هاريس ورالف كودورث في: Noam Chomsky, *Cartesian Linguistics: A Chapter in History of Rationalist Thought* (New York: Harper and Row, 1966).

ولمزيد من النقاش، انظر: «Language and Freedom».

التي أعيد طبعها في: Noam Chomsky, *For Reasons of State* (New York: Pantheon Books, 1973), and Peck, ed., *The Chomsky Reader*.

(٨٨) لمزيد من النقاش والمراجع، انظر: Chomsky, *Necessary Illusions*, appendix V, section 8.

حقيقي أو صوري لسمعة الحكومة الحسنة» يجب منعه بالقوة (ليونارد ليفي). وقال أحد الكتّاب «إن الأفراد العاديين ليسوا قضاةً يحاكمون رؤساءهم... لأن هذا سيريك الحكومة كلها». وليست الحقيقة بدفاع: فالتهم الصحيحة أكثر إجراماً من التهم الزائفة لأنها تخزي سمعة السلطة(٨٩).

نجد في هذا الصدد أن معاملة الرأي المنشق تتبع نموذجاً مشابهاً في عصرنا التحرري. فالتهم الزائفة والسخيفة ليست مشكلة حقيقية؛ إنما النقاد غير ذوي الضمائر الذين يفضحون حقائق غير مرغوب فيها هم الذين يجب حماية المجتمع من شرورهم.

كان يؤخذ بمذهب القذف التحريضي في المستعمرات الأمريكية أيضاً. فعدم التسامح مع الرأي المنشق خلال المرحلة الثورية أمر يشتهر بصيته السيّىء. وقد وافق توماس جفرسون وهو المتحرر الأمريكي الكبير، على أن العقاب صحيح «لخائنٍ في فكره لا في عمله»، وخوّل اعتقال المشتبه بهم سياسياً. ووافق هو وغيره من مؤسسي الدولة أن «الكلام الخياني والاحتقاري» ضد سلطة الدولة القومية أو أي من ولاياتها المكوِّنة لها يُعتبر عملاً إجرامياً. يقول ليونارد ليفي:

> خلال الثورة كان جفرسون، شأنه شأن واشنطن وجون آدمز وجون كوينسي آدمز وباين، يعتقد أنه لا يمكن التسامح بخلافات جديّة في الرأي السياسي عن قضية الاستقلال، ولا يمكن وجود بديل مقبول للإذعان التام للقضية الوطنية. كانت هناك في كل مكان حرية غير محدودة لإطرائها ولا حرية أبداً لانتقادها.

في مستهل الثورة حث المؤتمر القاريّ للولايات المتحدة على تشريع قانون يحول دون الناس «وانخداعهم واستدراجهم إلى آراء خاطئة». وظل جفرسون وأنصاره على هذا المنوال إلى أن أخضعوا هم أنفسهم إلى إجراءات قمعية في أواخر التسعينيات من القرن الثامن عشر، فطوروا عندئذٍ جملة أفكار أكثر تحرراً لحماية ذواتهم - بيد أنهم قلبوا ظهر المجن حين تولوا السلطة(٩٠).

لم يكن هناك في الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الأولى إلا أساس هزيل لحرية الكلام، وظل قانون القذف التحريضي نافذاً إلى أن نقضته المحكمة العليا في ١٩٦٤. وفي ١٩٦٩ قامت هذه المحكمة أخيراً بحماية الكلام باستثناء «التحريض على عمل غير قانوني وشيك». فبعد قرنين من الثورة تبنت المحكمة العليا في نهاية المطاف الموقف الذي دعا إليه جيريمي بنثام في ١٧٧٦ الذي جادل بالقول إن على الحكومة الحرة أن تسمح لـ «الساخطين بأن يفصحوا عن مشاعرهم ويوحدوا خططهم ويمارسوا أي شكل من أشكال المعارضة باستثناء الثورة الفعلية، وإلاّ لا يكون لدى السلطة التنفيذية أي مبرر قانوني في إزعاجهم».

---

(٨٩) Levy, *Emergence of a Free Press*, pp. xvii, 9, 102, 41 and 130.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ١٧٨ - ١٧٩، ٢٩٧، و٣٣٧ وما بعدها، و
Levy, *Jefferson and Civil Liberties: The Darker Side,* pp. 25ff.

إن قرار المحكمة العليا الصادر في ١٩٦٩ قد وضع مقياساً تحررياً أعتقد أنه فريد في العالم. ففي كندا مثلاً لا يزال الناس يسجنون إذا نشروا «أخباراً كاذبة»، وهذا أمر كان يعتبر جريمة في سنة ١٢٧٥ لحماية الملك(٩١).

لا يزال الوضع في أوروبا أكثر بدائيةً. ففرنسا حالة صارخة، بالنظر إلى التناقض المذهل بين الخطب الرنانة في تهنئة الذات وبين التطبيق القمعي الذي هو من الشيوع بحيث لا يلاحظ. وفي انكلترا حماية محدودة لحرية الكلام، فهي تتسامح حتى مع أمر مخزٍ كقانون التجديف. ويجدر بالذكر خاصة رد الفعل تجاه مسألة سلمان رشدي، لا سيما ما أبداه «المحافظون» المزيفون. فقد اتهم رشدي في المحاكم بالقذف التحريضي والتجديف، ولكن المحكمة العليا قررت أن قانون التجديف لا ينطبق إلا على المسيحية وليس على الاسلام، وانه لا يشكل قذفاً تحريضياً إلا الهجوم الكلامي «ضد صاحبة الجلالة أو حكومتها أو مؤسسات الدولة الأخرى». وهكذا ثبتت المحكمة مذهباً أساسياً يأخذ به آية الله الخميني وستالين وغوبلز وغيرهم من مناهضي الحرية، وأقرت في الوقت عينه أن القانون الانكليزي لا يحمي إلا السلطة الداخلية من الانتقاد. ولا شك أن الكثيرين سيتفقون مع كونور كروز أوبراين الذي قام، حين كان وزيراً للبريد والبرق في إرلندة، بتعديل قانون دائرة الإذاعة لكي يسمح للدائرة بأن ترفض إذاعة أية مادة تعدّ في رأي الوزير «شيئاً ينحو إلى تقويض سلطة الدولة»(٩٢).

ينبغي أن نتذكر أيضاً أن الحق في حرية الكلام في الولايات المتحدة لم يثبته التعديل الأول للدستور بل ثبّته وحدها الجهود المخلصة على مدى طويل من الزمن للحركة العمالية وحركات حقوق الإنسان والدعوة ضد الحرب في الستينيات وغيرها من القوى الشعبية. وقد أشار جيمس ماديسون إلى أن «الحاجز الورقي» لن يكفي قط لمنع الطغيان. إن الحقوق لا تثبت بالكلمات، إنما تُكتسب وتُحفظ بالكفاح.

من الجدير بالذكر أيضاً أن الانتصارات التي حازتها حرية الكلام لم تكسب في الغالب إلا دفاعاً عن آراء منحرفة ومريعة جداً. فقرار المحكمة العليا الصادر في سنة ١٩٦٩ كان عن منظمة «كو كلاس كلان» وحمايتها من المحاكمة بعد أن عقدت اجتماعاً على طريقتها حضره المقنّعون مع البنادق وصليب يحترق للمناداة بـ «دفن العبيد» و «إرجاع اليهود الى إسرائيل».

---

(٩١) Levy, *Emergence of a Free Press*, pp. 6 and 167.

(٩٢) بالنسبة إلى قلة من الأمثلة الكثيرة التي يمكن ذكرها، قضية فرنسا، انظر:
Chomsky, *Necessary Illusions*, p. 344.

حول مسألة سلمان رشدي، انظر: Christopher Frew, «Craven Evasion on the Threat to Freedom,» *Scotsman*, 3/8/1989.

مشيراً إلى سلوك بول جونسون وهيو تريفور ـ روبر الشائن اللذين لم يكونا الوحيدين.
High Court in: *New York Times*, 10/4/1990.

ذُكر أوبراين في: *British Journalism Review*, vol. 1, no. 2 (Winter 1990).

هناك بالنسبة إلى حرية التعبير موقفان لا ثالث لهما: إما أن تدافع عنها بقوة من أجل آراء تكرهها، أو ترفضها لصالح مقاييس ستالينية/ فاشية(٩٣).

إننا لا نعرف هل أن غريزة الحرية هي غريزة حقيقية أم لا. ولئن كانت حقيقية، فإن التاريخ يعلمنا أن من الممكن إخمادها، ولكنها لم تقتل بعد. إن الشجاعة والاخلاص اللذين يبديهما المناضلون من أجل الحرية هما في الغالب على درجة استثنائية رائعة. وقد حصل نمو بطيء في الوعي على مدى سنين فتحقق من الأهداف ما كان يُعتبر طوباوياً أو لا يخطر على بال إلا نادراً في عصور سابقة. ويمكن للمتفائل العنيد أن يشير إلى هذا السجل ويعبّر عن أمله بأنه ما ان يحل عقد جديد يليه قرن جديد حتى تتمكن الإنسانية من التغلب على بعض عللها الاجتماعية؛ أما الآخرون فلهم أن يستنتجوا دروساً مختلفة من التاريخ الحديث. من الصعب أن نرى أسساً عقلانية لتأكيد هذا المنظور أو ذاك. وكما هو الحال في عدد من المعتقدات الطبيعية التي تهدي حياتنا، فإننا لا يمكننا إلا أن نختار وفق سليقتنا وآمالنا.

إن نتائج مثل هذا الاختيار ليست خافية. فإذا أنكرنا غريزة الحرية، فإننا لن نثبت سوى أن البشر ما هم إلا سلالة حيوانية فتاكة في طريق مسدود من التطور؛ أما إذا رعيناها، إن كانت حقيقية، فقد نجد طرقاً لمعالجة المآسي والمشاكل الإنسانية المريعة، والرهيبة في حجمها.

---

(٩٣) Levy, *Emergence of a Free Press*, pp. 226-227, and Harry Kalven, *A Worthy Tradition* (New York: Harper and Row, 1988), pp. 63, 227ff and 121ff.

لا يمكن أي تعليق موجز مماثل على حرية القول أن يزعم أنه وافٍ بالمراد، وكما ذُكر، تبرز مسائل أكثر تعقيداً عندما ننتقل من التعبير عن آراء الى التعبير الذي يجاور التحريض على الفعل (لنقل، إصدار الأمر الى قاتل مسلح بمسدس بأن يطلق النار)، وكذلك عندما ندرس الحق في مجال خاص وقضايا أخرى.

المـــراجـــع

Books

Acheson, Dean. *Present at the Creation*. New York: Norton, 1969.

Alstyne, Richard van. *The Rising American Empire*. New York: Oxford University Press, 1960.

Altimir, Oscar. *World Bank Staff Working Paper no.522*. Washington, D.C.: World Bank, 1982.

Amendola, Giorgio. *Storia del Partito Communista Italiano*. Roma: Editori Riuniti, 1979.

Ameringer, Charles D. *Don Pepe: A Political Biography of José Figueres of Costa Rica*. Albuquerque: University of New Mexico, c1978.

Amsden, Alice. *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*. New York: Oxford University Press, 1989.

Anderson, Irvine H. *Aramco, the United States and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981.

Aron, Adrianne (ed.). *Flight, Exile, and Return*. San Francisco: Committee for Health Rights in Central America, 1988.

Backer, John H. *The Decision to Divide Germany: American Foreign Policy in Transition*. Durham, N.C.: Duke University Press, 1978.

Banuri, Tariq (ed.). *No Panacea: The Limits of Economic Liberalization*. New York: Oxford University Press, [Under Press].

Barry, Tom and Deb Preusch. *The Soft War*. New York: Grove, 1988.

Black, Jan Knippers. *United States Penetration of Brazil*.

Blackstock, Nelson (ed.). *COINTELPRO: The FBI's Secret War on Political Freedom*. New York: Vintage Books, 1976.

Blechman, Barry M. and Stephen Kaplan (eds.). *Force without War*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1978.

Blum, William. *The CIA: A Forgotten History: US Global Interventions since World War 2*. London; Atlantic Highlands; N.J., Zed Books, 1986.

Borden, William S. *The Pacific Alliance.* Madison, Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1984.

Bower, Tom. *The Paperclip Conspiracy.* [n.p.]: Michael Joseph, 1987.

Brady, Robert. *Business as a System of Power.* New York: Columbia University Press, 1943.

Bundy, McGeorge. *Danger and Survival.* New York: Random House, 1988.

Cameron, Bruce and Penn Kemble. *From a Proxy Force to a National Liberation Movement.* ms [Manuscript], February 1986.

Chomsky, Noam. *American Power and the New Mandarins.* New York: Pantheon Books, 1969.

———. *At War with Asia.* New York: Pantheon Books, 1970.

———. *Cartesian Linguistics: A Chapter in History of Rationalist Thought.* New York: Harper and Row, 1966.

———. *The Culture of Terrorism.* Boston, Mass.: South End Press, 1987.

———. *Deterring Democracy.* New York; London: Verso, 1991.

———. *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians.* Boston, Mass.: South End Press, 1983.

———. *For Reasons of State.* New York: Pantheon Books, 1973.

———. *Necessary Illusions.* Boston, Mass.: South End Press, c1989.

———. *On Power and Ideology.* Boston, Mass.: South End Press, 1987.

———. *Peace in the Middle East? Reflections on Justice and Nationhood.* New York: Vintage Books; Pantheon Books, 1974.

———. *Pirates and Emperors.* Montréal: Black Rose Books; New York: Claremont, 1986.

———. *Problems of Knowledge and Freedom.* New York: Random House; Pantheon Books, c1971.

———. *Towards a New Cold War: Essays on the Current Crisis and How We Got There.* New York: Pantheon Books, c1982.

———. *Turning the Tide.* Boston, Mass.: South End Press, c1985.

——— and Edward S. Herman. *Manufacturing Consent.* New York: Pantheon Books, 1988.

———. *The Political Economy of Human Rights.* Boston, Mass.: South End Press, c1979. 2 vols.

——— and Howard Zinn (eds.). *Critical Essays: The Pentagon Papers.* Senator Gravel Edition. Boston, Mass.: Beacon Press, 1972. vol.5: *Pentagon Papers.*

Clairmonte, Frédéric. *Economic Liberalism and Underdevelopment; Studies in the Disintegration of an Idea.* New York; London: Asia Publishing House, 1960.

Cockburn, Leslie. *Out of Control.* [n.p.]: Atlantic Monthly, 1987.

Cohen, Joshua and Joel Rogers. *On Democracy.* New York: Penguin Books, 1982.

Coleman, Kenneth M. and George C. Herring (eds.). *The Central American Crisis.* Wilmington, Del.: Scholarly Resources, c1985.

Crozier, Michel J., Samuel P. Huntington and Joji Watanuki. *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission.* New York: New York University Press, 1975.

Curry, Richard O. (ed.). *Freedom at Risk.* Philadelphia: Temple, 1988.

Danopoulos, Constantine (ed.). *Military Intervention and Withdrawal.* London: Routledge and Kegan Paul, 1990.

Darwin, Charles R. *Descent of Man*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981.

Davidson, Basil. *Scenes from the Anti-Nazi War*. New York: Monthly Review Press, c1980.

Davie, George Elder. *The Democractic Intellect; Scotland and her Universities in the Nineteenth Century*. Edinburgh: Edinburgh University Press, c1961.

Deighton, Anne. *The Impossible Peace: Britain, the Division of Germany, and the Origins of the Cold War*. New York: Oxford University Press, 1990.

Diggins, John P. *Mussolini and Fascism; the View from America*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1972.

Di Tella, Guido and Rudiger Dornbusch. *The Political Economy of Argentina, 1946-1983*. Pittsburgh: [n.pb.], 1989.

Dower, John W. *War without Mercy: Race and Power in the Pacific War*. New York: Pantheon Books, c1986.

Drinnon, Richard. *Facing West: The Metaphysics of Indian-Hating and Empire Building*. Minneapolis: University of Minnesota, c1980.

Durham, William H. *Scarcity and Survival in Central America*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1979.

Elliot, William Yandell (ed.). *The Political Economy of American Foreign Policy*. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1955.

Evans, Peter. *Dependent Development: The Alliance of Multinational State, and Local Capital in Brazil*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, c1979.

Ferguson, Thomas and Joel Rogers. *Right Turn*. New York: Hill and Wang, 1986.

Filippelli, Ronald. *American Labor and Postwar Italy, 1943-1953*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1989.

Flamm, Kenneth. *Targeting the Computer*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1987.

Franke, Richard and Barbara Chasin. *Kerala: Radical Reform as Development in an Indian State*. [n.p.]: Institute for Food and Development Policy, 1989. (Food First Development Report; no.6)

Friedman, Lawrence. *Inventors of the Promised Land*. New York: Knopf, 1975.

Friedman, Thomas. *From Beirut to Jerusalem*. [n.p.]: Farrar Straus Giroux, 1989.

Gaddis, John Lewis. *The Long Peace*. New York: Oxford University Press, 1987.

———. *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy*. New York: Oxford University Press, 1982.

Galeano, Eduardo. *Days and Nights of Love and War*. New York: Monthly Review Press, 1983.

Gardner, Lloyd. *Safe for Democracy*. New York: Oxford University Press, [n.d.].

——— (ed.). *Redefining the Past: Essays in Diplomatic History in Honor of William Appleman Williams*. Oregon State: [n.pb.], 1986.

Garthoff, Raymond L. *Détente and Confrontation: American Soviet Relations from Nixon to Reagan*. Washington, D.C.: Brookings Institution, c1985.

Gendzier, Irene. *The Way They Saw it Then*. ms [Manuscript], February 1990.

George, Alexander (ed.). *Western State Terrorism*. [n.p.]: Polity Press, 1991.

Gerschenkron, Alexander. *Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays*. Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1962.

Gimbel, John. *Science, Technology, and Reparations*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1990.

Gleijeses, Piero. *Politics and Culture in Guatemala*. Michigan: [n.pb.], 1988.

Godson, Roy. *American Labor and European Politics: The AFL as a Transnational Force*. New York: Crane, Russak, ©1976.

Goudvis, Patricia. «Making Propaganda and Mobilizing Support.» University of Texas, Institute of Latin American Studies.

Grosser, Alfred. *The Western Alliance: European American Relations since 1945*. New York: Continuum, 1980.

Gutman, Roy. *Banana Diplomacy*. New York: Simon and Schuster, ©1988.

Halliday, Fred. *The Making of the Second Cold War*. London: Verso, 1983.

Halliday, Jon and Bruce Cumings. *Korea: The Unknown War*. New York: Viking Press; Pantheon Books, 1988.

Harper, John L. *America and the Reconstruction of Italy, 1945-1948*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986.

Herman, Edward S. *The Real Terror Network*. Boston, Mass.: South End Press, ©1982.

——— and Frank Brodhead. *The Rise and Fall of the Bulgarian Connection*. New York: Sheridan Square, ©1986.

——— and Gerry O'Sullivan. *The «Terrorism» Industry*. New York: Pantheon Books, 1990.

Hill, Christopher. *The World Turned Upside Down*. London: Penguin Books, 1975.

Hitchens, Christopher. *Cyprus*. London; New York: Quartet Books, 1984.

Hogan, Michael J. *The Marshall Plan: America, Britain and the Reconstruction of Western Europe, 1947-1952*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987.

Horsman, Reginald. *Race and Manifest Destiny*. Cambridge: Harvard University Press, 1981.

Hunter, Jane. *The Israeli Connection: Israeli Involvement in Paramilitary Training in Colombia*. [n.p.]: Arab American Institute, 1989.

International League. *El Camino de la Niebla*. Bogotá: [n.pb.], 1990.

Jeffreys-Jones, Rhodri. *The CIA and American Democracy*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989.

Jenkins, Brian M. *New Modes of Conflict*. Santa Monica, Calif.: Rand, 1983.

Jennings, Francis. *Empire of Fortune*. New York: Norton, ©1988.

Johnson, Chalmers A. *MITI and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925-1975*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1982.

Jonas, Susanne. *Revolution and Intervention in Central America*. San Francisco: Synthesis Publications; Westview Press, ©1983.

Kalven, Harry. *A Worthy Tradition*. New York: Harper and Row, 1988.

Kattenburg, Paul M. *The Vietnam Trauma in American Foreign Policy, 1945-1975*. [New Brunswick, N.J.]: Transaction Books, 1982.

Kissinger, Henry. *American Foreign Policy*. New York: Norton, 1969.

———. *Report of the National Bipartisan Commission on Central America*. 10 January 1984.

Kolko, Gabriel. *Confronting the Third World*. New York: Pantheon Books, 1988.

———. *The Politics of War: The World and United States Foreign Policy, 1943-1945.* New York: Random House, ©1968.
Kornbluh, Peter. *Nicaragua.* Washington: Center for Policy Studies, 1987.
Krasner, Stephen. *Defending the National Interest.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978.
Krenn, Michael. *U.S. Policy Toward Economic Nationalism in Latin America, 1917-1929.* [n.p.]: Scholarly Resources, 1990.
Krueger, Henrik. *The Great Heroin Coup.* Boston, Mass.: South End Press, 1980.
Kwitny, Jonathan. *The Crimes of Patriots.* New York: Norton, 1987.
La Feber, Walter. *Inevitable Revolutions.* New York: Norton, 1983.
Lansing, Wilson and Lloyd Gardner. *Safe for Democracy.* New York: Oxford University Press, [n.d.].
Leacock, Ruth. *Requiem for Revolution.* Kent, O.H.: Kent State University Press, 1990.
Levy, Leonard Williams. *Emergence of a Free Press.* New York: Oxford University Press, 1985.
———. *Jefferson and Civil Liberties: The Darker Side.* Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1963; Ivan Dee, 1989.
Lewin, Moshé. *Lenin's Last Struggle.* New York: Pantheon Books, 1968.
Linfield, Michael. *Freedom Under Fire.* Boston, Mass.: South End Press, 1990.
McCann, Thomas P. *An American Company: The Tragedy of United Fruit.* New York: Crown, ©1976.
McCoy, Alfred W., Cathleen B. Reach and Leonard D. Adams. *The Politics of Heroin in Southeast Asia.* New York: Harper and Row, 1972.
McNeil, Francis. *War and Peace in Central America.* New York: Scribner's, 1988.
MacEwan, Arthur. *Dollars and Sense.* January-February 1989.
Marrese, M. and J. Vanous. *Soviet Subsidization of Trade with Eastern Europe.* Berkeley, Calif.: University of California, ©1983.
Marshall, John, Peter Dale Scott and Jane Hunter. *The Iran Contra Connection.* Boston, Mass.: South End Press, 1987.
Melrose, Dianna. *Nicaragua: The Threat of a Good Example?* Oxford: Oxfam, 1985.
Miller, Aaron David. *Search for Security: Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 1939-1949.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1980.
Miller, James E. *The United States and Italy, 1940-1950.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1986.
Mirsky, D. *Russia: A Social History.* London: [n.pb.], 1952.
Moody, Kim. *An Inquiry to All.* London: Verso, 1988.
Moore, Joe. *Japanese Workers and the Struggle for Powers, 1945-1947.* Madison, Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1983.
Morgan, Edmund S. *Inventing the People.* New York: Norton, 1988.
Morgenthau, Hans Joachim. *The Purpose of American Politics.* New York: Vintage Books, 1964.
Morita, Akio and Shintaro Ishihara. *The Japan that Can Say No.* Tokyo: Konbusha, [n.d.].
Morley, Morris. *Imperial State: The United States and Revolution and Cuba, 1952-1986.* New York; London: Cambridge University Press. 1987.

Morris, Roger. *Uncertain Greatness*. London: Quartet Books; Harper and Row, 1977.

Moynihan, Daniel Patrick. *A Dangerous Place*. Boston: Little, Brown, 1978.

Nairn, Tom. *The Enchanted Glass*. London: Hutchinson, 1988.

Needler, Martin. *Problems of Democracy in Latin America*. Lexington, Mass.: Lexington Books, °1987.

Neff, Donald. *Warriors for Jerusalem: The Six Days that Changed the Middle East*. New York: Linden Press; Simon and Schuster, 1984.

O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead. *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy*. Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1986.

O'Reilly, Kenneth. *Racial Matters*. New York: Free Press; London: Macmillan, °1989.

Painter, David S. *Oil and the American Century*. Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, °1986.

Parker, Phyllis R. *Brazil and the Quiet Intervention, 1964*. Austin: University of Texas, °1979.

Pastor, Robert, *Condemned to Repetition*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987.

Paterson, Thomas G. (ed.). *Kennedy's Quest for Victory*. New York: Oxford University Press, 1989.

Peck, James (ed.). *The Chomsky Reader*. New York: Pantheon Books, 1987.

Phongpaichit, Pasuk. *From Peasant Girls to Bangkok Masseuses*. Geneva: International Labor Office, 1982.

Pilger, John. *A Secret Country*. [n.p.]: Jonathan Cape, 1989.

Polanyi, Karl. *The Great Transformation, Political and Economic Origins of Our Time*. Boston: Beacon Press, 1957.

Rabe, Stephen G. *Eisenhower and Latin America*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988.

Rand, Christopher T. *Making Democracy Safe for Oil: Oilmen and the Islamic East*. Boston: Little, Brown, 1975.

Ranelagh, John. *The Agency: The Rise and Decline of the CIA*. New York: Simon and Schuster, °1986.

Rielly, John E. *American Public Opinion and U.S. Foreign Policy, 1987*. [Chicago]: Chicago Council on Foreign Relations, 1987.

Rietman, Lex. *Over objectiviteit, betonrot en de pijlers van de democratie: De Westeuropese pers en het nieuws over Midden-Amerika*. [n.p.]: Universiteit Nijmegen, Instituut voor massacommunicatie, 1988.

Rossiter, Clinton and James Lare (eds.). *The Essential Lippmann: A Political Philosophy for Liberal Democracy*. Cambridge: Harvard University Press, 1982.

Rotter, Andrew J. *The Path to Vietnam*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1987.

Schaller, Michael. *The American Occupation of Japan*. New York: Oxford University Press, 1985.

Schiff, Ze'ev and Ehud Ya'ari. *Israel's Lebanon War*. New York: Simon and Schuster, 1984.

Schiller, Herbert L. *The Corporate Takeover of Public Expression*. New York: Oxford University Press, 1989.

Schlesinger, Stephen C. and Stephen Kinzer. *Bitter Fruit: The Untold Story of the American Coup in Guatemala*. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1982.

Schmitz, David: *The United States and Fascist Italy*. [Chapel-Hill]: University of North Carolina, 1988.

Schonberger, Howard B. *Aftermath of War*. Kent, O.H.: Kent State University Press, 1989.

Schoultz, Lars. *Human Rights and United States Policy Toward Latin America*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981.

———. *National Security and United States Policy Toward Latin America*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987.

Schwartz, William A. [et al.]. *The Nuclear Seduction*. Berkeley, Calif.: University of California, 1990.

Scott, Peter Dale. *The War Conspiracy: The Secret Road to the Second Indochina War*. Indianapolis: Bobbs-Merrill, 1972.

Segev, Samuel. *The Iranian Triangle*. New York: Free Press, 1988.

Shane, Douglas R. *Hoofprints on the Forest: Cattle Ranching and the Destruction of Latin America's Tropical Forests*. Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, ᶜ1986.

Shanin, Teodor. *Russia as a «Developing Society»*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1985.

Shlaim, Avi. *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine*. New York: Columbia University Press, 1988.

Simpson, Christopher, *Blowback*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1988.

Sklar, Holly. *Washington's War on Nicaragua*. Boston, Mass.: South End Press, 1988.

Spiegel, Steven, L. *The Other Arab-Israeli Conflict*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, ᶜ1985.

Stivers, William. *Supremacy and Oil: Iraq, Turkey and the Anglo-American World Order, 1918-1980*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1982.

Stoff, Michael B. *Oil, War and American Security: The Search for a National Policy on Foreign Oil, 1941-1947*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1980.

Thomas, Andy, *Effects of Chemical Warfare*. London; Philadelphia: Taylor and Francis; Soina, Sweden: Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], 1985.

Todorov, Tzvetan. *The Conquest of America*. New York: Harper and Row, ᶜ1984.

Treverton, Gregory F. *Covert Action: The Limits of Intervention in the Postwar World*. New York: Basic Books, ᶜ1987.

Triska, Jan F. (ed.). *Dominant Powers and Subordinate States: The United States in Latin America and the Soviet Union in Eastern Europe*. Durham, N.C.: Duke University Press, 1986.

United States, Central Intelligence Agency (CIA). *The Pike Report*. Nottingham: Spokesman Books, 1977.

———. *Review of the World Situation*. 17 August 1949.

Vallianatos, Evan G. *Fear in the Countryside: The Control of Agricultural Resources in the Poor Countries by Nonpeasant Elites*. Cambridge, Mass.: Ballinger Publishing Company, ᶜ1976.

Vogel, Ezra F. *One Step Ahead in China: Guangdong Under Reform*. Cambridge: Harvard University Press, 1989.

Walker, Thomas (ed.). *Nicaragua: the First Five Years.* San Francisco: Westview Press, 1986; 1988.

Warburg, James P. *Germany: Key to Peace.* Cambridge: Harvard University Press, 1953.

The White House. *National Security Strategy of the United States.* March 1990.

Winson, Anthony. *Coffee and Modern Costa Rican Democracy.* New York: St. Martin's Press, 1989.

Wolferen, Karel van. *The Enigma of Japanese Power.* New York: Knopf, 1989.

Wood, Bryce. *The Dismantling of the Good Neighbour Policy.* Austin: University of Texas Press, 1985.

Woodward, Bob. *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987.* London: Simon and Schuster, c1987.

Yanaga, Chitoshi. *Big Business in Japanese Politics.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968.

Young, Marilyn Blatt. *Rhetoric of Empire: American China Policy, 1895-1901.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968.

Periodicals

Abraham, Nabeel in: *American-Arab Affairs:* Winter 1989-1990.

Adams, Thomas Boylston in: *Boston Globe:* 3/2/1990.

Aguilar, Eloy in: *Associated Press:* 18/12/1989, and 22/12/1989.

«All Things Considered.» *Witness for Peace:* 2/11/1989.

Amnesty International: 6/11/1989.

Amsden, Alice. «East Asia's Challenge - to Standard Economics.» *American Prospect:* Summer 1990.

Andean Newsletter: September 1989.

Annan, Noel in: *New York Review of Books* (letters): 10/6/1982.

Apple, R.W. in: *New York Times:* 5/11/1989; 21/8/1990, and 30/8/1990.

Apsi (Chile): July 1990.

Arias, Oscar in: *New York Times:* 9/1/1990.

Ash, Timothy Garton in: *New York Review of Books:* 18/1/1990.

Aviation Week and Space Technology: 1/1/1990.

Avirgan, Tony in: *Mesoamerica:* March 1990.

Baker, James in: *Washington Post:* 22 September 1989.

———, US Department of State. «Why America is in the Gulf.» 29/10/1990.

Ball, George in: *New York Review of Books:* 6/12/1990.

Ball, Ian in: *Daily Telegraph* (London): 21/12/1989.

Barlow, Maude in: *Toronto Globe and Mail:* 5/11/1990.

Barricada Internacional (Managua, San Francisco): 22/12/1988; 3/11/1989, and 29/4/1990.

Barringer, Felicity in: *New York Times:* 16/8/1990.

Beamish, Rita in: *Associated Press:* 29/11/1989, and 20/1/1990.

Belsie, Laurent in: *Christian Science Monitor:* 9/8/1990.

Ben-Ami, Uriel in: *Al-Hamishmar:* 31/8/1989.

Ben-Yishai, Ron in: *Yediot Ahronot:* 30/8/1989.

Benhoff, Michael in: *Z Magazine* (letters): March 1989.

Bennett, Philip in: *Boston Globe:* 30/10/1989, and 5/2/1990.
Bennett, William in: *Wall Street Journal:* 19/9/1989.
Berke, Richard. «Bennett Asserts Drug Education isn't Key.» *New York Times:* 3/2/1990.
———. «Drug Study Faults Role of State Dept.» *New York Times:* 6/2/1990.
——— in: *New York Times:* 14/2/1990.
Bernal, Miguel Antonio. «Panama's Fight for Free Expression.» *Chicago Tribune:* 29/5/1990.
Berry, John. «The Legacy of Reaganomics.» *Washington Post:* 19 December 1988.
«The Bewildered American Raj: Reflections on a Democracy's Foreign Policy,» *Harper's:* March 1985.
Blake, Andrew in: *Boston Globe:* 16/3/1990, and 12/7/1990.
Blitzer, Wolf in: *Jerusalem Post:* 29/6/1984.
Blustein, Paul and Steven Mufson in: *Washington Post:* 25 December 1989.
Bonilla, Oswaldo in: *Boston Globe:* 4/1/1990.
«Bonn Says it won't Fund US Buildup.» *Washington Post:* 6 September 1990, and *Boston Globe:* 6/9/1990.
Boston Globe: 28/10/1986; 27/7/1987; 24/7/1988; 17/2/1989; 7/9/1989; 20/9/1989; 24/9/1989; 26/9/1989; 14/10/1989; 29/10/1989; 30/10/1989; 2/11/1989; 3/11/1989; 4/11/1989; 7/11/1989; 9/11/1989; 20/11/1989; 20/12/1989; 21/12/1989; 4/1/1990; 14/1/1990; 24/1/1990; 3/2/1990; 22/2/1990; 23/2/1990; 24/2/1990; 26/2/1990; 1/3/1990; 8/4/1990; 26/6/1990; 23/7/1990; 14/8/1990; 21/8/1990; 23/8/1990; 26/8/1990, and 11/10/1990.
Boston Globe and *Washington Post:* 30/12/1989.
Boudreaux, Richard in: *Los Angeles Times:* 5/8/1988.
Bourne, Peter in: *News and Analysis* (Council on Hemispheric Affairs (COHA)): 5/6/1990.
Bowen, Merle in: *Fletcher Forum:* Winter 1991.
Brennan, Peter in: *Tico Times:* 28/7/1989.
Brenneke, Richard in: *TG1* (Italian TV): 2/7/1990.
Brinkley, Douglas and G.E. Thomas. «Dean Acheson's Opposition to African Liberation.» *Transafrica Forum:* Summer 1988.
Brinkley, Joel in: *New York Times:* 4/10/1987.
British Journalism Review: vol.1, no.2, Winter 1990.
Brockman, James R. in: *America:* 24/3/1990.
Broder, David in: *Washington Post:* 6 August 1990, and *Boston Globe:* 6/8/1990.
———. «When US Intervention Makes Sense.» *Washington Post:* 22 January 1990.
Brokaw, Tom in: *NBC News:* 12/8/1990.
Brooke, James in: *New York Times:* 24/9/1989.
Brown, Frederick Z. in: *Indochina Issues:* November 1988.
Brumberg, Abraham in: «America and the World.» *Foreign Affairs:* 1989-1990.
Bush, George in: *Associated Press:* 17/4/1990.
——— in: *Reuters:* 26/9/1990.
——— in: *State Department Bulletin 81:* August 1981.
«The Business Magazine of the Developing World.» *South:* October 1989.
CAA: vol.11, no.33, 1984.
Cabezas, Mary in: *Guardian* (London): 1 August 1990.

Cale, Kirsten. «Ruthlessly to Intervene.» *Living Marxism* (London): November 1990.
Carlin, Michael in: *Boston Globe:* 9/8/1990. (Letter).
Carlson, David in: *U.S. Naval Institute Proceedings:* September 1989.
Carrizosa, Vásquez in: *Colombia Update* (Colombian Human Rights Committee): December 1989.
Carter, Hodding in: *Wall Street Journal:* 14/9/1989.
Cartoon, Auth in: *Philadelphia Inquirer:* 28/4/1989.
«Cease-Fire Primer.» *International Policy Report:* July 1988.
Central America Bulletin (CARIN): August 1989.
Central America NewsPak: 9/4/1990.
Central America Report (CAR)(Guatemala): vol.6, no.31, 1984; 28/4/1989; 28/7/1989; 10/11/1989;17/11/1980; 19/11/1989; 24/11/1989; 1/12/1989; 2/3/1990; 9/3/1990; 16/3/1990; 6/4/1990; 27/7/1990; 17/8/1990; 7/9/1990, and 5/10/1990.»
CEPAL in: *Excelsior* (Mexico): 27/12/1989.
Chardy, Alfonso in: *Miami Herald:* 29/2/1988, and 3/3/1988.
Chelala, César. «Central America's Health Plight.» *Christian Science Monitor:* 22/3/1990.
Chemin, Anne in: *Le Monde:* 21/9/1988.
Chomsky, Avi in: *Lies of Our Times:* November 1990.
Chomsky, Noam in: *Grand Street:* Winter 1987.
——— in: *Z Magazine:* January-March 1988; December 1989; January 1990; March 1990, and September 1990.
——— . «Letter from Lexington.» *Lies of Our Times:* July 1989, and August 1990.
Christensen, Mike in: *New York Times* (News Service): 7/2/1990.
Christian Science Monitor: 29/12/1989; 28/2/1990, and 9/4/1990.
Clad, James and Ted Morello in: *Far Eastern Economic Review* (FEER): 6/9/1990.
Clines, Francis X. in: *New York Times:* 30/7/1990.
Cockburn, Alexander in: *In These Times:* 21/12/1989.
——— in: *Los Angeles Times* and *Nation:* 10/9/1990.
——— in: *Nation:* 30/10/1989; 29/1/1990, and 14/5/1990.
——— in: *Wall Street Journal:* 15/6/1989, and 1/3/1990.
——— and Richard McKerrow in: *In These Times:* 1/8/1990.
Cockburn, Andrew in: *New York Times:* 8/9/1989.
Cody, Edward in: *Washington Post:* 8 January 1990.
Colombia Update: vol.1, no.4, December 1989.
Commentary: January 1981.
Concha, Miguel in: *Punto:* 27 February 1990.
Constable, Pamela in: *Boston Globe:* 9/7/1990; 10/7/1990, and 11/7/1990.
——— [et al.] in: *Boston Globe:* 20/8/1990.
Cortes, Carlo in: *Associated Press* (Manila): 25/10/1989.
«Costa Rica: Arming the Country of Peace.» *Central America Report:* 27/7/1990.
Cose, Ellis. «The Press.» *New York Times Book Review:* 9/4/1989.
Covert Action Information Bulletin: Winter 1986.
Cowen, Robert. «R and D Spending Under Reagan.» *Christian Science Monitor:* 20/1/1989.
Craney, John in: *The Times of the Americas:* 7 March 1990.

«Crime and Secrecy: The Use of Offshore Banks and Companies.» *Miami Herald*.
Cronin; Sean in: *Irish Times:* 11/8/1990.
Crowe, Peter, Peter Gosselin and Stephen Kurkjian in: *Boston Globe:* 8/8/1990.
Cumings, Bruce. «The Origins and Development of the Northeast Asian Political Economy.» *International Organization:* vol.38, no.1, Winter 1984.
———. «Power and Plenty in Northeast Aisa.» *World Policy Journal:* Winter 1987-1988.
Curtius, Mary. «US Asks Allies to Help Pay for its Continued Leadership.» *Boston Globe:* 20/9/1990.
——— and Stephen Kurkjian in: *Boston Globe:* 6/8/1990.
Daedalus: Winter 1990.
Damas, Rivera in: *Boston Globe:* 6/11/1989.
Davidson, Ian in: *Financial Times*. Reprinted in: *World Press Review:* December 1988.
De Cordoba, José in: *Wall Street Journal:* 22/12/1989.
De Quiros, Conrado in: *Far Eastern Economic Review* (FEER): 2/11/1989.
Deighton, Anne in: *International Affairs:* Summer 1987.
Dillin, John. «Nation's Liberties at Risk?» *Christian Science Monitor:* 2/2/1990.
Dinges, John in: *New York Times:* 12/1/1990.
Dionne, John. «Drawing Lessons from History.» *Washington Post:* 13 August 1990.
Dowd, Maureen. «2 U.S. Officials Went to Beijing Secretly in July.» *New York Times:* 19/12/1989.
Dunn, John. «Our Insecure Tradition.» *Times Literary Supplement:* 5/10/1990.
Economist: 25 March 1989; 23 December 1989, and 25 August 1990.
Editorials in: *Boston Globe:* 2/11/1989; 8/8/1990, and 9/8//1990; *Dublin Sunday Tribune:* 12/8/1990; *Financial Times:* 13/8/1990; *Miami Herald:* 31/7/1990; *New Republic:* 2/5/1981, and 2/4/1984; *New York Times:* 2/9/1916; 5/12/1916; 5/10/1920; 3/5/1922; 13/7/1922; 4/1/1928; 14/1/1928; 3/5/1928; 12/5/1928; 31/10/1989; 1/11/1989; 9/8/1990; 25/8/1990; 7/9//1990, and 24/9//1990; *El Tiempo:* 2/7/1990; *Washington Post:* 20 June 1988, and 26 February 1990.
Eisenberg, Carolyn. «Working - Class Politics and the Cold War: American Intervention in the German Labor Movement, 1945-1949.» *Diplomatic History:* vol.7, no.4, Fall 1983.
Eisenhower - Dulles in: *Foreign Relations of the United States* (FRUS): 1952-1954, vol.4.
«Elections.» *Central America Report* (Guatemala): 26/1/1990.
Ellacuría. «The UCA Regarding the Doctorate Given to Monsignor Romero.» *Envío:* January 1990.
En vío (Managua): March 1989, January 1990, and May 1990.
Erlanger, Steven in: *New York Times:* 11/2/1990.
Evera, Stephen Van in: *Atlantic Monthly:* July 1990.
Excelsior: 30/4/1989; 18/10/1989; 3/11/1989; 11/11/1989; 17/12/1989; 27/12/1989; 28/2/1990; 3/3/1990; 14/4/1990; 1/7/1990; 24/3/1990; 19/8/1990, and 7/3//1990.
——— and *Agence France Presse:* 27/1/1990, and 26/2/1990.
Extra! (FAIR): March - April 1990.
Farah, Douglas in: *Boston Globe:* 1/11/1989, and 23/3/1990.
Father de Cortina in: *Cape Codder* (Orleans, MA): 1/5/1990.

Felix, David. «Latin America's Debt Crisis.» *World Policy Journal:* Fall 1990.
Ferguson, Thomas in: *Socialist Review:* vol.19, no.4, 1989.
Fernández, Guido in: *El Tiempo* (Honduras): 22/8/1988.
Ferriman, Annabel in: *Observer:* 1 October 1989.
Fialka, John in: *Wall Street Journal:* 31/8/1989.
Financial Times: 27/2/1990; 2/3/1990; 9/3/1990; 17/9/1990, and 18/12/1990.
Fine, Ralph in: *Boston Globe:* 6/11/1989.
Finkelstein, Norman in: *Z Magazine:* November 1990.
Fiske, Edward. «Impending U.S. Jobs «Disaster»: Work Force Unqualified to Work.» *New York Times:* 25/9/1989.
Flint, Anthony. «US Blocks 2 Chinese Scholars.» *Boston Globe:* 21/12/1989.
Foreign Affairs: January 1967, and Summer 1988.
Foreign Policy: Fall 1987, and Winter 1989-1990.
Foreign Relations of the United States (FRUS): 1948 and 1950, vol.1, and 1955-1957, vol.VII.
Foster, Cathrine in: *Christian Science Monitor:* 18/9/1989.
Fowler, Glenn in: *New York Times:* 20/12/1989.
Francis, David. «US Edgy as Money Flows to Europe.» *Christian Science Monitor:* 26/2/1990.
Franck, Thomas M. «The Stealing of the Sahara.» *American Journal of International Law:* vol.70, 1976.
Franklin, James in: *Boston Globe:* 21/12/1989.
Freed, Kenneth in: *Los Angeles Times:* 14/4/1990, and 7/5/1990.
French, Howard in: *New York Times:* 8/5/1990.
Frew, Christopher. «Craven Evasion on the Threat to Freedom.» *Scotsman:* 3/8/1989.
Friedman, Benjamin. «The Campaign's Hidden Issue.» *New York Review of Books:* 13/10/1988.
Friedman, Milton in: *Wall Street Journal:* 7/9/1989.
Friedman, Thomas, «Behind Bush's Hard Line.» *New York Times:* 22/8/1990.
——— in: *New York Times:* 14/2/1989; 30/3/1989; 9/5/1989; 7/9/1990, and 12/8/1990.
——— . «U.S. Gulf Policy: Vague «Vital Interests».» *New York Times:* 12/8/1990.
Frisby, Michael. «Colombians Rap US Plan on Rader Base.» *Boston Globe:* 5/4/1989.
Fukai, Shigeko. «Japan's Energy Policy.» *Current History:* April 1988.
«Future Policy in the Persian Gulf.» 15/1/1958.
Galàn, Luis Carlos in: *Boston Globe:* 26/9/1989.
Galeano, Israel in: *Associated Press:* 28/10/1989.
Gannon, J.D. in: *Christian Science Monitor:* 29/12/1989.
Gardner, Lloyd in: *Diplomatic History:* Winter 1989.
Garnero, Mario de Carvalho in: *O Estado de São Paulo:* 8/8/1990.
Garthoff, Raymond L. «Estimating Soviet Military Force Levels.» *International Security:* vol.14, no.4, Spring 1990.
Gellhorn, Martha. «The Invasion of Panama.» *Granta:* Spring 1990.
Gerth, Jeff in: *New York Times:* 12/2/1990.
Gertz, Bill in: *Washington Times:* 5/12/1988.
Gjelten, Tom in: *New Republic:* 19/3/1990.
Glass, Charles in: *ABC World News Tonight:* 15/12/1989.

——— in: *Spectator:* 25/8/1990.
Glass, Robert in: *Associated Press:* 22/12/1989.
Godoy, Julio in: *Nation:* 5/3/1990.
Goldstein, Carl and Bob Johnstone in: *Far Eastern Economic Review* (FEER): 3/5/1990, and 31/5/1990.
Gonzalez, Henry in: *Associated Press* and *Boston Globe:* 5/8/1990.
Gordon, David. «Real Wages are on a Steady Decline.» *Los Angeles Times:* 16/7/1989.
Gordon, Michael. «Combined Force in Saudi Arabia is Light on Arabs.» *New York Times:* 5/9/1990.
——— in: *New York Times:* 31/1/1990; 11/4/1990, and 13/8/1990.
Goshko, John and David Broder in: *Washington Post:* 3 September 1990.
Gosselin, Peter in: *Boston Globe:* 26/11/1990, and 27/11/1990.
——— and Stephen Kurkjian in: *Boston Globe:* 8/8/1990.
Gott, Richard. «A Greek Tragedy to Haunt the Old Guard.» *Guardian* (London): 5/7/1986.
Gray, A.M. in: *Marine Corps Gazette:* May 1990.
Gray, Charles in: *Far Eastern Economic Review* (FEER): 13/9/1990.
Graz, Liesi in: *Middle East International:* 3 August 1990.
Greenhouse, Steven in: *New York Times:* 1990.
Greve, Frank in: *Philadelphia Inquirer:* 21/1/1990, and 22/2/1990.
Gruson, Lindsey in: *New York Times:* 1/10/1989; 18/10/1989; 28/10/1989; 29/10/1989; 1/11/1989; 20/12/1989; 27/2/1990, and 5/7/1990.
Guardian: 2 October 1988, and 30 September 1990.
Gumbel, Peter. «Gorbachev Threat Would Cut Both Ways.» *Wall Street Journal:* 17/4/1990.
«The Guangdong Dynamo.» *South:* November 1990.
Gwertzman, Bernard in: *New York Times:* 31/3/1986.
Ha'aretz: 21/12/1989.
Hackworth, David in: *Associated Press:* 25/2/1990.
Haiti in: *Associated Press:* 4/11/1989.
Hale, David. «How to Pay for the Global Policeman.» *Financial Times* (London): 21/11/1990.
———. «Just Say No: The GOP Abandons Free Markets.» *International Economy:* January-February 1989.
Halliday, Fred. «The Ends of Cold War.» *New Left Review:* no.180, 1990.
Hamilton, Martha in: *Washington Post:* 25 December 1989.
Harper's: March 1981.
Hatheway, Jay in: *Z Magazine:* October 1989.
Hawes, Gary. «Aquino and Her Administration: A View from the Countryside.» *Pacific Affairs:* Spring 1989.
Hayes, Thomas in: *New York Times:* 3/9/1990.
Henwood, Doug in: *Left Business Observer:* 15/5/1989.
Herman, Edward, S. «Gruson on Guatemala.» *Lies of Our Times:* August 1990.
Hersh, Seymour in: *New York Times:* 22/6/1986.
Hertzberg, Hendrik. «The «End» of the War?: The Coming Challenge for Journalism.» *Deadline* (Center for War, Peace and the News Media): Summer 1989.

——— in: *Extra!* (FAIR): March- April 1990.
——— in: *New Republic:* 6/2/1989.
Higgins, Richard in: *Boston Globe:* 24/3/1990.
——— . «Religion Notebook.» *Boston Globe:* 24/3/1990.
High Court in: *New York Times:* 10/4/1990.
Hilts, Philip in: *New York Times:* 10/5/1990, and 18/5/1990.
Hockstader, Lee in: *Washington Post:* 20 June 1990.
Holusha, John. «Business Taps the East Bloc's Intellectual Reserves.» *New York Times:* 20/2/1990.
Holzman, Franklyn. «Politics and Guesswork: CIA and DIA Estimates of Soviet Military Spending.» *International Security:* Fall 1989.
Horwitz, Tony. «Gulf Crisis Finds Kurds in Middle Again.» *Wall Street Journal:* 3/12/1990.
Hossie, Linda in: *Toronto Globe and Mail:* 8/1/1989.
Hough, Jerry in: *International Economist:* January - February 1989.
Human Rights Update (Guatemala Human Rights Commission): 25/9/1989.
Hume, Brit in: *ABC* TV evening news: 7/11/1989.
Huntington, Samuel P. in: *International Security:* Summer 1981.
——— in: *National Interest:* Fall 1989.
——— in: *Political Science Quarterly:* Spring 1982.
Ibrahim, Youssef in: *New York Times:* 2/11/1990.
——— . «The Split among Arabs Unleashes a People's Anger.» *New York Times:* 12/8/1990.
Illo, John in: *Prose Studies:* May 1988.
Immerman, Richard. «Confessions of an Eisenhower Revisionist.» *Diplomatic History:* Summer 1990.
«The Interim Agreement.» *New Politics:* no.3, 1976.
Jackson, Derrick in: *Boston Globe:* 24/12/1989.
«Jamaica: Leveraged Sellout.» *NACLA Report on the Americas:* February 1990.
James, Joy. «US Policy in Panama.» *Race and Class:* July - September 1990.
Jerusalem Post: 29/8/1989.
——— and *Yediot Ahronot:* 10/8/1990.
Johnson, Lyndon in: *Congressional Record:* 15/3/1948.
Johnson, Paul in: *Sunday Telegraph:* 1/6/1986.
Johnstone, Diana in: *In These Times:* 17 May 1989.
Kagay, Michael. «Panamanians Strongly Back U.S. Move.» *New York Times:* 6/1/1990.
Kahn, Robert in: *Guardian* (London): 1 August 1990.
——— in: *Pacific News Service:* 9-13/7/1990.
Kaplan, Fred in: *Boston Globe:* 29/11/1989.
Karliner, Joshua. «Central America's Other War.» *World Policy Journal:* Fall 1989.
Kempe, Frederick in: *Wall Street Journal:* 18/10/1989.
Kempton, Murray in: *New York Review of Books:* 15/4/1982.
Kennan in: *Foreign Relations of the United States* (FRUS): 1948, vol.III.
Kerry, John in: *CBS radio:* 3/11/1989.
Kifner, John in: *New York Times:* 12/8/1990.
Kindelberger, Charles in: *Public Policy:* Summer 1971.

Kinsley, Michael in: *New Republic:* 19/3/1990.
Kinzer, Stephen. «Anti-Sandinistas Say U.S. Should End Embargo.» *New York Times:* 12/1/1989.
——— in: *New York Times:* 15/10/1987; 10/1/1988, and 2/8/1988.
——— in: *New York Times Magazine:* 26 March 1989.
Kipper, Judith in: *New York Times:* 12/8/1990.
Kirk, Robin in: *Extra!* (FAIR): Summer 1989.
Klare, Michael. «The U.S. Military Faces South.» *Nation:* 18/6/1990.
Knickerbocker, Brad. «Defense Spending no Longer Off Limits to Budget - Cutters.» *Christian Science Monitor:* 21/4/1982.
Knoll, Erwin in: *Chicago Tribune:* 17/8/1990.
Korea in: *Associated Press:* 5/5/1990.
Kranish, Michael in: *Boston Globe:* 5/9/1989, and 1/1/1990.
Krauthammer, Charles. «Beyond the Cold War.» *New Republic:* 19/12/1988.
——— in: *New Republic:* 17/2/1986.
Krist, Gary in: *New Republic:* 24/4/1989.
Kurkjian, Stephen and Adam Pertman in: *Boston Globe:* 5/1/1990.
Labaton, Stephen in: *New York Times:* 6/2/1990.
Lalor, Paul in: *Middle East International:* 31/8/1990.
Lane, Charles in: *Newsweek:* 12 March 1990.
Langer, Gary in: *Associated Press:* 6/11/1990.
Laqueur, Walter and Charles Krauthammer in: *New Republic:* 31/3/1982.
Larmer, Brook in: *Christian Science Monitor:* 3/11/1989.
———. «US, Mexico Try to Halt Chemical Flow to Cartels.» *Christian Science Monitor:* 23/10/1989.
Lasso, Edgardo in: *Christian Science Monitor:* 15/8/1990.
Latin America Commentary: October 1990.
Latin America News Update: November 1989; December 1989; January 1990; February 1990; March 1990; May 1990; September 1990, and October 1990.
Lawn, John (letter): 8/5/1986.
Le Moyne, James in: *New York Times Magazine:* 6 April 1986.
Leahy, Patrick (Senator). «New Directions in U.S. Foreign Aid Policy.» *Congressional Record:* S 7672, 11/6/1990.
Lean, Geoffrey. «UN Setback for Global Warming Action Plan.» *Observer:* 20 May 1990.
Leffler, Melvyn. «From the Truman Doctrine to the Carter Doctrine.» *Diplomatic History:* vol.7, 1983.
———. «The United States and the Strategic Dimensions of the Marshall Plan.» *Diplomatic History:* Summer 1988.
Lehman, Betsy in: *Boston Globe:* 22/5/1990.
Leiken, Robert in: *Boston Globe:* 4/3/1990.
——— in: *Foreign Policy:* Spring 1981.
Leo Grande, William in: *New York Times:* 17/3/1990.
Lewis, Anthony in: *New York Times:* 24/9/1989, and 2/3/1990.
Lewis, Neil in: *New York Times:* 6/12/1987.
Lewis, Paul in: *New York Times:* 2/3/1990, and 15/1/1991.
Lies of Our Times: August 1990.

Links: Fall 1989.
Linsky, Marty in: *Boston Globe:* 7/7/1990.
Litani, Yehuda in: *Hadashot:* 17/8/1990.
Lord Chitnis. «Observing El Salvador: The 1984 Elections.» *Third World Quarterly:* October 1984.
Los Angeles Times: 3/9/1989.
Lowe, Ben. «Third World is Butt of Deadly Trade Ploy.» *Guardian* (New York): 30/5/1990.
Luers, William in: *Foreign Affairs:* Spring 1990.
McCoy, Terry in: *Christian Science Monitor:* 15/5/1990.
McGrory, Mary in: *Boston Globe:* 6/2/1989, and 8/8/1990.
——— in: *Washington Post:* 13 November 1989.
McManus, Doyle in: *Los Angeles Times:* 28/5/1988.
McSherry, Patti in: *In These Times:* 20 December 1989.
Maechling, Charles. «Washington's Illegal Invasion.» *Foreign Policy:* Summer 1990.
Magistad, Mary Kay in: *Boston Globe:* 31/5/1990.
Magubane, Bernard. «Reagan and South Africa.» *Transafrica Forum:* Spring-Summer 1989.
Mallet, Victor in: *Financial Times* (London): 18/12/1990.
Manchester Guardian Weekly: 29 November 1987; 7 May 1989, and 11 March 1990.
Mandelbaum, Michael. «Ending the Cold War.» *Foreign Affairs:* Spring 1989.
Il Manifesto: 3/7/1990.
Markham, James in: *New York Times Week in Review:* 25 September 1988.
Marlin, R.R.A. «Propaganda and the Ethics of Persuasion.» *International Journal of Moral and Social Studies:* Spring 1989.
Marquez, Ursula in: *Guardian* (New York): 11 October 1989.
Marquis, Christopher in: *Miami Herald:* 21/2/1990.
Marshall, Andrew in: *Financial Times:* 27/2/1990.
Martin-Baró, Ignacio. «Mass Media and Public Opinion in El Salvadoran Media.» *International Public Opinion Report:* January 1990.
Mashek, John in: *Boston Globe:* 27/5/1989, and 20/12/1989.
Massing, Michael in: *New York Review of Books:* 17/5/1990.
Maynes, Charles William in: *Foreign Policy:* Spring 1990.
Mead, Walter Russell. «The United States and the World Economy.» *World Policy Journal:* Winter 1988-1989.
Melendez, Guillermo in: *Excelsior:* 7/4/1990.
Melman, Yossi and Dan Raviv in: *Boston Globe:* 5/8/1990.
Memorandum for Assistant to the President for National Security, 25 June 1960.
Memorandum of: *National Security Council Discussion.* 27 May 1954.
Mesoamerica (Costa Rica): January 1990; March 1990; May 1990; July 1990, and September 1990.
Miami Herald: 27/10/1989; 27/11/1989; 6/1/1990, and 31/7/1990.
Mieszezanowski, Mieczyslaw in: *Polityka:* 16/12/1989.
Miller, James E. «Taking off the Gloves: The United States and the Italian Elections of 1948.» *Diplomatic History:* vol.7,no.1, Winter 1983.
Miller, Judith in: *New York Times:* 6/12/1990.
Mine, Douglas Grant in: *Associated Press:* 28/11/1989; 23/3/1990, and 24/3/1990.

Mitchell, Edward in: *Asian Survey:* August 1967.
Mittelstaedt, Martin in: *Toronto Globe and Mail:* 22/12/1989.
Modigliani and Solow in: *New York Times:* 12/3/1989.
Morley, Jefferson, «Beyond the Reach of Our Good Intentions.» *New York Times Book Review:* 12/4/1987.
——— in: *Nation:* 2/10/1989.
Mower, Joan in: *Associated Press* and *Boston Globe:* 2/2/1990.
Mydans, Seth. «Powerful Arms of Drug War Arousing Concern for Rights.» *New York Times:* 16/10/1989.
NACLA's Report on the Americas: February 1990.
Nadelmann, Ethan. «Drug Prohibition in the United States: Costs, Consequences, and Alternatives.» *Science:* 1 September 1989.
Nairn, Alan. «Murder Bargain.» *Cleveland Plain Dealer:* 16 Febraury 1990.
Nation: 10/7/1989, and 26/2/1990.
National Interest: Fall 1989.
National Security Council: 1 March 1948, and 8 March 1948.
Neikirk, William. «We are the World's Guardian Angels.» *Chicago Tribune* (business section): 9/9/1990.
Nesmith, Jeff in: *New York Times:* 23/5/1990.
New Republic: 29/11/1980; 2/5/1981; 2/4/1984; 10/8/1987; 5/10/1987, and 19/3/1990.
News: February 1990.
News and Analysis (Council on Hemispheric Affairs (COHA)): 5/4/1988; 18/8/1988; 23/9/1988; 24/11/1989; 1/5/1990, and 21/6/1990.
Newsom, David in: *Christian Science Monitor:* 22/3/1990.
Newsweek: 12 March 1990.
New York Review of Books (letters): 10/6/1982.
New York Times: 2/9/1916; 5/12/1916; 5/10/1920; 13/7/1922; 4/1/1928; 8/1/1928; 12/5/1928; 14/5/1928; 6/8/1954; 28/1/1976; 19/2/1988; 22/3/1988; 27/3/1988; 25/9/1988; 6/9/1989; 16/9/1989; 17/9/1989; 18/9/1989; 23/10/1989; 31/10/1989; 1/11/1989; 3/11/1989; 27/11/1989; 21/12/1989; 22/12/1989; 3/1/1990; 4/1/1990; 18/1/1990; 22/2/1990; 27/2/1990; 23/3/1990; 21/5/1990; 27/6/1990; 9/7/1990; 25/8/1990; 31/8/1990; 6/9/1990, and 5/12/1990.
New York Times (letter): 2/1/1990, and 10/4/1990.
New York Times Book Reiew: 29/11/1987.
Nolan, Martin in: *Boston Globe:* 27/2/1990.
Norton, Chris in: *Christian Science Monitor:* 22/10/1989, and 6/11/1989.
Nye, Joseph in: *Foreign Affairs:* Fall 1986.
Oakes, John. «The Wrong Risk in Nicaragua.» *New York Times:* 10/2/1987.

O'Brien in: *British Journalism Review:* vol.1, no.2, Winter 1990.
Observer (London): 23 April 1989.
O'Connor, John in: *New York Times* (news service): 17/4/1990.
Oppeheimer, Andres in: *Miami Herald:* 19/1/1990, and 20/6/1990.
Ortega, Daniel in: *New York Times:* 2/11/1989.
O'Shaughnessy, Hugh in: *Observer:* 1 October 1989.
The Other Front (Jerusalem): 23/8/1990.
Otten, Alan in: *Wall Street Journal:* 6/9/1989.

Pastor, Robert. «Securing a Democratic Hemisphere.» *Foreign Policy:* Winter 1988-1989.

Pear, Robert in: *New York Times:* 2/11/1989; 26/1/1990, and 29/1/1990.

———. «Reagan Leaving Many Costly Domestic Problems, G.A.O. Tells Bush.» *New York Times:* 22/11/1988.

Pelaez, Vicky in: *El Diario - La Prensa:* 7/5/1990.

Perry, James in: *Wall Street Journal:* 5/1/1989.

Pertman, Adam in: *Boston Globe:* 30/10/1989; 2/11/1989, and 4/11/1989.

Philadelphia Inquirer: 22/2/1990.

Physicians for Human Rights. «‹Operation Just Cause›: The Medical Cost of Military Action in Panama.» (Boston, 15 March 1990).

«Picking up Reagan's Tab.» *Foreign Policy:* Spring 1989.

Pilarte, Doralise in: *Associated Press:* 8/6/1990.

Pliego, Felicites in: *Excelsior:* 29/4/1990.

«PLO Says it Favors Integrity of Kuwait.» *Boston Globe:* 20/8/1990.

Podesta, Don in: *Washington Post:* 22 January 1990.

Pollack Andrew. «America's Answer to Japan's MITI.» *New York Times* (business section): 5/31/1989.

La Prensa Dominical (Honduras): 20/4/1988, and 22/7/1990.

Preston, Julia in: *Boston Globe:* 9/2/1986.

——— in: *Washington Post:* 25 December 1989.

Progressive: February 1990.

«Proposal by Iraq's President Demanding U.S. Withdrawal.» *New York Times:* 20/8/1990.

Public Papers of the Presidents, 1966: 23/2/1948, and Book II (Washington 1967).

Rashid, Ahmed in: *Far Eastern Economic Review* (FEER): 14/9/1990.

Rather, Dan in: *CBS* evening news: 27/10/1989.

Ray, Ellan, William Schaap and Ralph McGehee in: *Lies of Our Times:* August 1990.

Reagan, Ronald in: *New York Times:* 12/2/1985.

Reed, Jon in: *Gaurdian* (New York): 23/5/1990.

Reid, Alexander in: *Boston Globe:* 2/3/1989.

«Report of Joint CODEHUCA-CONNADEHUPA Delegation.» *Brecha* (CODEHUCA): January - February 1990.

«Reporting a Study of the Cornell University School of Industrial and Labor Relations.» *Associated Press:* 9/9/1990.

El Rescate Human Rights Chronology: September 1989.

«Research News.» *Science:* 3 August 1990.

«Resentment of US Spreads in Panama City.» *Boston Globe:* 1/1/1990.

Reston, James in: *New York Times:* 24/11/1967.

«Rethinking the Third World.» *Washington Post Book World:* 23 October 1988.

Ribadeneira, Diego in: *Boston Globe:* 30/12/1989.

Ridgway, James in: *Village Voice:* 19/9/1989.

Riding, Alan and Thomas Friedman in: *New York Times:* 8/9/1990.

Ring, Wilson in: *Boston Globe:* 24/11/1989.

Robinson, Eugene in: *Washington Post:* 9 August 1989.

Robinson, Walter in: *Boston Globe:* 7/10/1990.

———. «Journalists Constrained by Pentagon.» 25 December 1989.

Roberts, John. «The «Japan Crowd» and the Zaibatsu Restoration.» *The Japan Interpreter:* 12 Summer 1979.
Rohter, Larry in: *New York Times:* 2/1/1990, and 13/3/1990.
———. «Panama and U.S. Strive to Settle on Death Toll.» *New York Times:* 1/4/1990.
Ropp, Steve in: *Current History:* January 1990.
Rosenberg, Tina in: *New Republic:* 18/9/1989.
Rosenblatt, Roger. «Give Law a Chance.» *New York Times Book Review:* 26/8/1990.
——— in: *New York Times Book Review:* 9/7/1989.
Rosenblum, Mort in: *Associated Press:* 25/10/1989.
Rosenfeld, Stephen in: *Washington Post:* 7 April 1989.
Rosenthal, A.M. in: *New York Times:* 2/5/1989.
Rosenthal, Andrew. «Bush Eliminates Some Restrictions on Beijing Trade.» *New York Times:* 20/12/1989.
——— in: *New York Times:* 22/12/1989; 26/1/1990, and 3/9/1990.
Ross, Lawrence in: *San Francisco Chronicle:* 12 July 1990.
Rowe, Trevor in: *Boston Globe:* 15/1/1991.
Royce, Knut in: *Newsday:* 29/8/1990, and 3/1/1991.
Rubenberg, Cheryl in: *Arab Studies Quarterly:* Fall 1989.
Rubin, Alfred P. «Is Noriega Worth Subverting US Law?» *Christian Science Monitor:* 19/3/1990.
Rupert, James and Steve Colt. «Guerrillas for God, Heroin Dealers for Man.» *Washington Post:* 21 May 1990.
Ryan, Randolph in: *Boston Globe:* 9/6/1989, and 28/2/1990.
Sadeh, Danny in: *Yediot Ahronot:* 29/8/1989.

El Salvador on Line (ESOL) (Washington): 30/10/1989, and 30/4/1990.
Santiago, Daniel. «The Aesthetics of Terror, the Hermeneutics of Death.» *America:* 24/3/1990.
Schaap, William in: *Covert Action Information Bulletin:* Summer 1988.
Schafer, Susanne in: *Boston Globe:* 24/1/1990.
Schaller, Michael. «Securing the Great Crescent: Occupied Japan and the Origins of Containment in Southeast Asia.» *Journal of American History:* September 1982.
Schattle, Hans. «Loopholes Cut Impact of US Sanctions Law.» *Boston Globe:* 26/1/1990.
Scherer, Ron in: *Christian Science Monitor:* 23/5/1990.
Schmemann, Serge. «Bonn's Iraq-Embargo Aid.» *New York Times:* 7/9/1990.
——— in: *New York Times:* 27/3/1986, and 30/3/1986.
Schonberger, Howard. «The Japan Lobby in American Diplomacy, 1947-1952.» *Pacific Historical Review:* August 1977.
Schorr, Daniel and Anthony Lewis in: *New York Times:* 5/11/1989.
Schultz, George and Bernard Gwertzman in: *New York Times:* 31/3/1986.
Schumacher, Edward. «Tunis, Long Friendly to West, Bristles with Hostility to U.S. Gulf Moves.» *New York Times:* 6/9/1990.
Science (letters): 1 December 1989.
Sciolino, Elaine in: *New York Times:* 14/8/1987; 4/1/1990, and 27/2/1990.

———. «Peacekeeping in a New Era: The Superpowers Act in Harmony.» *New York Times:* 28/8/1990.
Seib, Gerald in: *Wall Street Journal:* 3/9/1990.
——— and John Fialka in: *Wall Street Journal:* 4/1/1990.
Selser, Gregorio in: *La Jornada* (Mexico): 23/1/1990.
Sen, Amartya. «Indian Development Lessons and Non-Lessons.» *Daedalus:* vol.118 [1989].
Shalom, Stephen in: *Z Magazine:* April- June 1990, and October 1990.
Shenon, Philip in: *New York Times:* 6/7/1990, and 2/9/1990.
Shipler, David in: *New York Times:* 1/3/1990.
«Showa: The Japan of Hirohito.» *Daedalus:* Summer 1990.
Shribman, David and James Perry in: *Wall Street Journal:* 5/1/1990.
Siegman, Henry in: *New York Times* (letter): 26/8/1990.
Silverstein, Ken in: *Colombia Journalism Review:* May - June 1988.
Simes, Dimitri K. «If the Cold War is Over, Then What?» *New York Times:* 27/12/1988.
Smith, Robert in: *Report on Guatemala.* July - September 1989.
Smyth, Frank in: *Austin American - Statesman:* 28 September 1989.
Soares and Carl Hartman in: *Associated Press:* 7/11/1989.
Soler, León García in: *Excelsior:* 4/3/1990.
Sorenson, Theodore in: *New York Times:* 13/11/1987.
South: November 1989, and April 1990.
Steif, William in: *Progressive:* January 1990.
Sterngold, James. «Brady Finishes Tour.» *New York Times:* 8/9/1990.
Stokes, Raymond in: *Science:* 8 June 1990.
Stone, Norman. «Is the Cold War Really Over?» *Sunday Telegraph* (London): 27 November 1988.
«Straits Times.» *International Herald Tribune:* 9/4/1990.
Survival International Urgent Action Bulletin: May 1990.
Szule, Tad in: *New York Times Magazine:* 25 May 1980.
«Talk of the Town.» *New Yorker:* 8/1/1990; 12/3/1990, and 27/8/1990.
Tanham, George and Dennis Duncanson. «Some Dilemmas of Counterinsurgency.» *Foreign Affairs:* vol.48, no.1, 1969.
Third World Resurgence (Malaysia): October 1990.
Thurow, Lester. «Winners and Losers.» *Boston Globe:* 7/3/1989.
El Tiempo (Honduras): 22/8/1988; 10/9/1988; 17/9/1988; 19/9/1988; 5/1/1990, and 2/7/1990.
Tigalo, Rigoberto and Margot Cohen in: *Far Eastern Economic Review* (FEER): 2/11/1989.
Time: 12 March 1990.
Tolchin, Martin in: *New York Times:* 23/3/1989.
Tonelson, Alan in: *New York Times:* 13/4/1986.
Toronto Globe and Mail: 3/2/1988, and 3/1/1990.
Trachtenberg, Marc in: *International Security:* Winter 1988-1989.
Trainor, Bernard, «Saddam Hussein Mideast's Noriega, Has to Go.» *New York Times:* 12/8/1990.
Traub, James in: *New York Times Magazine:* 16 September 1990.

Treaster; Joseph. «Coffee Impasse Imperils Colombia's Drug Fight.» 24 September 1988.
——— in: *New York Times:* 6/12/1989.
Tucker, Robert. «The Purposes of American Power.» *Foreign Policy:* Winter 1980-1981.
———. «Reagan's Foreign Policy.» in: «America and the World.» *Foreign Affairs:* 1988-1989.
Tye, Larry, «Food Embargo May be an Effective Weapon.» *Boston Globe:* 22/8/1990.
Tyler, Patrick in: *New York Times:* 3/1/1991.
——— in: *Washington Post:* 13 August 1990.
Uhlig, Mark. «Managua Economy Hinges on Panama.» *New York Times:* 28/12/1989.
——— in: *New York Times:* 28/3/1989; 30/10/1989; 31/10/1989; 3/11/1989; 5/11/1989; 7/11/1989; 4/1/1990, and 28/1/1990.
Uhlig, Mark. «U.S. Urges Nicaragua to Forgive Legal Claim.» *New York Times:* 30/9/1990.
United Press International: 26/8/1990.
United States, Central Intelligence Agency (CIA), Office of Current Intelligence. «The Role of Public Opinion in Latin American Political Stability.» 13 May 1965, OCI no.1803/65.
«U.S. Policy Toward Latin America.» *National Security Council:* (NSC) 5432, 18 August 1954.
Veja: 1/11/1989.
Vilas, Carlos and George Vickers in: *NACLA Report on the Americas:* June 1990.
Village Voice: 16/12/1976, and 23/2/1976.
Waghelstein, John in: *Military Review:* February 1987.
Walcott, John in: *Wall Street Journal:* 6/2/1989.
Walker, Thomas (ed.) in: *La Prensa* (Managua): 20/4/1988.
Wall Street Journal: 13/12/1973; 10/2/1986; 28/11/1988; 19/1/1989; 22/9/1989; 1/3/1990, and 5/12/1990.
Walser, Nancy in: *Boston Globe:* 22/7/1990.
Washington Post: 1 March 1986; 3 March 1986; 29 November 1987; 28 December 1987; 20 June 1988; 2 May 1989; 8 May 1989; 14 October 1989; 27 October 1989; 13 November 1989; 1 March 1990; 5 March 1990; 11 March 1990; 4 June 1990; 14 August 1990; 21 August 1990, and 28 October 1990.
Washington Report on the Hemisphere (Council on Hemispheric Affairs (COHA)): 13 September 1989; 27 September 1989; 10 October 1989; 8 November 1989, and 22 November 1989.
Washington Spectator: 15/8/1989.
Wax, Nina and Michael Hardesty. «Drung Trade.» *Z Magazine:* April 1990.
Weeks, John. «Panama: The Roots of Current Political Instability.» *Third World Quarterly:* July 1987.
——— and Andrew Zimbalist. «The Failure of Intervention in Panama.» *Third World Quarterly:* January 1989.
Weeks, William Earl. «John Quincy Adams's «Great Gun» and the Rhetoric of American Empire.» *Diplomatic History:* Spring 1990.
Weinraub, Bernard in: *New York Times:* 25/3/1989, and 17/5/1989.
Weschler, Lawrence. «Poland.» *Dissent:* Spring 1990.

«What it Cost to Wage Economic War.» *Associated Press:* 1/5/1990.
Whitney, Craig, «Scientists Warn of Danger in a Warming Earth.» *New York Times:* 26/5/1990.
Wicker, Tom in: *New York Times:* 1/3/1990, and Editorial: 6/9/1990.
Will, George in: *Washington Post:* 25 December 1989.
Wines, Michael. «U.S. Aid Helped Hussein's Climb.» *New York Times:* 13/8/1987.
Witness for Peace Hotline: 3/10/1989.
Witt, Howard. «U.S. Fingerprints - notHeart - are All Over Liberia.» *Chicago Tribune:* 22/8/1990.
Woollacott, Martin in: *Manchester Guardian:* 26/8/1990.
World Bark and Ed McCullough in: *Associated Press:* 11/12/1989.
Wrong, Dennis in: *Dissent:* Spring 1989.
———. «More Like US.» *New York Times Book Review:* 26/3/1989.
Wysham, Daphie in: *Labor Action:* April - May 1990.
Zimring, Franklin E. and Gordon Hawkins. «Bennett's Sham Epidemic.» *New York Times:* 25/1/1990.
Zinser, Agiular. «In Latin America, «Good» U.S. Intervention is Still no Intervention.» *Washington Post:* 5 August 1987.
Z Magazine: December 1989; March 1990, and December 1990.

Dissertations

Kelly, Craig. «The Anti-Facist Resistance and the Shift in Political - Cultural Strategy of the Italian Communist Party, 1936-1948.» (Ph.D. Dissertation, UCLA, 1984).
Mayorga, Francisco. «The Nicaraguan Economic Experience, 1950-1984: Development and Exhausation of an Agroindustrial Model.» (Ph.D. Dissertation, Yale University, 1986).

Papers

Martin - Baró, Ignacio. «From Dirty War to Psychological War.» Paper Presented at: The 21st Congress of the Interamerican Psychological Society, Havana, 1987.
———. «The Psychological Consequences of Political Terrorism.» Paper Presented at: Symposium, Berkeley, California, 17 January 1989, Sponsored by the Mental Health Committee of the Committee for Health Rights in Central America (CHRICA, San Francisco).

Conferences

International Seminar on Torture in Latin America in Buenos Aires.
World Conference on Lung Health.

Reports

Americas Watch. «Human Rights in Colombia as President Barco Begins.» Report, September 1986.
———. «The Laws of War and the Conduct of the Panama Invasion.» May 1990.
———. «A Year of Reckoning.» March 1990.

CCS Policy Report (Cambridge, Mass., Institute for Peace and International Security): June 1990.
DAS Report (Bogotà): 20 July 1988.
Council on Hemispheric Affairs (COHA). «Survey of Press Freedom in Latin America.» 1986.
National Security Council (NSC), 141/1. «Progress Report.» 23/7/1953.

فهرس

(ب)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ع)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)